شرح الفريد

لعصام الدين الإسفراييني

المتوفّى

سنة ٩٥١هـ

ضبط نصّه

وحققه وعلّق عليه

نوري ياسين حسين

المكتبة الفيصلية

شرح الفريد

لعصام الدين الإسفراييني

المتوفّى سنة ٩٥١هـ

الطبعة الأولى

١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م

ضبط نصّه وحققه وعلق عليه

نوري ياسين حسين



مكة المكرمة - المعابدة - س . ت ١٣٢٧٦

ص . ب ٢٧٠٣ برقيا : فرهود ت : ٥٧٤٦٦٧٩

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

ان الحمد لله ـ تعالى ـ أحمده وأشكره ، وأستعينه وأستهديه وأستغفره ، وأشهد أنه لا إله إلا هو وحده لا شريك له وأن سيدنا محمداً عبده ورسوله ، أرسله بالنور والحق المبين ، هدى ورحمة للعالمين . اللهم صلِّ وسلم عليه وعلى آله الطاهرين وصحبه الطيبين ، ومن أحبهم وسلك نهجهم الى يوم الدين . وبعد :

فقد وقعت في يدي نسخة مصورة لكتاب (شرح الفريد) لعصام الدين الاسفراييني قبل ست سنوات وأنا أهم بتسجيل موضوع رسالتي للماجستير آنذاك . وحين قرأت الكتاب وجدت للعصام فيه منهجاً مبتكراً ، وفكراً مستقلاً وشخصية متميزة في عصر اتسم بالجمود وغلب على علمائه طابع التقليد . ولما رجعت إلى بعض كتبه المطبوعة تأكد لي أن ذلك هو منهجه العام وطابعه الذي يميزه في سائر مصنفاته لا في هذا الكتاب وحده . فوجدت في نفسي نزوعاً إلى تحقيق هذا الكتاب وإخراجه كنموذج لمصنفات العصام وسبيل لتعريف الباحثين به وبمنهجه ، لا سيما وأنه لم يحظ بما حظي به من هم دونه علماً ومكانة من اهتمام الدارسين المحدثين .

وقد برزت أمامي منذ البداية مشكلة نسخ الكتاب إذ لم أحصل إلا على هذه النسخة المصورة عن نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق ، فكان لا بد لي من السعي

للحصول على نسخة أخرى تعززها وتعين في تحقيق الكتاب وضبط نصه وتقويم أخطائه وتحريفاته التي شحنه بها ناسخه، فضلاً عن صعوبة الكتاب وتعقد أسلوبه وجريه على طريقة أهل المنطق وامتزاج النحو فيه بعلوم الوضع والبلاغة وغيرها مما يجعل تحقيقه واخراجه على وجه يرضي باحثه وقارئه معاً أقرب إلى الخيال منه إلى الحقيقة .

فتشت عن نسخ الكتاب في مصر والعراق وسوريا ، وجبت المكتبات العامة فيها والكثير من المكتبات الخاصة ، ورجعت إلى القديم والجديد من فهارس المكتبات وكتب التاريخ والتراجم وغيرها من مظان وجود المخطوطات فلم أوفق في الحصول على شيء . وقد استغرق مني ذلك سنة كاملة رضيت بعدها من الغنيمة بالاياب ، وبإحصاء شامل ودقيق لآثار العصام ومصنفاته في شتى العلوم جمعت له فيه أكثر من ستين مؤلفاً ، بالاضافة إلى ما يقرب من مائة مؤلف وضعت على كتبه ودرست آراءه ما بين شرح وحاشية وتعليق ورسالة ـ ذكرت جملة منها عند الكلام على آثاره ـ مما يشير إلى اهتمام العلماء بآرائه ويبرز قيمتها وأثرها .

وقد استوقفني خلال جولتي مع كتب العصام انتشار نسخها وتفرقها في البلدان باستثناء هذا الكتاب ، حتى ذكره بعض من ترجموا له في عداد كتبه المفقودة التي لا يعرف منها إلا اسمها .

ويظهر أن صعوبة الكتاب هي السبب في عزوف الطلاب عن تداوله ومدارسته ، وبالتالي في عدم شيوعه وانتشار نسخه بخلاف سائر كتبه ، مع أن الكتاب موضوع للطلبة ، ولصغارهم بالذات كما نص عليه العصام في مقدمته .

على أني قررت بعد اليأس من الوصول إلى نسخة أخرى لهذا الكتاب المضي في تحقيقه وإخراجه على نسخته اليتيمة هذه ، ذلك أني وجدت العصام ـ ذلك البحر المتلاطم من بحار العلوم العربية ، والعلم الشامخ من أعلام الثقافة الإسلامية ـ لم يحظ كتاب من كتبه بتحقيق علمي ، أو بإخراج مرضي ، ولم يدرس هذا الرجل دراسة جادة تلقي الضوء على منهجه وفكره ، وتبرز جوانب شخصيته . والحق أن هذا الكتاب أجدر من سائر كتبه بأن يمثل جميع ذلك ، لما سيجده القارىء في قسم

الدراسة ، كما أنه يمثل أصدق تمثيل نحو تلك الفترة ، ويعد نموذجاً للعقلية المشرقية التي عرف عنها اعتدادها المسرف بالمنطق والعقل في دراسة العلوم العربية من نحو وبلاغة وغيرهما ، ويعطي صورة واضحة عن نحو المشارقة ، وبخاصة في بلاد خراسان وما وراء النهر ، فهو يمثل الوجه الآخر لمناهج علمائنا في البحث والدراسة .

وقد كلفني هذا الاختيار جهداً ونصباً لا أدل بهما على لغة القرآن الكريم ، فهي أهل لأن تقضى في سبيلها الأعمار ، وتركب من أجلها الأخطار .

ولم آل جهداً أو ادخر وسعاً في ضبط هذا الكتاب وتحقيقه والتعليق على مسائله للوصول به إلى الصورة التي أرجو أن تكون أقرب شيء ممكن إلى أصله ، وأن ترضي قارئه .

وبعد ، فها هو كتاب العصام أقدمه لقراء العربية ودارسيها في كل مكان ، فما كان فيه من صواب فهو من فضل الله ـ تعالى ـ وكرمه ، وما كان فيه من خطأ أو زلل أو تقصير فهو مني وأستغفر الله ، وحسبي أني تحريت الصواب وبحثت عنه ودققت ما استطعت .

وإذا كان من الفضل أن ينسب الفضل لأهله ، فلا بد من أن أذكر في هذا المقام بكل العرفان والشكر والامتنان صنيع استاذي الهمام العالم المحقق المدقق صاحب الأخلاق العالية والفضائل السامية الأستاذ الدكتور (محمد إبراهيم البنا) أستاذ اللغويات بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر ، الذي تشرفت بإشرافه على الرسالة ، فوجدت فيه خلق العلماء وكرم الفضلاء . لقد فتح لي عقله وقلبه وأعطاني من وقته الثمين ما أعطاني ، وشاركني هموم البحث ، وواكب خطواته . وبالجملة فقد غمرني من فضله وكرمه بما لا مزيد عليه ، ولا يطمع فيه طالب . ولا أملك له ـ كفاء ما حمل من عبء إلّا أن أدعو الله ـ تعالى ـ أن يجزيه خير الجزاء ، وأن يجعل ذلك في بيض صحائفه ـ إن شاء الله ـ يوم لا ينفع مال ولا بنون ، إلا من أتى الله بقلب سليم .

وسبحانك اللهم وبحمدك ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

نوري ياسين حسين / مكة المكرمة

٢٠/ محرم/ ١٤٠٥هـ ١٥/ أكتوبر/ ١٩٨٤م

الدراســـة

البَـابُ الأولــ

التعــريف
بعصَــامالدّيــن الإسفَــرايــيني

الفصل الأول : عصره .
الفصل الثاني : حياته .
الفصل الثالث : آثاره .
الفصل الرابع : ثقافته .

الفصل الأول

عصر العصام

١ ـ الحالة السياسية :

تم لتيمورلنك المغولي الاستيلاء على بلاد خراسان بعد أن اقتحم مدينة (هراة) وهدم أسوارها وعمل في الآلاف من أهلها ذبحاً وتقتيلاً في سنة (٧٨٢هـ) وكان قبلها قد دخل (سمرقند) واتخذها عاصمة لملكه ، ومنها اتجه شرقاً وغرباً يلتهم الممالك ويثل العروش ، ولم يستطع أحد الوقوف في وجهه والتصدي لطغيانه حتى امتدت أطماعه إلى دار السلطنة العثمانية (أنقرة) فدخلها في سنة (٨٠٤هـ) وأسر السلطان (بايزيد الأول) المعروف بالصاعقة وزج به في غياهب السجون ، ثم واصل زحفه حتى اجتمعت في ملكه الدول الإسلامية من الهند شرقاً إلى سورية غرباً ، ولكن أمله خاب في الإستيلاء على مصر وبلاد الشام بفضل بسالة وجهاد المماليك سلاطين مصر آنذاك [١] .

مات هذا الطاغية في سنة (٨٠٧هـ) فخلفه ابنه (شاه رخ) الذي استطاع أن يبسط سلطانه على مملكته التي ورثها على الرغم من الفتن والاضطرابات العديدة

---

(١) انظر الجامي عصره وحياته ص ٧ ، وهراة تاريخها في آثارها ورجالها ص ١٢ .

التي كان يثيرها بين الحين والحين أقاربه من الطامعين في الحكم والسلطة ثم وسع دائرة ملكه باستيلائه على (زندوان) في سنة (٨٠٩هـ) وما وراء النهر في سنة (٨١١هـ) وبلاد فارس في سنة (٨١٧هـ) و (كرمان) في سنة (٨١٩هـ) و (أذربيجان) في سنة (٨٢٣هـ) ، وبهذه الفتوح المتلاحقة ثبت حكمه وتوطد ملكه فاستمر قوياً مهيباً إلى أن توفي في سنة (٨٥٠هـ) [١] .

بعد وفاة (شاه رخ) عمت الفتن والقلاقل أرجاء خراسان وبرز للتيموريين منافسون كثيرون أقواهم أسرتان ظهرتا في غرب إيران وتعاقبتا السيطرة على عاصمته (تبريز) ، وهما أسرة (القرة قوينلو) أي : أصحاب الخروف الأسود ، وأسرة (آلاق قوينلو) : أي أصحاب الخروف الأبيض [٢] .

وقد تعرضت مدينة (هراة) التي اتخذها (شاه رخ) عاصمة له بعد وفاة أبيه تيمورلنك لهجمات وتحرشات عديدة من التراكمة أضعفت من مركزها الحضاري والسياسي الكبير الذي كان لها على أيام (شاه رخ) والذي لم تكن مدينة من مدن المشرق لتحلم بمنافستها فيه .

وبالجملة يمكن أن تعد الفترة التي نحن بصدد تحديد معالمها من أشد فترات التاريخ اضطراباً بالنسبة لخراسان وبلاد المشرق عموماً ، ذلك الاضطراب الذي يحدث عادة بعد موت الفاتحين الكبار ، ولم يهدأ هذا الاضطراب إلا حين تولى السلطان (حسين بايقرا) آخر سلاطين التيموريين مقاليد الأمور فتصدى بحزم لجميع المناوئين وأعاد لهراة هيبتها وسطوتها ووجهها الحضاري المشرق بعد أن خاض في سبيل ذلك معارك ضارية وجاهد أيما جهاد [٣] .

وتعنينا جداً فترة حكم السلطان حسين هذا ، لأن العصام قدم هراة وكتب أحسن آثاره وسطع نجمه في عهده وتحت ظله . وقد أجمعت المصادر على أن فترة

---

(١) مجالس النفائس ـ ترجمة علي أصغر حكمت ـ ص ٣ ، والجامي عصره وحياته ص ٨ .
(٢) هراة وتاريخها في آثارها ورجالها ص ٣٥ ، والجامي عصره وحياته ص ٨ .
(٣) مجالس النفائس ص ٥، والجامي عصره وحياته ص ١٢ .

حكم السلطان حسين كانت فترة أمن واستقرار ورخاء وعدل ، وقد عمرت فيها خراسان ، وغدت (هراة) مركز إشعاع حضاري وثقافي كبير ، وحدثتنا تلك المصادر بإفاضة عن شخص السلطان حسين فوصفته بأنه كان عالماً عاملاً عادلاً ، صارفاً همته ووقته في وجوه الخير ، ساهراً على مصالح رعيته مهتماً بشؤونها [١] .

ثم عاد الضعف يدب من جديد في جسم مملكة التيموريين في أواخر حكم السلطان حسين بسبب تنافس أولاده وأقربائه على السلطة والثروة ، وصادف هذا الضعف ظهور قوة رهيبة متمثلة في (الأوزبك) وزعيمهم (شيباني خان) الذي زحف على (سمرقند) فاستولى عليها إثر معركة (سربول) الشهيرة مستهل سنة (٩٠٦هـ) ، ثم طمع في سائر أرجاء خراسان منتهزاً الفرصة التي أتاحها له أولاد تيمور بتناحرهم وتفرقهم حتى غدت (هراة) مطمح نظره ، فبدأ بالاستيلاء على المناطق التي ضعف نفوذ التيموريين عليها ، فاستولى على (بلخ) ثم بلاد (خسرو شاه) فأدرك السلطان (حسين بايقرا) عمق الخطر الذي يتهدد ملكه فدعى أبناءه وأقرباءه المتشتتين لمساندته بتوحيد كلمتهم والسير خلف رايته لصد الخطر ودفع جيوش الأوزبك عن (هراة) ، فتجمعت قوات آل تيمور شمالي هراة والتقت بجيش شيباني في أول معركة أنزل فيها شيباني ضربة قاصمة بمقدمة جيش السلطان حسين فمات هماً وكمداً قبل أن يفكر في الهرب ، وواصل أتباعه الحرب بزعامة ابنه (بديع الزمان) ، ثم التقى الجيشان ثانية في معركة (مروجاق) حيث قضي على كل أمل للتيموريين بهزيمة ساحقة ألحقها بهم جيش شيباني ، ومع ذلك كانت هناك محاولات يائسة من بعض أمراء التيموريين لاسترداد مجدهم الضائع لكن دون جدوى . وبهذا تكون خراسان قد دانت بأسرها لشيباني وأسرته بعد سقوط أكبر وأهم مدينتين فيها ، وهما (سمرقند وهراة) [٢] .

---

(١) الجامي عصره وحياته ص ١٣ ، وهراة ، تاريخها في آثارها ورجالها ص ٣٦ .

(٢) انظر هراة ، تاريخها في آثارها ورجالها ص ٣٧ ، والجامي عصره وحياته ص ١٥ .

٢ ـ الحالة الثقافية :

من المعلوم أن تيمورلنك كان همجياً وسفاحاً وطاغية لا تعنيه أمور العلم وأحوال أهله بقدر ما تعنيه الحروب والفتوحات وإذلال الشعوب المغلوبة على أمرها ، ولذا اتخذ من أجلة العلماء ألعوبة يتسلى بها ، فكان يعقد المناظرات بينهم بقصد الاذلال ، ولكي يخلق جواً من الضغينة والبغضاء في صفوفهم ، ولا يغيبن عن البال الدور الذي لعبه في الإيقاع بين السعد التفتازاني وتلميذه الشريف الجرجاني حتى مات السعد بسبب ذلك هماً وكمداً ، وأنه فكر في القضاء على ابن خلدون ، لكن الله أنجاه من كيده بنزوحه إلى القاهرة [١] .

ثم طرأ تحسن ملحوظ على أحوال العلم وأهله وبدأت الحياة الثقافية والعلمية في الانتعاش مع بداية حكم (شاه رخ) ابن تيمورلنك ، فقد أدرك التيموريون ضرورة استجلاب مودة الشعوب الخاضعة لسلطانهم بتقريب العلماء والاهتمام بشؤون العلم ثم أنه كان لدخول سلالات التتر شيئاً فشيئاً في الإسلام بالغ الأثر في انتعاش الحياة العلمية ، لما تبع ذلك من الاهتمام بدور العبادة وزخرفتها والحاق المكتبات الفخمة بها [٢] .

وقد كان لشاه رخ ابن اسمه (بايسنقر مرزا) عرف بحبه للعلم وتعلقه بالعلماء ، فكان له دور كبير في إرساء دعائم الحركة الثقافية التي بلغت أوجها في عهد السلطان (حسين بايقرا) . ومن الأعمال التي تمت على يد (بايسنقر) تحقيق ومقابلة نسخ الشاهنامة للفردوسي ، وتدوين مقدمته المعروفة بالبايسنقرية عليها ، وبفضل تشجيعه كثر الخطاطون المهرة في استنساخ الكتب ، وازدهر فن النقش والتذهيب المعماري والمكتبي ، وكان قد دوّن بخط يده في (هراة) نسخة من القرآن الكريم تعرف بالبايسنقري ، وهي بقطع كبير وخط ممتاز ولا تزال بعض أوراقها

---

(١) مجالس النفائس ص ٣٢ ، ونشأة النحو ص ٢٣٦ .

(٢) مجالس النفائس ص ٥ ، ونشأة النحو ص ٢٤١ .

موجودة إلى الآن في المكتبة الرضوية بمشهد من مدن إيران ، وكانت مكتبته من أغنى الخزائن العلمية .

وقد ذكرنا عند الكلام على الحالة السياسية أن الفتن والاضطرابات قد عمت أرجاء خراسان بمجرد موت (شاه رخ) فكان طبيعياً أن يكون لها دور كبير في عرقلة الحركة الثقافية التي بدأت على يد (بايسنقر) إلى أن تولى السلطان (حسين بايقرا) آخر سلاطين التيموريين لتبدأ فترة ذهبية من الازدهار والانتعاش في شتى المجالات ، وبخاصة مجال العلم والثقافة ، فترة نَعِمَ فيها العلماء والشعراء.والأدباء بأرغد عيش وتوفر لهم كل ما يريدون بفضل رعاية هذا السلطان وتشجيعه ، بل ومشاركته شخصياً في شؤون العلم والأدب [١] . وقد غمر هذا السلطان العلماء بفضله وكرمه مما جعل الجامي ـ شيخ العصام ـ يرفض زيارة كثير من السلاطين الذين استزاروه مؤثراً الإقامة في ظلال السلطان حسين [٢] . ولا عجب فقد كانت له عنده حظوة يغبطه عليها العلماء ، بل والأمراء حتى أنه كان يقبل شفاعته ويستشيره في أمور الحرب والصلح ويسأله دعواته ويتبرك بأقواله وأشعاره ويعد نفسه مريداً له في سلوك طريقة النقشبندية في التصوّف ، وقد كان الجامي قطبها المشهور آنذاك [٣] .

وقد عرف عن السلطان حسين أنه كان أديباً ذواقة ينظم الشعر بالفارسية والتركية ، وقد اجتمع في بلاطه أكابر علماء وقته وكتبوا خيرة مصنفاتهم في ظلاله وخصصت للعلماء الألقاب والمناصب العلمية في عهده ، حتى بلغ عدد المصنفين منهم اثنى عشر ألفاً ، وصنف السلطان حسين كتاباً اسمه (مجالس العشاق) في شرح أحوال الصوفية ومقاماتهم ، وخصص المجلس الخامس والخمسين منه لشرح أحوال الجامي وإيراد حكايات وأبيات حول حالات عشقه وتسجيل غزلياته الصوفية

---

(١) أنظر بحث الأستاذ أحمد كمال حلمي المنشور في مجلة الشاعر ص ١٢٢ ، وهراة ، تاريخها في آثارها ورجالها ص ٣٥ .

(٢) انظر الجامي عصره وحياته ص ١٦ ، وهراة تاريخها في آثارها ورجالها ص ٣٧ .

(٣) الجامي عصره وحياته ص ١٧ ، وبحث الأستاذ أحمد كمال حلمي ص ١٢٢ .

التي تموج بالحب [1] .

وازدهر أيضاً فن العمارة والرسم في عهده ، فبرز الرسام والنقاش المشهور (بهزاد) وهو صاحب مدرسة خاصة في الرسم ، وكان يلقب بأستاذ الأساتذة، كما أنه كان رئيس مكتبة السلطان حسين بهراة ، وقد شيدت في هذه الفترة مدرسة الميرزا الشهيرة ومستشفى كبير ومكتبة ضخمة ، ومساجد كبيرة تزينها النقوش والرسوم [2] .

ثم أن كبير وزراء السلطان حسين (مير عليشر نوائي) قد اشتهر هو الآخر بفرط رعايته للعلماء والأدباء ، ويرجع إليه الفضل في رواج السوق الأدبية والعلمية في أواخر القرن التاسع الهجري في بلاد خراسان ، وقد اتخذ هو الآخر من الجامي شيخاً له في التصوف ، وكان شاعراً وأديباً ، فخص الجامي بقصيدة (خمسة المتحيرين) وصف فيها مراسم عزائه وتغنى بمآثره ، وهي في سبعين بيتاً[3] .

وبالجملة فإن الفترة التي قدم فيها العصام هراة تعد فترة ذهبية ، ارتقت فيها النهضة العلمية والثقافية التي كانت بدأت في عهد (شاه رخ) حتى بلغت ذروة ازدهارها في عهد السلطان حسين . وقد ظهر في هذه الفترة الكثير من العلماء والأدباء والشعراء والمؤرخين ، وصنفت فيها الكتب النفيسة في كل فن ، وازدهرت فيها الحركة الفنية والمعمارية إلى جانب الحركة العلمية ، وقد عرف عن التيموريين ولعهم الشديد بزخرفة المساجد وتزيينها ، وقد أقاموا الكثير من المكتبات وجمعوا في بنائها فنون البارعين من المصورين والنقاشين والمذهبين والخطاطين والمجلدين [4] .

٣ ـ الحالة الاجتماعية :

لم تحدثنا المصادر المكتوبة بالعربية بإسهاب عن النواحي الاجتماعية لتلك الحقبة ، لكنا نستطيع أن نلقي عليها الضوء من خلال الحياة السياسية والأدبية

---

(١) المصدر السابق ، وهراة ، تاريخها في آثارها ورجالها ص ٣٧ .

(٢) هراة ، آثارها في تاريخها ورجالها ص ٣٦ ، والجامي عصره وحياته ص ١٦ .

(٣) بحث الدكتور أحمد حلمي ص ١٢٣ .

(٤) أنظر الجامي ، عصره وحياته ص ٤٩ ـ ٦٣ .

والدينية . ولنقصر الكلام في هذا على عهد السلطان حسين الذي عاش العصام تحت ظله في هراة .

يمكن أن نلحظ بسهولة أن تحولاً كبيراً قد طرأ على ترتيب فئات المجتمع والنظرة إلى كل فئة ، فمع أن الطبقة الحاكمة وعلى رأسها السلطان حسين كانت تعد فئة متميزة على رأس طبقات المجتمع إلا أن هذا التميز قد اتخذ شكلاً جديداً يختلف عنه في عهود من سبقوه ، فلم يعد بلاط السلطان وقفاً على الأمراء والحكام والبطانة والوشاة والمتملقين ، أو مسرحاً للدسائس وحبك المؤامرات كما كان ، بل أضحى موئلاً للعلماء ومسرحاً لمناظراتهم ، وصار فيه موضع قدم للفقراء ممن عرفوا بالصلاح والتقوى من أهل التصوف وإن لم تكن لهم مراكز اجتماعية أو وظائف وألقاب سلطانية وذلك بسبب تشرب السلطان وكبير وزرائه وأكثر أقاربه وآل بيته طريقة النقشبندية التي كان قطبها المشهور قبل هذا الوقت بقليل الخواجة عبيد الله الأحرار السمرقندي وكان لها تأثير كبير في قلوب العامة والخاصة ، واجتذبت إليها العلماء فكان رائدها في هذا الوقت وشاعرها نور الدين الجامي شيخ العصام ، وقد قامت فلسفتها أساساً على التقلل من الدنيا والتخلص من أسر شهواتها والاتجاه إلى الله ـ تعالى ـ بالكلية وإخلاص الولاء له ، مع الاهتمام بتحصيل العلم النافع ، وبالدعوة والإرشاد [١] . وقد ساعد انتشار هذه الطريقة وتأثر السلطان وحاشيته بها على الحد من الكثير من مظاهر الترف والبذخ التي عرفت في قصور السلاطين ، فتقلصت كثيراً الفجوة التي تحدث عادة بين طبقات المجتمع ، وتهيأت الفرصة للسلطان لكسب ولاء الناس وحبهم وتقديرهم ، مع ما عرف عنه من عدل واهتمام بشؤون الرعية وانصراف إلى مصالحها ، ووجد الضعاف والمحتاجون في عهده من يهتم بشؤونهم ويلتفت إلى مصالحهم ، ولذا وصفت كتب التاريخ عهد السلطان حسين بأنه عهد أمن وسلام وعدل ورخاء [٢] .

---

(١) أنظر بحث الدكتور أحمد كمال حلمي في مجلة الشاعر ص ١٢٣ ، والجامي عصره وحياته ص ٢١ .
(٢) مجالس النفائس ص ٤ ، وبحث الدكتور أحمد كمال حلمي ص ١٢٣ .

ويتجلى أثر هذا التحول الذي طرأ على الحياة الاجتماعية في النفوذ الذي كان يتمتع به العلماء والصوفية في تلك الفترة ، فالجامي مثلاً تقبل شفاعته في العلماء والصوفية ، بل وحتى في بعض الأمراء وكبار الموظفين في دولة السلطان حسين ، ويؤخذ رأيه في شؤون الحرب والسياسة ، مما يعطي انطباعاً بأن الموازين قد تغيرت عما كانت عليه ، وأن للعلم والتقوى أثراً في المقياس الاجتماعي في تلك الفترة [١] .

---

(١) الجامي ، عصره وحياته ص ٢٤ .

الفصل الثاني

حيـــاة العصـــام [1]

١ ـ اسمه ولقبه وكنيته ونسبته :

اتفقت جميع المراجع التي ترجمت للعصام على أن اسمه إبراهيم ، واسم أبيه محمد ، واسم جده عربشاه . لكن الدلجي في حاشيته غلى شرح العصام على السمرقندية ذكر أن اسم والده يوسف وأن محمداً جده [2] ، وهو وهم منه ، ومع ذلك مال إليه باحث كان قد تقدم برسالة ماجستير إلى كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر حول آراء العصام في شرحه على السمرقندية [3] ، وفضلاً عن مخالفة ما ذكره الدلجي لما في

---

(١) ينظر في ترجمته : شذرات الذهب ٨/ ٢٩١ ، روضات ألجنات ١/ ١٧٩ ، هدية العارفين ١/ ٢٦ ، معجم المصنفين ٤/ ٣٧٥ ـ ٣٧٩ ، مقدمة الحيوري لشرح الجامي المحشى ٨ ـ ٩ ، ريحانة الأدب في تراجم المعروفين بالكنية واللقب ٤/ ١٠٤ ، دائرة معارف البستاني ٢/ ١٣٩ ، دائرة معارف الأعلمي ١/ ٣٦٥ ، معجم المؤلفين ١/ ١٠١ ، كشف الظنون ٣٩ ، ٤١ ، ١٩٠ ، ٤٧٧ ، ٨٥٣ ، ٨٧٨ ، ١٠٠ ، ١١١٦ ، ١١٤٤ ، ١١٤٦ ، ١٣٥٩ ، ١٣٧٢ ، ١٦١٤ ، ١٩١٦ ، ٢٠٢٢ ، فهرس الظاهرية ليوسف العش ٦/ ٦٠ ـ ٦١ ، فهرس التيمورية ـ مؤلفين ـ ص ٢٠٥ ، فهرس ابن الأمين ـ محمد كمال ـ جامعة استانبول رقم(٣١٦٢)ص ٢٢ ، بروكلمان ٢/ ٥٦ ، ٦٢ ، ٦٤ ، ريتر ٣٥ ـ ٣٦ ، الأعلام للزركلي ١/ ٦٣ ـ ٦٤ ، معجم المطبوعات لسركيس ١٣٣٠ ـ ١٣٣١ ، سمط النجوم العوالي للعصامي ١/ ٨ .

(٢) حاشية الدلجي : ورقة ٣ .

(٣) هو محمد توفيق محمد سعد ، والرسالة في كلية اللغة العربية .

جميع مصادر ترجمة العصام ـ باعتراف الباحث ـ فهو مخالف لما نص عليه العصام نفسه في أكثر كتبه ، فقد جرت عادته أن يذكر اسمه واسم أبيه وجده ولقبه ونسبته في أوائل كتبه ، ولم يخالف هذه السنة إلا في القليل النادر ، والظاهر أن الباحث لم يكلف نفسه عناء الرجوع إلى كتب العصام الأخرى مطبوعة أو مخطوطة ليثبت منها الصحيح ، ففي مقدمة حاشيته على شرح شيخه الجامي قال : (وبعد ، فيقول العبد المفتقر إلى الله الغني عن العالمين إبراهيم بن محمد بن عربشاه الاسفراييني عصام الدين) ، ونص العصام على هذا في مقدمة هذا الكتاب الذي نحققه[1] ، وفي أوائل أكثر كتبه كما ذكرت .

ولقبه الأشهر عصام الدين ، ويلقب بالعصام ، وبعصام بدون أل ، وأكثر ما يستعمل الثاني والثالث في عناوين كتبه مثل (عصام على الجامي) و (حاشية العصام على شرح الشمسية) و (عصام على الكافية) و (شرح العصام على الرسالة الوضعية) وهكذا . ويلقب نفسه بالأول فقط في أوائل كتبه ، كما في النص الذي نقلته آنفاً [2] .

ولم تشتهر للعصام كنية ، فلم يذكره أحد بكنيته غير التونكي في معجم المصنفين ، فقد كناه بأبي اسحق [3] .

ونسبته الشهيرة : الاسفراييني ، وقد ينسب إلى الاقليم أيضاً فيقال : الخراساني بعد الاسفراييني [4] ، وإلى هراة التي بزغ فيها نجمه أيضاً ، فيقال : الاسفراييني الهروي [5] ، وإلى سمرقند التي ارتحل إليها من هراة وتوفي بها ، فيقال : الاسفراييني الهروي السمرقندي [6] .

---

(١) انظر ص ١٠٧ من هذا الكتاب .
(٢) انظر ص ١٠٧ ، ١١٧ من هذا الكتاب .
(٣) معجم المصنفين ٣٧٥/٤ ، وانظر دائرة المعارف للأعلمي الحائري ٣١٥/١ .
(٤) هدية العارفين ٢٦/١ .
(٥) معجم المصنفين ٤٧٥/٣ .
(٦) ريحانة الأدب ١٤٠/٤ ، معجم المطبوعات ص ١٣٣٠ .

٢ ـ مولده ونشأته وأسرته :

ولد العصام في اسفرايين ـ وسيأتي الحديث عنها ـ وكان أبوه قاضياً بها ، وكذلك جده في أيام أولاد تيمور [١] .

وقد ذكرت المصادر تاريخين لولادته : الأول سنة ٨٧٣هـ ، والثاني سنة ٨٧٩هـ ، وهذا الثاني هو الراجح عندي لأمرين :

الأول : أنه التاريخ الذي ذكره حفيد العصام عبد الملك العصامي [٢] ، وهو أثبت من غيره في تحديد ميلاد جده .

والثاني : أني اخترت ـ كما سيأتي ـ أن وفاته كانت في حدود سنة ٩٥١هـ ، من بين أقوال كثيرة في ذلك .

ولما كان صاحب شذرات الذهب قد نص على أن العصام عاش اثنتين وسبعين سنة ، ولم يذكر أحد خلافه ، فيكون قد ولد في سنة ٨٧٩هـ ، وقد جمع الزركلي في الأعلام بين ما ذكره ابن العماد وبين ما ذكره صاحب كشف الظنون من أنه توفي سنة ٩٤٥هـ فدوّن ولادته سنة ٨٧٣هـ [٣] ، ولعل مما يؤيد ما ذهبت إليه أن صاحب كشف الظنون لم يقتصر على سنة ٩٤٥هـ في تحديد سنة وفاته ، بل ذكر عدة تواريخ ـ كما سأبينه ـ في حين لم يضطرب ابن العماد في تحديد سنة وفاته ، فيكون ما ذكره أثبت وأدعى للاطمئنان ، وأولى بالاختيار .

وقد ولد العصام في أحضان أسرة كريمة معروفة بالفضل والعلم والدين ، فهو من ذرية الإمام العلامة أبي إسحق الاسفراييني إبراهيم بن محمد بن مهران [٤] فالعصام

---

(١) شذرات الذهب ٨/٢٩١ .

(٢) سمط النجوم العوالي ١/٨ .

(٣) الأعلام ١/٦٣ .

(٤) ترجمته في طبقات الشافعية للسبكي ٤/٢٥٦ ، شذرات الذهب ٣/٢٠٩ ، الأنساب للسمعاني ص ٣٣ ، طبقات الفقهاء ص ١٠٦ ، تبيين كذب المفتري ص ٢٤٣ ، وفيات الأعيان ١/٨ ، البداية والنهاية ١٢/٢٤ ، هدية العارفين ١/٨ .

يوافقه في اسمه واسم أبيه وكنيته ونسبته ، وكان الاسفراييني هذا عالم زمانه حيث جمع شرائط الإمامة والاجتهاد في الفقه والأصول ، ويلقب بركن الدين ، وقيل : أنه أول من لقب من الفقهاء ، وقال عنه السبكي : (هو أحد أئمة الدين كلاماً وأصولاً وفروعاً ، جمع أشتات العلوم ، واتفقت الأئمة على تبجيله وتعظيمه ، وجمع شرائط الإمامة) [١] . وقال عنه الإمام الغزالي : (إنه كان من الراسخين في العلم العاملين به) [٢] .

وكان جد العصام لأبيه واسمه (عربشاه) من مشاهير العلماء [٣] ، وقد تولى قضاء اسفرايين [٤] ، ومعلوم أن منصب القضاء آنذاك لم يكن بالأمر الهين بل كان يتطلب شروطاً صعبة لا تتوافر إلا عند القلة القليلة . وقد ذكرت لنا المصادر أيضاً أن عربشاه هذا كان أحد حواري عضد الدين الأيجي ومساعديه الفضلاء الاثني عشر في تأليف مصنفاته القيمة [٥] ، وهذا يدل على أنه كان ذا منزلة عالية رشحته لأن يصطفى حوارياً لأستاذه الكبير ، وأن يشاركه في التأليف . ومن مصنفاته حاشية على شرح شيخه العضد على كتاب منتهى السؤال والأمل في علمي الأصول والجدل [٦] . وقد ذكر العصام أن جده عربشاه مات شهيداً [٧] ، وقد حاولت الوقوف على أسباب وظروف استشهاده ، غير أني لم أجد في ذلك شيئاً ، لكن المعروف أن عضد الدين الأيجي قد مات محبوساً بالقلعة سنة ٧٥٦هـ فربما يكون تلميذه عربشاه قد حبس ومات معه ، أو ربما يكون قد قتل بعده بسبب تمسكه به وتشيعه لآرائه .

ومن المستبعد جداً أن يكون العصام قد رأى جده عربشاه أو عاصره لبعد المسافة

---

(١) طبقات الشافعية ٢٥٦/٤ .

(٢) منهاج العابدين ص ٥٦ .

(٣) روضات الجنات ١٧٩/١ .

(٤) شذرات الذهب ٢٩١/٨ .

(٥) روضات الجنات ١/ ١٧٩ .

(٦) بروكلمان ٣٣٩/٥ .

(٧) شرح آداب البحث العضدية للعصام : ورقة ٥٥ .

الزمنية بينهما ، حتى لو فرض أن عربشاه قد بقي إلى ما بعد وفاة العضد ، لكن الثابت أن العصام قد لقي جده لأمه عصام الدين داود الخوافي ، وكان يلقب بالأستاذ والعلامة [1] ، ويظهر أن العصام أخذ عنه مبادىء العلوم كما أخذ لقبه تيمناً به ، وكان العصام يسميه أستاذي ، وأستاذ أئمة زمانه . قال في حاشيته على الفوائد الضيائية للجامي [2] : (وقد أفادني أستاذي ، ومن هو جدي واعتمادي حسام الملة والدين داود الخوافي ، أستاذ أئمة زمانه بالبيان الصافي ـ أفاض الله عليه شآبيب غفرانه الوافي ـ أنه يمنع قول المصنف . . . الخ) .

أما والد العصام محمد بن عربشاه فلم أوفق في العثور على ترجمة له سوى ما ذكره ابن العماد من أنه تولى أيضاً قضاء اسفرايين [3] .

في مثل هذه الأسرة نشأ العصام ، وفي هذا الجو العلمي ترعرع ، مما رشحه لأن يرحل فيما بعد إلى هراة قبلة أنظار الطالبين ويجلـس بين يدي أشهر علمائها نور الدين الجامي .

وقد أمدتنا المصادر باسم ولد واحد للعصام اسمه إسماعيل ، ويلقب بصدر الدين ، وكان قد رحل في طلب العلم من اسفرايين قاصداً الشام فنزل في حلب وقرأ شيئاً من البخاري على يد شيخ الشيوخ الموفق بن أبي بكر سنة ٩٤٨هـ ، ثم ترك الشام قاصداً مكة المكرمة ـ شرفها الله ـ واستقر بها إلى سنة ٩٦٣هـ ثم غادرها إلى مدينة رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ فتوفي في الطريق بين الحرمين الشريفين [4] .

أما حفيد العصام ـ ابن ابنه هذا ـ فهو القاضي العلامة علي بن اسماعيل بن ابراهيم بن محمد بن عربشاه ، وكان من أئمة الفقه الشافعي واشتهر بالعصامي نسبة إلى

---

(١) معجم المصنفين ٣٧٥/٤ .
(٢) عصام على الجامي ص ٣٧ .
(٣) شذرات الذهب ٢٩١/٨ .
(٤) معجم المصنفين ٣٧٨/٤ .

جده العصام ، وكثيراً ما يسمى بالحفيد . وقد صنف في العلوم العربية وكان أديباً أيضاً ، وتولى القضاء بمكة المكرمة ، ومن مصنفاته حاشيته اللطيفة على شرح رسالة الاستعارات لجده العصام ، التي طبعت مع حاشية العلامة محمد بن علي الصبان على الشرح المذكور ، اطلعت عليها فوجدت أسلوباً أدبياً أخاذاً وفيها تكشفت جوانب نيرة من عقليته وفكره ، وقد أهداها عند قدومه من مكة المكرمة إلى مصر من وصفه بقوله : (من تغذى بالعلوم الشرعية ، وملك زمام الفنون العقلية عالم الأمة ، وسلم الأئمة ، نور حديقة السلطنة العثمانية ، بل نور حديقة الحوزة الإسلامية) [1] . وله من المصنفات أيضاً تعريب رسالة الاستعارات للسمرقندي وشرح على شافية ابن الحاجب في الصرف [2] . وتوفي بمكة المكرمة سنة ١٠٠٧هـ [3] .

أما الابن الثاني لاسماعيل بن عصام الدين ، فهو جمال الدين بن صدر الدين بن عصام الدين ، وقد ذكر الخفاجي أنه كان من العلماء والأدباء [4] .

ومن أحفاد العصام الشيخ العلامة الأديب اللغوي النحوي عبد الملك العصامي بن جمال الدين بن صدر الدين بن عصام الدين الاسفراييني [5] ، فهو من بيت عريق وأسرة تشربت العلم والدين حتى الرواء . ورث عن أبيه وعمه حب اللغة فنهل من معينهما وارتوى من بحار علمهما ، فلا عجب أن نراه قد برز فيها وفاق الأقران ، وتصدر للتدريس ونصب نفسه للاقراء ، وولع بالتأليف والتصنيف حتى تخلى عن كل أنيس وجليس ، وأربت مؤلفاته على الستين ما بين شرح ومتن ، فكان جديراً بلقب خاتمة المحققين كما نعته المحبي . ومن أهم مصنفاته الدالة على علو كعبه :

---

(١) مقدمة حاشية حفيد العصام مع حاشية الصبان على العصام على السمرقندية .

(٢) منه نسخة خطية بدار الكتب برقم (١٦٠) صرف . طلعت .

(٣) أنظر في ترجمته خلاصة الأثر للمحبيّ ٣/ ١٤٧ ـ ١٤٨ ، ريحانة الألبا ١/ ٤٢٥ ـ ٤٢٧ ، سمط النجوم العوالي ٤/ ٧٣ ـ ٩٧ .

(٤) ريحانة الألبا ٤١٧/١ ـ ٤١٨ .

(٥) ترجمته في خلاصة الأثر ٨٦/٣ ـ ٨٧ ، والبدر الطالع ص ٤٠٣ .

الإرشاد في النحو ، الحاشية على الشرح الجديد على الكافية ، حاشية على شرح القواعد للشيخ خالد ، حاشية على شرح القطر لابن هشام ، شرح منظومة الألغاز النحوية لجده العصام [1] ، الكافي الوافي بعلم القوافي ، شرح الآجرومية في النحو [2] ، شفاء الصدور بشرح الشذور [3] ، وشرحان على متن السمرقندية في الاستعارات ، وغير ذلك كثير ، مما يدل على علو كعبه حتى وصفه المحبي بقوله : (فهو بحق إمام العلوم العربية)[4] . وقد توفي بمدينة رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ سنة ١٠٣٧ هـ .

ومن أحفاد العصام أيضاً العلامة يحيى بن شرف الدين بن عبد الملك بن جمال الدين ، له كتاب أنموذج النجباء في معاشرة الأدباء ، وتوفي بمكة المكرمة سنة ١٠٨٣هـ [5] .

وآخر أحفاده من المشاهير العلامة المؤرخ الأديب عبد الملك بن حسين بن عبد الملك العصامي صاحب كتاب سمط النجوم العوالي في أبناء الأوائل والتوالي . وتوفي سنة (١١١١) هـ [6] .

وقد ظهر جلياً مما تقدم أن أسرة العصام وأولاده وأحفاده كلهم من العلماء الأدباء ، وأن جميع أحفاده قد تلقبوا بالعصامي نسبة إلى عصام الدين الاسفراييني ، مما يدل على أنه عميد الأسرة ورمزها الذي يتشرف أبناؤها على مر العصور بالانتساب إليه .

---

(١) منه نسخة خطية بدار الكتب المصرية برقم ٢٩ نحو .
(٢) منه نسخة في المكتبة الأزهرية برقم (٢٦٥٢) حليم .
(٣) نسخة في الأزهرية برقم (٣٤٧١) نجيب ، ونسخة أخرى برقم (٧٨٨) .
(٤) خلاصة الأثر ٨٧/٣ .
(٥) أنظر سلافة العصر ص ٢٧٢ ـ ٢٧٥ .
(٦) أنظر سلك الدرر ١٣٩/٣ ، البدر الطالع ٤٠٢/١ .

٣ ـ اسفرايين :

اسفرايين مسقط رأس العصام ، وبها نشأ وترعرع قبل أن يرحل إلى هراة وإليها انتمى وانتسب .

وهي بليدة حصينة من نواحي (نيسابور) شمالي شرق خراسان وعلى منتصف الطريق من (جرجان) ، فموقعها وسط بين المراكز الشهيرة في بلاد خراسان (سمرقند ـ هراة ـ جرجان) مما أتاح لأبنائها سهولة الاتصال بتلك المراكز والتزود من علمائها [١] .

وقد تحدثت المصادر بإسهاب عن الخلاف في ضبط اسمها وكيفية النطق به ، وفي أصل تسميتها ، ومن هو بانيها ، ولا يعنينا من ذلك شيء [٢] .

وعرفت (اسفرايين) بجودة أرضها ، وكثرة خضرتها وكرومها ، واعتدال هوائها ، وكثرة خيرها ، وحسن شمائل أهلها وكرم أخلاقهم ، وكانت مركزاً لـ (٤٥١) قرية تحيط بها من جميع جهاتها [٣] . ووصفها الثعالبي بأنها : (حرم أمن وجنة عدن) وذكر بعض المشاهير من أجوادها ووصف شمائلهم بما يهز ويطرب [٤] .

وذكرت المصادر أن (اسفرايين) قد تعرضت للتخريب مرتين : الأولى حين سلبها المغول سنة (٦١٧هـ) ، والثانية في غزوة الأزوبك سنة (١٠٠٦هـ) [٥]

ومع أن هذه البلدة لم تشتهر كمركز سياسي أو ثقافي في يوم من الأيام إلا أنها خصت على ما يبدو بإخراج الأفراد الأفذاذ المشهورين في شتى ميادين العلم والمعرفة

---

(١) معجم البلدان ٢٤٦/١ ، وروضات الجنات ١٦٦/١ .

(٢) أنظر في ذلك المصدرين السابقين ، وتاج العروس ٢٣٥/٩ ، وفتوح البلدان للبلاذري ص ٥١٩ ، ومراصد الاطلاع ٧٣/١ .

(٣) معجم البلدان ٢٤٧/١ .

(٤) يتيمة الدهر : ٤٣٨/٤ .

(٥) أنظر مرآة البلدان لحسن خان ٣٨/١ ، وتاريخ أبي الفدا ٤٤٨/١ ، ودائرة المعارف الإسلامية ٢٢١/٢ .

على مر العصور . ولا شك أن كل قارىء في العلوم الدينية والعربية لا بد أن يسترعي انتباهه كثرة المنسوبين إليها من العلماء ، ولذا قال الثعالبي : (اسفرايين : من كور نيسابور ، مخصوصة بإخراج الأفراد كأنو شروان الذي افتخر به النبي ﷺ فقال : « ولدت في زمان الملك العادل ») [1] .

وأرى أنه من المناسب أن أذكر طائفة ممن ينسبون إلى اسفرايين من مشاهير العلماء مع الإشارة إلى مصادر ترجمة كل منهم :

١ ـ أبو يعقوب يوسف بن موسى بن عمران الاسفراييني [2] .

٢ ـ أبو عوانة يعقوب بن اسحق بن ابراهيم بن يزيد الاسفراييني [3] .

٣ ـ أبو عمرو أحمد بن عبد العزيز بن عبدك الاسفراييني [4] .

٤ ـ أبو بكر محمد بن شريك بن محمد الاسفراييني [5] .

٥ ـ أبو علي محمد بن علي بن الحسين الاسفراييني [6] .

٦ ـ أبو الطيب أحمد بن محمد بن حمدان الاسفراييني [7] .

٧ ـ أبو حامد أحمد بن محمد بن أحمد بن أبي طاهر الاسفراييني [8] .

---

(١) يتيمة الدهر ٤/٤٣٨ .
والحديث الذي ذكره لا أصل له في كتب السنة . وقد أطال السخاوي في المقاصد الحسنة ص ٤٥٤ في ابطاله .

(٢) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٢/٣٢ .

(٣) المصدر السابق ٢/٣٢١ ، معجم البلدان ١/٢٤٧ .

(٤) تاريخ بغداد للخطيب ٤/٢٥٦ .

(٥) المصدر السابق ٥/٣٢٥ .

(٦) معجم البلدان ١/٢٤٧ .

(٧) أنباه الرواة ١/١٣٠ .

(٨) تاريخ بغداد ٤/٣٦٨ ، البداية والنهاية ١٢/٢ ، طبقات الفقهاء الشافعية ص ١٠٧ ، المنتظم ٧/٢٧٧ ، العبر ٣/٩٢ ، تهذيب الأسماء واللغات ٣/١٧٨ طبقات الشيرازي ص ١٠٣ .

٨ ـ أبو العباس أحمد بن الحسن الاسفراييني [١] .

٩ ـ أبو اسحق ابراهيم بن محمد بن ابراهيم بن مهران الاسفراييني [٢] .

١٠ ـ أبو الحسن السهيلي علي بن أحمد الاسفراييني [٣] .

١١ ـ أبو القاسم عبد الجبار بن علي الاسكاف الاسفراييني [٤] .

١٢ ـ أبو المظفر شهفور طاهر بن محمد الاسفراييني [٥] .

١٣ ـ أبو يوسف يعقوب بن سليمان الاسفراييني [٦] .

١٤ ـ أبو الفتوح محمد بن الفضل بن محمد بن المعتمد الاسفراييني [٧] .

١٥ ـ علاء الدين محمد بن أحمد البهنسي الاسفراييني [٨] .

١٦ ـ صاحب اللباب في النحو تاج الدين الفاضل الاسفراييني [٩] .

ومن علماء اسفرايين ممن يتصل بالعصام بنسب أو قرابة أبوه وجده لأبيه وجده لأمه وابنه وأحفاده ، وقد تقدمت تراجمهم جميعاً . وبالرجوع إلى تراجم هؤلاء الأعلام نلحظ ما يلي :

أولاً : تميز علماء اسفرايين بالتقوى والصدق والزهد في الدنيا ، حتى مال

---

(١) معجم المؤلفين ١/١٩٠ .
(٢) تقدمت ترجمته في ص ١٠ .
(٣) معجم المؤلفين ٧/١٧ .
(٤) المصدر السابق ٥/٨١ .
(٥) المصدر السابق ٤/٣١٠ .
(٦) هدية العارفين ٢/٥٤٥ .
(٧) المصدر السابق ٢/٨٨ .
(٨) المصدر السابق ٢/١٥٦ .
(٩) ترجمته في قسم التحقيق ص ٨٢ .

بعضهم إلى التصوف واتخذه طريقاً .

ثانياً : أن بعضهم قد بلغ مرتبة الاجتهاد والإمامة في الدين ، مع ميل المتأخرين منهم إلى الشروح والحواشي في غالب مصنفاتهم .

ثالثاً : أن معظمهم كانوا على مذهب الإمام الشافعي في الفقه ، بل أكثرهم من أئمة وأعيان المذهب ، وهذا يدل على أن المذهب الذي كان سائداً في اسفرايين هو المذهب الشافعي ، وهذا خلاف ما في دائرة المعارف من أن أهلها كانوا على المذهب الشيعي (١) .

٤ ـ الرحلة الى هراة (٢) :

تقدم أن العصام نشأ في بيت من بيوت العلم المعروفة ، وأن والده كان قاضياً باسفرايين ، وأنه أدرك جده لأمه وأخذ عنه كما صرح هو بذلك ، فلا بد أن يكون قد تعلم على يديهما مبادىء العلوم ، ونهل من معينهما في العربية حيث صرح فيما نقلته عنه بمسألة أفادها من جده داود الخوافي . لكن هذا لم يكن وحده محط نظر العصام ومنتهى مرامه ، فقد كانت هناك هراة التي تعج بالعلماء وتزهو بالأدباء حتى غدت مقصد كل طالب ، ومأمل كل راغب ، مدارس العلم فيها عامرة ، ومناظرات العلماء دائرة يسمع بها طلبة العلم في شتى أنحاء خراسان ، فتتطلع إليها أنظارهم وتنزع إليها نفوسهم .

وكان المولى نور الدين عبد الرحمن الجامي يتربع على عرش علماء هراة مع ما عرف عنه من زهد وورع وتصوف حتى طبقت شهرته الآفاق ، وغدا أقرب المقربين إلى

---

(١) دائرة المعارفة الإسلامية ٢/١٢١ .

(٢) أنظر في هراة معجم البلدان ٥/٣٩٦ ، فتوح البلدان للبلاذري ص ٧٩١ ، هراة ، تاريخها في آثارها ورجالها ، الجامي عصره وحياته ص ٧١ وما بعدها ، وبحث الدكتور أحمد كمال حلمي في مجلة الشاعر ص ١٢٢ .

السلطان حسين بايقرا . وقد نشأ العصام محباً للعلم مع نشأته في بيت علم . قال ابن العماد : (هو من بيت علم ، ونشأ هو طالباً للعلم ، فحصل وبرع وفاق أقرانه ، وصار مشاراً إليه بالبنان) [1] . فكان طبيعياً إذن أن يشد الرحال إلى هراة ليروي غليله إلى المعرفة ، ويجد لموهبته متنفساً في بلد يموج بالعلم ويعج بالعلماء . لكن متى رحل العصام إلى هراة ؟ وكم كانت سنه آنذاك ؟ لم تبين لنا المراجع ذلك . ومع ذلك يمكن أن نتبينه على وجه التقريب ، فقد أجمعت المصادر التي ترجمت للعصام على أنه تتلمذ على الشيخ الجامي مما يوحي بأن صحبته له لم تكن بالقصيرة ، إذ لا بد أن تكون قد دامت بضع سنوات ، خاصة وأن كتب التراجم جعلت تلمذته على الجامي أقوى ما تعرفه به [2] ، وكذلك لم تذكر للجامي من التلاميذ ـ على كثرتهم ـ غير العصام وعبد الغفور اللاري منافسه [3] ، ومعلوم أيضاً أن وفاة الجامي كانت في سنة ٨٩٨هـ [4] ، وولادة العصام ـ على ما اخترناه ـ في سنة ٨٧٩هـ فيكون عمره حين وفاة الجامي تسعة عشر عاماً وغالب الظن أنه لم يرحل إلى هراة قبل سن البلوغ ، فيمكن إذن أن يكون قد قدم هراة في حدود سنة ٨٩٣هـ . وهو استنتاج تقريبي .

جاء العصام إلى هراة وهي في أوج ازدهارها العلمي والثقافي ، ترفل بأثواب العز والأمن والرخاء ، وتزخر بمدارس العلم ومعاهده ، كالمدرسة النظامية والمدرسة السلطانية ، والسلطانية العالية [5] ، وغيرها كثير ، ومالك زمام الأمور بها السلطان حسين بايقرا ، وكان أديباً شاعراً محباً للعلم مبجلاً لأهله ، شغوفاً بالعلماء معظماً لهم ، حتى قيل إنه كان يقبل شفاعة الجامي في العلماء والوزراء وأتباع الطريقة النقشبندية في

---

(١) شذرات الذهب ٨/٢٩١ .

(٢) روضات الجنات ١/١٧٩ ، مقدمة الحيوري في شرح الجامي المحشى ص ٨، كشف الظنون ١/٤٥٤ ، معجم المصنفين ٤/٣٧٦ ، هراة تاريخها ، آثارها ، رجالها ص ٨٧، معجم المطبوعات ص١٣٣٠.

(٣) مقدمة الحيوري ص ٨ ، روضات الجنات ١/١٧٩ .

(٤) الجامي وتحقيق كتابه الفوائد الضيائية ص ٦٩د .

(٥) معجم المصنفين ٤/٣٧٦ ، هراة ، تاريخها ، آثارها ، رجالها ص ٨٧ .

كل أمر من الأمور ، بل كان يتحين الفرص لإظهار هذا التقدير للعلم وأهله ، فنراه مثلاً عندما يعلم بقدوم الجامي من الحج - والسلطان آنذاك في مرو - يرسل إليه الهدايا احتفاء بمقدمه مع رسالة كتب في صدرها :

أهلاً بمقدمك الكريم فإنه   فرح القلوب ونزهة الأرواح [1]

يقول الأستاذ خليل الله خليلي : (هو من العلماء الأفاضل ، المحبين للعلم والعلماء ، والذين يفخر التاريخ بهم ، وقد صارت هراة في عصره مركزاً للعلم والعلماء ، ونموذجاً للحضارة والمدنية ، واجتمع فيها كبار العلماء ، وكتب أعظم الأساتذة أحسن آثارهم في زمنه) [2] .

وقد ذكرت سابقاً أن كبير وزراء السلطان حسين هو العالم (مير عليشر نوائي) الذي اشتهر بفرط رعايته للعلماء والأدباء ، وكان شاعراً أديباً ، له بضعة آلاف بيت من الشعر باللغة المغولية والفارسية [3] .

ارتمى العصام في أحضان هذا الجو العلمي المشحون مع ما جبل عليه من حب للعلم وشغف به ، بالاضافة الى عقله الذكي وقريحته الوقادة وبُعده النافذ وطبعه الجيد وذهنه الحاد ، فحصل العلوم العقلية والشرعية واللغوية في برهة وجيزة ، ورسخت قدمه في كافة فروع المعرفة شاباً ، ففاق الأقران ، وجلس للتدريس قبل الأوان ، ولازم الاشتغال مبيناً الحقائق والدقائق ، يعينه على هذا فصاحة وبلاغة وحسن إفهام ، فاشتهر وطار صيته ، وترقى من التدريس بالمدرسة السلطانية إلى السلطانية العالية بهراة ، وكان قد بناها (ميرزا شاه رخ) فأفاد من دروسه خلائق كثيرون [4] .

---

(١) بحث الدكتور أحمد كمال حلمي في مجلة الشاعر ص ١٢٣ .
(٢) هراة ، تاريخها ، آثارها ، رجالها ص ٣٦ .
(٣) بحث الدكتور أحمد كمال حلمي في مجلة الشاعر ص ١٢٤ .
(٤) معجم المصنفين ٣٧٦/٤ ، وشذرات الذهب ٢٩١/٨ .

وقد كان تفتحه المبكر واعتداده الزائد بنفسه قد أثارا عليه الحساد والناقمين ممن لم يبلغوا شأوه ، ولم يجمعوا جمعه ، حتى سعوا في إخراجه من هراة وقد تم لهم ما أرادوا ، فكيف كان ذلك ؟ .

أشار الغصام في مقدمة كتابه الذي نحققه إلى سوء حال العلم وأهله بهراة ، وذكر أن ذلك هو سبب نزوحه منها ، لكن التونكي ذكر في ذلك قصة أسندها لكتاب منتخب التواريخ لعبد القادر البدايوني ، وحاصلها أن الشيخ القاضي أبا المعالي الهروي ثم الهندي الأكبر أبادي قد حرض (عبد الله خان) ملك توران على نفي العصام من هراة ، ومنع التعليم والتعلم في علوم المنطق والفلسفة من بلاد ما وراء النهر ، فأخرج العصام وجماعته وسائر تلامذته من هراة ، وكان القاضي المذكور قد كتب الفتوى بأن المنطق وسائر علوم الجدل والفلسفة والكلام يجوز الاستنجاء بأوراقها ، وأنه لا يحل النظر في هذه العلوم ، وأثبت ذلك بالبراهين في زعمه [1] .

وكان خروج العصام وجماعته من هراة في سنة (٩٢٦هـ) [2] . وظاهر من سياق القصة التي نقلها التونكي أنه أخرج منها مرغماً منفياً ، لكن كلام العصام في مقدمة كتابه هذا يدل على أنه قد خرج مختاراً بعد أن ساءت أحوال العلم وأهله وهذا هو الراجح ، لما عرف عنه من عصامية واعتداد بالنفس وحب لحرية الفكر ، وما فرض على العقل من قيود كما تفيده هذه القصة لا يمكن أن يروق العصام أو ينسجم مع صفاته ، فآثر الخروج مفضلاً حرية فكره على أهله ووطنه .

وقد ذكر التونكي أيضاً أن العصام توجه بعد خروجه من هراة إلى (بخارى) فأكرمه حاكمها وأنعم عليه ، فمكث هناك يفيد ويدرس [3] . وذكر العصام في مقدمة هذا الكتاب أنه قصد بعد خروجه قرية (فاسدر) من سواد هراة وصحب فيها حسيباً

---

(١) أنظر معجم المصنفين ٤/ ٣٧٨ .

(٢) المصدر السابق ٤/ ٣٧٦ .

(٣) الموضع السابق .

كريماً جليلاً دعاه إلى تعليم بعض أحفاده ، فعمل لهم (الفريد) ثم رأى أن يشرحه .
وأظن أنه لا منافاة بين ما ذكره التونكي وبين ما ذكره العصام عن نفسه ، لجواز أن يكون عند خروجه قاصداً (بخارى) ، ثم نزل في طريقه قرية (فاسدر) فلقي فيها من الترحيب والإكرام ما دعاه إلى أن يمكث برهة يفيد ويدرس ، فكان من ثمرات ذلك كتاب الفريد وشرحه .

٥ ـ معالم شخصية العصام :

على الرغم من أن المصادر التي بين أيدينا لم تمدنا بمعلومات كافية عن معالم شخصية العصام إلا أن ما نجده مبثوثاً في ثنايا مصنفاته التي تربو على الستين من حديثه عن نفسه يمكن أن يرسم لنا صورة حية لتلك الشخصية الفريدة .

كان العصام على خلق رفيع وتواضع جم ، مع عزة نفس وإباء وشمم ، وكان ذا شخصية قوية أخاذة ، فدخل قلوب الناس ، واشتهر ذكره وطار صيته في أرجاء خراسان وهو لم يزل شاباً ، وسرعان ما أصبحت له جماعة وانتظم في سلكه طلاب يحملون آراءه ويدفعون الشبه عن مسكله . وحادثة إخراجه من هراة خير شاهد على ذلك حيث خرج معه أصحابه وتلاميذه طائعين مختارين تعلقاً بشخصيته وتمسكاً بآرائه [١] .

وقد ذكرت مصادر ترجمته أنه كان على قدر كبير من الفصاحة وطلاقة اللسان مع علو كعبه في علوم البلاغة والبيان ، وأنه كان جاداً في الدرس والتحصيل ملازماً للاشتغال ، ثابتاً على آرائه منافحاً عنها ، مقارعاً الحجة بالحجة ، لا يهمه الرجال ومنازلهم قدر ما يهمه قرب أقوالهم من الحق أو بعدها عنه [٢] ، بمعنى أنه كان يعرف الرجال بالحق وليس العكس ، فمن أقواله : (لا تنظر إلى من قال ، وانظر إلى ما قال) [٣] ، فكان يأخذ ما يراه صحيحاً ، ويرد ما سواه كائناً من كان قائله .

---

(١) معجم المصنفين ٣٧٨/٤ .
(٢) روضات الجنات ١٧٩/١ .
(٣) الأطول شرح التلخيص ٢/١ .

ولعل من أبرز جوانب شخصية العصام هذه العصامية الشديدة ، والاعتداد بالنفس إلى حد الإعجاب ، ولعل تلقبه بعصام الدين لم يأت اعتباطاً ، بل لما بينه وبين العصامية من ارتباط ، وقد صرح هو نفسه بعصاميته وافتخر بها في عدة مواضع من كتبه ، فمن أقواله : (الحمد لله على ما ألهمني كن عصامياً لا عظامياً) [1] . وكان شديد الاعتزاز بهذا اللقب ، حريصاً على ذكره في أوائل كتبه ، فقلما تخلو مقدمة له من ذكره أو الإشارة إليه صراحة أو ضمناً ، فمن ذلك مثلاً قوله في مقدمة حاشيته على شرح القطب الرازي على الشمسية في المنطق : (خير منطق يعصم عن الخطأ سهام الدعاء ، وينتظم في صدر كل كلام يطلب حسن الانتهاء) [2] ، وقوله في مقدمة هذا الكتاب : (وتعصم عن الخطأ اعراب عصام الدين القويم) [3] ، ثم شرحه لمعنى العصام ، وإشارته إلى تضمين هذه الفقرة والتي بعدها اسمه ولقبه [4] .

وفي ثنايا كتب العصام نصوص كثيرة جداً تدل على اعتداده بنفسه ومعرفته جيداً بمنزلته ، فكثيراً ما يفخر بعد حل عويصات المسائل بأنه خص بتحقيق هذه المسألة أو تلك على وجه لم يسبق إليه ، مشيراً في كثير من المواضع إلى أن ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء وليس العلم حكراً على واحد من السابقين أو اللاحقين ، بل هبات الله - تعالى - لعباده لا تنقطع ، وفتوحه مستمرة لكل من يطلب العلم بجد ويصرف فيه الوقت والهمة ، وكثيراً ما يفرح العصام بمنح الله - تعالى - له ، ويدعو قارئه إلى مشاركته هذا الفرح ، وفي هذا الكتاب الذي نحن بصدد تحقيقه نصوص كثيرة تحمل هذه المعاني يصادفها القارىء أينما قلب في صفحاته ، إذ لا يكاد يخلو منها مبحث ، ومما وقع في غير هذا الكتاب من ذلك قوله في شرحه المشهور على استعارات

---

(١) شرح الكافية للعصام ص ١ .
(٢) العصام على القطب على الشمسية .
(٣) انظر ص ١١٦ .
(٤) انظر ص ١١٧ .

السمرقندي : (ومما يختلج في الصدر ، ولا تجده في صدر بعد الصدر)[1] ، وقوله : (وإذ قد عرفت الأقوال الثلاثة ، فلنا تحقيق رابع أرجو أن يكون مما ليس لما أعطاه مانع)[2] . وقد عبر رؤيا رآها بشأن تأليفه لحاشيته على شرح الوقاية في الفقه الحنفي بأن هذه الحاشية أقرب شرح لكلام شرح الوقاية بحيث لا ينتفع بها إلا بإعانة هذا التأليف[3] .

ثم نجد في شخصية العصام الجرأة والإقدام وعدم التهيب من أصعب المسائل ، فلقد أقدم على شرح تلخيص المفتاح للقزويني في البلاغة ، وسمى شرحه الأطول ، يريد بذلك أن يجعله في مقابلة المطول للتفتازاني ، وهو لم يزل شاباً في مقتبل العمر ، والتفتازاني هو من هو ، وقد افتخر بهذا أيما افتخار فقال في مقدمته : (ولم أخف أن أشرح كتاباً قد صرف غاية الهمة في شرحه جم غفير من فحول أصحاب العقول ، وقوم عظيم من عظماء أرباب الألباب ، سيما العالم الرباني أستاذ الفضلاء التفتازاني ، والمحقق الحقاني قدوة العلماء الشريف الجرجاني ـ روح الله روحهما ، ورزقنا غبوقهما وصبوحهما ـ كيف ؟ وفيض الصمد لا يحيط به فيض أحد ، وليس له حد ، ولا يعرف له أحد)[4] .

على أن من أهم ما يلفت النظر في جوانب شخصية العصام تحرره الفكري وذمه للتقليد ، فكثيراً ما يحمل على المقلدين في مصنفاته ، معلناً صراحة أنه لا يقنع إلا بإعمال فكره والغوص بنفسه في بحار التحقيق ليستخرج الحقائق والدقائق مع احترامه لآراء من سبقوه وتقديره لهم ، قال في أول كتابه الأطول : (لا تنظر إلى من قال ، وانظر إلى ما قال، كيف لا؟ وهو قاطع ربقة التقليد ، الذي ابتلى صاحبه بأضيق تقييد ، وبعد عن الحق الصريح غاية التبعيد ، ولولا التقليد لما حرم من معرفة الحق واحد من

---

(١) شرح العصام على السمرقندية ص ٩١ .
(٢) المرجع السابق ص ١٠٢ .
(٣) أنظر حاشيته على شرح الوقاية في فقه الحنفية : ورقة ١ .
(٤) الأطول ١/٢ .

الجاهلين ، ولما سمع منهم : « ما سمعنا بهذا في آبائنا الأولين » ، من شاء ربه أن يكون العالم المتقن ، وفقه بفقه « الحكمة ضالة المؤمن » ، وجعله ملتزماً أن يأخذ ما صفا ويدع ما كدر ، ولا يفرق في مقام الانتفاع بين البحر والجدول والنهر ، وعرفه أن الخطأ من لوازم البشر ، وأنه لا يكون بغير الوحي في مقعد محض الصدق ومستقر ، ولا أظنك مرتاباً في الصبح إن كنت بصيراً ، عارفاً بكريمة « لو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً ») [١] .

ثم نجده يشكر الله ـ تعالى ـ على أن هداه لسلوك سبيل النظر والاجتهاد وهو في عنفوان الشباب فيقول : (الحمد لله الذي هدانا لهذا في عنفوان أواني حتى ما رضيت بالتقليد أحداً ، وما قنعت إلا بالتحقيق معتمداً ، إلى أن جنيت من هذه الجنة ما جنيت) [٢] . فقد وصف حرية الرأي ، والاستقلال بالنظر ، والاعتماد على النفس بأنها جنة ، وهذا غاية التقديس للاجتهاد ، ونهاية الذم للتقليد ، بل زاد على هذا أنه نزه نفسه عن مناظرة المقلدين الذين لا رأي لهم إلا رأي مشايخهم ومتبوعيهم ، وطلب وداعهم وهجرهم ، فقال في أول حاشيته على شرح شيخه الجامي : (من لم يفارق ربقة التقليد فليتفوه بما شاء فليس معه النزاع ، ومن ليس له غاية التحديد لنظره السديد فليتنزه عنه فلا نريد منه إلا الوداع) [٣] .

هذه أبرز السمات التي يمكن أن يتلمسها القارىء خلال جولته بين مصنفات العصام وتتبعه لسمات شخصيته ، والحق أنه يجب الاعتراف بأن شخصية العصام هذه الشخصية الفريدة المتميزة بفكرها المتحرر ونزعتها الاجتهادية وشجاعتها الأدبية تحتاج إلى دراسة مستقلة شاملة لكل جوانبها ، ملمة بكل أبعادها .

---

(١) الأطول ١/١ .
(٢) المصدر السابق .
(٣) عصام علي الجامي ص ١ .

٦ ـ عقيدة العصام ومذهبه الفقهي :

ذكرت بعض المصادرالتي ترجمت للعصام أنه كان أشعري العقيدة ، وفي مصنفاته في علم الكلام الكثير مما يشهد بأشعريته مع إلمام كبير بآراء الماتريدية والمعتزلة والشيعة وغيرها من الفرق والطوائف الكلامية [١] .

وأجمعت المصادر التي ذكرت مذهبه على أنه كان حنفي المذهب [٢] ، ويؤكد هذا أنه صنف في فقه الحنفية كتباً سيرد ذكرها في محله . وقد تقدم أن أكثر العلماء الذين خرجوا من اسفرايين ـ إن لم نقل كلهم ـ كانوا على مذهب الإمام الشافعي ـ رحمه الله ـ بل معظمهم من أئمة المذهب وعلمائه الكبار ، وهو المذهب الذي كان سائداً في اسفرايين ، ويمكن أن يدل هذا على أن العصام لم يكن أسير تقليد للبيئة أو للآباء والأجداد فاختار مذهبه عن فحص وتدقيق ، ويبدو لي أن هذا الاختيار كان نوعاً من التلائم بين شخصية العصام وما طبعت عليه من الاعتداد بالعقل وبين ما هو معروف عن الأحناف من التعويل كثيراً على الرأي والحجج العقلية في الدراسة الفقهية .

وينبغي أن أشير هنا إلى أن تعرض بعض كتب الرجال عند الشيعة لترجمة العصام قد يشعر بأنه كان شيعياً ، وليس الأمر كذلك قطعاً ، إذ فضلاً عما أوردته من أنه كان أشعري العقيدة حنفي المذهب ، فله نصوص في ذم الشيعة وتقبيح مسلكهم ، من ذلك ما مدح به السلطان العثماني سليمان بن سليم من قوله : (كاسر جيوش الشيعة الشنيعة ، وناصر أهل السنة والجماعة) [٣] . وقوله في أول حاشيته على الجامي : (التزم أهل السنة بإدخال « على » على الآل ، رداً على الشيعة فإنهم منعوا ذكر « على » بين النبي وآله وينقلون في ذلك حديثاً في الصحاح)[٤] .

---

(١) ريحانة الأدب في تراجم المعروفين بالكنية واللقب ٤/١٤٠ ، روضات الجنات ١/١٧٩ ، دائرة معارف الأعلمي ١/٣٦٥ ، فهرس كتبخانة مدرسة عالي بطهران لابن يوسف الشيرازي ص ٥٣ .

(٢) هدية العارفين ١/٢٦ ، وروضات الجنات ١/١٧٩ ، وريحانة الأدب ٤/١٤٠ .

(٣) حاشية العصام على تفسير البيضاوي : ورقة ١ .

(٤) عصام على الجامي ص ٢ .

ومما هو جدير بالتنويه أن المصادر لم تذكر لنا أن العصام كان صوفياً مع أن طريقة النقشبندية آنذاك كانت مسلك علماء هراة ، ورائدها الأول شيخه الجامي كما سلك سبيلها السلطان حسين وكبير وزرائه ، وأكثر خاصته ، وعامة أهل هراة ، فهل شذ العصام عن طريقة شيخه وعلماء بلده ؟ الحق أن مسلك العصام العقلي وإمامته في علم الكلام تجعل من المستبعد جداً أن يكون قد سلك طريق التصوف كما أننا لم نعثر على أي كتاب له في التصوف ، لكن زيارته لقبر الخواجة عبيد الله الأحرار بسمرقند وموته قرب قبره [1] ، تدل على أنه كان راضياً عن هذه الطريقة مقدراً لمشايخها ، وإن لم ينتظم في سلكها أو يدل بدلوه في آراء الصوفية ومواجيدهم . لكن هذا لا يعني أن العصام لم تكن له إشراقات روحية أو ذوقية ، فالقارىء لحاشيته العظيمة على تفسير البيضاوي يجد الكثير من ذلك ، ويكفي أن يرجع القارىء لكلامه عند تفسير البيضاوي لقوله تعالى : ﴿ **إياك نعبد وإياك نستعين** ﴾ [2] . وما ذكره في مقدمة هذا الكتاب في شرح قوله : (نحمدك) [3] .

٧ ـ شيوخ العصام :

تقدم أن العصام تلقى مبادىء العلوم على يد والده الذي كان قاضياً باسفرايين ، وجده لأمه داود الخوافي [4] ، وقد نعته العصام بأنه أستاذه وأستاذ أئمة زمانه [5] ، ولم أعثر في المصادر التي تحت يدي على بيان مفصل عن هذا الإمام . أما شيوخ العصام الآخرون فقد طغت شهرة الجامي عليهم فلم تذكر المصادر شيخاً للعصام غيره ، كما أن شهرة العصام واللاري طغت على سائر تلاميذ الجامي ، فلم يعرف له غيرهما .

---

(١) شذرات الذهب ٢٩١/٨ .

(٢) حاشية العصام على البيضاوي : ورقة ٣ .

(٣) أنظر ص ١١٠ .

(٤) معجم المصنفين ٤/ ٣٧٥ .

(٥) حاشية العصام على الفوائد الضيائية ص ٣٦ ـ ٣٧ .

الجـامـي [١] :

هو عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الجامي المشتهر بنور الدين ، ولد في قرية (خرجرد) من قرى ولاية (جام) بين مشهد وهراة سنة ٨١٧هـ ، ونشأ في بيت من بيوت العلم المعروفة ، فقد كان والده من المشاهير في العلم والمعرفة ومن أعظم المجتهدين في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان ، مع تمكنه في علوم العربية .

اشتغل الجامي منذ صباه بالعلوم العقلية والشرعية ، ورحل مع والده إلى هراة ، وناظر ـ وهو صبي ـ العلامة علاء الدين علي بن محمد الشهير بالقوشجي فغلبه [٢] .

والجامي من كبار شعراء الفارسية ، وأكثر شعره في التصوف والطريقة والسلوك ، وكان قد سلك الطريقة النقشبندية على يد العارف بالله ـ تعالى ـ عبيد الله الأحرار النقشبندي ، وكان يجله كثيراً ، وقد سجل كثيراً من مظاهر اجلاله وتقديره له في كتابيه (تحفة الأحرار) و (نفحات الأنس) ، وتذكر المصادر أنه سافر كثيراً إلى (فاراب) شمالي (طقشند) لحضور مجالس شيخه ، والتزود من معارفه .

وقد اشتهر الجامي كثيراً ، وعظم قدره عند الملوك والسلاطين ، لا سيما السلطان (حسين بايقرا) سلطان هراة ، وسبـق ذكر ذلك . واستزاره السلطان العثماني (بايزيد خان) إلى مملكته ، وأرسل له الجوائز السنية ، لكنه آثر الاقامة في هراة في ظلال السلطان حسين ، ودعاه أيضاً السلطان (محمد الفاتح) العثماني لزيارته بعد عودته من حج البيت الحرام ، غير أنه اعتذر ، رغبة في سرعة العودة إلى هراة [٣] .

---

(١) ترجمته في شذرات الذهب ٧/ ٣٦٠ ، البدر الطالع ١/ ٣٢٧ ، هدية العارفين ١/ ٥٣٤ ، الفوائد البهية للكنوي ص ٨٦ ـ ٨٧، معجم الأسـرات الحاكمة لزامباور ٢/ ٢٤٠٢، هراة، تاريخها ، وآثارها ،رجالها ص ٨٦ ، معجم المؤلفين٥/ ١٢٢، كشف الظنون ١/ ٨٨٦ ، مقدمة الحيوري ص ٧، الجامي عصره وحياته ص ٦٩ ، والأعلام ٤/ ٦٧ .

(٢) الفوائد البهية ص ٢١٤ .

(٣) البدر الطالع ١/ ٣٢٨ .

وللجامي مصنفات كثيرة ، أشهرها شرحه لكافية ابن الحاجب ، وسماه (الفوائد الضيائية) ، وقد اهتم به العلماء والدارسون كثيراً ، وكتبت عليه عشرات الحواشي والتعليقات ، وأهمها وأشهرها حاشية تلميذه العصام ، وسيأتي ذكرها في مصنفاته .

وله في غير النحو : تفسير القرآن الكريم ، والدرة الفاخرة في الكلام والتصوف وشرح فصوص الحكم لابن العربي ، وغير ذلك [1] .

توفي الجامي في الثامن عشر من المحرم سنة ٨٩٨هـ في هراة [2] ، فشيعه السلطان حسين ـ مع ضعفه ومرضه ـ دامع العينين محترق الفؤاد ، ومعه الأمراء والوزراء وكبار رجال الدولة والعلماء ، وأهل هراة .

٨ ـ تلاميــذه :

لا شك أنه كان للعصام تلاميذ كثيرون ، فقد درس بالمدرسة السلطانية ثم السلطانية العالية بهراة ، وبلغ من حب تلاميذه وأتباعه له أن خرجوا معه من هراة حين ألمت به الفتنة ، ثم تولى التدريس ببخارى تحت رعاية حاكمها عبد اللّٰه خان وبتشجيعه ، وقد نوهت مصادر ترجمته بكثرة ما درس وأفاد ، وانتفاع خلائق كثيرين من دروسه ، وذكرت أنه كان ملازماً للاشتغال والدرس ، يبين فيه الحقائق والدقائق لكن هذه المصادر لم تصرح لنا إلا باسم واحد من هؤلاء الذين تتلمذوا على العصام وهو (مير أبو الفتح الشريفي) أنبه طلابه وأشهرهم ذكراً فيما بعد .

أبو الفتـح الشريفـي[3] :

هو السيد الفاضل الكامل الفقيه المتكلم الأمير محمد أبو الفتح المدعو بتاج

---

(١) أنظر الجامي وتحقيق كتابه الفوائد الضيائية ص ٧١ .

(٢) المصدر السابق ص ٦٩د .

(٣) ترجمته في ريحانة الأدب ٣/ ٢٢٠ وفيه ترجمة أخرى له مع ترجمة جده السيد الشريف الجرجاني في ٣/ ٢١٦ . وانظر روضات الجنات ١/ ١٨٠ ، ومعجم المصنفين ٤/ ٣٧٩ .

السعيدي الأردبيلي ، حفيد السيد الشريف الجرجاني . كان من عظماء دولة السلطان (شاه طهماسب الصفوي)[1] ، وله مصنفات عديدة ، أشهرها (التفسير الشاهي) وهو شرح لآيات الأحكام ألفه بالفارسية[2] ، ورسالة في أصول الفقه ، ورسالة في (طريق المزج والبسط) ، وأخرى في تحقيق شبهة المجهول المطلق ، وحاشية على المطالع ، وأخرى على شرح الدواني على تهذيب المنطق ، وثالثة على كتاب (كبرى المنطق) لجده الشريف الجرجاني . وكانت وفاته بأردبيل سنة ٩٧٦هـ[3] .

٩ ـ منزلته العلمية وآراء العلماء فيه :

يبدو أن العصام قد شغل في حياته الأوساط العلمية في هراة وسائر أرجاء خراسان ، لنزعته الفكرية التحررية ، وسلوكه طريق الاستقلال في النظر والاجتهاد في كثير من فروع العلم ، فجاء بآراء وتوجيهات خالف بها مسلمات القوم في كثير من المسائل ، وكانت له آراؤه الخاصة في البلاغة والمنطق والكلام والتفسير والوضع ، أما في النحو فان كتابه الذي بين أيدينا الآن خير شاهد على تلك النزعة عنده . وقد وضع على شرح شيخه الجامي حاشية أثارت الكثيرين عليه حيث تصدى لشيخه الجامي وناقشه في أكثر المواضع مع أن شرح الجامي كان يعد في تلك الأقطار أحسن شروح الكافية على الإطلاق . كما وضع شرحاً على كافية ابن الحاجب ناقش فيه الرضي في أكثر المواضع . وفي مصنفاته في علم الكلام تصدى لأقطاب هذا العلم وأكابر المصنفين فيه كالبيضاوي والرازي والتفتازاني والجرجاني وغيرهم ، وفي البلاغة ناقش السكاكي والقزويني والتفتازاني كثيراً ، حتى أنه سمى كتابه الأطول في مقابلة مطول التفتازاني[4] ، ونجده في جميع مصنفاته مولعاً بخلق المشكلات

---

(١) روضات الجنات ١/ ١٨٠ .
(٢) معجم المصنفين ٤/ ٣٧٩ .
(٣) ريحانة الأدب ٣/ ٢٢٠ .
(٤) روضات الجنات ١/ ١٧٩ .

العلمية ، وإثارة الاعتراضات ، وإيراد الافتراضات العقلية البحتة ، حتى ليخيل لقارئه أنه لو شاء أن يبطل كل دليل لفعل ، ولو أراد إقامة الدليل على أدق المسائل لاستطاع ذلك ، يعينه في ذلك عقله الخصب وثقافته المتنوعة وحسه المرهف وطبعه الجيد ، مع فصاحته وبلاغته ، وجرأته على اقتحام المعضلات .

وكان منافسه عبد الغفور اللاري ـ تلميذ الجامي أيضاً ـ قد وضع هو الآخر حاشية على شرح الجامي للكافية ، لكن مسلكه كان مغايراً لمسلك العصام في حاشيته تماماً ، فهو مكبر للجامي معظم له مترسم لخطاه ، وقلما يخالفه أو يناقشه وكان الناس منهما فريقين : فريق يفضل حاشية العصام وفريق يفضل حاشية اللاري . قال الخوانساري : (وقد كان معاصراً للفاضل الذكي المولى عبد الغفور ، الذي هو أيضاً من تلامذة الجامي والمعلقين على شرحه ، إلا أن الترجيح ـ عند بعضهم ـ لحاشية الغفور)[1] .

ومما يدل على علو منزلة العصام واهتمام العلماء بآرائه كثرة الحواشي والشروح والتعليقات التي وضعت على كتبه ، فلا يكاد كتاب له يخلو من متتبع له بالشرح أو التحشية أو التعليق ، وقد أحصيت ما استطعت الوصول إليه من ذلك فبلغ تسعين مؤلفاً ، موزعة على شتى مكتبات العالم ، ولا شك أنه قد فاتني الكثير مما لم أعثر عليه ، وقد ذكرت بعض هذه الكتب التي تناولت آراء العصام وأسماء مؤلفيها في الفصل الذي عقدته لآثار العصام ، ويكفي أن أشير هنا إلى أن ممن ألف على كتب العصام وذكر آراءه علماء لهم وزنهم وآراؤهم المعروفة ، فمنهم على سبيل المثال : الإمام محمد بن علي الصبان ، والشيخ خالد الأزهري ، والعلامة يس العيلمي الحمصي ، والمحلي ، والحفني ، والعطار ، والدمنهوري ، والاسقاطي والكفوي ، والشيرانسي ، والملوي ، والسندوبي ، والحلواني ، وأبو نافع القازأبادي والمدابغي .

---

(١) المصدر السابق ١/ ١٨٠ .

ولم تلق كتب العصام من المحدثين الاهتمام بالمطلوب ، فلم يحقق كتاب واحد من كتبه ، ولم تدرس آراؤه ، سوى ما أشرت إليه سابقاً من رسالة السيد محمود توفيق محمد سعد عن آراء العصام في شرح السمرقندية[1] ولعل آراء العصام في البلاغة أوفر حظاً من آرائه في سائر العلوم ، إذ لا تزال تذكر وتدرس من قبل البلاغيين المحدثين مقارنة بآراء أئمة هذا الفن كعبد القاهر والسكاكي والقزويني والتفتازاني والشريف الجرجاني وغيرهم[2] .

ولعل الصعوبة والتعقيد والمنحى العقلي والفلسفي في مصنفات العصام من أهم أسباب عزوف الباحثين عن كتبه ، ولم تسلم من ذلك أيضاً كتبه في العلوم النقلية المحضة كالتفسير والفقه والسيرة ، فقد ذكر فيها من الاحتمالات العقلية والتأويلات الفلسفية ما جعلها أقرب إلى الخيال منها إلى الحقيقة ، وقد نبه الشيخ عبد الرؤوف المناوي فيما نقله عنه صاحب كشف الظنون الى مسلك العصام هذا في العلوم النقلية عند ذكره لشراح شمائل الترمذي فقال : (وممن تصدى لشرحها أوحد المحققين مولانا عصام الدين الاسفراييني ، فأتى بما لم يسبق إليه من كشف النقاب عن أسرارها ، لكنها من الاحتمالات العقلية في هذا الفن الذي هو من الفنون النقلية مع ما هو عليه من الافهام ، حتى عد ذلك من سقطات الأوهام)[3] .

ولا بد هنا من ذكر بعض ما قيل في العصام مما يدل على رفعة منزلته في العلم وطول باعه في شتى فروعه . قال ابن العماد : (حصل وبرع وفاق أقرانه وصار مشاراً إليه بالبنان ، وكان بحراً في العلوم ، وله التصانيف النافعة في كل فن)[4] . وقال الخوانساري : (المولى الفاضل العالم الأديب المنطقي المتكلم ، تلميذ المولى عبد

---

(١) رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية .

(٢) انظر نظرات في البيان للأستاذ الدكتور محمد عبد الرحمن الكردي ص ١٨ - ٢٤ وآراء العصام في شرح السمرقندية وقيمتها في البلاغة والنقد لمحمود توفيق محمد سعد .

(٣) كشف الظنون ص ١٠٦٠ .

(٤) شذرات الذهب ٨/ ٢٩١ .

الرحمن الجامي المعروف ، وصاحب التعليقات الرفيعة على شرح الكافية المشهور وله من المصنفات الرشيقة والمعلقات الأنيقة غير ذلك التعليق . . . الخ)[1] . وقال التونكي : (الشيخ الشهير العلامة الفاضل أبو إسحق عصام الدين إبراهيم بن محمد ابن عربشاه الاسفراييني الهروي المعروف ، من كبار علماء خراسان وما وراء النهر له اليد الطولى في العلوم العربية والمعارف الفلسفية . قال ابن خاوندشاه في روضة الصفا : كان جيد الطبع ، حاد الذهن ، حصل العلوم العقلية والحسية ومهر فيها ، وبرع وفاق أقرانه ، وكان فصيحاً بليغاً يلازم الاشتغال والدروس ليبين فيها الدقائق والحقائق ، واشتهر وطار صيته)[2] . وجاء في دائرة معارف الأعلمي الحائري : (إبراهيم بن محمد بن عربشاه الاسفراييني الأشعري ، عصام الدين النحوي المنطقي العالم الفاضل الأديب المتكلم ، كان من تلامذة عبد الرحمن الجامي)[3] .

ووصف العصام فيما وصف بأنه أوحد المحققين ، وأنه إمام وعلامة ، وفريد دهره وعلامة عصره ، وهناك أقوال كثيرة أحجم عن ذكرها هنا ، ولعل ما ذكرته كافياً لاعطاء صورة إيجابية واضحة عن منزلته وعلو شأنه .

ومن ناحية أخرى فان شخصية مثل العصام لا بد أن يكون لها خصوم يتناولونها بالقدح والانتقاص . فقد وصفه بعض الشانئين بالسطحية . قال الخوانساري : (وقد يوجد في بعض المواضع أنه من السطحيين ، فليراجع)[4] . واتهمه بعضهم باللكنة الأعجمية ، والقصد إلى الاغراب والاعجاز ، وعدم جريه على قانون التعليم بتقديم تقرير المسائل على ذكر البحث فيها ، وتقديم مقدمات تنتج مطالب يتوقف فهم التحقيق عليها[5] . واتهمه البعض الآخر بأنه جعل كلامه كالألغاز على

---

(١) روضات الجنات ١/ ١٧٩ .

(٢) معجم المصنفين ٤/ ٣٧٥ .

(٣) دائرة معارف الأعلمي ١/ ٣٦٥ .

(٤) روضات الجنات ١/ ١٨٠ .

(٥) حاشية الملوي على شرح العصام على السمرقندية : ورقة ٢ .

الأنام[1] . وأخذ عليه أيضاً إطلاق العنان لعقله في العلوم النقلية البحتة ! حتى ملأها بالاحتمالات التي لا تحتملها بحال مما دعا بعض العلماء إلى رفضها[2] .

١٠ ـ وفـاتـه :

اضطربت المصادر واختلفت كثيراً في تحديد سنة وفاة العصام ، ففي بعض المواضع من كشف الظنون أنه توفي سنة ٩٤٣هـ[3] ، وفي بعضها الآخر أنه توفي سنة ٩٤٤هـ[4] ، وفي ثالث أنه توفي سنة ٩٤٥هـ[5] ، وفي رابع سنة ٩٥٠هـ[6] وفي خامس سنة ٩٥١هـ[7] . وأحياناً يتردد بين سنتي ٩٤٣ ، ٩٥١هـ ، وأحياناً أخرى بين سنتي ٩٤٥ ، ٩٤٣هـ [8] ، وعند ذكره لكتاب شرح الفريد الذي نحققه ذكر ثلاثة تواريخ هي ٩٤٥ ، ٩٤٣ ، ٩٥٠هـ [9] . ونقل الخوانساري عن كتاب (تاريخ أخبار البشر) أنه عد وفاة العصام من وقائع سنة ٩٤٣هـ[10]. وذكر البغدادي أنه توفي سنة ٩٤٤هـ[11]، وكذلك بروكلمان في عدة مواضع[12]، والزركلي في الأعلام[13]. وذكر

---

(١) شرح السندوبي للمسرقندية : ورقة ١ .

(٢) كشف الظنون ص ١٠٦٠ .

(٣) ص ٣٩ من كشف الظنون .

(٤) ص ٨٥٣ من كشف الظنون .

(٥) ص ٤٧٧ من كشف الظنون .

(٦) ص ١٢٥٩ من كشف الظنون .

(٧) ص ١٠٦٠ من كشف الظنون.

(٨) ص ١١٤٦ من كشف الظنون .

(٩) ص ١٢٥٩ من كشف الظنون .

(١٠) روضات الجنات ١/ ١٨١ .

(١١) هدية العارفين ١/ ٢٦ .

(١٢) بروكلمان ٥/ ٣٢١ ، ٣٢٦ ، ٣٢٩ ، ٣٣٩ ، ٦/ ٣١٧ ، ٣٢٠ ، ٣٢٤ .

(١٣) الأعلام ١/ ٦٣ .

الطرودي في جامع العبارات أنه توفي سنة ٩٩٩هـ[1] . وذكر ابن العماد وفاة العصام في حدود سنة ٩٥١هـ[2] .

وبديهي أن ما ذكره الطرودي بعيد كل البعد ، لأن التسليم به يعني أن العصام قد عاش أكثر من مائة عام بعد وفاة شيخه الجامي فقط ، لأن الجامي توفي سنة ٨٩٨هـ بيقين . فيكون العصام قد عاش مائة وعشرين عاماً ، مع أن الثابت أنه عاش اثنين وسبعين عاماً[3] .

أما سائر الأقوال فكلها قريبة محتملة لكن الراجح عندي ما ذكره ابن العماد من أنه توفي في حدود سنة ٩٥١هـ ، وذلك لأمرين :

الأول : أن ابن العماد ـ وهو أقدم مصادرنا ـ نص على أن العصام قد مات عن اثنين وسبعين عاماً ، وكذلك نص على مناسبة وفاته ومكانها ، ومكان دفنه فيكون أثبت من غيره في تحديد سنة وفاته .

والثاني : أنه يتناسب مع ما اخترناه في تحديد سنة ولادته ، وهو ٨٧٩هـ اعتماداً على ما ذكره حفيده في سمط النجوم العوالي ، فيكون قد عاش اثنين وسبعين عاماً ، وهو الثابت عند ابن العماد ، ولم يذكر أحد خلافه .

وكانت وفاته بسمرقند ، حيث خرج إليها لزيارة قبر العارف باللّٰه ـ تعالى ـ الخواجة عبيد اللّٰه الأحرار النقشبندي ، فمرض بها مدة اثنين وعشرين يوماً ، ثم قضى نحبه ، وكان آخر ما تلفظ به : (اللّٰه) ، وازدحم الناس للصلاة عليه ، ودفن بسمرقند قرب الشيخ المذكور ، رحمهما اللّٰه[4] .

---

(١) جامع العبارات في تحقيق الاستعارات لمصطفى الطرودي ص ١٢٧ .
(٢) شذرات الذهب ٨/ ٢٩١ .
(٣) المصدر السابق .
(٤) المصدر السابق .

الفصل الثالث

آثار العصام

شمل نتاج العصام العلمي معظم فروع العلوم المعروفة في وقته ان لم نقل جميعها . ولا عجب فقد عرف عن علمائنا فيما مضى اتساع الثقافة والمشاركة في كثير من العلوم ، أما التخصص في فرع واحد من فروع العلم والاقتصار عليه فمن سمات هذا العصر .

وقد أثرى العصام المكتبة الإسلامية والعربية بما يربو على ستين كتاباً تقاسمتها علوم النحو والصرف والبلاغة والأدب والعروض والتفسير والفقه والسيرة والكلام والمنطق والفلسفة والوضع وآداب البحث .

وتنوعت هذه المصنفات بين شرح وحاشية وتأليف مستقل . كما حظي الكثير منها باهتمام العلماء فوضعوا عليه الشروح والحواشي والتعليقات .

ومما أعانني على هذا الاحصاء الشامل والدقيق لكتب العصام وما كتب عليها جولتي في فهارس المكتبات والتي دامت أكثر من سنة بحثاً عن نسخة أخرى تعين في تحقيق شرح الفريد قبل أن أشرع في تحقيقه ، فكانت الثمرة هذا العدد الهائل من آثار

العصام . وأذكر فيما يلي مصنفاته موزعة بحسب العلوم التي تناولتها مع ذكر بعض الحواشي والشروح الموضوعة عليها :

آثاره النحوية والصرفية

١ ـ حاشية على الفوائد الضيائية :

الفوائد الضيائية شرح للجامي شيخ العصام على كافية ابن الحاجب ، وقد حظي هذا الشرح باهتمام العلماء ، خاصة في بلاد خراسان وما وراء النهر فوضعت عليه عشرات الحواشي والتعليقات ، وأشهر هذه الحواشي على الاطلاق حاشية تلميذه العصام، وتعرف بـ (عصام على الجامي) . وقد رد فيها العصام أقوال الجامي أو عدلها وذكر أحسن منها في أكثر المواضع ، وله فيها مناقشات أيضاً مع معاصره عبد الغفور اللاري تلميذ الجامي[١] .

قال الحيوري : (وأردنا أن نوسع دائرة عموم النفع على الطلاب لما رأينا مسيس الحوائج ودعاء الدواعي الداعية إلى ذلك أشد في هذا الباب ، فأودعناه كتاباً مستقلاً كاملاً ، لحل عقد العويصات كافلاً ، وذلك حاشية إبراهيم بن محمد بن عربشاه عصام الدين الاسفراييني ، التي كونها أنفع شيء فيما هنالك ، وأجمع معلوم بالعلم اليقيني)[٢] .

وقد طبعت هذه الحاشية أكثر من عشرين مرة[٣] ، ونسخها الخطية أكثر من أن

---

(١) معجم المصنفين ٤/ ٣٧٧ ، هدية العارفين ١/ ٢٦ ، وكشف الظنون ص ١٣٧٢ .
(٢) مقدمة الحبوري لشرح الجامش المحشّى ص ٨ ـ ٩ .
(٣) سنة ١٢٥٦هـ ، ١٢٥٩هـ ، ١٢٩٢هـ ، ١٣٠٦هـ ، ١٣٠٧هـ ، ١٣١٤هـ ، ١٣٢٥هـ . وهناك طبعات بدون ذكر سنة الطبع .

تحصى[1] . ولشدة الاهتمام بها فقد وضعت عليها حواشٍ وتعليقات كثيرة جداً منها :

(أ) حاشية لمحمد أمين الاسكدراي المتوفي سنة ١١٤٩هـ[2] .

(ب) حاشية لمحمد الكردي السهراني الشهير بمنلا زادة[3].

(ت) حاشية لحسن افندي الموصلي[4] .

(ث) حاشية لمحرم افندي الموصلي[5] .

(جـ) حاشية المولى محمد القدقي[6] .

(حـ) حاشية أحمد بن القاسم العبادي المتوفى سنة ٩٩٢هـ[7] .

(خـ) حاشية لعيسى بن محمد الصفوي[8] .

(د) حاشية لابن الحاج الجيشاني الكردي[9] .

(ذ) حاشية لعبد اللّه دملجي زادة[10].

افتتح العصام حاشيته بذم التقليد والمقلدين ، وكأنه يشير إلى كثرة مخالفاته لآراء الجامي ، وينعي على عبد الغفور اللاري تقليده له .

---

(١) في بروكلمان وحده ثلاثون نسخة خطية . بروكلمان ٥/ ٣١٨ . وهناك نسخ كثيرة لم يذكرها ، منها مجموعة في المتحف العراقي ، وفي مكتبات استانبول وصنعاء ، ودار الكتب المصرية ، ومكتبة الأوقاف العامة ببغداد .

(٢) بروكلمان ٥/ ٣١٨ . وقد طبعت في استانبول سنة ١٣١٠هـ .

(٣) بروكلمان ٥/ ٣١٨ . ونسخة خطية في مكتبة نور عثماني باستانبول برقم ٩٨ وأخرى بدار الكتب برقم ٥٨٦ نحو . تيمور .

(٤) طبعت سنة ١٣٢٥هـ باستانبول .

(٥) طبعت سنة ١٣٢٥هـ باستانبول .

(٦) مطبوعة سنة ١٣١٠هـ باستانبول .

(٧) منه نسخة خطية في التيمورية ضمن مجموع برقم ٥٨٦ نحو .

(٨) منه نسخة ضمن المجموع السابق .

(٩) منه نسخة في التيمورية ضمن المجموع السابق ، ونسخة في مكتبة محمد الخال في السليمانية بالعراق برقم ١٠٢ .

(١٠) نسخة خطية في مكتبة محمد الخال برقم ١٠٣ ، ونسخة في معهد الدراسات الاسلامية ببغداد برقم٥٤ .

وزمن تأليفها متأخر عن تأليف شرح الفريد ، حيث أشار فيها إليه في موضعين[1] .

وقد تفرد في هذه الحاشية بآراء وتوجيهات خالف فيها كثيراً من المسلمات المعروفة ، من ذلك جعله الفعل مشتملاً على أربعة معان ، قال : (هذا هو المشهور فيما بين القوم . والتحقيق أنه مشتمل على أربعة معان ، رابعها تقييد الحدث أو النسبة بالزمان ، وهو أيضاً معنى حرفي غير مستقل)[2] .

٢ ـ حاشية على شرح الشافية لنقرة كار[3] :

شرح نقرة كار على شافية ابن الحاجب في الصرف ، وحاشية العصام مطبوعة مع الشرح المذكور غير مرة[4] .

٣ ـ حاشية على الجاربردي :

هي حاشية على شرح أحمد بن الحسين الجاربردي المتوفى سنة ٧٤٦هـ على شافية ابن الحاجب في الصرف ، ذكرها بروكلمان[5] ، ونسختها الخطية في مكتبة سليم أغا برقم (١١٩٧).

٤ ـ شرح الكافية :

هو شرحه على كافية ابن الحاجب في النحو ، ويعرف بـ (عصام على الكافية)

---

(١) عصام على الجامي ص ٣٩ ، ٥٣ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٩٧ .

(٣) ترجمته في ص ١٦٩ .

(٤) كشف الظنون ص ١٠٢١ .

(٥) بروكلمان ٥/ ٣٢٩ .

أو (شرح العصام) ، عارض به الرضي وناقشه في كثير من المسائل[1] .

وكان ألفه للأمير (يار محمد بن الأمير جان وقايـي) كما ذكر في مقدمته . وقد طبع هذا الكتاب مراراً[2] ، ونسخه الخطية قلما تخلو منها مكتبة[3] . وعليه حواشٍ عديدة ، أذكر منها :

(أ) حاشية المولى محمد الشهير بمنلا زادة الكردي المتوفى بعد سنة ١٠٧٠هـ[4] .

(ب) حاشية لعبد الله دملجي زادة[5] .

(ت) حاشية لعيسى الصفوي المتوفى سنة ٩٥٥هـ[6] .

(ث) حواشٍ عديدة لمجهولين في مكتبة لينين بالاتحاد السوفيتي[7] .

(جـ) حاشية أخرى لمجهول في بطرسبرج برقم ١/ ١٧٠[8] .

لم يقتصر العصام في ردوده ومناقشاته في هذا الشرح على الرضي ، بل تعرض لأقوال كثير من أئمة النحو ، وفي ردوده بعض حدة ، مثال ذلك قوله في مناقشة

---

(١) انظر هدية العارفين ١/ ٢٦ ، كشف الظنون ص ١٣٧٢ ، بروكلمان ٥/ ٣٢١ وابن الحاجب النحوي ص ٦٢ .

(٢) طبع لأول مرة في الأستانة سنة ١٢٥٦هـ ، ثم سنة ١٣١٣هـ ، وثالثة سنة ١٣١٦هـ . وهناك طبعات أخرى لم تذكر عليها سنة الطبع .

(٣) منها نسخة في دار الكتب المصرية برقم ١١٢٢ نحو ، وأخرى في قولة برقم ٢٧٨ نحو ، وفي مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة برقم ١٣٧ نحو ، ونسخ عديدة في الظاهرية بدمشق ، وفي المتحف العراقي ، ومعهد الدراسات الاسلامية ببغداد . انظر بروكلمان ٥/ ٣٢١ ، ومجلة المورد العراقية ـ عدد ٣ ـ مجلد ٥ ـ ص ٢٦٠ .

(٤) كشف الظنون ص ١٣٧٢ .

(٥) نسخة مخطوطة في معهد الدراسات الاسلامية العليا ببغداد برقم ١٦٥ .

(٦) نسخة في برلين برقم ٦٥٨٦ ذكرها بروكلمان ٥/ ٣٢١ .

(٧) مجلة المورد العراقية ـ مجلد ٨ ـ عدد ٢ ـ ص ٦٧ .

(٨) بروكلمان ٥/ ٣٢١ .

الزمخشري : (اخراج الزمخشري مثل « عبد اللّه » عن تعريف الكلمة يشبه أن يكون فرية ، كيف ؟ وقد يقال بعد تعريف الكلمة : « فهي جنس تحته ثلاثة أنواع : الاسم والفعل والحرف »)[1] .

وطريقته في هذا الشرح أن يذكر قول ابن الحاجب ثم يبدأ بتعريف المصطلحات التي ذكرها ، ويثني بذكر أقوال الرضي ـ غالباً ـ ثم يناقشها وقد أكثر فيه من الحدود والتعريفات حتى جعله أشبه ما يكون بقاموس نحوي منطقي وضعي للمصطلحات والأدوات . مثال تعريفاته فيه قوله في تعريف الحد : (الحد ـ عند الادباء ـ هو المعرف الجامع المانع)[2] ، وفي تعريف الاسناد : (هو نسبة شيء إلى شيء ، والاسناد الأصلي : إسناد الفعل أو ما يسد مسده ، كالصفة واسم الفعل إلى ما أسند إليه ، أو هو المقصود لذاته ، عند من يجعل الكلام أخص من الجملة ، فليست الجملة التي وقعت حالاً أو صفة أو خبراً كلاماً عنده)[3] . وفي تعريف التقسيم : (التقسيم : ضم مفهومين متخالفين إلى مفهوم ، ليحصل من ضم كل مفهوم معه أخص منه بحسب الواقع أو في نظر العقل)[4] . وفي التعريف قال : (الأصل في التعريف أن يتركب من جزأين : أحدهما أخص من الآخر مطلقاً ، يعني : يصدق على بعض أفراد الآخر فقط ، والآخر يصدق على كل أفراده ، ويسمى الآخر أعم ، ويسمى الأعم جنساً ، وذلك الأخص فصلاً ، ويقال للمتقدم الجنس ، والمتأخر بمنزلة الفصل)[5] .

وقد دافع العصام عن صنيعه في هذا الكتاب ، ونزهه عن الحشو والزيادة فيه ، وعن العبث وتضييع الوقت في غير موضع ، من ذلك قوله : (ذلك أني لست بجامع

---

(١) عصام على الكافية ص ١٥ .

(٢) عصام على الكافية ص ١٥ .

(٣) الموضع السابق .

(٤) المصدر السابق ص ٦ .

(٥) المصدر السابق ص ٥ .

حكايات ، بل ذاكر ما أرجو أن يكون مضمناً هدايات ، وعن تضييع الوقت وقايات)[1] .

وتأليفه له سابق على تأليف الفريد وشرحه ، حيث أحال عليه في موضع منه[2] .

٥ ـ شرح الشافية :

على شافية ابن الحاجب في الصرف[3] ، طبع في استانبول سنة ١٣١٠هـ . وثانية بدون ذكر السنة ، ومنه عدة نسخ خطية[4] .

٦ ـ شرح العوامل للجرجاني :

ذكر هذا الشرح التونكي[5] والبغدادي[6] ، ولم أهتد إلى نسخة منه .

٧ ـ شرح القصارى :

ذكر التونكي أن القصارى في الصرف لابن حجر العسقلاني[7] ، وذكر البغدادي شرح العصام أيضاً دون نسبة القصارى لابن حجر[8] ، ووجدت نسخة من

---

(١) عصام على الكافية ص ١٤ .

(٢) انظر ص ٣٤٠ .

(٣) انظر كشف الظنون ص ١٠٢٢ ، معجم المصنفين ٤/ ٣٧٧ ، هدية العارفين ١/ ٢٦ ، وبروكلمان ٥/ ٣٢٩ .

(٤) منها نسخة في مكتبة عارف حكمت في المدينة المنورة برقم ١١ صرف ، ونسخة في مكتبة سليم أغا برقم ١١٩٧ وعليها حاشية لمجهول .

(٥) معجم المصنفين ٤/ ٣٧٨ .

(٦) هدية العارفين ١/ ٢٦ .

(٧) معجم المصنفين ٤/ ٣٧٧ .

(٨) هدية العارفين ١/ ٢٦ .

شرح العصام هذا في مكتبة معهد الدراسات الاسلامية العليا ببغداد وقد كتب عليه : (القصارى في الصرف لم يعلم مؤلفه) .

وقد نقل الأزهري في شرح التصريح عن شرح العصام هذا عند كلامه على أفعال الطبائع فقال : (نحو « جبن وشجع » من الأفعال اللازمة الصادرة عن الطبيعة التي لا شعور لها بما يصدر عنها ، وضم عين الفعل لمناسبة انضمام الطبيعة الى الذات عند صدور هذه الأفعال . قاله شارح القصارى)[1] . وعلق عليه الشيخ يس الحمصي في حاشية التصريح .

٨ ـ شرح شواهد الكافية :

لم تذكر كتب التراجم هذا الشرح للعصام ، وقد وجدته في فهارس مكتبة عارف حكمت برقم ٤١٥/١٤٥ ، ولم أستطع الحصول عليه .

٩ ـ شرح مراح الأرواح :

مراح الأرواح مختصر مشهور في الصرف للعلامة أحد بن علي بن مسعود . وقد وجدت شرح العصام عليه مخطوطاً بهامش شرح الشافية لنقرة كار بنسختين في دار الكتب المصرية برقم ٩٨ ، ٩٩ صرف . قولة .

١٠ ـ الفريد في النحو :

هو المختصر الذي نعنى بتحقيقه مع شرحه .

١١ ـ شرح الفريد :

هو هذا الكتاب الذي نحققه ، وسيأتي الكلام عليه .

---

(١) شرح التصريح ١/ ٣١٠ .

١٢ ـ منظومة الألغاز النحوية :

لم تذكره كتب الترجمة ، وقد وجدت نسخة منه في دار الكتب المصرية بشرح حفيده عبد الملك بن جمال الدين بن عصام الدين العصامي الاسفراييني برقم ٢٩ نحو.

١٣ ـ مختصر كافية ابن الحاجب :

ذكر بروكلمان أن منه نسخة في كلكتا برقم ٣٢٢ . ولم يذكره غيره .

١٤ ـ ميزان الأدب :

ذكرت جميع المصادر تقريباً هذا الكتاب على أنه في الصرف والنحو والبيان[١] . وحين قرأته وجدته في الصرف والنحو والبيان والمعاني والبديع ، فقد جعله في خمسة أبواب ، تناول في كل باب علماً من هذه العلوم .

وهذا الكتاب مختصر جداً ، حيث اعتمد العصام فيه طريقة الجمع وسرد الأقوال دون توقف عندها أو مناقشتها ، ويكاد يخلو من التعليل وتوجيه الأقوال وأظن أن العصام كان يدرسه لطلابه ، ويغلب عليه ترسم آثار ابن الحاجب ، وجريه على طريقته في الكافية ، وكثيراً ما يقتصر على ذكر أقواله بنصها .

وقد طبع الميزان طبعة قديمة جداً لم تذكر عليها سنة الطبع[٢] ، ومنه نسخ خطية عديدة[٣] ، ووضعت عليه شروح أشهرها اثنان :

---

(١) كشف الظنون ص ١٩١٦ ، معجم المصنفين ٤/ ٣٧٧ ، معجم المطبوعات ص ١٣٣١ .

(٢) رأيت نسخة من هذه الطبعة في جامعة القاهرة .

(٣) منها نسخة نادرة ومحلاة بالذهب في دار الكتب المصرية برقم ٩٧٦٣هـ ونسخة في جامعة القاهرة ضمن مجموع برقم ٢١٤٤٨ ، ونسخة في مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة برقم ١٩٥ .

(أ) عجالة البيان في شرح الميزان : للفاضل محمد التاشكندي[1] ، وقد طبع في الأستانة سنة ١٢٨٦هـ[2] .

(ب) شرح السيد مصطفى بن أحمد الشهير بقامجي زادة ، أو بكوجك ، وهو مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ١٥٩ صرف . طلعت .

ـ آثاره البلاغية ـ

١ ـ الأطـــول :

هو شرح لتلخيص المفتاح ، وتلخيص المفتاح في المعاني والبيان صنعة الامام جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني الشافعي المعروف بخطيب دمشق لخص فيه القسم الثالث من مفتاح العلوم للسكاكي[3] .

يعد شرح العصام من أشهر شروح التلخيص ، بل كتب البلاغة عامة وهو أطول من شرح السعد التفتازاني المعروف بالمطول ، ولذا سماه الأطول قاصداً جعله في مقابلة المطول ، وأكثر مناقشاته فيه معه .

وقد حاول العصام في شرحه أن لا يقلد غيره ، على كثرة الشروح والشراح لهذا الكتاب . قال عنه حاجي خليفة : (وشرح العلامة الفاضل المحقق عصام الدين ابراهيم بن محمد بن عربشاه الاسفراييني ، وهو شرح ممزوج عظيم يقال له : الأطول أوله : الحمد لله على كل حال ، كما يستوعب مزايا الأفضال)[4] .

---

(١) كشف الظنون ص ١٩١٦ .

(٢) معجم المطبوعات ص ١٣٣١ .

(٣) روضات الجنات ١/ ١٧٩ ، كشف الظنون ص ٤٧٧ ، بروكلمان ٥/ ٢٦٤ ، معجم المطبوعات ص ١٣٣٠ .

(٤) كشف الظنون ص ٤٧٧ .

وقد تضاربت آراء البلاغيين المحدثين في الأطول وقيمته العلمية وآراء العصام وطريقته فيه، فبينما يرى الأستاذ الدكتور محمد عبد الرحمن الكردي أنه نموذج للعقلية المنطقية، ويعتبر قمة من قمم البحث العقلي في البلاغة[1] ، نجد الدكتور شوقي ضيف لا يعده إلا صورة من الشروح التي تقدمته ، مع شيء من الاسهاب في المناقشات وتحرير المسائل[2] . أما الدكتور أحمد مطلوب فقد حمل على الكتاب وتحامل عليه كثيراً حتى أنكر أن يكون ذا فائدة أو قيمة بلاغية ، وركز هجومه على مناقشات العصام الكثيرة للتفتازاني وغيره من أئمة البلاغة ، لأن أكثرها ـ في نظره ـ ردود فلسفية بعيدة كل البعد عن مقاييس الفن الذوقية ، وتتجلى في الكتاب ـ في رأيه ـ العقلية المشرقية التي تعتمد على المنطق والفلسفة وتبتعد عن تحكيم الذوق والمقاييس الفنية في النقد والبلاغة ، فبعد أن رأينا بهاء الدين السبكي يمزج الأدب بالأصول والفلسفة نجد العصام يبتعد ابتعاداً تاماً عن النزعة الأدبية، ويسرف اسرافاً عظيماً في التمحلات والتأويلات ، وادخال كل غريب ، فضلاً عن أنه ـ في نظره ـ ركيك العبارة ، وفيه أخطاء لغوية ونحوية كثيرة ، وفيه تعقيد ، فقد فاق التفتازاني وأضرابه في هذا ، وليس هذا بالعجيب ، لأنه كان في عصر مظلم ، وفي بيئة لا تعرف للعربية طعماً . كذا قال الدكتور أحمد مطلوب[3] . وقد فند أقواله هذه ورأيه المرتجل في هذا الكتاب السيد الباحث محمود توفيق محمد سعد في رسالته عن آراء العصام في شرحه للسمرقندية ، واستظهر أن الدكتور مطلوب قد قلب بعض صفحات شرح العصام وألقى حكمه القاسي هذا دون صبر أو دراسة واعية وامعان نظر .

ومن آراء العصام في الأطول قوله في التشبيه : (لو تتبعت ما ذكره المصنف في الايضاح من شرف التشبيه ولطائفه نقلاً وتحقيقاً ، لم يبق لك شبهة فيما ذكره ، وتعجب أنه مع ذلك كيف لم ينته الى أن الطرق المختلفة جارية في الدلالة

---

(١) محاضرات في تاريخ البلاغة العربية للدكتور الكردي ص ٥٤ .

(٢) البلاغة تطور وتاريخ لشوقي ضيف ص ٣٥٧ .

(٣) انظر القزويني وشروح التلخيص للدكتور أحمد مطلوب ص ٥٩٨ ـ ٦٠٠ .

المطابقية ، وأن ليس التشبيه متطفلاً للاستعارة)[1] .

وقد طبع الأطول في الأستانة سنة ١٢٨٤ هـ وطبع مراراً بعدها ، ونسخه الخطية غاية في الكثرة[2] .

٢ ـ حاشية على شرح الشريف الجرجاني على مطول التفتازاني[3] .

٣ ـ حاشية على شرح أبي الليث السمرقندي على المطول[4] .

٤ ـ حاشية على عروس الأفراح للتفتازاني[5] .

٥ ـ حاشية على المطول للتفتازاني[6] .

٦ ـ حاشية على متن السمرقندية في الاستعارات . طبعت في تونس سنة ١٢٨٣[7] .

٧ ـ رسالة في الاستعارة :

كذا عنوانها في فهارس المكتبات ، لكني وجدته ذكر فيها مباحث تتعلق بالكناية والمعاني أيضاً[8] .

وعلى هذه الرسالة شروح ثلاثة :

«أ» شرح لحسن العطار . طبع سنة ١٣٠٩ هـ .

---

(١) الأطول ٢/ ٦٤ ، وقد ذكر الدكتور الكردي رأي العصام هذا في كتابه : نظرات في البيان ص ١٨ ـ ٢٤ مقارناً إياه بآراء أئمة البلاغة .

(٢) ذكر بروكلمان ٥/ ٢٦٤ خمس عشرة نسخة ، وهناك غير ما ذكره نسخة في دار الكتب المصرية برقم ٥٧٤٥ ، ونسخة في الظاهرية بدمشق برقم ٣٥٣٨ بلاغة .

(٣) بروكلمان ٥/ ٢٥٦ .

(٤) المصدر السابق . وفيه ذكر أن على حاشية العصام تعليقات كثيرة .

(٥) المصدر السابق . وعروس الأفراح هو الشرح المختصر لتلخيص المفتاح .

(٦) منها نسخ خطية عديدة في المكتبة الوطنية باستانبول . وانظر المورد ـ مجلد ٨ ـ عدد ١ ـ ص ٨٨ .

(٧) هي غير شرحه المشهور على رسالة الاستعارات للسمرقندي . وسيأتي .

(٨) نسخة في دار الكتب المصرية برقم (٣٧٠ بلاغة) . وانظر فهرس مخطوطات الأوقاف ببغداد ٣/ ٢٠٦ . وفيه أن الرسالة طبعت مجردة عن الشروح في استانبول سنة ١٣٢٢هـ .

«ب» شرح لأحمد زيني رحلان . طبع مع الشرح السابق .
«ت» شرح لأحمد بن حيدر بن أحمد الكردي المتوفى سنة ١٠٧٠ هـ[١] .

٨ ـ رسالة في بيان المجاز وأقسامه[٢] .

٩ ـ رسالة في افادة التقديم التخصيص[٣] .

١٠ ـ الرسالة الفارسية العصامية :

ألفها بالفارسية ، وهي في تحقيق الاستعارات ، وتعد من تآليفه المهمة في البلاغة ، وتأليفها سابق على تأليف الأطول[٤] . وقد لقيت اهتماماً من العلماء فعربها كثير من الفضلاء ، وأشهر تعريب لها هو تعريب السيد أحمد المولوي الشهير بمنجم باشا ، وأغلب من نقلوا عن الرسالة الفارسية اعتمدوا على تعريب المولوي ، وهو المقصود عند اطلاق (المعرب) ، واعتمد عليه بعض المحدثين أيضاً . والملاحظ على هذا التعريب أن المولوي لم يلتزم فيه الفصل بين نص الرسالة وبين تعليقه عليها ، وفي بعض المواضع يقول : « قال صاحب الأصل » ثم يذكر الترجمة . وطبع التعريب سنة ١٢٥٦ هـ[٥] .

١١ ـ شرح السمرقندية :

السمرقندية أحسن ما ألف في الاستعارات وأقسامها ، وتعرف بالرسالة

---

(١) منه نسخة في أوقاف بغداد برقم (٢٠٦ بلاغة) .

(٢) عنوانها في فهرس الخديوية ص ١٣٧ « رسالة تتعلق بالبيان » . وذكر العصام في أولها أنها في بيان المجاز وأقسامه .

(٣) منها نسخة خطية بدار الكتب المصرية برقم (٥٦٧هـ) . وهي في عشر ورقات وتكاد تكون مستلة من كتابه (الأطول) .

(٤) انظر « آراء العصام في شرحه للسمرقندية » ص ١٨ .

(٥) منه نسخة خطية في الظاهرية بدمشق برقم (٦٩٧٨ بلاغة) ، ونسخة في المكتبة الأزهرية برقم (٢٠٦/ ٥٨٣٦) ، وثالثة برقم (٣١١/ ١٠٠١٥ مجاميع) .

الترشيحية[1] ، وفرائد الفوائد[2] ، ومؤلفها أبو القاسم الليثي السمرقندي المتوفى حوالي سنة ٨٨٨ هـ .

وشرح العصام أشهر شروحها ، بل أشهر كتبه على الاطلاق ، فلم أجد كتاباً له اهتم به العلماء اهتمامهم بهذا الكتاب ، وأحصيت ما وضع عليه من الحواشي والشروح والتعليقات فتجاوزت الخمسين . وقد طبع شرح العصام هذا مراراً[3] بعضها مستقلاً ، وبعضها محلى بحواشي وتعليقات العلماء ، وقد بلغ من اهتمام العلماء بهذا الشرح أن ألف بعضهم رسالة مستقلة على خطبة العصام في أوله ، وألف البعض الآخر رسائل مستقلة على مسألة من مسائله أو قول واحد من أقوال العصام فيه كما سيأتي .

وشرح العصام هذا هو الكتاب الوحيد الذي حظي دون سائر كتبه بدراسة مستفيضة ومستقلة تقدم بها محمود توفيق محمد سعد لنيل درجة التخصص الماجستير من كلية اللغة العربية عام ١٩٧٨ م .

وقد أثنى فريق من أجلّة العلماء على هذا الشرح ووصفوه بأنه أحسن شيء في بابه ، وأنه لم يؤلف في الاستعارات مثله ، وأنه أعجز من بعده وأنه عظيم . . . . الى آخر ما ذكروه . ومما قاله الامام الصبان في مقدمة حاشيته عليه : (هذه فرائد يتيمة وفوائد عظيمة ، وتحقيقات شريفة وتقريرات منيفة على شرح رسالة الاستعارات السرقندية للمولى عصام الدين ـ جعلنا الله واياه وجميع المحبين مع الذين أنعم الله

---

(١) كشف الظنون ص ٨٥٣ ، معجم المصنفين ٤/ ٣٧٦ ، وهدية العارفين ١/ ٢٦ .

(٢) معجم المصنفين ٤/ ٣٧٦ ، وكشف الظنون ص ٨٥٣ .

(٣) في الأستانة سنة ١٣٠٧هـ و١٣١٧هـ ، وفي القاهرة سنة ١٢٨٦هـ و١٢٩٩هـ وغيرها كثير . ونسخه الخطية لا يمكن حصرها ، ومنها سبع نسخ في مكتبة قولة بدار الكتب المصرية برقم ٩٥ بلاغة وما بعدها ، وفي الأزهرية برقم (٢٤/ ٧٢١) وفي الخديوية برقم (٣ بلاغة) ، وفي التيمورية برقم (٨ ضمن مجموع ١٤٧ بلاغة) وفي ميلانو برقم ١٦٨ ، وأخرى في التيمورية برقم (١٠٤ بلاغة) وفي دار الكتب برقم (١١٢٩هـ) .

عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين ـ جمعت فيها محاسن ما وقفت عليه مما كتب على هذا الشرح العظيم ، وضممت الى ذلك ما فتح به علي مولاي الكريم)[1] .

قدم العصام في شرحه هذا عدة اعتراضات على خطة الرسالة السمرقندية وأبدى قصور السمرقندي في عرض آراء العلماء ، واهتم بعرض آراء السمرقندي التي ذكرها في حواشيه وتعليقاته على رسالته ، وأتى على جميع الأقوال والآراء المخالفة تقريباً فحللها وعللها وناقشها ، واحتفظ لنفسه بعدة توجيهات في أكثر المسائل التي عرضها فأبدع أيما ابداع[2] .

وفيما يلي أذكر جملة من الشروح والحواشي والتعليقات التي وضعت على شرح العصام ، معرضاً عن ذكر الباقي منها لضيق المجال :

ـ حاشية العلامة الشهير محمد بن علي الصبان (طبعت مراراً)[3] .

ـ حاشية الحفيد علي بن صدر الدين بن عصام الدين الاسفراييني (مطبوعة)[4] .

ـ حاشية الشيخ يس العيلمي الحمصي محشي شرح التصريح للأزهري[5] .

ـ غاية الارادات من تحقيق عصام الاستعارات للشيخ محمد الدلجي[2] .

ـ حاشية ملا على القوشجي[6] .

---

(١) حاشية الصبان على العصام على السمرقندية ص ١ .

(٢) انظر مزيد تفصيل لعمل العصام وطريقته في هذا الشرح وأبرز آرائه في رسالة السيد محمود توفيق محمد سعد حول آراء العصام في شرحه للسمرقندية .

(٣) طبعت سنة ١٢٩٩هـ بالمطبعة البهية بمصر ، وثانية في استنابول سنة ١٣١٧هـ ، وثالثة في المطبعة الخيرية سنة ١٣٢١هـ .

(٤) بهامش حاشية الصبان سنة ١٢٩٩هـ وسنة ١٣٢١هـ .

(٥) منها نسخة في الأزهرية برقم (١٧٦٤/ ٤٢٤٩٦ عروسي) . وانظر فهرس الخديوية ص ٢٦٦ .

(٦) نسخة في الأزهرية برقم (٧١٦/ ٣٤٧٦٣ مجاميع . حليم) . وانظر فهرس الخديوية ص ٢٦٦ .

- حاشية الشيخ محمد الشيرانسي[1].
- حاشية الشيخ عمر الخشاب (طبعت)[2] .
- حاشية الشيخ محمد بن حسن الزيباري[3] .
- حاشية الشبراملسي[4] .
- حاشية الشيخ شكر زاده[5] .
- حاشية الشيخ الاسقاطي[6] .
- حاشية العدوي الصعيدي [7] .
- حاشية القليوبي [8] .
- حاشية الكوراني [9] .
- حاشية المدابغي[10].
- شرح مفتي زاده الرومي (طبع)[11].
- حاشية الميموني[12].
- حاشية النمرسي على خطبة شرح العصام[13].

---

(١) نسخة في أوقاف الموصل برقم ٢٤٢ .
(٢) نسخة في الأزهرية برقم (١٨٣/ ٥٢٩٢) .
(٣) مع حاشية الصبان سنة ١٣٠٧هـ .
(٤) نسخة في الأزهرية برقم (١٥٦/ ٤٣٦٧) .
(٥) نسخة في الأزهرية برقم (٣٠/ ٨٥٥) .
(٦) نسخة في الأزهرية برقم (٢٠١١/ ٤٨٥٨٢ انبابي) .
(٧) نسخة في الأزهرية برقم (١٦٣٤/ ٣٩٥٦١ صعايدة) .
(٨) نسخة في الأزهرية برقم (٩٩٣/ ٢١٦٩٦) .
(٩) نسخة في الأزهرية برقم (٣٨٥/ ٨٠٩٤) .
(١٠) نسخة في الأزهرية برقم (١٨٥٦/ ٤٥١٦٩ بخيت) .
(١١) نسخة في الأزهرية برقم (١٧١٩/ ٤٠٩٧٧ زكي) .
(١٢) في الأستانة سنة ١٢٧٩هـ . ونسخة في الأزهرية برقم (١٨٤٣/ ٤٥١٥٦) .
(١٣) نسخة في الأزهرية برقم (١٧٦٣/ ٢٤٤٩٥ عروسي) .
(١٤) نسخة في الأزهرية برقم (١٧٨٦/ ٤٢٥١٨) .

ـ حاشية أحمد فوزي القسطنطيني[١] .

ـ حاشية العلامة المحلي[٢] .

ـ الاعتصام بالعصام للعلامة أحمد بن محمد السحيمي العلفي[٣] .

ـ منتهى الارادات من تحقيق عصام الاستعارات للشيخ الدمنهوري[٤] .

ـ شرح العلامة أحمد بن حيدر بن أحمد الكردي المتوفى سنة ١٠٧٠ هـ[٥] .

ـ حاشية عبد الله بن حيدر الحيدري [٦] .

ـ البهوتي على عصام السمرقندية [٧] .

ـ شرح أبي نافع أحمد بن محمد بن اسحق القاز آبادي الرومي المتوفى سنة ١١٦٣ هـ[٨] .

ـ حاشية محمود الأنطاكي على عصام السمرقندية [٩] .

ـ حاشية الشيخ الدلجي على عصام السمرقندية[١٠].

ـ رسالة لشهاب الدين أحمد بن محمد الأنصاري الحنفي المصري المتوفى سنة ١٠٤٤ هـ[١١] أجاب فيها عن سؤال وارد على قول العصام :(ولا يخرج الحمد بذلك عن أن يكون على النعمة الواصلة الى الشاكر) عند قول السمرقندي : (الحمد لله واهب العطية) .

---

(١) انظر فهرس الخديوية ص ٢٦٥ .

(٢) انظر فهرس الخديوية ص ٢٦٦ .

(٣) نسخة في الأزهرية برقم (١٩٢/ ٥٣٩٣) . وانظر فهرس أوقاف بغداد ٣/ ٢٠٦ .

(٤) نسخة في الأزهرية برقم (١٢٣٦/ ٢٨٧٢٨ السقا) .

(٥) انظر فهارس أوقاف بغداد ٣/ ٢٠٦ .

(٦) نسخة في الخزانة الألوسية المحفوظة بالمتحف العراقي برقم ٢١٨ .

(٧) انظر فهرس الخديوية ص ٢٦٤ .

(٨) نسخة في الظاهرية برقم ٣٥٧٩ علوم اللغة .

(٩) نسخة ضمن مجموعة الخطوط العربية والتركية بسرابيفو برقم ٤٥٣ .

(١٠) انظر فهرس الخديوية ص ٢٦٤ .

(١١) نسخة في الخديوية برقم ٢ بلاغة .

ـ تعليقات وتقييدات كثيرة بهامش نسخة مكتبة قولة وبين سطورها كذلك.

١٢ ـ شرح رسالة الفريدة للسمرقندي :

الفريدة رسالة مختصرة في علوم البلاغة لأبي القاسم الليثي السمرقندي وقد طبع شرح العصام عليها في الأستانة سنة ١٢٧٦ هـ ، ومرة أخرى سنة ١٢٩٠ هـ وثالثة سنة ١٣١٧ هـ[١] . وعلى شرح العصام حاشيتان :

(أ) الحاشية الجديدة على عصام الفريدة : طبعت في استانبول سنة ١٣٠٨ هـ[٢] .

(ب) حاشية حسن بن محمد الزيباري : طبعت مع شرح العصام سنة ١٢٧٦ هـ[٣] .

ـ آثاره في المنطق ـ

١ ـ حاشية على تحرير القواعد المنطقية :

تحرير القواعد المنطقية شرح لقطب الدين محمد بن محمد الرازي التحتاني المتوفى سنة ٧٦٦ هـ على الشمسية في المنطق للقزويني الكاتب نجم الدين عمر بن علي المتوفى سنة ٦٧٥ هـ أو ٦٩٣ هـ . وتعرف هذه الحاشية أيضاً بحاشية العصام على القطب على الشمسية ، وقد طبعت ضمن مجموعة حواشي شرح الشمسية سنة ١٣٢٣ هـ في مجلدين ، وطبعت مستقلة قبل ذلك وبعده مراراً ، كما طبع قسم

---

(١) معجم المطبوعات ص ١٣٣١ .

(٢) ومنها نسخة خطية في الأزهرية برقم (٣٨٥/ ٨٠٩٤) .

(٣) معجم المطبوعات ص ١٣٣١ .

التصديقات منها سنة ١٣٠٧ هـ ، وقسم التصورات سنة ١٢٨٩ هـ[١] ، ونسخ الحاشية الخطية كثيرة جداً[٢] . وأول الحاشية قوله : (خير منطق يعصم عن الخطأ سهام الدعاء ، وينتظم في صدر كل كلام يطلب حسن الانتهاء)[٣] .

٢ ـ حاشية على شرح الجرجاني على القطب الرازي على الشمسية[٤].

٣ ـ حاشية على كليات المطالع للجرجاني[٥] .

٤ ـ حاشية على (كبرى المنطق) بالفارسية[٦] .

٥ ـ رسالة في تحقيق المحصورات الأربع[٧] .

٦ ـ رسالة في بيان النسب بين القضايا[٨] .

٧ ـ رسالة في مبحث تقسيم القضية[٩] .

٨ ـ رسالة في التعليق على قول شارح الشمسية : « قد جرت عادة المصنفين »[١٠] .

---

(١) معجم المطبوعات ص ١٣٣١ .

(٢) منها نسخة بدار الكتب ـ قولة ـ برقم (١٦٤ منطق) ، وأخرى بجامعة القاهرة برقم تقييد (١٥١٤٨) ، ومن قسم التصورات أربع نسخ في قولة برقم (١٦٥) وما بعدها ، ومن قسم التصديقات نسختان برقمي ١٤١ ، ٢٣٣ .

(٣) العصام على القطب على الشمسية ١/٢ .

(٤) روضات الجنات ١/١٧٩ ، وهدية العارفين ١/٢٦ .

(٥) المصدر السابق . والمطالع هو (مطالع الأنوار) للقاضي سراج الدين محمود بن ابي بكر الأرموي المتوفي سنة ٦٨٩ هـ في المنطق والحكمة .

(٦) روضات الجنات ١/١٨٠ ، ودائرة معارف الأعلمي ١/٣٦٥ . وهي على الجزء الخاص بكبرى المنطق من شرح السيد الشريف الجرجاني على القطب على الشمسية .

(٧) هدية العارفين ١/٢٦ ، وروضات الجنات ١/١٨٠ .

(٨) المصدر السابق . ومنها نسخة خطية في دار الكتب المصرية برقم (١٥٠ مجامعي) .

(٩) روضات الجنات : ١/١٨٠ .

(١٠) المصدر السابق).

٩ ـ رسالة في التعليق على آراء شارح الشمسية فيما يعتبر تارة بحسب الحقيقة وأخرى بحسب المجاز[١] .

١٠ ـ شرح (تهذيب المنطق والكلام) للتفتازاني[٢] .

١١ ـ شرح رسالة المنطق (ممزوج بالفارسية)[٣] .

١٢ ـ شرح كتاب (الغرة) للجرجاني (بالفارسية)[٤] .

١٣ ـ شرح الشمسية للقزويني[٥] .

١٤ ـ شرح (فارسي المنطق) . أحال عليه في شرح الكافية[٦] .

١٥ ـ شرح قول شارح السمية : (وقد جرت العادة أن الفعل الاختياري . . الخ)[٧] .

ـ آثاره في التفسير ـ

١ ـ حاشية على تفسير البيضاوي :

يعرف تفسير البيضاوي بـ (أنوار التنزيل وأسرار التأويل) . وقد وضعت عليه عشرات الحواشي من أجلة العلماء ، لكن أنفعها وأشهرها حاشية العصام ، فقد لقيت اهتماماً كبيراً من العلماء ، وامتدحها الكثيرون . قال عنها حاجي خليفة : (وحاشية

---

(١) المصدر السابق .

(٢) كشف الظنون ص ٥١٦ ، وهدية العارفين ١/٢٦ . ومنه نسخة خطية في دار الكتب المصرية برقم (٤١٢٢ و) .

(٣) معجم المصنفين ٤/٣٧٦ . ولم أقف على مؤلف الرسالة المذكورة .

(٤) المصدر السابق ـ ومن الشرح نسخة خطية في الأزهرية برقم (١٠٢/٥٧٧٠) .

(٥) روضات الجنات ١/١٧٩ . وفيه أن العصام ألفه في مقابلة شرح التفتازاني ، وأكثر مناقشاته فيه معه .

(٦) عصام على الكافية ص ١١ .

(٧) نسخة خطية في مكتبة قولة بدار الكتب ضمن مجموع برقم (١٦٤ منطق) .

الفاضل المحقق عصام الدين ابراهيم بن محمد بن عربشاه الاسفراييني المتوفى سنة ٩٤٣ هـ ، وهي مشحونة بالتصرفات اللائقة والتحقيقات الفائقة من أول القرآن الى آخر الأعراف ، ومن أول سورة النبأ الى آخر القرآن . أهداها الى السلطان سليمان خان)[١] . وفي معجم المطبوعات : (صاحب المؤلفات المشهورة كحاشية البيضاوي والجامي والأطول)[٢] .

مدح العصام في أول حاشيته السلطان سليمان بن سليم شاه بن بايزيدخان وفي آخر الأعراف ذكر أنه انتهى منها في مكة المكرمة في شوال سنة ٩٤٠ هـ ، أما جزء النبأ فلم يذكر عليه تاريخ انتهاء[٣] .

والسمة الغالبة على هذه الحاشية اهتمام العصام فيها بالبلاغة والنحو بوجه خاص ، مثال ذلك موقفه من تقديم المفعول في ﴿ اياك نعبد واياك نستعين ﴾ وتقديم العبادة على الاستعانة[٤] . ومناقشته للاستعارة التمثيلية في قوله تعالى : ﴿ أولئك على هدى من ربهم ﴾[٥] . وكلامه على سر التعبير بنفي الربح دون الخسارة في قوله تعالى : ﴿ أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم وما كانوا مهتدين ﴾[٦] .

ومن توجيهاته الكلامية في هذه الحاشية ما ذكره من تعليل التعبير بالمغضوب عليهم ، دون التعبير بالذين غضبت عليهم ، بأن التعبير بالأول فيه تبعيد للمغضوب عليهم من ساحة ذكره ـ عز وجل ـ بخلاف الذين أنعمت عليهم . . اغضاء لقدرهم،

---

(١) كشف الظنون ص ١٩٠ . وانظر روضات الجنات ١/١٧٩ ، ومعجم المصنفين ٤/٣٧٦ .

(٢) معجم المطبوعات لسركيس ص ١٣٣١ . وانظر فهرس التيمورية (مؤلفين) ص ٢٠٥ .

(٣) نسخة دار الكتب برقم ٢٣٥١٩ .

(٤) ورقة : ١٣ و١٦ من نسخة دار الكتب .

(٥) ورقة : ٣٤ .

(٦) ورقة : ٤٩ .

أو تحاشياً عن اسناد الغضب الى ذاته تعالى ، لأنه سبقت رحمته غضبه[1] .

وقد أشار في هذه الحاشية الجليلة الى كثير من مصادره في النحو وغيره مثل الكتاب لسيبويه ، والتسهيل لابن مالك ، والمغني لابن هشام ، والمفصل وأساس البلاغة للزمخشري ، وشرح الرضي ، وحاشية السعد التفتازاني والشريف الجرجاني على الكشاف[2] .

ولم تطبع حاشية العصام هذه الى الآن فيما أعلم ، ونسخة المؤلف الخطية موجودة في المكتبة الظاهرية بدمشق ، وهناك نسخ عديدة منها[3] .

وعلى حاشية العصام حواش وتعليقات كثيرة ، منها :

(أ) حاشية لمحمد بن الحسن الكواكبي المفتي بحلب[4] .

(ب) حاشية لملا جلبي محمد الكردي المتوفى سنة ١٠٨٤ هـ[5] .

(ت) حاشية لمحمود بن محمد البلهشري[6] .

(ث) الالمام بتحرير قولي سعدي والعصام . للعارف بالله أبي محمد ابراهيم ابن حسن بن شهاب الدين الكردي الكوراني الشهرزوري ثم الشهرستاني ثم المدني ، انتهى من تأليفه سنة ١٣٠٩ هـ بالمدينة المنورة . وفيه أوضح الجواب عن قول العصام تعليقاً على ما ذكره البيضاوي في تفسير

---

(١) ورقة : ١٦ .

(٢) انظر الورقات : ٩ و١١ و١٧ و٢٠ و٢٥ و٢٨ و٣٨ و٣٩ و٤٠ و٤١ و٤٤ و٥٣ و٥٨ و٩٣ و٩٥ و٩٧ و٣٠٧ .

(٣) نسخة في الأزهرية برقم ٢٨٩ (٤٦٧٢) واثنتان في قولة برقمي ١٧ ، ٤٢ تفسير ، ونسخة دار الكتب برقم ٢٣٥١٩ ، وانظر فهرس المخطوطات العربية والتركية والفارسية بسراييفو ص ١٧٦ ، وفهرس مكتبة عالي بسهبال بطهران ص ٥٢ ، ومجلة المورد العراقية ـ مجلد ٧ ـ عدد ٢ ـ ص ٦٣ .

(٤) فهرس مخطوطات الموصل للجلبي ص ٢٣١ .

(٥) المرجع السابق . وانظر مجلة المورد العراقية مجلد ٧ ـ عدد ٢ ـ ص ٦٤ .

(٦) منها عدة نسخ في استانبول . انظر المرجع السابق .

قوله تعالى : ﴿ رب العالمين ﴾ ، وعن قول سعدي تعليقاً على ما أورده البيضاوي في تفسير قوله تعالى : ﴿ الذي أحسن كل شيء خلقه ﴾[١] .

ـ آثاره في الحديث والسيرة ـ

١ ـ شرح شمائل الترمذي[٢] :

هو شرحه على (الشمائل الترمذية والخصائل المصطفوية) للامام الترمذي وسماه (شرح الشمائل في حقوق أفضل الورى وأقوى الدلائل) . وأول الشرح قوله : (الحمد لله الذي فضل المصطفى بأكرم الشمائل)[٣] .

وقد أطلق العصام في هذا الشرح العنان لعقله مع أن هذا العلم من العلوم النقلية البحتة ، وأسرف في ذلك حتى قال الشيخ عبد الرؤوف المناوي : (وممن تصدى لشرحها أوحد المحققين مولانا عصام الدين الاسفراييني ، فأتى بما لم يسبق اليه من كشف النقاب عن أسرارها،لكنها من الاحتمالات العقلية في هذا الفن الذي هو من الفنون النقلية ، مع ما هو عليه من الافهام ، حتى عد ذلك من سقطات الأوهام)[٤] .

---

(١) نسخة في الخديوية برقم (٨ تفسير) .
(٢) كشف الظنون ص ١٠٦٠ ، وهدية العارفين ٢٦/١ ، ومعجم المؤلفين ١٠١/١ .
(٣) نسخة دار الكتب برقم (٣٠٢ حديث) .
(٤) كشف الظنون ص ١٠٦٠ .

ـ آثاره في الفقه ـ

١ ـ حاشية على شرح الوقاية :

وقاية الرواية مختصر كتاب الهداية في فقه الحنفية للمرغيناني ، ومؤلفه الإمام برهان الشريعة محمود بن صدر الشريعة الأول عبيد الله المحبوبي الحنفي . وقيل : إنه لأبيه صدر الشريعة الأول . وشارح الوقاية هو الشيخ جنيد بن سندل الحنفي[١] .

وأول حاشية العصام : (نحمدك يا من توجد من هدايتك وقاية)[٢] . وقد ذكر أنه ألفها بالتماس عبيد اللّٰه خان السلطان الغازي ، والا فهو ليس من أهل صناعة الفقه. كذا قال[٣].

ويظهر أنه قال ذلك تواضعاً منه ، لأنه ذكر مقابل هذا أنه رأى رؤيا بشأن هذه الحاشية تدل ـ كما عبر هو ـ على أن حاشيته هذه أقرب شرح لكلام شرح الوقاية بحيث لا ينتفع بها الا باعانة هذا التأليف .

وقد اهتم فيها كثيراً بإيراد آراء الإمام الشافعي ـ رضي الله عنه ـ مشيراً إلى كثير من مراجعه في الفقه والأصول ،وكثيراً ما يحتكم فيها إلى اللغة في حل المشكلات، مثال ذلك ما ذكره في قول الشارح : (ففرض الوضوء غسل الوجه من الشعر) حيث رفض أن يكون الجار والمجرور متعلقاً بالغسل ، لأن ذلك يقتضي وجوب الابتداء من منبت الشعر ، بحيث لو بدىء من غيره لم يجز ، واستصوب أن يكون قوله : (من الشعر) خبر لمبتدأ محذوف ، أي : هو من الشعر ، يعني : الوجه ، وكأن الشارح ينبه إلى أن

---

(١) كشف الظنون ص ٢٠٢٢ ، معجم المصنفين ٣٧٨/٤ ، وبروكلمان ٢٣٠/٦ .

(٢) مقدمة حاشية العصام ـ نسخة دار الكتب برقم ١٧٣ فقه حنفي .

(٣) ورقة ١ .

المقصود تحديد الوجه لا تقييد الغسل[1] .

ولم تطبع حاشية العصام هذه ، وهناك عدة نسخ خطية منها[2] .

٢ ـ شرح الوقاية للمحبوبي[3] .

٣ ـ شرح الهداية للمرغياني[4].

٤ ـ شرح كتاب منطق الشريعة[5] .

ـ آثاره في علم الكلام والفلسفة ـ

١ ـ حاشية على شرح النفتازاني للعقائد النسفية[6] :

العقائد النسفية : مختصر مشهور جداً في علم الكلام للإمام عمر بن محمد بن اسماعيل النسفي المتوفى سنة ٥٣٧هـ . ويعد شرح التفتازاني أجل شروحه على الاطلاق . وأول حاشية العصام : (الحمد لله الذي دعانا إلى دار السلام). وقد طبعت مراراً[7] . وعليها حاشيتان لولي الدين الكفوي[8] ، وتعليقات كثيرة على بعض نسخها الخطية .

---

(١) انظر ورقة ٤ من حاشية العصام .

(٢) نسخة في قولة برقم (١٧٣ فقه حنفي) وذكر بروكلمان ٦/٣٢٠ عدة نسخ .

(٣) بروكلمان ٦/٣٢٤ .

(٤) المرجع السابق ٦/٣١٧ .

(٥) معجم المصنفين ٤/٣٧٧ ولم أقف على اسم مؤلف منطق الشريعة ، ولا على نسخة من شرح العصام .

(٦) كشف الظنون ص ١١٤٦ ، وروضات الجنات ١/١٨٠ ، ومعجم المصنفين ٤/٣٧٦ وهدية العارفين ٢٦/١ .

(٧) في الأستانة في السنوات ١٢٤٩ هـ ، ١٢٦٥هـ، ١٢٧٦هـ، ١٣٠٨هـ. وفي مصر ضمن مجموعة الحواشي البهية سنة ١٣٢٩هـ ، وأخرى سنة ١٣٣٢هـ .

(٨) طبعت احداهما ضمن مجموعة الحواشي البهية .

٢ ـ حاشية على (شرح المواقف) للتفتازاني[١] .

٣ ـ شرح (طوالع الأنوار) للقاضي البيضاوي[٢] .

٤ ـ شرح (العقائد العضدية) للإيجي [٣] .

٥ ـ شرح (محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من الحكماء والمتكلمين)[٤] .

ـ آثاره في علم الوضع ـ

١ ـ رسالة الوضع :

وتعرف بـ (وضعية عصام الدين)[٥] .

٢ ـ رسالة في الدلالة الوضعية[٦] .

٣ ـ شرح الرسالة الوضعية العضدية :

وهو من أجل مصنفات العصام ، شرح فيه الرسالة الوضعية المشهورة لعضد الدين الأيجي ، وقد حظيت رسالة الأيجي بعشرات الشروح ، لكن شرح العصام نال الحظ الأوفر من اهتمام العلماء فأشبعوه تحشية وتعليقاً ومناقشة ، وقد طبع هذا الشرح

---

(١) هدية العارفين ١/٢٦ . والمواقف مختصر في التوحيد للأيجي ، وشرحه للتفتازاني أجمع كتب التوحيد .

(٢) كشف الظنون ص ١١١٦ ، ومعجم المصنفين ٤/٧٧٦ ، وهدية العارفين ١/٢٦ .

(٣) كشف الظنون ص ١١١٤ ، ومعجم المصنفين ٤/٣٧٧ .

(٤) كشف الظنون ص ١٦١٤ ، ومعجم المصنفين ٤/٣٧٧ . والمحصل تأليف الامام الحجة المفسر الفيلسوف فخر الدين الرازي المتوفي سنة ٦٠٦هـ .

(٥) منها نسخة في أوقاف الموصل برقم (١٣٢ بلاغة)، ونسخة بدار التربية الاسلامية ببغداد برقم ٤٨ .

(٦) منها نسخة في أوقاف الموصل برقم (١٣٨ بلاغة) .

مراراً[١] ، وأوله : (نسألك فائدة تملأ مائدة ، تنزلها علينا من السماء ، يا مَنْ مَنَّ علينا بتعليم الأسماء) ، ونسخها الخطية كثيرة جداً[٢] .

وقد اعتمدت على هذا الكتاب كثيراً في تحقيق مبحث وضع الكلمة ومعنى الاسم والفعل والحرف وغير ذلك من مباحث هذا الكتاب .

ومن الحواشي المصنفة على شرح العصام :

- حاشية لحسن العطار[٣] .
- حاشية للكفوي (طبعت)[٤] .
- حاشية للقوشجي (طبعت)[٥] .
- حاشية شمس الدين عبد الله بن مصطفى الموصلي الدملوجي المتوفى سنة ١٢٥١هـ[٦] .
- حاشية لصالح افندي بن يحيى أفندي بن يونس افندي الموصلي المتوفى سنة ١٢٤٥هـ[٧] .
- حاشية للشيخ محمد حسين[٨] .
- حاشية للشيخ الشيرانسي[٩] .

---

(١) طبع في الأستانة على الحجر سنة ١٢٧٤هـ مع حواشي وتعليقات كثيرة ، وثانية سنة ١٣٠٨هـ ، وثالثة في المطبعة العثمانية بدون ذكر السنة .

(٢) منها سبع نسخ في دار الكتب المصرية برقم (٢٢ وضع) وما بعده ، ونسخة أخرى برقم (٤ وضع تيمور) ، وأخرى برقم (٢ وضع خديوية).

(٣) منها نسخة في الأزهرية برقم ١٣١ (٤٨٥٤٦) امبابي .

(٤) طبعت على الحجر في الهند بدون ذكر السنة ، ومنها نسخة في الأزهرية برقم (٢٦/١٦١٤٠) .

(٥) طبعت في المطبعة العثمانية بدون تاريخ ، ومنها نسخة أوقاف الموصل برقم ٢٤٢ .

(٦) منها عدة نسخ في أوقاف الموصل . انظر الفهرس المنشور في مجلة المورد ـ مجلد ٤ ـ عدد ١ .

(٧) انظر فهرس أوقاف الموصل للجلبي ٢٤٣/١ .

(٨) المصدر السابق .

(٩) انظر فهرس أوقاف بغداد ١٩٤/٣ وفهرس الخديوية ص ٢٦٩ .

- حاشية لصالح السعدي الموصلي المتوفى سنة ١٢٤٤هـ[1] .
- انالة المرام في ايضاح شرح عصام ، لمحمد بن سعيد بن محمد أمين الطبقجلي البغدادي ، المتوفى سنة ١٢٧٣هـ[2] .
- حاشية لمحمد الكردي الشهير بمنلازادة المتوفى سنة ١٠٨٤هـ [3] .
- حاشية لابن القاسم العبادي المتوفى سنة ٩٩٢هـ أو ٩٩٤هـ[4] .
- حاشية لابراهيم بن أحمد بن حيدر الكردي[5] .
- تعليقات لعبد اللّٰه بن حيدر بن أحمد الكردي الحسين آبادي المتوفى سنة ١١٠٧هـ[6] . وتأليف هذا الشرح سابق على شرح الفريد حيث أحال عليه في موضع منه[7] .
- شرح رسالة الوضع للسيد الشريف الجرجاني[8] .

- آثاره في الأدب والعروض -

١ - شرح قصيدة البردة للبوصيري (بالفارسية)[9] .

٢ - ترجمة فتح النقوض في شرح العروض الأندلسي[10].

---

(١) انظر فهرس أوقاف بغداد ١٩٤/٣ .
(٢) المصدر السابق ١٩١/٣ .
(٣) مجلة المورد - مجلد ٨ - عدد ١ .
(٤) المصدر السابق.
(٥) فهرس الخديوية ص ٢٦٩ .
(٦) فهرس أوقاف بغداد ١٩٠/٣ .
(٧) في ص ٢٢٦ .
(٨) كشف الظنون ص ٨٩٨ - الهامش . ومنه نسخة خطية في أوقاف الموصل برقم (١٣٩ بلاغة) .
(٩) معجم المصنفين ٣٧٦/٤
(١٠) بروكلمان ٣٥٧/٥ . والترجمة مطبوعة . ومنها نسخة في قولة بدار الكتب (٤ عروض) .

ـ آثاره في آداب البحث والمناظرة ـ

١ ـ حاشية على شرح الكمال الشرواني[1] :

شرح الكمال مسعود بن حسين الرومي المتوفى سنة (٩٠٥)هـ على آداب البحث للفاضل السمرقندي شمس الدين محمد بن أشرف الحسيني المتوفى سنة (٦٠٠هـ) وقد وصف حاجي خليفة حاشية العصام هذه بأنها أدق ما وضع من الحواشي على شرح الكمال مع كثرتها .

٢ ـ حاشية على شرح (منلا حنفي) على رسالة الإيجي في آداب البحث[2] .

٣ ـ شرح رسالة عضد الدين الأيجي[3] .

٤ ـ شرح آداب السمرقندي[4] .

---

(١) كشف الظنون ص ٣٩ ، ومعجم المصنفين ٣٧٦/٤ ، ومعجم المؤلفين ١٠١/١ .

(٢) كشف الظنون ص ٦٩ . ومنه نسخة في دار الكتب برقم (٥ آداب بحث) .

(٣) مطبوع . ومنه نسخة في دار الكتب برقم (٤ وضع . تيمور) وثانية في الأزهرية برقم (٥٦٣٩٨/٢٩٧) وثالثة في قولة برقم (١٨ مجاميع) .

(٤) نسخة في دار الكتب برقم (١٢٨ مجاميع) .

الفصل الرابع

ثقافة العصام

مما لا شك فيه أن عصر العصام لم يتميز بالتجديد في المناهج واستحداث النظريات واستنباط القواعد بقدر ما تميز بدوران علمائه حول آراء وأقوال السابقين وتناول مصنفاتهم بالشرح والتحشية والتعليق ، ولا أكون مغالياً إذا قلت عن القرن العاشر الهجري : انه قرن الشروح والحواشي ، فقد بلغت فيه من الكثرة مبلغاً لم يعهد من قبل .

ومع أن الاعتقاد السائد هو أن أسباب الركود العلمي في هذا القرن والذي قبله ترجع إلى الخطب الجلل الذي داهم بلاد المشرق بل وأكثر بلدان العالم الإسلامي من جراء الهجمة التيمورية الشرسة التي كان من آثارها دمار الكثير من المراكز الحضارية والعلمية الإسلامية ، وضياع نفائس الكتب واضطهاد المبرزين من قادة الفكر وأساطين العلم في مختلف البلدان[1] ، الا أني أرى أن ذلك الركود ما هو إلا استمرار طبيعي للتصور الذي اقتنع به أكثر العلماء وعامة الناس منذ القرن الرابع

---

(١) انظر هراة وتاريخها في آثارها ورجالها ص ١٧ ، ومجالس النفائس ـ المقدمة ـ ص ٣ ، ونشأة النحو ص ٢٣٦ .

الهجري ، وهو أن السابق لم يترك للاحق شيئاً ، وأن باب الاجتهاد قد أغلق بعد ذهاب الأئمة الكبار الذين أصلوا الأصول وقعدوا القواعد وأحكموا ضبط العلوم ، ومع أن هذه المقولة قصد بها أساساً الفقه الإسلامي بعد عصره الذهبي الذي انتهى بموت الأئمة الأربعة المجتهدين الا أن عدواها سرت في سائر العلوم الدينية واللغوية ، إذ سرعان ما أوجدت نظرة تواكلية عند العلماء كان من نتائجها قصور الهمم والاسترواح إلى ما انتهى عنده السابقون والقناعة ببيانه وشرحه للطالبين .

وليس ما ذكرناه حكماً عاماً على جميع العلماء ، فلا تكاد فترة تخلو من نزعة تجديدية يمثلها هذا العالم أو ذاك ، وحتى في الفترة التي نتحدث عنها ، وفي أشد سنواتها اضطراباً وتشويشاً أيام حكم تيمورلنك نفسه نجد علماء اعلاماً ورجالاً مشاهير سارت بذكرهم الركبان ، ولهم آثارهم التي تعنو لها الجباه ، كالقاضي عضد الدين الأيجي والسعد التفتازاني والشريف الجرجاني وغيرهم كثير[١] .

وقد قدمنا عند الكلام على الحالة الثقافية لعصر العصام[٢] أن انتعاشاً بدأ يدب في الحياة الثقافية منذ عهد (شاه رخ) حتى بلغ أوجه وذروته في أيام السلطان حسين ، وأن ذلك قد تصادف مع قدوم العصام إلى هراة ، وإذا ما استرجعنا مع ذلك ما مر في ترجمة العصام من أنه خرج من بيت علم ودين ونشأ هو محباً للعلم شغوفاً بالتحصيل ، مع استعداد خاص وذكاء مفرط وموهبة خارقة أشادت بها كتب ترجمته[٣] ، ثم هي ماثلة في جميع آثاره التي تقدم ذكرها أمكننا أن نستجمع أهم العوامل التي أثرت في ثقافته حتى أثرتها .

ويمكن أن نلمح في ثقافة العصام ظواهر مميزة قلما تجتمع في شخصية واحدة وهذه الظواهر هي :

---

(١) انظر هراة وتاريخها في آثارها ورجالها ص ٩ ، والجامع عصره وحياته ص ٥ ، ونشأة النحو ص ٢٤١ .

(٢) في ص ١٤ .

(٣) انظر معجم المصنفين ٤/٣٧٥ ، وروضات الجنات ١/١٧٩ ، وشذرات الذهب ٨/٨٩١ ، ومقدمة الخيوري لشرح الجامي المحشى ص ٨ - ٩ .

١ ـ **الاتساع** : ويتمثل في هذا الكم الهائل من المعلومات والآراء والأقوال والردود والاحتمالات والتعليلات والاستطرادات المبثوثة في كتبه، حتى ليخيل لقارئه أنه متخصص في العلم الذي يقرأ له فيه ولا يجيد غيره .

٢ ـ **الشمول** : حيث شملت ثقافته جميع العلوم النظرية المعروفة في عصره ، وقد رأينا من استعراض مصنفاته أنها انتظمت اثنى عشر علماً . على أن قارىء كتبه لا يتوانى في الحكم بتضلعه في شتى جوانب المعرفة الانسانية ، وقد كان لاجادته للغتين الفارسية والتركية أثر كبير في ثقافته[1] ، حيث أتاح له ذلك الاطلاع على ألوان من ثقافات الأمم وتجاربها وأفكارها .

٣ ـ **العمق** : ويشهد له قدرته الفائقة على تمثل آراء العلماء والنظر فيها بعين باصرة وفكر متأمل ليجد فيها ما يمكن أن يعدل أو يضاف إليه او تهذب عبارته فيجعله جديداً يفخر به ، ويعده نعمة من الله تستوجب الشكر ومحض موهبة يستوقف عندها قارئه[2] . ويتمثل عمق ثقافته أيضاً في بحثه الدؤوب عن علل المسائل وأسبابها وعدم الرضا بالوقوف عند ظواهرها وفي رفضه بكل جرأة وصراحة لبعض المسلمات التي لا يسندها النظر العقلي ما لم تكن مما يؤخذ بالدليل النقلي .

ولو نظرنا إلى ثقافة العصام من زاوية أخرى لوجدناها تقوم على دعائم رئيسية ثلاث هي :

١ ـ الدعامة اللغوية :

وتمثلها كتبه العديدة في النحو والصرف والبلاغة ، وما فيها من ثروة لغوية متكاملة في المفردات والتراكيب والأساليب والنصوص والشواهد، اضافة إلى ما استقل به من آراء واجتهادات .

---

(١) مر ذكر بعض مؤلفاته بالفارسية ، وترجمته لكتاب الى التركية في آثاره .

(٢) سأورد نصوصاً من ذلك في ص ٩٣ من الدراسة . وانظر آراء العصام في شرح السمرقندية صفحة ٢٢ .

٢ ـ الدعامة الدينية :

وتمثلها كتبه في التفسير والحديث والفقه ، وما حوته من نصوص وآراء ، وما انفرد به أيضاً من توجيهات وتعليلات[١] .

٣ ـ الدعامة العقلية :

وتمثلها كتبه في المنطق والكلام والفلسفة والوضع وآداب البحث ، والتي تصدى فيها لأئمة هذه العلوم وأساطينها فناقشهم بعد استعراض آرائهم فرجح وضعف ورد وقبل ، واحتفظ لنفسه بالكثير من الآراء والتعليلات والتوجيهات .

وبالنظر إلى هذه الدعائم من خلال مصنفاته نجد أن علوم العربية أقواها وأكثرها وضوحاً وتأثيراً في ثقافته عامة ، وأنها قد حظيت بالنصيب الأوفر من مصنفاته ، ولذا قال عنه الطرودي : ان العربية أحسن معلوماته مع امامته في فنون شتى[٢] .

وبناء على ما تقدم يمكن أن نقول : ان ثقافة العصام شملت العلوم النقلية والعقلية . وقد نصت مصادر ترجمته على امامته في النوعين كما تقدم عند الكلام على منزلته العلمية وآراء العلماء فيه[٣] . وأجمل ابن العماد الحنبلي ما تقدم من جوانب ثقافة العصام بقوله : (كان بحراً في العلوم ، وله التصانيف الحسنة النافعة في كل فن)[٤] .

ويظهر أن المنحى العقلي أكثر وضوحاً في شخصية العصام وثقافته ، حتى انه كثيراً ما يطغى على أسلوبه عند تناوله للعلوم النقلية البحتة[٥] . وقد سبق أن ذكرنا أنه حين تناول كتاب (شمائل الترمذي) بالشرح ، وهو في سيرة الرسول ـ صلى الله عليه

---

(١) تقدم ذكر نماذج لها في ص ٦٦ ـ ٧٠ .

(٢) انظر جامع العبارات للطرودي ص ١٢٦ .

(٣) انظر ص ٤١ .

(٤) شذرات الذهب ٢٩١/٨ .

(٥) انظر ص ٤٣ .

وسلم ـ أعمل فيه عقله وأطلق له العنان وأفرط في ذلك ، مما جعل المناوي يصفه بقوله : (وممن تصدى لشرحها أوحد المحققين مولانا عصام الدين الاسفراييني ، فأتى بما لم يسبق اليه من كشف النقاب عن مخدراتها ، لكنها من الاحتمالات العقلية في هذا الفن الذي هو من الفنون النقلية ، مع ما هو عليه من الافهام ، حتى عد ذلك من سقطات الأوهام)[1] .

وقد خلف هذا الميل إلى المنحى العقلي سمتين بارزتين في منهج العصام الفكري ، أولاهما : النزوع إلى خلق المشكلات العلمية من خلال الآراء والتوجيهات التي يذكرها ، ثم يجعلها ميداناً للمناقشة ، وهذا يفسر كثرة الاستشكالات التي يبديها على أقوال العلماء وآرائهم ، بل حتى على أقواله وآرائه هو[2] ، ولا يزال الكثير من هذه الاستشكالات بحاجة إلى التأمل الجاد والدراسة المتأنية للوصول إلى إمكانية الاجابة عنها . وثانيتهما : تناوله للمسائل ـ في الغالب ـ من زاويتين : أولاهما زاوية الواقع الأدبي وما يفرضه ويقرره ، وثانيتهما زاوية العقل المجرد ، حيث يعرض على القارىء شتى الوجوه والاحتمالات العقلية مشيراً في أكثر الأحيان إلى أن الذي يحسم الأمر هو الواقع[3] ، لأن الاحتمالات العقلية لا تنتهي ، ويظهر أنه كان يقصد من عرض هذه الاحتمالات تدريب المبتدئين على اعمال الفكر وتقليب النظر وتحصيل ملكة الاجتهاد ، أو تقديم نماذج للبحث العلمي القائم على النظر العقلي المجرد ، فهو من قبيل الترف العلمي .

وقد كان لهذا الاسراف في المنحى العقلي أثر في عزوف الطلاب عن كتبه ، فلم يعهد منها كثيراً بين الطلبة غير حاشيته اللطيفة على شرح الجامي في النحو كما يقول الخوانساري مع أنه وصف تلك الكتب بأنها (مصنفات رشيقة ، ومعلقات

---

(١) كشف الظنون ص ١٠٦٠ .

(٢) انظر الأطول ١١٣/٢ ، ١٢١ ، وآراء العصام في شرح السمرقندية ص ٢٠ .

(٣) انظر الرسالة الفارسية بتعريب المولوي : ورقة ٢٨٤ ، والأطول ٣٨/٢ ، ١٤٠ وشرح السمرقندية ص ٤٠ .

أنيقة) ثم قال بعد سرد كتبه : (وبالجملة فتصانيفه الفاخرة كثيرة جداً)[1] .

كما أن هذا المنحى جعل العصام عرضة للنقد والمهاجمة من بعض العلماء ، فرمي بالتمحل ، وقصد الاغراب ، والتعقيد ، والاعجاز ، وعدم جريه على قانون التعليم بتقديم مقدمات تنتج مطالب يتوقف فهم التحقيق عليها ، وأنه يميل في كلامه إلى الالغاز على الأنام ، وغير ذلك[2] .

---

(١) روضات الجنات ١/١٨٠ .

(٢) انظر في ذلك شرح الملوي للسمرقندية ص ٢ ، وشرح السندوبي للسمرقندية : ورقة ١ ، وجامع العبارات ص ١٢٧ ، والقزويني وشروح التلخيص ص ٥٩٨ ـ ٦٠٠ .

البَابُ الثَّاني

التعريف بكتَاب شَرح الفَريد

الفصل الأول :

منهج العصام في الفريد وشرحه .

الفصل الثاني :

توثيق نسبة الكتاب ووصف نسخته ومنهج التحقيق .



الفصل الأول

مَنهج العصام في الفريد وَشرحه

أشار العصام في خطبة الكتاب إلى أنه ألفه للطلبة ، فقد بدأها بقوله بعد البسملة : (يقول المحب لصلحاء الطلبة المستعدين) ثم ذكر أنه بعد خروجه من (هراة) بسبب الفتنة التي ألمت به نزل قرية (فاسدر) فصحب فيها حسيباً كريماً جليلاً دعاه إلى تعليم بعض أحفاده ، فعمل لهم هذا المختصر ، ثم دعاه مزيد الاهتمام بتعليمهم إلى شرحه فشرحه[١] .

ولو جرد الفريد من الشرح لما تجاوز بضع ورقات ، فقد أوجز فيه العصام إيجازاً شديداً ، لأنه ـ كما ذكر في غير موضع ـ قصد التقريب إلى الضبط ، وتمكين الطلبة من حفظ قواعد النحو ، ولم يرد التعرض للآراء والخلافات والأقوال والتوجيهات والتعليلات التي تكفل الشرح ببيانها ، ومع هذا الايجاز فقد استطاع العصام أن يستعرض فيه ما يحتاج الطالب من مباحث النحو ، ويجمل أهم مسائله .

وفيما يلي أبرز سمات منهج العصام في الفريد وشرحه من حيث التقسيم والتبويب والأسلوب وطريقة تناول الموضوعات والأبحاث .

---

(١) انظر ص ١٠٨ .

رتب العصام فريده على مقدمة وثلاثة فصول : أما المقدمة فقد اهتم بها جداً ، واعتنى بتنميقها ، واستثمر فيها ملكته ورسوخ قدمه في علوم البلاغة ، كما اعتنى جداً بشرحها وبيان ما فيها من الأوجه البلاغية ، وبخاصة براعة الاستهلال التي عرف بها في سائر مصنفاته ، فبين وجه البراعة في استهلاله بجعله ابتداء الكتابة مشعراً بما هو المقصود منه ، حيث ورد في المقدمة ذكر الكثير من الألفاظ والمصطلحات النحوية مبيناً معنى براعة الاستهلال ومراتبها . كما ضمن خطبته اسمه ولقبه بقوله : (وتعصم عن الخطأ إعراب عصام الدين القويم ، وتجعلني أبرهم على ملة ابراهيم)[1] ثم أشار في الشرح إلى وجه البراعة في ذلك .

وأما فصول الكتاب الثلاثة فقد خصص الأول منها للعامل ، فبدأ بذكر ما يوجبه من الاعراب في المضارع والاسم وعلامات الإعراب في كل منهما ، ثم ما يعرب بالنيابة من الأسماء . وبعد ذلك رجع إلى العامل فقسمه إلى معنوي ولفظي ، فبدأ بتعريف المعنوي وقسمه إلى قسمين : الأول ما ليس فيه معنى الفعل ، وذكر معمولاته وهي : المضارع والمبتدأ والخبر . والثاني ما فيه معنى الفعل ، وهو إمّا مأخوذ من ظرف مستقر أو من غير ظرف ، ذاكراً معمولات كل منهما . ثم خرج من ذلك إلى العامل اللفظي فعرف الكلام وذكر مرادفته للجملة ، ثم عرف الكلمة ووقف طويلاً عند الوضع فبين معناه وحقق أقسامه في مبحث طويل مستقل قلما يوجد مثله في كتاب نحوي . ثم قسم الكلمة إلى حرف وفعل واسم ، ووقف في تعريف الحرف عند الدلالة فبين معناها وأقسامها ، ومعنى دلالة الحرف على معنى في غيره ، وما يورد على تعريف النحاة في ذلك ، والسبب الذي دعاه إلى مخالفتهم في تعريف الحرف ، ثم بين معنى دلالة الفعل على الحدث والزمان وأجاب عن بعض ما يشكل في ذلك . ثم رجع إلى العامل اللفظي من حيث تقسيمه ، فقسمه إلى ستة أقسام ، جعل كل قسم منها في مبحث ، أولها الكلام ـ الجملة ـ وعمله في المستثنى والتمييز عن النسبة

---

(١) انظر ص ١١٦ ـ ١١٧ .

على رأي . وثانيها الحروف العاملة وهي خمسة أصناف : جوازم ، ونواصب ، وجارة ، ومشبهة بالفعل ، ومحمولة عليها . والمبحث الثالث في الأفعال القياسية وعملها . والرابع في الأفعال السماعية وعملها . والخامس في الأسماء القياسية ، وهي عنده اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والمصادر القياسية، واسم التفضيل ، والأسماء المبهمة المنونة ، والضمائر المبهمة ، والأسماء المضافة بحذف تنوينها ، وشبهها . والمبحث السادس في الأسماء السماعية ، وهي عنده الصفة المشبهة ، وأسماء الأفعال ـ سوى (فعال) من الثلاثي المجرد ، فهو عنده قياسي ـ وألفاظ الكناية ، والسماعي من المصادر ، وأسماء الشرط . ثم ختم الفصل بذكر التوابع الخمسة بناءً على أنها تعرب بتطفل ما ذكر من معمولات العامل .

أما الفصل الثاني فقد خصصه للمعمول ، وجعله قسمين : معمولاً محلاً ، وهو المبني ، وذكر فيه أقسام المبني ، وهي الضمير ، والاسم الموصول ، واسم الإشارة، وأسماء الأفعال ، والمركبات المبنية . والقسم الثاني معمولاً نفساً ، وهو المعرب إما لفظاً وإما تقديراً .

وأما الفصل الثالث فقد ذكر فيه ما ليس بعامل ولا معمول ، وهو قسمان : الحروف غير العاملة ، وذكر منها ثلاثة وعشرون قسماً . والثاني الأصوات ، وجعلها ثلاثة أنواع ، مبيناً سبب ذكر النحوي لها مع أنها ليست بموضوعة لمعنى ولا تتعلق بها إفادة .

من خلال هذا الاستعراض الشامل والسريع لفصول الكتاب ومباحثه تتبين أمور : الأول أن تقسيم العصام وتبويبه لمباحث النحو شيء جديد لم يسبق إليه في تصنيفات من سبقوه ، ويظهر ذلك من مقارنة الفريد بالمختصرات النحوية المتداولة وشروحها ، وأهمها كافية ابن الحاجب ومفصل الزمخشري ولباب الفاضل الاسفراييني ، ولا شك أن العصام قد أفاد من هذه الكتب الثلاثة كما هو ظاهر من النظر إلى مصادره ونقوله في هذا الكتاب ، لكن تأثره بها لم يكن تأثراً منهجياً ، وإنما اختار

لنفسه منهجاً استطاع به أن ينتقي من هذه الكتب وشروحها مادة نظمها في سلك خاص وبوبها بطريقة جديدة لا تشبه في مجملها طريقة أي منها .

والثاني أن العصام ـ كغيره من العلماء ـ يرى أن النحو العربي مرتبط ارتباطاً كلياً بنظرية العامل ، بل وقائم أساساً عليها ، فقد جعل العامل ومعموله محور الكتاب وأساساً لتقسيم فصوله ومباحثه ، وبين سبب تقديم العامل على المعمول ، وشرح معنى تأثير العامل مبيناً أن محدث التغييرات في الحقيقة وواقع الأمر هو المتكلم قال : (العامل : هو في الحقيقة المتكلم ، لأنه يؤثر في آخر الكلمة ويجعله على كيفية مخصوصة ، لكنه سمى النحوي سبب ذلك العمل بالعامل كما يسمى السكين قاطعاً)[١] . وهذا ما قصده النحاة من تسمية العامل عاملاً ، لا على أنه عامل على وجه الحقيقة ومحدث لهذه الحركات ، وإنما نظروا إلى كلام العرب فوجدوا أن بين ألفاظه ارتباطاً ، وأن وجود بعض الألفاظ والمعاني بسبب هذا الارتباط يوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الاعراب ، فجعلوا هذه الألفاظ والمعاني كالسبب في العمل ، فنسبوا إليها العمل على وجه المجاز لا الحقيقة ، تقريباً لمسائل النحو ، وتسهيلاً على المتعلمين ، ومن هنا جاء إجماعهم على القول بنظرية العامل[٢] . ولهم نصوص كثيرة تدل على مقصودهم بالعامل حقيقة[٣] ، وللعصام كلام في غير هذا الكتاب أيضاً يؤكد مقصوده ومراده من القول بالعامل[٤] .

والثالث ، أن جعله العامل مدار مباحث النحو ، وتقسيمه الكتاب إلى عامل ومعمول وما ليس شيئاً منهما قد اضطره إلى تفرقة الموضوع الواحد في أكثر من مبحث ، وذلك بحسب ما يقتضيه كون الشيء عاملاً مرة ومعمولاً مرة أخرى ، وكون

---

(١) انظر ص ١٢١ ـ ١٢٢ .

(٢) انظر دراسة الدكتور محمد ابراهيم البنا في الرد على النحاة ص ١٢ ـ ٢٠ .

(٣) انظر الخصائص ١/١٠٩ ـ ١١٠ ، وشرح الرضي ١/٢١ .

(٤) انظر شرح الكافية للعصام ص ٢٥ .

العامل فيه فعلاً أو جملة ، مثال ذلك : ذكره للمستثنى في مبحث الكلام ، على أنه من معمولات الجملة التي قبله ، بناء على أنه اختار أن العامل في المستثنى ـ فيما لا فعل فيه ولا شبهه ـ مذهب الشيخ الرضي في أن العامل فيه الجملة ، وأيده الرضي بحمل قول سيبويه في مواضع من كتابه عليه[1] ، ثم ذكر المستثنى في مبحث الأفعال القياسية ، لأنه اختار ـ فيما فيه فعل أو شبهه ـ مذهب الجمهور أو ابن خروف في أن العامل فيه ـ حينئذ ـ الفعل أو شبهه ، لأن عمل الفعل حيثما أمكن لا يعدل عنه[2] . ومثال ذلك يقال في التمييز عن النسبة حيث ذكره في الموضعين[3] ، ثم تطرق لذكر التمييز أيضاً في مبحث الأسماء المبهمة المنونة . وذكر الحروف العاطفة في الفصل الثالث الذي خصصه لما ليس بعامل ولا معمول[4] ، وقد جرت العادة أن تذكر في عطف النسق ، وقد ذكر بعض أحكامها فيه[5] .

ويعتمد العصام في شرحه الطريقة المزجية حيث يختلط المتن بالشرح ويكون أحدهما مكملاً للآخر في أكثر المواضع ، ولولا أن المتن قد ميز بالحمرة لتعذر الفصل بينهما في الغالب .

وهو في طريقته هذه قد يذكر جملة تامة من المتن ثم يشرحها ، وقد يذكر جملة غير تامة ، وقد يذكر كلمة ، وربما ذكر حرفاً واحداً فقط ، ويحاول في جميع ذلك أن لا يحدث فجوة بين الشرح والمعنى . وهذا المنهج هو الغالب أيضاً على شروحه في البلاغة ، وخاصة شرحه للسمرقندية .

وكثيراً ما يبدأ كلامه في الشرح بذكر معاني المفردات والأدوات والتراكيب ،

---

(١) انظر ص ٢١١ ـ ٢١٢ .

(٢) انظر ص ٢١١ ـ ٢٧٧ .

(٣) انظر ص ٢١٣ ، ٢٨٧ .

(٤) ص ٤٥٧ .

(٥) ص ٣٧٦ .

ويهتم كثيراً بالتعريفات اللغوية والاصطلاحية ، ويشير أحياناً إلى مناسبة التعريف اللغوي للاصطلاحي ، ومن أمثلة تعريفاته قوله في تعريف الوضع : (الوضع : تعيين الشيء للمعنى بنفسه)[١] وفي تعريف الدلالة : (الدلالة : كون الشيء بحيث إذا علم علم منه شيء آخر في عرف العربية ، وكلما علم علم منه شيء آخر في عرف المنطقيين)[٢] وفي تعريف الحرف : (ما لا يدل إلا على معنى يحدث من التركيب)[٣] والكلمة : (اللفظ الموضوع المفرد)[٤] والعامل اللفظي : (كلام يشتمل على إسناد يصح السكوت عليه)[٥] . وكثيراً ما يستغني بالوصف الكاشف عن معنى الشيء عن تعريفه ، كقوله في الفعل : (أو فعل يدل على حدث وأحد الأزمنة)[٦] وفي العامل المعنوي : (لا تحقق له في اللفظ ، وإنما يتعقل فحسب ، وتسميته معنوياً كتسمية زيد إنسانياً)[٧] . وقد نبه إلى طريقته هذه في غير موضع ، من ذلك قوله بعد تعريف اسم الفاعل : (وصف اسم الفاعل بما هو تعريفه على سبيل الكشف عن معناه كما هو دأب المختصر كثيراً)[٨] وقوله بعد تعريف الكلام : (وصف الكلام بما هو تعريفه وصفاً كاشفاً)[٩] . ومن غرائب تعريفاته قوله في تعريف السماعي : (وهو ما يعرفه قولنا : لم نقدر على ضبطه بقاعدة)[١٠] .

وقد انفرد العصام في تعريفاته بطريقة خاصة ، وسيأتي ذكر بعض ما انفرد به في الفصل الذي عقدته لآرائه واجتهاداته[١١]، كما يغلب على تعريفاته الاختصار الشديد لأن اهتمامه في الكتاب منصب على الضبط والتقريب كما ذكرت ، تسهيلاً للحفظ وتيسيراً على المبتدئين ، كما صرح هو نفسه في غير موضع ، من ذلك قوله في « كي » : (وقد جعلتها في هذا المختصر مطلقاً ناصبة ، كما هو مذهب الكوفيين ، لأنه أقرب

(١) ص ١٨٧ .
(٢) ص ١٩٥ .
(٣) ص ١٩٥ - ١٩٩ .
(٤) ص ١٨٧ - ١٩٣ .
(٥) ص ٨٤ - ١٨٥ .
(٦) ص ٢٠٥ .
(٧) ص ١٧٠ .
(٨) ص ٣٣١ .
(٩) ص ١٨٥ .
(١٠) ص ٢٠٨ .
(١١) هذا الفصل موجود في أصل الرسالة ، وحذفناه مع ثلاثة فصول أخرى عند تهيئة الكتاب للطبع لئلا نثقل بها الكتاب .

إلى الضبط ، وعامة اهتمامي فيه التقريب إلى الضبط)[1] وقوله في موضع آخر معللاً اختياره بعض الأساليب دون البعض : (حفظاً للمبتدىء عن تفرقة الضبط) [2] .

ومن طريقته أن يبدأ بعد ذكر التعريف بإخراج المحترزات غالباً ، ثم يورد على التعريف ما يمكن أن يورد من عدم الجمع أو المنع ، أو الاشتراك ، أو النقض ثم يشرع في دفع ذلك بأساليب وطرق شتى .

ومن سمات منهجه أنه يحاول إشراك القارىء معه في البحث والاستدلال ، ولعل لممارسته التدريس وكون كتابه موضوعاً للطلبة أثر في سلوكه هذا المسلك ، كما أن من فوائد ذلك تدريب المبتدئين على الاستقلال في البحث والنظر والاعتماد على النفس في إدراك مقاصد العلماء واستجلاء غوامض المسائل ، وكثيراً ما يحث الطالب على الانتباه والاحتراز عن الغفلة ليستطيع إدراك ما يستخرجه من كنوز التحقيق ، والكشف عما يحويه كلامه من درر التدقيق في نظره، كقوله مثلاً :(وبما ألقيناه عليك تمكنت من حله) و (فاحفظ بيانه البديع الحصر الواضح)[4] و (فلا تغفل عنه)[5] و (فاحفظ هذه المسألة فإنها من مهمات المسائل)[6] و (إذا تمهد هذا فلك أن تقول)[7] و (فاحفظه فإن مثله قلما يستخرج من كنوز التحقيق)[8] و (فاعرفه فإنه دقيق لا يعرفه إلا أهله)[9] إلى غير ذلك .

ولا ينسى العصام أن ينبه القارىء في كثير من المواضع إلى المراد من كلامه

---

(١) ص ١٢٢ .
(٢) ص ٣٩٧ .
(٤) ص ١٢٨ .
(٥) ص ١٢٧ .
(٦) ص ٢٣٤ .
(٧) ص ٢٨٢ .
(٨) ص ٣٨٢ .
(٩) ص ٥٠٩ .

مما قد يخفى على المبتدىء ، وإلى النكت التي قد تمر في أثناء التحقيق ، كأن يقول مثلاً : (ونبهت بقولي كذا إلى كذا)[١] . و (وههنا نكتة جليلة جديدة)[٢] و (فخذ هذه النكتة فإنها محض الموهبة) [٣] .

ويهتم العصام أيضاً بالربط بين أجزاء الكتاب ومباحثه بالإحالة من بعضها إلى بعض والتنبيه إلى ما مر وما سيأتي مما يتصل بالكلام ، كقوله : (لما عرفت) [٤] و (فاحفظه لا يشتبه عليك ما هو آت)[٥] و (قد مر وجه التقييد في تقسيم العامل اللفظي ، فارجع إليه)[٦] و (قد عرفت في صدر البحث الأول ما يتعلق بهذا المقام فتذكر)[٧] و (سيأتي ضبطه في آخر الفصل)[٨] و (قد سبق تحقيق معناهما)[٩] إلى غير ذلك .

وقد يعرب العصام بعض كلام المتن ، وأكثر ما يكون ذلك إذا طال الفصل بين أجزائه بالشرح ، ليعين الطالب على ربط كلامه بعضه ببعض ، ويبين وجه العلاقة من الفاعلية أو المفعولية أو الحالية أو البدلية أو العطف أو يبين مرجع الضمير أو تعلق الجار والمجرور ، وغير ذلك .

ومن الأمور النافعة التي يهتم بها العصام كثيراً في هذا الكتاب تنبيهه على ما لم يضبط ويكتمل من مباحث علم النحو ، ورجاؤه أن يوفقه الله لضبطه ، كقوله : (ولم

---

(١) انظر ص ٣٠٧ ، ٣٦٦ ، ٣٧٩ .
(٢) ص ٢٩٠ .
(٣) ص ٤٩٣ .
(٤) ص ٣٢٤ .
(٥) ص ٣٣٤ .
(٦) ص ٣٤١ .
(٧) ص ٢٧٧ .
(٨) ص ٣٩٢ .
(٩) ص ٤٢٦ .

أجد في كتبهم ضبط هذه الأفعال ، ولم تكن أسباب الضبط مجتمعة إلى الآن وأرجو أن يوفق الله لضبطه للطالبين ، فإنه من المهمات)[1] وقوله : (واعلم أن هذا باب طويل ، لم أجد أحداً ضبطه ، فتصديت لضبطه ، فبلغ ما جمعته أربعين ، لم أذكرها هنا خوفاً من الأطناب ، فأرجو أن يوفقني الله على تمام ضبطه ، فأجعله رسالة للطالبين ، فانه من أهم المطالب)[2] .

وأخيراً ، فإن مما يلفت النظر كثيراً في هذا الكتاب اعتداد العصام بنفسه اعتداداً يصل به أحياناً إلى حد الإعجاب ، وتأكيده على أن ما يستخرجه من كنوز التحقيق هو من مواهب الله ـ تعالى ـ التي خصه بها دون غيره ، فهو يصف تحقيقه بأنه (مما اصطيد بعد قرون ، ولم يمكن منه مهرة الصيادين)[3] ، ويصف بيانه بأنه (بديع ، وحسن ، ورفيع الشأن)[4] وأنه (لم يسلك طريق بيانه أحد)[5] وأنه (قلما يستخرج من كنوز التحقيق إلا بأعمال النظر الدقيق)[6] ، وأنه (من خواص مدركات الذكي ، ولم يبين إلى الآن بهذا البيان الجلي)[7] . ولا يخفي العصام فرحه بما فتح الله به عليه فيتلو بعد دفعة أحد الاشكالات قوله تعالى : ﴿ فبذلك فليفرحوا هو خير مما يجمعون ﴾[8] ، ويدعو الطالب إلى مشاركته هذا الفرح في موضع آخر فيقول : (ولا أظنك أن لا تتلو ـ حين ترى هذا التحقيق الحقيق بأن يكون قرة عينك ـ قوله تعالى : ﴿ الذين أتيناهم الكتاب يفرحون بما أنزل إليك ﴾[9] .

---

(١) ص ٢٩٢ .

(٢) ص ٣٠٦ .

(٣) انظر ص ١٤٥ .

(٤) انظر ص ١٤٢ .

(٥) انظر ص ٣٤٥ .

(٦) انظر ص ٣٨٢ .

(٧) انظر ص ٣٩٦ .

(٨) انظر ص ٢٨٢ .

(٩) انظر ص ٢٠٠ .

هذه أبرز سمات منهج العصام في الفريد وشرحه ، وهي سمات تتعلق بالطريقة والأسلوب فقط[1] .

(١) أما ما سوى ذلك من دراسة الكتاب فقد تكفلت به فصول أخرى أربعة، تكلمت في أولها على أثر العلوم الأخرى في شرح الفريد ، وفي ثانيها على مصادر العصام ومواقفه من العلماء السابقين له ، وفي ثالثها على مذهبه وآرائه واتجاهاته ، وفي رابعها على موقفه من أدلة النحو من سماع وقياس وإجماع واستصحاب . ولكني ارتأيت حذف هذه الفصول الأربعة من ههنا لئلا أثقل بها الكتاب ، وهي موجودة في أصل الرسالة .

الفصل الثاني

توثيق نسبة الكتاب ووصف نسخته ومنهج التحقيق

أ ـ توثيق نسبة الكتاب :

هناك أدلة عديدة تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك على أن مؤلف الفريد وشرحه هو عصام الدين الاسفراييني ، وهذه الأدلة هي :

١ ـ نص العصام في مقدمته على اسمه واسم أبيه وجده ولقبه المشتهر به ونسبته وعلى اسم المختصر (الفريد) ودواعي تأليفه ثم شرحه[١] .

٢ ـ أحال العصام في حاشيته على شرح الجامي في موضعين على هذا الكتاب سماه في أولهما (الفريد وشرحه)[٢] وفي الثاني (شرح الفريد)[٣] .

٣ ـ أحال في هذا الكتاب على اثنين من أشهر كتبه ، هما شرح الرسالة الوضعية العضدية ، وشرح كافية ابن الحاجب[٤] .

---

(١) انظر ص ١٠٨ ـ ١٠٩ .

(٢) انظر العصام على الجامي ص ٣٩ .

(٣) المصدر السابق ص ٥٣ .

(٤) انظر ص ٢٢٦ ، ٣٤٠ .

٤ ـ ان المصادر التي تعرضت لذكر هذا الكتاب لم تنسبه لغير العصام ، فقد نص صاحب كشف الظنون على نسبة الفريد وشرحه للعصام فقال : (الفريد في النحو لعصام الدين ابراهيم بن محمد الاسفراييني المتوفى سنة ٩٤٥هـ أو ٩٤٣هـ أو ٩٥٠هـ ، وشرحه له أيضاً)[١] . وقال التونكي في ترجمته : (وصنف كتاب الفريد في النحو ثم صنف شرحاً له)[٢] . وكذا البغدادي إلا أنه سماه مختصراً في النحو وشرح المختصر المذكور[٣] . وهو لا يعني غير الفريد وشرحه ، فقد درج العصام على تسميته للفريد بالمختصر في شرحه له .

٥ ـ للعصام شخصية متفردة وأسلوب متميز وطريقة خاصة في عرضه للمسائل ومناقشتها ، فلا يصعب على من حظي بقراءة بعض كتبه الأخرى أن يحكم بأن الفريد وشرحه له .

أما زمن تأليف الفريد وشرحه فليس لدينا نص قاطع في ذلك ، إلا أنه يمكن أن نقول إنه ألفهما في حدود سنة ٩٢٦هـ ، استناداً إلى ذكره في مقدمته أنه ألفهما بعد خروجه من هراة بسبب المحنة التي ألمت به ونزوله قرية فاسدر[٤] ، وقد ذكر صاحب معجم المصنفين أن خروج العصام من هراة بسبب هذه الحادثة كان في سنة ٩٢٦هـ[٥] .

---

(١) كشف الظنون ص ١٢٥٩ .

(٢) معجم المصنفين ٤/ ٣٧٧ .

(٣) هدية العارفين ٢٦/١ .

(٤) انظر ص ١٠٨ .

(٥) انظر معجم المصنفين ٣٧٦/٤ .

ب ـ وصف النسخة المعتمدة في التحقيق :

النسخة التي اعتمدت عليها في التحقيق ـ والتي لم أوفق في الحصول على غيرها ـ من مخطوطات المكتبة الظاهرية بدمشق برقم (١٧٦٧ ـ عام) .

وتقع هذه النسخة في (٧٠) ورقة مكتوبة على الوجهين تبدأ من ورقة (١٠١) وتنتهي بورقة (١٧٠) من مجموع عدد أوراقه (١٧٠) ورقة . وعدد سطور كل صفحة (٢٥) سطراً ، ومقاسها (٢٢) سم طولاً و(١٤,٥) سم عرضاً ، ومتوسط كلمات السطر الواحد (١١) كلمة . وقد كتبت عبارات الشرح بالسواد وعبارات المتن بالحمرة ، وترك له هامش بعرض (٦) سم عليه تعليقات لاجدوى منها، فهي مجرد ترديد لبعض مطالب الكتاب التي يذكرها المصنف في الغالب ، وكثيراً ما يرد فيها نفس التحريف والخطأ الموجود في الأصل .

وقد كتبت النسخة بخط نسخي معتاد مقروء ، إلا أن ناسخها ملأها بالتحريف والتغيير والتقديم والتأخير وغير ذلك من التشويهات ، ويظهر من التدقيق في أخطاء الكتاب أن ناسخه أعجمي ، كما أنه لا حظَّ له من العربية سوى الخط.

وفي المخطوطة سقط من أول مبحث اسم التفضيل ترك محله بياضاً لبضعة أسطر ، وكتب في هامشه : (في هذا المحل نقصان لعل الله يتمه بإحسان نسخة أخرى)[1] .

ودون في آخر الكتاب تاريخ الانتهاء من نسخه وهو نهار الثلاثاء (٢١) ربيع الثاني سنة ١٠٩٩هـ . أي بعد وفاة العصام بمائة وخمسين عاماً .

ووجدت على أول ورقة من المجموع ختم كتب فيه ما يلي : (أوقف هذا الكتاب الوزير المكرم الحاج محمد باشا ـ دام فضله ـ على طلبة العلم ، وشرط ألا يخرج من مكانه إلا لمراجعة سنة ١١١٩) . وعلى الورقة الأخيرة تحبيس مماثل لنفس الوزير نعت فيه بوالي الشام .

---

(١) ص ٣٤٣ .

ت ـ منهجي في التحقيق والتعليق :

التزمت في ضبط نص الكتاب وتصحيحه وتحقيق مسائله والتعليق عليه ما يأتي :

١ ـ تحرير النص وفق القواعد الإملائية المعروفة .

٢ ـ تصحيح ما وقع في الكتاب من تحريف أو خطأ أو تبديل أو تقديم أو تأخير أو سقط مستعيناً في ذلك بما يلي :

أ ـ قراءة كتب المؤلف النحوية وغير النحوية قراءة متأنية للتعـرف على أسلوبه وطريقته بوجه عام .

ب ـ الرجوع إلى أهم هذه الكتب في الموضوع أو المسألة التي وقع فيها التحريف لعلي أجد ما يماثل النص المحرف أو يقاربه فيها .

ت ـ إذا كان الخطأ أو التحريف واقعاً ضمن ما نقله المصنف عن العلماء أثبت الصحيح بالرجوع إلى كتبهم وأشرت إلى الاختلاف في التعليق .

ث ـ الرجوع إلى الكتب التي تبين لي تأثر العصام بها وبأصحابها كثيراً في هذا الكتاب كتسهيل ابن مالك وشرح الرضي ولباب الفاضل الاسفراييني وشرحيه لنقرة كار وصحاح الجوهري ، إذ تبين لي أنه كثيراً ما يورد نصوصاً موجودة في هذه الكتب أو ينقل عنها آراء وتوجيهات يصوغها بعبارته دون أن يصرح بالنقل ، فصححت كثيراً من التحريفات والأخطاء التي وردت ضمن تلك النصوص .

ج ـ هناك أخطاء وتغييرات يقتضي المعنى أو السياق خلافها ، ولا يخفى ذلك على المتأمل ، فأثبت الصحيح من ذلك وأشرت إلى ما وقع في الأصل في التعليق .

٣ ـ توثيق الآراء والأقوال التي وردت في الكتاب منسوبة إلى أصحابها بالرجوع إلى

مؤلفاتهم إن وجدت لهم مؤلفات ، أو إلى الكتب الأخرى المختلفة ، والإشارة في كثير من المواضع إلى أكثر من كتاب ورد فيه النص أو الرأي منسوباً لصاحبه ، مع ذكر نص القول إن دعت الحاجة إلى ذلك أو إتمامه إن وجدت في ذلك فائدة تتصل بالبحث .

٤ ـ نسبة ما لم ينسبه العصام من الآراء والأقوال ، فقد ذكر آراء ونصوصاً كثيرة نسبها لبعض النحاة ، أو بعض المحققين ، أو بعض الشارحين . أو يذكرها بصيغ أخرى مثل : (قيل) أو (وأجيب) أو (ورد) أو (ونقض) إلى غير ذلك . ومن أساليبه في ذلك أيضاً أن يذكر الكلام متصلاً بعضه ببعض ، ويكون فيه بعض المذاهب والآراء ، وقد نبهت إلى كل ما استبان لي من ذلك .

٥ ـ تخريج شواهد القرآن الكريم الواردة في الكتاب مع ضبط الآية بالشكل على حسب القراءة المطلوبة ، والرجوع فيما يتعلق بالقراءات المختلفة التي احتج بها المصنف إلى كتب القراءات وإسناد القراءة المذكورة إلى أصحابها مع ذكر القراءات الأخرى الواردة في الآية .

٦ ـ تخريج الأحاديث النبوية الشريفة بالرجوع إلى كتب السنة المعتمدة ، والتنبيه إلى الأحاديث الضعيفة أو الموضوعة أو التي لا أصل لها في كتب السنة مستعيناً بكتب الموضوعات . والاشارة إلى ورود الحديث في كتب النحو إن كان وارداً فيها .

٧ ـ تخريج أمثال العرب وأقوالهم المأثورة من كتب الأمثال واللغة والتاريخ ، وذكر مناسبتها إن وجدت ، والاشارة إلى ورودها في كتب النحو المختلفة قدر الامكان .

٨ ـ تخريج الشواهد الشعرية من كتب النحو واللغة والأدب ، ودواوين الشعراء وضبط ما يحتاج من ألفاظها إلى الضبط بالشكل ، وعزوها إلى قائليها مع بيان الخلاف في ذلك إن وجد ، وشرح الألفاظ الصعبة والغريبة ، وبيان موضع الشاهد في

البيت أو سبب إيراده ، وبيان المعنى العام للبيت إن وجدت ضرورة لذلك ، وإكمال البيت الناقص في التعليق ، وذكر الروايات الأخرى في البيت إن وجدت ، مع الالتزام بذكر بحر البيت ، وذكر كتب النحو التي استشهدت به .

٩ ـ الاعتناء بتحقيق المسائل المهمة والتعليق على ما أراه محتاجاً منها إلى التعليق ، والتنبيه على ما يظهر من مواضع الخلاف أو الوفاق بين آراء العصام وآراء غيره من النحاة .

١٠ ـ التنبيه على سهو المصنف أو وهمه في نسبة الآراء إلى أصحابها إن وقع منه ذلك ، وإثبات الصحيح من ذلك في التعليق .

١١ ـ إضافة ألوان من التعريفات والتعليلات والتوجيهات إلى ما ذكره في كثير من المواضع .

١٢ ـ التنبيه إلى ما انفرد به من الآراء ولم أجده في كتب السابقين عليه ، وإلى ما في بعضها من ضعف أو غرابة أو شذوذ .

١٣ ـ شرح وتبسيط العبارات المبهمة والأساليب الملتوية ، وبيان معاني المصطلحات المنطقية والوضعية وغيرها مما ورد في الكتاب .

١٤ ـ الترجمة للأعلام الوارد ذكرهم في الكتاب ، وإثبات مصادر الترجمة .

١٥ ـ الضبط بالشكل للكلمات التي قد تشكل قراءتها أو تشتبه .

١٦ ـ وضع عناوين رئيسية وفرعية لموضوعات الكتاب ومباحثه .

١٧ ـ إبراز متـن (الفريد) بوضعه بين قوسين هكذا (   )

١٨ ـ تمييز النصوص التي نقلها المصنف ، والمصطلحات والأدوات النحوية وغيرها وكذ الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة والأمثال والأقوال بوضعها بين أقواس

صغيرة وترقيم الشواهد الشعرية ، ووضع الزيادات التي زدتها بين قوسين هكذا [ ] والإشارة إلى ذلك في التعليق .

١٩ ـ الاشارة إلى ابتداء صفحات المخطوطة بخط مائل ، ووضع رقم الصفحة في الهامش الأيسر والرمز لصفحة الوجه بـ (أ) ولصفحة الظهر بـ (ب) .

٢٠ ـ عمل فهارس عامة للكتاب .

بقوله بمقتضى الطبيعة من تندم وهو انزجار النفس عما
وقع وكراهته له او تعجب وهو ما يحدث للنفس من ادراك
امر غائب لا يعرف سببه فهو اى هذا القسم من الصوت
صادر بمقتضى الطبيعة لا لافادة معنى وان فهم منه
ما يعرض للطبيعة بالدلالة الطبيعية لان الدلالة الطبيعية
لا يقصد بها المعنى والمادة قصرت الافادة على الدلالة
الوضعية فلا معنى اذ لا وضع الا للافادة ولما قرر
ان الصوت ليس بموضوع ولا يتعلق به افادة جاز
ان يختلج فى القلب انه لا وجه لضبطه فى كتب النحو دفعه
بقوله وانما ذكره النحوى لانه يستعمله اهل اللسان
المراد بالاستعمال جريانه على اللسان وجعله معمولا
لا ما هو المشهور من ذكر اللفظ وافادة المعنى كما لا يخفى
فيشارك الكلمات فى وجوب حفظ اللسان عن الخطاء
فيه فان قلت لما كان صدور اللفظ بمقتضى الطبيعة
فلا معنى لحفظ اللسان عن الخطاء فيه باعانة النحو
قلت من اراد تحصيل سليقة العربية يتكلف حين عروض
ما يقتضى الطبيعة فى صدور الصوت على نحو ما يصدر
عن العرب حتى يصير الصدور على طبق الصدور عنهم
ملكة له على ان قسما منه وهو المحكى ربما يستحق الاعراب
محلا وقد اشار اليه بقوله كما فى سمعت غاق دون ان
يقول كما فى سمعت غاقا ومن قال لا بد فى المحكى من تقدير
الاعراب وكانه نشأ هذا من وهم كونه اسما وانه لا
اسم بدون الاعراب فقد وهم لكون اساسه اوهاما
صرفة لان عامة ما يحكى به الصوت انما هو للتصيد فان
صيادى العرب يختفون فى موارد الصيد الماء والصيد
يخافهم ويقع قريبا من المورد وربما يرجع للشرب
فيقلدون صوته بعينه حتى يخيل ان بعضا منه فى
المورد فيأتى المورد ولا تركيب فيه فضلا عن تقدير الاعراب
ولا يخفى ان استعمال التقدير ههنا بمعنى يعم الاعراب المحلى
اذا تمهد ان الصوت ليس بكلمة وقد احتاجوا الى ضبطه فافردوا
فى ايراده فالاكثرون الحقوه بالاسماء المبنية وعدوه
قسما من الاسم المبنى وكانه لانه يشبه الاسماء فى عدم توقف
استعمالها على ضميمة كما فى الحروف ومنهم من الحقه بالحروف
ولعله دعاه الى ذلك مشاركته مع بعض الحروف فى انها
ليست عاملة ولا معمولة ولا شيء من الاسماء كذلك
وعرفه الشيخ ابن الحاجب فى الكافية بانه الذى حكى به
صوت او صوت به للبهائم وانما قلنا وهو كما ترى
ناقص لانا جعلنا الصوت ثلثة اقسام وبه ظهر خروج
قسم من تعريفه ظهورا مرئيا وقد فهم بعض اصحابى شكر
شكر الله سعيه فيه الاشارة الى ان الخروج بحسب ظاهر
الرواية اما مع امعان النظر فلا ورود ويتوجه عليه
التندم والتعجب ونهاية التوجيه اشارة الى بعده عن عبارة
التعريف ان يقال ان تسكين المتعجب يقتضى مثلا كما للبهائم
من غير مدخلية العاقلية فيه فهو بمنزلة ما يصوت به للبهائم
واعرفه فانه دقيق لا يعرفه الا اهله ولكل علم اسرار لا
يبلغها الا اهله وفى تعداد ما ضبطوا منها طالة لا تليق
بحال هذا المختصر فعليك بالتسهيل ان كنت تستوفى ميل
التفصيل والله الموفق وعليه التعويل تم الكتاب
بعون الكريم الوهاب فى نهار الثلاثاء
فى احدى وعشرين ربيع الثانى سنة ١٠٩٩ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول المحب لصلحاء الطلبة المستعدين وفي ربقة الاهتداء الى الطالبين من المجدين ابراهيم بن محمد بن عربشاه الاسفرائني المشتهر بعصام الدين مكنه الله من سلوك طريق اليقين انه لما انجر امري كسائر المسلمين الى الجلاء لانتشار [illegible] الفتنة والبلاء سيما على الصلحاء والعلماء ولم اجد بدا من توديع البلدة الطيبة الطاهرة هراة الى بعض الاطراف سرت الى سواها حائصا عن الآفات ونجوت من الخطر واقمت باذن الله في قرية فاسدن وحفظت من كل غير وسه وقلت الحمد لله الذي رزقني هذا المقر ونجاني من قريب من سقر الذي هو قطعة من سقر فصحبت نجيبا كريما جليلا لا نظير في عصره احب منه خليلا الاخ الصالح الوحيد الاوحد صدر الملة والدين الاحمد لا زال في حفظ الملك الصمد فراعاني بما راعاني وبحسن رعايته دعاني الى كمال شفقة في تعليم بعض احفاده فعملت لهم هذا المختصر البديع ولم آل جهدا لانتقادهم في اسعاده فجاء بحمد الله كما نريد مستحقا لان يسمى بالفريد مغريا في مزيد الاهتمام الى هذا الشرح ليكون احسن معبرة للداخل فيه على الشرح فارجو الله ان لا يكون من منه بعيدا ويرزق بلطفه هذا السعيد سعيدا ثم نقول شارعا في شرح المختصر سلك الطريقة القويمة لارباب التصنيف في تصدير الكتاب بحمد الله الكريم اللطيف بمقتضى المأثور المشهور كل امر ذي بال لم يبدأ فيه ببسم الله فهو ابتر وكل امر ذي بال لم يبدأ فيه بحمد الله فهو اجذم بسم الله الرحمن الرحيم جملة متعلقة باسم الله او بهذا الكلام او بهذا الابتداء دنوقي في هذا الامر العظيم الشان ان يكون الحزم رزقي واكون معصوما عن الخطاء في منطوقي ومرجعيت

الابتداء بالبسملة والحمدلة في كل امر ذي بال يكون من شانه ان يشغل القلب ويصرفه عما سواه كما اظنه والله تعالى اعلم ان المقصود من خلق الخلق معرفته تعالى بصفات الكمال بارجاع كل شيء اليه وحصر استحقاق الحمد على كل كمال عليه فلو لم تذكر الله تعالى في ابتداء كل امر ذي بال ولم تحمد على ما ترى من كمال هذا الامر وشغل هذا الامر قلبك عن الحق اليه وصرفك عن ذكره فذلك الامر ابتر واقطع اي مقطوع الفائدة الجليلة التي هي معرفته تعالى به مع كمال يعود منه اليه تعالى فربما يستتبع فوات هذه الفائدة فوات فوائد اخرى لانقطاع البركة بانقطاعه عما هو مراد الله منا تحقيقه نحمدك الحمد هو الثناء بالجميل على الجميل الاختياري من نعمة وغيرها ابرز حمده تعالى في صورة الاحسان وهو ان تعبد الله كأنك تراه فجاء بصيغة الخطاب المشعر بالمشاهدة رجاء ان يجعله الله تعالى من المحسنين فان من تشبه بقوم فهو منهم [illegible] هذا تمثيل لتوجهنا اليه كمال التوجه والا فهو منزه عن الجانب [illegible] يقتضي الجود وهو صفة تكون مبدأ لافاضة ما ينبغي لا لعوض ولا لغرض وكشف عن كمال قدرته باضافة الوجود على كل موجود التركيب من قبيل قتل قتيلا فلا يرد انه لا يمكن افاضة الوجود على الموجود وانما يكون افاضة الوجود على المستعد على الوجود اعلم ان من محسنات الكلام البليغ براعة الاستهلال وهو ان يجعل ابتداء الكلام مشعرا بما هو المقصود منه بان يذكر فيه ما له مزيد ارتباط بالمقصود وله مراتب متفاوتة من الاشارة الى جنسه الى الاشارة الى خصوصه ترجح كل مرتبة على ما فوقها بالخصوص ومن جهات

شرح الفريد

لعصام الدين الاسفرايني

المتوفى سنة ٩٥١ هـ



بسم الله الرحمن الرحيم

يقول المحبُّ لصُلَحاءِ الطلبَة المستعدِّين ، وفي رِبقَةِ[1] الاهتداء إلى الطَّلِبَة[2] من المجدين ، ابراهيم بن محمد بن عَرَبْشَاهَ الإِسْفَرايِيني المشتهرُ بعصامِ الدين - مكَّنَه اللهُ من سلوكِ طريق اليقين - :

إنه لمّا انسجرَ[3] أمري - كسائرِ المسلمين - إلى الجَلاء ، لاشتدادِ الفتنة والبلاء ، سيما[4] على الصلحاء والعلماء ، ولم أجد بُدّاً من توديعِ البلدة الطيبة

---

(١) الربقة : عروة الحبل ، والجمع : رِبَقٌ وأرباق ، وفي الحديث (خلعَ ربقةَ الإسلامِ من عُنقِه) وهو من المجاز .

انظر مادة (ربق) في صحاح الجوهري وأساس البلاغة .

(٢) الطلبة - بفتح الطاء وكسر اللام : البغية والشيء المطلوب .

انظر مادة (طلب) في جمهرة اللغة وأساس البلاغة .

(٣) انسجر : تتابع ، ومثله أسجر ، ويقال : سجر التنور إذا أحْماه ، والنهرَ إذا ملأه ، ومنه قوله تعالى : ﴿ والبحرِ المسجور ﴾ .

انظر مادة (سجر) في القاموس المحيط وجمهرة اللغة .

والمعنى قلق على التوجيهين ، فلعل الصواب (انجر) بمعنى : انجذب .

(٤) استعمال (سيما) بدون (لا) قليل . انظر تاج العروس مادة (سوا) .

الطاهرة «هَرَاةَ»[1] إلى بعض الأطراف ، سرتُ إلى سَوادِها فتنحَّيْتُ[2] عن الآفاتِ ونجوت من المخاوف ، وأقمتُ ـ بإذن اللهِ ـ في قريةِ « فاسدر »[3] ، وحُفِظْتُ من كل ضَروسةٍ[4] ، وقلت : الحمد لله الذي رزقني هذا المقر ، ونجّاني من قريب من السفر ، الذي هو قطعة من سَقَر[5] . فصحِبْتُ فيه حسيباً كريماً جليلاً[6] لا يوجد في عصره أحبُّ منه خليلا ، الأخَ الصالح الوحيدَ الأوحدَ ، صدرَ الملةِ والدين الأحمد ـ لا زال في حفظ الملك الصمَد ـ فراعاني بما راعاني[7] وبحسنِ رعايتهِ دعاني إلى كتاب ينفعه[8] في تعليم بعض أحفادِه ، فعملتُ لهم هذا المختصرَ البديعَ ، ولم آلُ جَهداً لانتقادهم في إسعاده[9] فجاء بحمد الله كما نُريد مستحِقاً لأن يسمّى بالفَريد .

---

(١) هراة : من أكبر وأشهر مدن خراسان ، واحدى أرباعها المشهورة (مرو، بلخ، نيسابور، وهراة). وينسب اليها خلق كثير من الأئمة والعلماء في مختلف العلوم والفنون .

انظر معجم البلدان ٣٩٦/٥ ، وفتوح البلدان للبلاذري ص ٧٩١ .

(٢) في الأصل : فحينت .

(٣) لم أجد لها ذكراً في المراجع المتيسرة مع كثرة البحث والتتبع .

(٤) من الضَرس ، وهو العض الشديدُ بالأضراس ، ويكنى به عن اشتداد الزمان وضيق الأحوال .

انظر مادة (ضرس) في القاموس المحيط وصحاح الجوهري . والمعروف أن « فعول » بمعنى فاعل لا تلحقه التاء الا ما ورد من نحو « ملولة » و « فروقة » وقيل : إن التاء فيهما للمبالغة .

انظر تصريف الأسماء للشيخ محمد طنطاوي ص ١٤٣ .

(٥) فيه تضمين لحديث (السفر قطعة من سقر) وهو شائع على الألسنة بهذا اللفظ ، لكن لفظه في كتب الحديث (السفر قطعة من العذاب) رواه البخاري في كتاب الحج ـ باب السفر قطعة من العذاب .

انظر عمدة القاري ٣١٥/٨ ، ورواه ايضا الامام مسلم في صحيحه ١٥٢٦/٣ والامام أحمد في المسند ٢٣٦/٢ .

وقد حكم العجلوني في كشف الخفاء ٥٤٩/١ بأنه ـ باللفظ الأول ـ لا أصل له في كتب الحديث .

(٦) لم أتمكن من معرفته مع كثرة البحث والتتبع .

(٧) راعيته ، بمعنى : لاحظته ، وراعيته : من مراعاة الحقوق .

انظر الصحاح (رعى) .

(٨) في الأصل : كمال تنفقه . ولعل الصواب ما أثبته .

(٩) كذا في الأصل . والذي يظهر لي أن فيه قلباً من الناسخ ، وأن أصله (لاسعادهم في انتقاده) ، والانتقاد بمعنى : تمييز الجيد من الرديء من الدراهم ، ثم استعمل في الشعر وغيره.

انظر مادة (نقد) في صحاح الجوهري وأساس البلاغة .

فدعاني مزيد الاهتمام إلى هذا الشرح ، ليكون أحسنَ معبرةٍ[1] للداخلِ فيه على الشَرْح[2] . فأرجو الله أن لا يكونَ من مَنِّه[3] بعيداً ، ويرزقَ بلطفِه هذا السعيدَ سعيدا[4] .

ثم نقول ـ شارعاً في شرحِ المختصر :

نَسلكُ[5] الطريقةَ القويمةَ لأربابِ التصنيفِ في تصديرِ الكتاب ، ونحمدَ اللهَ الكريمَ اللطيفَ ، بمقتضى المأثورِ المشهور : « كلُّ أمرٍ ذي بالٍ لم يُبْدَأْ فيه ببسم اللهِ فهو أبْتَر »[6] و « كلُّ أمرٍ ذي بالٍ لم يُبدأْ فيه بحمدِ اللهِ فهو أجْذَم »[7] .

---

(١) المعبرة ـ بكسر الميم وفتح الباء ـ ما يعبر عليه من قنطرة أو سفينة .
انظر صحاح الجوهري (عبر) .

(٢) الشرح : الكشف والتفسير والفتح كما في القاموس (شرح) .
ووجه تكرارها : أن الأولى اسم للكتاب المسمى شرحا ، والثانية ما ذكرته عن القاموس كما يظهر لي ، والله أعلم .

(٣) المن : العطاء . والمنان من أسمائه تعالى .
انظر اساس البلاغة (منن) .

(٤) أي : مولوداً سعيداً ، فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه .

(٥) في الأصل : مسلك .

(٦) هذا حديث رواه الامام أحمد في مسنده ٣٥٩/٢ ، ولفظه : (كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتر) .
وفي كشف الخفاء ١٧٤/٢ ذكر العلجلوني أنه قد روي مكان (أبتر) (أقطع) و (أجذم) وكلها بمعنى ذاهب البركة ومقطوعها . والبال : إما يراد به الشأن والحال والشرف ، وإما القلب .
انظر مقدمة شرح التصريح مع حاشية الشيخ يس ٥/١ ، والصحاح (بول) .

(٧) الحديث في سنن ابن ماجة ١/ ٦١٠ . وفيه (لا يبدأ) مكان (لم يبدأ) و (بالحمد للّه) مكان (بحمد اللّه) .
والعمل بظاهر هذين الحديثين غير ممكن ، لأن الأول يدل على انقطاع البركة عن كل أمر لا يبدأ بالبسلمة ، والثاني يدل على انقطاعها عن كل أمر لا يبدأ فيه بالحمدلة . وقد جمع بينهما العلماء من وجهين :
الأول : أن يراد بالبسلمة والحمدلة مطلق الذكر لا خصوص اللفظين .
والثاني : أن يحمل حديث البسملة على الابتداء الحقيقي ، وحديث الحمدلة على الابتداء الاضافي ، ولا يعكس لقوة البسملة بورودها في كتاب الله ـ تعالى ـ على هذا المنوال . . . انظر المقاصد الحسنة للسخاوي ص ٣٢٢ ، كشف الخفاء ١٧٤/٢ ، وشرح التصريح ٥/١ .

(بسم الله الرحمن الرحيم ، وبه ثقتي ، آمين)

بالله ، أو بهذا الكلام ، أو بهذا الابتداء وثوقي في هذا الأمر العظيم الشأن ، أن يكون الحق مرزوقي ، وأكون معصوماً عن الخطأ في منطوقي .

(١٠١/ب) وسرُّ حديث/ الابتداء بالبسملة والحمدلة في كل أمر ذي بال ـ يكون من شأنه أن يشغلَ القلب ويصرفه عما سواه ، كما أظنه والله تعالى أعلم أن المقصود من خلق الخلق معرفته تعالى بصفات الكمال بإرجاع كل شيء إليه ، وحصر استحقاق الحمد على كل كمال عليه ، فلو لم تذكر الله تعالى في ابتداء كل أمر ذي بال ، ولم تحمده على ما ترى من كمال هذا الأمر ، وشغل هذا الأمر قلبك عن الحق إليه[١] وصرفك عن[٢] ذكره فذلك الأمر أبتر وأقطع ، أي : مقطوع الفائدة الجليلة التي هي معرفته ـ تعالى ـ به ، مع كمال يعود منه إليه ـ تعالى ـ فربما يستتبع فواتُ هذه الفائدة فواتَ[٣] فوائد أخرى ، لانقطاع البركة بانقطاعه عما هو مراد الله منا تحققه .

(نحمدك) : الحمد هو الثناء بالجميل على الجميل الاختياري من نعمة وغيرها[٤] .

أبرز حمده ـ تعالى ـ في صورة الاحسان ، وهو : « أن تعبد الله كأنك تراه »[٥]

---

(١) أي : شغل هذا الأمر قلبك عن الله ـ تعالى ـ الذي منحك هذا الكمال ويسر لك هذا الأمر ، وانصرفت عن رؤية فعله ـ تعالى ـ الى رؤية فعل نفسك ، فيكون داعية لغروروك ، وابتعادك عن الله ـ تعالى ـ فيكون وبالا عليك .

(٢) في الأصل : من .

(٣) مفعول (يستتبع).

(٤) انظر صحاح الجوهري (حمد). وكشاف الزمخشري ٤٦/١ .

(٥) في الأصل : لأنك تراه . وهذا بعض حديث جبريل المشهور ، وقد جاء رسولَ الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ فأخذ يسأله عن الاسلام والايمان والاحسان والساعة وهو في ملأ من أصحابه ، رواه البخاري .
ـ انظر فتح الباري ١١٠/١ ـ ومسلم في صحيحه ٣٧/١ .

فجاء بصيغة الخطاب المشعرة بالمشاهدة[1] ، رجاءَ أن يجعله الله ـ تعالى ـ من المحسنين ، فإن « من تشبَّه بَقومٍ فهُو منهم »[2] .

(يا من صرف نحوَه) : هذا تمثيل لتوجهنا إليه كمال التوجه ، وإلا فهو منزه عن الجانب .

(وجوهَنا بمقتضى الجود) : وهو صفة تكون مَبْدأً لإفاضة ما ينبغي لا لِعِوض ، ولا لِغرض .

(وكشف عن كمال قدرته بإفاضةِ[3] الوجودِ على كل موجود) التركيب من قبيل « قَتل قَتيلًا »[4] فلا يرد أنه لا يمكن إفاضة الوجود على الموجود وإنما تكون إفاضة الوجود على المشرف[5] على الوجود .

اعلمْ أن من مُحسِّنات الكلام البليغ براعةَ الاستهلال[6] ، وهو أن يجعل ابتداء

---

(١) يعني صيغة الخطاب في(نحمدك). وحمد اللّه ـ تعالى ـ بصيغة الخطاب مشعر بمشاهدته ـ جل وعلا ـ والعبادة التي هذه صفتها هي مرتبة الاحسان من الدين ، وهي أعلى المراتب ، لأنها فوق مرتبتي الاسلام والايمان .

(٢) هذا حديث رواه الامام أحمد في المسند ١٧٩/٤ . قال السخاوي في المقاصد الحسنة ص ٤٠٧ : « وفي سنده ضعف لكن شاهده عند البزار من حديث حذيفة وأبي هريرة ـ رضي الله عنهما ـ مرفوعاً » .
انظر كشف الخفاء ٣٣٢/٢ ، والفوائد المجموعة للشوكاني ص ٢٤٥ .

(٣) في الأصل : باضافة . ويدل على تحريفه ما سيشرحه به المصنف .

(٤) ورد هـذا التركيب في حديث مشهور جداً عند الفقهاء ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « منْ قتل قتيلًا فله سَلَبُه » . وهو تركيب مجازي باعتبار ما سيؤول إليه الكافر من القتل ، لشدة قربه منه .
والحديث قاله رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يوم حنين ، تحريضاً للمؤمنين على القتال .
انظر صحيح مسلم ٣٥٤/٢ ، ومسند الامام أحمد ٢٨٩/١ .

(٥) في الأصل : المسعدي . وقد صحح في الهامش .

(٦) البراعة : الفوقان ، من (برع) أي : فاق أقرانه ، والاستهلال : الابتداء يقال : فعل كذا في مستهل الشهر ، أي : في ابتدائه ، واستهلت السماء : في أول مطرها .
انظر صحاح الجوهري (برع) و (هلل) . فمعنى براعة الاستهلال لغـة : فوقان الابتداء .
ومعناها في اصطلاح البلاغيين : أن يكون مطلع التأليف ـ نظماً كان أو نثراً ـ دالًا على ما بني عليه ، بتلويح تعذب حلاوته على الذوق السليم .
انظر الأطول للمصنف ٥٨/٢ ، وحاشية الدسوقي على شرح السمرقندي على الرسالة الوضعية ص ٥ .

الكلام مشعراً بما هو المقصد منه ، بأن يذكر فيه ما له مزيد ارتباط بالمقصود . وله مراتب متفاوتة ، من الإشارة إلى جنسه إلى الإشارة الى خصوصه[1] ، ترجِّحُ كل مرتبة على ما فوقها بالخصوص .

(١٠٢/أ) ومن جهات الترجح بعده عن شائبة التكلف ، بأن يكون أداء أصل المعنى داعياً إلى ذكر المشير الى المقصود .

وديباجة[2] هذا المختصر اشتملت على أحسن هذه الأنواع ، وصار لها موجباً للبراعة والارتفاع ، وعليك الانتفاع . ففي ذكر الصرف إشارة إلى الانصراف وذكرُ النحو ظاهـر المناسبة، ولا يخفى ما في جمع الصرف والنحو[3]. والوجوه: يشير إلى المناسبات النحوية . والمقتضى : اسم مفعول يشير الى المقتضي للاعراب[4] بالإشارة الخفية ، لذوي الأفهام[5] الذكية .

و (نصلّي) والصلاة من الله ـ تعالى ـ الرحمة[6] ، ومنا طلب الرحمة (على محمد وآلهِ) آلُ الرجل أهلُه[7] وأتباعه وأولياؤه . وأهل النبي ـ صلى الله تعالى عليه

---

(١) كذا في الأصل . فالمعنى : أن تلك الاشارة ترجح كل مرتبة على ما فوقها ويجوز أن تكون (خصوصية) وحرفها الناسخ ، وحينئذ معناه ظاهر .

(٢) الديباج : لباس معروف ، ويجمع على دبابيج أو ديابيج ، وهو فارسي معرَّب والديباجتان : الخدان ، يقال : لهذه القصيدة ديباجة حسنة اذا كانت محبرة ، والحواميم ديباج القرآن . ويقال أيضاً : دبج المطر الأرض ، أي زينها .
انظر مادة (دبج) في أساس البلاغة والصحاح .

(٣) اشارة الى كونهما متلازمين . وقد كانا قرينين في كتب الأئمة الأوائل ، كالخليل وسيبويه ، وبعض المتأخرين كابن مالك .

(٤) وهو العامل الذي يقتضي إعراباً ، ليدل على المعاني المختلفة .

(٥) الفهم لغة : العلم . والأفهام هنا بمعنى العقول ، لأنها آلة الفهم . . .
انظر صحاح الجوهري (فهم) .

(٦) قسموها بحسب من تصدر عنه ، فمن الله ـ تعالى ـ رحمة ، ومن الملائكة استغفار ، قال تعالى : ﴿ ويستغفرون للذين آمنوا﴾ومن المؤمنين دعاء وتضرع . انظر مقدمة شرح التصريح بحاشية يس ص ٥ .

(٧) أهل أصل « آل » . بدليل تصغيره على « أهيل » ، وقيل : « أول » فتصغيره « أويل » . قال الأزهري في التصريح ١٢/١ : « وكلاهما مسموع عن العرب والأول أشهر » .

وسلم ـ أزواجه وبناته وصهره علي ـ رضي الله تعالى عنه ـ أو نساؤه والرجال الذين هم آله . كذا في القاموس[1] .

(وصحبه الطيبين والطيبات) هذا نشر على ترتيب اللف[2] ، فلا تكرار . (ما) أي : ما دام (استقام بعلمه) الذي هو علم الشريعة الشريفة الغرّاء والملة الحنيفية البيضاء . (السكونُ) أي : سكون الخلق في مقام يجوز فيه السكون (والحركات) في مقام تجوز فيه الحركة .

ولكل مسلم أن لا يذهل ما استطاع عن[3] طلب الرحمة على النبي ـ صلى الله تعالى عليه وسلم ـ كيف ؟ وهو سحاب لا يناله من الله ـ تعالى ـ غيثُ رحمةٍ إلا وهو يصبُّه علينا . وكما لا يتأتى لنا شربة ماء من السماء من غير توسط[4] سحاب لا تتأتى لنا رحمة من ربنا من غير توسطه فبالحقيقة طلب الرحمة له طلب الرحمة لأنفسنا .

وكما في[5] طلب الرحمة من الله ـ تعالى ـ عليه استجلابُ منافعَ عظيمةٍ ودفعُ مضرةٍ وخيمة ـ أعاذنا الله منها ببركة المداومة على الصلاة عليه[6] ـ وهو وقوعنا فيما

---

(١) انظر القاموس المحيط للفيروز آبادي (أول) . ونقل عن الشافعي ـ رضي الله عنه ـ تخصيصه للآل بأقارب النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ المؤمنين من بني هاشم وبني المطلب ، لأنهم أهلوه أو آل أمر دينهم اليه .
وقيل : خص استعماله بالاشراف ومن له خطر ، وقيل : غير ذلك .
انظر التصريح مع حاشية يس ١٢/١ ، والمطول للتفتازاني ص ٩ .

(٢) اللف والنشر : ذكر متعدد على التفصيل أو الإجمال ، ثم ما لكل واحد من غير تعيين ، ثقة بأن السامع يرده إليه .
وقد يكون النشر على ترتيب اللف كالذي ذكره المصنف ، ومنه قوله تعالى : ﴿ ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله ﴾ ، وقد يكون على غير ترتيبه ، كقول الشاعر :
كيف أسلو وأنت حقف وغصن وغزال لحظاً وقداً وردفا
انظر مقدمة البرقوقي لشرحه على تلخيص المفتاح للقزويني ص ٣٥٨ .

(٣) في الأصل : من .

(٤) في الأصل : توسطه .

(٥) كذا في الأصل . وأظن صوابها : « كما وفي » فقدم الناسخ الواو .

(٦) الجملة دعائية معترضة بين قوله « استجلاب منافع عظيمة » وما عطف عليه وبين الجملة التي فسرته وهي قوله : « وهو وقوعنا» . . الخ .

وقع فيه النصارى واليهود ، لتعظيم عُزَيْرٍ[1] وعيسى ـ عليهما الصلاة والسلام ـ كيف ؟ واعتقادنا / في حقه ـ صلى الله عليه وسلم ـ أن عيسى وعزيراً[2] ، بل جميع الأنبياء ، يتمنون أن يكونوا من أمته ، لكن بمداومة الصلاة عليه يتمكن في نفوسنا أنه ـ مع علو قدره ـ في كمال الاحتياج إلى ربه قطرةٌ من بحار عظمته ، وأعلى مناقبهِ أنه سمّاه عبدَه . (١٠٢/ب)

وفي ذكر العلم إشارة إلى جنس علم النحو ، وإيماءٌ إلى أن المطلَب ـ ههنا ـ علم من العلوم .

وفي ذكر السكون والحركات تنبيه على أن المطلوب من العلوم التي يبحث فيها عن الحركة والسكون .

(وقام تابعُ أمره) في لفظ التابع إشارة إلى خصوص المطلوب من علم النحو . (العاملُ) هو كالتابع (بحكمه) هذا لفظ كثيرُ الاستعمال في كتب النحو (مقامَ) القائم مقام الشيء مما يكثر بحث النحوي عنه كمفعول ما لم يُسَمَّ فاعله الذي قام مقام الفاعل ، والقائمِ مقامَ المحذوفِ في مواقع وجوب الحذف (فنونٍ) أي : أنواع (البركات) هو النماء والزيادة[3] . (وتدعوك) عطف على « نحمدك » (حروفُ

---

(١) عزير : قيل هو من علماء بني اسرائيل ، وقيل بل من أنبيائهم . وقد روي في قصته حديث عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ حاصله أن بني إسرائيل حين قتلوا أنبياء الله بعد عهد موسى ـ عليه اللسلام ـ وتمادوا في غيهم عاقبهم الله ـ تعالى ـ برفع التوراة من صدورهم ، وكان عزير فيهم غلاما فخرج على وجهه سائحاً في الأرض ، فأتاه جبريل ـ عليه السلام ـ فقال له : إلى أين تذهب ؟ قال : أطلب العلم ، فحفظه التوراة ، فأملاها على بني اسرائيل، فقالوا: ما جمع الله التوراة في صدره إلا لأنه ابنه . قال تعالى : ﴿ وقالت اليهود عزيز ابن الله ﴾ .
انظر في ذلك الكشاف للزمخشري ١٨٥/٢ .

(٢) عزير : اسم أعجمي ، فهو غير منصرف للعجمة والتعريف ، وأجاز بعضهم صرفه لخفته ، فهو كنوح ولوط ، لأنه تصغير « عزر » ، وقيل : هو عربي . وسيأتي في مبحث غير المنصرف ص ١٦٩ .
وانظر الكشاف ١٨٥/٢ ، والصحاح (عزر) .

(٣) انظر صحاح الجوهري (برك) .

ندائنا) الحرف في اللغة : الطَرَف ، فالمراد إما أطراف ندائنا ، فالكلام من قبيل « صام نَهارُه »[١] ، وإما حروفُ النداءِ التي نذكرها لندائه تعالى ، فهو من قبيل «قَطع السكينُ »[٢] . (بأسمائك) متعلق بـ« تدعوك » أو بالنداء (الحسنى) إما تأنيث « الأحسن » أو مصدر وكلاهما يفيد مزيد الحسن ، بل الثاني أبلغ .

(مصاحبةَ) أي : وقت مصاحبتنا (كلِّ معمول أسنى) أرفع وأعظم من العبادات ، إذ الدعاء في وقت التعبد بأرفع الأعمال إجابته أرجى (أن) أي : لأن (ترفع مناصب) أي : مراتب (المنسوبين الى المجردين عن النعوت البشرية) أي : المنسوبين الى الأنبياء من العلماء الهادين لأهل الاقتداء المشار إليهم بقوله ـ صلى الله تعالى عليه وسلم ـ : « علماءُ أمتي كأنبياء بني إسرائيل »[٣] (باستصحاب ملَّتِه) متعلق بـ« ترفع » أي : ترفع مراتب العلماء المشبَّهين بالأنبياءِ بسبب التزام العمل بدينه ـ صلى الله تعالى عليه وسلم ـ وعدم المفارقة عنه في حال (سيما عظماء عترته)[٤] عترةُ الرجل نسلُه .

(١٠٣/أ) ولا يخفى ما في هذه الفقرة من كثرة البراعات / المستغنيةِ عن البيان إلاّ أنه نـبَّه به[٥] على مصاحبةِ المعمول ، فإنه مما يذكر في تعريف المفعول معه[٦] وعلى الاستصحاب فانه المعتبرُ في إعراب التابعِ عند أكثر الأصحاب[٧] (المبدِلين) صفة للعترة[٨] أو للمنسوبين[٩] (لتأكيدِ) أي : لأجلِ تقرير (خفضِ جناحِ العطف)

---

(١) باسناد الفعل الى الظرف ، والصائم حقيقة الانسان .

(٢) باسناد الفعل الى الآلة ، والقاطع حقيقة الانسان .

(٣) لا أصل لهذا الحديث في كتب السنة كما نص عليه السخاوي في المقاصد الحسنة ص ٢٨٦ ، والعلجوني في الكشف ٨٣/٢ ، والشوكاني في الفوائد المجموعة ص ٢٨٦ .

(٤) انظر التعليق على استعمال (سيما) في ص ١٠٧ .

(٥) في الأصل : بينه . ولعل الصواب ما أثبته .

(٦) انظر شرح الرضي على الكافية ١٩٤/١ .

(٧) انظر المصدر السابق ٢٩٩/١ .

(٨) في قوله : « سيما عظماء عترته » .

(٩) في قوله: « أن ترفع مناصب المنسوبين » .

خفض الجناحِ كناية عن التواضع ، وأراد بالإضافة الى العطف أن يكون التواضع ناشئاً من العطفِ والرحمة (للمؤمنين) متعلق بالخفض ، وفيه إشارة إلى أنهم عاملون بقوله تعالى : ﴿ واخْفِضْ جَناحكَ للمؤمِنين ﴾[1] على أبلغِ وجه وآكدهِ (انكسارَهم) مفعول الأبدال أي : أبدلوا انكسار المؤمنين (عن) أثقال[2] (جر الذنوب بنصب) يتعلق بالإبدال ، أي : أبدلوا انكسارَهم بنصبِ لواء (سنته) ـ صلى الله تعالى عليه وسلم ـ وأنجَوْهُم من[3] أيدي الشياطين الذين يدخلونهم تحت أحمالِ الذنوب بالإدخال تحت لواء السنة . كيف ؟ وجنودُ ابليسَ يهرُبون من لواء سنته ـ صلى الله عليه وسلم ـ وفيه تلميحُ إلى قوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ « آدمُ ومَن دونَه تحت لوائي »[4] .

ولا يذهب عليك براعات هذه الفقرة .

(وتعصمَ) أي : تحفظ أو تمنع ، عطف على « ترفع » (عن الخللِ) أي : الفساد (إعرابَ) أي : بيانَ (عصامِ) عصامُ القربة : رَباطُ السير[5] الذي تحمل به . فـ « عصام » (الدين القويم) أي : المستقيم ، لحمل الدين به[6] فيضبَط ، وهو القرآن والحديث .

فيدعو اللّه تعالى أن يحفظ بيان القرآن والحديث عن الفساد، وإمدادَ هذه

---

(١) من الآية ١٨٨ من سورة الحجر .

(٢) في الأصل : تقال . وسيأتي قوله : «تحت أحمال الذنوب » مبيناً للمراد .

(٣) في الأصل : عن .

(٤) هذا بعض حديث رواه الامام أحمد في مواضع من مسنده ١/ ٢٨٠ ، ٢/ ٤٣٥، ٥/ ٣٨٨.
وانظر كشف الخفاء ١/ ١٦، والدر المنثور ٦/ ٣٠١.

(٥) في الأصل : المسير .
قال الجوهري في الصحاح (عصم) : « العصام : رباط القربة وسيرها الذي تحمل به » ، ثم ذكر قول الشاعر أبي كبير الهذلي :
وقــربــة أقــوام جــعلت عــصــامــهــا   عــلى كــاهــل منــي ذلــول مــرحــل

(٦) في الأصل : « بالحمل به الدين » وهو تقديم وتأخير من الناسخ .

العصمة لكي يكون علم النحو في غاية السداد ، فالدعاء مما يناسب المقام من هذا الوجه .

ولا يخفى حسن الجمع بين دعاء العترة وكتاب الله تعالى ، لأنهما أساس الدين . قال رسول الله ـ صلى الله تعالى عليه وسلم ـ : « تركت فيكم الثقلَيْن : كتابَ الله تعالى وعترتي »[1] . وقد أُشيرَ في هذه الفقرة الى ما هو غرض علم النحو ، وهو حفظ اللفظ عن الخلل في الاعراب . (وتجعلني أبرهم) من البرهمة وهي استدامة النظر[2] (على ملة إبراهيم) .

ومن الأمور البديعة التي ينبغي أن تُعْجِبَ الأذهانَ ، وتُنَشِّطَ الآذان تضمينُ هاتين الفقرتين لقبَ المؤلفِ واسمه[3] ، أعني : عصام الدين ابراهيم ، وأن « أبَرْهِم » على صورة لغة من لغات « إبراهيم » وهو حذفُ الياء منه[4] . (وتحفظَ بناء هذا البيان عن أن يقف) أي : لا يسكن فيه ، أو لا يقف على المطلوب (أو لو التمييزِ من ذوي الألباب و) أن (لا يفتحَ منه) أي : من هذا البناء (للداخل في نحو) أي : طريقِ (المعرفةِ) أو قصدِها (أبوابُ الصواب . وبعد)[5] أي : بعد الحمد والصلاة وغيرهما من الأدعية . والمقام مظنة تقدير « أمّا » أو توهُّمِهِ فلذا يؤتى بالفاء فيما يذكر بعده[6] .

و « أما بعد » فصل الخطاب الذي يَخرج به المتكلم من خالصِ الاقتضابِ الى

---

(١) الحديث رواه الإمام أحمد في المسند ٤/ ٣٧١ ، وبألفاظ أخرى في ٣/ ١٤، ١٧، ٢٦ ، ٥٩ ، ٤/ ٣٦٦ ، ٥/ ١٨١ ، ١٨٩ .

وانظر الطبقات لابن سعد ٢/ ٢ .

(٢) في الصحاح والقاموس : « البرهمة : إدامة النظر » وزاد القاموس : « وسكون الطرف » .

(٣) في قوله : « وتعصم عن الخطأ اعراب عصام الدين » وقوله : « وتجعلني أبرهم على ملة ابراهيم » .

(٤) في إبراهيم لغات أشهرها : إبراهام ، وإبراهيم ، وإبراهم .

انظر الصحاح .

(٥) الواو يحتمل أن تكون للاستئناف، فتكون الفاء الآتية في قوله : « فهذه الفصول » زائدة ، والاحتمال الثاني سيذكره المصنف .

(٦) فتكون هذه الفاء واقعة في جواب « أما » المتوهمة ، أو التي نابت عنها الواو .

ما يقرب من التخلص[١] . الاقتضاب : الانتقال من كلام إلى كلام من غير رعايةِ مناسبةٍ بينهما[٢] ، والتخلُّص : الانتقال مع رعاية الملاءمة[٣] .

ولا مناسبةَ بين الحمد والصلاة وما يذكر بعد ، إلا أن ذكرَ « أمّا بعد » يخرج الانتقالَ عن أن يكون فَجْأة ، ويصير بذلك بمنزلة الانتقالِ من مناسبٍ إلى مناسب في أن السامع لا يستبعدُ ذكرَه[٤] .

(فهذه الفصولُ هي الحواملُ) يقال : حملت الشيء على ظهري أحمِلُه على حد « ضَرب » ، كذا في الصحاح[٥] . فمآل الكلام أن هذه الفصولَ تحملُ الطالبين على الوصول كأن الوصولَ ظهرٌ للفصولِ يُحْمَل الطالبُ عليه كحَمْلِكَ الشيء على ظهرك . وفي القاموس : « حملَه على الشيء أغراهُ بهِ »[٦] وحينئذٍ المعنى ظاهر[٧] (على الوصول إلى معرفة العامل والمعمول وما ليس شيئاً منهما فلكمالِ معرفتهما نقول) إذْ الأشياء إنما تتبين بأضدادها .

ولا يخفى ما في كلمة « نقول » من حسن التجاذب ، حيث يصح بلا تكلف أن

---

(١) قال التفتازاني في المطول ص ٤٨٠ : (« أجمع المحققون من علماء البيان على أن فصل الخطاب هو « أما بعد » لأن المتكلم يفتتح كلامه في كل أمر ذي شأن بذكر اللّه وبتحميده ، فإذا أراد أن يخرج منه إلى الغرض المسوق إليه فصل بينه وبين ذكر اللّه تعالى بقوله « أما بعد ») .

وقال السبكي في عروس الأفراح ١ / ٤٦ : (قيل : إنها فصل الخطاب الذي أوتيه داود عليه السلام ، وكان النبي ـ صلى اللّه عليه وسلم ـ يذكرها في خطبه ، وكذلك العرب ، قال سحبان وائل :

لقد علم الحي اليمانون أنني ... إذا قلت : أما بعد أني خطيبها

قلت : وقول السبكي : «الذي أوتيه داود عليه السلام » يشير إلى قوله تعالى : ﴿ وآتيناه الحكمة وفصل الخطاب ﴾ .

(٢) معنى الاقتضاب لغة : الاقتطاع والارتجال كما في أساس البلاغة (قضب).

(٣) انظر المطول للتفتازاني ص ٤٨١ .

(٤) انظر المطول ص ٤٨١ .

(٥) صحاح الجوهري (حمل) .

(٦) انظر القاموس المحيط (حمل) .

(٧) فيكون معنى أن هذه الفصول تحمل الطالب : تغريه بمعرفة العامل والمعمول وما ليس شيئاً منهما .

يكون جزاءً لما قبلَه ، وأن يكون الجزاءُ ما قبلَه[1] ويكونَ ما بعدَه مقولَ القول (فيا لَها) يعني : يا قوم تعجبوا لها ، وضمير « لها » ضمير مبهم لا مرجع له بيَّنه ما بعده (من قلة حجمٍ وكثرة محصول) أي : تعجبوا من قلة مقدار الفصول وكثرة محصولها (ما من حرف فيها الا وقد بلَّ) / يقال : بلَّهُ يَبُلُّه - بالضم - أي : ندّاه ، ويبِلُّ - بالكسر - أي : صحَّ[2] . فالمعنى أنه ما من حرف في هذه الفصول إلا وقد نَدِيَ ، أو صحَّ من النقصان [و][3] الأطناب وعدم الدلالة على فائدة[4] (من) أجل (سحاب)[5] هو هذا الحديث : (خيرُ الكلام ما قلَّ ودَل)[6] لأنه هو الذي بعثني على هذا الإيجاز المفيد . (١٠٤/أ)

(ما أسألك عليه من أجر ، إن أجريَ إلَّا على اللهِ عز وجل . توكلت على الله) أي : فوضت أمري إليه[7] (فإنَّ من توكل عليه ما ضَل) أي : ما فقد الطريق المستقيم (ولا زَل) الزلة تكون في الطين والكلام[8] (ولا ذل) الذل خلاف العز .

* * *

---

(١) لم يتبين لي مراده بالجزاء هنا .

(٢) انظر الصحاح (بلل) .

(٣) زدت الواو ليستقيم السياق .

(٤) صحة الكلام من النقصان بأن لا يكون الايجاز فيه مخلاً وغير واف بالمراد . وصحته من الاطناب المقيد بعدم الدلالة على فائدة بأن لا يشتمل على حشو غير مفيد ، ولا يتعلق به غرض ، إذ ليس كل إطناب مذموماً .
والإطناب : الإطالة ، من قولهم : فرس أطنب ، أي: طويل الظهر وهو والإيجاز نسبيّان عند البيانيين .
انظر المطول شرح التلخيص ص ٢٨٢ ، وأساس البلاغة (طنب) .

(٥) « من سحاب » متعلق بـ « بل » .

(٦) لم أجده حديثاً فيما أتيح لي من مراجع ، وهو من الحكم الشائعة .
وجملة « خير الكلام ما قل ودل » مقصود لفظها ، مضاف إليه « سحاب » .

(٧) في الأصل : إلى إليه .

(٨) انظر الصحاح (زلل) .

الفصل الأول

في العـــامـل

قدم بحث العامل على المعمول ؛ لتقدم العامل على المعمول . وقدم بحثهما على ما ليس بعامل ولا معمول ؛ لأنه ذكر في المختصر تطفلاً كما مر[1] .

(العامل) هو في الحقيقة المتكلم ؛ لأنه يؤثر في آخر الكلمة ويجعله على كيفيـة مخصـوصـة[2] . لكنـه سَمَّى النحـوي سبب[3] ذلـك العمـل

---

(١) لم يتقدم منه كلام بهذا المعنى . وقوله تطفلاً لا يصح ، لأنه ذكر في الفصل الثالث الحروف غير العاملة، والأصوات ، وكلاهما مما درج النحويون على ذكره في كتبهم .

انظر شرح الرضي ٢/ ٧٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٧٥ .

(٢) قال ابن جني في الخصائص ١/ ١٠٩ - ١١٠ :

(وأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره) .

وقال الرضي في شرح الكافية ١/ ٢١ :

(اعلم أن محدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم ، وكذا محدث علاماتها ، لكنه نسب احداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم فسمي عاملاً ، لكونه كالسبب للعلامة كما أنه كالسبب للمعنى المعلم ، فقيل : العامل في الفاعل هو الفعل لأنه به صار أحد جزئي الكلام) .

وانظر شرح الكافية للمصنف ص ٢٥ ، والرد على النحاة لابن مضاء القرطبي بتحقيق الاستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا ص ٦٩ .

(٣) في الأصل : بسبب .

بالعامل[1] كما يسمى السكين قاطعاً[2] . وسبب ذلك العمل قد يكون سبباً له بإحداث معنى في المعمول ، وقد لا يكون سبباً بإحداث معنى في المعمول ، بل يكون سبباً لإحداث الأثر في المعمول من غير إحداث معنى . الثاني : عامل الفعل ، فإنه سبب تغيُّر آخر الكلمة من غير حدوث معنى فيها عند البصريين خلافاً للكوفيين[3] . والأول عامل[4] الاسم ، فلذا قال : (ما أوجب إعراب ما عدا جمع المؤنث) فإن جمع المؤنث مبني[5] (من المضارع) فإن الماضي والأمر مبنيان[6] ، بل هما والحرف مبني الأصل[7] ، وبناء ما عداها لمناسبته إياها . (الغير[8] المؤكد) بالنون المتصلة [الثقيلة][9] أو الخفيفة ، فإن المؤكد بأحداهما

---

(١) قال في شرح الكافية ص ٢٦ : (لكنه اعتبره النحوي فاعلاً ، فسماه عاملاً) .

(٢) قال المصنف في شرح الكافية ص ٢٥ :
(الفاعل المؤثر هو المتكلم ، والعامل هو لا الآلة ، لكن النحاة جعلوا الآلة كأنها هي الموجدة للمعاني وعلاماتها) .

(٣) اتفق البصريون والكوفيون على أن المضارع معرب ، واختلفوا في علة إعرابه ، فذهب البصريون إلى أنه أعرب لمشابهته الاسم ، وذكروا وجوهاً عدة لهذه المشابهة .
وذهب الكوفيون إلى أنه أعرب بالأصالة لا للمشابهة ، وذلك لأنه يدخله المعاني المختلفة والأوقات الطويلة .
انظر تفصيل الخلاف في هذه المسألة وأدلة الفريقين في الانصاف ٢/ ٣١٧ - ٣١٩ ، وشرح الرضي ٢/ ٢٢٦ - ٢٦٧ ، وشرح الجامي ص ٦٢٣ ، وشرح المصنف على الكافية ص ٢٧ وفيه رجح مذهب البصريين .

(٤) في الأصل : عالم .

(٥) المراد به الفعل المضارع الذي اتصلت به نون الاناث ، وسترد العبارة هكذا أيضاً عند كلامه على إعراب المضارع ص ٢٦ .

(٦) الماضي متفق على بنائه ، والأمر مختلف فيه ، فذهب البصريون إلى بنائه ، وذهب الكوفيون إلى إعرابه .
انظر تفصيل الخلاف في ذلك في الانصاف ٢/ ٥٢٤ وما بعدها .

(٧) قال في شرح الكافية ص ٢٢ : (والأحق بكونه مبني الأصل الأصوات لأنها وضعت لتستعمل من غيرَ تركيب أبداً ، بخلاف الثلاثة فإنها مركبات مع الغير) .

(٨) إدخال « أل » على « غير » المضاف إضافة معنوية سيذكر المصنف مسوغه في ص ٢٢٢ .

(٩) زيادة يقتضيها المعنى . وانظر شرح الكافية للمصنف ص ٣٥ .

مبني[1] (رفعاً ونصباً وجزماً) حال من الاعراب وبيان لأقسامه (أو معنى [في][2] الاسم) أي : أوجب معنى في الاسم (يقتضي) ذلك المعنى (اعراباً يدل) ذلك الاعراب (عليه) أي : عى ذلك المعنى[3] (من الرفع والنصب والجر) حال من الاعراب وبيان لأقسامه .

واحترز بوصف المعنى بقوله : (يقتضي إعراباً يدل عليه) عن الصفة ، فإنها /١٠٤/ دائماً[4] توجب معنى في الموصوف ، لكن لا يقتضي ذلك المعنى إعراباً يدل عليه ، بل نفس الصفة تكفلت الدلالة[5] ، وللصفة نظائر في تلك الصفة فاطلبها تجدها من غير الصفة . والمعنى الذي يقتضي الإعراب ما يلزم طريانه[6] للاسم بعد التركيب ، ولا يزال معنى منه يتبدل بمعنى[7] ، فلكثرة طريانه اقتضى أخف علامة[8] هي الاعراب ، فوضع واضعو[9] اللغة لكل معنى اعراباً على ما أشار إليه بقوله : (فالرفع[10] علامة الفاعلية) أي : كون الشيء فاعلاً . (والنصب علامة

---

(١) علله ابن الحاجب بأنه لو أعرب مع النون التي للتوكيد لالتبست معانيها ، ولو أعرب مع نون جمع المؤنث بالحركات لكان على خلاف قياسه ، ولو أعرب بالنون لم يستقم ؛ لأن الاعراب بها يقتضي سبق علة هو ضمير ، ولا يستقيم .
انظر شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب ص ٥٠٥ .

(٢) « في » ساقطة من الأصل، وسيذكرها في الشرح .

(٣) انظر شرح الجامي ص ٤٠ ، وشرح المصنف على الكافية ص ٢٦ .

(٤) في الأصل : قائماً .

(٥) أي : تكفلت الدلالة على المعنى الذي في الموصوف .

(٦) فصّل في شرح الكافية ص ٢٧ استعمال لفظ «الاعتوار» على لفظ « الطريان » تبعاً لابن الحاجب ،فقال : « وهو أقرب من تضمين الطريان » . ولم أجد هذا المصدر فيما أتيحَ لي من المعاجم ، وإنما الثابت فيه : طرأ يطرَأ طُرْءاً وطُروءاً .

(٧) قال في شرح الكافية ص ٢٧ : (إنما وضع الاعراب مختلفاً ، ليدل سبب اختلافه على المعاني المتبدلة المتعاقبة على المعرب) .

(٨) في الأصل : علاقة . وما أثبته هو المتعين .

(٩) في الأصل : واصفوا .

(١٠) سواء كان حركة أو حرفاً ، وكذا في النصب والجر . نبّه عليه في حاشيته على الجامي ص ١٣ ـ ١٤ .

المفعولية)[1] والمفاعيل خمسة : مفعول مطلق وبه ، وفيه ، وله ، ومعه . (والجر علامة كون الاسم مضافاً إليه) بواسطة حرف جر لفظاً ، نحو « مررت بزيد » أو تقديراً نحو « غلام زيد »[2] .

وهذه[3] عبارة النحاة برمتهم في مقام بيان وضع الاعراب[4] مع أن للرفع مواقع سوى الفاعل من المبتدأ والخبر وخبر « إنَّ » و « لا » لنفي الجنس[5] واسم « ما » و « لا » المشبهتين بـ « ليس » [6] وللنصب - سوى المفاعيل - مواقع ليس للانكار فيها[7] من سبيل[8] من الحال والتمييز والمستثنى واسم « إن » و « لا » لنفي الجنس وخبر باب « كان » و « ما » و « لا » المشبهتين بـ « ليس »[9] ، وللجر مواقع بحسبك في معرفتها معرفة زيادة الحروف الجارة[10]، ومعرفة المضاف إليه بالإضافة اللفظية .

---

(١) قال الرضي : (الأولى أن يقال : الرفع علم كون الاسم عمدة الكلام ، ولا يكون في غير العمد ، والنصب علم الفضلية في الأصل ثم يدخل في العمد ، تشبيهاً بالفضلات) .
انظر شرح الرضي ١/ ٢٤ ، وشرح الكافية للمصنف ص ٢٩ .

(٢) المعنى : غلام لزيد . فالعامل فيه حرف الجر المقدر ، على أن بعضهم جعل العامل فيه المضاف النائب عن حرف الجر .

(٣) في الأصل : وهذا .

(٤) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧١ ، وشرح الرضي ١/ ٢٣ .

(٥) أي : وخبر « لا » التي لنفي الجنس .

(٦) هذه كلها سماها الزمخشري ملحقات بالفاعل ، والتي سيذكرها المصنف سماها ملحقات بالمفعول .
انظر مفصل الزمخشري بشرح ابن يعيش ١/ ٧٢ .

(٧) في الأصل : فيه .

(٨) في الأصل : السبيل .

(٩) تسمى مفعولية هذه الأمور حكمية ، وفي المفاعيل الخمسة حقيقية كما أن فاعلية الفاعل حقيقية ، وفيما ألحق به حكمية .
انظر شرح الجامي ص ٣٨ ، وشرح الكافية للمصنف ص ٢٩ .

(١٠) كما في « بحسبك درهم » و « وما جاءني من أحد » .
وانظر شرح المصنف على الكافية ص ٣٠ .

ومع هذه الأمور لم يفرّ أحد منهم[1] في هذا المقام [من][2] البيان المشهور[3] ؛ لعظمة شأن من ينتهي إليه إسناد هذا البيان ، من هو لمدينة العلم باب[4] ولكل من ينطق في العلم باب[5] ، لا يُسَلَكُ نحوٌ إلاّ وهو الهادي ولا تسمع علماً إلا وهو البادي ، أمير المؤمنين ، وإمام المتقين علي بن أبي طالب ـ على نبينا وعليه صلوات وسلام ما أجاب مجيب وسأل / طالب ـ لما روي أن أبا أسود الدئلي[6] ، وهو [أول][7] (١٠٥/أ) من أخذ النحو منه ـ على نبينا وعليه الصلاة والسلام ـ لما سمع قارئاً يقرأ ﴿ أن اللَّهَ بريءٌ من المشركينَ ورسوله ﴾[8] بجر « رسوله » جاء إليه وقال : « إني أنحو ـ أي : أقصد ـ إلى وضع قانون يقوم الناس به ألسنتهم » فقال ـ على نبينا وعليه الصلاة والسلام ـ « أَنْحُ نحوه » وأشاره إليه بالرفع والنصب والجر ولهذا سُمي النحو نحواً[9] .

---

(١) أي : من النحاة .

(٢) زدت « من » ليستقيم السياق .

(٣) أي : من التعبير بالفاعلية عن المرفوعات ، وبالمفعولية عن المنصوبات ، وبالإضافة عن المجرورات .

(٤) أخذه من حديث ينسب لرسول اللَّه ـ صلى اللَّه عليه وسلم ـ وهو : « أنا مدينة العلم وعلي بابها ، فمن أراد العلم فليأت الباب » . وهذا الحديث روي من طرق عدة كلها موضوعة كما حققه الشوكاني في الفوائد ص ٣٤٩ ، والعجلوني في كشف الخفاء ١/ ٣٥ ، والسخاوي في المقاصد الحسنة ص ٩٧ . ورواه الترمذي في سننه ٢/ ٢٩٨ ، بلفظ (أنا دار الحكمة وعلي بابها) وقال بعده : (هذا حديث غريب منكور) . وانظر للزيادة اللآلي المصنوعة للسيوطي ١/ ٣٢٩ ، والأسرار المرفوعة للكنوي ص ١١٨ .

(٥) كذا في الأصل . ولا أظن المصنف يرتكب مثل هذا التكرار . فقد يكون فيه تحريف من الناسخ .

(٦) أبو الأسود هو : ظالم بن عمرو ، كان من خاصة أصحاب الامام علي ـ كرم اللَّه وجهه ـ ومن أعلم الناس بكلام العرب ، وشاعراً مُجيداً، وأول من ضبط المصحف بالشكل . توفي في طاعون البصرة الجارف عام (٦٩هـ) . ترجمته في جميع المعاجم.
انظر طبقات النحويين ص ١٨ ، وأخبار النحويين ٢/ ١٤ ، وانباه الرواة ١/ ٥ ، ونشأة النحو ص ٧٠ .

(٧) زيادة يقتضيها السياق ، وفي الهامش ما يشير إلى وجودها في الأصل .

(٨) من الآية ٣ من سورة التوبة .

(٩) تضاربت آراء الدارسين ـ منذ القديم ـ في من هو واضع علم النحو . فمن قائل إن البادىء هو الإمام علي ـ كرم اللَّه وجهه ـ ومن قائل بأنه أبو الأسود الدئلي . وقيل هو نصر بن عاصم الليثي . ولكل صاحب قول ما يؤيد وجهة نظره .
=

هذا فمنهم من قال : الأصل في الإعراب هذه الأمور ، واستعمال الإعراب فيما عدها على سبيل الفرعية والإلحاق[1] . وهو مشكل ، إذ كون فَهْم ما عدا الفاعلية من الرفع مستنداً إلى قرينة توجب العدول إليه عن فَهْم الفاعلية غيرُ ظاهر . وما يقال : إن المراد بالفاعلية الحقيقية أو الحكمية، وهكذا في أخويه[2] أحق[3] بأن يمنع[4] . لكن اللائق بالاعتبار الواضح أن يقال : الفاعلية الحكمية كون الشيء مبتدأً أو خبراً أو خبر « إنَّ » أو « لا » لنفي الجنس أو اسم « ما » و « لا » المشبهتين بـ « ليس » فإنها في حكم الفاعلية في كونها مما وضع لها الرفع ، وهكذا في أخويه[5] . ولا يلتفت إلى ما تكلموا في الفاعلية والمفعولية الحكميتين . وكل جواد العلم فإنه ينطلق لسانُهُ إلى الرقم[6] . فإن كنت حريصاً أن تتناول حرفاً لهم فكن منصفاً[7] لهم ، واعلم أن

= والذي تميل إليه النفس أن دور الإمام علي ـ رضي اللّه عنه ـ كان دور الموجه فقط ، وأن الواضع الحقيقي هو أبو الأسود الدئلي بتوجيه الإمام .

وهذا قريب مما ذهب إليه المصنف هنا في المسألة . وفيها تفاصيل وأقوال أخرى .

انظر الكتاب ١/ ٥٢ ، وأخبار النحويين ٢/ ١٤ ـ ٢١ ، وطبقات النحويين ص ١٩ ، وانباه الرواة ١/ ٤ ، ١٧٣ ، ٣٤٣ .

(١) انظر شرح المفصل ١/ ٧١ ـ ٧٢ ، وشرح الرضي ١/ ٢٤ ، وشرح الجامي ص ٣٨ ، وشرح الكافية للمصنف ص ٢٩ .

(٢) أي : النصب والجر .

(٣) في الأصل : أحب .

(٤) المنع عند أهل المناظرة : طلب الدليل على مقدمة معينة ، ويسمى مناقضة ونقضاً تفصيلياً أيضاً .
انظر شرح الرشيدية في آداب البحث والمناظرة ص ٣٥ .

(٥) قال المصنف في شرح الكافية ص ٢٩ : (الفاعلية الحكمية : هو سائر العمدة التي لم تجعل في حكم الفضلة ، وكون خبر « إن » واسم « كان » وخبر « لا » التي لنفي الجنس ، واسم « ما » و « لا » المشبهتين بـ « ليس » عمدة مقتضى هذه العوامل ؛ لأنها تقتضي العمدة ، إذ لا يمكن ورودها في الكلام بدونها .

(٦) الرقم : يأتي بمعنى الكتابة ، وبمعنى الختم ، واستعمله المحدثون بمعنى الزيادة في الكلام . انظر اللسان مادة (رقم) .
والظاهر أن هذا المعنى الأخير هو الذي قصد إليه المصنف .

(٧) في الأصل : ضيفاً . والصواب ما أثبته .

الفاعلية التي جعلوها معنى الرفع[١] ـ مثلاً ـ فاعلية الذات لا فاعلية اللفظ ، يرشدك إليه ما قالوا : جعل الإعراب في آخر المعرب ؛ لأن المعرب دالٌّ على الذات ، والإعراب دالٌّ على وصفه ، ومرتبة الذات قبل الوصف[٢] . ولا مانع [من][٣] كون الاعراب موضوعاً لوصف اللفظ ، فيعرف من وصف اللفظ حال المعنى[٤] ، مثلاً : إذا عرفت أن زيداً في « جاءني زيد » ـ في التركيب ـ فاعل « جاء » عرفت أن ذات زيد فاعل المـجيء . والمقتضي لتأخر الاعراب عن المعرب يعد بحاله[٥]/ فلا تغفل عنه (١٠٥/

(١) التعبير بالفاعلية عن المرفوعات ، بناء على أن الفاعل أصل المرفوعات ، ـ وهو مذهب جمهور النحويين ـ ، لأن الفاعل جزء الجملة الفعلية التي هي أصل الجمل ، ولأن عامله أقوى من عامل المبتدأ . وقد عزى السيوطي في الهمع ١/ ٩٣ ، والمصنف في شرح الكافية ص ٢٩ هذا الرأي الى الخليل بن أحمد ، وقال ابن يعيش ١/ ٧٣ : (وعليه حذاق أصحابنا) وفي كلام سيبويه ما يشير إلى أن المبتدأ أصل المرفوعات عنده ، حيث قال في الكتاب ١/٧ : (اعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء) . قال ابن يعيش ١/ ٧٣ : (يريد ـ أي سيبويه ـ أوله المبتدأ ؛ لأن المبتدأ هو الاسم المرفوع ، والابتداء هو العامل) .

ويرى الأخفش استواء المبتدأ والفاعل ، فليس أحدهما محمولاً على الآخر عنده . واختاره الرضي في شرح الكافية ١/ ٢٣ . وانظر الهمع ١/ ٩٣ ، وشرح ابن يعيش ١/ ٧٣ ، وشرح الكافية للعصام ص ٣٠ والذي يظهر لي أن رأي الأخفش هو الراجح ؛ لخلوه عن التحكم ولأن لكل من المبتدأ والخبر وضع خاص في الجمل ، فموضع الفاعل الجملة الفعلية وموضع المبتدأ الجملة الأسمية ، وكون عامل الفاعل أقوى لا يدل على أصالته .

(٢) قال الجامي ص ٣٧ : (وإنما جعل الاعراب في آخر الاسم المعرب ؛ لأن نفس الاسم يدل على المسمى ، والاعراب يدل على صفته ، ولا شك أن الصفة متأخرة عن الموصوف ، فالأنسب أن يكون الدال عليها أيضاً متأخراً عن الدال عليه) . . وعلق عليه العصام في حاشيته ص ٤٢ بقوله : (فعلى هذا : الفاعلية ونظائرها صفات لمدلولات الألفاظ لا الألفاظ ، وذهب الشيخ الرضي إلى أنها صفات الألفاظ ، فقال في تأخير الاعراب : « لأن الدال على الوصف بعد الموصوف » ولا يخفىّ أن الظاهر من قوله : « الصفة متأخرة » أن وجه التأخير تأخر المدلول ، والأوجه أنه تأخر الدال على الصفة ؛ لأن تعقل الصفة يتوقف على تعقل الموصوف) . وانظر شرح الرضي ١/ ٢٥ . . وقال المصنف في شرح الكافية ص ٢٦ :

(الإعراب دال على هيئة مدلول المعرب ، والدال على الصفة ينبغي أن يتأخر عن الدال على الموصوف ، أو لأنه دال على صفة المعرب من كونه عمدة أو فضلة أو غير ذلك ، والدال على صفة الشيء ينبغي أن يتأخر عنه ، لتأخر معناه) .

(٣) زيادة يقتضيها سياق الكلام .

(٤) انظر شرح الجامي ص ٣٧ ، وحاشية المصنف على الجامي ص ٤٢ .

(٥) كذا في الأصل ، ولم يتبين لي مراده.

إن كنت تفهم دقائق البيان في مرتبة كماله .

(وما أعرب) أي : أُجرِيَ عليه الاعراب لفظاً أو تقديراً أو محلّاً (وهو المعمول) . وفرقٌ بين ما أعرب والمعرَب[١] ، فإن المعربَ معربٌ بمجرد التركيب قبل أن يُعرب[٢] ، وإنما يعرب الاسم بعد كونه معرباً ومن ههنا يعدون لطيفة في أن الاسم معرب[٣] .

واعلم أن كلّاً من الأقسام الأربعة للاعراب من الرفع والنصب المشتركين بين الاسم والفعل ، والجزم المختص بالفعل ، والجر المختص بالاسم أصناف تختص بكل صنف من الاسم والفعل . فاحفظ بيانه البديعَ الحصر الواضح [و][٤] بعد ما تنتفع منه ادع للناصح الهادي إلى الطريق المتضح المشار اليه بقوله :

إعراب المضارع

(والمضارع رفعه بالنون في ذواتها)[٥] مما عدا جمع المؤنث[٦]وهي خمس

---

(١) يرى الزمخشري أن المعرب ـ اصطلاحاً ـ هو ما فيه الصلاحية لاستحقاق الاعراب ، أما المعرب من « أُعربت الكلمة » فان ذلك لا يحصل إلا بإجراء الاعراب على الآخر . كذا فهمه الجامي من كلامه في الكشاف ١/ ٨١ ـ ٨٢ ثم قال : (وهو الظاهر من كلام الامام عبد القاهر ، واعتبر المصنف ـ ابن الحاجب ـ مع وجود الصلاحية الاستحقاق بالفعل ، ولهذا أخذ التركيب في تعريفه وأما وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم معرباً فلم يعتبره أحد) .

انظر شرح الجامي على الكافية ص ٣١ .

(٢) قال المصنف في شرح الكافية ص ٢٢ : (المعرب معرب مع قطع النظر عن الاعراب ، فالمعنى ما أجري عليه الاعراب) .

(٣) وقد كرر الاشارة إلى هذه المسألة في حاشيته على شرح الجامي ص ٣٦ وجعلها نكتة على سبيل الإلغاز بها بقوله : (لِمَ تُعرَبُ الكلمة وهي معربة) يعني أنها تسمى معربة بمجرد التركيب قبل إجراء الإعراب على الآخِر .

(٤) زدت الواو لاقتضاء السياق .

(٥) أي : في ذوات النون .

(٦) أي : المضارع الذي اتصلت به نون الاناث ، وقد تقدم التنبيه عليه في ص ١٢٢ .

صيغ لسبعة معان[1] . (والنصب والجزم فيها بحذفها)[2] عرفته في علم [التصريف][3] من تصرف « لن يضرب » و«لم تضرب » و« لا تنسى » .

(وهي) أي : الرفع والنصب والجزم (بالضمة والفتحة والسكون فيما عداها) أي : ما عدا ذوات النون (إن كان صحيحاً) أي : إن لم يكن في آخره حرف علة . هذا هو الصحيح النحوي ومعتلهم[4] ما يقابله[5] . فالرفع بالضمة لفظاً ، والنصب بالفتحة لفظاً والجزم بالسكون وهو لا يكون الا لفظاً[6] . (وإلا) أي : وإن لم يكن ما عدا ذوات النون صحيحاً فجزمه (بحذف الآخِر) أي : يخالف الصحيح في مجرد الجزم ، ورفعه كرفع الصحيح[7] إلا أنه فيما آخره ألف تقديري ؛ لتعذر الحركة على

---

(١) الصيغ الخمسة هي : يفعلان ، تفعلان ، يفعلون ، تفعلون ، وتفعلين .
و « تفعلان » يكون للمخاطبين وللمخاطبتين ، نحو « تفعلان يا زيدان » ، و « تفعلان يا هندان » ، ويكون ـ أيضاً للغائبتين نحو « الهندان تفعلان » . فهذه هي المعاني السبعة التي تأتي بالصيغ الخمسة. وتسمى الأمثلة الخمسة لأنها ليست أفعالاً بأعيانها، بل أمثلة يكنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها .
انظر شرح اللمحة البدرية لابن هشام ١/ ٢٨٥ محقق .

(٢) ورد شاذاً عن العرب ثبوت النون في الجزم كقول الشاعر :
لولا فوارس من نعم وأسرتهم يوم الصليفاء لم توفون بالجار
انظر شرح ابن يعيش ٨/٧ ـ ٩ ، والتسهيل لابن مالك ص ٢٣ .

(٣) سقطت من الأصل ، والمقام يقتضيها ، وسيذكرها المصنف قريباً .

(٤) أي : النحاة .

(٥) في الأصل : ما يقابلهم .

(٦) قال في حاشيته على الجامي ص ٣٠ : (قوله ـ أي ابن الحاجب ـ والسكون في حال الجزم : لم يقيده بقوله : لفظاً كما قيد أخويه ؛ لأن السكون لا يكون إلا لفظاً ، بخلاف الحركة ، وهناك نظر ؛ لأن الرفع قد يكون بالضمة تقديراً ، وكذلك النصب إذا وقف على المضارع ، والجزم قد يكون بالسكون تقديراً إذا حرك المجزوم للساكنين نحو « لم يضرب القوم ») .

(٧) هذا غير مسلم ؛ لأن هذه الحروف تكون ساكنة في حالة الرفع مثل « هو يدعو ، ويرمي ، ويخشى » .
وقد وقع الخلاف في تقدير الضمة فيها وفي الألف في النصب ، فذهب سيبويه الى تقديرها ، وقال ابن السراج : لا تقدّر ، وجنح إلى قول ابن السراج جمهور النحويين كما قال ابن هشام .
انظر شرح اللمحة ١/ ٢٨٩ ، والتسهيل ص ١١ ، وأصول ابن السراج ٢/ ١٣٧ ، وشرح الرضي ٢/ ٢٢٩ ، وشرح الوافية ص ٥٠٧ ، وعصام على الجامي ص ٩٨ .

الألف مطلقاً ، ولثقل الضمة على حرف العلة أو تعذرها[1] ، ونصبه كنصبه الا أنه [فيما آخره ألف تقديري][2] وإنما أجملنا هذه المسألة ظناً بك [أنك][3] أجملت[4] صيغة التصريف .

إعـــراب الاســـم

(ورفع الاسم بالضمة فيما عدا) اثنين وعشرين[5] بيّنها بقوله : (أخاً ، وأباً ، وحماً) هو قريب زوج المرأة ولا يضاف إلا إلى المرأة[6] .

---

(١) يرى النحاة أن الواو والياء ـ حرفي المد ـ تستثقل عليهما الضمة ، ولكن الحقيقة أنه يتعذر نطق الضمة عليهما ، لأنهما إذا كانتا مدتين بمثابة الألف في تعذر نطق الحركة عليهما ، وقد فهمنا هذا من كلام المتقدمين حيث ذكروا أن الحركة لا تليها حركة . أما تصور النحاة أنه يمكن نطق الضمة على الواو والياء فليست الواو والياء المنطوقتين بالضمة هما الواو والياء قبلها بل تحولت من حرف مد أو حركة طويلة إلى حرف علة يجمع بين صفات الحرف الصامت والصائت . وعلى هذا يمكن أن نحمل قول العصام : (أو تعذرها) .

(٢) ما بين القوسين لم يثبته الناسخ ، بل اكتفى بوضع علامة هكذا .·. ثلاث نقط على شكل مثلث للدلالة على أن تمام الكلام مثله فيما سبق من قوله : (ورفعه كرفعه إلا أنه فيما آخره ألف تقديري) . ويظهر أن هذه العلامة مصطلح على استعمالها فيما ذكرناه عندهم ، والداعي اليها طلب الاختصار ثقة بأن القارىء يرد الكلام إلى ما سبق من أول وهلة ، وستتكرر هذه العلامة في غير موضع من هذا الكتاب .

(٣) زدت « أنك » ليستقيم السياق .

(٤) أي : جمعت وحفظت صيغة التصريف ، ومنه « أجمل الحساب والكلام » بمعنى : جمعه ثم فصله وبينه .

انظر أساس البلاغة والصحاح مادة (جمل) .

(٥) يعني اثنين وعشرين اسماً ، على أنه سيذكر واحداً وعشرين فقط والظاهر أنه سهى عن « ثنتين » مما ألحق بالمثنى ؛ لأنه سيذكرها في مبحث المثنى مع « اثنين » و « اثنتين » وغيرها . وهذا الحصر منه غير مسلم ، فقد أغفل كثيراً من الملحقات بالمثنى والمجموع . نعم ليس عليه أن يعددها كلها ، لكن ليس له أن يصرح بالحصر بقوله « اثنين وعشرين » .

والاسماء التي سيذكرها هي : الاسماء الستة ، والمثنى ، واثنين ، واثنتين ، وكلا ، وكلتا ، وجمع المذكر السالم ، وأولو ، وعشرون وأخواتها إلى التسعين فهذه واحد وعشرون اسماً .

(٦) قال ابن هشام في شرح اللمحة البدرية ١/ ٢٦٠ : (والعامة تظنه أبا الزوج ، وإنما هو أقاربه مطلقاً ، =

(و « هناً ») هي كناية له عن كل ما يستهجن /التصريح به[1] . (و « فماً » ، (١٠٦/أ)
و « ذا مال ») ذكر « ذا » من هذه الأسماء مضافاً ؛ تنبيهاً على أنه لا يقطع عن الاضافة فيه ، وفي إضافته إلى اسم الجنس إشارة خفية إلى أنه يجب أن يضاف [إلى][2] اسم الجنس ، وإضافته إلى غير اسم الجنس شاذ .

١ ـ إنَّمَا يَعْرِفُ ذَا الفَضْلِ مِن النَّاسِ ذووه[3]

فقوله : (مضافة إلى غير ياء المتكلم) تقييد للخمسة ، فإن المضاف منها إلى ياء المتكلم كغير المضاف ، رفعه بالضمة إلا أنه تقديري[4] ، وهكذا النصب

= وقد قالت عائشة ـ رضي اللّه عنها ـ عند منصرفها من البصرة : « إنه واللّه ما كان بيني وبين علي إلا ما يكون بين المرأة وأحمائها ») . وانظر الكامل لابن الأثير ٣/ ٥٨ .

(١) قيل : هو كناية عن أسماء الأجناس ، وقيل : عن الفرج خاصة . وكان أبو حيان يرى هذا المعنى الثالث .
قال ابن هشام : (ولعله إنما قال : « وهنوها » لأجل ذلك) .
انظر شرح اللمحة ١/ ٢٦١ ، والفصول الخمسون ص ١٦٠ .
والصحيح أنه لا يختص بفرج المؤنث . قال رسول اللّه ـ صلى اللّه عليه وسلم ـ: «من تعزى بعزاء الجاهلية فأعنوه بهن أبيه ولا تكنوه » وهو في مسند الإمام أحمد ٥/ ١٣٦ ، ونسب للإمام علي ـ رضي اللّه عنه ـ قوله : « من يطل هن أبيه ينتطق به» .
انظر فرائد الآل ٢/ ٣٦٤ ، ومجمع الأمثال ٢/ ١٧٠ .

(٢) زدت « إلى » لمقتضى السياق .

(٣) البيت من مجزوء الرمل ، وقائله أبو العتاهية ، إسماعيل بن القاسم بن سويد ، الشاعر المشهور . نشأ بالكوفة وسكن بغداد ، له أشعار في الزهد كثيرة ، وهو من مقدمي طبقة المولدين . ولد سنة (١٣٠هـ) وتوفي سنة (٢١٣هـ) . ترجمته في البداية والنهاية ١٠/ ٢٦٥ ، طبقات الشعراء ص ٢٢٨ ، الفهرست ١/ ١٦٠ ، وفيات الأعيان ١/ ٢٠٤ .
والشاهد في البيت : إضافة « ذو » التي بمعنى صاحب إلى الضمير ، وهو شاذ كما حكم به المصنف وغيره .
وورد في الديوان ص ٢٥٩ :
انما يصطنع المعروف في الناس ذووه .
وورد البيت أيضاً بلا عزو في : شرح المفصل ١/ ٥٣ ، والارتشاف ص ٨٣٢ ، والكافي شرح الهادي ١/ ٧٣ ، واللسان مادة (ذوو) .

(٤) كما في « أبي » مثلاً ، تقول : هذا أبي ، ورأيت أبي ، ومررت بأبي . فالاعراب مقدر على الياء في الثلاثة . وإنما اشترط لاعرابها بالحرف اضافتها إلى غير ياء المتكلم ، لأن المقطوع منها عن الاضافة =

والجر ، فلا تغفل عنهما في مقامهما . وتحقيق[1] للسادس ، إذ السادس لا يكون إلا كذلك فهي حال مقيدة ودائمة معاً[2] .

اعلم أن ما ذكره من بيان إعراب الأسماء الستة هو على اللغة الأشهر[3] ، وفي بعضها لغات أخر تستوفي فيها الحركات الثلاث . فـ « هن » يكون فيها مثل « يد » مطلقاً[4] ، و « حم » مثل « يد »[5]

= محرك بالحركات الظاهرة ، والمضاف إلى ياء المتكلم لا يتبين اعرابه ، كما مثلت آنفاً .
وانظر شرح الرضي على الكافية ١/ ٢٧ .

(١) عطف على قوله : « تقييد للخمسة » .

(٢) أي قوله : « مضافة » حال مقيدة للخمسة بغير ياء المتكلم وثابتة لـ « ذو » لأنه لا يكون إلا مضافاً إلى غير ياء المتكلم . ولعل من المناسب الاشارة إلى أنه قد وقع الخلاف فيما أعربت به هذه الاسماء . وفيه ستة مذاهب أوجزها كالآتي :

الأول : أنها معربة بالحروف . وهو المشهور بين العلماء

الثاني : أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف ، والحروف للاشباع .

الثالث : أنها معربة بالحركات المذكورة منقولة من الحروف .

الرابع : أنها معربة بالحركات والحروف معاً .

الخامس : أنها معربة بالتغيُّر والانقلاب .

السادس : أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف .

انظر في ذلك الارتشاف ١/ ١٢ ـ ١٣ ، والمقتضب ٢/ ١٥٣ ، والانصاف ١/ ١٠ ، وشرح التسهيل ١/ ١٢ خ ، وشرح اللمحة ١/ ٢٦٢ ، وأسرار العربية ص ٢٣ ، وشرح المفصل ١/ ٥٢ ، وشرح التسهيل للمرادي ١/ ١٢ خ .

(٣) قوله : « الأشهر » لا يستقيم مع قواعد اللغة ، إذ المعروف أن أفعل التفضيل إذا كان مقترناً بـ « أل » وجب مطابقته للمفضَّل تذكيراً وتأنيثاً وإفراداً وتثنية وجمعاً . نعم يجوز ترك المطابقة في المسموع ، أما مع عدم السماع فلا يجوز ذلك .
انظر في ذلك التصريح ٢/ ١٠٣ .

(٤) أي : يعرب بالحركات الظاهرة على النون في الرفع والنصب والجر ولا يكون فيه حرف علة في الآخر ، نحو «هذا هن زيد » و « رأيت هن زيد » و « مررت بهن زيد » . وهي اللغة الفصيحة فيها وبها ورد قول الرسول ـ صلى اللّه عليه وسلم ـ «من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا »، والقول المنسوب إلى علي ـ رضي اللّه عنه ـ (من يطل هن أبيه ينتطق به) . قال ابن مالك في الألفية :

أب أخ حم كذاك وهن   والنقص في هذا الأخير أحسن

انظر شرح التصريح ١/ ٦٥ ، والأشموني مع الصبان ١/ ٧٢ .

(٥) فيعرب بالحركات الظاهرة على الميم أيضاً ، ولا يكون في آخره حرف علة . وهذا كما يجري في « حم » =

و « خبء »[1] و « دلو »[2] و « عصا »[3] مطلقاً[4] .

(وعدا المثنى ، واثنين ، واثنتين[5] ، وكلا ، وكلتا المضافين إلى المضمر) احترز بهذا القيد عن المضافين إلى المظهر ؛ لأنه كـ « عصا » لا عمّا ليسا بمضافين ، للزوم اضافتهما ، وتذكير « المضافين »[6] للتغليب أو التأويل .

(وعدا الجمع بالواو والنون ، و « أولى »[7]) كتابة[8] الواو في « أولي » و « أولو » و « أولئك » و « أولات » رسم الخط[9] (وعشرين وأخواتها)[10] أي :

= يجري في « أب » و « أخ » فلا وجه لتخصيصه دونهما . . . انظر التسهيل ص ٩ ، شرح ابن عقيل ١/ ٤٩ ، الأشموني مع الصبان ١/ ٧١ .

(١) أي : يعرب بالحركات الظاهرة على الهمزة في الرفع والنصب والجر ذكر هذه اللغة الزبيدي في تاج العروس : مادة (حمو) ، وذكرها المصنف أيضاً في شرح الكافية ص ٣٤ .
والخبء : بمعنى المخبوء ، تسمية له بالمصدر ، ومنه قوله تعالى :
﴿ ألا يسجدوا للّه الذي يخرج الخبء في السماوات والأرض ويعلم ما يخفون وما يعلنون ﴾ .

(٢) أي : بالحركات على الواو . انظر التاج (حمو) ، والأشموني مع الصبان ١/ ٧١ .

(٣) أي : يعرب إعراب المقصور ، بتقدير الحركات على الألف في الرفع والنصب والجر ، وهذا يجري أيضاً في « أب » و « أخ » كما يجري في « حم » . . . انظر الأشموني مع الصبان ١/ ٧١ ، والتصريح ١/ ٦٥ والتسهيل لابن مالك ص ٩ .

(٤) في « حم » لغتان أخريان ، احداهما : « حمو » مثل « قرو » والثانية « حمأ » مثل « خطأ » .
انظر شرح الأشموني مع الصبان ١/ ٧١ ، وشرح الكافية له ص ٣٤ .

(٥) ألحقتا بالمثنى ، وحكمهما حكمه بلا شرط ، سواء كانا مفردين أو مركبين أو مضافين . . . انظر شرح اللمحة البدرية ١/ ٢٧٢ وشرح العصام على الكافية ص ٣٥٣ .

(٦) في قوله : « وكلا وكلتا المضافين إلى المضمر » .

(٧) « أولي » : ملحقة بجمع المذكر السالم ، وليست منه ؛ لأن فيها إخلالاً ببعض شروطه ، فهي اسم جمع لا جمع ، ولا مفرد له من لفظه ، وإنما له واحد من معناه ، هو « ذو » .
انظر أسرار العربية ص ٥٨ ـ ٥٩ ، وشرح ملحة الاعراب ص ٢٦ .

(٨) في الأصل : كناية . وهو تحريف .

(٩) أي : تعارف أهل الخط على كتابتها ، ولا يتعلق بها غرض من الأغراض .

(١٠) عشرون وأخواتها ليست جموعاً ، بل هي أسماء جموع أيضاً . قال المصنف في حاشيته على الجامي ص ٤٧ : (هذه الألفاظ ملتئمة من الآحاد حاصلة من تكرار الآحاد ، لا من تكرار مراتب الآحاد ـ الأعداد ـ فهي كـ « أولي » في أنها لا واحد لها من لفظها) .
وانظر شرح الشذور لابن هشام ص ٧٨ وما بعدها .

أمثالها من العشرات التي بعد العشرة . ومن استعمال الأخت بمعنى [المثل][1] قوله تعالى : ﴿ كلَّما دخلتْ أمةٌ لعَنتْ أختَها ﴾[2] ، وشاع في كتب النحو[3] . (والنصب بالفتحة فيما عداها) أي : ما عدا اثنين وعشرين اسماً سبقت (والجمع بالألف والتاء) فالنصب بالفتحة فيما عدا ثلاثة وعشرين اسماً[4] .

(والجر بالكسر فيما عداها) أي : فيما عدا اثنين وعشرين (وغير المنصرف)[5] فالجر بالكسرة فيما عدا ثلاثة وعشرين اسماً[6] . (وما بقي) ولم يبين اعرابه أصلاً ، ولم يبين بعض إعرابه (فرفع المثنى وأخواته[7] بالألف ، ورفع ما عداها) أي : ما عدا المثنى وأخواته (بالواو) وهي ستة عشر اسماً : الأسماء الستة/والجمع بالواو والنون ، و«أولو» و« عشرون » وأخواتها[8] . (ونصب الأخ (١٠٦/ب) ونظائره) الخمسة[9] (بالألف ، ونصب الجمع بالألف والتاء بالكسرة ، ونصب ما عداها) أي : ما عدا الأخ ونظائره والجمع بالألف والتاء (بالياء) وهي ستة عشر مما عدا الأسماء الستة من الاثنين وعشرين[10].

(وجر [غير][11] المنصرف بالفتحة ، وجر ما عداه) من الاثنين وعشرين (بالياء) .

---

(١) زدت ما بين القوسين ؛ ليتم النص .

(٢) من الآية ٣٨ من سورة الأعراف .

(٣) قال في حاشيته على الجامي ص ٤٧ : (استعارة الأخت للمثل استعارة عربية ، غير مصنوعة للنحاة) . يقصد ورودها في الكتاب العزيز كما مثل هنا.

(٤) هي اثنان وعشرون على ما عده إلى الآن ، وقد بني هذا على ما ذكره أولاً من قوله : (اثنين وعشرين) وقد نبهت في موضعه إلى أنها واحد وعشرون فقط .

(٥) في الأصل : التصرف .

(٦) هي اثنان وعشرون على ما ذكره .

(٧) أخواته أربعة على ما ذكره ، وهي : اثنان ، واثنتان ، وكلا ، وكلتا .

(٨) أخواتها سبعة من « ثلاثين » إلى « تسعين » .

(٩) الخمسة : يعني بها نظائر الأخ ، وهي « أب ، حم ، فم ، هن ، ذا مال ».

(١٠) هي على هذا خمسة عشر لا ستة عشر ، الجمع المذكر ، وأولي ، وعشرون وأخواته ، والمثنى ، واثنان ، واثنتان ، وكلا ، وكلتا .

(١١) « غير » ساقطة من الأصل .

فالرفع أربعة أصناف :[1] نون وواو وألف وضمة .

والنصب خمسة أصناف : حذف نون ، وألف وياء وفتحة وكسرة .

والجر ثلاثة أصناف : كسرة وياء وفتحة .

والجزم ثلاثة أصناف : حذف نون ، وحذف آخر ، وسكون .

ولمّا استدعى ما سبق من مباحث الاعراب بيان المثنى[2] والجمعين وغير المنصرف عقبها[3] به فقال :

المثنىٰ

(والمثنى ما آخره ألف أو ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة للدلالة على العدد) وخرج بقوله : « للدلالة على العدد » اثنان واثنتان ، وثنتان ، واثنين ، واثنتين ، فإن إلحاق الألف والياء[4] فيها ليس للدلالة على العدد ، بل العدد مدلول مجموع اللفظ . وتقييد الياء[5]، وقوله : ونون مكسورة ؛ لبيان ما مُيِّز[6] به المثنى عن الجمع في حالة النصب والجر[7] . وقولنا : « للدلالة على العدد » أولى من قولهم[8] :

---

(١) يعني : علامات الرفع .

(٢) في الأصل : المستثنى ، وكتبت صحيحة في الهامش .

(٣) أي : ذكرها بعده مباشرة دون فصل .

(٤) في الأصل : التاء .

(٥) بقوله : مفتوح ما قبلها .

(٦) في الأصل : ما مر .

(٧) لأن الجمع المذكر السالم يكون بالياء والنون ، فلو لم يميز المثنى بفتح ما قبل الياء وكسر النون لالتبس به .

(٨) يشير إلى ابن الحاجب ، وهو أول من استعمل هذه العبارة أعني « ليدل على أن معه مثله من جنسه » في تعريف المثنى وتبعه أكثر النحويين .
انظر كافية ابن الحاجب بشرح الرضي ٢/ ١٧١ .

« ليدل على أن معه مثله من جنسه » ؛ لأنه يشمل[١] المثنى للتكثير[٢] ، نحو قوله تعالى: ﴿ ثم ارجِعِ البصرَ كَرّتين﴾[٣] أي: كرّة بعد أخرى مراراً كثيرة شمولاً واضحاً.

(ويلزم تثنيةَ العلم وجمعَه)[٤] أي . الاسم . الاسم في الصناعة يشترك بين ثلاثة معان : ما يقابل الفعل والحرف ، وستعرفه . وما يقابل الكنية واللقب ، فالاسم علم لم يصدر بـ « أب » كـ « أبي علي » أو أم ، [كـ[٥]] « أم كلثوم » أو[٦] «ابن» «كـ «ابن خروف»[٧] أو «بنت» كـ «بنت زمعة». واللقب : علم قصد بإطلاقه على الذات مدحه أو ذمه باعتبار معناه الأصلي ، ولم يصدر بأحد هؤلاء[٨] والكنية علم غيرهما . وما يقابل الصفة ، أي : الاسم الدال/ على الذات (١٠٧/أ) المبهمة في غاية الابهام[٩] ، والصفة من صفاته[١٠]. والمراد به في التعريف الأول[١١]، وان صح المعنى الثالث[١٢] ؛ لأنه معناه الأشهر الذي لا يعدل عنه بلا داع . (الموضوع) الوضع تعيين الشيء[١٣] للدلالة على الشيء من غير قرينة[١٤]

---

(١) في الأصل : يشتمل .

(٢) في الأصل : للتكثر . وانظر التسهيل ص ١٢ ، وشرح الرضي ١/ ١٧٣ .

(٣) من الآية ٤٠ من سورة الملك .

(٤) سيأتي فاعل (يلزم) ، وهو قوله : التعريف باللام .

(٥) زدت ما بين القوسين ، لأن التمثيل يقتضيه .

(٦) تكررت (أو) هذه في الأصل .

(٧) في الأصل : حدوف .

(٨) أي ، لم يصدر بأب أو أم أو ابن أو بنت .

(٩) قال في شرح الكافية ص ٤٨ : (وهو ما يكون دالاً على ذات مبهمة في غاية الابهام باعتباره معنى مقصوداً) .

(١٠) يعني : من صفات ذلك الاسم المبهم في غاية الابهام؛ ليرتفع ابهامه بالمعنى المتعين بتلك الصفة، لأنها توجب معنى في الموصوف . وهذا معنى مقابلة الصفة للاسم .

(١١) في الأصل : والمراد في التعريف الأول به . وما أثبته هو الصواب لأن مراده أن المقصود في تعريف الاسم هو المعنى الأول ، أي : ما يقابل الفعل والحرف .

(١٢) أي : ما يقابل الصفة .

(١٣) في الأصل : المثنى .

(١٤) سيأتي كلامه على الوضع وبيان أقسامه بياناً شافياً عند تعريف الكلمة في ص ١٨٧ وما بعدها .

(بجوهره) أي : من غير ضميمة[1] تدل على التعيين من حرف التعريف ، وحرف النداء وإضافة إلى المعرفة (لشيء بعينه) وليس ذاك من بين المعارف ـ عند النحاة ـ إلا العلم ، إذ المعارف ستة[2] : معرفة باللام ، ومعرفة بالإضافة ، ومعرفة بالنداء ـ وقصد المعين من هؤلاء[3] بتوسط الضميمة ـ والضمير ، والمبهم من اسم الاشارة والموصول .

وعند النحاة أن هؤلاء[4] وضعت لغير معين ، ولم تستعمل إلا لمعين ، فتعريفها استعمالي لا وضعي . فالتعريف الوضعي الجوهري ليس إلا للعلم[5] ، مما[6] جعلنا نستغني[7] بجعل « الشيء »[8] صلة للوضع عن قيد ذكروه ؛ لإخراج المضمر والمبهم ، وهو قولهم : « غير متناول غيره بوضع واحد »[9] . وإنما احتاجوا

---

(١) أي : دون انضمام شيء إليه مما سيذكره .

(٢) بعدِّ اسم الاشارة والموصول واحداً بجامع الابهام ، ولذا قال : « والمبهم من اسم الاشارة والموصول » . ومن لم يجعلهما واحداً تكون المعارف عنده سبعة كابن مالك حيث قال في التسهيل ص ٢١ : (فالمعرفة : مضمر ، وعلم ، ومشار به ، ومنادى ، وموصول ، ومضاف ، وذو أداة) .
والمشهور عند جمهور النحويين أن المعارف ستة بإسقاط المنادى ، وجعل كل من اسم الاشارة والموصول قسماً بحاله وأعرفها عندهم المضمرات ، ثم الأعلام ، ثم اسم الأشارة ، ثم المعرف باللام والموصولات ، وآخر رتبة للمضاف إلى واحد منها .
انظر شرح الرضي ١/ ٣١٢ ، شرح ابن يعيش ٥/ ٨٧ ، وشرح قطر الندى ص ٩٥ .

(٣) أي : من الثلاثة المتقدمة .

(٤) أي : المعارف سوى العلم .

(٥) قال ابن الحاجب : (العلم : ما وضع لشيء بعينه ، غير متناول غيره بلفظ واحد) . قال الرضي في شرحه ٢/ ١٣٢ : (وهذا يخرج سائر المعارف ؛ لتناولها ـ بالوضع ـ أي معين كان بخلاف العلم) وانظر شرح ابن يعيش ٥/ ٨٦ . وقال المصنف في ميزان الأدب ورقة ٨٢ : (وأعرف المعارف : المضمر، ثم المتكلم ، ثم المخاطب ، ثم الغائب ، ثم العلم . والعلم أعرف من البواقي ، لأنه يفيد التعيين بجوهر لفظه ، ولا يحتاج إلى قرينة خارجة عنه) .

(٦) في الأصل : لما .

(٧) في الأصل : استغني .

(٨) في قوله : « الموضوع لشيء بعينه » .

(٩) انظر شرح ابن يعيش ٥/ ٨٦ ، وشرح الرضي ٢/ ١٣٢ .

إليه ؛ لعدم جعل « الشيء » صلة للوضع بل تعليلاً[1] له بمعنى الاستعمال في شيء بعينه[2] . ولهذا صح منهم تعريف المعرفة بما وضع لشيء بعينه[3] . (التعريف باللام) فاعل « يلزم »[4] ، وإنما لزمهما التعريف باللام ؛ لأن التثنية والجمع إنما تتأتى [5] [بـ] [6] تنكير العلم بالاشتراك الاتفاقي ، فالتُزِم التعريف باللام في[7] التثنية والجمع جبراً[8] لنقصان تعريفه[9] ، فيقال : « الزيدان » دون « زيدان »[10].

(وشذ في تثنية الخصية والألية حذف الهاء)[11] الهاء عندهم اسم لتاء

---

(١) في الأصل : تعللا .

(٢) في الأصل : يعينه .

(٣) هذا تعريف ابن الحاجب . قال الرضي في شرحه ٢/ ١٢٨ :
(المعنى : ما وضع ليستعمل في واحد بعينه ، سواء كان ذلك الواحد مقصود الواضع ـ كما في الأعلام ـ أو لا ، كما في غيرها ولو قال : ما وضع لاستعماله في شيء بعينه لكان أصرح)
وانظر الكافي شرح الهادي ٣/ ١٠٣٧ .

(٤) في قوله : « ويلزم تثنية العلم وجمعه » .

(٥) في الأصل : ينافي .

(٦) زدت الباء ليستقيم السياق .

(٧) في الأصل : لأن .

(٨) في الأصل : خبراً .

(٩) قال الرضي في شرحه ٢/ ١٣٦ ـ ١٣٧ : (وإذا ثني العلم أو جمع فلا بد من زوال التعريف العلمي ؛ لأن هذا التعريف إنما كان بسبب وضع اللفظ على معين ، والعلم المثنى أو المجموع ليس موضوعاً إلا في أسماء معدودة نحو « أبانين » و « عمايتين » و « عرفات » ، فإذا زال التعريف العلمي ـ وقد قلنا : أن تنكير الأعلام قليل ـ قال المصنف : وجب جبر ذلك التعريف الفائت بأخصر أداتي التعريف ، وهي اللام . فلا يكون مثنى العلم ومجموعه إلا معرفين باللام العهدية) .

(١٠) هذا الذي اختاره المصنف من لزوم التعريف باللام عوضاً عما سلب من تعريف العلمية هو مذهب ابن الحاجب وتبعه الرضي كما نقلته عنهما قبل قليل . وهو غير لازم عند بعضهم لكنه الأجود فيه ، واختاره السيوطي ، ثم قال : (ومقابل الأجود ما حكاه في البديع أن منهم من لا يدخلها عليه ويبقيه على حاله فيقول : زيدان ، وزيدون. قال أبو حيان :وهذا غريب جداً لم أقف عليه إلا في هذا الكتاب) . . . انظر همع الهوامع ١/ ٤٢ .

(١١) قال سيبويه ٢/ ٣٨٣ : (إذا قال « خصيان » لم يثنه على الواحد المستعمل في الكلام، ولو أراد ذلك لقال « خصيتان » وقال المبرد في المقتضب ٣/ ٤١ : (وكذلك يقولون « ألية » و « ألي » في معنى ، فمن قال « ألية » قال « أليتان » ، ومن قال « ألي » قال « أليان »). وهذا الذي ذكره المصنف من أن « خصيان » و « أليان » تثنية « خصية » و « ألية » هو مذهب ابن الحاجب حيث جعله خلاف القياس ، مع جواز اثبات التاء =

التأنيث ، تسمية له بحالة الوقف ، فالشائع « خصيان وأليان »[1] . ومنهم من أنكرهما وقال : جاء « خُصي » و « ألي » بمعنى الخصية والألية ، والاثنان لهما[2] . وأنكر الجوهري[3] « خُصْيَتَيْن » و « أَلْيَتَيْن »[4] ، والمرجح ما في الأصل[5] .

= فيهما اتفاقاً . قال الجامي ص ٥٥٣ : (ووجه حذفها فيهما : أن كل واحدة من « الخصيين والأليين » لما اشتد اتصالهما بالأخرى بحيث لا يمكن الانتفاع بها بدونها صارتا بمنزلة مفرد) .

(١) ويجوز « خصيتان وأليتان » على القياس اتفاقاً . وهذا فيما لو اعتبرنا خصيان وأليان « مثنيين لخصية وألية كما هو مذهب ابن الحاجب وتبعه فيه المصنف ، لكن في المسألة كلاماً آخر كما سيأتي .

(٢) من الغريب أن يغفل المصنف عن أن هذا ـ عند التحقيق ـ هو مذهب سيبويه ، ونص عليه المبرد ، كما نقلته عنهما قبل قليل ، فليس « خصيان وأليان » ـ عندهما ـ تثنية خصية وألية بل هما تثنية «خصي وألي».

وقد سبق الرضي إلى مثل هذا السهو حيث نسب مثل هذا لأبي علي لكن الظاهر منه أنه لا يرى أن « خُصياً وألياً » مستعملان . قال الرضي: « فأما « خصيان وأليان » فقال أبو علي : « الوجه في ذلك أنه لما كان الخصيتان لا تنفرد احداهما عن صاحبتها صار اللفظ الدال عليهما معاً أي : لفظ التثنية موضوعاً وضعاً أول على التثنية كما في « مذروين » ، وكذا « أليان » . وليس « خصية وألية » بمفردين لخصيان وأليان بل مفرداهما « خصي وألي » في التقدير ، ومثنى « خصية وألية » : خصيتان وأليتان » وقيل : بل « خصيان وأليان » من ضرورات الشعر . وفي غير الضرورة لا يحذف التاء منهما) . ثم نسب الرضي ما ذكره المصنف لمجهول أيضاً فقال : (وقيل : «خصي وألي» مستعملان ،وهما لغتان في « خصية وألية » وان كانتا أقل استعمالاً) .

انظر شرح الرضي ٢/ ١٧٦ .

ومثل هذا قال الجامي في شرح الكافية ص ١٧٧ . وقال المصنف في شرح الكافية ص ٣٥٣ : (ومنهم من قال : هما تثنيتا « خصي وألي » وهما لغتان في خصية وألية ، والخصيان والأليان موضوعان لهما من غير أن تثنى الخصية والألية) .

(٣) هو : إسماعيل بن حماد صاحب صحاح اللغة ، وأصله من بلاد الترك . كان إماماً في اللغة والأدب ، وله مقدمة في النحو وكتاب في العروض ، وكتابه الصحاح خير شاهد على سعة علمه ولم يسبق إلى مثله في ترتيبه . توفي بنيسابور سنة (٣٩٣هـ).

وقيل في سبب موته : إنه حاول الطيران فسقط من فوق داره .

ترجمته في نزهة الألباء ص ٣٤٤ ـ ٣٤٦ ، إنباه الرواة ١/ ١٩٤ ـ ١٩٨ معجم الأدباء ٦/ ١٥١ ، مفتاح السعادة ١/ ٩٩ ، بغية الوعاة ١/ ٤٤٦ ، سلم الوصول ص ٣٩٤ ، كشف الظنون ١/ ١٠٧١ ، وهدية العارفين ١/ ٩ .

(٤) قال في الصحاح (خصي) : (فإذا ثنيت قلت : « خصيان » ولم تلحقه التاء ، وكذلك الألية ، إذا ثنيت قلت : « أليان » ولم تلحقه التاء ، وهما نادران) .

(٥) أي : ما ذكره في المتن من شذوذ حذف التاء منهما .

الجمع بالواو والنون

(والجمع بالواو والنون) التعبير أولى من قولهم : جمع المذكر السالم[1] ؛ لشموله نحو « سِنين »[2] و « ثُبين »[3] وأمثالهما الظاهرة . (ما آخره واو) لم يقيدها بضم ما قبلها/ لعدم الحاجة إليه . فدخل في التعريف مثل « مصطفون »[4] دخولاً ظاهراً . (أو ياء مكسور ما قبلها) قيدها بكسر ما قبلها ؛ للإشارة إلى ما مُيِّز[5] به الجمع عن المثنى في حالة النصب والجر تميزاً مستمراً ، ودخول « مصطفين » في التعريف لاعتبار الأصل[6] (على ما فوق اثنين) خرج به « عشرون » و « ثلاثون » وأخواتهما ، فانه ليس الالحاق في آخرها للدلالة على ما فوق الاثنين ، بل مجموع الكلمة وضعت لعدد معين فامتياز « ثلاثين » وأخواته عن الجمع لأمرين : (١٠٧/ب)

أحدهما : أن الواو والياء ليستا للدلالة على العدد .

وقد تبين مما ذكرته أنه لا رجحان فيه ؛ لأن « خصيان وأليان » ليسا مثنيين لخصية وألية ، بل هما مثنيان لخصي وألي ، فلا حاجة إلى تقدير الشذوذ فيه ، لأن هذا التقدير مبني على فاسد فهو فاسد قطعاً ، ولا عذر للمصنف في متابعة ابن الحاجب فيه وغالب الظن أنه لو ظفر بما نقلناه عن سيبويه ، والمبرد ، وأبي علي في هذا لما عدل إلى قول ابن الحاجب .

(١) الشائع عند النحويين تسميته بجمع المذكر السالم .

انظر شرح اللمحة ١/ ٢٨١ ، وشرح الأشموني ١/ ٦٠ ، وشرح التصريح مع يس ١/ ٦٩ ، والفصول الخمسون ص ١٦٢ ، وهمع الهوامع ١/ ٤٥ .

(٢) في الأصل : سلين .

(٣) في الأصل : ثوبين . وهي جمع ثبة « أي جماعة . وضابط هذا الباب كل كلمة ثلاثية حذفت لامها ، وعوضت منها هاء التأنيث ، ولم تكسر . فهذا الباب اطرد جمعه بالواو والنون رفعاً ، وبالياء والنون نصباً وجراً .

انظر التصريح بحاشية يس ١/ ٧٢ ، وشرح الأشموني ١/ ٦٣ .

(٤) في الأصل : مضطعون .

(٥) في الأصل : مر .

(٦) أصل « مصطفين » : مصطفوين . وقال المصنف في شرح الكافية ص ٣٥٩ : (ولا يخرج نحو « مصطفون » و « مصطفين » لكسر ما قبل الياء ، وضم ما قبل الواو في الأصل ، والفتح طارىء) .

وثانيهما : أن العدد فيها[1] ليس ما فوق الاثنين مطلقاً ، بل عدد معين بخلاف الجمع .

(ونون مفتوحة) ذكر في التعريف ؛ لمزيد تميز[2] الجمع عن التثنية . (ولا[3] يجمع بهما قياساً) احترز به عن مثل « سنين »[4] و « أرَضين »[5] و « قُلِين »[6] و « ثُبين »[7] و « إوَزِّين »[8] و « أجمعين »[9] فان هذه الجموع خارجة عن القياس . وضمير « بهما »[10] راجع إلى الواو والياء والنون . (إلَّا العلم المذكَّر) هو ما ليس [فيه][11] تاء التأنيث . (أو مذكر[12] التفضيل) احترز به عن مذكر « أفعل »[13] الصفة فانه لا يجمع بالواو والنون[14] . (أوْ صفته القابلة للهاء) احترز بقوله : القابلة للهاء ،

---

(1) أي : في « ثلاثين » وأخواته .

(2) في الأصل : تحيز .

(3) « لا » كررت في الأصل .

(4) تقدم أن هذا الجمع مطرد في كل ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث ولم يكسر . وقال المصنف في شرح الكافية ص ٣٦٢ : (أما « سنة » ونظائرها مما لم يأت لها تكسير من الاسم الذي عوض من لامه تاء التأنيث المفتوح ما قبلها ، فشاع جمعها بالواو والنون على خلاف القياس) .

(5) بفتح الراء . قال الأزهري في شرح التصريح ١/ ٧٢ : (وجمع « أرضون » هذا الجمع ؛ لأنه ربما يورد في مقام التعظيم) .

(6) القلة : عود صغيرة ينصبها الصبيان للعب ، وأصلها : قلو والهاء فيها عوض ؛ والجمع : قلات وقلون وقلون ـ بالكسر والضم ـ . انظر صحاح الجوهري (قلا) .

(7) الثبة : الجماعة ، وأصلها : ثبي ، والجمع : ثبات ، وثبون وثبون ـ بالضم والكسر ـ ، وأثابي . المصدر السابق (ثبا) .

(8) قال في الصحاح (أوز) : (الإوزة ، والإوز : البط وقد جمعوه بالواو والنون ، فقالوا : إوَزّون) .

(9) جمع « أجمع » و « أجمع » واحد في معنى الجمع ، ولا مفرد له من لفظه . والمؤنث « جمعاء » . انظر الصحاح (جمع) .

(10) في الأصل : بها .

(11) زدت « فيه » ليستقيم المعنى .

(12) في الأصل : بذكر .

(13) في الأصل : فعل .

(14) انظر شرح الكافية له ص ٣٦١ .

عن « ضاربة » فانها لا تقبل الهاء. وإنما القابل « ضارب » فاعرفه . وعن « فعلان فعلى » وعن « أفعل فعلاء » وعما يستوي فيه المذكر والمؤنث[1] . (عاقلاً) حال عن الأمر المردَّد[2] ، لا عن الصفة[3] . ولذا لم يقل « عاقلة »[4] كأنه قيل : لا يجمع بهما قياساً إلا أحد الأمور عاقلاً .

ولا أظن أن يخفى حسنُ هذا البيان البديع الرفيع الشأن ، الموجز الواضح على أهل البيان .

الجمع بالألف والتاء

(والجمع بالألف والتاء) هذا أوضح من قولهم : جمع المؤنث السالم[5] ؛ لشموله بظاهره القسم الأخير منه[6] . ولا يُتَوهَّمُ انتقاضُه بـ « قضاة » و « غزاة » فان ما فيهما هاء لا[7] تاء ، وألفهما منقلبة عن ياء[8] أصل[9] ، وليستا لأن يجمع بهما[10].

---

(١) لم يذكر المصنف ـ هنا ـ المصغر ، نحو « رجيل » فيقال فيه « رجيلون » وذكره في شرح الكافية ص ٣٦١ .
وقال الأشموني ١/ ٦٢ : (يقوم مقام الصفة التصغير ، فنحو « رجيل » يقال فيه « رجيلون ») .

(٢) المردد بأو في قوله : إلا العلم المذكر ، أو مذكر التفضيل أو صفته القابلة للهاء .

(٣) أي : لا عن الصفة وحدها ؛ لأنها أيضاً يشترط فيها أن تكون لعاقل .

(٤) أي : لو أراد بقوله « عاقلاً » الحال من الصفة وحدها لقال : عاقلة ، ولم يقل : عاقلاً .

(٥) انظر شرح الرضي ٢/ ١٨٦ ، والفصول الخمسون ص ١٦٢ ، والهمع ١/٢٢ .

(٦) قال ابن مالك في الألفية :

وما بتا وألف قد جمعا ... يكسر في الجر وفي النصب معاً

قال الأشموني في شرحه ١/ ٧٦ : (وإنما لم يعبر بجمع المؤنث السالم كما عبر به غيره ؛ ليتناول ما كان منه لمذكر ، كحمّامات وسرادقات ، وما لم يسلم فيه بناء الواحد ، نحو « بنات » و « أخوات » ولا يرد عليه نحو « أبيات » و « قضاة » ، لأن الألف والتاء فيهما لا دخل لهما في الدلالة على الجمعية) .

(٧) في الأصل : ولا .

(٨) في الأصل : هاء . وهو تحريف .

(٩) هذا انما يصح في « قضاة » فقط. أما « غزاة » فألفها منقلبة عن واو لا عن ياء ؛ لأنها « غُزوة » من « غزوت » .
انظر التصريح بحاشية يس ١/ ٨١ .

(١٠) في الأصل : لهما .

(لمؤنثٍ صفةٍ جُمِعَت بالواو والنون)[1] بخلاف/ « سكرى » و « حمراء » . (أو (١٠٨/أ) لصفة مع التاء)[2] بخلاف « حائض »[3] و « طالق » فانهما لا يجمعان هذا الجمع ، ولكن يجمع[4] « حائضة » و « طالقة » . والحائض - مثلاً - لمن لم يقصد حدوث حيضها بخلاف الحائضة[5] (أو لاسم مؤنث) نحو « قدم » فيجمع على « قدمات » (أو لصفة) مذكر (غير عاقل) كالمرفوعات في جمع «المرفوع» وفي حكم الصفة مصغر غير العاقل ، فيقال في « الفُريْس » « فُرَيْسات »[6] . وينبغي أن يكون المنسوب أيضاً كذلك ، وإن لم يصرحوا به .

غير المنصرف

(وغير المنصرف) له حكمان ، قد علم أحدهما ، وهو أن لا يدخله الكسر . وأشار إلى ثانيهما بوصفه بقوله : (الذي لا ينوّن) ولا سبيل إلى معرفة المنصرف إلا ضبط غير المنصرف[7] ، فإنه ؛ لقلته ينضبط[8] ، بخلاف المنصرف ، فإذا عُرِفَ فما سواه المنصرف . وهو المراد بقوله : (وبه يعرف المنصرف) أي : لا بغيره .

---

(١) أي : مذكرها مما يجمع بالواو والنون .

(٢) قال سيبويه ٣/ ٦٤٧ هارون : (وليس شيء من الصفات آخره علامة التأنيث يمتنع من الجمع بالتاء غير « أفعل فعلاء » و « فعلى فعلان » . ووافقن الأسماء كما وافق غيرهن من الصفات الأسماء) .
وانظر شرح الرضي ٢/ ١٨٧ ، وشرح الجامي ٣٠٥ - ٣٠٦ .

(٣) في الأصل : خالص .

(٤) في الأصل : لجمع .

(٥) قال في شرح الكافية ص ٢٦٣ : (وان لم يكن له مذكر ، فشرطه أن لا يكون مجرداً عن علامة التأنيث كحائض إذا أريد به الثبوت وطالق كذلك ، أما إذا أريد بهما الحدوث فيقال : طالقة وحائضة) .

(٦) انظر شرح الرضي ٢/ ١٨٨ .

(٧) قال في شرح الكافية ص ٣٨ : (اقتصر على ذكر غير المنصرف لأنه وجودي ، والمنصرف عدمي . وللتقابل الظاهر بينهما استغني بذكر غير المنصرف عن ذكره) .

(٨) وضحه في شرح الكافية ص ٣٩ بأن المراد بالضبط ضبط التعداد لا ضبط التعريف ؛ لأنه بحسب التعريف لا تفاوت بينهما في الضبط . وانظر حاشيته على الجامي ص ٥١ .

اعلم ان عدم الانصراف بعضهم[1] جعلوا السبب فيه لاثنين وبعضهم اجتماع اثنين من تسع ، وواحد بمنزلتهما ، وبعضهم من أحد عشر[2] . ولا يخفى أن الحكم بأن منع العرب كسره وتنوينه لاجتماع علتين رجم بالغيب ، بل يكاد يكذبه[3] الوجدان الصحيح العارف أنَّ أمثال هذه الدقائق قلما تختلج قلوب أهل اللغة[4] . وإنما قصد النحاة بذلك تقريب غير المنصرف إلى الضبط ، ونصبَ علامة للمبتدىء ليعرفَه بها ،

---

(١) في الأصل : وبعضهم .

(٢) انظر شرح الجامي ص ٥٤ ، وحاشية العصام عليه ص ٥٣ ، والإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٧٤ ، وما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص ٢ .

(٣) في الأصل : ويكذبه .

(٤) تعليل النحاة لامتناع كسر الاسم وتنوينه بكونه اجتمعت فيه علتان من تسع أو واحدة بمنزلتهما من المآخذ التي عيب بها مسلكهم لاشتماله على ضروب من التحكم وأنواع من التناقض وفساد من العلل لا يمكن الجواب عنها بحال .

وقد رأيت من المناسب في هذا المقام أن ألخص ما ذكره الإمام السهيلي في مقدمة أماليه عن هذه المسألة ، قال : (وهذا الباب لو قصروه على السماع ولم يعللوه بأكثر من النقل عن العرب لانتفع بنقلهم ، ولم يكثر الحشو في كلامهم ، ولما تضاحك أهل العلوم من فساد تعليلهم ، حتى ضربوا المثل بهم ، فقالوا : « أضعف من حجة نحويٍّ ») .

ثم قال : (أما الفساد في العلة فعدم الاطراد فيها والانعكاس أما عدم الاطراد فانا قد نجد الاسم مضارعاً للفعل لفظاً ومعنى وعملاً ورتبة ، وهو مع ذلك يدخله الخفض والتنوين ، كضارب ونحوه . . . . وأما نقضها ، فان الجمع ثان للإفراد وقد يجتمع مع الوصف فلا يمنع الصرف كقولك : كرام ، وغيَّب ، وأمجاد ، ونحو ذلك .

ثم قد تعدم هذه العلل من الاسم ، وهو مع ذلك ممنوع من الصرف نحو : « أبي قابوس » فليس فيه إلا التعريف ، وقد منع الصرف ؛ لأنه عربي مشتق من القبس ، والقابوس هو الحسن الوجه ، فقد وجد الحكم مع عدم العلة وعدم مع وجودها ، فدل على فسادها .

وأي مناقضة أعظم من أن يقولوا : التعريف يوجب مشابهة الاسم للفعل ، وهم يقولون : إذا دخلت الألف واللام على ما لا ينصرف أو أضفته زال شبه الفعل عنه ، وهذان نوعان من التعريف ، فالعلمية أحرى أن تباعده من شبه الفعل ، إذ الألف واللام قد تدخل على المضارع في ضرورة الشعر ، كما قال :
« صوت الحمار اليجدّع » .

والإضافة قد تكون في الأفعال إذا أضيفت إليها ظروف الزمان ، وأما العلمية فمستحيلة في الأفعال ، فليت شعري ، أيٌّ أقرب الى الفعل أمكرم ومستخرج الذي هو في معنى يكرم ويستخرج أم فرعون وقارون وإسماعيل ونحوها من الأسماء ، وهل هذا الا بهت وباطل بحت ؟) .

وهذا ما قصده الشاعر بقوله[1]:

موانعُ الصرف تسعٌ كُلَّما اجتمعت ... ثِنتانِ منها فما للصرفِ تصويبُ
عـدلٌ ووصفٌ وتأنيثٌ ومعـرفـةٌ ... وعجمـةٌ ثم جمـعٌ ثم تـركيـبُ
والنـونُ زائـدةً من قبلهـا ألـفٌ ... ووزنُ فعلٍ وهذا القـولُ تقـريبُ

حيث أراد أنَّ القول باسناد منعِ الصرف إلى هذه العلل تقريبٌ لغير المنصرف إلى الضبط والمعرفة، حتى لو انضبط مع الاستغناء عن هذا القول، ووجد ضابطٌ أسهلُ وأبعدُ عن الكذب لم يلتفت إليه[2]. فتمسك بما هو/ قصد الناظم، فانه مما (١٠٨/ب) اصطيد بعد قرون، ولم يُمَكِّن منه مهرةُ الصيّادين، وظنَّ بعدُ واحدٌ أنَّه أخذه وجاء بسراب، ورُوِّي منه بتخييل أنه شراب. فاستعنت بفيض الملك الوهاب، واستغنيت عن الإطناب بتفصيل العلل في هذا الباب، وجئت ذلك ببيانٍ مختصر واضح، واللّه تعالى أعلم بالصواب.

(مؤنث) خبر قوله: غير المنصرف (بالألف) من الألفين: مقصورة وهي ما ليس بعدها همزة، وممدودة تقابلها وتتفرع عنها بزيادة ألف، يشهد عليها[3] أنه يجوز

---

(١) صرح باسمه في حاشيته على الجامي ص ٥٢ وهو: أبو سعيد الأنباري النحوي. وممن جمع العلل في النظم ابن الخباز وابن النحاس، وغيرهم.
انظر الكافي ٣/ ٩٥٣، التصريح ٢/ ٢١٠، شرح قطر الندى ص ٣١٩ وحاشية الخضري ٢/ ٩٨.

(٢) ذكر المصنف ستة وجوه في تفسير قول الناظم: « وهذا القول تقريب » في شرح الكافية ص ٤٠، هذا أحدها. أما الخمسة الأخرى فهي:
أولاً: إن هذا البيان - يعني النظم - غير وافٍ، بل مقرِّب إلى المعرفة.
ثانياً: إن جعل عدم الانصراف للسببين، ليس قولاً تحقيقياً، بل لتقريب غير المنصرف إلى الضبط.
ثالثاً: إن جعل الجمع والتأنيث بالألف بمنزلة السببين دون العكس أو اعتبارهما على حالهما قول تقريبي لا تحقيقي.
رابعاً: إن قولنا: « غير المنصرف: ما فيه علتان أو واحدة تقوم مقامهما » دون قولهم: « الذي لا يدخله الكسر والتنوين » تقريب للمعرفة.
خامساً: إن علة منع الصرف المتكلم، وجعل السبب سبباً قول تقريبي كجعل العامل غير المتكلم.
ثم قال: (فهذه وجوه ستة، وتركنا ثلاثة لم نذكرها).

(٣) أي: يشهد على زيادتها.

في ضرورة الشعر التي ترد الأشياء إلى أصلها قصرُ المدودة ، دون مد المقصورة[1] .

(وجمع) أي : مجموع ، وهو لفظ مشترك بين الكلمة ووضعها (كمساجدَ ومصابيحَ) في فتح أوله وكون ثالثه ألفاً بعدها حرفان متحركان أو ثلاثة وسطها ساكن ، فيشمل « فعالل » و « فواعل » و « أفاعل » إلى غير ذلك[2] . ولو أريد بالمماثلة

---

(١) ما ذكره من أن الممدودة فرع عن المقصورة هو مذهب البصريين ومذهب الكوفيين أن الممدودة ليست فرعاً ، بل هي أصلٌ أيضاً .

قال السيوطي في الهمع ٢/ ١٦٩ - ١٧٠ : (قال البصرية ، وهي أي الممدودة - فرع عن المقصورة أبدلت منها همزة ، لأنهم لما أرادوا أن يؤنثوا بها ما فيه ألف لم يمكن اجتماعهما ، لتقاربهما ، لأنها في محل التغيير ، ويدل لذلك سقوطها في الجمع كصحارى ، ولو لم تكن مبدلة لم تحذف كما لم تحذف في جمع « قرى » وقال الكوفية : بل هي أصل أيضاً) .

واختار ابن مالك في شرح الكافية ص ٥٧٧ مذهب البصريين وأيده بقوله : (ولذلك قيل في « صحراء » : « صحار » ، كما قيل في « حبلى » : « حبال » ولو كانت الهمزة غير مبدلة لسلمت من الانقلاب ، لأن الهمزة الواقعة بعد كسرة حكمها السلامة) .

والظاهر أن القول بالأول ليس مذهباً لجميع البصريين ، فقد نسب الأزهري في شرح التصريح ٢/ ٢٨٤ لبعضهم أن الهمزة بالألف قبلها علامة التأنيث . وانظر شرح ابن يعيش ٥/ ٩١ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٤/٩٤ .

(٢) هذان الوزنان - مفاعل ومفاعيل - اختلفوا في تعليل منعهما للصرف وقيامهما مقام علتين . ففي الكتاب ٣/ ٢٢٧ هارون : (أعلم أنه ليس شيء يكون على هذا المثال إلّا لم ينصرف في معرفة ولا نكرة .

وذلك لأنه ليس شيء يكون واحداً يكون على هذا البناء ، والواحد أشد تمكناً وهو الأول تركوا صرفه ، إذ خرج من بناء الذي هو أشد تمكناً) .

وإلى مثل هذا التوجيه جنح المبرد في المقتضب ٣/ ٣٢٧ ، والزجاج في ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤٦ ، وأبو علي الفارسي في الايضاح العضدي ص ٣٠٣ .

وذهب ابن الحاجب إلى غير هذا في شرح الكافية ص ١٥ فقال : (هذا الجمع هو أحد ما يقوم مقام علتين ، وسببه أنه صيغة منتهى الجموع ، فكأنه جمع مرتين ، إما تحقيقاً في نحو « أكالب » لأنه جمع لأكلب ، وأكلب جمع كلب ، أو تقديراً في نحو « أفاضل » وشبهه ؛ لأنه على تلك الصيغة فأجريَ مجراه ، وهذا أولى من قول الأكثرين : لأنه جمع لا نظير له في الآحاد ، فان ذلك منقوض بأفلس وبابه) .

ويرى ابن السراج في الأصول ٢/ ٩٢ أنه امتنع من الصرف لأنه جمعُ جمعٍ لا جمعَ بعده ، وهناك أقوال وتعليلات أخرى لا مجال لسردها .

انظر الكافي شرح الهادي ٣/ ١٠٠٠ وما بعدها ، الأشموني بحاشية الصبان ٣/ ٢٤٣ ، الايضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢/ ٨٣ - ٨٤ وشرح الرضي ١/ ١٤٥ محقق .

المماثلةُ في الوزن ـ كما قيل ـ لخرج هؤلاء إذ وزن « مساجد » مفاعل . ولا يصلحه أن المراد الوزن العروضي الذي يحصل بمقابلة المتحرك بالمتحرك والساكن بالساكن دون التصريفي الذي ـ هنا ـ بمقابلة الزائد بالزائد والأصلي بالأصلي ، لأن فيه إلغازاً وتعمية[١] ؛ لأن المراد بـ« وزن »[٢] في هذا البحث الوزن التصريفي ، ولذا اعتبر « أعلم » ولم يعتبر « جعفر » .

ولا يخفى أن «فرازِنَة»[٣] ليست مثلَ أحدهما ، فلا حاجة إلى ما تُجَرِّد به عنهما[٤] . والتأنيث بالألف ، والجمع الذي صفته هذا الجمع هما بمنزلة اثنين عندهم .

(وموضوعٌ صفةً) قد عرفت معنى الصفة . وإنما قلنا : موضوع ، لأنها تكون وضعية وعارضية ، كما في « أربع » في « مررت بنسوة أربع »[٥] فانه وضع لعقد

---

(١) قال المصنف في شرح الكافية ص ٥٧ : (إرادة الوزن العروضي ضعيف ، لأن المتعارف عندهم التصريفي) . فعدَّه ضعيفاً بخلاف ما ذكره هنا ، إذ ظاهر كلامه يدل على فساده ، يدل عليه قوله : ولا يصلحه أن المراد الوزن العروضي .

(٢) كذا في الأصل . والأولى « بالوزن » . إلاَّ إنْ أراد به شرح ما ورد في أبيات أبي سعيد الأنباري المتقدمة ، وهو قوله : « ووزن فعل وهذا القول تقريب » .

(٣) فرازنة : جمع فِرزان ، وهو الشطرنج ، ويجمع أيضاً على « فرازين » قال ابن جني في الخصائص ١/ ١١٤ : (ألا تراهم لما حذفوا ياء « فرازين » عوضوا منها الهاء في نفس المثال ، فقالوا : فرازنة) .
وفي القاموس « فرزن » : (فرزان الشطرنج : معرب « فرزين » والجمع فرازين) .
وانظر المعرب للجواليقي ص ٢٨٥ ، وشرح الجامي ص ٥٠ .

(٤) في الأصل : عنها . والمراد عن الوزنين « مفاعل » و « مفاعيل » . وقال المصنف في ميزان الأدب ورقة ١٤٧ أ : (وقوله : بغير تاء احتراز عن نحو « فرازنة » فانه منصرف ، لخروجه عن الوزن المخصوص بالجمع ، لوجود هذا الوزن في المفرد أيضاً ، كطواعية ، وكراهية) . وانظر شرح الجامي ص ٨٢ .

(٥) قال ابن الحاجب في شرح الوافية ص ٦٢ : (وان طرأت الوصفية ولم يكن صفة في الأصل لم يفد ذلك ولا يعتبر سبباً ، لذلك كانت « أربع » منصرفة في قولهم : « مررت بنسوة أربع » لأن قولك « أربع » من أسماء الأعداد ، فليس صفة في الأصل فلما استعمل صفة لم تعتبر الوصفية حيث لم يكن في الأصل صفة) .
وقال الزجاج في ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٢ : (فأما « أربع » في قولك : « مررت بنسوة أربع » فمصروف ، لأن أربعاً ليس بصفة ، إنما هو اسم للعدد فإذا وصفت به فإنما وضعته في موضع الصفة ، لأنك إذا قلت : «مررت بنسوة أربع » فإنما تقصد بالعدد إلى تقليل أو تكثير ، فلهذا جاز أن تصف به ، وأصله =

مخصوص من عقود الأعداد ، ومن غير اعتبار ذات فيه ، ثم شاع اجراؤه على الذوات المعدودة باعتبار ذات مبهمة غايةَ الإبهام في مفهومهِ موصوفةٍ/ بهذا العَقد . فطريقة الوصِف بهذا الوصف لا تكون علامة لمنع[1] الصرف ، والموضوعُ صفةً يكون غير منصرف ولو زال وصفه بعروض تَعيُّنٍ مَا في الذات بالغلبة[2] كما في « أسود » حيث صار أسماً للحية السوداء ، وهو ـ في الأصل ـ لذاتِ ماله السواد لم يضر في منع الصرف[3] .

(١٠٩/أ)

وإنما قلنا : « بعروض تَعيُّنٍ ما » ، لأنه ـ لو صار علماً ـ ينصرف ، ولا يعد وصفُه الوضعي كما سيجيء . وكذا لو زال بعروض امِّحاء[4] اتصاف[5] الذاتِ بالوصف كما في « آخَرَ » فإنه ـ في الأصل ـ بمعنى : « أشدُّ تأخراً » ، فانتقل إلى معنى « غير » ، و « أجمع » فإنه انتقل إلى معنى « كل » ، لم يضر[6] .

(و « أُخَر »)[7] جمعُ « أخْرى »[8] ، وعند النحاة فيه العدل التحقيقي[9]

التسمية ، ألا ترى أنك تقول : « جاءني أربع نسوة « وخمس نسوة » كما تقول : « جاءني بعض نسوة » .
وانظر الكافي شرح الهادي ٣/ ٩٦٢ ، وشرح الرضي المحقق ١/ ١٦٤ .

(١) في الأصل : للمنع .

(٢) في الأصل : المعرفية . وقال المصنف في شرح الكافية ص ٤٩ : (لا تضر الوصف غلبة الاسمية عليه ، أو مغلوبيته للاسمية ، والمراد بالغلبة أن تصير الصفة بكثرة الاستعمال ـ مخصوصة بذات معينة) .
وقال سيبويه ٣/ ٢٠١ هارون : (وأما « أدهم » إذا عنيت القيد والأسود إذا عنيت به الحية ، والأرقم إذا عنيت الحية ، فإنك لا تصرفه في معرفة ولا نكرة لم تختلف في ذلك العرب) .
وانظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١١ ، الكافي شرح الهادي ٣/ ٩٦٤ ـ ٩٦٥ .

(٣) أي : يكون الاسم غير منصرف ، ولا تضره غلبة الاسمية .

(٤) أي : زوال ، وأصلها : انمحاء ، من انمحى ينمحي انمحاءاً ، فأدغم النون في الميم .

(٥) في الأصل : إيصاف .

(٦) جواب « لو » في قوله : وكذا لو زال .

(٧) في الأصل : هو آخر .

(٨) في الأصل : آخر ، وما أثبته هو الصحيح ، لأنه جمع مؤنث « آخر » .
انظر شرح الرضي ١/ ٤٢ ، وشرح الجامي ص ٦٥ .

(٩) قال الرضي ١/ ٤١ : (هو ما يتحقق حالِه بدليل يدل عليه غير كون الاسم غير منصرف ، بحيث لو وجدناه =

والوصف الأصلي ؛ لأنَّ اسمَ التفضيل لا بُدَّ أن [لا][1] يخلوَ عن اللام أو الإضافة أو كلمة « مِنْ » فهو معدولٌ عن إحدى هذه الهيئات[2] .

(و « جُمَعَ ، كُتَعَ ، بُتَعَ ، بُصَعَ ») « جُمَع » : جمعُ « جمعاءَ » عندهم[3] ، وفيه خروج عن أصل لا محالة ، لأنه لو كان جمعَ « فعلاءَ » صفةً ـ واختاره

= منصرفاً أيضاً لكان هناك طريق إلى معرفة كونه معدولاً ، بخلاف العدل المقدر فانه الذي يصار إليه لضرورة وجدان الاسم غير منصرف ، وتعذر سبب آخر غير العدل ، فإن «عمر» مثلاً لو وجدناه منصرفاً لم نحكم قط بعدوله عن « عامر » ، بل كان كـ « أدد ») .

(١) أثبت « لا » لأن المعنى يقتضيها . قال المصنف في ميزان الأدب ورقة ٤٧ ب : (ولما كان اسم التفضيل لا يستعمل إلا مضافاً أو مع اللام أو مع « من » علم أنه معدول عن الآخر) .

وانظر شرح الجامي ص ٦٥ ، وشرح الوافية لابن الحاجب ص ٣٩ .

(٢) مذهب سيبويه أنه معدول عما فيه اللام من هذه الهيئات . قال في الكتاب ٢/ ١٤ : (قلت : فما بال « أخر » لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ؟ فقال : لأن « أخر » خالفت أخواتها وأصلها وإنما هي منزلة « الطول والوسط والكبر » لا يكـنَّ صفة إلا وفيهن ألف ولام ، فتوصف بهن المعرفة . ألا ترى أنك لا تقول « نسوة صُغَرَ » ولا « هؤلاء نسوة وُسطَ » ، ولا تقول « هؤلاء قوم أصاغر » فلما خالفت الأصل وجاءت صفة بغير الألف واللام تركوا صرفها) .

وقيل : إنه معدول عما فيه كلمة « من » المقدرة كما في « اللّٰه أكبر » ورده الرضي بأنه يلزم أن يقال فيه حينئذ « بنسوة آخر » على وزن « أفعل » ؛ لأن أفعل التفضيل ما دام بـ « من » ظاهرة أو مقدرة لا يجوز مطابقته لمن هو له ، بل يجب إفراده ، ولا يجوز أن يكون بتقدير الإضافة لأن المضاف إليه يحذف مع بناء المضاف ، كما في الغايات) .

ويرى الرضي أيضاً أن «آخر» وسائر تصاريفه كما خرجت عن معنى التفضيل استعملت من دون لوازمه ، وهي : « من » والاضافة واللام ، وطوبق بالمجرد عن اللام والإضافة مع ما هو له ، نحو « رجلان آخران ، ورجال آخرون ، وامرأة أخرى ، وامرأتان أخريان ، ونسوة أخر . ورجح عدم كونها معدولة عن أحد لوازم أفعل التفضيل على التعيين ، بل هي معدولة عما كان حقها ولازمها في الأصل ، أي : أحد الأشياء الثلاثة مطلقاً ، لا واحداً منها بعينه . . . انظر شرح الرضي ١/ ٤٢ ـ ٤٣ .

وما نقلته عن سيبويه آنفاً من كونه معدولاً عن الآخر ، هو مذهب جمهور النحويين ، واختاره العصام في ميزان الأدب ، كما نقلته عنه في الهامش السابق ، ونسب إلى ابن جني أنه يراه معدولاً عما فيه كلمة « من » ولم أره في كتبه . وفي المسألة تفصيلات وأقوال أخرى .

انظر المقتضب ٣/ ٣٧٦ ، شرح الرضي ١/ ٤٢ ، همع الهوامع ١/ ٢٦ .

(٣) انظر شرح الرضي ١/ ٤٣ ، وشرح ابن يعيش ٦/ ٩٩ ، وشرح الوافية ص ٤٠ .

الأكثرون[1] وعليه الشيخ ابن الحاجب[2] ـ كان « أجمعُ » على « أجمعينَ » خلافَ القياس[3] . ولو كان جمعَ فعلاءَ اسماً ـ واختاره أبو علي[4] ـ فمخالفة القياس بحالها ، لانتفاء العَلَميَّة[5] . ولو كان اسمَ تفضيلٍ في الأصل بمعنى « أتم[6] جمعاً » كما ظنه المحقق الرضي[7] . . . صحَّ القياسُ في « أجمعينَ » وخرج « جمعاءُ » عن

---

(١) نسب الرضي في شرحه ١/ ٤٣ إلى أكثر النحاة القول بأنه معدول عن (جمع) لأنه جمع (جمعاء) فهو صفة كحمر وحمراء .

وانظر أمالي ابن الشجري ٢/ ١٠٨ ـ ١٠٩ ، شرح الوافية ص ٤٠ ، وشرح الجامي ص ٦٧ .

(٢) هو : عثمان بن عمرو بن أبي بكر بن يونس جمال الدين . أبو عمر الكردي . ولد أواخر سنة (٥٧٠هـ) بأسنا من صعيد مصر . كان إماماً في شتى العلوم ، والغالب عليه النحو توفي سنة (٦٤٦هـ) من تصانيفه : الكافية وشرحها ، ونظمها الوافية وشرحها ، الأمالي ، شرح ايضاح الفارسي ، وشرح كتاب سيبويه ، وغيرها كثير . . . انظر في ترجمته : وفيات الأعيان ١/ ٣١٤ البداية والنهاية ١٣/ ١٧٩ ، المطالع السعيدة للأدفوي ص ١٦ ، ١٨٨ ونشأة النحو ص ٢١٧ .

قال في الايضاح ٢/ ٨٢ ـ ٨٣ : (المانع عندنا العدل والصفة الأصلية المقدرة فيه ، كأن أصله بمعنى « مجتمع ») وقال في شرح الوافية ص ٤٠ : (ويدلك على أنه في الأصل صفة ما جاء في الحديث « بهيمة جمعاء » أي : سالمة لا عاهة فيها . . . فثبت ما ذكرناه من العدول عن اللفظ والمعنى جميعاً) .

(٣) في شرح الرضي ١/ ٤٥ : (قال أبو علي : ليس قياس كل « فعلاء » أن يجمع على « فعل » بل قياس « فعلاء » مؤنث « أفعل » المجموع على « فعل » أيضاً ، و « أجمع » مجموع على « أجمعون » لا « جمع ») .

وانظر الايضاح لابن الحاجب ص ٢/ ٨٠ ـ ٨١ .

(٤) هو : الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي المشهور ، تلميذ الزجاج وابن السراج ، واستاذ ابن جني والربعي . كان أحد أعلام مدرسة البصرة ، وتوفي ببغداد سنة (٣٧٧هـ) . من آثاره : الايضاح العضدي ، الاغفال ، ومسائله كثيرة رحمه اللّه . . . انظر نزهة الألباء ٣١٥ ـ ٣١٧ ، الفهرست ص ٩٥ ، معجم الأدباء ٧/ ٢٣٢ انباه الرواة ١/ ٢٧٣ ـ ٢٧٥ ، طبقات القراء ١/ ٢٠٦ ـ ٢٠٧ ، والمنتظم لابن الجوزي ٧/ ١٣٨ .

نسب الرضي ١/ ٤٣ لأبي علي قوله : (والحق أن « جمعاء » اسم لا صفة ، وقياس جمع « فعلاء » اسما « فعالى » في التكسير وفعلاوات في التصحيح، كصحارى وصحراوات، فجمع معدول عن أحدهما) . . . وانظر شرح الكافية للمصنف ص ٤٧ .

(٥) قال الرضي ١/ ٤٣ : (ويرد عليه ـ أي :- على أبي علي ـ أن « جمعاء » لو كان اسماً لكان « أجمع » أيضاً كذلك، فجمعه ـ إذن ـ على « أجمعون » شاذ ، إذ لا يجمع بالواو والنون إلا العلم أو الوصف) .

(٦) في الأصل : اسم . وانظر شرح الكافية للمصنف ص ٤٧ .

(٧) هو : محمد بن الحسن الاستراباذي ، من أهل استراباد من أعمال طبرستان . من ألقابه : نجم الدين ، ونجم =

القياس إذ القيـاسُ « فُعْل »[1] . وبالجملة منع صرفه مستند ـ عندهم ـ إلى العدل المحقق ، إما على نحو « أُخَر »[2] وإما عمّا هو جمع « أفعلَ » الصفة من « فُعْلٍ » على وزن « قُفْلٍ »[3] ، وإما عن جمع « فعلاءَ » الاسمي ، وهو « فَعَالى » أو « فعلاوات »[4] ، وإلى الوصفية الأصلية على رأيين[5] ، وإلى التعريف التوكيدي على رأي أبي علي[6] حيث خُصَّ بتأكيدِ المعارف ، فهو موضوعٌ للمعيَّن لجوهرِه كالعَلَم .

= الملة والدين ونجم الأئمة ، ورضي الدين ، والرضي ، وهو أشهر ألقابه . كان إماماً في النحو ، وهو صاحب أشهر شروح الكافية ، فلم يؤلف في غالب كتب النحو مثلها جمعاً وتحقيقاً وحسن تعليل ، وله أيضاً الشرح المشهور على شافية ابن الحاجب في الصرف ، وهو في جزالته وحسن ترتيبه كسابقه . توفي سنة (٦٨٦هـ) . . . انظر كشف الظنون ٢/ ١٠٢١ ، مفتاح السعادة ١/ ١٤٧ ، بغية الوعاة ١/ ٥٦٧ ، خزانة الأدب ١/ ١٢ ، الأعلام ٦/ ٣١٧ ، شذرات الذهب ٥/ ٣٩٥ ، ونشأة النحو ص ٢٤٤ .

انظر شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب ١/ ٤٤ . وهذا الذي أورده عليه المصنف أورده هو نفسه وأجاب عنه بأنه لما انمحى عنه معنى التفضيل جاز أن يغير بعض تصاريفه عن القياس .

(١) قال المصنف في شرح الكافية ص ٤٧ : (واما لأنه يلزم استعماله بالاضافة أو اللام أو « من » ؛ لأنه اسم تفضيل بمعنى « أتم جمعاً » ويؤيده « أجمعون » ويزيفه « جمعاء ») .

(٢) على رأي الرضي المتقدم .

(٣) على رأي الأكثرين وابن الحاجب كما تقدم .

(٤) على رأي أبي علي الذي نقلناه عن الرضي .

(٥) الأول للجمهور ، والثاني للرضي . وهذا تكرار من المصنف

(٦) ليس هذا رأي أبي علي ، فقد تقدم رأيه ، فما أسرع ما سهى المصنف عنه . وهذا رأي نسبه الرضي لبعض النحاة ، وحاصله أن فيه التعريف الوضعي ، كالأعلام فهو يؤكد المعارف ، والمؤكد لا يكون إلا معرفة ، ففيه على هذا القول شبه العلمية . وهو قول ابن مالك في التسهيل ص ٢٢٢ .

ورده الرضي ١/ ٤٣ ـ ٤٤ بقوله : (ويرد عليه « صباحاً ومساء وبكرة وضحى وعتمة وضحوة » إذا كانت معينات ، فإنها إذن معارف بلا علامة مخصصة بعد العموم ، ففيه العدل عن اللام وشبه العلمية مع أنها جميعاً متصرفة . وأيضاً شبه العلم لم يثبت جمعه بالواو والنون) .

هذا وقد نقل سيبويه في الكتاب ٢/ ٢ عن الخليل أن « جمع » وأخواته معدولة عن جمع « فعلاء » ولم يخصص هذا الجمع ، فقال : (وسألته عن « جمع وكتع » فقال : هما معرفة بمنزلة « كلهم » وهما معدولتان عن جمع « فعلاء » وجمع « كتعاء » وهما منصرفان في النكرة) .

ولم يبين المصنف في هذا الكتاب اختياره ، وقد اختار في حاشيته على الفوائد الضيائية ص ٥٢ رأي الرضي وتحمس له ثم فقال : ولله در الرضي حيث اختاره) .

(١٠٩/ب) وباقي الألفاظِ أتباعٌ لـ « جُمَعَ » كما يقال « حَسَنٌ بَسَنٌ »[١] فلا تذكر بدونه ولا/ تتقدمه . نص عليه ابن الحاجب[٢] . وفي (« بُصَعَ » اللغةُ العليا الصادُ المهملةُ[٣]) . قال الجوهري : « سمعت[٤] [من][٥] بعض النحويين : أن البصعَ هو الجمعُ ، ولا أدري ما صحته » وقال[٦] : « ذكرَ بعضُ النحويينَ في شرح كتاب الجِرْمي[٧] أنَّ « كُتَعَ » وأخواتِه أتباع « جُمَعَ » حيث ذكرتَها ، على هيئة الاتباع من غير عطف »[٨] .

---

(١) ومثله قولهم : « شَيْطان لَيْطان » . فـ « بَسَنٌ » مرتبة على « حسن » لا تذكر بدونها ولا تتقدم عليها ، وكذا « ليطان » مع « شيطان » .

في الصحاح (حسن) : (ويقال : « رجل حسن بسن » و « بسن » إتباع له) . وقال ابن يعيش ٣/ ٤٠ : (فأما أكتعون أبصعون كتعاء بصعاء ، كتع بصع ، فكلها توابع لأجمع لا تستعمل الا بعده ولا تستعمل منفردة ، فهي شبيهة بقولهم : « شيطان ليطان ») .

(٢) لم يمنع ابن الحاجب ذكرها بدون « جمع » بل عده ضعيفاً . قال في الكافية بشرح الجامي ص ٤١٤ : (و « أكتع » وأخواه أتباع لأجمع ، فلا يتقدم عليه . وذكرها دونه ضعيف) .

(٣) واللغة الدنيا بالضاد المعجمة ، قال الجوهري في الصحاح مادة (بصع) : (وبعضهم يقوله بالضاد المعجمة ، وليس بالعالي) .

(٤) في الصحاح ـ الموضع السابق .

(٥) زدت « من » عن الصحاح .

(٦) انظر صحاح الجوهري (كتع) .

(٧) في الأصل : الحرصي . والجرمي هو : أبو عمر صالح بن إسحق الجرمي ، مولى الجرم بن ريّان ـ وجرم من قبائل اليمن ـ أخذ النحو عن الأخفش وغيره . من مؤلفاته : التنبيه ، كتاب السير ، الأبنية ، غريب سيبويه ، ومختصر في النحو . توفي سنة (٢٢٥هـ) .

ترجمته في : مراتب النحويين ص ١٢٢ ، إنباه الرواة ٢/ ٨٠ ، أخبار النحويين البصريين ص ٥٥ ـ ٥٧ ، بغية الوعاة ٢/ ٨ ـ ٩ ، طبقات النحويين واللغويين ص ٧٤ ـ ٧٥ ، نزهة الألباء ص ١١٤ .

(٨) خلط المصنف في نقله عن الجوهري خلطاً ظاهراً ، فليس مراد الجوهري أن ما سمعه من بعض النحويين هو كون « كتع » وأخواته أتباع « جمع » ، لأنه قال بعده : (ويقال : إنه مأخوذ من قولهم : « أتى عليه عام كتيع » أي : تام . وهذا الحرف سمعته من بعض النحويين ، ذكره في شرح كتاب الجرمي) .

ويجدر بي أن أشير إلى معاني هذه الألفاظ كما ذكرها الجوهري في مواضع متفرقة من صحاحه:

فـ « جمع » جمع جمعاء في توكيد المؤنث ، تقول : رأيت النساء جمع . و « كتع » جمع كتعاء في توكيد المؤنث تقول : رأيت أخواتك جمع كتع ، ويقال : إنه مأخوذ من قولهم: « أتى عليه حول كتيع » أي : تام . و « بتع » جمع بتعاء في توكيد المؤنث . وأصله طول العنق مع شدة مغرزه . و « بصع » : جمع بصعا في توكيد المؤنث ، تقول : رأيت النسوة جمع بصع ، ومعنى البصع : الجمع ، نقله =

(أو على « فُعَالَ وَمَفْعَل » من عشرة) : كعشار ومعشر ، بمعنى : مفصل بهذا التفصيل الخاص . فمعنى « جاءني القوم عُشار » : جاءني مُفَصَّلاً على أن جاء عشرةٌ ثم عشـرةٌ إلى أن انتهوا[1]» . ولا خفـاء أن وصفيَّـةَ «مفصَّـل» وضعيـة، فكـذا « عُشار »[2] من غير شبهة مما قيل من أن معنى « عُشار » مثل « عَشَرة » وإنما اختاروا وصفَه أصلياً مع عروضِ وصفيةِ أسماء العدد ؛ لأنَّ وضعَ أسماءِ الأعدادِ للعقودِ ، وإرادةُ الوصفِ بالعَقْدِ بها عارضةٌ بخلاف « عُشار »وأمثالِه فإن وضعَها للذات الموصوفةِ بالعَقْد ، فيكون وصفُها وضعياً[3] . وتمامُ كلامِ القوم لا تجدُه مُرْضِياً . فليس المراد بـ « جاءني القوم عشرة عشرة » إلا « جاءني القومُ مفصلاً بهذا التفصيل »، ولما كان معنى : عشرة عشرة : مفصلاً بهذا التفصيل ، جُعِلَتْ في حكمه وأعربت بإعرابه ، إلا أنه أجريَ الإعرابُ الذي يستحقُّه مجموعُ الكلمتين على كل واحدٍ ؛ لِئلاّ يلزمَ الترجيحُ فإذا عرفتَ أن تدقيقَهم خالٍ عن التحقيقِ ، خذ ما آتيناك بقوة وأشكر اللَّهَ على التوفيق

= الجوهري عن بعض النحويين ، وشك في صحته .

(١) قال سيبويه ٢/ ١٥ : (وسألته عن « أحاد وثناء ومثنى وثلاث ورباع » فقال : هو بمنزلة « أخر » إنما حده : واحداً واحداً واثنين اثنين ، فجاء محدوداً على وجهه فترك صرفه) .

وانظر المقتضب ٣/ ٣٨٠ ، وشرح الرضي ١/ ٤١ ، وشرح قطر الندى - ص ٣٢٢ .

(٢) لأن « عشار » بمعنى : مفصل ، فيكون وصفه بالوضع كما في الذي بمعناه .

(٣) قال الجامي ص ٦٥ : (والسبب في منع صرف « ثلاث ومثلث وأخواتهما العدل والوصف ، لأن الوصفية العرضية التي كانت في « ثلاثة ثلاثة » صارت أصلية في « ثلاث ومثلث » لاعتبارها فيما وضعا له) وانظر شرح الرضي ١/ ٤١ .

وما ذهب إليه العصام هو الظاهر من كلام سيبويه الذي نقلته آنفاً ، وكذا كلام ابن الحاجب في شرح الوافية ص ٣٨ - ٣٩ .

هذا وفي « ثلاث ومثلث » وأخواتهما أقوال ذكرها السيرافي فقال : (والمانع من الصرف فيه على أربعة أقوال : قيل الصفة والعدل فاجتمعت علتان فمنعتاه الصرف ، وقيل : إن علتي منع الصرف عدله في اللفظ والمعنى فصار كأن فيه عدلين ، وهما علتان ، فأما عدل اللفظ فمن « واحد » إلى « أحاد » وأما عدل المعنى فتغيير العدة المحصورة بلفظ الاثنين إلى أكثر من ذلك مما لا يحصى . وقول ثالث : أنه عدل وأن عدله وقع من غير جهة العدل لأنه للمعارف وهذا للنكرات . وقول رابع : انه معدول وأنه جمع لأنه بالعدل قد صار أكثر من العدة الأولى) .

انظر هامش الكتاب ٣/ ٢٢٦ هارون ، وشرح الرضي ١/ ٤١ .

(و « خَمْسَة ») : عند ابن مالك[1] . خلافاً للشيخ الرضي[2] . (فما دونها): من أربعة وثلاثة واثنين وواحد ، فإنه[3] وُجِدَ من الأربعة كالعشرة فُعال ومَفْعَل . (سماعاً) بلا خلاف [4] .

ويقال في الواحد : أُحاد[و][5] وحاد ، ولكن لم يجيء موحد . ولم يوجدا (ما بينهما) أي[6] : بين الخمسة والعشرة من العقود الأربعة إلا (قياساً): من النحاة[7] .

---

(١) هو : محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي الجياني النحوي ولد بجيان قريباً من قرطبة سنة (٦٠١هـ) وقيل سنة (٦٠٠هـ) وقيل سنة (٥٩٨هـ) ، وتوفي سنة (٦٧٢هـ) . من آثاره المعروفة : الكافية الشافية وشرحها ، والخلاصة أو الألفية ، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد وشرحه ، وعمدة الحافظ وعدة اللافظ ، وغيرها في اللغة والعروض والحديث .

ترجمته في : البداية والنهاية ٢٦٧/١٣ ، الحلل السندسية ٧٥/١ ، وفيات الأعيان ٤٥/٦ ، النجوم الزاهرة ٢٤٣/٧ ، نفح الطيب ٣٥٧/٧ .

ذهب في التسهيل إلى أن « فُعال ومَفعل » مسموع في « عشرة » و « خمسة » فدونها سماعاً ، وما بين الخمسة والعشرة قياسا . وفاقاً للزجاج والكوفيين .

انظر التسهيل ص ٢٢٢ ، والأشموني ٢٤٠/٣ ، وما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص ٤٤ .

(٢) قال في شرح الكافية ٤١/١ : (وقد جاء « فعال ومفعل » في باب : العدد من واحد الى أربعة اتفاقاً ، وجاء « فعال من عشرة في قول الكميت :

ولم يستريثوك حتى رميـ ... ـت فوق الرجال خصالا عشارا

والمبرد والكوفيون يقيسون عليها إلى التسعة نحو « خُماس ومَخْمس وسُداسَ ومَسْدس » والسماع مفقود) .

(٣) في الأصل : فانها .

(٤) انظر : المقتضب للمبرد ٣٨٠/٣ ، وشرح الرضي ٤١/١ ، وشرح المفصل ٦٢/١ ، والخصائص ١٨١/٣ ، والخزانة ٨٢/١ .

(٥) الواو ليست في الأصل .

(٦) في الأصل : الى .

(٧) نقل الحريري في درة الغواص ص ٢٠١ عن خلف الأحمر أنهم صاغوا هذا البناء منسّقا إلى « عُشار » ثم قال : (وأنشد عليه ما عُزيَ إلى أنه موضوع) .

وانظر الخصائص ١٨١/٣ ، والتسهيل ص ٢٢٢ ، وشرح الرضي ٤١/١ .

فيقال : « سُداس »[1] و « مَسْدَس » من « سِتٍ » ؛ لأن أصلَ « سِت » سدس ، بدليل سدس وأسداس فأبدل التاء من السين/ وأدغمت الدال فيه . وما في الصحاح من (١١٠/أ) إدغام التاء في الدال لعله سهو الناسخ[2] .

ولا يؤخذ « فعال » و « مفعل » فيه[3] إلاَّ من الأصل[4] بخلاف اسم الفاعل ، فإنه يقال:سادسٌ وسادتٌ[5]، بإبدال التاء من السين، و« ساتٌّ »بناءً على لفظِ السِت .

(أو على « فَعْلان ») : مفتوح الفاء[6] . (ومثل« أَفْعَلَ ») وإنما قال : على

---

(١) ذكر له ابن هشام في المغني قول المتنبي :

أُحـادٌ أم سُـداسٌ فـي أُحـادِ ... لُيَيْلَتُنـا المَنـوطَـةُ بـالـتنـادِي .

ثم قال : « واعلم أن هذا البيت اشتمل على لَحَناتٍ : استعمال « أحاد وسداس » بمعنى : واحدة وست ، وانما هما بمعنى : واحدة واحدة ، وست ست ، واستعمال « سداس » وأكثرهم يأباه ويخص العدد المعدول بما دون الخمسة » .

انظر المغني ص ٤٨ ، ٧٣٠ .

(٢) الذي في الصحاح موافق لما ذكره المصنف من إدغام الدال في التاء ولعله رأى العكس في بعض النسخ .

(٣) أي : في الست .

(٤) أي : من « سدس » لأنه أصل « ست » .

(٥) في الأصل : سادي .

(٦) للنحاة خلاف في سببية الألف والنون لمنع الصرف ، فمذهب سيبويه ومن تبعه من البصريين أن السبب مشابهتهما لألفي التأنيث .

ومذهب الكوفيين أن السبب هو كونهما مزيدتين ، وفرعيتهما للمزيد عليه . وجهة الشبه عند المبرد أن النون كانت في الأصل همزة ، بدليل قلبها إليه في « صنعاني وبهراني » في النسب إلى صنعاء وبهراء .

قال الرضي : (وليس بوجه إذ لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال : إن النون أبدل منها ، وأما صنعاني وبهراني فالقياس صنعاوي وبهراوي كحمراوي ، فأبدلوا النون من الواوي شاذا ، وذلك للمناسبة التي بينهما ، ألا ترى إلى إدغام النون في الواو ، وجرأهم على هذا الابدال قولهم في النسب الى اللحية والرقبة : لِحياني ورَقباني بزيادة النون من غير أن تبدل من حرف ، فزيادتها من كونها مبدلة من حرف يناسبها أولى) .

انظر في جميع ما ذكرنا : الكتاب ٢/ ١٠ ، ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٣٥، الكافي شرح الهادي ٣/ ٩٨٠، شرح الأشموني ٣/ ٢٣٤، المقتضب ٣/ ٣٣٥، وشرح الرضي للكافية ١/ ٦٠ .

مثل أفعل ، ليشمل كل ما هو على وزن فعل في أوله إحدى زوائدِ « أتَيْنَ » . ولو قال : « أفعل » لم يشمل إلا ما فيه ألف ، بل لم يشمل إلا هذا الوزن . (غيرَ قَابلَيْ التاء) أي : كون ما هو على وزن « فَعلان » وعلى وزن « أفعل » وأمثاله غيرَ مُتَصَرِّفَيْن ، حال كونهما غيرَ قابِلَيْ التاء ، بأن لا يكونَ مؤنثُهما بالتاء ، أوْ لا يكونَ لـ « فَعْلان » مؤنثٌ ؛ لاختصاصِه بذاتِه ـ تعالى ـ عن أن يكونَ له تأنيثٌ كـ « رحمن » فإنه لم يجيء « رحمانة » لعدم جواز إطلاقه إلا عليه تعالى[1] .

هذا هو أصح المذهبين[2] . ثانيهما : انصرافُ ما ليس له مؤنثٌ على وزن « فَعْلى » كـ « رحمن »[3] . ولا يوجد « فعلان » غيرَ منصرفٍ في لغةِ بني[4] أسدٍ

---

(١) قال ابن الحاجب : (والألف والنون إنما اعتبرت من العلل لشبهها بألفي التأنيث . فلما كان بابه يقبل التاء بَعُد ذلك عن الشبه المذكور ، فإذا كان علما امتنع من قبول التاء فاعتبرت لحصول شرطها ، وإن كانت في اسم هو صفة فالمعتبر فيه أن لا يكون له « فعلانة » . وقيل : المعتبر وجود « فعلى » ومن ثم اختلف في « رحمن » دون « سكران » و « ندمان ») .

انظر شرح الوافية لابن الحاجب ص ٦٥ .

(٢) أي : مذهب القائلين بمنع صرف « فعلان »، لعدم فعلانة لا لوجود « فعلى » كما سيجيء .

قال ابن الحاجب في شرح الكافية ص ١٧ مرجحاً هذا المذهب : (هو الأوجه من وجهين : أحدهما ـ أن الألف والنون عندنا كانتا مانعتين ، لامتناع دخول تاء التأنيث عليهما . واذا كان « رحمن » لا تدخل عليه تاء التأنيث فقد صح شبهه بألف التأنيث . ووجود « فعلى » ليس مقصوداً في نفسه ، وانما المقصود تحقق امتناع دخول تاء التأنيث عليها ، فاذا امتنع دخول تاء التأنيث عليها لغيره فقد حصل المقصود .

الثاني ـ أنه لو قدر استواء الأمرين فهذا أولى ، لأنه الأكثر في كلامهم فينبغي أن يحمل على الأكثر ، ألا ترى أن باب « سكران » أكثر من باب « ندمان » ، واذا احتمل أن يكون من كل واحد منهما فحمله على ما هو الأكثر أولى) .

وانظر شرح الرضي ١/٦٠ ـ ٦١ ، وشرح الجامي ص ٩١ ـ ٩٢ .

(٣) قال الرضي ١/٦٠ : (والأول أولى ، لأن وجود « فعلى » ليس مقصوداً لذاته ، بل المطلوب منه انتفاء التاء ، لأن كل ما يجيء منه « فعلى » لا يجي منه « فعلانه » في لغتهم ، إلا عند بعض بني أسد فانهم يقولون في كل « فعلان » جاء منه « فعلى » فعلانة أيضاً ، نحو « غضبانة » و « سكرانة » فيصرفون إذن « فعلان فعلى » وهذا دليل قوي على أن المعتبر في تأثير الألف والنون انتفاء التاء ، لا وجود « فعلى ») .

(٤) في الأصل : هي .

سوى«رحمن» فإنه لا «فَعلانَ» عندهم إلا وهو يؤنثُ بالتاءِ وإن أُنِّثَ بالألف[1] .
(شرطَ أن لا يكونَ) الموضوعُ صفةً أيةَ كانت (علماً عند سيبويه)[2] فكل صفة جعلت علماً ، وليس من أعلام يمتنعُ صرفُها تنصرف[3] عنده ما كانت علماً ، فإذا زالتْ عَلَميتُها عادت غير منصرف مع أنه لم يعد معناه الوصفي اعتباراً للوصف الأصلي عند زوال مانع الاعتبار من العلمية خلافاً للأخفش[4] ، فان المانع من الاعتبار عنده زوالُها[5] بالعَلَميَّةِ فإنه زوالٌ تُنْسى معه الوصفيةُ بحيثُ لا يتذكَّرُها أحدٌ لمشاهدة مانعٍ قوي مؤثّرٍ عليها[6] . وإليه الإشارة بقوله : ولا زائـلاً وصفُه بالعلميةِ

---

(١) انظر شرح الجامي ١/١٥٩ ، وشرح ابن يعيش ١/٦٧ ، والكافي شرح الهادي ٣/ ٩٨٠ ، وشرح الرضي ١/٦٠ .

(٢) هو : ابو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الفارسي البيضاوي البصري ، ولقب بسيبويه « رائحة التفـاح » . ولد في البيضاء بفارس ، ونشأ في البصرة ، وهو شيخ المدرسة البصرية وامامها ، بل امام أهل العربية في كل عصر وفي كل مصر . له : الكتاب ، ويسمى قرآن النحو . توفي سنة (١٨٠هـ) رحمه الله . . . ترجمته في جميع المعاجم . انظر منها : اخبار النحويين ص ٤٨ ، تأريخ بغداد ١٢/١٩٥ ، نزهة الألباء ص ٣٨ ، بغية الوعاة ٢/٢٢٩ طبقات النحويين ص ٦٦ ، النجوم الزاهرة ٣/٩٩ ، ووفيات الأعيان ١/٣٨٥ .

قال سيبويه ٢/١ : (اعلم أن « أفعل » إذا كان صفة لم ينصرف في معرفة ولا نكرة ، وذلك لأنها أشبهت الأفعال) . وقال في ٢/٤ : (فأحمر إذا كان صفة بمنزلة الفعل قبل أن يكون اسماً ، فإذا كان اسماً ثم جعلته نكرةً فإنما صيرته إلى حالِه إذا كان صفة) .

وهذه من المسائل الشهيرة التي خالفه فيها تلميذه الأخفش كما سيأتي .

(٣) في الأصل : يتصرف .

(٤) هو : الأخفش الاوسط ، سعيد بن مسعدة أبو الحسن المجاشعي بالولاء البلخي البصري المعتزلي ، قرأ النحو على سيبويه ، وهو أحفظ من أخذ عنه ، وأعلم الناس بكلامه . دخل بغداد لمناظرة الكسائي انتصاراً لسيبويه ، ثم أقام بها وأصبحَ ملازماً للكسائي ومعلما لأولاده . توفي سنة (٢١٥هـ) من مصنفاته : معاني القرآن ، الأوسط في النحو ، المقاييس ، الاشتقاق ، العروض ، وقد زاد في عروض الخليل بحر المتدارك . . . ترجمته في : مراتب النحويين ص ١١١ ، أخبـار النحويين ص ٥٠ ، انباه الرواة ٢/٣٦ ـ ٤٣ ، طبقات النحويين ص ٧٤ ـ ٧٦ نزهة الألباء ص ١٠٧ ، وفيات الأعيان ٢/١٢٢ ، الاعلام ٣/١٥٤ بغية الوعاة ١/٥٩٠ ، ونشأة النحو ص ١٠٤ .

(٥) يعني : زوال الوصفية .

(٦) مذهب الأخفش أن « أحمر » وما أشبهه ـ وهو : كل ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهراً غير =

عند الأخفش)[1] : وإنما قيد الزوال بالعلمية احترازاً عن الزوالِ بالاسمية ، فإنه إذا صار الموضوعُ صفةً اسماً غيرَ علمٍ كـ « أسودَ » حيث خص في عرف اللغة بالحية / (١١٠/ب) السوداء بغير وصفه الأصلي فيجعل غير منصرف لا محالة[2] .

(وعَلَمٌ) عطفٌ على « موضوع »[3] (كـ « بَعْلَبَكَّ »)[4] أي : مركب تركيباً

= خفي ، فيدخل فيه « سكران » وأمثاله ـ اذا سمي به ثم نكر فانه ينصرف ، لأن امتناعه من الصرف في النكرة لأنه صفة ، فاذا سمي به فقد أزيل عنه باب النعت ، فصار بمنزلة « أفعل » الذي لا يكون نعتا .

قال المبرد في المقتصب ٣١٢/٣ : (وهذا قول أبي الحسن الأخفش ولا أراه يجوز في القياس غيره) .

ولما كان مذهب الأخفش في هذا هو الظاهر نسب ابن الحاجب الخلاف فيه لسيبويه ، مع أن الأخفش تلميذه . فقال في الكافية : (وخالف سيبويه الأخفش في نحو « أحمر » علماً إذا نكر ، اعتباراً للصفة الأصلية بعد التنكير) قال الجامي ص ١٠٠ : (أي : إنما خالف سيبويه الأخفش ، لأجل اعتباره الوصفية الأصلية بعد التنكير ، فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية ، فاعتبرها ، وجعله غير منصرف للصفة الأصلية ، وسبب آخر كوزن الفعل والألف والنون المزيدتين) .

وانظر خلاف الأخفش مع سيبويه : في : ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧ ـ ٨ وشرح ابن الحاجب للكافية ص ١٨ ، وشرح ابن يعيش ٧٠/١ ، وشرح الرضي ٦٨/١ وشرح الجامي ص ٩٨ ـ ١٠٠ ، وشرح العصام على الكافية ص ٤٩ .

(١) تقدم تفصيل الكلام في هذا قبل قليل .

ولم يبين المصنف هنا اختياره من مذهبي سيبويه والأخفش وقد بينه في شرح الكافية ص ٤٩ فقال : (والحق مع سيبويه واعترف به الأخفش حيث قال في كتاب الأوسط : إن خلافه في « أحمر » إنما هو على مقتضى القياس ، وأما السماع فعلى منع الصرف ، ولعل المصنف ـ ابن الحاجب ـ لم يطلع عليه) .

وقد سبق الرضي إلى التنبيه على رجوع الأخفش إلى قول سيبويه في شرح الكافية ٦٨/١ .

(٢) تقدم أن غلبة الاسمية على الوصف لا تضر في منع الصرف في ص ٥٢ . وانظر الكتاب ٢٠١/٣ هارون ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١١ والكافي شرح الهادي ٩٦٤/٣ ـ ٩٦٥ ، والمقتضب ٣٤٠/٣ وشرح الرضي ٤٨/١ ، وشرح المصنف على الكافية ص ٤٩ .

(٣) انظر ص ١٤٧ .

(٤) بعلبك : علم على بلدة من بلاد الشام قرب بيروت ، وهو مركب من « بعل » وهو اسم صنم ، و « بك » هو اسم صاحب هذه البلدة ، جُعِلا اسماً واحداً من غير أن يقصد بينهما نسبة إضافية أو اسنادية أو غيرهما .

انظر اللسان مادة (بعل) ، مراصد الاطلاع ٢٠٧/١ ، وشرح الجامي على الكافية ص ٨٩ .

امتزاجياً[1] جزؤُه الثاني من المعرباتِ ، فخرج مثل « سيبويه » لكون الجزء الثاني منه صوتاً ، ومثل « زيد » علماً مع التنوين ، لكون الجزء الثاني منه حرفاً[2] . والتركيبُ الامتزاجي لا يكون للهيئةِ التركيبيةِ فيه معنىً من الإضافةِ[3] والإسنادِ[4] ، وما لا يكون متضمناً لمعنى الحرف[5] ، نحو « خمسةَ عشرَ » ، فاحترزَ به عن هؤلاء المركبات فإن « خمسةَ عشرَ » مبني كما سيجيء ، وما سواه باقية على ما كانت عليه قبل العلمية[6] .

(أوْ هُوَ « عُمَر »[7] و « زُفَر »)[8] فإن هذين العلمين غيرُ منصرفين سماعاً ، ولم يُضبطا تحت قاعدة[9] . (أو على « فُعَل ») - بضم الفاء وفتح العين - (لم يُسْمَع)

---

(١) التركيب الامتزاجي: صيرورة كلمتين كلمة واحدة ، من غير حرفية جزء منه . انظر شرح الجامي ص ٨٨ .

(٢) وهو التنوين ، لأنه نون ساكنة .

(٣) قال الجامي ص ٨٨ : (وأن لا يكون باضافة ، لأن الاضافة تخرج المضاف إلى الصرف أو إلى حكمه ، فكيف يؤثر في المضاف إليه ما يضادُّه ؟ أعني : منع الصرف) .

(٤) لأن الأعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات نحو « تأبّط شراً » فإنها باقية في حالة العلمية على ما كانت عليه قبل العلمية ، فإن التسمية بها إنما هي للدلالة على قصة غريبة ، فلو تطرق إليها التغيير يمكن أن تفوت تلك الدلالة .

انظر المصدر السابق ص ٨٩ ، وشرح الرضي ١/٥٩ .

(٥) أي : حرف العطف .

(٦) أي : ما سوى « خمسة عشر » وأمثاله ، باقية في حالة العلمية على ما كانت عليه قبل العلمية ، نحو « تأبط شرا » لأن التسمية بها انما هي للدلالة على قصة غريبة ، فلو غيرت لفات المقصود من دلالتها على تلك القصة . وانظر شرح الجامي ص ٨٩ ، وشرح الرضي ١/٥٩ .

(٧) عمر : معدول عن عامر . قال ابن الحاجب في شرح الوافية ص ٤٢ : (كأنهم قصدوا التسمية بـ « عامر » ثم عدلوا الى « عمر ») .

وانظر شرح الرضي ١/٤٦ ، وشرح ابن يعيش ١/٦٢ .

(٨) زفر : معدول عن « زافر » علما ، وهو من قولهم : زفر الحمل يزفره ، إذا حمله . انظر الصحاح (زفر) ، وأساس البلاغة (زفر) وشرح المفصل ١/٦٢ .

(٩) هذا ما يسمونه بالعدل التقديري ، وهو يقابل العدل التحقيقي الذي سبق في أول البحث . ومعنى العدل التقديري : خروج الاسم عن أصل مقدر مفروض يكون الداعي الى تقديره وفرضه منع الصرف لا غير . =

ذلك العلمُ الذي على « فُعَل » (إلا علماً) يعني : لم يكن له معنىً في كلامهم سوى المعنى العلمي . وبهذا القيدِ خرجَ [عمرُ][1] و« زفر » من القاعدة[2] لوجود « عمر » جمع عمرة[3] و« زُفَر » بمعنى السيِّد[4] فاحتاجا الى تَعْدادِهِما[5] . واحترز به عن « فُضَل » جمع فُضلى ، فإنه لو سُمِّيَ به مذكرٌ لا يصيرُ غيرَ منصرف[6] .

(وهو مما جاء منه فاعل) احترز به عما كان علماً أبداً ولم يجئ منه فاعل . قال الشيخ الرضي[7] : « لا أعرف له مثلاً »[8] (إلا « أدداً ») من أجداد النبي ـ صلى الله تعالى عليه وسلم ـ فإنه منصرف مع أنه لم يُسمع إلا علماً[9] ، وجاء إلادُّ بمعنى الأمر الفَظيع[10]. مثال القاعدة[11]: « قُثَم »[12] و« جُحى »[13]. (و« فعلان »)

= انظر شرح المصنف على الكافية ص ٤٨ ، وشرح الجامي ص ٦٨ ، والكتاب ٢/ ١٤ ، والمقتضب ٣/٣٦٨ ، والتصريح مع يس ٢/ ٢٢٤.

(١) عمر : ساقطة من الأصل ، والسياق يقتضيها فأثبتها .

(٢) أي : عن كونه لم يسمع الا علما .

(٣) انظر صحاح الجوهري مادة (عمر) .

(٤) انظر المصدر السابق مادة (زفر) .

(٥) يعني : أن عمر وزفر لَمّا لم يوجدا تحت قاعدة احتاج الى النص عليهما لانهما وجدا غير منصرفين ، فقيل بِعَدْ لِهِما دون أن تنطبق عليهما قاعدة العدل . هذا وقوله : احتاجا ، كان الأولى أن يقول : احتيج أو احتجنا .

(٦) قال الرضي ١/ ٦٥ . (وأما إن سميتَ بـ « فُضَلَ » فإنه ينصرف ، إذْ لا عدل فيه في الأصل) .

(٧) انظر شرح الرضي ١/ ٤٥ .

(٨) في شرح الرضي : مثالا .

(٩) في الصحاح مادة (أدد) :(وأدد : أبو قبيلة من اليمن ، وهو أددِ بن زيد بن كهلان بن سبأ بن حمير والعرب تصرف أدداً ، جعلوه بمنزلة « ثقب » ولم يجعلوه بمنزلة « عمر ») .

(١٠) في الصحاح الموضع السابق : (وإلادُّ ـ بالكسر وإلادّة : الداهية والأمر الفظيع. ومنه قوله تعالى: ﴿ لقد جئتم شيئاً إدّا ﴾ وكذلك الأدُّ ، مثل فاعل . وجمع الإدّة : إدَد) .

(١١) أي : مثال ما جاء منه فاعل ولم يسمع إلا علما .

(١٢) قثم : معدول عن قاثم ، وهو المعطي ، يقال : قَثَمَ له من المال ، إذا أعطاه دفعة جيدة . انظر الصحاح (قثم) .

(١٣) جُحى : اسم رجل ، معدول عن جاحٍ ، يقال : اجتحاه ، وهو قلب اجتاحه . انظر المصدر السابق (جحى) ، وحاشية الجرجاني على الرضي ١/ ٤٥ .

عطف على « فعل » (مثلثا) المثلث : ما فيه الحركات الثلاثة في الأول . (أو صيغةُ مثنى) عطف على « فعلان » أي : على صيغة مثنى ، فإنه إذا سُمِّيَ بالمثنى . . فإمّا أن يُعرب كما كان قبل العلميَّة ، وإما أن يُعرب بالحركةِ على النون ، فيلزَم فيه الألف ، ويمتنع صرفُه . وإليه الإشارةُ بقوله : (في وَجْهٍ[١] . أو وزن فعل) عطفٌ على / « فُعَل »[٢] (يخصُّ الفِعْلَ) أي : في [كلام] [٣] العرب ، كما هو المتبادر في تبيان أهلِ العِلم[٤] ، فـ « نَفْعِل » يخصُّ الفعلَ في كلامِ العربِ مع وجودِ « نَرْجِس »[٥] عجمياً ، ونقلُه من الفِعْل إلى الاسم لا ينافي الاختصاصَ ، إذ العاريَّةُ لا تمنعُ اختصاصَ المِلْك[٦] ، فـ « فَعَّلَ » مختصٌ بالفعل مع وجود « شَمَّرَ » علماً لفرسِ الحَجّاج[٧] . (١١١/أ)

---

(١) انظر شرح الرضي على الكافية ٣٦/١ .

(٢) في قوله : أو على « فعل » لم يسمع الا علما .

(٣)) زدنا ما بين القوسين ليستقيم السياق ، وانظر التعليق التالي .

(٤) قال في شرح الكافية ص ٥٩ : (وزن يختص بالفعل ، بمعنى : أنه لا يوجد في كلام العرب في الاسم) . وقال الجامي ص ٩٢ : (وزن الفعل : هو كون الاسم على وزن يعد من أوزان الفعل ، وهذا القدر لا يكفي في سببية منع الصرف ، بل شرطه أن يكون أحد أمرين ، الأول : أن يختص في اللغة العربية بالفعل ، والثاني : أن يكون في أوله احدى زوائد « أتين ») .

(٥) قال الجوهري في الصحاح ـ مادة (نرجس) : (نرجس : معرب والنون زائدة ، لأنه ليس في الكلام « فعلل » وفي الكلام « نفعل » فلو سميت به رجلا لم تصرفه ، لأنه مثل « نضرب » ، ولو كان في الأسماء شيء على مثال « فعلل » لصرفناه كما صرفنا « نهشلا » لأن في الأسماء « فعللا » مثل « جعفر ») .

(٦) قال في الصحاح ـ مادة (عور) : (العارية : اسم لما يُعار ، كأنها منسوبة الى العار ، لأن طلبها عار وعيب ، وينشد :

إنما أنفسنا عارية ... والعواري قُصارى أن تُرَد

يقال : هم يتعوَّرون العواري بينهم ، واستعاره ثوبا فأعاره إياه . وقد قيل : مستعار بمعنى متعاور أو متداول) .

والعارية عند الفقهاء : اسم لاباحة منفعة عين مع بقائها بشروط مخصوصة . وهو معنى قول العصام : « لا تمنع اختصاص الملك » . انظر حاشية قليوبي على شرح المنهاج للمحلي ١٧/٣ .

(٧) شمَّرَ : على صيغة الفعل الماضي المعلوم ، من التشمير وهو المرور حاداً أو مختالا . وقوله : « علما =

(أو يكونُ أولُه أحدُ زوائدِ « أَتَيْنَ ») وإنما جعل هذا القسم وزنَ الفعلِ مع اشتراكه بينه وبين الاسم ، لغلبته في الأفعال عند النحاة ، وإن منعه الشيخ ابن الحاجب[1] .

(أوْ منقولٌ من العجمي) عطفٌ على « فُعَل » أي : علم منقول من اللسان العجمي (علماً) حالَ كونه : إما بأن يكونَ في اللغةِ العجميةِ علَماً[2] ، أوْ لم يكن ، لكنَّ الناقلَ من اللغةِ العجميةِ إلى اللغةِ العربية جعلَه ـ حينَ النقلِ من معناهُ الذي كانَ له في اللغةِ العجميةِ ـ إلى المعنى العلمي[3] ، حتى كان أولُ استعمالِه في لغةِ العربِ علماً كـ « قالون » اسم واحدٍ من القُرّاءِ[4] ، وهو في اللغة العجمية بمعنى : الجيد ،

= لفرس الحجاج » وهم ، فقد ذكر الزبيدي في تاج العروس ـ مادة (شمر) أنه اسم فرس لجد جميل بن معمر الشاعر واسم ناقة للشماخ . ونقل اللسان في مادة « شمر » عن ابن سيدة أنه اسم ناقة الشماخ ، واقتصر عليه .

والحجاج : هو ابن يوسف الثقفي المشهور ، أبو محمد ، ولد ونشأ بالطائف كان واليا لبني أمية على العراق وقائداً داهية وعرف بالقسوة . توفي بواسط سنة ٩٥هـ .

انظر تهذيب التهذيب ٢/٢١٠ ، والأعلام ٢/١٧٥ .

(١) قال الرضي في توضيح الفرق بين قول النحاة وقول ابن الحاجب : (إن النحاة قالوا : أو يكون في أوله زيادة كزيادته ، أو يغلب عليه أن يكون ذلك الوزن في الأفعال أكثر منه في الأسماء حتى يصح أن يقال : وزن الفعل ، فيضاف الى الفعل ، إذ لو غلب الوزن في الأسماء أو تساوى فيه الفعل مع الاسم لم يقل : أو وزن الفعل .

والذي حمل المصنف على مخالفتهم أنه رأى « فاعل » في الأفعال أغلب ، ولو سميت بـ « خاتم » لانصرف اتفاقاً ، فلو كانت الغلبة معتبرة في الأفعال لم ينصرف . وأن نحو « أحمد » و« أحمر » لا ينصرف ، وعنده أن هذا الوزن في الاسم أكثر منه في الفعل) .

شرح الرضي ١/٦٢ .

(٢) كـ « إبراهيم وإسماعيل » .

(٣) أي : جُعِلَ أولُ استعماله في المعنى العلمي ، وسيمثل له المصنف .

(٤) هو : عيسى بن مينا بن وردان بن عيسى المدني ، يكنى أبا موسى أخذ القراءة عن نافع ، وهو الذي أطلق عليه لقب « قالون » لجودة قراءته ، وقيل : إنه كان أصمَّ ، يُقرأ عليه القرآن وهو ينظر الى شفتي القارىء فيرد عليه اللحن والخطأ . ولد في المدينة المنورة سنة (١٢٠هـ) وتوفي فيها سنة (٢٢٠هـ) . وقيل مات بسامراء . =

نقل من اللغة العجمية الى العربية بأن جعل علماً لهذا القارىء . فهذه العبارة أتم مما قاله الشيخ ابن الحاجب : « إنه يجب أن يكونَ علماً في اللغةِ العجمية »[١] . والعجميُّ : ما وَضَعَهُ غيرُ العرب . والعجَمُ : مقابلُ العرب ، والعُجْمةُ كونُ اللفظِ موضوعاً بوضعِ غيرِ العرب[٢] . (زائداً على ثلاثة)[٣] أي : ثلاثة أحرف كـ « إبراهيم » و « طالوت »[٤] . قال الزمخشري[٥] للقاضي البيضاوي[٦] : « إنَّ

= انظر النجوم الزاهرة ٢/٢٣٥ ، المهذب ١/٩ ، الأعلام ٥/١٩٧ ، وانظر أيضاً شرح الرضي ١/٥٣، وشرح الجامي ص ٧٨، وشرح المصنف على الكافية ص ٥٤، وحاشيته على الجامي ص ٦٧ .

(١) قال ابن الحاجب في الايضاح في شرح المفصل ٢/٩٢ : (شرط العجمة في اعتبارها سبباً العلمية الأصلية في كلام العجم ، حتى لو كان الاسم أعجمياً ولكنه اسم جنس ثم طرأت عليه العلمية لم تعتبر العجمة) .

وعلل هذا الاشتراط في شرح الكافية ص ١٤ بقوله : (والعلة في اشتراط العلمية مع العجمة في الأصل أنه اذا نقل غير علم اعتورت عليه أحكام كلامهم . . . بخلاف ما إذا نقل علما) .

واعترض عليه الرضي في شرح الكافية ١/٥٣ بقوله : (وليس هذا الشرط بلازم ، بل الواجب أن لا يستعمل في كلام العرب أولا إلا مع العلمية سواء كان قبل استعماله فيه أيضاً علماً كابراهيم واسماعيل أوْ لا كقالون فإنه الجيد بلسان الروم سمى به نافع راويه عيسى ، لجودة قراءته) . وانظر شرح الجامي ص ٧٨ .

(٢) قال في حاشيته على الجامي ص ٦٧ : (وطريق معرفته النقل واجماع أهل اللغة على ما نقل عن صاحب القواعد) .

(٣) لتأثير العجمة شرطان ، أولهما : ما ذكره المصنف من كونه علما في اللسان الأعجمي أو نقل الى المعنى العلمي في لغة العرب . وثانيهما : أحد امرين : إما زيادته على الثلاثة ، أو تحرك الأوسط كما سيأتي .

(٤) ورد علما على ملك صالح من ملوك بني اسرائيل في قوله تعالى : ﴿ إنَّ اللهَ قد بعثَ لكم طالوتَ ملكا ﴾ . . وذلك في سياق قصة حكاها القرآن عن بني إسرائيل .

(٥): هو : محمود بن عمر بن محمد ابو القاسم الزمخشري جار الله ، كان اماما في التفسير والنحو واللغة والأدب ، معتزلي المذهب ، مجاهراً بذلك . ولد بزمخشر من أعمال خوارزم سنة (٤٦٧هـ) وأخذ عن الأصبهاني والنيسابوري وغيرهما . وتوفي بزمخشر سنة (٥٣٨هـ) من آثاره : الكشاف في التفسير ، المفصل في النحو ، الأمالي ، الأنموذج وغيرها . انظر ترجمته في :

نزهة الألباء ص ٣٩١ - ٣٩٣ ، معجم الأدباء ١٩/١٢٦ - ١٣٥ ، إنباه الرواة ٣/٢٦٥ - ٢٧٢ ، الأنساب للسمعاني ص ٢٧٧ ، مفتاح السعادة ١/٤٣١ - ٤٣٢ ، بغية الوعاة ٢/٢٧٩ - ٢٨٠ .

(٦) هو : محمد بن أحمد بن العباس الفارسي الشهير بالقاضي أبي بكر البيضاوي ، كان إماما جليلاً له =

« طالوتَ » أعجميٌّ ، ومَن جَعَلَهُ فَعلوتاً من الطول لا يمنعه من [الصرف][1] »[2] . وفيه نظر ، فمن جعله عربياً يمكن أن يجعَله معدولاً عن « الطويل » كـ « عُمَر » وبعين ما جعل « عُمَر » معدولاً عن عامر ، فتزيدُ أوزانُ العدل عنده على ما اشتهر[3] (أو متحركَ الأوسط) نحو « لَمَك »[4] أبي نوح ـ عليه السلام ـ بخلاف « نوح » فإنه يجب

= الرتبة ، وكان يعرف بالشافعي ، لتحبره في المذهب . له كتاب : التبصرة في الفقه ، والأدلة في تعليل مسائل التبصرة ، والتذكرة في شرح التبصرة ، والارشاد ، وقد عده ابن السبكي في الطبقة الرابعة من الفقهاء الشافعية ، فيكون قد عاش في القرن الخامس ، ولا تعرف سنة وفاته . وهو غير القاضي البيضاوي المشهور صاحب التفسير وغيره من المصنفات التي طبقت شهرتها الآفاق ، والمعروف بناصر الدين ، حيث توفي على الأصح سنة (٦٨٥هـ) .

انظر طبقات الشافعية لابن السبكي ٧٦/٤ ـ ١٠٢ ، و « القاضي البيضاوي وأثره في أصول الفقه ص ١٩٦ ، والغاية القصوى في دراية الفتوى ، بتحقيق الأخ الفاضل الشيخ علي محيي الدين القرداغي ص ٩٤ حيث تصدى لبيان الفرق بينهما ، شكر الله سعيه .

(١) زدت ما بين القوسين لاقتضاء السياق .

(٢) قال الزمخشري في الكشاف ٣٧٩/١ : (طالوت : اسم أعجمي كجالوت وداود ، وانما امتنع من الصرف لتعريفه وعجمته ، وزعموا أنه من الطول ، لما وصف به من البسطة في الجسم ، ووزنه إن كان من الطول « فَعْلوت » منه وأصله « طَوْلوت » إلا أن امتناع صرفه يدفع أن يكون منه ، إلا أن يقال : هو اسم عبراني وافق عربياً كما وافق حنطاء حنطة و « بشمالاها رخمانا رخيما » بسم الله الرحمن الرحيم ، فهو من الطول كما لو كان عربياً وكان أحد سببيه العجمة لكونه عبرانيا) .

(٣) أوزان العدل المعروفة التي ذكرها المصنف هي : « فعل » كما في « أخر » و « جمع » وأخواته ، و « قثم » وجحى وأشباههما » ، و « عمر وزفر » . وباب « فعال ومفعل » في الأعداد كثلاث ومثلث ، ويلحق بها باب « فعال » كما في « قطام » المعدول عن قاطمة عند بني تميم ، فانهم اعتبروا العدل في هذا الباب حملا له على ذوات الراء في الاعلام المؤنثة مثل « حضـار ، وطمار ووبار » . انظر في صيغ العدل وأسراره الأمالي للسهيلي بتحقيق الدكتور محمد ابراهيم البنا ص ٣٤ ـ ٣٩ . وانظر أيضاً الكتاب ٤٠/٢ ـ ٤١ ، المقتضب ٣٧٣/٣ ، شرح الرضي ٤٦/١ ، وشرح الجامي ص ٦٩ .

(٤) في الأصل : ملك . وما أثبته هو الصحيح الذي ذكره به العلماء ، وهو بفتح اللام والميم . قال الرضي معترضا على تمثيل ابن الحاجب بـ « شتر » (فالمثال الصحيح « لمك » لأنه اسم أبي نوح عليه السلام) .

شرح الرضي ٥٤/١ ، وانظر الكافي شرح الهادي ١٠١٠/٣ ، والقاموس المحيط مادة (لمك) ، وفيه أنه قد يكون كهاجر . وانظر حاشيته على الجامي ص ٦٧ .

صرفه ، وأخطأ الزمخشريُّ في تجويز منع صرفه[1] .

(أو مؤنثٌ بغير ألف) من الألفين (ذو هاءٍ) / في اللفظ ، كما هو المتبادر ، (١١١/ب) نحو « طَلْحَةَ » .

واعلم أن تأثير[2] تأنيث علم المذكر ليس إلا في حكم منع الصرف وعدمِه فلا يقال : طلحة جاءتني ، بل : جاءني .

(أَوْ عَجْمِيٌّ) كـ « ماه »[3] و« جـوُر »[4] عَلَمَيْ حِصْنَيْنِ من حصونِ العَجَم[5]

---

(١) جعل الزمخشري « نوح » وشبهه من العجمي الساكن الوسط في الثلاثي كالمؤنث الثلاثي الساكن الوسط كـ « هند » و« دعد » في جواز امتناعه من الصرف . انظر شرح المفصل ٧١/١ .
هذا وقد ادعى المصنف اجماع النحاة على وجوب صرف « نوح » في حاشيته على شرح الجامي ص ٦٨ ، وما ذهب اليه الزمخشري عده سهوا منه فقال : (ولا يخفى عليك أن منع صرف نوح سهو من صاحب المفصل) .
وقال في شرح الكافية ص ٥٦ : (أسماء الأنبياء لا تنصرف إلا : محمد وصالح وشعيب وهود ، لعربيتها ، ونوح ولوط ، لانتفاء شرط العجمة . وقيل : « هود » كـ « نوح » حيث قرنه سيبويه به ، ويؤيده تقدمه على « إسماعيل » وأنه لا عرب قبله . هذا وفيه أن « شيئاً » و« عزيرا » منصرفان) .
وانظر الكتاب ١٩/٢ .

(٢) في الأصل : تأثر .

(٣) ماه : تستعمل مضافة ؛ لأن معناها : قصبة البلد ، وقد جاءت مضافة الى عدة مدن منها : ماه البصرة وهو يطلق على نهاوند وهمذان وقم ؛ لأن أهل البصرة افتتحوها . ومنها : ماه دينار وهي نهاوند أيضاً ، وماه شهرياران ، وماه الكوفة : وهي الدينور ؛ لأن أهل الكوفة افتتحوها .
انظر فتوح البلدان للبلاذري ص ٣٧٥ ، ومراصد الاطلاع ١٢٢٤/٣ .

(٤) جور : مدينة بفارس ، بينها وبين شيراز عشرون فرسخا ، ينسب إليها الورد الجوري ، قال الشاعر :

أطيب ريحاً من نسيم الصَبا ... جاءت بريّا الورد من جورِ

و« جور » أيضاً اسم محلة بنيسابور .
انظر فتوح البلدان للبلاذري ص ٣٨٧ ، ومراصد الاطلاع ٣٧٥/١ .
هذا . . ونقل المصنف في شرح الكافية ص ٥٢ عن الجوهري أن في امتناع « جور » نظراً . ولم أره في الصحاح ولا في غيره .

(٥) امتناع « ماه » و« جور » من الصرف للعجمة والتأنيث المعنوي .

(أوْ على شرطِه) أي : شرط العجمي من الزيادة على الثلاثة كـ « زينب » أو تحرك الأوسط كـ « سَقَر »[1] من أعلام الجحيم .

(وإلّا) أي : وإن لم يكن العلمُ المؤنثُ أحدَ الأمورِ الثلاثةِ بأن يكون ثلاثياً عربياً ساكنَ الوسطِ خالياً عن التاء كـ «هند» (فيجوز صرفُه[2]) . كما يجوزُ صرفُ غيرِ المنصرف) مطلقاً (لِحُسْنِ الشِعْرِ) حيث تتوقف سلاسةُ الشعرِ على الصرفِ دونَ استقامَتِه[3] كما في قوله:

** ٢ ـ أعِدْ ذِكْرَ نُعْمانٍ لنا إنّ ذِكْرَه
هو المِسْكُ ما كرَّرتَه يَتَضَوَّع[4]

(أوْ تناسبُ منصرف) مشاركٍ لغير المنصرف ، نحو « سَلاسِلاً وأغْلالاً »[5] أوْ عديلٍ

---

(١) جعلها الجامي علماً لطبقة من طبقات النار ، ورده المصنفِ بقول صاحب القاموس : سقر ـ معرفة ـ اسم لجهنم .
انظر حاشية المصنف على شرح الجامي ص ٦٥ .

(٢) وقد جمع الشاعر بين الصرف وعدمه بقوله :
لم تتلفع بفضل مئزرها دَعْدٌ ولم تُسْقَ دَعْدُ في العُلَب
انظر شرح المفصل ١/ ٧٠ ، وأوضح المسالك ٤/ ١٢٥.

(٣) فرق المصنف ـ تبعا لشيخه الجامي ـ بين ما تتوقف عليه سلاسة الشعر وحسنه وبين ما تتوقف عليه استقامة الوزن ، فجعل صرف الأول جائزاً ، وصرف الثاني واجباً .

(٤) البيت من الطويل . وفي حواشي بعض النسخ من شرح الجامي أنه للامام محمد بن إدريس الشافعي ـ رضي الله عنه وأرضاه ـ قاله في مدح الامام الأعظم أبي حنيفة النعمان بن ثابت وقبله :
هنيئاً لأربابِ النعيمِ نعيمهم وللعاشق الوَلْهانِ ما يتجرَّع
والبيتان غيرُ موجودَيْنَ في ديوان الامام ـ رحمه الله ـ وورد البيت في شرح الجامي ص ٥٨ ، وطراز المجالس ص ٢٦٢ والهادية ص ٢٣ مستشهداً به على نفس الغرض .
والشاهد فيه : قوله « نعمان » حيث صرفه وحقه المنع ، ولو لم يصرف لدخله الكف ، وهو زحاف جائز دخوله في بحر الطويل .

(٥) من الآية ٤ من سورة الانسان . وهي بتمامها ﴿ إنا أعتدنا للكافرين سلاسل وأغلالا وسعيرا ﴾ .
قرأ نافع وأبو بكر والكسائي « سلاسلاً » بالتنوين ، وقرأ الباقون « سلاسلَ » بغير تنوين ، لأن « مفاعل » لا تنصرف .
انظر حجة القراءات ص ٧٣٧ . وقال مكي : (حجة من نونه أنه حمله على لغة لبعض العرب . =

في السَجْعِ أو الوزنِ ، نحو « كانت قَواريراً »[1] .

(ويجب) صرفُ غيرِ المنصرف (لإضافته) نحو « أَحْمَرِكُم » (ودخول اللام) أي : لام التعريف ، وهو المنصرف عند اطلاق اللام في ألسنتهم نحو « الأحمر » . (واستقامةِ الوزن) كما في قول فاطمةَ ـ على نبينا وعليها الصلاة والسلام ـ في مَرْثِيَتِه[2] ـ صلى الله تعالى عليه وسلم :

** ٣ ـ ماذا على من شَمَّ تُربةَ أحمدٍ
أن لا يَشَمَّ مَدى الزمانِ غَواليا
صُبَّت عَلَيَّ مَصائبٌ لَوْ أَنَّها
صُبَّت على الأيّامِ صِرْنَ لَياليا[3]

= حكى الكسائي أن بعض العرب يصرفون كل ما لا ينصرف إلا « أفعل منك ») .
انظر الكشف عن وجوه القراءات ٢/٣٥٢ ـ ٣٥٣ ، الكشاف ٤/١٩٥ .

(١) قال تعالى : ﴿ ويطاف عليهم بآنيةٍ من فضةٍ وأكوابٍ كانت قواريرا ، قواريرَ من فضةٍ قدروها تقديرا ﴾ الآيتان ١٥ ، ١٦ من سورة الانسان .
قرأ نافع وأبـو بكر والكسائي « قواريراً . قواريراً » منونا كلاهما ، وإذا وقفوا عليهما وقفوا بالألف ، إتباعاً للمصحف ، ولأن الأولى رأس آية فكرهوا أن يخالفوا بين لفظين معناهما واحد .
وقرأ ابن كثير « قواريراً » منونا ، وقواريرَ من فضة » بغير تنوين ، لأن الأولى رأس آية بخلاف الثانية .
وقرأ أبو عمرو وابن عامر وحمزة وحفص « قواريرَ . قواريرَ » بغير تنوين ووقفوا على الأولى بالألف .
انظر حجة القراءات لابن زنجلة ص ٧٣٨ ـ ٧٣٩ ، كشاف الزمخشري ٤/١٩٨ .

(٢) مرثيته ـ بدون تشديد . من إضافة المصدر لمفعوله .

(٣) البيتان من الكامل . وفيهما الاضمار ، بإسكان تاء « متفاعلن » في سبع تفعيلات منهما ، وهما لفاطمة الزهراء بنت رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ وأحب الناس اليه ، وزوج علي بن أبي طالب ، وأم الحسن والحسين ـ رضي الله عنهم ـ .
وفي شرح المواهب اللدنية للزرقاني ٨/٩٣ : (ولما دفن صلى الله عليه وسلم جاءت فاطمة ـ رضي الله عنها ـ فقالت : كيف طابت نفوسكم أن تَحْثوا على رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ التراب ، وأخذت من تراب القبر الشريف ووضعته على يمينها وأنشأت تقول) . . . وذكر البيتين . وفيه « عدن » مكان « صرن » . والغوالي : جمع غالية ، وهي أخلاط من الطِيب .
والشاهد فيه في البيت الثاني قد بينه المصنف . فلو لم تصرف « مصائب » لدخله الكف ، وهو =

فإنه لو لم يُصْرَف « مصائب » لم يستقم الوزن . (ونقلِ المؤنثِ المعنوي الغير [الزائد][(1)] إلى المُذَكَّر) كنقل « قَدَم » ، وهو مؤنث سَماعي[(2)] إلى المُذكَّر ، حيث جُعلت علماً له[(3)] ، فإنها منصرفة بخلاف الزائد نحو « عقرب » فإنها إذا جعلت علماً لمذكر تكون غير منصرف ، لاعتبار تأنيثها السماعي[(4)] .

(وتصغيرِ الجمع) لبطلان الوزن بالتصغير (و) تصغير (فُعَل)[(5)] من « أُخَر » و « عُمَر » و « قُثَم »[(6)] ، لتوقف منع صرفِها على هذا الوزن (و) كذا في (« فُعال ومَفْعَل » ، ووزن فعلٍ يخصُّ / الفعلَ)[(7)] . أما تصغير ما عداها من غير المنصرف (112/أ)

= زحاف لا يدخل بحر الكامل . وقد وهم المصنف فنسب البيتين في شرح الكافية ص ٤٢ لعائشة رضي الله عنها . هذا . . وفي البيت الأول شاهد آخر لم ينبه عليه المصنف ، وهو صرف « أحمد » وحقه المنع للعلمية ووزن الفعل . ويغلب على ظني أن هذين البيتين لم تنشئهما فاطمة - رضي الله عنها - لكنها تمثلت بهما فقط ، والله تعالى أعلم .

وانظر البيتين أيضاً في حل شواهد الفوائد الضيائية ص ٥٦٤ ، والثاني منهما في شرح الجامي ص ٥٨ .

(1) « الزائد » ليست في الأصل ، وبدونها لا يستقيم السياق . وهي مرادة للمعنى أيضاً ، وانظر الى قوله : « بخلاف الزائد » . الآتي .

(2) في الأصل : سماعية .

(3) في الجامي ص ٧٦ : (فـ « قدم » وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي ، إذا سمي به رجل ينصرف ، لأن التأنيث المعنوي الأصلي زال بالعلمية من غير أن يقوم شيء مقامه) .

(4) قال سيبويه ١٩/٢ : (اعلم أن كل مذكر سميته بمؤنث ، على أربعة أحرف فصاعدا لم ينصرف ، وذلك أن أصل المذكر - عندهم - أن يسمى بالمذكر ، وهو شكله والذي يلائمه ، فلما عدلوا عنه ما هو له في الأصل وجاءوا بما لا يلائمه ولم يكن منه . فعلوا ذلك به كما فعلوا ذلك بتسميتهم اياه بالمذكر ، وتركوا صرفه كما تركوا صرف الأعجمي) .

وانظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥٥ ، وشرح الرضي ٥٠/١ .

(5) قال الرضي ٦٩/١ (واعلم أن التصغير يخل من أسباب منع الصرف بالعدل من وزن لآخر ، لأنه يزول الوزن المعدول اليه بالتصغير) .

(6) تقدم بيان معنى (قثم) في هامش ص ١٦٠ .

(7) بأن يختص في اللغة العربية بالفعل ، بمعنى أنه لا يكون في الاسم العربي الا منقولاً من الفعل ، أو=

فلا يُخِلُّ بمنعِ الصرفِ ، بل كان القياسُ أن يؤكدَه في مثل « هند » إذا صُغرت ويمنع صرفه ، لوجود شرط الزيادة على الثلاثة[1] ، إلا أنها ـ كأنها لِعُروضها ـ لم تضر هذه الزيادة في منع الصرف الذي هو خلاف الأصل . قال الجوهري في الصحاح : « و « عُزَيْر » اسم ينصرف لخفته ، وإن كان أعجمياً مثل « نوح » و « لوط » ، لأنه تصغير « عزر »)[2] . وكان القياس أن يخل بمنع صرف الأعلام لأن المصغر صفةٌ ، ولذا يقال : غُلَيْمون[3] ، لأنهم جعلوا العلم المصغر في حكم اللقب ، لأنه لم يَفُت فيه تعيُّن الذاتِ ، بل زاد فيه إشعارٌ بوصف الحقارة . ووزنِ الفعل[4] الذي في أوله إحدى زوائدِ « أتين » ، لأنه لم يفت ، لدلالة الزائد عليه من أول الأمر[5] .

تقسيم العامل

(فالعامل) يعني ، إذا عرفت معمول العامل جاز أن تعرف تقسيمه .

= يكون في أوله إحدى زوائد « أتين »و قد مر ذلك في ص ١٦١ . فتصغير ما كان في أوله احدى زوائد « أتين » لا يزيل منع الصرف عند بعض العلماء ، منهم الرضي كما في شرح الكافية ١/٦٩ .

(١) أي أنه يصير حينئذ كـ « زينب » فيتأكد امتناع صرفه .

(٢) صحاح الجوهري مادة (عزر) .

(٣) في الأصل : غلمون ، وهو جمع مصغر غلام . وذكره دليلا على عروض الوصف في التصغير ـ وهو الذي صحح جمعه جمع مذكر سالما ـ فكان القياس على هذا أن ينصرف العلم في نحو « حميزة » تصغير « حمزة » ، لعروض الوصف المنافي للعلمية ، إلا أنه لما لم يكن ظاهرا لم يعتدوا به . ولكون الوصف العارض بناء مستأنفاً فقد كان القياس أن يعتبر فيه كما اعتد بالوصف العارض في نحو « مثنى وثلاث » ، لكونه وضعا مستأنفاً ، فلا ينصرف ـ على هذا ـ نحو « أدير » في تصغير « أدور » وهذا رأي لبعض النحاة .

انظر شرح الرضي ١/٦٩ .

(٤) أي : وكان القياس أن يخل التصغير بمنع صرف الذي في أوله احدى زوائد « أتين » ولكن لم يخل، لأنه لم يفت فيه الوزن المعتبر في منع الصرف ، لدلالة الزائد عليه من أول الأمر ، كما سيذكره .

(٥) حاصل ما ذكره الرضي في شرحه ١/٧٠ أن التصغير يخل بالعدل عن وزن وبالجمع مطلقاً ، وبالألف والنون ـ ولم يتطرق العصام لهذه الثلاثة ـ وبالوزن من وجه دون وجه ، ولا يخل بالوصف والعلمية والتأنيث والتركيب والعجمة .

العامل المعنوي

(إما معنويٌّ)[١] لا تحقُّقَ له في التلفظ ، وإنما يُتَعَقَّلُ فحسب . وتسميته معنوياً كتسميةِ « زيد » إنسانيّاً[٢] .

تقسيم العامل المعنوي

ـ القسم الأول ـ

ـ ما ليس معنى الفعل ـ

(ليس معنى الفعل) كذا ذكره صاحب [اللباب][٣] ، وأراد بمعنى الفعل :

---

(١) جرى المصنف في تقسيم العامل إلى معنوي ولفظي على طريقة الفاضل الاسفراييني في اللباب ، وكذا في تقسيم العامل المعنوي إلى قسمين :

الأوّل : ما ليس معنى فعل ، وهو رافع المبتدأ والخبر والمضارع .

والثاني : ما كان معنى فعل ، وهو أيضاً قسمان :

الأول : مأخوذ من ظرف مستقر . والثاني : مأخوذ من غير ظرف .

وسيبدأ العصام بالأول : وهو : ما ليس معنى الفعل متعرضاً للكثير من أحكام معمولاته الثلاثة ، وهي : الفاعل ، والمبتدأ ـ بقسميه ـ والخبر ، ثم يثني بما هو معنى فعل ، ذاكراً أولاً ما أخذ من ظرف مستقر ، ثم ما أخذ من غير ظرف ، ليخرج بعد ذلك إلى ذكر العامل اللفظي بأقسامه ولا تختلف طريقته هذه عن طريقة صاحب اللباب إلا في التقديم والتأخير في بعض المباحث .

أنظر اللباب للفاضل الاسفراييني ص ٦٣٦ .

ولم أجد أحداً سبق صاحب اللباب إلى منهجه هذا في تقسيم مباحث العامل ، كما لم أجد من قلده ممن جاءوا بعده غير العصام في هذا الكتاب . ومما يدل على تأثر العصام بطريقة صاحب اللباب هذه ونظره إلى تقسيمه لمباحث العامل أنه ابتدأ دراسة العامل المعنوي بنقل عبارة اللباب : (ليس معنى الفعل) ، وقال بعدها : « كذا ذكره صاحب اللباب » كما سيأتي .

(٢) يعني : تسمية العامل المعنوي « معنوياً » نسبة إلى المعنى كما يقال : « زيد إنساني » نسبة إلى الانسان » وهو الجنس .

(٣) (اللباب) أسقطها الناسخ ، واهتديت اليه بعد بحث طويل استقرأت فيه أكثر الكتب التي نقل عنها المصنف في =

الحدث[1] . ويتجه عليه أن ما نسمعه مما يجعل عاملاً في المبتدأ والخبر والمضارع معان مصدرية[2] ، فكيف لا يكون معنى الفعل ؟ وكأنه أراد أن العامل صفاتٌ جزئيةٌ قائمةٌ بهذه الأمور .

معمولات ما ليس بمعنى الفعل
ـ المضارع ـ

(فهو رافع المضارع) وهو وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم عند البصريين[3] في أنه يصح في « زيد ضارب » ، « زيد يضرب » وفي « إنَّ زيداً لضارب » ، « إن زيداً ليضرب » ، ودفعه ابن مالك بأنه[4] لا يصح في « هلّا تضرب »[5] ، « هلّا

= هذا الكتاب . وقد نقل المصنف عن اللباب في اثني عشر موضعاً هذا أولها . وصاحب اللباب هو الفاضل الاسفراييني محمد بن محمد بن أحمد تاج الدين ، أحد أئمة النحو، وله فيه كتب منها : اللباب ، لب اللباب ، حواشي لباب الاعراب ، فاتحة الاعراب ، شرح المصباح للمطرزي ، ورسالة في الجملة الخبرية . وكانت وفاته سنة (٦٨٤هـ) .

انظر كشف الظنون ١٥٤٣/٢ ، بروكلمان ٢٦٩/٥ ، الأعلام ٢٥٩/٧ ، وقال السيوطي في البغية ٢١٩/١ : (لم أقف على ترجمته) .

(١) في الأصل : الحديث .

وجاء في اللباب ص ٦٣٦ محقق : (الثاني من العامل المعنوي : ما ليس بمعنى الفعل ، وهو اثنان عند سيبويه وثلاثة عند الأخفش : الابتداء الرافع للمبتدأ ، ورافع المضارع : وهو وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم عندهما ، وعامل الصفة : فإنها ترفع عند الأخفش بكونها صفة لمرفوع وتنتصب وتنجر بمثل ذلك) .

وانظر المقتضب ٣١٥/٤ ، وشرح الرضي ٢٩٩/١ وفيه رجح مذهب سيبويه .

(٢) أي : فالعامل إذن في معنى المصدر ، وفي المصدر معنى الفعل كما هو معروف .

(٣) انظر خلاف البصريين والكوفيين في رافع المضارع في الانصاف المسألة رقم (٧٤) وفيه ذكر رأياً ثالثاً للكسائي من الكوفيين ، وهو أن رافع المضارع هو الزائد في أوله ، أي : حرف المضارعة .

وانظر أيضاً شرح الأشموني مع الصبان ٢٣٤/٣ ، التصريح ٢٨٩/٢، التسهيل ص ٢٢٨، شرح الرضي ٢٣١/٢ ، وشرح الكافية لابن مالك ص ٦١٠ .

(٤) في الأصل : فإنه .

(٥) في الأصل : هذا يضرب .

وانظر نص ابن مالك فيما يأتي .

ضارب »[1] ، ورجح مذهب الكوفيين في أن العامل تعريتُه عن الناصب والجازم[2] .

ـ المبتـــدأ ـ

(والمبتدأ) رافع[3] المبتدأ والخبر الابتداء[4] ، واختلفوا في تفسيره . فمنهم من فسره بتجريد المبتدأ عن العامل اللفظي لإسناد الخبر إليه ، أوْ لإسناده إلى فاعله[5] . ومنهم من فسّره بجعل الإسم في صَدْرِ[6] الكلام لفظاً أو تقديراً للإسناد .

---

(١) في الأصل : بل ضارب . ومراده أن أداة التحضيض مختصة بالفعل .

(٢) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ص ٦١٠ : (وينبغي أن تعلم أن رافع الفعل معنى ، وهو إما وقوعه موقع الاسم ، وهو قول البصريين ، وإما تجرده من الجازم والناصب ، وهو قول حذاق الكوفيين ، وبه أقول ، لسلامته من النقض بخلاف الأول ، فإنه ينتقض بنحو « هلا تفعل » و « جعلت أفعل » و « مالك لا تفعل » و « رأيت الذي تفعل » فإن الفعل في هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم لا يقع فيها ، فلو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم لكان في هذه المواضع مرفوعاً بلا رافع ، فبطل القول بأن رافعه وقوعه موقع الاسم ، وصح القول بأن رافعه التجرد من الجازم والناصب) .

وانظر تعليق الفرائد شرح تسهيل الفوائد للدماميني ٨٠٩/٢ ، وشرح الأشموني ٢٧٧/٣ ، والمطالع السعيدة للسيوطي ص ٣٢٦ .

(٣) في الأصل : رفع .

(٤) مذهب سيبويه وأكثر البصريين أن العامل في المبتدأ هو الابتداء وذهب الجرمي والسيرافي وبعض البصريين إلى ان عامله التعري من العوامل اللفظية . والعامل في الخبر عند الأخفش وابن السراج والرماني من البصريين هو الابتداء كذلك ، وهو مذهب المتأخرين كالزمخشري والجزولي كما في الرضي ٨٧/١ ، وهمع الهوامع ٩٤/١ . والعامل في الخبر عند سيبويه هو المبتدأ ، وهو أحد قولي المبرد في المقتضب ٢١٢/٤ ، ويحكى عن ابي علي وابن جني ، واختاره ابن مالك والمرادي من شراح الألفية ، وكذا ابن عقيل . وللبصريين قولان آخران في رافع الخبر ، أحدهما : أن العامل في الخبر الابتداء والمبتدأ معاً ، وهو أحد قولي المبرد في المقتضب ٤٩/٢ ، الثاني : أن العامل فيه هو الابتداء بواسطة المبتدأ . وذهب الكوفيون إلى أن كل واحد من المبتدأ والخبر عامل في الآخر ، ولهم قول آخر هو أن المبتدأ مرفوع بالذكر الذي في الخبر ، وهو الضمير العائد من الخبر اليه ، لاشتراطهم الضمير في الخبر الجامد أيضاً .

أنظر الانصاف ٣١/١ ، الكتاب ٢٧٨/١ ، شرح ابن عقيل ٢٠١/١ شرح الأشموني مع الصبان ١٩٣/١ ، شرح المرادي ٢٧٢/١ ، الخصائص لابن جني ١٨/١ ، وأسرار العربية ص ٧٦ .

(٥) أي : في ثاني قسمي المبتدأ ، وهي الصفة المكتفية بمرفوعها عن الخبر .

(٦) في الأصل : مصدر .

وأشار إلى تعريف المبتدأ / بقوله : (المجرَّد) سواءٌ كان اسماً نحو « زيدٌ (١٢) قائمٌ » أو فعلاً نحو « تسمعُ بالمُعَيْدِيِّ خيرٌ من أَنْ تراه »[١] أو « أن » مع الفعل نحو ﴿أنْ تَصوموا خيرٌ لكم﴾[٢]. فحذف الاسم أوفق برسم التعريف[٣] ، للتجنب عن اللفظ الخفي الدلالة الغير الواضح الشمول لأفراد المعرَّف[٤] . (المسند إليه) لإخراج الألفاظ العاريَة[٥] عن التركيب[٦] فإنها كلَّها مجرداتٌ ، والمجردة المسندة[٧] لكنه صرح [بـ][٨] المبتدأ المسند إلى الفاعل ، فأحوجَ إلى قوله : (والصفة[٩] المعتمدة على حرف)[١٠]: من حروف تعتمد عليها الصفة في العمل ، وهي :

---

(١) هذا مثل يضرب لمن يكون خبره والحديث عنه أفضل من مرآه . وأول من قاله النعمان بن المنذر ، وقيل : المنذر بن ماء السماء و« تسمع » مبتدأ ، لأنه في تأويل « سماعك » وقبله « أن » مقدرة وفي رواية « لأن تسمع . . . » .

أنظر مجمع الأمثال للميداني ١/١١٣ ، شرح الرضي ١/٨٦، شرح الأشموني ١/٢٦١ ، وشرح التصريح مع يس ١/١٥٥ .

(٢) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة .

(٣) جرى العلماء على تعريف المبتدأ بقولهم : الاسم المجرد . . . الخ ولا يرد عليهم ما أورده المصنف من عدم وضوح شموله لأفراد المعرف ، لأن مرادهم بالاسم : الاسم لفظاً أو تقديراً ، فيدخل فيه جميع ما ذكره.

انظر الكتاب ١/٢٧٨ ، وشرح اللمحة البدرية لابن هشام ١/٣٥٧ وشرح الأشموني ١/٢٦١ ، وشرح التصريح مع يس ١/١٥٤ ، والفصول الخمسون ص ١٩٨ ، وشرح الرضي ١/٨٥ ، وشرح الجامي ص ١٣٢ .

(٤) تابع المصنف ابن مالك في حذف « الاسم » من تعريف المبتدأ ، حيث قال في الكافية الشافية ص ٧٧ :

المبتدا مرفوعُ معنىً ذو خبر … أو وصفٌ استغنى بفاعلٍ ظَهَر

(٥) في الأصل : المفارقة .

(٦) المقصود به التركيب الاسنادي ، وهي : ألفاظ العدد ، وألفاظ حروف الهجاء ، فإنها مجردة عن العوامل اللفظية ، لكنها غير معربة ، لفقدان سبب الاعراب وهو التركيب الاسنادي .

أنظر شرح الرضي ١/٨٦ ، وشرح الأشموني ١/٢٧١ .

(٧) أي : لاخراج الخبر .

(٨) زدت الباء ليستقيم السياق .

(٩) في الأصل : والقنة .

(١٠) هذا ما يسميه النحويون بالمبتدأ الثاني . انظر شرح الرضي ١/٨٦ .

حروف النفي والاستفهام[1] . واحترز به عن الصفة المعتمدة على اسم ، فإنها ليست [من][2] هذا القسم من المبتدأ[3] (الرافعة لغير مستتر)[4] احترز به عن « قائمٌ زيدٌ »[5] إذا كان « قائم » خبر زيد ، فإنه رافعٌ لمستترٍ راجع ، وليس بمبتدأ بل خبره[6] ولم يقل : الرافعة لظاهر ، ليشمل « أقائم أنت » ، فإن « أقائمٌ » مبتدأ مع أنه ليس برافع الظاهر . (وأُدْخِلَ عليه) أي : على المبتدأ المسند إليه («لا » معرفةً) أي : حالَ كونِ المبتدأ معرفةً ، نحو « لا زيدٌ في الدار ولا عمرو » . (أو مفصولاً بينه)

---

(١) نقل سيبويه في الكتاب ٢٧٨/١ عن الخليل قبح الابتداء بها من غير اعتماد على نفي أو استفهام . وجوز ذلك الكوفيون . والأخفش يرى ذلك حسناً .

أنظر في ذلك : شرح الرضي ٨٧/١ ، شرح الجامي ص ١٣٣ شرح المرادي على الألفية ٢٧١/١ ، الخصائص ٢٧٦/١ ، المغني ٢١٩/١ ، خزانة الأدب ٢٢٨/١ ، همع الهوامع ٩٤/١ ، شرح ابن يعيش ٧٨/٦ ، الايضاح ١٢٢/٢ .

وأجازه ابن مالك في الكافية وشرحها ص ٧٧ ، وفي الألفية ص ٩، وفي شرح العمدة ص ٤١، وشرح التسهيل ١/ورقة ٤٥ ومنع ذلك في التسهيل ص ٤٤ .

(٢) زدت « من » ليستقيم السياق .

(٣) هذا في غاية الغرابة والشذوذ من العصام ، ويا ليته بيّن لنا مستنده فالمقرر المجمع عليه أنه لا فرق ـ في اعتماد الصفة على نفي أو استفهام ـ بين أن يكون بالحرف أو الاسم ، ومثلهما في النفي الفعل . فمثال النفي بالحرف « ما قائم الزيدان » وبالاسم « غير قائم الزيدان » وبالفعل « ليس قائم الزيدان » .

ومثال الاستفهام بالحرف « أقائم الزيدان » وبالاسم « كيف جالسٌ العمران » ولم أجد أحداً قال بما قال به المصنف ، ومما يؤخذ عليه أنه لم يوضح رأيه ، ولم يبين لنا دليله . وهذا من أغرب غرائبه في هذا الكتاب .

وانظر إطباق العلماء على خلاف ما ذكره في التصريح للأزهري ١٥٧/١ ، شرح الأشموني ٢٧٥/١ ، شرح ابن يعيش ٧٨/٦، شرح الرضي ٨٧/١، شرح الجامي ص ١٣٣، الايضاح لابن الحاجب ١٢٢/٢، وشرح المرادي ٢٦٩/١ .

(٤) قال في حاشيته على الجامي ص ١٣٥ : ويشمل الظاهر وما يجري مجراه ، وهو الضمير المنفصل ، ليدخل قوله تعالى : ﴿ قال أراغبٌ أنت عن آلهتي يا إبراهيم﴾ .

(٥) في الأصل : القائم زيد . وانظر ما سيذكره .

(٦) المثال الذي ذكره يحتمل أن يكون « قائم » فيه رافع لزيد على مذهب من لا يشترط الاعتماد في الوصف على نفي أو استفهام ويحتمل أن يكون خبر عن زيد مقدم عليه ، وحينئذ يكون رافعاً لضمير مستتر .

انظر شرح التصريح ١٥٧/١ ، وشرح الأشموني ٢٨٢/١ .

أي : بين المبتدأ (وبينها) أي : بين « لا » نحو « لا في الدار رجلٌ ولا امرأةٌ »[1] (لا بُدَّ له) أي : للمبتدأ (من عَديلٍ)[2] أي : اسم داخل عليه « لا » (عُطِفَ عليه) أي : على المبتدأ (بالواو) . ولا يذهب عليك أن جعل هذه المسألة من مسائل المبتدأ أنسب[3] مِنْ جَعْلِها من مسائل اسم « لا » لنفي الجنس كما في كتب الفن[4] .

ـ الخـــبر ـ

(والخبر) عطف على المضارع . (وهو) أي : خبرُ المبتدأ (مُسْنَدُه) أي : مسند المبتدأ . هو مع كمال وجازته يشمل الخبر الجملة ، ويخرج « يضرب » في « زيدٌ يضربُ أبوه » من غير تكلف[5] .

---

(١) إذا كان المسند اليه بعد دخول « لا » معرفة أو مفصولاً بينه وبين « لا » وجب فيه أمران :

الأول : رفعه على الابتداء ، أما في المعرفة ، فلامتناع أثر « لا » النافية للجنس فيها ، وأما في المفصول ، فلضعف « لا » عن التأثير مع الفصل .

الثاني : تكريره ، أما في المعرفة ، فليكون كالعوض عما في التنكير من معنى نفي الآحاد ، وأما في النكرة ، فليكون مطابقاً لما هو جواب له من مثل قول السائل : أفي الدار رجل أم امرأة ؟ وهذا التعليل جار في المعرفة أيضاً .

أنظر شرح الجامي ص ٣٢٨ ، وشرح الرضي ١/٢٥٧ ، وشرح الأشموني ١/٦١٤ .

(٢) التعبير بـ « عديل » لم أره لغير المصنف ، وهو في غاية الدقة والاختصار ، حيث درج النحاة على أن يقولوا : وجب تكريم الاسم أو : وجب تكرير « لا » ، أو « وجب التكرير » . وقولهم : تكرير الاسم يعنون به مطلق الاسم ، لا اسمها بعينه ، ففي قول المصنف لا بد له من عديل احتراز خفي عن مثل هذا .

(٣) في الأصل : ليست .

(٤) جعل العلماء هذه المسألة في كتبهم من مسائل اسم « لا » لنفي الجنس ، وجعلها المصنف من مباحث المبتدأ . وما فعله هو الأنسب ، لأن « لا » في حال دخولها على المعرفة أو المفصول لا تعمل في الاسم شيئاً ، وما دامت لا تعمل فيه فلا داعي لحشره ضمن مباحثها ، خاصة وأن مبحث المبتدأ أهم وأشمل من مبحث « لا » لنفي الجنس ، فكان الأولى أن يبحث فيه كل ما يمت إلى المبتدأ بصلة ، لا أن يؤخذ من مباحثه ويلقى على « لا » لنفس الجنس .

(٥) عدل المصنف عن قولهم في الخبر : « هو اسم » فدخل فيه ـ مع إيجازه ـ الخبر الجملة ، وخرج « يضرب » في المثال ، لأنه ليس مسنداً للمبتدأ . وهو في هذا متابع لابن الحاجب . انظر شرح الرضي ١/ ٨٨ .

والقسم الثاني من المبتدأ[1] إنما البيان في شموله الخبر في « زيد قائم أبوه » فإن الخبر هو مجرد « قائم » عند النحاة[2] ، لجريان إعراب الخبر عليه . وشاهد العقل حاكم بأن المسند إلى المبتدأ مجموع « قائم أبوه » كما أن المسند في « زيد يقوم أبوه » مجموع الجملة لا مجرد « يقوم »/، إذ لا فرقَ بينهما . ويُتَكَلَّفُ بأن اسم (١١٣/أ) الفاعل ـ مثلاً ـ بمنزلة الجامد[3] ، ومُتَعَلَّقاتُه[4] مُلْحَقَةٌ[5] بالعدَم ، لعدم تغيُّر اسم الفاعل وأمثاله في التكلم والخطاب والغيبة على ما قالوا[6] ولجريان إعراب الخبر عليه على ما نقول . وإنما احتيج إلى هذا التكلف لَمّا ذهبوا إلى أن الخبرَ مجردُ « قائم » .

وعندي أن الخبرَ مجموعُ « قائمُ أبوهُ » كـ « يقوم أبوه »[7] إلا أنه أُجْرِيَ إعرابُ

= إلا أنه في حاشيته على الجامي ص ١٠٣ جعل الخبر الجملة داخلاً في التعريف مع قول الجامي : « أي هو الاسم المجرد » فقال : (وإن أريد بالاسم أعم من الاسم حقيقة أو حكماً . . . دخل فيه الخبر الجملة ، لأنها في تأويل الاسم) .

(١) يعني الصفة الرافعة لفاعل ، كما تقدم قبل قليل .

(٢) قال ابن مالك في شرح الكافية ص ٨٠: (الخبر المفرد: إما جامد والمراد به هنا ما ليس صفه تتضمن فعل وحروفه، وإما مشتق والمراد به هنا ما تضمن معنى فعل وحروفه من الصفات . فإذا كان الجامد خبراً ، فلا ضمير فيه ، لأن تحمل الضمير فرع على كون المتحمل صالحاً لرفع ظاهر على الفاعلية ، وذلك مقصور على الفعل أو ما في معنّاه ، فلا حَظَّ للجامد في ذلك ـ خلافاً للكوفيين ـ وإذا كان المشتق خبراً استحق ـ لقيامه مقام الفعل ـ فاعلاً مستتراً أو بارزاً من الأسماء الظاهرة أو بارزاً من الضمائر المنفصلة ، فالأول نحو « زيد قائم » ، والثاني نحو « زيد قائم أبوه » ، والثالث نحو « زيد هند ضاربها هو ») .

وانظر شرح الجامي ص ١٠٨ ، شرح الرضي ٩٢/١ ، التصريح ١٦٠/١ ، أوضح المسالك ١٩٤/١ .

(٣) أي : بمنزلة الخبر الجامد الذي ليس بصفة ، فكأنه بمنزلة ما لا ضمير فيه ، لعدم تحمله للضمير ، لأن هذا التحمل فرع على كونه صالحاً لرفع الظاهر على الفاعلية .

(٤) يعني بها ما يستحقه المشتق من الفاعل المستتر ، أو البارز من الأسماء الظاهرة ، أو البارز من الضمائر المنفصلة .

(٥) في الأصل : تلحقه . وهو تحريف ، والمقصود : كأنها غير موجودة كما في الجامد .

(٦) انظر الارتشاف ٤١٣/١ ، الهمع ٩٥/١ ، المطالع السعيدة ص ٢٢٤ والاشموني ١٩٧/١ .

(٧) أي : كما أن المسند إلى « زيد » في « زيد يقوم أبوه » مجموع الجملة لا « يقوم » وحده فكذا المسند إلى « زيد » في « زيد » قائم أبوه » مجموع الجملة ، إذ لا فرق بينهما .

المجموع على « قائم » ، لصلاحيته لقبول الإعراب وعدم صلاحية المجموع[١] ، كما أُجري إعراب المستثنى بـ« غير » على « غير » ، لصلاحية « غير » لقبوله دون المستثنى[٢] .

ـ القسم الثاني ـ
ـ ما كان معنى فعل ـ

(أوْ هو معنى فعلٍ) على قوله[٣] : ليس معنى الفعل[٤] . (مأخوذ من ظرف مستقر)[٥] هو المفعولُ فيه ، أو الجار والمجرور[٦] للأفعال العامة ، وهي أفعال لا يخلو عنها فِعْلٌ ، كالحصول والكون[٧] . ولا يجوز ذكر هذه الأفعال ، لدلالة الظرف عليها وقيامه مقامها[٨] . والظرف الذي ليس للفعل العام هو ظرفٌ

---

(١) قال في شرح الكافية ص ١٢٣ : (ولا يخفى أن « قائم أبوه » في حكم المسند ، حيث أُجري اعرابه عليه دون «يقوم ») .

(٢) قال في شرح الكافية ص ٩٥ : (ونظيره « غير » في الاستثناء حيث أُعرب باعراب المستثنى لَمّا أُضيف إليه ، وانجرَّ المستثنى به) .

(٣) أي : عطف على قوله .

(٤) ذكرت في أول الكلام على العامل المعنوي تقسيم العصام له إلى قسمين ، الأول : ما ليس بمعنى الفعل ـ وقد تقدم ـ ، والثاني : ما كان بمعنى الفعل ، وهو ما سيذكره .

(٥) قسّم العصام ما كان معنى فعل إلى قسمين أيضاً ، الأول : ما أخذ من ظرف مستقر ، وهو ما شرع ببيانه هنا ، والثاني : ما أخذ من غير ظرف ، وسيأتي بيانه في ص ١٨٢ وما بعدها .

(٦) الظرف ـ عند النحاة ـ اسم لظرف الزمان أو المكان ، لكنهم يطلقونه أيضاً على الجار والمجرور ، أو على ما يعم القسمين ، كما فعل العصام في هذا المبحث ، وهذا الاطلاق إما على سبيل المسامحة ، أو الاصطلاح ، وسيذكر المصنف ذلك قريباً .

وانظر شرح الرضي ٩٢/١ ، وحاشية العصام على الجامي ص ١٠٨ .

(٧) أنظر شرح الرضي ٩٣/١ .

(٨) مذهب الجمهور أن متعلق الظرف والجار والمجرور إذا كان عاماً كالاستقرار والحصول والكون واجب حذفه ، ولا يجوز ذكره مع الظرف والجار والمجرور ، لقيام القرينة على تعيينه وسد الظرف مسده ، ففي قولنا « زيد عندك » الخبر محذوف ، وهو : استقر ، أو مستقر والظرف قائم مقامه ، فصار الظرف هو الخبر ، والاستقرار ـ =

لغوٌ[1] ولو كان متعلقه الخاص محذوفاً[2] ، نحو « من لك بالمُهَذَّب » أي : من يضمن لك به[3] .

بعد حذفه ـ أصلاً مرفوضاً لا يجوز اظهاره ، للاستغناء عنه بالظرف .

وأجاز ابن جني إظهار هذا المتعلق ، فيقال على مذهبه في مثل (زيد في الدار) ، (زيد كائن في الدار) وشاهده قوله تعالى : ﴿ فلمّا رآه مستقراً عنده ﴾ ، وأجاب عنه الرضي بأن معناه : « ساكناً غير متحرك » وليس « مستقراً » بمعنى « كائناً » . وأجاز ابن يعيش إظهاره إذا تقدم نحو « زيد استقر عندك » .

أنظر شرح الرضي ٩٣/١ ، شرح ابن يعيش ٩٠/١ ، شرح الأشموني ٢٩٥/١ .

(١) هو ما كان متعلقه استقراراً خاصاً ، نحو « زيد جالس عندك » أو « نائم في الدار » . وذكر هذا المتعلق واجب ، لعدم دلالة الظرف أو الجار والمجرور عليه عند الحذف .

والمصنف يسمى ما كان متعلقه فعلاً عاماً ظرفاً مستقراً ، وما كان متعلقه خاصاً ظرف لغو ، مع أن الاستقرار حاصل في كليهما ، لكنه يُسمّى في الأول استقراراً عاماً ، وفي الثاني استقراراً خاصاً ، وهو متابع في هذا للفاضل الاسفراييني في اللباب ، وهو مصدره الأول في هذا الباب . وقد عرف الفالي الظرف المستقر في شرح اللباب بأنه ما كان متعلقه حاصلاً فيه مقدراً معه ، غير خارج عنه ، وشرطه أن يكون متعلقه من الأفعال العامة ، وأن يكون مقدراً في الظرف غير مذكور لفظاً . وعرف الخاص بأنه ما يكون العامل فيه شيئاً من الخارج ، فعلاً أو معناه .

أنظر شرح الأشموني ٢٩٩/١ ، شرح الرضي ٩٣/١ ، الكتاب ٥٥/١ ـ ٥٦ ، اللباب للفاضل الاسفراييني ص ٢٩٠ ، وشرح اللباب للفالي ص ١٦٣ .

(٢) أي : إذا دل عليه دليل ، كما في المثال الذي سيذكره .

(٣) قال الرضي ٩٣/١ : (وقد يحذف خاص لقيام الدليل ، نحو « من لك بالمهذب » أي : من يضمن لك به) .

هذا . . ولم يتعرض المصنف لذكر الخلاف في متعلق الظرف والجار والمجرور أهو فعل بمعنى : استقر أو ثبت ، أو اسم فاعل بمعنى : ثابت أو مستقر . فقال بالأول أكثر البصريين ، والأخفش ، والفارسي والزمخشري ، وابن الحاجب ، والرضي . وبالثاني سيبويه ـ ايماء لا تصريحاً ـ وابن السراج ، وتبعه ابن جني ، واختاره ابن مالك وتبعه من الشراح الأشموني ، وابن هشام والأزهري

أنظر تفصيل الخلاف وأدلة الفريقين في : الكافي شرح الهادي ١٥٥/١ ، شرح الوافية ص ١٤٤ ، شرح الرضي ٩٣/١ ، الأصول لابن السراج ٦٨/١ ، شرح الكافية لابن مالك ص ٨٥ ، الهمع ٩٨/١ الارتشاف ٤١٩/١ ، شرح التسهيل للمرادي ٣١٧/١ ، شرح الأشموني ٢٠٢/١ ، التصريح ١٦٦/١ . وانظر أيضاً شرح المفصل لابن يعيش ٩٠/١ . ويمكن أن يوقف على مذهب سيبويه في مواضع من كتابه ، انظر مثلاً ٤٩/١ ، ٥٤ ـ ٥٥ ، ٧١ ، ٧٤ .

وقد حكى ابن مالك في التسهيل ص ٤٩ وشرحه ١/ورقة ٥١ ب . ووافق الأخفش لسيبويه في هذه المسألة .

وتناولُ الظرفِ للجار والمجرور إما مسامَحَة[1] ، لكونه بحيثُ يجمع[2] أحكام الظرف ، أو حقيقة حيث سمّاه بعضهم ظرفاً اصطلاحاً[3] .

قال الشيخ الرضي : « لا يتعلق الظرف ـ فيما عدا خبر المبتدأ والصلة والحال والصفة ـ إلا بملفوظ موجود »[4] . وكأنه سهو ، إذ قال بُعَيْدَ ذلك : « قال أبو علي ـ وادعى بعضهم أنه مجمع عليه ـ إن الظرف إذا اعتمد على موصوف أو موصول أو ذي حال أو حرف استفهام أو حرف نفي فإنه يجوز أن يرفع الظاهرَ ، لتقوّيه[5] بالاعتماد ، كاسم[6] الفاعل والمفعول والصفة المشبهة »[7] . وبالجملة علم منه أن ما جعل ـ في المعنى ـ شرط عمل ما أُخِذَ من الظرف المستقر ـ عند التحقيق ـ شرطُ وجوده .

وينبغي أن يُعلَم أنَّ كونَ القسم الثاني من العامل المعنوي قَسيماً[8] للّفظي إنما يكون لو جُعِلَ العاملُ ما يُسْتَنْبَطُ من هذه الأمور[9] ، أما إن جُعِلَ العاملُ نفسَ هذه الأمور[10]، لدلالته على معنى الفعل / كما يدل عليه كثيرٌ من عباراتهم ، ومنه أن قال (١١٣/ب)

---

(١) هذا ما اقتصر عليه في حاشيته على الجامي ص ١٠٨ دون تفصيل .

(٢) في الأصل : جميع . ولعل الصواب ما أثبته ، ومراده أن الجار والمجرور يجري مجرى الظرف في جميع أحكامه ، وهذا ا نص عليه الرضي في شرح الكافية ٩٢/١ .

(٣) ذكر ذلك الرضي أيضاً في الموضع السابق .

(٤) قال الرضي ـ بعد أن رد قول ابن جني في جواز اظهار العامل المحذوف وهو خبر المبتدأ الذي سد الظرف مسده ـ : (وكذا حال الظرف في ثلاثة مواضع أخر : الصفة والصلة والحال . وفيما عدا المواضع الأربعة لا يتعلق الظرف والجار والمجرور إلا بملفوظ موجود) . أنظر شرح الرضي ٩٣/١ .

(٥) في الأصل : « لتقوية » .

(٦) في شرح الرضي (كاسمي) .

(٧) أنظر شرح الرضي ٩٤/١ . وزاد بعده : (وكذا قال اذا وقعت بعده « أن » المصدرية ، كقوله تعالى : ﴿ومن آياته أنك ترى الأرض خاشعة﴾ لا صريح المصدر) .

(٨) في الأصل : قسماً . ويدل على تحريفه أنه سيأتي بمقابله وهو قوله : (فهو قسم من العامل اللفظي) على تقديره ثبوت الموانع التي سيذكرها لاعتباره قسيماً له ، أي : مقابلاً .

(٩) أي : ما يستنبط من الظرف والجار والمجرور من معنى الفعل المحذوف ، الذي أقيم الظرف والجار والمجرور مقامه .

(١٠) أي : نفس الظرف ، أو الجار والمجرور .

بعضهم[1] : « إن الظرف المستقر عاملٌ في معمولٍ بعده[2] ، لقيامه مقام العامل[3] المحذوف » ، وقال بعضهم : « العاملُ هو المقدّر »[4] فهـو قسمٌ من العامـل اللفظي[5] ، وإطلاق العاملِ المعنوي ، وإطلاق معنى الفعلِ عليها مجردُ اصطلاح ، لا لكونها أموراً معنويَّة . ويؤيد ذلك أن المشهورَ أن العاملَ المعنويَّ اثنان : عامل المضارع ، وعامل المبتدأ والخبر[6] ، وأنَّ الشيخ الرضي جعل أسماء الأفعال [من][7] هذه الأمور التي[8] بمعنى الفعل[9] ، وإنما وقع في الأصل ما وقع[10]متابعةً لصاحب البناء[11]، وبعد التحقيق لم يُغَيِّره ، لاشتهاره وكثرة نسخه . (وهو يرفع

---

(١) نسب الرضي هذا القول إلى أبي على الفارسي .

(٢) في شرح الرضي ٩٣/١ : (وإن كان بعد الظرف معمول ، نحو « زيد خلفك واقفاً » فعند أبي علي معمول الظرف ، لقيامه مقام العامل ، ومن ثمة وجب حذفه) .

(٣) في الأصل : عامل .

(٤) قال الرضي في الموضع السابق : (وقال غيره ـ يعني : غير أبي علي ـ هو للعامل المقدر ، لأن الظرف جامد لا يلاقي الفعل في تركيبه ملاقاة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر له) .

فعبارة العصام : « العامل هو المقدر » يعني : العامل في المعمول الواقع بعد الظرف في مثل : « زيد خلفك واقفاً » .

وما ذكرته عن الرضي : « هو للعامل المقدر » يعني : هو معمول للعامل المقدر ، فعبارة العصام مطابقة ـ في المعنى ـ لما في شرح الرضي ، مع احتمال التقديم والتأخير من الناسخ لو افترضنا أنه نقل نص عبارة الرضي . والله تعالى أعلم .

(٥) هذا جواب قوله : (أما إن جُعل العامل نفس هذه الأمور) .

(٦) أنظر الصفحات : ١٧٠ ـ ١٧٤ .

(٧) زدت (من) ليستقيم السياق .

(٨) زيادة أخرى يقتضيها السياق .

(٩) قال الرضي ـ في شرح قول ابن الحاجب ـ : (وعاملها الفعل أو شبهه أو معناه) ـ : (ويعني بمعنى الفعل ما يستنبط منه معنى الفعل ، ولا يكون من صيغته كالظرف والجار والمجرور وحرف التنبيه ، نحو « ها زيد قائماً » ـ عند من جوز « ها التنبيه » من دون اسم الاشارة ـ واسم الاشارة ، نحو « ذا زيد راكباً » ، وحرف النداء ، نحو « يا ربنا منعماً » . . . واسم الفعل ، نحو « عليك زيداً راكباً ») شرح الرضي ٢٠١/١ .

(١٠) ما ذكره العصام هنايشعر بأن للرضي قولاً يخالف ما نقلته عنه آنفاً من اعتبار هذه الأمور من معنى الفعل، وليس كذلك وربما وقع على نسخة من شرحه فيها ما يدل على ذلك .

(١١) كذا في الأصل . ولم يتبين لي المراد به ، وربما أراد به ابن الحاجب، وبالبناء كتاب الكافية، وقد نقلت عبارة ابن الحاجب قبل قليل .

الفاعلَ) لم يقصر عملَه على رفع الفاعلِ كما صرحَ بالحصر في عمل قسيمه[1] ، تنبيهاً على أنَّ عملَه لا ينحصر فيه ، بل يشاركُ قسيمَه في عمله ، نحو « زيدٌ في الدار قائماً »[2] ونحو « مالك وعمراً »[3] ونحو « أكلَّ يومٍ لكَ ثوبٌ »[4] ، وينفرد عنه[5] بهذا العمل . (بشرط الاعتماد على الموصول)وقوعه[6] صلة (عند سيبويه)[7] نحو « الذي في الدار أبوه » . (وما تعتمد عليه الصفة) من الأشياء الخمسة من حرف نفي وإستفهام ومبتدأ وذي حال وموصوف (عند غيره) نحو « أفي الدار زيدٌ » و « ما في الدار زيدٌ » و « زيدٌ في الدار أبوه » و « جاءني زيدٌ في الدار أبوه » و « جاء رجلٌ في الدار أبوه » . (خلافاً لسيبويه) فإنه كما يخالف من اشترطَ الاعتمادَ مطلقاً[8] على الأشياء الخمسة في المعتَمَدِ عليه يخالفه في اشتراط الاعتماد (في معمولٍ هو حدث)[9] صريح ، نحو « اليومَ الخروجُ » أوْ غير صريح نحو قوله تعالى : ﴿ ومِنْ

---

(١) قسيمه : يعني به ما كان بمعنى الفعل مأخوذاً من غير ظرف وهو : اسم الاشارة ، وحرف التنبيه ، وحرف النداء ، وأداة التشبيه و « ليت » و « لعل » - في وجه - وقد صرح بحصر عمله هناك في الحال والظرف والمفعول معه ، وسيأتي في ص ١٨٣ .

(٢) مثال لعمله في الحال ، وانظر شرح الرضي ٢١٠/١ .

(٣) مثال لعمل في المفعول معه . وانظر ميزان الأدب للمصنف : ورقة ٦٩ .

(٤) مثال لعمله في الظرف ، وهو « كل يوم » .

(٥) المقصود أن العامل المعنوي المأخوذ من ظرف مستقر يشارك المأخوذ من غير الظرف في عمله في الحال والظرف والمفعول معه ويزيد عليه بعمله في الفاعل .

(٦) في الأصل : ووعه .

(٧) إذا كان الواقع بعد الظرف غير حدث ، فعند سيبويه يعمل الظرف في الواقع بعده بشرط الاعتماد على الموصول أو بشرط الاعتماد على ما تعتمد عليه الصفة من الأشياء الخمسة . وان لم يكن حدثاً عمل فيه الظرف مطلقاً من غير شرط الاعتماد على شيء .

أنظر اللباب ص ٦٣٦ ، وشرحه للفالي ص ٣٠٧ ، والمغني ٤٤٤/٢ والانصاف ٥٢/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٤٨٨ .

(٨) أي : سواء كان الواقع بعده حدثاً أو غير حدث ، فسيبويه فرّق بينهما ، فاشترط الاعتماد في غير الحدث . ولم يشترط في الحدث صريحاً أو غير صريح .

(٩) فلا يشترط الاعتماد فيه ، بل يعمل الظرف مطلقاً ، قال الفاضل في حواشي اللباب : (إذا قلت « اليوم الخروج » فالحدث الواقع بعد الظرف فاعل عند سيبويه ، ولا يشترط الاعتماد في هذه الصورة ولعل السر فيه =

آياتِه أَنَّكَ تَرَى الأرضَ خاشِعة﴾[1] .

قال أبو علي : « لابد من الاعتماد على شيء في الصريح ، وإنما يُسْتَغْنى عنه في غير الصريح »[2] (و) خلافاً (للأخفش مطلقاً)[3] حيث يُجَوِّزُ العملَ بلا اعتمادٍ في الحدثِ وغيره .

(أوْ من غير ظرف) أي : أوْ معنى فعلٍ مأخوذ من غير ظرف . قال الشيخ الرضي : « ليس كلُّ ما يُسْتَنْبَطُ [منه][4] معنى الفعل بذاك ، بل ما سُمِعَ فيه العمل »[5] . وذكر ما / ذكرناه[6] . واقتصرنا عليه ، لعدم اطلاعنا على ما سواه[7] ، (١١٤/أ)

= أن الحدث هو أدعى للحصول والوقوع فيصرفه معناه . . . وان لم يكن قوياً في نفسه ، بخلاف الجثث فإنها تستدعي مزيد قوة) . أنظر شرح اللباب للفالي ص ٣٠٨ ، وشرح الرضي ٩٤/١ ، والانصاف ٥١/١ - ٥٢ .

ونقل عن الخليل أن الظرف عنده يعمل مطلقاً إذا اعتمد على الأشياء الخمسة ، سواء كان الواقع بعده حدثاً أو جثة .

أنظر اللباب ص ٦٣٦ ، وشرحه للفالي ص ٣٠٨.و

(١) من الآية ٣٩ من سورة فصلت.

(٢) أنظر شرح الرضي ٩٤/١ .

(٣) هذا أحد قولين للأخفش كما بيّنه الأنباري في الإنصاف ، وهو قول الكوفيين . . أنظر منهج الأخفش في الأوسط للدكتور الورد ص ٤٠٣ والانصاف ٥١/١ ، وحاشية الايضاح العضدي على الأصل ص ٤٨ وشرح اللمع للواسطي ص ٣٢ ، وشرح الرضي ٨٣/١ ، وحاشية الصبان على الأشموني ١٩٣/١ ، وهمع الهوامع ١٠٧/٢ ، واللباب ص ٦٣٦ ، وشرح اللمحة البدرية ٣٤١/١ .

(٤) زدت (منه) ليستقيم السياق .

(٥) عبارة الرضي في شرح الكافية ٢٠١/١ : (فالأولى إحالة ذلك إلى استعمالهم ، وأن لا نعلله) .

(٦) ما سيذكره المصنف : اسم الاشارة ، وحرف التنبيه ، وحرف النداء، وأداة التشبيه ، وليت ، ولعل . وسيمثل لعمل معنى التشبيه دون حرف دال عليه . وما في شرح الرضي زيادة على ما ذكره المصنف اثنان : أولهما : المنسوب نحو « أنا قرشي مفتخراً » ، وثانيهما : اسم الفعل نحو « عليك زيداً راكباً » . وقد نص عليهما المصنف في ميزان الأدب : ورقة ٧١ .

(٧) هذا سهو منه ، فقد ذكر قبل هذا أن الشيخ الرضي جعل أسماء الأفعال معنى الفعل ، فكيف لم يطلع على ما سوى ما ذكره ؟ أنظر ص ١٨٠ .

فإن وجدتَ غيره فألحقه به . (من اسم الاشارة) نحو « ذا زيد راكباً »[1] (وحرف التنبيه) نحو « ها أنا زيدٌ قائماً » عند من جوَّز « ها » التنبيه[2] بدون اسم الاشارة[3] (وحرف النداء) نحو : « يا ربَّنا منعماً » (وأداة التشبيه) نحو « كأنه خارجاً عن البيت أسدٌ » و « زيدٌ كعمرو راكباً » و« زيدٌ أسدٌ مقبلاً »[4] . (و « ليت ») نحو « ليتك قائماً في الدار » . (و « لعل ») نحو « لعلك جالساً عندنا » . لكنْ هذان المثالان[5] إنما يكونان مثالين[6] إذا وقع التمني إذا رآه قائماً والترجي إذا رآه جالساً[7] [لا][8] أن يتمناه في الدار في هذه الحالة ، ولا أن يترجّاه عنده على هذه الصفة ، فإن العامل حينئذ في الحالين ما بعدهما من الظَرْفَيْن[9] .

(ولا يَعْمَلُ) هذا القسم (إلا في الحال) وهذا حال عمل فيه عاملُهُ من غير أن يعملَ في ذي الحالِ من حيثُ إنه ذو الحال ، بل ربما لا يعمل في ذي الحال أصلاً ،

---

(١) لم يجز السهيلي أن يكون العامل فيه معنى الاشارة . قال في الأمالي ص ١٠٥ : (وبعضهم يقول : ما في « ذا » من معنى الاشارة هو العامل وهذا باطل قطعاً ، لأن « ذا » ليس باسم مشتق) .

(٢) في الأصل : الثلاثة . ونص العبارة في شرح الرضي ٢٠١/١ .

(٣) هو الزمخشري حيث قال في المفصل : (تقول « ها إن زيداً منطلق » و « ها أفعل كذا ») أنظر شرح ابن يعيش ١١٣/٨ . وقال الرضي ٣٨١/٢ : (وما حكاه الزمخشري من قولهم : « ها إن زيداً منطلق » و « ها أفعل كذا » مما لم أعثر له على شاهد) .

(٤) هذا مثال لعمل معنى التشبيه من دون لفظ دال عليه . نص عليه الرضي في شرح الكافية ٢٠١/١ .

(٥) أي : مثالا «ليت » و « لعل» .

(٦) أي : يكـونان مثالين لعمل « ليت » و « لعل » في الحال ، وهما مما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته .

(٧) أي : يقع التمني في حال قيامه ، والترجي في حال جلوسه .

(٨) زدت (لا) لمقتضى السياق .

(٩) نبه على هذا الرضي بقوله في شرح الكافية ٢٠١/١ .

(وأما حرفا التمني والترجي نحو « ليتك قائماً في الدار » و « لعلك جالساً عندنا » فالظاهر أنهما ليسا بعاملين ، لأن التمني والترجي ليسا بمقيدين بالحالين بل العامل هو الخبر المؤخر على ما هو مذهب الأخفش لكون مضمونه هو المقيد) .

كما في « زيدٌ أسدٌ مقبلاً »[1] ، ولا بدَّ أن تعرفَ عندَه التَنازُعَ في اختلافِ العاملِ في الحالِ وصاحِبِه[2] . (والظرف والمفعول)[3] .

العـــامل اللـفظي
ـ الـــكلام ـ

(وإمّا لفظي) عطفٌ على معنوي وقسيم[4] له (هو كلامٌ)[5] شروع في تقسيم

---

(١) ذكره قبل قليل مثالاً لعمل التشبيه دون حرف دال عليه والعامل في الحال فيه لم يعمل في صاحب الحال وهو « زيد » لأن عامله الابتداء على المشهور .

(٢) لا يجوز عند الجمهور أن يعمل في الحال غير العامل في صاحبه كالصفة والموصوف . وجوزه ابن مالك على قلة كالتمييز والمميز والخبر والمخبر عنه ، وخرج عليه قوله تعالى : ﴿ إن هذه أمتُكم أمةً واحدة ﴾ فأمتكم صاحب الحال ، والعامل فيه « إن » والعامل في الحال الاشارة .

أنظر همع الهوامع للسيوطي ١/٢٤٤ ، وقد ذهب الرضي إلى جواز ما أجازه ابن مالك ، حيث قال في قول الشاعر : « لمية موحشاً طللٌ »

(ومن جوز اختلاف العامل في الحال وفي صاحبها ـ وهو الحق إذ لا مانع ـ جوز كون « لمية » عاملاً في الحال ، وكون « طلل » ذا حال مع ارتفاعه بالابتداء) وظاهر مذهب المصنف جواز ذلك لما مثل به .

(٣) المقصود به : المفعول معه . ولم يمثل المصنف لعمله في الظرف والمفعول معه ، فمثال عمله في الظرف : « هذا في الدار زيد » على أن الظرف متعلق بمعنى الاشارة ، أي : المشـار إليه « في الدار زيد » . ومثال عمله في المفعول معه « حسبك وزيداً درهم » .

قال الرضي ١/١٩٦ : (و « حسبُك » و « قدْك » و « كفيك » لكونها بمعنى : كفاك) .

وانظر اللباب ص ٦٣٧ ، وشرحه للفالي ص ٣٠٩ ، وميزان الأدب للمصنف : ورقة ٦٩ .

(٤) في الأصل : قسم .

(٥) قدم المصنف تعريف الكلام على الكلمة مع أنه قال في شرح الكافية ص ٧ : (قدم الكلمة على الكلام ، لتوقف معرفة مفهومه على معرفة مفهومها) وعدل عن ذلك هنا ، مع أن تقديم الكلمة هو الأولى ، لأن الكلمة مفرد ، والكلام مركب ، والمفرد مقدم على المركب طبعاً . لذا قال ابن هشام في شرح اللمحة ١/ ٢٠٠ : (ومن ثم عيب على الجزولي وابن معطي ، فانهما عكساً هذا المنهاج ، وربما حسن بعضهم صنيعهما ، لأن الكلام هو المطلوب بالذات ، لأنه الذي يقع به التخاطب فتقديمه أهم) .

انظر الفصول الخمسون ص ١٤٩ ، المقدمة الجزولية ص ٢ (مخطوطة دار الكتب برقم ٣٦٢ نحو =

اللفظي (يشتمل على إسناد يصحُّ السكوتُ عليه)[1] وَصَفَ الكلامَ بما هو تعريفُهُ وصفاً كاشفاً ، وسلكَ هذِهِ الطريقةَ في هذا القسيم[2] . ووصفُ الاسناد بصحة السكوت ، إما مؤكِّد : مثل ﴿ نفخةٌ واحدة﴾[3] لو فُسِّرَ الاسناد بنسبة شيء إلى شيء على وجهٍ يصح السكوتُ عليه كما فسروه به[4] ، وإنما أكَّده ، لِأنه يُسْتَعْمَلُ الاسناد في بعض تعريفاتهم بمعنى نسبة الشيء إلى الشيء مطلقاً ، كما في تعريف الفاعل[5] . وإمّا مُقَيِّد[6] : لاستعمال الاسناد بمعنى مطلق النسبة ليكون استعمالُهُ في جميع المواضع على نحوٍ واحد/ . والنسبة [التي][7] يصح السكوت عليها هي (١١٤/ب) [التي][8] لا يعاب على السكوت عليها في عرف التكلم[9] ، فهي مستغنية عن

= تيمور) المقرب ١/ ٤٥ وشرح ألفية ابن معطي لابن الخباز : ورقة ٥ (مصور بدار الكتب المصرية برقم ١٨٢٣ نحو) .

(١) قال في شرح الكافية ص ١٥ : (الاسناد : نسبة شيء إلى شيء ، والاسناد الأصلي : إسناد الفعل أوْ ما يسد مسدّه كالصفة واسم الفعل إلى ما أسند إليه) .

(٢) في الأصل : التقسيم . ومراده أنه سلك طريقة الوصف الكاشف عن حقيقة الشيء ، وجعله يدل التعريف في مباحث العامل اللفظي .

(٣) من قوله تعالى ﴿ فإذا نُفِخَ في الصور نفخةٌ واحدة ﴾ الآية ١٣ من سورة الحاقة . ووجه ايرادها : أن « واحدة » وصف مؤكد لنفخة ، لأنها دالة على الوحدة بدونها .

(٤) قال الرضي ١/٨ : (والمراد بالاسناد : أن يخبر في الحال أو في الأصل بكلمة أو أكثر عن أخرى على أن يكون المخبر عنه أهم ما يخبر عنه بذلك الخبر في الذكر وأخص به . فقولنا : أن يخبر احتراز عن النسبة الاضافية وعن التي بين التوابع ومتبوعاتها) .
وقال الجرجاني في حاشيته عليه : قوله « فقولنا : أن يخبر احتراز عن النسبة » ، النسبة : أعم من الاسناد المذكور ههنا وجنس له ، فكأنها مذكورة تقديراً ، فلذلك قال : « أن يخبر . . احتراز عن النسبة الاضافية ») . وانظر شرح ابن يعيش ١/ ٢٠ .

(٥) انظر الكافية بشرح الرضي ١/٧٠ ، والمفصل بشرح ابن يعيش ١/٧٤ .

(٦) عطف على قوله (أما مؤكد) وخلاصة ما ذكره : أن قوله (يصح السكوت عليه) إمّا مؤكد لقوله (اسناد) ، إذا أفاد الاسناد صحة السكوت عليه وإمّا مقيد للاسناد بما يصح السكوت عليه ، إذا لم يفد الاسناد ذلك .

(٧) زيادة يقتضيها السياق .

(٨) زيادة أخرى يستقيم بها السياق .

(٩) كذا في الأصل . واضافة العرف الى التكلم في غاية الغرابة .

البيان ، ظاهرة للصبيان[1] حتى لو قيل لصبيٍّ غلامُ زيدٍ ، وسُكِتَ عليه . استنطقَ بما يتمُّ به الكلام ، بخلاف ما لو قيل له « قامَ زيدٌ » .

وضبطوه بأنه الذي لا يكون السامع معه منتظراً[2] للمسند أو المسند إليه[3] .

(ويسمى جملةً أيضاً) قيل : الجملةُ والكلامُ مترادفان[4] . وقيل : الجملة أعم ، لأنه يُشترطُ [في][5] الكلام [أن][6] يكون إسناده مقصوداً لذاته[7] . والبيان يحتملهما ، وأقربُ من الأول[8] فتأمَّل .

---

(١) في الأصل : على الصبيان .

(٢) في الأصل : منتظر .

(٣) قال الجرجاني في حاشيته على شرح الرضي ١/٨ : (الاسناد نسبة فلا يقوم الا بمسند ومسند اليه ، لا بأكثر . وهما إما كلمتان أو ما في حكمهما في قبول الاسناد به أو اليه) . وانظر شرح ابن يعيش ١/ ٢٠ .

(٤) قال بتـرادفهما الزمخشري والفاضل الاسفراييني . ففي مفصل الزمخشري بشرح ابن يعيش ١/ ٢٠ : (وذاك لا يتأتى الا في اسمين ، كقولك « زيد أخوك » و« بشر صاحبك » أو في فعل واسم ، نحو قولك : « ضرب زيد » و« انطلق بكر » وتسمى الجملة) .

وفي اللباب للاسفراييني - ورقة ٧ خ : (ثم أنه قد يجري بينهما - أي : بين الاسم والفعل والحرف - التأليف على وجه الاسناد ، وهو تركيب كلمتين أو ما جرى مجراهما بحيث يفيد السامع ، ويسمى كلاماً وجملة) .

ويرى الجامي أن هذا هو رأي ابن الحاجب ، لأنه اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقاً ، ولم يقيده بكونه مقصوداً لذاته .

انظر الفوائد الضيائية ، وهو شرح الجامي على الكافية ص ١٦ .

(٥) زدت (في) ليستقيم السياق .

(٦) زيادة يقتضيها السياق .

(٧) الجملة عند الرضي وابن مالك وابن هشام وغيرهم ما تضمن الاسناد الأصلي سواء كان مقصوداً لذاته أم لا ، والكلام ما تضمن الاسناد الأصلي وكان مقصوداً لذاته . فكل كلام جملة ولا ينعكس .

انظر شرح الرضي ١/٨ ، والتسهيل ص ٣ ، ومغني اللبيب ١/٣٧٤ .

(٨) ورجح ذلك أيضاً في شرح الكافية ص ٧ بقوله : (قال الزمخشري : ويسمى جملة . ونعم ما فعل الزمخشري) .

ـ الكـلمـة ـ

(وكلمةٌ : هي اللفظ) أي : ما يتلفظ به[1] ، أو ما في حكمه في جريان حكم[2] الاعراب عليه ، كالضمير المستتر . وسنحققه في محله إن شاء الله تعالى[3] . ولم نقتصر[4] على قولنا :أو ما في حكمه. . . كما اقتصر النحاة عليه ، لانتقاضه بالعقود والنُصُب والاشارات [5] ، لأنها في حكم ما يتلفظ به ، حيث وضعت كالمتلفظ [به][6] للمعنى .

تحقيق معنى الوضع وبيان أقسامه

(الموضوع) الوضعُ : تعيينُ الشيء للمعنى بنفسه[7] . فخرج بقـوله :

(١) اللفظ : هو الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية ويقع على كل ملفوظ حرفاً أو أكثر ، ويشمل القول والكلام والكلمة والكلم ، ويطلق على المهمل والمستعمل .

واللفظ في اللغة الرمي ، ثم نقل في عرف النحاة ابتداءً أو بعد جعله بمعنى الملفوظ الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة كان أو حكماً،مهملاً كان أو موضوعاً ، مفرداً كان أو مركباً .

انظر الصحاح (لفظ) ، شرح الجامي ص ٤ ، وشرح المرادي على التسهيل ١/٢ .

(٢) في الأصل : الحكم .

(٣) انظر ص ٣٩٤ .

(٤) في الأصل : يقتصر .

(٥) يضاف إليها الخطوط ، وتسمى الدوال الأربع ، وهي غير داخلة في اللفظ عند النحاة ، فلا حاجة الى قيد زائـد لاخراجها كما بينه الجامي في شرحه ص ٤ . وقد بينت معاني كل من هذه الدوال عند كلام العصام عليها في مبحث الوضع ص ١٩٢ .

(٦) زدت (به) ليستقيم السياق .

(٧) هذا مختاره في تعريف الوضع ، وسيذكر تعريفين آخرين وينقضهما وعرفه في شرح الكافية ص ١١ بأنه تعيين شيء لشيء بحيث ينتقل العالم به عن الشيء الأول إلى الشيء الثاني من غير قرينة .

« بنفسه » تعيين المَجَاز[1] دون تعيين المشتَرك[2] ، لأن التعيين في المشترك بنفسه ، وإنما احتاج إلى القرينة مستعملُهُ[3] لتعيين مراده حين خاف الالتباس ، ولم يشترطِ الواضعُ فيه القرينةَ ، بخلاف المَجاز فإنه عيَّن/الواضعُ اللفظَ بإزاء كلِّ معنىً يناسبُ الموضوعَ له[4] وبهذا[5] التعيين عُلِمَ أن اللفظَ موضوعٌ للمعنى الحقيقي ، واستعمالُ اللفظ في المعنى المناسب يوجب الالتباسَ ، فتعيينُهُ للمعنى المناسب بشرطِ نصبِ القرينة .

ودون[6] تعيين الحرف[7] ، مع أنه لا يدلُّ بدون ضميمة[8] ، لأن الواضعَ

---

(١) عرف المجاز في شرح الكافية ص ٤ بأنه اللفظ المستعمل في غير ما وضع له ، لمناسبة بينه وبين الموضوع له ، بقرينة صارفة عن إرادة الموضوع له .

وعلل خروجه عن تعريف الوضع بأن الواضع عيَّن لكل ما يناسبه بقرينة فقال : أطلقوا كل لفظة وضعناها لمعنى . . . على كل معنى يناسبه بالقرينة .

انظر الموضع السابق من شرح الكافية ، وشرح الرسالة الوضعية له : ورقة ١٨ .

(٢) استعمل المصنف « تعيين » في تعريف الوضع دون « تخصيص » كما اختاره الجامي وغيره حتى لا يخرج المشترك عن تعريف الوضع ، قال في حاشيته على الجامي ص ١٢ (قوله : « الوضع تخصيص » الأولى « تعيين » ، لأنه إن أريد جعل اللفظ مخصوصاً بالمعنى يخرج وضع المشترك) .

(٣) في الأصل : العربية المستعمله .

(٤) انظر شرح الكافية له ص ١٢ .

(٥) في الأصل : وفي هذا .

(٦) عطف على (دون تعيين المشترك) .

(٧) أي : لا يخرج الحرف عن التعريف بقوله « بنفسه » ، ولو قال : الوضع تخصيص شيء بشيء بحيث متى أطلق أو أُحِسَّ الشيء الأول فهم منه الشيء الثاني . . . كما اختاره الجامي وغيره فربما يعترض عليه بوضع الحرف ، كما اعترف به الجامي نفسه في شرحه ص ٥ . واحتاج الى توجيهه والتمحل له .

وقال العصام في شرح الكافية ص ١١ (ولا ينتقص تعريف الوضع بوضع الحروف ، لأن تعيينه ليس بحيث ينتقل منه العالم به بالوضع الى المعنى ، بل لا بد للانتقال من ضميمة ، لأن الضميمة إنما تجب ليعلم الوضع ، لأنه ما لم تكن الضميمة لا يحضر عند السامع الوضع . وبعد العلم بالوضع ينتقل اليه من غير ضميمة) .

(٨) أي : ضم شيء آخر الى الحرف حتى يمكن تعقل معناه .

عيّن[1] الحرف بنفسه لمعنى لا يمكن أن يتعقل بدون ذكر المعنى كما ستعرف تفصيلَه[2] . والمستعمِلُ لَمّا رأى أن هذا المعنى لا يمكن أن يُتَعَقَّلَ بدون الضميمة ـ حتى ينتقل من لفظ الحرف إليه بعلامة وضعه ـ ذكر/الضميمة ، ليجعل المعنى ممكن (١١٥/أ) التعقل حتى يدلَّ عليه اللفظ ، إذ تأثيرُ الفاعِلِ إنما هو في القابل[3] ، فالضميمة ليست من[4] جانب الدال بل من جانب المدلول[5] ، ولا نقصان في الدال حتى يشترط الواضع الضميمة في تعيينه بل في المدلول[6] . فليس التعيين[7] بقرينة ، بل تعيينُ اللفظ وحدَه لِمَا يجعلُ ممكنَ التعقُّل بـالضميمة[8] ، وقـولهم « دلالة الحـرف بغيره »[9] . . ليس للتنبيه على نقصان الدلالة ـ كما يوهم ظاهر العبارة ـ بل لنقصان المدلول[10] لأن المعنى لا يتم إلا بالغير ، فلا يدل إلا بالغير .

وقد يعرَّفُ الوضعُ بتخصيص[11] شيءٍ بشيءٍ بحيث متى أُطلقَ أو أُحِسَّ الشيءُ

---

(١) في الأصل : عن .

(٢) علله في شرح الرسالة الوضعية ورقة ١٨ بأن معنى الحرف من حيث هو معناه مأخوذ على وجه يكون مرآة لتعقل الغير ، والمرآة من حيث هي مرآة ملحوظة تبعاً وتطفلاً ، ولهذا لا يمكن أن يحكم عليه وبه ، لتوقفهما على ملاحظة ما قصد به شاهد الوجدان . وانظر ص ١٩٧ ـ ١٩٨ .

(٣) هذه بديهية، لكن مناسبتها هنا غير ظاهرة .

(٤) جعل الناسخ العبارة « ليس من لست » .

(٥) في الأصل : المداول .

(٦) قال في شرح الرسالة الوضعية ورقة ١٩ ب : (فـ « من » موضوعة لكل ابتداء خاص من حيث هو حاصل في شيء ، فما لم يذكر ذلك الشيء لم تتعقل تلك الحيثية ، بخلاف لفظ « الإبتداء » فإنه موضوع لذات الابتداء من حيث هو حاصل في شيء) . وانظر شرح الكافية له ص ١٠

(٧) في الأصل المتعين .

(٨) أي : ليس تعيين الحرف للدلالة على المعنى كائن بقرينة ، بل يكون دالاً بالضميمة ، فمثلاً لفظة (من) دالة على الابتداء ، لكنه لا يدل عليه بدون الضميمة ، كقولك (سرت من بغداد الى البصرة) .

(٩) في الأصل : بعده وسيأتي تعريف الحرف في ص ١٩٥ ـ ٢٠٠ .

(١٠) فلفظة (من) لا نقصان في دلالتها على الابتداء ، لكن مدلولها يحتاج إلى ضميمة .

(١١) في الأصل : يتخصص .

الأول . . . فهم منه الشيء الثاني[1] .

واعتُرِضَ عليه بوضع المشتَرَك ، فإنه لم يُخَصِّصْ الواضعُ المشتركَ بالمعنى وإلا لم يكن مشتركاً . ويمكن أن يدفع بأنه خصصه هذا التعيين ، فإن المشتَرَك باعتبار هذا التعيين خُصِّص بالمعنى حتى لا ينتقل منه باعتباره إلا إلى هـذا المعنى[2] .

وبوضع الحرف[3] ، فإنه ليس بحيثُ متى أُطْلِقَ فُهِمَ الشيءُ الثاني ، لأنه لو أطلق وحده بدون الضميمة لم يفهم المعنى[4] .

وبما حققناه لك تمكنت من حَلِّه[5] ، فإن الحرف لم يوضع إلا لمعنىً ممكنِ التعقُّل ، ولا يصير معناه ممكنَ التعقل بدون الضميمة ، فذكر الضميمة من توابع معناه[6] فافهم .

---

(١) اختار هذا التعريف الجامي في شرح الكافية ص ٥ ، وفلك العلى التبريزي في الهادية ص ٣ . وجعل المصنف هذا التعريف خلاف الأولى في شرح الكافية ص ١١ ، حيث قال بعد أن ذكر التعريف الذي اختاره أولاً : (وهو أولى من قولهم : تخصيص شيء بشيء بحيث متى أطلق أو أحس الشيء الأول . . . فهم منه الشيء الثاني) .

(٢) أورد المصنف النقض على هذا التعريف في شرح الكافية ص ١٢ أيضاً ، ولم يذكر هناك إمكان دفعه كما فعل هنا .

(٣) معطوف على قوله : « بوضع المشترك » ، أي : واعترض عليه بوضع الحرف .

(٤) قال في شرح الكافية ص ١٢ :
(لأنه ليس تعيينه بحيث ينتقل منه العالم به بالوضع الى المعنى ، بل لا بد للانتقال من ضميمة ، لأن الضميمة إنما تجب ليعلم الوضع ، لأنه ما لم تكن الضميمة لا يحضر عند السامع الوضع ، وبعد العلم بالوضع ينتقل إليه من غير ضميمة) .

(٥) الحل عند أهل النظر : منع مقدمة مبنية على الغلط مسنداً ببيان منشأ الغلط . وهو في الأصل ضد العقد .
انظر رسالة آداب البحث لأحمد مكي ص ٢٥ ، والرسالة الرشيدية ص ٦٩ .

(٦) أي : فذكر الضميمة ليس قرينة مستقلة دالة على التعيين ، بل من توابع معنى الحرف .
انظر شرح الرسالة الوضعية للمصنف ورقة ١٩ .

وإن أردت أوضحَ منه فالمراد فَهْمُ الشيء الثاني ، أي : [أن][1] يُمْكِنَ تعلُّقُه[2] ، فإن رفع المانع ملحوظ في الحكم على السبب بالتأثير[3] . وما أجيب به عنه من أن المراد الاطلاق الصحيح[4] ، وإطلاق الحرف بدون الضميمة لا يصح[5] وزيدَ[6] عليه من أن فهم هذا المعنى - في عرفهم[7] - من حال[8] اللفظ من غير حاجة إلى الاحالة على الارادة[9] يبطله[10] أنه - حينئذ - ينتقض التعريف بوضع المجَاز[11] ، فإنه لو أُطْلِقَ اطلاقاً صحيحاً فُهِمَ معناه ، لأنه لا يصح إطلاقه بدون القرينة المعينة للمراد ./ (١١٥/ب)

وقد يُعرَّف بأنَّه : تعيينُ الشيء للمعنى أولاً[12] . ونقض بوضع المشترك ثانياً ،

---

(١) زدت « أن » ليستقيم السياق .

(٢) في الأصل : التعقل . والمعنى : المراد إمكان تعقل الشيء الثاني .

(٣) في الأصل : بالتأثر . والمعنى : أن السبب يؤثر في مسببه عند ارتفاع المانع .

(٤) أي : وما أجيب به عن الاعتراض بوضع الحرف من قولهم : إن المراد الاطلاق الصحيح .

(٥) قال الجامي ص ٥ :
(وأجيب عنه بأن المراد : متى أطلق اطلاقاً صحيحاً ، واطلاق الحرف بلا ضم ضميمة غير صحيح) .

(٦) عطف على « أجيب » . أي : وما زيد على هذا الدفع .

(٧) يعني : عرف أهل اللسان ، لا عرف النحاة .

(٨) في الأصل : حاق .

(٩) معناه - كما يظهر لي - من غير الحاجة إلى الإحالة على ارادة الاطلاق الصحيح ، وهو كونه مع الضميمة المعينة للمراد .
قال الجامي ص ٥ : (ولا يبعد أن يقال : أن المراد باطلاق الألفاظ أن يستعملها أهل اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم ، فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد) .

(١٠) جواب قوله : (وما أجيب به من أن المراد الاطلاق الصحيح) .

(١١) أي : فلا يخرج المجاز من تعريف الوضع ، كما أن الحرف لا يخرج .

(١٢) قال الرضي ٣/١ : (المقصود من قولهم :« وضع اللفظ » جعله أولاً لمعنى من المعاني مع قصد أن يصير متواطـأً عليه بين القوم ، فلا يقال - اذا استعملت اللفظ بعد وضعه في المعنى الأول - : انك واضعه ، اذ ليس جعلاً أولاً بل لو جعلت اللفظ الموضوع لمعنى آخر مع قصد التواطؤ . . قيل : انك واضعه ، كما اذا سميت بـ « زيد » رجلاً . ولا يقال لكل لفظة بدرت من شخص لمعنى : « أنها موضوعة له » من دون اقتران قصد التواطؤ بها) .

وبوضع المنقول .

ولك أن تدفعه[1] بأن اللفظ للمعنى الحقيقي أولاً ، حتى ينتقلَ الذهنُ منه إليه أولاً ، وللمعنى المجازي ثانياً ، حتى ينتقل إليه منه بعد الصرف عن المعنى . فليكن معنى تعيين الشيء للشيء أولاً : أن تجعلَه بحيثُ يكونُ له أولاً ، ولغيره ثانياً لا أن يكون جعلُكَ في الزمان الأول ، فربما يكون اللفظ بالجعل في الزمان الثاني للشيء له أولاً[2] ، وللشيء الذي كان الجعل له أولاً . . ثانياً ، كما في المنقول ، فإن معناه المنقول عنه معنى ثان للفظ في عرف النقل[3] .

هذا والوضع كما يكون في الألفاظ يكون في غيرها[4] ، كالخطِّ فإنه موضوع للفظ[5] ، والاشارة فإنها موضوعةٌ لأن يشار[6] بها إليه[7] ، وكالحركات الموضوعة للأوامر والنواهي والنفي والإثبات[8] ، وكالأجسام المنصوبة في الطرق للدلالة على أنه الطريق وتسمى « نصباً »[9] وكالعقود الموضوعة للأعداد[10] ، إلى غير ذلك .

---

(١) أي : تدفع هذا النقض .

(٢) أي : ربما يكون هو المعتبر معنى أولاً مع تأخره في الزمان.

(٣) أي : ليس المعتبر في الأولوية أولوية الزمان ، فان المعنى المتقدم في المنقول يعد معنى ثانياً فيه ، مع أنه متقدم في الزمان على المعنى المنقول اليه .

(٤) قال الجاحظ في البيان والتبيين ١/٧٦ :
(وجميع أصناف الدلالات على المعاني من لفظ ومن غير لفظ ، خمسة أشياء لا تنقص ولا تزيد : أولها اللفظ ، ثم الاشارة ، ثم العقد ، ثم الخط ، ثم الحال التي تسمى نصبة) .

(٥) أطال الجاحظ في الاستدلال على شرف الخط ، وكونه أبلغ أثراً وأبقى ذكراً من اللفظ باللسان ، وذكر الآيات الدالة على فضل الكتاب ومنزلة القلم ، وقول العرب : « القلم أحد اللسانين » وقولهم : « القلم أبقى أثراً ، واللسان أكثر هذراً » . انظر المصدر السابق ١/ ٧٩ .

(٦) في الأصل : لا يشار .

(٧) وتكون باليد وبالرأس وبالعين والحاجب والمنكب ، وبالثوب ، وبالسيف ، والاشارة واللفظ شريكان كما قال الجاحظ ، وخير عون هي له . انظر المصدر السابق ١/ ٧٨ - ٧٩ .

(٨) هذا وارد على حصر الجاحظ المتقدم لأصناف الدلالات .

(٩) واحدتها : نصبة ، وهي الحال الدالة ، كما في المصدر السابق ١/ ٧٦ .

(١٠) هو ضرب من الحساب يكون بأصابع اليدين، وفي الحديث « عقد عقد تسعين » انظر المصدر السابق ١/ ٧٦ مع الهامش ، ١/ ٨٠ .

فالموضوع يكون لفظاً ويكون غيرَه ، وهو ليس بكلمة[1] . واللفظ يكون مهملاً لا يُقْصَدُ استعمالُهُ ومستعملاً مما يقصدُ استعمالُهُ وهو الموضوع[2] ، والأول لا يكون كلمة عَوْضُ[3] ، فلا بد في تعريف الكلمة ، لتمييزه عن هذه الأمور من قولنا : اللفظ ليخرج الموضوعُ ليس لفظاً ، و « الموضوع ، ليخرج اللفظ ليس موضوعاً » [4] .

تحقيق معنى المفرد

(المفرد) : وهو هنا ما يقابل المركب[5] ، وإن كان يجيءُ بمعنى المقابل للمضاف وشبههِ فيقال : هذا مفرد ، أي : ليس بمضاف ولا مشابه له .

ويجيء بمعنى المقابل للتثنية والجمع فيقال : هذا مفرد ، أي : ليس بمثنى ولا جمع .

وربما يجيء بمعنى المقابل للجملة فيقال : هذا مفرد ، أي : ليس/ بجملة . (١١٦/أ)

ولهذا صار تعريفهم الكلمة به معيباً[6] ، إذْ استعمالُ اللفظِ المشتركِ من غير

---

(١) أي : غير اللفظ لا يسمى كلمة ، كما في الدلالات الأربع السابقة .

(٢) أي : المستعمل هو الموضوع بخلاف المهمل ، إذ لا معنى له متعقل حتى يوضع له .

(٣) في الأصل : « عوضاً » وعوض : معناه الأبد ، ـ يضم ويفتح بغير تنوين ـ وهو للمستقبل من الزمان ، كما أن « قط » للماضي . والمصنف نفسه قد استعمله من غير تنوين في هذا الكتاب عند الكلام على « لات » فقال: (ولا يذكر مع « لات » الاسم والخبر عوض » . انظر صفحة ٢٥٩ من هذا الكتاب . وصحاح الجوهري (عوض) .

(٤) مراده أن كل كلمة لفظ ، وليس كل لفظة كلمة ، فلا بد من اخراج الألفاظ التي لم توضع لمعنى من تعريف الكلمة ، وكذا اخراج الموضوع الذي ليس بلفظ وهي الدوال الأربع .

(٥) في تعريفات الجرجاني ص ١١٧ :
(المفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه) .
والمركب هنا يشمل المركب الكلامي أي : التام ، وهو ما يصح السكوت عليه والمركب غير الكلامي : وهو ما لا يفيد فائدة يحسن السكوت عليها. المصدر السابق ١١٣ .

(٦) في الأصل : معيناً .

قرينة واضحةٍ في التعريفاتِ وصمةٌ[1] .

عدم جواز التعريف بالمشترك

بل ربَّما يقال : استعمال اللفظ المشترك ، مطلقاً ممّا يجب أن يجتنب في مقام التعريف[2] .

وكأن وجهه ـ مع ظهورِ اصلاحِ القرينة فسادَ المشترك[3] ـ أن التعريف لا يخص مخاطباً دون مخاطب ، بل هو لعموم الناس في الأزمان المختلفة ، ورعايةُ القرينةِ ـ بحيث لا يغفل عنها مخاطب في زمان ـ في غاية الإشكال ، فلو لم يُسَدَّ باب استعمال المشترك كان التعريف في معرِضِ الإضلال ، فالحقُّ مع الإطلاق[4] ولم يَجِدِ اللاحقُ درجَةَ السباق . وقد تقوى وصمة اشتراك المفرد في هذا التعريف مقارنة تعريف الكلام [بـ][5] تعريف الكلمة في كتبهم ، حيث يوهم أنها ما بينا[6] وأن المقصود تميز الكلمة عن الكلام ، وأنها مقابِلهُ ، فيترجح إرادة ما يقابل الجملة بالمفرد[7] .

---

(1) الوصمة والوصم : العيب والعار ، كما في الصحاح (وصم) ، فكان الحري بالمصنف أن يتجنب استخدامه في حق الأئمة .

(2) لم يعتبر العلماء خلو التعريف عن المشترك ـ إذا كان مع القرينة المعينة للمراد شرطاً لصحة التعريف ، بل اعتبروه شرطاً لحسنه فقط . قال التفتازاني في شرح الشمسية ص ٦٧ : (ويجب أن يحترز عن الألفاظ المشتركة والمجازية عند عدم ظهور القرينة الدالة على تعيين المراد) . لا بل اعتبر بعضهم خلو التعريف عن الألفاظ المشتركة شرطاً لحسنه حتى مع عدم ظهور القرينة المعينة للمراد .

(3) هذا مناقض لآراء كل أهل النظر من علماء البيان والوضع وغيرهم ، بل هو مناقض لرأي المصنف نفسه في سائر كتبه . قال في شرح الشمسية في المنطق ص ٣٤٣ : (نعم ، لو كان هناك قرينة دالة على المراد جاز استعماله فيه) .

(4) أي : مع اطلاق منع استعمال المشترك في التعريف .

(5) الباء ليست في الأصل ، والسياق يقتضيها فأثبتها .

(6) الظاهر أن مراده : ما بينه بقوله : « وربما يجيء بمعنى المقابل للجملة فيقال : هذا مفرد ، أي : ليس بجملة » .

(7) وهو خلاف مقصود النحويين من قولهم: «المفرد» في تعريف الكلمة، إذْ مرادهم ـ كما مر ـ ما يقابل =

أقسام الكلمة
ـ الحرف ـ

(والكلمة إمّا حرفٌ) يعرِّفه قولُنا : (لا يَدُلُّ) .

ـ معنى الدلالة ـ

الدلالة : هي كون الشيء بحيث إذا عُلِمَ عُلِمَ منه شيء آخر في عرف العربية[1] . وكلَّما عُلِمَ علم منه شيء آخر في عرف المنطقيّين[2] ، حتى لا يُسَمّون ما

= المركب ، لا ما يقابل الجملة ، ولا ما يقابل المضاف والمشبه به . فلما كان لفظ (المفرد) مشتركاً بين هذه المعاني الثلاثة ، كان تعريف الكلمة به مشكلاً . هذا ما أراد العصام بيانه هنا وهو غير مسلم ، لأن قولهم : « الكلمة هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد » لا يمكن أن يفهم منه غير المقابل للمركب لأن الناظر في التعريف لا يجزىء الألفاظ، ليفهم معنى كل منها على حدة ـ كما فعل العصام على طريقة أهل المنطق والمماحكة ـ بل نظره إلى مجموع التعريف ، ومؤداه ظاهر ، والحمد لله ، فلا وصمة على النحاة في هذا ثم إذا كان تعريف الكلمة بالمفرد وصمة فلم لم يعدل عنه العصام في تعريفه للكلمة في كتابه هذا ، بل في سائر كتبه ؟

(١) المقصود بها عندهم : الدلالة الوضعية اللفظية ، لأن الدلالة أقسام كما سيبينه المصنف ، وقد نص على تقييدها في شرح الكافية ص ١٤ .

وانظر شرح الجامي ص ١٠ ، والايضاح لابن الحاجب ١٣/٢ ، وشرح ابن يعيش ١٨/١ .

(٢) قال الجرجاني في التعريفات ص ٥٥ ـ ٥٦ :

(الدلالة : هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر . والشيء الأول هو الدال ، والثاني هو المدلول. والدلالة اللفظية الوضعية : هي كون اللفظ بحيث متى أطلق أو تخيل فهم منه معناه للعلم بوضعه) .

وانظر في معنى الدلالة وأقسامها عند المناطقة شرح التفتازاني على الشمسية ص ٢١ وما بعدها ، شرح ايساغوجي للشيخ زكريا الأنصاري ص ١٩ وما بعدها . حاشية الجرجاني على شرح الشمسية ص ٢٢٠ وما بعدها ، حاشية المصنف على شرح العلامة القطب الرازي على الشمسية ص ١٧٣ وما بعدها . وفي معنى الدلالة اللفظية الوضعية شرح السمرقندي على الرسالة الوضعية العضدية ص٨٠، وشرح المصنف للرسالة المذكورة : ورقة ٣ وما بعدها .

يُفْهَمُ منه شيءٌ حيناً دون حين دالاًّ .

والدلالةُ من لوازم الوضع ، لكنه لازمٌ أعمُّ ، إذْ توجدُ بدون الوضع[1] ، وحصروا ملزومها بحكم الاستقراء في الوضع ، وتسمى - حينئذ - وضعيةً . واقتضاءِ الطبع[2] بأن تكون الطبيعة مقتضية لوجود الدال عند عروض المدلول ، مع قطع النظر عن أن يكون بين المدلول والدال علاقة توجب الانتقال من الدال إليه ، من كون احدهما علة للآخر ، أو كون الدال مضافاً إلى المدلول ، بحيث لا يمكن تعقله إلا معه ، والعلاقة المذكورة - وتسمى الثانية - طبيعية ، كدلالة « أح » على وجع الصدر[3] .

والثالثة[4] عقلية ، كدلالة النار على الحرارة ، ودلالة الضرب على المتضاربين ، ودلالة أحد المتضاربين على الآخر[5] .

---

(١) الوضع يستلزم الدلالة ، فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة ، لأن معناها : كون الشيء بحيث متى أطلق أو أحسَّ أو تخيل فهم منه معناه للعلم بوضعه . فبعد ذكر الوضع لا حاجة إلى ذكر الدلالة ، ولذا استغنى ابن الحاجب عن ذكرها في تعريف الكلمة في الكافية . بخلاف ما إذا ذكرت الدلالة ، فإن ذكرها يستلزم ذكر الوضع ، لكونها لا تستلزمه ، فلا بد من ذكره بعدها ، لإمكان أن تكون عقلية أو طبيعية . ولذا ذكر الزمخشري الوضع بعد ذكر الدلالة في تعريف الكلمة بقوله : (الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع) .

انظر شرح الجامي ص ١٠ ، وشرح ابن يعيش ١/١٨ .

(٢) أي : وفي اقتضاء الطبع . فهو معطوف على قوله : « في الوضع » . فالدلالة : إما وضعية . وقد ذكرها أولا ، لأنها هي المقصودة عند إطلاق الدلالة في مباحث النحو . وأما طبيعية ، وإمّا عقلية وستأتي . وقد تعارفوا على تسمية الوضعية بالأولى ، والطبيعية بالثانية ، والعقلية بالثالثة .

انظر شرح الكافية للمصنف ص ١٤ ، والتعريفات للجرجاني ص ٥٥ - ٦٦ .

(٣) قال ابن يعيش ١/١٩ : (وذلك أن من الألفاظ ما قد تكون دالة على معنى بالطبع لا بالوضع ، وذلك كقول النائم : « أخ » فانه يفهم منه استغراقه في النوم وكذلك قوله عند السعال : « أح أح » فانه يفهم منه أذى الصدر . فهذه ألفاظ ، لأنها مركبة من حروف ملفوظ بها ، ولا يقال لها كلم ، لأن دلالتها لم تكن بالتواضع والاصطلاح)

وانظر شرح الشمسية للتفتازاني ص ٢١ ، وشرح الجامي ص ١٠ .

(٤) أي : والدلالة الثالثة ، وتسمى عقلية .

(٥) ومثلوا لها بدلالة لفظ « ديز » المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ . فهي دالة على معنى مفرد=

والكلمات منها ما وضعت للدلالة على المعاني الافرادية / ، أي : معان لم (١١٦/ب) تحدث من تركيب لفظ مع لفظ[١] .

ومنها ما وضعت للدلالة على المعاني التركيبية[٢] . ومنها ما وضعت للدلالة عليهما ، بأن يكون بعض معناه إفرادياً وبعضه تركيبياً[٣] .

فالثانية : هي الحروف ، أو لفظ « مِنْ » مثلاً ، وضعت لمعنىً حدث من تركيب الشيء مع غيره ، وهو ابتداء أحدهما من الآخر[٤] ، ولفظ « قد » وضع لكيفية معنى حدث من تركيب « ضربَ » مع « زيد » وهو كون النسبة الحادثة منه محققة متوقعة قريبة إلى زمان الحال ، أو لكيفية نسبة حدث من تركيب « يضرب » مع « زيد » ، وهي : قلة تحقق تلك النسبة[٥] .

وهكذا ، لو تتبعت وتعقلت ـ بعد ما تمكنت من التحقيق بما ألقيناه إليك ـ وجدت كلَّ حرفٍ كذلك متعلقاً بمركب لا محالة .

ولمّا كان هذا القسم[٦] متعلقاً بمعنى حدث من التركيب . ولإفادة هذا

= بالعقل لا بالوضع ، لأن سامعها يحكم بالعقل أن هذه اللفظة قامت بذات ، وهذه الذات هي مدلولها .
انظر الايضاح لابن الحاجب ١٣/٢ ، وشرح الجامي ص ١٠ .

(١) هي الأسماء ، لأنها تدل على معنى في نفسها ، من غير حاجة إلى انضمام كلمة أخرى إليها ، لاستقلالها بالمفهومية .
انظر شرح الرضي ٩/١ ، وشرح الجامي ص ١١ .

(٢) هي الحروف ، لأنها لا تدل على معنى في نفسها ، بل في غيرها .

(٣) المعنى الافرادي في الفعل هو الحدث ، والمعنى التركيبي هو النسبة إلى الفاعل كما سيبينه .

(٤) كما في « سرت من البصرة إلى الكوفة » . فـ « من » يحتاج في الدلالة على معناه إلى الابتداء ، كما أن « إلى » يحتاج إلى الانتهاء .
انظر شرح الرسالة الوضعية للمصنف : ورقة ١٧ ، وشرح الجامي ص ١١ .

(٥) مثل لـ « قد » في حال الماضي والمضارع ، وهو في كليهما من حروف التوقع . لكنه مع الماضي للتقريب ، ومع المضارع للتقليل .
انظر صحاح الجوهري (قدد) ، وشرح الرضي ٣٨٧/١ .

(٦) أي : الحروف .

الحادث ، لزمه أمور :

منها أنه لا يحكم عليه[1] ، ولا يعلق به شيء من العوامل ، لأنه لبيان حال أمرَيْن ركِّبا ، وإيراده في حال الاشتغال (بـ][2] تركيب شيء مع شيء ، فلما لم يفرغ من هذا التركيب ، كيف يمكن من تركيب شيء معه بالحكم عليه أو به وبتعليقه به ؟ فلم يقع في الكلام أركاناً ولا متعلقاتٍ للفعل وشبهه[3] .

ومنها أنه لا بد له من ضميمة لا يستعمل بدونها وهي مركبات[4] .

ومنها أن معناه لا يكون ملحوظاً قصداً ، بل بملاحظة أجزاء المركب ، لأن ما يحدث من تركيب شيء مع شيء ، إنما يكون ملحوظاً في المركب بتبعية أجزاء المركب ، وآلة لتعرُّف حالِه ، فلا يدل عليه بدون ذلك الغير[5] .

---

(١) قال ابن الحاجب في شرح الوافية ص ١١ :

(وإنما لم يستقم أن يكون الحرف حكما ، ولا محكوما عليه ، لأنه لا يستقل بالمفهوم الإفرادي إلا بذكر متعلقه من اسم أو فعل ، فلا يكون بانفراده حكما ولا محكوما عليه) .

(٢) زيادة يقتضيها سياق الكلام .

(٣) الكلام إما اسم واسم ، واما اسم وفعل ، والباقي لا يستقيم كلاما ، فالحرف مع الاسم لا يستقيم ، لأن الحرف لا يصلح حكما ولا محكوما عليه ، وكذا الفعل مع الفعل ، لأن الفعل لا يكون محكوما عليه ، والحرف مع الفعل كذلك . أما الحرف مع الحرف فكذا من باب أولى ، لأنه لا مسند فيهما ولا مسند إليه .

انظر شرح ابن الحاجب على الكافية ص ٧ ، وشرح الرضي ٣٤/١ ، والايضاح لابن الحاجب ١٥/٢ ، وشرح الجامي ص ١١ .

(٤) أي : والضميمة لا تكون إلَّا مركبة ، كما في مثل « خرجت من الدار » فضميمة « من » فعل واسم .

وانظر شرح الرسالة الوضعية للمصنف : ورقة ١٩ فقد فصل ذلك أحسن تفصيل .

(٥) أوردوا على ذلك ائتلاف الحرف مع الاسم في النداء حيث أفاد كلاماً ، مثل « يا زيد » . وقد وجهه ابن الحاجب بأن « يا » قامت مقام الجملة على قول أكثر النحويين ، وعلى قول بعضهم أن « يا » اسم للفعل .

وقال ابن يعيش : (لم يفد الحرف مع الاسم إلا في موضع واحد ، هو النداء خاصة ، وذلك ، لنيابة الحرف فيه عن الفعل) .

وقال الرضي : (والاسم مع الحرف لا يكون كلاماً ، إذْ لَوْ جعلت الاسم مسنداً فلا مسند إليه ، ولو جعلته مسنداً إليه فلا مسند . وأما نحو « يا زيد » فلسدِّ « يا » مسد « دعوت » الانشائي) .

انظر الايضاح لابن الحاجب ١٥/٢ ، وشرح ابن يعيش ٢٠/١ ، وشرح الرضي ٣٤/١ .

والأولى : هي الأسماء ، فمن شأنها أن يحكَم عليها وبها ، وتجعلَ متعلقاتٍ للأفعالِ وأشباهها ، ولا يتوقف استعمالُها ، ولا دلالتُها على[1] ضميمة .

والثالثة : الأفعال ، إذْ هي موضوعةٌ لمعنى إفرادي ، هو الحدث ومعنى تركيبي هو / نسبته إلى الفاعل ، ففي النسبة لوازم معنى الأسماء[2] . (١١٧/أ)

وأما الزمان : فإن كان نسبةً للحدث ـ بأن يكون معنى « ضرب » نسبة الضرب الماضوي[3] ـ فهو من قبيل المعاني الإفرادية ، وإن كان كيفية النسبة ـ بأن يكون معناه : نسبة الضرب الماضوية[4]ـ فهو من قبيل المعاني التركيبية . والثاني أشبه بالحق .

وإنما لم يقع هذا القسم[5] محكوماً عليه ولا متعلقاً للفعلِ ، لأن النسبة المعتبرةَ في مفهومه نسبةُ الحدثِ إلى شيء ، لا نسبةَ شيء إليه ، فلا يَقع إلا محكوماً به .

إذا تمهَّدَ هذا عرفت معنى قولنا : (إلا على معنىً يحدث من التركيب)[6] : بل معنى قولهم : « الحرف ما يدل على معنى في غيره »[7] وأن الأوْلى أن يقولوا :[8] « الحرف ما لا يدل إلا على معنى في غيره »[9] ، لئلا يشتبه بالفعل ، وعرفت سر

---

(١) في الأصل : عن .

(٢) انظر المرتجل لابن الخشاب ص ١٤ ، وشرح الجامي ص ١٢ .

(٣) أي : يجعل الماضوي صفة للضرب .

(٤) أي : يجعل الماضوية صفة للنسبة .

(٥) أي : الفعل .

(٦) رجع المصنف إلى الحرف ، وهذا تمام تعريفه عنده خلافاً للنحاة .

(٧) هذا تعريف النحاة للحرف ، وعرفه بعضهم بأنه ما خلا من دليل الاسم والفعل . وقال آخرون : (هو مالا يستغني عن جملة يقوم بها) .
انظر الايضاح في علل النحو ص ٥٤ ، شرح الرضي ٧/١ ، وشرح اللمحة ٢١٣/١ .

(٨) أي : وعرفت أن الأولى أن يقولوا .

(٩) قال الرضي ـ بعد أن أورد ما يعترض به على قول ابن الحاجب : « الحرف ما يدل على معنى في غيره » ـ (ولا يندفع هذا الاعتراض إلا بما قال بعضهم : الحرف ما لا يدل إلا على معنى في غيره ، فإن « ضرب » مفيد في نفسه الاخبار عن وقوع ضرب ، وفي فاعله عن ضاربيَّته . بخلاف «من» فانه لا يفيد إلا معنى الابتداء في غيره) . انظر شرح الرضي ١١/١ .

اختصاص الاسناد إليه بالاسم وسر اختصاص الاسناد بما عدا الحرف[1] .

ولا أظنك أن لا تتلو[2]ـ حين ترى هذا التحقيق ، الحقيق بأن يكون قرة عينك ـ قوله تعالى : ﴿ الذينَ آتيناهُم الكتابَ يفرحونَ بما أُنْزِلَ إليك ﴾[3] ، وأن لا تقتصر عليه[4] ، وتزعم أحداً لا يركنُ إليه[5] .

وقال السيد المحقق[6] ـ وكرَّره في تصانيفِه ، بل قلَّما يخلو تصنيفُه عنه في تحقيق أن الحرفَ يدلُّ على معنى في غيره ـ : « إنه كما أن في الموجودات في

---

(١) الكلمة إما أن يخبر عنها وبها ، وهي الاسم ، فيكون مسندا إلى غيره ويختص بالاسناد إليه ، أو يخبر بها لا عنها ، وهي الفعل ، فيكون مسندا ولا يكون مسنداً إليه ، وإما ان لا يخبر عنها ولا بها ، وهو الحرف ، فلا يقع مسندا ولا مسندا إليه .

انظر شرح اللمحة البدرية لابن هشام ١/ ٢١٣ ، وشرح الرضي ١/ ٣٤.

(٢) في الأصل : يتلو .

(٣) من الآية ٣٦ من سورة الرعد .

وأشار بايراد هذه الآية إلى أن الله تعالى اختصه بتحقيق هذه المسألة على هذا الوجه دون غيره ، فعلى الطالب أن يفرح بذلك امتثالاً للآية الكريمة .

(٤) أي : ولا أظنك إلا مقتصراً على هذا الكلام نابذاً لما سواه سما خالفه .

(٥) كذا في الأصل : ولا يخفى ضعفه . ولعل معناه : لا أظنك تزعم أن أحداً يظفر بمثل هذا التحقيق ثم لا يركن إليه وينبذ ما سواه .

(٦) هو الشريف الجرجاني علي بن محمد بن علي المعروف بالسيد الشريف ، وإذا أطلق المصنف العصام « السيد المحقق » في كتبه فانما يريد به الشريف الجرجاني كما تبين لي بالاستقراء .

ولد السيد المحقق في جرجان في الثامن من شعبان سنة (٧٤٠هـ) . ويعتبر قمة من قمم الثقافة الإسلامية في عصره ، فهو عالم بل إمام في النحو والبلاغة والمنطق والكلام والتفسير والحديث والوضع .

من مؤلفاته : كتاب التعريفات ، شرح ايساغوجي في المنطق ، حاشية على مطول التفتازاني في البلاغة ، حاشية على شرح الرضي ، حاشية على شرح العلامة قطب الدين الرازي على الشمسية في المنطق ، حاشية على الوافية لابن الحاجب ، شرح العوامل للجرجاني ، حاشية على كشاف الزمخشري ، وعلى مختصر المنتهى .

توفي بشيراز في السادس من ربيع الثاني سنة (٨١٦هـ) .

انظر : بغية الوعاة ٢/١٩٦ ، مفتاح السعادة ١/١٨٣ ، معجم المطبوعات ٦٧٨ ، كشف الظنون ٢/١٣٧٠ ، وتاريخ الأدب العربي في العراق ١/١٩٠ ـ ١٩١ .

الخارج موجوداً قائماً بنفسه [و][1] موجوداً قائماً بغيره ، كذلك في المعقولات معقولٌ بنفسه ، وهو ما لوحظ قصداً ، ومعقولٌ بغيره ، وهو ما لوحظ بتبعية الغير وجُعِلَ آلةً لتعرُّف حالِه[2] ، فهذا المعقول لا يُعْقَلُ بدون تعقل ذلك الغير ولا يصيرُ محكوماً عليه وبه ، إذْ الوجدان الصحيح حاكم بأن الحكمَ يقتضي طرفَيْن معقولَيْن بنفسِهما ، غيرَ ملحوظَيْن بالتبع[3] . والحروف وضعت لهذا المعقول من حيث هو كذلك ، حتى لو خرجَ من هذه الحيثية لم يبق / معنى الحروف ، بل صار معنى من معاني قسيميه. (١١٧/ب)
والنسبة في الفعل[4] ـ أيضاً ـ معنى حرفي »[5] .

وشنَّع[6] على الشيخ الزكي الدقيق ، والاقتداء به حقيق ، الشيخ ابن الحاجب حيث قال : « معنى قولهم : الحرف يدل على معنى في غيره أن الواضع شرط في دلالته ذكر الغير ، ولم يشترط ذلك فيما هو معناه من الأسماء[7] ، مثلاً : معنى « من » للابتداء ، إلا أن الواضع اشترط في دلالة لفظ « من » ذكر المتعلَّق ولم يشترطه في الابتداء[8] . وليس اشتراط ذكر المتعلق في الأسماء اللازمة الاضافة مثل « ذو » ـ

---

(١) سقطت الواو من الأصل .

(٢) أي : حال ذلك الغير ، وهو المركب .

(٣) قال المصنف في شرح الرسالة الوضعية : ورقة ٣٥ : (ووجه عدم تعقل معنى الحرف إلا بعد تعقل الغير ـ على ما فصله وأوضحه كمال الايضاح سيد المحققين في تصانيفه غير مرة ـ أن معناه من حيث هو معناه مأخوذ على وجه يكون مرآة لتعقل الغير ، والمرآة من حيث هي مرآة ملحوظة تبعاً وتطفلاً. ولهذا لا يمكن أن يحكم عليه وبه ، لتوقفهما على ملاحظة ما قصد به بشاهد الوجدان الصادق) .

(٤) في الأصل : العقل .

(٥) ليس ما نقله المصنف عن الجرجاني نصاً واحداً متصلاً في أي من كتبه ، بل جمعه من أقواله في عدة مواضع من كتبه وصاغه بعبارته . وقد نقل الجامي بعضه في شرحه على الكافية ص ١٩ بعبارات أخرى . ونقل العصام بعضه في شرح الرسالة الوضعية .
انظر حاشية الشريف الجرجاني على شرح الرضي ١/٩ ، وحاشيته على شرح الشمسية للرازي ١/٢١١ ، وشرح ايساغوجي له ص ٢١ .

(٦) المشنع : هو الشريف الجرجاني كما سيأتي .

(٧) أي : ما كان من الأسماء بمعنى الحرف ، كلفظ الابتداء مثلا .

(٨) أي : ولم يشترط ذكر المتعلق في دلالة الابتداء على معناه .

للدلالة حتى يلزم أن يكون حرفاً ، بل « ذو » يدل على معناه ـ وهو « صاحب » ـ بدون المضاف إليه ، والتزمت الاضافة ، ليحصل الغرض من وضعه ، وهو جعل اسم الجنس صفةً « لشيء »[1] وقال[2] : (« إذا كان معنى « من » الابتداء يدل عليه كلفظ الابتداء ، ولا يكون للاشتراط معنى ، إذ ليس الدلالة بعد الوضع باختيار الواضع ، والفرقُ بين الحرف والأسماء اللازمةِ الإضافة ـ بما ذكره[3] ـ تحكم بحت ، ويلزم[4] أن يكون الحرف كالابتداء صالحاً لأن يحكم عليه وبه »[5] .

يا عجباً ، كيف يَظن[6] بابن الحاجب ما[7] لا مُحَصِّلَ له من اطَّلَع على مَحْضَرٍ من ذكائِه ؟ فضلاً عمَّن عرَّج على مراتبِ وصالِه وسمائِه ، وتلقَّى دقائقَ لا تُحصى من تِلقائِه[8] .

فاعلم أن الشيخ[9] ذكر ما عليه النحاة ، لعدم اصطلاحهم على وضع العام

---

(١) انظر الايضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢/١٩ ـ ٢٠ ، وشرح الرضي ١/١٠ ، وشرح الجامي ص ٢١ . وفيه قال : (ومما سبق من التحقيق ظهر أنه لا يختل حد الاسم جمعا ، ولا حد الحرف منعا بالأسماء اللازمة الاضافة لأن معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية ، ملحوظة في حد ذاتها).
وقال فلك العلى التبريزي في الهادية ص ٦ : (فان قلت : بعض الأسماء مثل « ذو » لا يدل على المعنى بالاستقلال ، فيخرج بقوله : في نفسه ، قلت : إن عدم الاستقلال فيه عارض ، بخلاف عدم استقلال الحرف ، فانه بسبب أصل الوضع) .

(٢) أي : الشريف الجرجاني . انظر حاشيته على شرح الرضي ١/١٠ .

(٣) أي : ابن الحاجب .

(٤) يعني : ويلزم منه .

(٥) تصرف المصنف في عبارة السيد الشريف بما لا يخرجها عن المعنى المقصود . انظر حاشية الجرجاني على الرضي ١/١٠.

(٦) فاعله « مَنْ » الآتي .

(٧) مفعول « يظن » .

(٨) يتعجب المصنف من تفسير الشريف الجرجاني لكلام ابن الحاجب بما لا يحتمله ولم يرده ابن الحاجب ، وكيف أن مثل هذا الفهم الخاطىء لكلام الشيخ الزكي يصدر عمن درس كتب ابن الحاجب وشرحها وتلقى من علمه وكماله ما تلقى كالسيد الشريف ؟

(٩) يعني : ابن الحاجب .

للموضوعِ له الخاص ـ إن أثبتناه[1] ـ كأشباه الحروف من الأسماء الموضوعة لإفادة جزئيات غَير متناهية بحيث لا تستعمل إلاّ في جزئي[2] ، ولا تستعمل في قَدْرٍ مشترك بينهما ، وكالأجناس فهي موضوعة لمفهوم كلّي منطبقٍ على الجـزئيات كـاسم الجنس ، إلا أنه امتاز من اسم الجنس بأن اسم / الجنس يُراد به مفهومُه وجزئياتٌ (١١٨/أ) متعددة بتوسط إرادة مفهومه ، بخلاف هذه الأسماء فإن الواضع إنما وضعها للمفهوم الكلي ، وشرط أن لا تستعمل فيه أبداً ، بل تستعملُ في واحد من جزئياته[3] .

---

(١) الوضع ثلاثة أقسام : إما وضع خاص لخاص ، وهو ما يلاحظ فيه المعنى الموضوع له من حيث خصوصه ، سواء كان موجوداً في الخارج أو مقدراً . أو وضع عام لموضوع له عام ، وهو ما يكون فيه الموضوع له كلياً ملاحظاً من حيث كليته كوضع الانسان والحيوان وسائر أسماء الأجناس لمعانيها . أو وضع عام لموضوع له خاص ، وهو ما يكون الموضوع له جزئيات كثيرة لوحظت بوجه كلي عام دون أن يكون ذلك الكلي موضوعا له ولكنه الواسطة والآلة في استحضار تلك الجزئيات الموضوع لها ، كأسماء الاشارة والضمائر ، والأسماء الموصوله والحروف ، فكلها من هذا القسم .

إلا أن هذا القسم الثالث مختلف في إثباته ، فهو غير موجود عند المتقدمين فهم يدرجون أسماء الاشارة والضمائر والأسماء الموصولة والأجناس وما شاكلها تحت النوع الثاني ، أي : وضع العام لموضوعٍ له عام ، وذهبوا إلى أن الموضوع له في كل هذه الأنواع عام كلي لوحظ من حيث هو عام كلي بشرط الاستعمال في جزئي من جزئياته . فعلى هذا لا فرق عندهم بين أسماء الاشارة ولفظ « إنسان » مثلاً فإن اسم الاشارة موضوع لمطلق مشار إليه محسوس و « إنسان » لمطلق الحيوان الناطق ، غاية ما هناك أن أسماء الاشارة والموصولات والضمائر والحروف ونحوها شرط فيها الواضع ألا تستعمل إلا في جزئي خاص ، ولذلك يقولون : إنها عندهم كليات وضعا جزئيات استعمالا . ووافقهم على ذلك من المتأخرين سعد الدين التفتازاني . وذهب أكثر المتأخرين إلى إثبات الوضع العام للموضوع له الخاص ، وأدرجوا جميع ما ذكرته تحته ، منهم عضد الدين الإيجي والسيد الشريف الجرجاني والقاضي البيضاوي ، فتكون الأنواع المذكورة آنفاً عندهم جزئيات وضعاً واستعمالاً . ولمّا كان مختلفا فيه قال : (إن أثبتناه) .

وانظر المنحة الإلهية في القواعد الوضعية ص ١٢ ، وخلاصة الوضع للدجوي ص ٨ .

(٢) يعني بها الضمائر الراجعة إلى ألفاظ مخصوصة مفردة أو مركبة ، فإن الوضع فيها وإن كان عاماً ، لكن الموضوع له خاص ، فليس هناك مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة . انظر شرح الجامي ص ٧ .

(٣) قال الشبراوي في المنحة الإلهية ص ٧ :

(والوضع الشخصي العام لموضوع له خاص : بأن يكون الموضوع له جزئيات كثيرة قد لاحظها الواضع بوجه كلي عام ، وليس ذلك الكلي موضوعاً له ، ولكنه واسطة وآلة لاستحضار تلك الجزئيات الموضوع لها ، وذلك كما في وضع أسماء الاشارة والأسماء الموصولة والضمائر والحروف ، فإن =

وإنما وقعوا فيه[1] لَمّا لم يجدوا الجزئيات بوضع اللفظ لأشياء غير متناهية إذ لا يمكن للواضع تعقُّلها حتى يضعَ لها اللفظ . فلما اهتدى الى طريق الوضع بعضُ المحققين[2] خالفهم وقال : قد لا تخطر[3] هذه الجزئيات بهذا المفهوم الكلّي وليوضعْ بازاءِ كلٍ منها .

وهذا هو الوضعُ العام للموضوع له الخاص بمعونة المقام . وتلك الأسماء : أسماء الاشارات والموصولات والمعرف بلام التعريف والضمائر والمضاف إلى المعرفة وأشباهها ، مثلاً تقول النحاة : لفظة « هذا » موضوع للمشار إليه المذكر القريب ومشروطٌ باستعماله أبداً في غير هذا المفهوم من جزئي من جزئياته[4] . وهذا المحقق يقول : «هذا» موضوع لكل جزئي من جزئيات هذا المفهوم، بأن لاحظ الواضع جميع جزئيات هذا المفهوم، وعين لفظ «هذا» لكل واحد منها. وهكذا يقول في الحروف : إن الواضع لاحظَ جميعَ الابتداءات الجزئية الملحوظة تبعاً بعنوان مفهوم الابتداء ، ووضع لفظة « من » لكل واحد منها . والنحاة يقولون : وَضَعه لمفهوم الابتداء[5] .

فمعنى قول الشيخ : إن « من » موضوع لمفهوم الابتداء إلا أن الواضع شرط في دلالته ذكر المتعلّق[6] ، لأنه يفسر دلالته على هذا المفهوم ، وشرط أن لا يستعمل

الواضع لاحظ ما وضع له لفظ « ذا » من الجزئيات المتكثرة كزيد والكتاب والفرس بكلي وهو مطلق مفرد مذكر مشار إليه إشارة حسِّية) .

(١) أي : في إنكار الوضع العام للموضوع له الخاص .

(٢) يريد ابن الحاجب . وقد ذكرت قبل قليل جملة ممن أثبتوا هذا القسم من أقسام الوضع من أجلة المتأخرين الجامعين بين الوضع والنحو .

(٣) في الأصل : قد بلا خطر .

(٤) لأنه من الوضع العام لموضوع له عام عندهم كما هو مذهب المتقدمين وقد تقدم بيانه في ص ٢٠٣ .

(٥) أي : للمفهوم الكلي ، وليس لكل جزئي من جزئياته .

(٦) اعترض عليه الجرجاني في حاشيته على شرح الرضي ١/ ١٠ بأن هذا الاشتراط لا فائدة له أصلاً ، وأيضاً لم يرد نص بهذا الاشتراط ، بل يفهم ذلك من التزام ذكر متعلقات الحروف ، وذلك مشترك بينها وبين الأسماء اللازمة الاضافة .

إلا في جزئي من جزئياته على هذا الوجه المذكور ، فلزم من هذا الاشتراط أن لا يدل إلا بذكر المتعلَّق ، ولم يشترط ذلك في لفظ الابتداء ، بل يستعمل في مفهومه ويراد به ـ بتوسط إرادة المفهوم ـ جزئياً واحداً أو متعدداً ملحوظاً قصداً أو تبعاً[1] .

وهكذا الأسماءُ اللازمةُ الاضافةِ مستعملةٌ في مفهوماتِها / الكلِّية . فالاضافة لا (١١٨/ تكون لتحصيلِ الدلالةِ ، لاستقلالِ هذه المفهومات بالتعقُّل ، بل لتحصيلِ الغرض كما مر[2] .

* * *

ـ الفـعــل ـ

(أو فعلٌ يدل على حدث) : هو معنى المصدر . (وأحدِ الأزمنة) : لا بمعنى أن المدلول لا يزيد عليهما لِما عرفتَ أن النسبة أيضاً بعض معناه ، وانما لم تُذْكَر ، لعدمِ توقُّف تميُّز الفعل عن أخويْهِ عليها[3] . والمراد بالأزمنة : الماضي ، وهو زمان

---

(١) قال الجامي ص ٢٠ : (والحاصل أن لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي ، ولفظة « من » موضوعة لكل واحد من جزئياته المخصوصة المتعلقة من حيث أنها حالات لمتعلقاتها وآلات لتعرف أحوالها ، وذلك المعنى الكلي يمكن أن يتعقل قصداً ويلاحظ في حد ذاته فيستقل بالمفهومية ، ويصلح أن يكون محكوماً عليه وبه ، وأما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ، ولا تصلح أن تكون محكوماً عليها أو بها ، إذ لا بد في كل منها أن يكون ملحوظاً قصداً ليمكن أن تعتبر النسبة بينه وبين غيره ، بل تلك الجزئيات لا تتعقل إلا بذكر متعلقاتها ، لتكون آلات لملاحظة أحوالها . وهذا هو المراد بقولهم : « إنَّ الحرف يدل على معنى في غيره ») .

(٢) فيما نقله عن ابن الحاجب في ص ٢٠٢ وهو قوله : (والتزمت الاضافة ، ليصحل الغرض من وضعه ، وهو جعل اسم الجنس صفة لشيء) .

(٣) قال الجامي ص ٦١٤ : « اعلم أن الفعل مشتمل على ثلاثة معان : أحدها الحدث الذي هو معنى المصدر ، ثانيها : الزمان ، ثالثها : النسبة إلى فاعل ما . ولا شك أن النسبة إلى فاعل ما معنى حرفي ، هو آلة لملاحظة طرفيها ، فلا تستقل بالمفهومية » .

قبل زمان تكلُّمِكَ بالفعل ، والمستقبل ، وهو ما بعد هذا الزمان ، والحال ، وهو زمانُ التكلم[1] .

ويَـردُ على التعـريف جمعـاً[2] « عسى » و« نعم » و« بئس » و« سـاء » و« حبذا » و« ليس » ، لعدم دلالتها على الأزمنة ، ومنعاً[3] : أسماءُ الأفعال . وأُجيبَ بأن المراد الدلالةُ في أصل الوضع[4] ، لأنها في الأصل إما مصادرُ أو أصواتٌ أو ظروف والدلالةُ على الزمانِ طارئةٌ في كلِّها ، بل على الحدث أيضاً في بعضها .

ويتَّجهُ عليه أن الوضعَ الأول يُهْجَرُ ، ويحقَّق في هذه الأمور وضع ثان فالدلالةُ وعدمُها في أصلِ الوضع[5] ، ولو أريدَ بالوضع أول تحقيقٍ في الكلمة للزِم أن لا تُعَدَّ الأسماءُ المنقولةُ من الأفعالِ أسماءً ، وللزم دخولها في حد الفعل وخروجها عن حد الاسم[6] .

وهذا الإشكال[7] لم يَحُم حول دفعه إلى الآن مجال ، وأرجو الله أن يُفْتَحَ في دفعه مقال ، وهو : أن المراد الدلالة في أصل وضع له يهجر في الكلمة بكلمة .

---

(١) يرد على قوله : « أحد الأزمنة » المضارع ، فانه يأتي لزماني الحال والاستقبال . وأجاب عنه الجامي بقوله في شرح الكافية ص ٦١٥ : (ويصدق على المضارع أنه اقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ، لوجود الأحد في الاثنين ، ولأنه مقترن بحسب كل وضع بواحد . وإن عرض الاشتراك من تعدد الوضع) .

(٢) أي : فلا يكون جامعاً .

(٣) أي : فلا يكون مانعاً .

(٤) لذا استغنى الجامي عن هذا الجواب بقوله : « وضعاً » في حد الفعل ، لأنه يخرج ـ حينئذ ـ أسماء الأفعال ، لأنها منقولة عن المصادر أو غيرها ، ويدخل فيه الأفعال المنسلخة عن الزمان ، نحو « عسى » و « كاد » وأشباههما ، لاقتران معناها به في أصل الوضع .
انظر الفوائد الضيائية للجامي ص ٦١٥ .

(٥) المصنف يرى أن إدخال كلمة « الوضع » في تعريف الفعل لا يصلح جواباً لما أوردوه عليه ، لذا لم يدخله في التعريف كما فعل شيخه الجامي وغيره .

(٦) لأن التعيين فيها للفعل أولاً ، بمعنى أن المعنى الفعلي فيها سابق بحسب الزمان . ومراد المصنف أن هذا غير معتبر في أولوية التعيين ، وقد سبق أن بين هذا وأوضحه في نقضه للتعريف الثالث للوضع . انظر ص ١٩٠ .

(٧) أي : ما يرد على تعريف الفعل .

فهذه الأفعال[1] وإن هُجِرَت دلالتُها على الزمان ، لكن لم يُهْجَر وضعُها الفعلي حيث بقي فيها آثارُه من الأحكام الفعلية .

وأسماء الأفعال وإن هُجِرَ وضعُها الأصلي في الدلالة لم يُهْجَر في آثارِه وأحكامِه . والأسماء المنقولة هُجِرَ وضعُها الأصلي الفعلي بالكلية ، فلم يبق فيها منه دلالة ولا حكم[2] .

وبهذا اندفع الإشكال بالأفعالِ الناقصةِ على التعريفَيْن[3] ، فإنها لدلالتها على مجرد المعنى الحادث في التركيب ، وهو النسبة وكيفيتها / دخلت في تعريف الحرف (119 وخرجت عن تعريف الفعل ، بأن يقال : وُضِعَتْ للحدَث والزمانِ والنسبةِ وهجرت دلالتها على الحدث[4] .

والإشكال[5] بالأسماء الناقصة التي هي مصادر تلك الأفعال على التعريفين[6] حيث دخلت في تعريف الحرف ، وخرجت من تعريف الاسم .

ولا يُشْكِلُ التعريفان بأسماء الفاعل منها[7] ، فإنها دلت على معنى غير حادث من التركيب وهو الذات . نعم ، ينتقض تعريف القوم[8] وهو « ما دل على معنى في غيره »[9] بها .

وسنلقي عليك ما يبقي الأفعال الناقصة[10]، فلا تحتاج في تصحيح التعريفات

---

(1) يعني : نعم وبئس وساء وعسى وحبذا وليس ، وأشباهها .

(2) بمعنى أن الأسماء المنقولة من الأفعال تمحضت للاسمية ، ولم يبق فيها أثر من آثار الفعل ولا دلالة من دلالاته .

(3) أي : على تعريفي الحرف والفعل .

(4) سيأتي مزيد توضيح لدلالة الأفعال الناقصة في مبحثها ص ٣٠٨ وما بعدها .

(5) أي : واندفع الإشكال .

(6) تعريف الحرف وتعريف الفعل كما تقدم .

(7) أي : من الأفعال الناقصة .

(8) أي : تعريف النحاة للحرف .

(9) انظر ص ١٩٩ .

(10) أي : يبقيها ضمن الأفعال .

معه إلى هذا المقال ، إن شاء الله تعالى[1] . (وإما اسم)[2] : لم يعرِّفه لتعينه بتعيُّنِ قَسيمَيْه ، بعد حصر الكلمة في الثلاثة[3] .

(والحرف منه) أي : من العامل . أشار به إلى أن الحرف ليس قسماً للعامل ، بل قيد القسم ، وأعم منه في وجه (لا يكون إلا سماعياً) [4] وهو ما يعرِّفه قولُنا : (لَمْ نقدِر على ضبطِه بقاعدة) وهي القضية [5] الكلِّية الحَمْلِيَّة من حيثُ يستنبطُ منها أحكامُ جزئياتِ موضوعِها[6] . مثلاً : « كُلُّ فعلٍ يرفعُ الفاعلَ » قاعدة[7] من حيث يستنبطُ منهُ الحكمُ على « قامَ » مثلاً في « قامَ زيدٌ » بالرفع ، ويعلمُ منه أن « قام » ـ لكونه فعلاً ـ يرفعُ فاعلَه الذي هو « زيد » .

(وكل من الآخَرَيْن)[8] : لم يقل : منه ، تنبيهاً على أن كلاً منهما قسم للعامل ، بل كل فعل عامل[9] . (قـد يكون سماعياً وقد يكون قياسيّاً) : تمكنتَ من معرفته بتعريف السماعي[10] .

لكنْ ينبغي أن يُعْلَمَ أن القياسَ الذي يُنْسَبُ إليه المعلولُ[11] من غير توقف على

---

(١) في مبحث الأفعال الناقصة ص ٣٠٨ وما بعدها .

(٢) عطف على قوله : إما حرف . انظر أقسام الكلمة ص ١٩٧ .

(٣) عرفه الأكثرون بأنه ما دل على معنى في نفسه ، غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة .
وانظر في تعريفه كتاب سيبويه ١ / ٢ ، المقتضب ١ / ٢ ، المفصل ص٦ ، شرح ابن يعيش ١ / ٢٢ ، شرح الجامي ص ١٨ ، والفصول الخمسون ص ١٥١ .

(٤) يعني : الحرف إذا كان عاملاً لا يكون إلا سماعياً ، لأنه ليس كل حرف عامل .

(٥) حرفها الناسخ في الأصل إلى (القصة) .

(٦) القضية ـ عند المناطقة ـ قول يصح أن يقال لقائله إنه صادق فيه أو كاذب . والقضية الحملية : هي التي يكون طرفاها مفردين بالفعل أو بالقوة ، سواء كانت موجبة أو سالبة . انظر شرح ايساغوجي للجرجاني ص ١٦ ، وشرح زكريا الأنصاري ص ٥٢ .

(٧) في الأصل : فاعد .

(٨) الاسم والفعل .

(٩) مقتضى كلامه السابق أن الاسم أيضاً كذلك . فلا وجه لتخصيص الفعل .

(١٠) فهو الذي يضبط بقاعدة ، خلافاً لمقابله وهو السماعي .

(١١) في الأصل : المعلوم . وسترد صحيحة بعد قليل .

سماعٍ ما هو من أقسام الدليل ، فإن هذا المعلولَ إنما يُعْلَمُ بهذا القسمِ من الدليل ، مثلاً : يُعْرَفُ أن « قام » في « قامَ زيدٌ » يرفع « زيداً » بالقياس الذي هو قولنا : « قامَ فعلٌ فاعلُه زيدٌ » وكل فعلٍ يرفعُ فاعلَه ، فـ « قام » يرفع زيداً فإن العاملَ القياسيَّ لا يتحقق / لمجرد أن لا تتوقفَ معرفةُ عملِه على السماعِ ، بل لا بد أن يكون مما يعلمُ العامل أيضاً بالسماع[1] . [ولو اكتفينا لمعرفة عمله بالقياس][2] لكان الحرف قياسيّاً . كيف ؟ وقد صح أن يقالَ : كلُّ حرفٍ جازم يجزم ، وهكذا إنما صارت سماعياتٍ ، لعدم إمكان معرفةِ الجوازمِ مثلاً بدون السماع بخلاف الفعل فإنه يمكن معرفته بالقياس . (١١٩/ب)

فلذا خالفناهم في أمور : منها جعل الصفة المشبَّهة قياسية[3] ، وجعل المصدر مطلقاً قياسياً[4] . ولكون بعض أسماء الأفعال مما يعلم بالقياس خالفناهم في جعل اسم الفعل[5] مطلقاً سماعياً[6] .

(فالأقسام خمسة) حروف عاملة ، وفعل قياسي ، وفعل سماعي ، [وأسماء قياسية][7] ، وأسماء سماعية[8] .

(ولكل منها بحث) يفتِّشُ فيه عن أحوالِه ، ويحكمُ عليه بها . والبحث ـ لغة ـ : التفتيش ، واصطلاحاً : حملُ حالِ الشيء عليه[9] . وكل منها يستحق أن يسمى بحثاً[10] .

* * *

---

(١) في الأصل : « بالقياس ». وصححت في الهامش .

(٢) ما بين القوسين أسقطه الناسخ . وأثبته عن الهامش .

(٣) عد المصنف الصفة المشبهة من الأسماء السماعية . انظر ص ٣٤٩ .

(٤) عد بعضه من السماعي . انظر ص ٣٤٢ .

(٥) في الأصل : الأفعال .

(٦) حيث استثنى منها « فعال » من الثلاثي كـ « نزال » ونحوه ، فجعله قياسياً . انظر ص ٣٥٢ .

(٧) أسقطها الناسخ والتعداد يقتضيها فأثبتها ، وسيذكرها المصنف عند الكلام على كل بحث على حده .

(٨) نسي المصنف بحثاً آخر هو « الكلام » وسيجعله أول هذه الأبحاث عند الشروع في الكلام عليها بعد قليل ، فالأقسام ستة . سيذكر كلاً منها في بحث ، والبحث الأول في الكلام .

(٩) في الرسالة الرشيدية ص ١٣ : (البحث اثبات النسبة الخبرية بالدليل ، ولو حكماً) .

(١٠) أي : وكل من الأقسام المذكورة يستحق أن يسمى بحثاً .

البحث الأول
في عمل الكلام[1]

(البحث الأول : في الكلام ، ولا يعمل إلا في المستثنى) .

اختُلف في عامل نصب المستثنى ، فقال البصريون : « العامل فيه الفعل المتقدم أو ما في معناه بتوسط إلاّ »[2] .

وقال ابن خروف[3] : « يعمل الفعل وما في معناه بنفسه »[4] .

وقال المبرِّد[5] والزَجّاج[6] : العامل فيه « إلاّ »[7] .

---

(١) يعني بالكلام ، الجملة - وقد مر اختياره ترادف الكلام والجملة في ص ١٨٦ .

(٢) انظر الأنصاف ١/ ٢٦١ ،شرح الرضي ١/ ٢٢٦ ، شرح الجامي ص ٣٠١ .

(٣) ابن خروف : هو علي بن محمد بن يوسف نظام الدين أبو الحسن ابن خروف الأندلسي القرطبي . كان إماماً في العربية . صنف : شرح كتاب سيبويه وشرح الجمل ، وكتاباً في الفرائض . توفي سنة (٦٠٩هـ) وقيل (٦٠٦هـ) .
انظر ترجمته في : معجم الأدباء ١٥/ ٧٥ ، وفيات الأعيان ٢٢/٣ ، البلغة في تاريخ أئمة اللغة ص ١٦٤ ، بغية الوعاة ٢/ ٣٠٣ ، والغصون اليانعة ص ١٣٨ .

(٤) ونسبه ابن خروف بدوره إلى سيبويه باستدلاله على مقولته في أن ناصب المستثنى ما قبله .
انظر الجني الداني للمرادي ٤٧٧ ، همع الهوامع ١/ ٢٢٤ ، وشرح التصريح مع يس ١/ ٣٤٩ .

(٥) المبرد : هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر ، والمبرد لقبه ويقال : إن المازني أطلقه عليه ، ومعناه : المثبت للحق . وهو من أئمة المدرسة البصرية ، وإليه انتهت زعامتها . عاصر ثعلب إمام مدرسة الكوفة وكان بينهما منافرة . ولد في البصرة سنة (٢١٠هـ)، وتوفي سنة (٢٨٥هـ) على أرجح الأقوال .
من كتبه : المقتضب ، الكامل ، والفاضل ، وغيرها كثير . ترجمته في : معجم الأدباء ١٥/ ٧٥ ، وفيات الأعيان ٣/ ٢٢ ، البلغة ص ١٦٤ ، الغصون اليانعة ص ١٣٨ ، وبغية الوعاة ٢/ ٢٠٣ .

(٦) الزجاج : هو إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحق الزجاج . أخذ النحو عن المبرد ، وأخذ عنه الفارسي وابن درستويه وغيرهما . توفي ببغداد سنة (٣١١هـ) وقيل : سنة (٣١٦هـ) .
من آثاره المطبوعة : ما ينصرف وما لا ينصرف ، وإعراب القرآن ، وغيرهما . ترجمته في : مراتب النحويين ص ١٢١ - ١٢٢ ، الفهرست ص ٩٠ ، معجم الأدباء ١/ ١٣٠ - ١٥١ ، الوفيات ١/ ٣١ ، إنباه الرواة ٢/ ٣٦ .

(٧) انظر الانصاف مسألة (٣٤) ١/ ٢٦١ ، وشرح الرضي ١/ ٢٢٦ .

وقال بعضهم : العامل ما ناب عنه « إلاّ » من « استثني » ونحوه[1] .

وقال الشيخ ابن الحاجب[2] : على البصريين وابن خروف أن ينتقض ما ذكراه بنحو قولنا : « القوم إلا زيداً أخوتُك »[3] لانتفاء فعلٍ وما في معناه ، فقال : العامل في المستثنى بـ « إلاّ » هو المستثنى منه بتوسط « إلاّ » .

وقال الشيخ الرضي : « إذا صحَّ أن يكونَ الاسمُ التامُّ بالتنوين أو النون أو الاضافة ـ لمشابهته الفعل الذي تم [على][4] أصلهم بفاعلِه ـ عاملاً في التمييز فالجملة التامة أولى بصحة العمل ، لأن مشابهتها للفعل [ليست بأنقصَ][5] من مشابهة هذا الاسم له ، فالعامل/ في المستثنى هو الجملة »[6] . وأيده بحمل قول (١٢٠/أ) سيبويه في كتابه عليه[7] حيث قال في مواضع من كتابه : العامل في المستثنى ما قبله ، كما عمل عشرون في الدِرْهَم[8] . فان المشبَّه بعشرين هو الجملة .

فاخترتُ فيما فيه فعلٌ أو شبهُه[9] مذهب الجمهور أوْ ابن خروف[10]، لأن عمل الفعل أو شبهه ـ حيثما أمكن ـ لا ينبغي أن يُعْدَلَ عنه . وفيما لا فعلَ فيه ولا شبهه ما

---

(١) فالمستثنى على هذا مفعول به . انظر شرح الرضي ١/ ٢٢٧ ،والأصول لابن السراج ١/ ٣٤٢ .

(٢) انظر الايضاح ٢/ ٢٨٥ ، وشرح الكافية له ص ٤٤ ، وشرح الرضي ١/ ٢٢٧ .

(٣) وجه النقض بهذا المثال أنه ليس فيه فعل ولا معناه . وقد دفع هذا النقض الرضي في الموضع السابق .

(٤) زدت (على) ليستقيم السياق .

(٥) ما بين القوسين عن شرح الرضي ١/ ٢٢٧ .

(٦) الكلام الذي ذكره ليس بنصه في شرح الرضي ، بل هو من تصرفه . وعبارة الرضي : (ولو لم يكن في الجملة أيضاً معنى الفعلِ لجاز أن ينتصب المستثنى إذ الجملة ليست بأنقص مشابهة للفعل التام كلاماً بفاعله من المفرد الذي يتم بالنون والتنوين فينصب التميز ، ولا سيما مع تقوّيها بآلةِ الاستثناء) . شرح الرضي ـ الموضع السابق .

(٧) قال الرضي في الموضع السابق : (وإلى مثله يشير سيبويه في كتابه في مواضع فيقول : عمل فيه ما قبله كعملِ العشرين في الدرهم) .

(٨) انظر الكتاب ٢/ ٣١٠ هارون .

(٩) أي : في الاستثناء الذي فيه فعل أو شبهه .

(١٠) تقدم أن مذهب الجمهور ـ ويعني بهم البصريين ـ أن العامل في المستثنى الفعل المتقدم أو ما في معناه بتوسط « إلاّ »، ومذهب ابن خروف أن العامل هو الفعل وما في معناه بنفسه .

اختاره الشيخ الرضي[1] ، لأن الجملة أولى بالاعتبار مما عداها ، وجعلتُه عاملاً في التمييز أيضاً ، لعدم الفارق ، بل إعمال المشبهةِ بالفعلِ التامِّ[2] بالفاعل في التمام في التمييز أعرفُ [من] [3] إعماله في المستثنى . لكنَّ القول بمثل هذا التمييز بمجرد القياس ، ولم يُعْهَد في الاستعمال ، وهذا ما حملَ النحاةَ على أن قالوا : التمييز عن الجملة في الأصلِ فاعلٌ ومزالٌ عن مرتبةِ الفاعلية ، و﴿فجَّرْنا الأرض عيوناً﴾[4]مؤوَّل بـ « تفجرت الأرضَ عيوناً » .

وقوله : (بـ « إلاّ ») يَحْتَمِلُ أن يتعلق بـ « المستثنى »[5] ، وهو الأظهر وأن يتعلق بالعمل[6] ، يعني : يعمل الكلام في المستثنى بواسطة « إلا » كما يعمل الفعل اللازم في المفعول به بواسطة حرف الجر ، وهذا أتم فائدة .

وقوله : («غَيْر») يَحْتَمِل العطف على « إلاّ » ، وهو الأظهر ، ويتجه عليه أن الجملة في قولنا : « القوم إخوتُك غير زَيدٍ » لم تعمل في المستثنى بـ « غير » لأنه مجرور بـ « غير » ، بل في نفس « غير » ، والجواب عنه أن النصب الذي في « غير » هو ما استحقه المستثنى بها ، إلا أنه لمّا استغنى المستثنى بالجر لاضافة « غير »

---

(١) ومذهبه أن العامل فيه الجملة كما تقدم .

(٢) أي : الجملة المشبهة بالفعل التام .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) من الآية ١٢ من سورة القمر .

وهذا التأويل عند من يجعل التمييز في الآية محولاً عن الفاعل . أما عند من يجعله محولاً عن المفعول ، فالتأويل « فجرنا عيون الأرض » .

وقد ادعى المصنف في ص ٢٨٧ إجماع النحاة على أن تمييز النسبة لا يرفع ابهام تعلق الفعل بالمفعول ، ووقع في مثله في حاشيته على شرح شيخه الجامي أيضاً .

وقد بينت في موضعه خطأ مدعاه، ونقلت نصوصاً للنحاة في ذلك ، فلينظر . وانظر شرح الرضي ١/ ٢٢٠ ، وهمع الهوامع ١/ ٢٥١ ، والأشموني مع الصبان ٢/ ١٩٥ .

(٥) في قوله : « ولا يعمل إلا في المستثنى » .

(٦) أي : بالعمل المفهوم من قوله : « ولا يعمل إلا في المستثنى » .

إليه ، أُجْرِيَ نصبُه على « غير » عاريَّة[1] ، ويَحْتَمِلُ العطفَ على « المستثنى » ، فلا يعمل إلا في « غير »[2] .

(والتمييزِ عن الجملةِ ، بشرطِ أن [لا][3] تشتمل الجملة على فعل أو شبهه ، وإلّا) أي : إن اشتملت على أحدهما (فالعملُ له) أي : لأحد الأمرين من الفعل وشبهه[4] . (نحو «ما نراه أحجارٌ إلّا الأبيضَ»)[5] فليس « نراه » فعلاً / يكون مناطَ (١٢٠/ب) فائدةِ ما استُثْنِيَ منه ، بل « ما نراه » بمنزلة « هؤلاء » . والمراد بالاشتمال على الفعل اشتمالٌ يكون كذلك . (و « البيتُ حجرٌ أساساً »)[6] الأساس مزال عن الابتداء ، وأصلُ الكلامِ : أساسُ البيتِ حجرٌ .

ولا خفاء أنه لا مانعَ من صحةِ هذا التركيبِ وإن لم يوجد في كلامِهم ، وليس بخارجٍ عن قياسِ كلامِهم[7] .

---

(١) تقدم بيان معنى العارية في ص ١٦١ .

وقال في شرح الكافية ص ٩٥ : (إن « غير » أعرب بإعراب المستثنى لَمّا أضيف إليه ، وانجر المستثنى به) .

(٢) أي : دون ما أضيفت « غير » إليه .

(٣) زدت (لا) ليستقيم المعنى . وانظر ما سيذكره .

(٤) هذا على مذهب سيبويه والمبرد والمازني والجرمي ، وتبعهم ابن مالك وجمهور النحويين . وذهب بعضهم إلى أن الناصب للتمييز نفس الجملة .

انظر الكتاب ١/ ٢٠٤ هارون ، والمقتضب ٣/ ٣٦ ، والأصول لابن السراج ١/ ٢٧٠ ، واللباب ص ٣٧٨ ، وشرح الرضي ١/ ٢٢٣ ، والكافي شرح الهادي ٢/ ٥٦٥ ، وشرح الأشموني مع الصبان ٢/ ١٩٥ .

(٥) مثال لعمل الجملة في المستثنى . فـ « ما »: اسم موصول مبتدأ ، وجملة « نراه » صلته ، وأحجار : خبر . ولا يصح أن يجعل « نراه » عاملاً في المستثنى لما سيبينه من أن « ما نراه » بمنزلة « هؤلاء » ، فأنه قيل : هؤلاء أحجار إلا الأبيضَ .

(٦) مثال لعمل الجملة في التمييز .

(٧) يعني : قياس كلامهم في الفـاعـل ، لأن قولهم : « التمييز عن النسبة في الأصل فاعل في المعنى » لا يمنع شمول المبتدأ في الصناعة ، لأنه في المعنى قد يكون فاعلاً . قال الصبان في حاشيته على الأشموني ٢/ ١٩٩ :

(لا منافاة بين كونه فاعلاً في المعنى ومحولاً عن المبتدأ في الصناعة لأن ما صلح لأن يخبر بالتفضيل عنه صلح لأن يكون فاعلاً في المعنى) .

البحث الثاني
في الحروف العاملة

(البحث الثاني ، في الحروف ، وهي خمسة أصناف) الأصناف : جمع صِنْف بكسر الفاء[1] ، في الصحاح : « الصنف : النوع[2] » ، وعند المنطقيين : « الصنف هو النوع المقيد بعرضي غير شخصي »[3] .

* * *

الصنف الأول
ـ الجــوازم ـ

(جوازم) في الصحاح : « الجزم في اللغة : القطع ، ومنه جزمُ الحرف وهو في الإعراب كالسكون في البناء ، تقول : جزمتُ الحرفَ فانجزَم »[4] .

(وهي : «لَمْ») تقلب المضارع ماضياً وتنفيه[5] ، فلا تدخـل على غير المضارع ، لئلاّ يفوتَ ما هو الغرضُ من وضعها[6] .

(و«لَمّا») مثل « لَمْ » فيما مضى[7] ، وفرعُها الحادثُ بزيادةِ « ما » فَهُما

---

(١) يقصد فاء الكلمة ، وهي الصاد في « صنف » .

(٢) النوع والضرب . صحاح الجوهري مادة (صنف) .

(٣) انظر حاشية العصام على شرح الشمسية ص ٥٨ .

(٤) انظر صحاح الجوهري ـ مادة (جزم) .

(٥) يجوز أن يكون الضمير في « تنفيه » عائداً إلى المضارع ، أي : وتنفي المضارع ويجوز أن يكون عائداً إلى الماضي ، أي : وتنفي الماضي .

وقد نبه الجامي على هذين الاحتمالين في شرح الكافية ص ٦٤٨ .

(٦) الغرض من وضع « لمّا » ما ذكره من قلبها للمضارع ماضياً ونفيه .

(٧) أي : في قلب المضارع ونفيه .

كـ « إن » و « إمّا » .

واختص لهذه الزيادة بزوائد ، منها :

وجوب اتصال نفيها بزمان الحال ، يعني : يكون نفيُها ممتداً من زمان حدوثه إلى زمان التكلم ، وهذا معنى قول النحاة : يجب فيه الاستغراق[1] .

وجوازُ حذفِ منفيِّها مع القرينة[2] .

ووجوبُ الجزمِ بها ، بخلاف « لَمْ » فإنها قد لا تجزم حملاً على كلمة « لا »[3] .

(و «لامُ الأمرِ ») تجزم المضارعَ في أمرِ المخاطَبِ المجهولِ[4] ، والمتكلم[5] والغائب[6] ، وأمر المخاطب المعلوم قليلاً[7] ، نحو :

---

(١) مثل له ابن هشام في المغني ١/ ٣٠٩ بقول الشاعر :

فإن كنت مأكولاً فكن خير آكل   وإلا فأدركني ولمّا أمزق

(٢) مثل له في المغني ـ الموضع السابق بقول الشاعر :

فجئت قبورهم بَدْأً ولمّا   فناديت القبورَ فلم يُجِبْنَهْ

أي : ولما أكن بدأ قبل ذلك ، أي : سيداً ، ولا يجوز « وصلتَ إلى بغداد ولم » تريد : ولم أدخلها .

(٣) قال ابن هشام في المغني ١/ ٣٠٧ :

(وقد يرفع الفعل المضارع بعدها ، كقوله :

لولا فوارس من نعم وأسرتهم   يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

فقيل : ضرورة ، وقال ابن مالك : لغة .

وزعم اللحياني أن بعض العرب ينصب بها كقراءة بعضهم : « ألم نشرح » وقوله :

في أي يومَيَّ من الموت أفِر   أيوم لم يقدر أم يوم قدر

وخرجا على أن الأصل : (نشرحن) و (يقدرن) ثم حذفت نون التوكيد الخفيفة وبقيت الفتحة دليلاً عليها ، وفيه شذوذان : توكيد المنفي بلم وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين) .

(٤) لأنه إذا كان معلوماً استغني عن اللام ، نحو « قم واقعد » .

(٥) كقول الرسول صلى اللّه عليه وسلم : « قوموا فلأصل لكم » وقد نص ابن هشام على قلته في المغني ١/ ٢٤٧ .

(٦) نحو « ليُعْنَ زيد بحاجتي » . انظر المغني ١/ ٢٤٧ .

(٧) قال في المغني ١/ ٢٤٧ : (وأقل منه دخولها في فعل الفاعل المخاطب كقراءة جماعة « فبذلك فلتفرحوا » ، وفي الحديث « لتأخذوا مصافكم ») .

٤ ـ لِتَقُمْ أنتَ يـا ابنَ خيرِ قـريشٍ فَتُقَضّى حـوائـجُ المسلمينـا[١]

ومنه قراءة « فَلْتَفْرَحوا »[٢] بصيغة المخاطب في الشواذ . وقيل : المخاطب لتغليب المخاطبين على الغائبين ، واللام لتغليب الغائبين على المخاطبين ، والأمر يعمهما .

وهذه اللام مكسورة ، وفتحُها لغة بني سُلَيْم[٣] .

وقد تُسَكَّن بعد الفاء والواو[٤] و « ثُمَّ »[٥] وقد تحذف في النظم نحو :

---

(١) البيت من الخفيف ، وقائله مجهول ، فلم ينسبه أحد ممن استشهد به لقائل معين ، وهو من شواهد ابن هشام في المغني ١/ ٢٢٧ ، ٢/ ٥٥٢ لكن لم يتحدث عنه السيوطي في شرح شواهده ، وأورده ابن هشام على غير هذه المسألة كما سيأتي . ويروى « كي لتقضى » و « فلتقضى » ، وما رواه به المصنف موافق لما في الرضي والخزانة والانصاف والتصريح . والشاهد في البيت قوله : لتقم أنت ، حيث جزمت لام الأمر الفعل المضارع في أمر المخاطب المعلوم وهو قليل ، كما بينه المصنف . وأورده الأنباري شاهداً للكوفيين على أن الأصل في الأمر أن يكون للمواجَه نحو « أفعَلْ » لِتفعَل ، كقولهم في الغائب : « ليفعل » . ورجح ابن هشام مذهبهم في هذه المسألة في المغني ١/ ٢٢٧ .

انظر البيت في : الانصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٥٢٥ ، شرح التصريح ١/ ٥٥ ، مغني اللبيب ١/ ٢٢٧ ، ٢/ ٥٥٢ ، شرح الرضي ٢/ ٢٦٨ خزانة الأدب ٣/ ٦٣٠ .

(٢) « قل بفضل اللّه وبرحمته فبذلك فليفرحوا هو خير مما يجمعون » . سورة يونس/ ٥٨ قال ابن جني في المحتسب ١/ ٣١٣ : (ومن ذلك قراءة النبي ـ صلى اللّه عليه وسلم ـ وعثمان بن عفان ، وأبي بن كعب ، وأبي رجاء ، ومحمد بن سيرين والأعرج وأبي جعفر : « فبذلك فلتفرحوا » بالتاء . وقرأ : « فبذلك فافرحوا » أبيُّ بن كعب . وقرأ الباقون : « فليفرحواْ » بالياء) . وانظر المغني ١/ ٢٤٧ . وهذه القراءة الشاذة يحتج بها الكوفيون على إعراب فعل الأمر . انظر حجج ابن خالويه ص ١٨٢ ، الكشف عن وجوه القراءات ١/ ٥٢٠ ، الكشاف ٢/ ٢٤١ مجمع البيان ٥/ ١٦٦ ، الانصاف ٢/ ٥٢٤ ، التبيان ٢/ ٦٧٨ ، شرح ابن يعيش ٧/ ٦١ ، وشرح الرضي ٢/ ٢٥٢ .

(٣) قال ابن هشام في المغني ١/ ٢٤٧ : (وأما اللام العاملة للجزم فهي اللام الموضوعة للطلب ، وحركتها الكسر ، وسليم تفتحها) . وقال ابن مالك في التسهيل ص ٢٣٥ : (وفتحها لغة) . ومثله في شرح الرضي ٢/ ٢٥١ وشرح الجامي ص ٦٥٠ .

(٤) نص ابن مالك في شرح الكافية ص ٦٣١ على أن تسكين هذه اللام بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها . وكذا قال ابن هشام في المغني ١/ ٢٤٥ نحو قوله تعالى : ﴿ فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي ﴾) .

وانظر شرح الرضي ٢/ ٢٥١ ، وشرح الجامي ص ٦٥٠ .

(٥) قال ابن هشام في المغني ١/ ٢٤٦ :

٥ ـ .... ولكنْ يَكُنْ للخيرِ منكَ / نَصيبُ[١] (١٢١/أ)

أي : لِيَكُن ، دون النثر خلافاً للكسائي[٢] فإنه أجاز حذفها بعد الأمرِ من القولِ[٣] ، وجَعلَ منه قولَه تعالى : ﴿ قُلْ لِعبادِيَ الذين آمنوا يُقيموا الصلاةَ ﴾[٤] أي : لِيقيموا :

= وقد تسكن بعد « ثم » نحو « ثم لْيَقْضوا » في قراءة الكوفيين وقالون والبزّي ، وفي ذلك رد على من قال : إنه خاص بالشعر) .

وانظر شرح الرضي ٢/ ٢٥١ ، وشرح الجامي ص ٦٥٠ .

(١) هذا عجز بيت من الطويل صدره :

فـلا تَسْتَـطِلْ مني بقـائي ومـدّتي ....

قال العيني في شرح الشواهد ٤/ ٤٢٠ : (لم أقف على قائله) . والشاهد فيه : حذف لام الأمر في فعل غير الفاعل المخاطب . واستشهد الرضي ٢/ ٢٥٢ ، وابن يعيش ٧/ ٦٠ على ذلك بقول الشاعر :

محمـدُ تَفْـدِ نَفسَـك كـلُّ نفسٍ إذا مـا خِفـتَ مـن شـيء تَبـالا

أي : لتفد نفسك كل نفس. ونصاً على قلته أيضاً . والبيت من شواهد ابن هشام في المغني رقم (٣٧٠) والأشموني ٤/ ٥ .

(٢) الكسائي : هو علي بن حمزة بن عبد اللّه بن عثمان بن فيروز أبو الحسن الكسائي مولى بني أسد إمام أهل الكوفة في النحو واللغة ، وأحد القراء السبعة المعدودين ، أخذ عن معاذ الهراء والخليل. وجعله الرشيد مؤدباً لولديه الأمين والمأمون .

توفي بالري سنة (١٨٩هـ) يوم وفاة محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة ودفنهما الرشيد في قرية رنبويه وقال : اليوم دفنت الفقه والنحو .

من تصانيفه : معاني القرآن ، القراءات ، مقطوع القرآن وموصوله ، النوادر الأوسط ، النوادر الأكبر ، وما تلحن فيه العوام وهو مطبوع .

انظر : مراتب النحويين ص ١٢٠ ، طبقات النحويين ص ١٣٨ ـ ١٤٢ نزهة الألباء ص ٥٨ ـ ٦٤ ، إنباه الرواة ٢/ ٢٥٦ ـ ٢٧٤ ، الفهرست ص ٤٤ ـ ٤٥ ، معجم المطبوعات ١٥٥٨ ـ ١٥٥٩ ، بغية الوعاة ٢/ ١٦٢ ونشأة النحو ص ١١٦ .

(٣) ما أجازه الكسائي هنا من حذفها بشرط تقدم « قُلْ » وافقه عليه ابن مالك في شرح الكافية ص ٦٣٣ وزاد عليه أن ذلك يقع في النثر قليلاً بعد القول الخبري كقوله :

قلت لبـوابٍ لـديـهِ دارُهـا تـأْذَنْ فإني حَمْؤُهـا وجارُهـا

وانظر مغني اللبيب لابن هشام ١/ ٢٤٨ ـ ٢٤٩.

لكن ابن مالك منع ذلك في التسهيل ص ٢٣٥ فقال : (وتلزم في النثر خلافاً لمن أجاز حذفها) .

(٤) من الآية ٣١ من سورة إبراهيم .

(و «لا» الناهية) ونهيُ المتكلم أقلُّ استعمالاً من أمرِه[1] .

(و«إنْ»[2] الداخلة على الفعلَيْن ، أوْ فِعْلٍ وجملةٍ اسمية) وَصَف «إنْ» بما وصف لبيان تقييده بما يميِّزه عن « إنْ » النافية ، و « إنْ » المخففة .

وأشار بتقديم الفعل على الجملة الاسمية إلى أنَّ المتصلَ بـ « إنْ » يجب أن يكون الفعلَ منهما[3] .

(فإن كانا) أي : المدخولان (مضارعين) وإنما فَسَّر الضميرِ بالمدخولَيْن لا بالفعلين ، ليصير معنى قوله : (أو الأول) أو المدخول الأول[4] فيصحُّ ، لوجود المدخول الثاني لا محالة . ولا يصح أن يكون المعنى : أو الفعل الأول ، كما يقتضيه تفسير الضمير بالفعلين ، لعدم الفعل الثاني فيما إذا كان الجزاء جملة اسمية . (تجزم)[5] إنْ (المضارعَ . وإن كان) المدخول (الثاني) مضارعاً ، دون

---

(١) نحو « لا أَرَيَنَّك ههُنا » . انظر شرح الرضي ٢/ ٢٥٢ ، والمغني ١/ ٢٧١ .

(٢) اقتصر على « إن » دون غيرها من أدوات الشرط ، لأن كلامه في الحروف العاملة ، وهي حرف بلا خلاف . أما ما سواها من أدوات الشرط فإما اسم وإما مختلف فيه نحو « مهما » و « إذما » و « حيثما » ، و « إنْ » أصل أدوات الشرط وأم الباب .

انظر كتاب سيبويه ١/ ٤٣٥ ، والمقتضب ٢/ ٤٦ .

(٣) أجمع النحاة على جواز تقديم الاسم في « إنْ » بعدها دون سائر كلم المُجازاة نحو « إن زيد أتاني آتِه » لأنها الأصل في أدوات الشرط ، والأصل يتصرف ما لا يتصرف الفرع .

قال سيبويه ١/١٣٤ : (وإنما أجازوا تقديم الاسم في « إنْ » لأنها أم الجزاء ولا تزول عنه ، فصار ذلك فيها كما صار في ألف الاستفهام ما لم يجز في الحروف الأخر) .

وانظر الأصول لابن السراج ٢/ ٢٠٤ ، وشرح الرضي ٢/ ٢٥٤ .

وإنما قال المصنف : « يجب أن يكون الفعل منهما » بناء على أن الفعل مقدر بعدها فيما لو اتصل بها الاسم ، نحو « إن زيد قام قمت » إذ التقدير فيه « إن قام زيد قام » ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وإن أحد من المشركين استجارك فأجره﴾ أي : إن استجارك أحد من المشركين استجارك » .

(٤) أي : او كان المدخول الأول مضارعاً دون الثاني .

(٥) جواب قوله : فإن كانا مضارعين .

الأول (فمخيَّرةٌ) أي : إن شاءت « إنْ » جزمَتْ ، وإن شاءتْ « إنْ » لم تجزِم[1] ، وجعلُ الاختيار لِـ « إنْ » كجعل العمل لها[2] .

(وما بعد فَاءِ الجزاء لا يُجْزَم)[3] هذا مستثنى مما سبق جميعاً .

وقد لا تجزم « إنْ » حملاً على « لو »[4] ، كما تجزم « لو » حملاً على « إنْ »[5] .

---

(١) في شرح التبريزي ص ٢٦٩ :
(فإن كانا مضارعين نحو « إن تكرمْني أكرمْك » ، أو كان الأول مضارعاً دون الثاني نحو « إن تضربني ضربتك » فالجزم ، أي : جزم الفعلين في الأول واجب ، وكذا جزم الفعل الأول في الثاني . وإن كان الثاني مضارعاً دون الأول نحو « إن جئتني أكرمك » فالوجهان ، أي : يجوز جزم الثاني وتركه) .
ونقل الرضي ٢/ ٢٦١ عن الكوفيين وجوب الرفع في الحالة الأخيرة .
وجعل ابن مالك الجزم مختاراً فيها ، في شرح الكافية ص ٦٤٢ .

(٢) الاختيار في الحقيقة للمتكلم ، لكنه جعله للحرف كما جعل الحرف عاملاً والعامل في الحقيقة المتكلم . ولذا قال : كجعل العمل لها .

(٣) انظر شرح الرضي ٢/ ٢٦٢ ، شرح الأشموني ٤/ ٢١ ، وشرح الكافية للمصنف ص ١٠٦ .

(٤) نص على هذا ابن مالك في التسهيل ص ٢٣٧ وهو مذهبه أيضاً في شواهد التوضيح ص ١٩ ، ونقله عنه الأشموني في شرحه ٤/ ٥ لكنه نص على شذوذه في شرح الكافية ص ٦٤٣ فقال : (وشذ إهمال « متى » حملا على « إذا » وإهمال « إنْ » حملاً على « لو ») .
ومثل له بقراءة طلحة « فإما تَرَيْنَ من البشر أحداً » بياء ساكنة ونون مفتوحة وبحديث « الاحسان أن تعبد اللّه كأنك تراه ، فانك إنْ لا تراه فانه يراك » على رواية . وانظر المحتسب لابن جني ٢/ ٤٢ .

(٥) قال ابن هشام في المغني ١/ ٣٠٠ : (لغلبه دخول « لو » على الماضي لم تجزم ولو أريد بها معنى « إنْ » الشرطية ، وزعم بعضهم أن الجزم بها مطرد على لغة ، وأجازه جماعة في الشعر منهم ابن الشجري ، كقوله :
لو يشأ طار به ذو ميعة   لاحق الآطال نهد ذو خطل
وقد خرج على لغة من يقول « شا يشا » بألف ثم أبدلت همزة ساكنة ، كما قيل : « العالم والخاتم » وهو توجيه قراءة ابن ذكوان «منسأته» بهمزة ساكنة) . وقد نقل الأشموني في شرحه ٤٠/ ٤٢ نص كلام ابن هشام هذا .

الصنف الثاني
- النواصب -

(ونواصب) في الصحاح : « النصب في الإعراب كالفتح في البناء ، وهو من مواضَعات[1] النحويين ، تقولُ منه : نَصَبْتُ[2] الحرفَ فانتصب »[3] .

(وهي : « أنْ ») للاستقبال في المضارع .

(و « لَنْ »)[4] للاستقبال والنفي ، والأصح أنه ليس للتأبيد ، لقوله تعالى : ﴿ فلن أبرحَ الأرضَ حتى يأْذنَ لي أبي ﴾[5] . بل لتأكيد النفي[6] .

---

(١) أي : مما تواضعوا عليه .

(٢) في الأصل : نصب .

(٣) صحاح الجوهري مادة (نصب) .

(٤) نقل سيبويه في الكتاب ٣/٥ عن الخليل أنها مركبة من « لا » و « أن » ، لكنهم حذفوا ، لكثرته في كلامهم ، كما قالوا : « ويلمّه » يريدون « وي لأمه » ، وكما قالوا : « يومئذ » ، وجعلت بمنزلة حرف واحد كما جعلوا « هلا» بمنزلة حرف واحد ، وانما هي « هل » و « لا » .
وذهب الجمهور إلى أنها ليست من كلمتين ، بل بمنزلة شيء على حرفين ليس فيه زيادة ، وأنها في حروف النصب بمنزلة « لم » في حروف الجزم . وأصلها عند الفراء لا فأبدل الألف نونا .
انظر معاني الحروف للرماني ص ١٠٠ ، والصاحبي ص ٢٥٦ ، وشرح الرضي ٢/٢٣٥ ، وشرح ابن يعيش ٧/ ١٥ ، والمغني ١/ ٣١٤ .

(٥) من الآية ٨٠ من سورة يوسف .

(٦) لن : حرف نفي تختص بالمضارع وتخلصه للاستقبال وتنصبه . هذا مذهب جمهور النحويين ، فهي لا تفيد تأبيد النفي ولا تأكيده عندهم .
وقد ذهب الزمخشري في الأنموذج إلى أنها لتأبيد النفي ، وفي المفصل إلى أنها لتأكيد النفي . وحمله على القول بالأول اعتقاده امتناع رؤية الله - تعالى - يوم القيامة ، لقوله - تعالى - لموسى - عليه السلام - : ﴿ لن تراني ﴾ ، وهذا اعتقاد المعتزلة ، والزمخشري معتزلي كما هو معروف . وقد رُدَّ ادعاؤه التأبيد بأنه لا دليل عليه ، وبأنها لو كانت للتأبيد للزم التناقض بذكر اليوم في قوله تعالى : ﴿ فلن أكلم اليوم إنسيا ﴾ والتكرار في قوله تعالى : ﴿ ولن يتمنونه أبداً ﴾ . وأورد عليه المصنف هنا قوله تعالى : ﴿ فلن أبرح الأرض حتى يأذن لي أبي ﴾ فلو كان النفي بها مؤبّداً لما قيّده . أما قوله : «إنها لتأكيد النفي» فقد وافقه عليه كثير من النحويين ، ومنهم المصنف في هذا الكتاب . انظر الكتاب ٢/٣٠٥ ، المقتضب ٢/٦ ، شرح الكافية لابن مالك ص ٦١٦ ، شرح الرضي ٢/٢٣٥ ، الأشموني مع الصبان ٣/٢٧٨ ، شرح الجامي ص ٦٣٠ ، همع الهوامع ٢/٣ ، أنموذج الزمخشري ص ١٠٢ ، مفصل الزمخشري ص ٣٠٧ ، وكشاف الزمخشري ١٠٣/٤ .

(و « كي ») وهي حرف جر مطلقاً عند الأخفش والخليل[1] ، و « أنْ » مقدرة بعدها[2] .

وناصبةٌ مطلقاً عند الكوفيين . وعند البصريين قد تكون جارة ، وقد تكون ناصبة[3] .

وقيل : يتعين في « لِكَيْما تضربَ » كونُها ناصبة[4] ، وفي « كي لِتضرب » كونُها جارة مؤكَّدة باللام[5] ، لأن / تأكيد الحرف بمثله ثابت ، وفي « كي تضرب » محتملة[6] . (١٢١/ب)

---

(١) هو أبو عبد الرحمن بن أحمد الفراهيدي إمام أئمة اللغة والنحو وأستاذ سيبويه وواضع علم العروض . ألف كتاب العين ، ومعاني الحروف ، وجملة آلات العرب وتفسير حروف اللغة . وعاش فقيراً زاهداً منقطعاً للعلم والعبادة .

وكانت ولادته بالبصرة سنة (١٠٠هـ) ووفاته بها سنة (١٧٠هـ) رحمه الله . انظر انباه الرواة ٣٤١/١ ، أخبار النحويين ص ٣٨ ، طبقات النحويين ص ٤٢ ، بغية الوعاه ص ٥٥٧ ، الأعلام ٣٦٣/٢ ، ونشأة النحو ص ٧٧ .

(٢) هذا ليس مذهب الخليل ، ولم أجده منسوباً له في الكتاب ولا في غيره،وهو مذهب الأخفش وحده :
قال الرضي ٢٣٩/٢ : (اعلم أن مذهب الأخفش أن « كي » في جميع استعمالاتها حرف جر ، وانتصاب الفعل بعدها بتقدير « أن » . ومثل ذلك في المغني لابن هشام ١٩٩/١ .
ونسبه الأشموني في شرحه ٢٨١/٣ لقوم ، وحكى نقله عن الأخفش .

(٣) قال الرضي ٢٣٩/٢ : (ومذهب الكوفيين أنها في جميع استعمالاتها حرف ناصب مثل « أن » . وعند البصريين هي قد تكون ناصبة بنفسها كـ « أن » وجارة مضمرا بعدها « أن ») .
وانظر الخلاف وأدلة الفريقين في الأنصاف ٥٧٠/٢ ، وشرح الأشموني ٢٨٠/٣ .

(٤) قال الأشموني ٢٧٩/٣ : (الثالث : أن تكون بمنزلة « أن » المصدرية معنى وعملا ، ويتعين ذلك في الواقعة بعد اللام وليس بعدها « أن » كما في نحو « لكيلا تأسَوْا » ولا يجوز أن تكون حرف جر ، لدخول حرف الجر عليها) .

(٥) منه قول الشاعر :

فـأوقـدت نـاري كي ليبصـر ضـوؤهـا   وأخـرجت كلبي وهـو في البيـت داخله

قال العيني : (الشاهد في « كي ليبصر ضوؤها » ، فان « كي » ههنا يتعين حرفا جارا للتعليل بمعنى اللام ، لظهور اللام بعدها ، وانما جمع بينهما للتأكيد ، وهذا تركيب نادر) .
انظر الأشموني مع الصبان ، وشرح الشواهد للعيني معه ٢٨٠/٣ .

(٦) قال الأشموني في الموضع السابق : (ويجوز الأمران في نحو « جئت كي تفعل » « كيلا يكون دولة » فان جعلت جارة كانت « أن » مقدرة بعدها وان جعلت ناصبة كانت اللام مقدرة قبلها) .

وقد جعلتها في هذا المختصر ـ مطلقاً ـ ناصبة ، كما هو مذهب الكوفيين لأنه أقرب إلى الضبط ، وعامة اهتمامي فيه التقريب إلى الضبط .

وهي للتعليل ، أي : لجعل ما بعدَها علة ثابتة على ما قبلها[1] . والتعليل لغة : جعل الشيء مشغولاً بشيء . في الصحاح : «علَّله به : لهَّاه به ، كما تعلل الصبيَّ بشيء عن الطعام »[2] . فما بعد « كي » يجعل الشيء مشغولاً بما قبله . فإذا قلت : «أسلمتُ لأدخلَ الجنة » فقد بينت أن دخول الجنة جُعِلَ مشغولاً بالإسلام . فالمعنى الاصطلاحي يناسب المعنى اللغوي جداً .

(و « إذَنْ ») هي جواب لقول وجزاء ، فإذا قيل لك : « آتيك » وقلت : « إذن أكرمَك » فقد دلَّت إذَنْ أن ما بعدها جواب لهذا القول وجزاء له .

(وتختص) أي : « إذَنْ » ، إذا كان عاملاً (بالمستقبل) فلا تعمل في الحال[3] (الغير المفصول عنها) نحو « إذَنْ أكرمَك » . وإنما دخل اللام على « غير »[4] المضاف إضافة معنوية ، لأنه شاع في كلام المصنفين تعريفه باللام إذا وصف به المعرفة ، لأنه لا يتعرف بالإضافة ، لكمال إبهامه ، فعرف باللام ليصح وصف المعرفة به ، لكنه لم يوجد في كلام فصحاء العرب . كذا في شرح الكشاف[5] .

---

(١) التعليل أحد الأمور التي تستعمل فيها ، وتأتي لوجوه أخرى ، منها : أن تكون اسماً مختصراً من « كيف » ، الثاني : أن تكون بمنزلة « أن » المصدرية معنى وعملا . انظر المغني ١/١٩٨ ـ ١٩٩ ، وشرح الأشموني ٣/٢٧٨ ـ ٢٧٩ .

(٢) صحاح الجوهري مادة (علل) .

(٣) قال ابن مالك في شرح الكافية ص ٦١٨ : (اذن : تنصب المضارع المراد استقباله ، لا المراد به الحال ، لأن المراد به الحال لا بد من رفعه بعدها نحو قولك لمن قال : « أحبك » : « اذن أصدقك ») .
وقال الجامي ص ٦٣١ : (لكونها جواباً وجزاء ، وهما لا يمكنان الا في المستقبل) .

(٤) في قوله : الغير المفصول عنها . وقد وقع ادخال اللام على « غير » المضافة كثيراً في هذا الكتاب ، وها هو يبين وجه دخوله عليها هنا .

(٥) انظر حاشية السيد الشريف الجرجاني على الكشاف ١/٧١ .

(بغير القَسَم) نحو « إذن واللهِ أكرمَك»[1].

(والدعاء) نحو « إذن ـ رحمكَ اللهُ ـ أكرمَك » .

(والنداء) نحو « إذن يا زيدُ أُكرمَك »[2] .

(الغير المتعلق) صفة ثانية لـ« المستقبل ». (بمبتدأ) يعني : لا يكون المستقبل داخلًا في خبر المبتدأ ، نحو « أنا إذن أكرمُك »[3] . (أو شرط) يعني : لا يكون داخلًا في جزاء شرط ، نحو «إن تأتني فإذن أكرمُك»[4] . (أو قسم) يعني : لا يكون داخلًا في جواب قسم ، نحو «واللهِ إذن أكرمُك»[5] . فالمفصول بغير هذه الأمور، نحو «إذن سوف أضربُك»، والمتعلق بأحد هذه الأمور لا تنصبه «إذنْ»[6] .

(أو وقعتْ) إذَنْ (بعد الواو والفاء) / العاطفين (فوجهان) العملُ وعدمُه ، (١٢٢/أ) والثاني راجحٌ عند صاحب التسهيل[7] . قال الله ـ تعالى ـ ﴿ وإذَنْ لا يلبَثون خِلافَك

---

(١) قال ابن مالك في شرح الكافية ص ٦١٨ : (فالقسم لا يعد هنا فاصلا كما لم يعد حاجزاً بين المضاف والمضاف اليه ، كقول بعض العرب « هذا غلام والله زيد » فأضاف الغلام إلى زيد ولم يعتد بوقوع القسم بينهما ، حكى ذلك الكسائي . وسمع أبو عبيدة من يقول : « إن الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها » . واغتفر ذلك في « إذن » لأنها غير ممتزجة بما تعمل فيه امتزاج غيرها) .

ومن شواهد الفصل بالقسم قول الشاعر :

إذن والله نرميهم بحرب ... تشيب الطفلَ من قبل المشيبِ

انظر الأشموني مع الصبان ٢٨٩/٣ .

(٢) أجاز الفصل بالدعاء والنداء ابن بابشاذ . قال الأشموني : (والصحيح المنع) .

(٣) وورد إعمالها شذوذاً أو ضرورة مع توسطها بين خبر وذي خبر . انظر شرح الكافية لابن مالك ص ٦١٩ ، والأشموني ٢٨٨/٣ .

(٤) انظر المصدرين السابقين .

(٥) انظر شرح الكافية لابن مالك ص ٦١٨ .

(٦) اقتصر ابن الحاجب على شرطين لعمل « إذن » أحدهما : أن لا يعتمد ما بعدها على ما قبلها ، والثاني : أن يكون مستقبلا . انظر شرح الوافية لابن الحاجب ص ٥١٤ ، وشرح الجامي ص ٦٣٢ .

(٧) قال ابن مالك في التسهيل ص ٢٣٠ : (وربما نُصب بها بعد عطف) وقال في شرح الكافية ص ٦١٨ : (ولو قدم عليها حرف عطف جاز الغاؤها واعمالها والغاؤها أجود ، وهي لغة القرآن التي قرأ بها السبعة في قوله تعالى : ﴿ وإذن لا يلبثون خلافك إلا قليلا ﴾) .

إلاّ قَليلاً ﴾[1] .

والتقييدُ بالواو والفاء وقع في عبارة الشيخ ابن الحاجب[2] ، وتبعه صاحب اللباب[3] ، ولم أعثر على حكم غيرهما عندهما[4] ، إن قيل هو القطعُ بالنصب أو القطعُ بعدمه .

وصاحبُ التسهيل غيَّر عبارتَهما[5] وقال : « وربما نُصِبَ بها بعد العطف »[6] .

واعلم أن معمولَ المنتَصِبِ[7] بهذه الحروف لا يتقدم عليها ، إلا « لَنْ »[8] و « أنْ » المنصوب بها مستقبل لا يحتَمِل الحال[9] .

---

(١) من الآية ٧٦ من سورة الاسراء . وهي قراءة السبعة . وقرىء في بعض الشواذ « لا يلبثوا » بالنصب . واستشهد بها سيبويه ٤١١/١ ولم ينسبها إلى قارىء معين ، وذكر أنها في بعض المصاحف ، وأنه سمعها من العرب . ونسبها أبو حيان الى أبي بن كعب ، وقال : إنها كذلك في مصحف عبد الله .
انظر معاني القرآن ٣٣٦/٢ ، والبحر المحيط ٦٦/٦ ، وشرح الكافية لابن مالك ص ٦١٨ .

(٢) عبارة ابن الحاجب في الكافية : (واذا وقعت بعد الواو والفاء فوجهان)
انظر شرح الرضي ٢/ ٢٣٨ ، وشرح الجامي ص ٦٣٢ .

(٣) ذكر الفاضل الاسفراييني نص عبارة ابن الحاجب المتقدمة في اللباب ص ٥٦٥ . ووقع هذا التقييد أيضاً في عبارة السكاكي في مفتاح العلوم ص ٥٢ .

(٤) اي : غير الواو والفاء من حروف العطف عند ابن الحاجب وصاحب اللباب .

(٥) هذا التعبير فيه إشكال ، لأن ظاهره أن ابن مالك غير عبارة صاحب اللباب مع أنه توفي قبله حيث كانت وفاة ابن مالك في سنة(٦٧٢ هـ)وفاة تاج الدين الاسفراييني سنة (٦٨٤ هـ)، ومع أنهما تعاصرا إلا أنه لم ينقل أحد أن ابن مالك اطلع على مؤلفات صاحب اللباب أو نقل عنه في كتبه . ويمكن توجيه ما قاله العصام بأن المقصود بعبارتهما عبارة ابن الحاجب ، لأنه أول من قالها ، وقول صاحب اللباب ترديد حرفي لها ، أو المقصود أنه قال عبارة مغايرة لما قاله ابن الحاجبوصاحباللباب،دون النظر الى عبارة أي منهما . وقد تقدمت ترجمة صاحب اللباب في أول الكلام على العامل المعنوي ص ١٧١ .

(٦) انظر التسهيل ص ٢٣٠ ، وشرح الكافية لابن مالك ص ٦١٨ .

(٧) في الأصل : النصب .
ومراده معمول المعمول ، أي : معمول المعمول الذي نصبته هذه الحروف وانظر ما يأتي .

(٨) مذهب الجمهور جواز تقديم معمول معمولها عليها ، نحو : « زيداً لن أضرب » وبه استدل سيبويه على بساطتها وعدم تركيبها من « لا أن » كما هو مذهب الخليل . ومنع ذلك الأخفش الصغير .
انظر شرح الأشموني مع حاشية الصبان ٢٧٨/٣ ، والتسهيل ص ٢٢٩ .

(٩) تقديم معمول معمول « أن » لا يجوز عند الجمهور ، وأجازه الفراء مستدلاً بقول الراجز : =

الصنف الثالث

- حــروف الجــر -

(وجارَّة) قيل : سُمِّيَت جارة ، نظراً إلى عملها . وقيل : نظراً إلى أنها تجر معانيَ[1] الأفعال إلى الأسماء[2] .

(وهي حروف تدل على ربطِ فعلٍ أوْ شبهِهِ) وهي : اسم فاعل ، واسم مفعول ، واسم تفضيل ، وصفة مشبهة ، واسم فعل ، ومصدر . (أوْ معناه إلى اسم) أوْ ما في حكمه[3] ، كلفظ أُريدَ به نفسُه ، حرفاً كان أو فعلاً أو اسماً أو مهملاً لأنه في حكم الاسم في حصول الغرض منه بدون ضميمة[4] وعدم استحضار حدثٍ وأحدِ الأزمنة[5] . وقيل : كلُّ لفظٍ موضوع أريدَ به نفسُه ، فقد وُضِعَ لنفسِه وجُعِلَ علماً

= ربَّيــتــه حــتــى إذا تَــمَــعْــدَدا　　كــان جــزائي بــالــعَــصــى أن أُجْــلَدا

ورده ابن مالك بقوله : (ولا حجة فيما استشهد به لندوره أو إمكان تقدير عامل مضمر) .

انظر التسهيل ص ٢٢٨ ـ ٢٢٩ ، وشرح الأشموني مع الصبان ٢٨٤/٣ .

(١) في الأصل : معافى .

(٢) أي : توصل معاني الأفعال إلى الأسماء . قال ابن الحاجب في شرح الوافية ص ٥٨٧ : (الذي يفضي بالفعل أو معناه الى ما يليه ، كقولك : « مررت بزيد » فالباء أوصلت معنى المرور إلى « زيد » على سبيل الالصاق و « خرجت من البصرة » فـ « من » أوصلت معنى الخروج إلى البصرة على سبيل الابتداء ، ولذلك سميت حروف الجر ، لأنها جرت معنى الفعل إلى ما يليها) .

وانظر شرح الجامي ص ٧٢١ ، وشرح الرضي ٣٢٠/٢ . وسماها بعضهم حروف الاضافة ، لأنها تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء أي توصلها اليها ، فتعمل اعراب الجر .

انظر الكتاب ٢٠٩/١ ، شرح ابن يعيش ٧/٨ ، والمقتضب ١٣٦/٤ .

(٣) أي : ما في معنى الاسم . وسيبينه .

(٤) وذلك في الحروف ، كأن يقال : « من حرفُ جر » فـ « من » هنا اسم ، لأنه صح الأخبار عنه ، ولم يحتج في الدلالة على معناه إلى ضميمة .

(٥) وذلك في الأفعال ، كأن يقال : « ضربَ فعلٌ ماض » حيث صح الاخبار عنه ولم يحتج إلى استحضار حدث وزمان .

انظر شرح الرضي ٦/١ ـ ٧ ، وحاشية الجرجاني عليه .

له ، وعليه ظاهر كلام النحاة[1] . والأول مما حققه السيد المحقق المرتضى الشريف[2] ـ قُدِّسَ سرُّه العزيز ـ والحقُّ معه ، وإن اشتبه على أكثر الناظرين في هذا المقام ، وقد حققناه في شرح الرسالة الوضعية العضدية[3] . (دَخَلَتْ) أي : إحدى[4] تلك الحروف (عليه) .

وتسمى (الحروف مع الاسم متعلِّقاً) على صيغة اسم الفاعل (والفعلِ وشبههِ ومعناه متعلَّقاً) على صيغة اسم المفعول .

(وهي) أي : تلك الحروف :

ـ البـــاء ـ

(الباء) وهي تكون للإلصاق . ولم يَكْشِف أحدٌ إلى الآن عن حقيقة الإلصاق

---

(١) قال الرضي ١/٧ : (فإن قيل : فإذا كان نحو « من » و « ضرب » في قولك : « من حرف جر ، وضرب فعل ماض » اسمين فكيف أخبرت عنهما بأن الأول حرف والثاني فعل ؟ وهل هذا إلا تناقض ؟ قلت : لم يرد أن « من » في هذا التركيب حرف و « ضرب » فعل ، بل المعنى أن « من » إذا استعمل في المعنى الذي وضع له أولاً نحو « خرجت من الكوفة » حرف ، وكذا ضرب فعل ماض في نحو « ضرب زيد ») . وانظر شرح الجامي ص ١٢ .

(٢) هو السيد الشريف الجرجاني حيث قال في حاشيته على الرضي ١/٧ : (واعلم أن هذا ، أعني : الحكم بكون « من » و « ضرب » ـ إذا أريد بهما لفظهما اسمين ـ كلام ظاهري مال إليه جماعة من النحاة نظراً إلى جواز الحكم عليهما حينئذ ، وليس بصحيح ، لأن دلالة الألفاظ على أنفسها إن سلمت فليست بالوضع قطعا ، لثبوتها في الألفاظ المهملة ، كقولك : « جسق مهمل » . ودعوى وضع المهملات للدلالة على أنفسها مما لا يقدم عليه من له مسكة في مباحث الألفاظ . والتحقيق أن الألفاظ لا تتصف بالاسمية والفعلية والحرفية في أنفسها ، بل بالقياس إلى ما وضعت هي بإزائها من المعاني) . وقد أطال السيد الشريف في هذا الموضع في رد ما مال اليه النحاة في هذه المسألة ، فليرجع إليه .

(٣) انظر شرح الرسالة الوضعية العضدية ـ ورقة ٤ ب ففيه مزيد بيان .

(٤) زاد الناسخ قبلها (على) .

إلَّا بأن الباء تُلصِقُ الفعل وتوصلُه بمجروره[1] . ولا يخفى أنه لا يخرج الباء ، بل حرف من حروف / الجر من هذه الصفة ، فإن شئت الكشف عنه فاسمع ، فنقول : (١٢٢/ب)
الباء في معانيها الأخرَ لبيان [أن][2] ارتباط الفعل وما في معناه بمجروره متحصِّلٌ كتبيان[3] أن المجرور آلةٌ له كما في باء الاستعانة ، أو سببٌ له كما في الباء السببية[4] ، أو مصاحبٌ لمعموله ، كا في باء المصاحبة[5] ، أو ظرفٌ له كما في الباء الظرفية[6] ، أو بدلٌ عن[7] معموله ، كما في باء البدل[8] ، أو مقابل له ، كما في المقابلة[9] ، نحو « اشتريت هذا بهذا » ، أو بعض تعلق به من كل نحو قوله تعالى : ﴿ وامسحوا برؤوسِكُم ﴾[10] أي : بعضَ رؤوسكم ، وقوله تعالى : ﴿ يشربُ بها عبادُ الله ﴾[11] أي : يشربُ بعضَها .

بخلاف باء الالصاق ، فإن الارتباط لم يلحَظْه[12] المتكلم، بل نظرُه إلى مجرد

---

(١) قال سيبويه ٢١٧/٤ هارون : (وباء الجر إنما هي للالزاق والاختلاط وذلك قولك : « خرجت بزيد » و « دخلت به » و « ضربته بالسوط » ألزقت ضربك إياه بالوسط) .
وانظر المفصل ص ٢٨٥ ، شرح ابن يعيش ٢٢/٨ ، شرح الرضي ٣٢٧/٢ رصف المباني ص ١٤٣ ، الكافي شرح الهادي ٧١٠/٢ ، والمغني ١٠٦/١ .
(٢) زدت ما بين القوسين ليستقيم السياق .
(٣) في الأصل : تبيان .
(٤) كقوله تعالى : ﴿ إنكم ظلمتم أنفسكم باتخاذكمُ العجل ﴾ .
(٥) منه قوله تعالى : ﴿ اهبط بسلام ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وقد دخلوا بالكفر ﴾ .
(٦) كقوله تعالى : ﴿ ولقد نصركم الله ببدر ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ نجيناهم بسحر ﴾ .
(٧) في الأصل : عنه .
(٨) منه قول الشاعر :
فليت لي بهم قوما إذا ركبوا شَنّوا الإغارة فرسانا وركبانا
(٩) أي : الباء الداخلة على الأعواض ، نحو « اشتريته بألف » ، و « هذا بذاك » ومنه قوله تعالى : ﴿ ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون ﴾ .
(١٠) من الآية ٦ من سورة المائدة .
(١١) من الآية ٦ من سورة الانسان .
(١٢) في الأصل : يلخصه .

ربط الفعل [بـ][1] المجرور ، ففي قولك : « مررت بزيد » تفيد مجرد اتصال المرور بزيد ، وفي : « به داء » تفيد اتصال حصول الداء به ، وفي : [به][2] » تفيد اتصالَ القسم به[3] .

وبهذا التقرير ظهرت أمور ، أحدها : أن باء القسم باءُ الإلصاق[4] والثاني : أنه لا مساحة في إلصاق المرور بزيد، بناءً على أن المرور بمكان[5] قريب منه ، لأن المراد بالالصاق مجرد الارتباط ، وللمرور ارتباط بزيد ، كما أن له ارتباطاً بالمكان القريب منه[6] ، والثالث : أن ما قالوا : إن « به داء » معناه : أن الداء التصق بزيد ـ مسامحةٌ[7] ، لأن الباء لإلصاق معنى الفعل بمجروره[8] .

وقد عرفت في أثناء تحقيق الإلصاق عدة معانٍ للباء فاحفظها[9] .

---

(١) زدت الباء ليستقيم السياق .

(٢) زدت به ليستقيم التمثيل على ما ذكره .

(٣) أي : بالمقسم به .

(٤) هذا مذهب ابن الحاجب ، فانه لم يذكر باء القسم ، فدل على أنه يراها باء الالصاق لا غير .
انظر شرح الوافية لابن الحاجب ص ٥٩٧ ، وشرح الجامي ص ٧٢٧ .

(٥) في الأصل : لمكان .

(٦) هذا ما يراه الجامي في شرحه الكافية ص ٧٢٧ .

(٧) خبر « أن » .

(٨) والملصق في المثال الداء ، وهو ليس معنى الفعل .
وانظر في معاني الباء التي ذكرها المغني ١/١٠٦ ـ ١١٢ ، الكافي ٢/٧١٠ ـ معاني الرماني ص ٣٥ ـ ٣٧ ، شرح ابن يعيش ٢٢/٨، شرح الرضي٢/٣٢٧ ـ ٣٢٨ ، رصف المبانيص ٤١ ـ ٤٣، وشرح الجامي ٧٢٧ .

(٩) من المعاني التي لم يذكرها المصنف :
التعدية : نحو « ذهبت بزيد » ، والمجاوزة كعن نحو قوله تعالى : ﴿ فاسأل به خبيرا ﴾ . والاستعلاء نحو قوله تعالى : « من إنْ تأمنه بقنطار » ، والغاية نحو قوله تعالى : و قد أحسن بي ربي ﴾ أي : إلى . والتوكيد ، وهي الزائدة ، وزيادتها في مواضع : منها الزيادة في الخبر في الاستفهام بـ « هل » نحو « هل زيد بقائم » ، والنفي بـ « ليس » و « ما » نحو « ليس زيد براكب » و « ما زيد براكب » . =

ـ التــاء والــواو ـ

(والتاء والواو) هما للقسم كالباء ، والواوُ بدلٌ من الباء ، احترازاً عن ضرر اشتراك الباء بين القسم وغيره(1) ، كما أن التاء بدل من الواو(2) . [والواو](3) خص بالاسم الظاهر ، وبالقسم على الخبر ، فلا يقال : « واللهِ أخبِرْني »(4) .

وخص التاء بلفظ « الله » وبالقسم على خبر فيه تعجب(5) ، وفعلُ القسم واجب الحذف معهما(6) .

فـالباءُ في نهـاية العمـوم(7) ، والتاءُ في شـأنـه الخصـوص(8) ، فلهـذا جمعناهما(9) ، وإن كان توسطُ الواو بينهما يقتضي أن يُذْكَرَ / بينهما(10). (123/أ)

= وتزاد سماعا في مثل « بحسبك زيد » وقوله تعالى : ﴿ وكفى بالله شهيدا ﴾ و « ألقى بيده » و « حسبك بزيد » . وفي ذلك تفاصيل أخرى كثيرة ، وفي بعض معاني الباء خلاف ينظر تفصيله في مغني اللبيب 106/1 ـ 119 شرح الرضي 327/2 ، رصف المباني ص 145 ، معاني الرماني ص 36 .

(1) لم اجد أحداً قال بهذا ، كما أنه لم يظهر لي وجه احترازه .

(2) قال الرضي 334/2 : (والتاء بدل من الواو ، كما في « وراث ، وتراث » و « وكلة ، وتكلة » فلهذا قصرت عن الواو فلم تدخل إلا على لفظة « الله » وفيها الخصائص الثلاث التي كانت في الواو) . وانظر الجني الداني للمرادي ص 117 .

(3) زدت ما بين القوسين ليستقيم المعنى .

(4) أي : فلا يقسم به على إنشاء .

(5) لم أجد هذا الاستعمال فيما رجعت اليه من كتبهم .

(6) أي : مع الواو والتاء ، بخلاف الباء فيقال معها : « أقسم بالله » وغيره .

(7) لأنها غير مقيدة بشيء مما قيد به التاء والواو . لذا قال ابن الحاجب : (والباء عمت الجميع) . انظر شرح الوافية ص 605 .

(8) لأنه خص بلفظ « الله » .

(9) أي : التاء والواو .

(10) أي : بين الباء والتاء ، لأن الواو ترد لبعض ما ترد له الباء وبعض ما ترد له التاء. وانظر مفصل الزمخشري ص 278 ـ 279 ، معاني الرماني ص 36 ، ورصف المباني ص 146 .

- في -

(و « في ») للظرفية الحقيقية ، نحو « المالُ في الكيس »[1] . أو المَجازية[2] نحو « النظرُ في الكتاب » فإنك خيَّلت بتغيُّر تعلق النظر بالكتاب ، بكلمة « في » أن الكتاب أحاطَ بالنظر إحاطةَ الظرف بالمظروف[3] .

وللمصاحبة : نحو قوله تعالى : ﴿ ادخلوا في أُمَمٍ قد خَلَتْ من قبلِكُم مِنَ الجنِّ والإنس في النار ﴾[4] أي : مع أمم[5] .

والتعليل : نحو قوله تعالى : ﴿ لَوْلا كتابٌ من اللهِ سبقَ لمسَّكم فيما أخذتُم عذابٌ عظيم ﴾[6] أي : لِما أخذتم[7] .

والمقايسة : نحو قوله تعالى : ﴿ فما متاعُ الحياةِ الدنيـا في الآخرةِ إلا قَليل ﴾[8] أي : بالقياس إلى الآخرة[9] .

---

(١) قد تكون الظرفية زمانية وقد تكون مكانية ، وقد اجتمعتا في قوله تعالى : ﴿ ألم . غلبت الروم في أدنى الأرض وهم من بعد غلبهم سيغلبون . في بضع سنين) . انظر المغني ١/١٨٢ .

(٢) في الأصل : الامتيازية .

(٣) ومن المجازية قوله تعالى : ﴿ ولكم في القَصاص حياة) . انظر المصدر السابق .

(٤) من الآية ٣٨ من سورة الأعراف .

(٥) وقيل : التقدير « في جملة أمم » فحذف المضاف . ومن المصاحبة قوله تعالى : (فخرج على قومه في زينته) . وانظر الموضع السابق من المغني .

(٦) من الآية ٦٨ من سورة الأنفال .

(٧) ومن التعليل قوله تعالى : (فذلكن الذي لمتنني فيه) وقول الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ : (إن امرأة دخلت النار في هرةٍ حبستها) . وانظر المصدر السابق ١/١٨٣ .

(٨) من الآية ٣٨ من سورة التوبة .

(٩) قال في المغني ١/١٨٤ (وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق نحو ﴿فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة إلا قليل ﴾) .

وبمعنى « على » ، نحو قوله تعالى : ﴿ ولأُصَلِّبَنَّكُمُ في جُذوعِ النَّخْل ﴾[1] [أي][2] : على جذوع النخل[3] . وبمعنى الباء ، نحو قوله تعالى : ﴿ يَذْرَؤُكَم فيه ﴾[4] أي : به[5] .

- عــن -

(و « عن ») للمجاوزة ، نحو قوله تعالى : ﴿وإذا سَمِعوا اللَّغْوَ أَعْرَضوا عنه ﴾[6] . وللتعليلِ : نحو قوله تعالى : ﴿ وما نحنُ بتاركي آلِهَتِنا عن قولِك ﴾[7] .

وبمعنى « في » نحو قوله :

٦ ـ أُواسي سَـراةَ الحيِّ حيثُ لقيتُهم ... فلا تكُ عن حَمْلِ الرَباعة وانيا[8]

---

(١) من الآية ٧١ من سورة طه .

(٢) زدت « أي » ليستقيم السياق .

(٣) هذا على مذهب الكوفيين . وعند البصريين : « في » على أصلها من الظرفية ، إما مبالغة ، لتمكن المصلوب في الجذع كتمكن المظروف في ظرفه وإما أن تكون في وسطه دون طرفيه . انظر جواهر الأدب للأربلي ص ١٣٢ وهو كتاب في معاني الحروف . ومعاني الرماني ص ٩٦ ، والجني الداني ص ٢٥١ . ورجح الرضي في شرحه ٢/ ٣٢٧ مذهب البصريين هذا .

(٤) من الآية ١١ من سورة الشورى .

(٥) ومنه قول الشاعر ، وهو زيد الخيل :

وتـركـب يـوم الـروع فيهـا كـتـائـب ... بصيـرون فـي طعـن الكـلى والأبـاهِـرِ

أنظر جواهر الأدب للأربلي ص ١٣١ ، والمغني ١/ ١٨٣ .

(٦) من الآية ٦٦ من سورة القصص .

(٧) من الآية ٥٥ من سورة هود . والتقدير : لقولك .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وما كان استغفار ابراهيمَ لأبيهِ إلا عن موعدةٍ وعدَها إياه) .

انظر جواهر الأدب للأربلي ص ١٩٥ . ومغني اللبيب ١/ ١٥٨ .

(٨) البيت من الطويل ، وهو للأعشى ميمون بن قيس بن جندل الشاعر المشهور . وورد في رواية « وواس » ، وفي أخرى « وآس » ، وعليهما جاء أول العجز « ولاتك » .

والسراة : جمع سري ، وهو الشريف ، والرباعة : الحمالة ، و« وانيا » : اسم فاعل من « ونى » أي : =

وللاستعانة : نحو قوله تعالى : ﴿ وما يَنْطِقُ عن الهوَى ﴾[1] أي : بالهوى .

وللبدل : نحو قوله تعالى : ﴿ لَا تَجْزي نفسٌ عن نفسٍ ﴾[2] أي : بدلَ نفس .

وبمعنى « بعدَ » نحو قوله تعالى : ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقاً عن طبق ﴾[3] أي : حالاً بعدَ حال[4] .

- علـــى -

(و « على ») للاستعلاء حقيقةً ، نحو « زيدٌ على السطح » ، أو مجازاً نحو « عليه دَيْنٌ »[5] .

وللمصاحبة : نحو قوله تعالى : ﴿ ويُطْعِمونَ الطَعامَ على حُبِّه ﴾[6] .

= فتر ، ومنه قوله تعالى : ﴿ ولاتنيا في ذكري ﴾ . والشاهد فيه : مجيء « عن » بمعنى « في » الظرفية ، وهذا على مذهب الكوفيين ، وعليه مشى المصنف .

أما عند البصريين فهي على حقيقتها من المجاوزة ، وفسروا « ونى عن الشيء » بمعنى : جاوزه ولم يدخل فيه و « ونى فيه » : إذا دخل . كذا مذهبهم . انظر البيت في المطالع السعيدة للسيوطي ٦٣/٢ محقق ، همع الهوامع ٣٠/٢ ، الدرر اللوامع ٢٥/٢ ، المغني برقم (٢٦٢) ، شرح الأشموني ٢٢٤/٢ ، جواهر الأدب ص ١٩٥ ، ديوانه ص ٢١٧ .

(١) من الآية الكريمة ٣ من سورة النجم . وانظر المغني ١٦٠/١ .

(٢) من الآية ٤٨ من سورة البقرة . ومنه ما جاء في الحديث : (صومي عن أُمك) أي : بدل أمك . وانظر المصدر السابق .

(٣) من الآية ١٩ من سورة الانشقاق .

(٤) ومنه قوله تعالى : ﴿ عما قليل ليصبحن نادمين ﴾ وقوله تعالى : (يحرفون الكلم عن مواضعه) . وانظر المصدر السابق ١٥٨/١ .

والمعاني التي ذكرها للباء لم يثبتها البصريون ، حيث اقتصروا على المجاوزة . انظر المغني ١٥٧/١ .

(٥) قال ابن هشام في المغني ١٥٣/١ ؛ (وقد يكون الاستعلاء معنوياً نحو : « ولهم علي ذنب » ونحو « فضلنا بعضهم على بعض ») .

(٦) من الآية ٨ من سورة الانسان .

واستشهد له في المغني بقوله تعالى : ﴿ وإن ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم) .

وللتعليل: نحو قوله تعالى: ﴿ولِتُكَبِّروا اللهَ على ما هَداكُم﴾[1]، ومنه ما يكون في مقام الحمد[2].

وللظرفية: نحو قوله تعالى: ﴿ واتَّبَعوا ما تَتْلو الشَياطينُ على مُلْكِ سُليمانَ ﴾[3].

وبمعنى « مِنْ »: نحو قوله تعالى: ﴿ إذا اكْتالوا على الناسِ ﴾[4] أي: من الناس.

وبمعنى الباء، نحو قوله تعالى: ﴿ حَقيقٌ على أن لا أقولَ على اللهِ إلا الحقَّ ﴾[5] أي: حقيقٌ بأن [لا][6] أقولَ. وبمعنى « عن » كقوله:

٧ - إذا رَضِيَتْ عليَّ بنو قُشَيْرٍ لعمرُ اللهِ أعْجَبَني / رِضاها[7] (١٢٣/ب

---

(١) من الآية ١٨٥ من سورة البقرة.

ومنه قول الشاعر، وهو عمرو بن معد يكرب:

علام تقول الرمح يثقل كاهلي إذا أنا لم أطعن إذا الخيلُ كرَّتِ

انظر الموضع السابق من المغني.

(٢) كقولنا: « الحمد لله على نعمه » وغير ذلك.

(٣) من الآية ١٠٢ من سورة البقرة. والتقدير: في زمن ملكه. ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿ ودخل المدينة على حين غفلة من أهلها ﴾. انظر المغني ١٥٤/١.

(٤) من الآية ٢ من سورة المطففين. وانظر المصدر السابق.

(٥) من الآية الكريمة ١٠٥ من سورة الأعراف.

قال الزمخشري في الكشاف ١٠٠/٢: (فيه أربع قراءات، المشهورة: ﴿حقيق على أنْ لا أقول﴾وهي قراءة نافعٍ، و﴿حقيق أن لا أقول﴾وهي قراءة عبد الله، و﴿حقيق بأن لا أقول﴾وهي قراءة أبي، و﴿ حقيق عليَّ أن لا أقول ﴾وهي قراءة نافع).

وجعل ابن هشام في المغني ١٥٤/١ قراءة أبي « بأن لا أقول » شاهداً على مجيء « على » بمعنى الباء كما ذكره المصنف.

(٦) اسقط الناسخ (لا) في الأصل.

(٧) البيت من الوافر، وقائله القحيف العقيلي من قصيدة يمدح بها حكيم بن المسيب القشيري.

وهو من شواهد ابن هشام في المغني رقم (٢٤٨) وأوضح المسالك رقم (٢٩٨)، والرضي ٣٢٤/٢، وابن جني في الخصائص ٣١١/٢، ٣٨٩ وأبي زيد في نوادره ص ١٧٦، وابن الشجري في أماليه ٢٦٩/٢، والسيوطي في الهمع ٢٨/٢ وابن يعيش في شرح المفصل ١٢٠/١، وابن عقيل برقم (٢٠٩). =

- إلـــى -

(و « إلى ») لانتهاء الغاية في الزمان والمكان مطلقاً بلا خلاف . كذا قال الشيخ الرضي[1] ، نحو قوله تعالى : ﴿ فاغْسِلوا وجوهَكُم وأيْدِيَكُم إلى المرافِق ﴾[2] .

قال في الكشاف[3] : «إلى » : تفيدُ معنى الغايةِ مطلقاً ، فأما دخولُها في الحُكْمِ وخروجُها فأمرٌ يدورُ مع الدليل . فنحكم بخروج الليل [في][4] نحو قوله تعالى : ﴿ ثم أتِمّوا الصيامَ إلى اللّيْل ﴾[5] بدليل أنه لو لم يخرج لوجب الوصالُ ، وفي قولنا : حفظت القرآن من أوّلِه إلى آخره ، نحكم بدخول الآخر بدليل أن الكلام مَسوق لحفظ القرآن كله »[6] . فاحفظ هذه المسألة فانها من مُهِمّات المسائل .

= و « قشير » بزنة التصغير : هو قشير بن كعب بن ربيعة ، و « لعمر الله » : أراد به الحلف بالاقرار لله تعالى بالخلود والبقاء . والشاهد فيه بينه المصنف ، إلا أن الكسائي يرى أن « رضيت » حمل على نقيضه وهو « سخطت » فتعدى بـ « على » كما يتعدى « سخط » ويحتمل أن يكون « رضيت » قد ضمن معنى « عطفت » .

قال الدماميني : (وقول الكسائي أقوى ، لأن سيبويه سلك هذا الطريق في المصادر كثيراً ، كقوله : قالوا كذا كما قالوا كذا ، وأحدهما ضد الآخر) .

وانظر البيت أيضاً في التصريح ١٤/٢ ، والمحتسب لابن جني ٥٢/١ والدرر ٢٢/٢ ، والخزانة ٢٤٧/٤ ، وشرح الشواهد للعيني ٣ /٢٨٢ .

(١) في شرح الكافية ٢/ ٣٢٤ .

(٢) من الآية ٦ من سورة المائدة .

ومن الغاية الزمانية ما سيذكره عن الكشاف . وانظر المغني ١/ ٧٨ .

(٣) انظر كشاف الزمخشري ١/ ٥٩٦ - ٥٩٧ .

(٤) اسقط الناسخ (في) وأثبتها عن الكشاف .

(٥) من الآية ١٨٧ من سورة البقرة .

(٦) تصرف المصنف في عبارة الكشاف بما لا يخرجها عن المقصود .

وقال ابن هشام في المغني ١/ ٧٨ : (واذا دلت قرينة على دخول ما بعدها نحو « قرأت القرآن من أوله الى آخره » أو خروجه نحو ﴿ثم أتموا الصيام الى الليل﴾ ونحو ﴿فنظرة الى ميسرة﴾ عمل بها ، وإلا فقيل : يدخل إن كان من الجنس ، وقيل : يدخل مطلقاً ، وقيل : لا يدخل مطلقاً ، وهو الصحيح ، لأن الأكثر مع القرينة عدم الدخول ، فيجب الحمل عليه عند التردد) . وانظر جواهر الأدب ص ٢٠٣ .

وللمصاحبة : نحو قوله تعالى : ﴿ مَنْ أنصاري إلى الله ﴾[1] .

وللتبيين : نحو قوله تعالى : ﴿ رَبِّ السجنُ أحبُّ إليَّ ممّا يدعونَني إليه ﴾[2] فـ « إلى » لبيان فاعل المحبة[3] .

وبمعنى اللام : نحو قوله تعالى : ﴿ الأمرُ إلَيْكِ ﴾[4] : أي : لكِ .

وبمعنى [في][5] : نحو قوله تعالى : ﴿ هَلْ لَكَ إلى أنْ تَزَكّى ﴾[6] ، أي : هل لك رغبةٌ في أنِ تَزَكّى[7] .

- حــتى -

(و « حتّى ») لانتهاء الغاية[8] ، وما بعدَها داخل في حكم ما قبلَها[9] ، وآخر

---

(١) من الآية ١٤ من سور الصف . ومنه قولهم « الذَوْدُ الى الذَوْدِ إبل » انظر المغني ١/ ٧٨ .

(٢) من الآية ٣٣ من سورة يوسف .

(٣) قال في المغني ١/ ٧٩ : (وهي المبينة لفاعلية مجرورها بعد ما يفيد حباً أو بغضاً من فعل تعجب أو اسم تفضيل) .

(٤) من الآية ٣٣ من سورة النمل .

(٥) « في » ساقطة من الأصل .

(٦) من الآية ١٨ من سورة النازعات . وانظر المغني ١/ ٧٩ .

(٧) قال في المغني ١/ ٧٩ : ذكره جماعة في قوله :

فلا تتركني بالوعيد كأنني ... إلى الناس مطليٌّ به القار أجربُ

وانظر جواهر الأدب ص ٢٠٠ ، رصف المباني ص ٨٠ ، والصاحبي ص ١٧٩ .

(٨) في المغني ١/ ١٣١ : (حرف يأتي لأحد ثلاثة معان : انتهاء الغاية وهو الغالب ، والتعليل ، وبمعنى إلا في الاستثناء ، وهذا أقلها وقل من يذكره) .

وجعلها سيبويه في الكتاب ٢/ ٣١٠ مثل « إلى » في انتهاء الغاية .

(٩) انظر التسهيل لابن مالك ص ١٤٦ .

وقال ابن هشام في المغني ١/ ١٣٢ : ؛ إذا لم يكن معها قرينة تقتضي دخول ما بعدها كما في قوله :

ألقى الصحيفةَ كي يخفف رحلَه ... والزادَ حتى نعلَه ألقاها

أو عدم دخوله كقوله :

سقى الحيا الأرض حتى أمكنٌ عَريت ... لهم فلا زال عنها الخير مجدودا

حمل على الدخول) .

جزء مما قبله ، أو المتصل بالجزء الآخر ، نحو « أكلت السمكةَ حتى رأسَها » ، و « نمت البارحةَ حتى الصباح »[1] .

ولا يدخل على الضمير[2] ، ولا يدل على قوة مجروره أو ضَعْفِه ، أو تعظيمه أو تحقيره[3] .

ـ الكــاف ـ

(والكاف) للتشبيه[4] ، وقد تكون للقِران ، نحو « كما حضر زيدٌ قام عمرو » أي : قارنَ القيامُ الحضورَ[5] .

---

(١) ومنه قوله تعالى : ﴿ سلام هي حتى مطلع الفجر ﴾ . قال في المغنى ١/ ١٣٢ : (ولا يجوز « سرت حتى ثلثها أو نصفها » كذا قال المغاربة وغيرهم . وتوهم ابن مالك أن ذلك لم يقل به إلا الزمخشري ، واعترض عليه بقوله :

عـينـت لـيـلة فـمـا زلـت حـتـى ... نـصـفـهـا راجـيـاً فـعـدت يـؤوسـاً

وهذا ليس محل الاشتراط ، إذ لم يقل : « فما زلت في تلك الليلة نصفها » وإن كان المعنى عليه ، ولكنه لم يصرح به) .

والذي في شرح الكافية لابن مالك ص ٢٨٤ : (ولا يجر بحتى إلا آخر أوْ ما اتصل بآخر) .

(٢) في كتاب سيبويه ١/ ٩٦: (ولا تقوله : حتاه) ، وانظر شرح الوافية ص ٥٩٤ . وأجاز الكوفيون دخولها على الضمير ، لقوله :

أتـت حـتـاك تـقـصِـدُ كـل فـجٍّ ... تـرجّـي مـنـك أنـهـا لا تَـخـيـبُ

وحمله الجمهور على الضرورة . ونسب إجازة ذلك إلى المبرد في شرح الوافية لابن الحاجب ص ٥٩٤ ، والمغني ١/ ١٣١ وغيرهما ، ولم أعثر عليه في كتبه .

وانظر الكافي ٢/ ٧٠٢ ، شرح الرضى ٢/ ٣٢٦ ، همع الهوامع ٢/ ٢٣ وشرح ابن يعيش ٨/ ١٦ .

(٣) وقيل تدل على القوة أو الضعف . انظر جواهر الأدب للأربليّ ص ٢٣٨ .

(٤) انظر الكتاب ٤/ ٢١٧ هارون ، المغني ١/ ١٩٢ ، وشرح الأشموني ٢/ ٢٢٤ ويكون التشبيه حقيقة إذا تساوى المشبه والمشبه به ، نحو : « أنت كزيد » ومجازاً إذا لم يتساويا ، نحو « زيد كالأسد » أي : شابهه شجاعة .

وانظر جواهر الأدب للأربلي ص ٦٢ .

(٥) ذكر هذا المعنى الرضي في شرح الكافية ٢/ ٣٤٤ ، وفسر القِران بقران الفعلين في الوجود ، نحو « أدخلْ كما يسلِّم الامامُ » .

وقد تكون لتأكيد الوجود ، نحو قوله تعالى : ﴿ رَبِّ ارْحَمْهُما كما ربَّياني صَغيرا ﴾[1] أي : اجعلْ وُجود الرحمةِ في المستقبلِ كوجودِ التربية[2] في الماضي في التحقُّق[3] .

وتكون بمعنى « لعلَّ »[4] .

وتكون في تلك المعاني الثلاثة مع « ما » الكافة التي هي المانعة لما لحقته من العمل[5] ، وقد تلحق الكافَ « ما » غير كافة[6] .

وقد يكون زائداً[7] ، كما في « لَيْسَ كَمِثْلِهِ »[8] إذْ المراد نفي المِثْل لا نفيُ مِثْلِ المثْل ، ولم نحكُم بزيادة « المِثْل » كما قيل[9] ، لما قيل [من][10] أن الحكم بزيادة

---

(١) من الآية ٢٤ من سورة الاسراء .

(٢) في الأصل : القرينة .

(٣) لم أجد أحداً ذكر هذا المعنى للكاف غير المصنف ، لكن ذكر الرضي أن الكاف إذا كانت مع ما الكافة يكون لها ثلاثة معان . أحدها : تشبيه مضمون جملة بمضمون جملة أخرى ، وجعل منه قوله تعالى : ﴿ اجعل لنا إلهاً كما لهم آلهة ﴾ ونحو « كن كما أنت » أي : كن في المستقبل كما أنت الآن ، وهذا شبيه بما مثل به المصنف ، فلعل هذا الاستعمال هو مقصود المصنف . انظر شرح الرضى ٢/ ٣٤٤ ، والمغني ١/ ١٩٣ .

(٤) ذكر الرضي في شرحه ٢/ ٣٤٤ أن سيبويه حكى عن العرب « انتظرني كما آتيك » أي : لعلّما آتيك ، ونسبه الأربلي في جواهر الأدب ص ٦٧ إلى الخليل ، ولم أجده في الكتاب .

(٥) انظر شرح الرضي ٢/ ٣٤٤ .

(٦) فتكون « ما » زائدة ملغاة ، والكاف جارة كما في قوله :

ونـنـصـر مـولانـا ونـعـلـم أنـه كـمـا النـاسُ مـجـرومٌ عليـه وجـارم

انظر المغني ١/ ١٩٣ ، وشرح الأشموني ٢/ ٢٣١ .

(٧) أي : قد يكون الكاف حرفاً زائداً .

(٨) ﴿ ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ﴾ . الآية ١١ من سورة الشورى .

(٩) حكم الأكثرون بزيادة الكاف . قال ابن هشام في المغني ١/ ١٩٥ :

(قال الأكثرون : التقدير : ليس شيء مثله ، إذ لو لم تقدر زائدة صار المعنى : ليس شيء مثل مثله ، فيلزم المحال وهو إثبات المثل ، وإنما زيدت لتوكيد نفي المثل ، لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانياً) . ثم قال : (وقيل : الكاف غير زائدة ، ثم اختلف ، فقيل : الزائد مثل ، كما زيدت في ﴿ فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به ﴾ قالوا : وإنما زيدت هنا لتفصل الكاف من الضمير) . وجوز الرضي هذا في شرح الكافية ٢/ ٣٤٤ .

(١٠) زدت (من) ليستقيم السياق .

[١٠/أ] ما هو على حرف ـ سيما إذا كان حرفاً ـ هو الأولى[1] ، ولأن فيه الاستغناء / عن تقدير المتعلَّق[2] ، والاحتراز عن دخول الكاف على الضمير المجرور الغائب ، وهو قليل[3] ، وأقلُّ منه دخوله على « أنت » و« إيّاك » وأخواتِهما ، كما صرح به في التسهيل[4] .

وقد تكون الكاف اسماً بمعنى المثل[5] ، وهو الراجح في « زيدٌ كعمرو » للاستغناء عن التقدير[6] ، كما قالوا : الراجح في « الذي كعمرو » الحرفية لأن حذف صدر الصلة قليل[7] ، وحذفَ المتعلَّق أكثر من كل كثير[8] .

---

(١) قال في المغني ١/ ١٩٥ : (والقول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم ، بل زيادة الاسم لم تثبت ، وأما « بمثل ما آمنتم به » فقد يشهد للقائل بزيادة « مثل » فيها قراءة ابن عباس « بما آمنتم به ») .
وانظر شرح الرضي ٢/ ٣٤٣ .

(٢) متعلق الكاف هو الكون المطلق ، يدل عليه وقوعها صلة ، نحو « جاءني الذي كعمرو » أي : الذي استقر كعمرو ، فهو مثل « الذي في الدار » ولو لم يكن كذلك لكانت الصلة مفرداً وهو محال .
انظر جواهر الأدب ص ٦٢ ، وشرح الرضي ٢/ ٣٤٣ ، والأشموني ٢/ ٢٢٤ .

(٣) بل هو مختص بالضرورة عند سيبويه والجمهور . قال في الكتاب ٢/ ٣٨٤ هارون : (إلا أن الشعراء إذا اضطروا أضمروا في الكاف ، فيجرونها على القياس . قال العجاج : « وأمّ أوعالٍ كَهَا أَوْ أَقربَا » .
وقال العجاج :

فلا ترى بَعْلاً ولا حلائلاً كَهُ ولا كَهِنَّ إلا حاظِلا

شبهوه بقوله : له ولهن . وانظر شرح الأشموني ٢/ ٢٠٨ ـ ٢٠٩ .

(٤) انظر التسهيل لابن مالك ص ١٤٧ .

(٥) لا تكون اسماً عند سيبويه والمحققين الا في الضرورة ، كقوله : « يضحكن عن كالبَرَد المنهم » وأجازه الأخفش والفارسي وابن مالك وكثير غيرهم في الاختيار، فأجازوا في نحو « زيد كالأسد » أن تكون الكاف في موضع رفع ، والأسد مخفوضاً بالإضافة . قال في المغني ١/ ١٩٦ : (ولو كان كما زعموا لسمع في الكلام مثل « مررت بكالأسد ») .
انظر الكتاب : ١ : ٤٠٧ هارون ، شرح ابن يعيش ٨/ ٤٤ ، شرح الرضي ٢/ ٣٤٣ ، الهمع ٢/ ٣١ ، التصريح ٢/ ١٨ ، الجني الداني ص ٧٨ ـ ٧٩ اصلاح المنطق ص ٥٥٥ ، الأشموني ٢/ ٢٢٥ .

(٦) أي : تقدير المتعلَّق ، وهو استقر أو مستقر كما تقدم في ص ١٧٧ وما بعدها .

(٧) فرجح كون الكاف فيه حرفاً حتى لا يصار الى حذف صدر الصلة ، وهو قليل .

(٨) اذا كان استقراراً عاماً ، وهو لا يكون الا كذلك مع الكاف. وانظر ص ١٧٨ـ ١٧٩. وقد جاءت الكاف لمعان أخرى لم يذكرها المصنف ، منها : التعليل ، أثبته قوم ونفاه الأكثرون ، ومنه قوله تعالى : ﴿ واذكروه كما =

ـ اللام ـ

(واللام) المكسورة في الاسم الظاهر دون المنادى المتسغاث المفتوحة فيه وفي الضمير[1] . وهي للاختصاص[2] ، نحو « المالُ لزيد[3] » .

ومعنى الاختصاص ليس الاثباتَ للمجرور والسلبَ عن غيره ، بل مزيد اختصاص ومناسبة للشيء المجرور[4] .

وبمعنى « في » ، نحو قوله تعالى : ﴿ ونضعُ الموازينَ القِسْطَ ليوم ِ القيامة﴾[5] أي في يوم القيامة[6] .

وبمعنى « عند » ، نحو « كُتِبَ لِخَمْسٍ خَلَوْنَ » أي عنده[7] .

وتكون زائدة قياساً في مفعول غير الفعل مطلقاً[8] ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَعّالٌ

= هداكم ﴾ . والاستعلاء ذكره الأخفش والكوفيون ، ومنه قولهم : « كخير » أي : على خير ، وقولهم : « كن كما أنت حتى أجيء اليك » أي : على ما أنت . والمبادرة ، وذلك إذا اتصلت بـ « ما » في نحو « سلم كما تدخل » و « صل كما يدخل الوقت » ، وعده ابن هشام من الغريب . انظر المغني ١/ ١٩٥ ، شرح الأشموني ٢/ ٢٢٤ ـ ٢٢٦ ، وجواهر الأدب للأربلي ص ٦٣ .

(١) انظر التسهيل لابن مالك ص ١٤٥ ، ١٨٤ ، والمقتضب ١/ ٢٥٤ .

(٢) الاختصاص معنى لا يفارق اللام ، والمعاني الأخرى كلها في الحقيقة راجعة اليه . قال المرادي في الجني الداني ص ٩٦ : (وقد جمعت لها من كلام النحويين ثلاثين قسماً ، واذا تؤملت سائر هذه المعاني وجدت راجعة الى الاختصاص) .

(٣) الاختصاص قد يكون بملكية كما في المثال ، وقد يكون بلا ملكية ، نحو « الجل للفرس » . انظر شرح الجامي ص ٧٢٩ ، وشرح الرضي ٢/ ٣٢٨ ، والأشموني ٢/ ٢١٥ .

(٤) انظر جواهر الأدب ص ٣٣ .

(٥) من الآية ٤٧ من سورة الأنبياء .

(٦) ومنه قوله تعالى : ﴿ لا يُجَلّيها لوقتها إلا هو ﴾ ، وقولهم : « مضى لسبيله » . انظر المغني ١/ ٢٣٤ ، وجواهر الأدب للأربلي ص ٣٣ ، وشرح الأشموني ٢/ ٢١٧ .

(٧) انظر المغنى ١/ ٢٣٤ ، وشرح الأشموني ٢/ ٢١٧ .

(٨) أي : ما كان فرعاً عنه في العمل . انظر المغنى ١/ ٢٣٩ ، والأشموني ٢/ ٢١٦ .

لِما يُريد ﴾[1] ، وفيما قُدِّم من مفعول الفعل المتعدي إلى واحد ، نحو قوله تعالى : ﴿ للرؤيا تَعْبُرون ﴾[2] ، ويقال : إنها لتقوية العمل[3] .
وسماعاً ، نحو قوله تعالى : ﴿ رَدِفَ لَكُم ﴾[4] .

- مـن -

(و « مِنْ ») وقد يقال فيه : (مِنا) حكاه الفَرّاء[5] عن بعض العرب ، وَزَعَم أن « من » مخففةٌ منه ، لكثرة الاستعمال[6] .

---

(١) الآية ١٦ من سورة البروج . وانظر التسهيل ص ١٤٥ .
(٢) من الآية ٤٣ من سورة يوسف . وانظر المصدر السابق .
(٣) أي : لتقوية عامل ضعف ، إما بتأخيره كما في الآية الكريمة التي ذكرها أخيراً ، ومنه قوله تعالى : ﴿ للذين هم لربهم يرهبون ﴾ أو بكونه فرعاً عن غيره في العملِ ، كما في الآية الكريمة التي ذكرها أولاً ، ومنه قوله تعالى : ﴿ نَزّاعةً للشوى ﴾ .
انظر المغنى ١/ ٢٣٩ ، وشرح الأشموني ٢/ ٢١٦ .
(٤) من الآية ٧٢ من سورة النمل .
قال المبرد في المقتضب ٢/ ٣٦ : (وقال بعض المفسرين في قوله تعالى : ﴿ قل عسى أن يكون ردف لكم ﴾ : معناه : ردفكم) .
وقال الزمخشري في تفسير الآية في الكشاف ٣/ ١٥٨ : (ردف لكم بعض الذي تستعجلون : ردفكم بعضه ، فزيدت اللام للتأكيد كالباء في ﴿ ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ﴾ أو ضمن معنى فعل يتعدى باللام نحو « دنا لكم » و « أزف لكم ») . وقد رد ابن هشام في المغني ١/ ٢٣٧ ما أجازه المبرد بقوله : (وليس منه « ردف لكم » خلافاً للمبرد ومن وافقه ، بل ضمن (ردف » معنى « اقترب » فهو مثل « اقترب للناس حسابهم ») .
قلت : وهو أحد وجهين عند الزمخشري كما نقلته عن الكشاف آنفاً .
(٥) هو يحيى بن زياد الديلمي أبو زكريا الفراء ، إمام أهل الكوفة في النحو واللغة بعد الكسائي . ولد في الكوفة وبها نشأ ثم انتقل إلى بغداد فبرع وفاق وأصبح مربّياً لولدي المأمون . وتوفي في طريق مكة المكرمة سنة (٢٠٧ هـ) . من مصنفاته : معاني القرآن ، البهي في اللغة ، المصادر ، الحدود ، وغيرها . انظر في ترجمته : معجم الأدباء٢/ ٩ ، مراتب النحويين ص ١٣٩ ونزهة الألباء ص ٨١ .
(٦) انظر حاشية الصبان على الأشموني ٢/ ٣٠٣ ، وجواهر الأدب للأربلي ص ١٥٧ .

وهي تكون لابتداء الغاية ، قيل : في المكان عند البصريين[1] ، وقيل : في غير الزمان ، سواء كان مكاناً أو غيرَه ، نحو « حَدَّثْتُ منكَ »[2] .

ولابتداء الغاية مطلقاً عند الكوفيين[3] ، ورجَّحه في التسهيل[4] . قال في نُقْرَة كار[5] : « المراد بالغاية جميع المسافة ، لا النهاية ، إذْ لا معنى لابتداء النهاية[6] » . وفيه أن المفهوم من الصحاح أن الغاية اسم للنهاية ، وأن ابتداء النهاية ابتداء يكون في مقابلة النهاية ، أي : « من » لابتداء نهاية تكون في مقابلته[7] .

---

(١) انظر الكتاب ٤/ ٢٢٤ ، الأنصاف ١/ ٣٧١ ، التصريح ٢/ ٩ ، شرح الوافية لابن الحاجب ص ٥٨٨ ، وشرح الرضي ٢/ ٣٣٠ .

(٢) قال الرضي ٢/ ٣٢٠ - ٣٢١ : (فـ « من » للابتداء في غير الزمان عند البصرية سواء كان المجرور بها مكاناً نحو « سرت من البصرة » أو غيره نحو قولهم : « هذا الكتاب من زيد إلى عمرو ») .

وانظر الأنصاف مسألة (٥٤) ١/ ٣٧٠ ، وجواهر الأدب ص ١٥٨ .

(٣) أجازوها في الزمان استدلالاً بقوله تعالى : ﴿ لمسْجِدٌ أُسِّسَ على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه ﴾ ، وقول الرسول صلى الله عليه وسلم : « هذا أول طعام أكله أبوكِ من ثلاثة أيام » .

وقول النابغة :

تُخُيِّرن من أزمانِ يومِ حليمةٍ ... إلى اليوم قد جُرِّبْنَ كلَّ التجارِبِ

انظر المغني ١/ ٣٥٣ ، وشرح الرضي ٢/ ٢٣١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/ ١٠ - ١١ ، والأنصاف ١/ ٣٧٠ .

(٤) تسهيل ابن مالك ص ١٤٤ .

(٥) أطلق لقب المصنف على كتابه شرح اللباب ، لأنه أشهر كتبه .

ونقرة كار : هو السيد عبد الله بن محمد الحسيني ، من علماء النحو البارزين في بلاد المشرق . من كتبه : شرح اللباب ، والعباب ، وكلاهما على لباب الفاضل الاسفراييني ، وشرح لب الألباب للفاضل أيضاً ، وشرح اللب للبيضاوي وشرح الشافية في الصرف ، وللعصام حاشية عليه . توفي سنة (٧٧٦ هـ) .

انظر كشف الظنون ٢/ ١٠٢١ ، وبروكلمان ٥/ ٢٦٩ .

(٦) شرح اللباب ص ٤٥٥ مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٢٠٨ نحو تيمور .

(٧) أي : في مقابلة هذا الابتداء . والذي في الصحاح لا يفهم منه كل ما ذكره الا بتكلف وتمحل ، فقد قال الجوهري في مادة (منن) :

(و « مِن » بالكسر : حرف خافض ، وهو لابتداء الغاية كقولك : « خرجت من بغداد إلى الكوفة ») . وهذا كلام النحاة ، ولم ينفرد به الجوهري .

وابتداء الغاية إنما يكون لفعل يكون ممتداً كالسير ، أو مبدأ الممتد ، نحو « الخروج » فإنه وإن لم يكن فيه امتداد لكنه مبدأ للسير والذهاب اللذَيْنِ[1] هما أمران / ممتدّان[2] . (١٢٤/ب)

وتكون للتبعيض : ويُعلَمُ بأن يكونَ هناك ما أريدَ جعلُه بعضاً من المجرور[3] مذكوراً كان أو منظوراً[4] .

وتكون للتبيين : ويعلم بأن يكون هناك مُبْهَمٌ يصح إطلاق المجرور عليه نحو « خاتمٌ من فِضَّةٍ »[5] .

وتكون للقَسَم بلفظ الرب خاصة . (المختصة بلفظ الرب المقسم [به][6]) مما أُبْدِلَ فيها كسرة الميم بالضمة ، تنصيصاً على إرادة القسم من أول الأمر[5] .

---

(١) في الأصل : اللذان .

(٢) هذا الكلام ورد بنصه تقريباً في شرح اللباب لنقرة كار ص ٤٦٦ .

(٣) قال ابن هشام في المغني ١/ ٣٥٣ : (وعلامتها إمكان سد « بعض » مسدها كقراءة ابن مسعود ﴿حتى تنفقوا بعض ما تحبون﴾) .
وقال الجامي ص ٧٢٣ : (وعلامته صحة وضع بعض مكانه ، نحو « أخذت من الدراهم » أي : بعض الدراهم) . وانظر شرح الرضي ٢/ ٣٢١ ، وجواهر الأدب ص ١٥٩ .

(٤) أي : محذوفاً ، نحو « أخذت من الدراهم » فالمفعول الصريح لأخذت محذوف أي : شيئاً من الدراهم . انظر شرح الرضي ٢/ ٣٢١ .

(٥) قال الجامي ص ٧٢٣ : (أي : لاظهار المقصود من أمر مبهم ، وعلامته صحة وضع الموصول في موضعه ، مثل قوله تعالى : ﴿ فاجتنبوا الرجس من الأوثان ﴾ فانك لو قلت : فاجتنبوا الرجس الذي هو الأوثان استقام المعنى) . وانظر الأشموني ٢/ ٢١١ .
وقال ابن هشام في المغني ١/ ٣٥٤ : (وانكر مجيء « من » لبيان الجنس قوم ، وقالوا : هي في « مِنْ ذَهَبٍ » و « من سندس » للتبعيض ، وفي « من الأوثان » للابتداء ، والمعنى : فاجتنبوا من الأوثان الرجس وهو عبادتها ، وهذا تكلف) . وانظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ٩٧ ، ومعاني الحروف للرماني ص ٩٧ وجواهر الأدب ص ١٥٩ .

(٦) زدت (به) ليستقيم المعنى .

(٧) ظاهر كلامه اشتراط ضم الميم فيه عند إرادة القسم ، وليس بصحيح ، فقد قال ابن مالك في التسهيل ص ١٤٤ : (وتختص مكسورة الميم ومضمومتها في القسم بالرب) .

وتكون زائدةً للتنصيص على العموم إذا كان المجرورُ من ألفاظٍ لا اختصاصَ لها بالعموم ، نحو « ما جاءني من رجلٍ » ، ولمجرد تأكيد العموم إذا كان من ألفاظ لا تستعمل إلا عند قصد العموم ، نحو « ما جاءني من أحدٍ » أو « من دَيّارٍ »[1] .

ويشترط في الزيادة أن تكون بعد نفي أو استفهام أو نهي[2] ، ويكون المجرور نكرة[3] مبتدأً أو فاعلًا أو مفعولًا به ، وقد يكون حالًا[4] .

= وقال الرضي ٢/ ٣٢٣ : (وتكون « من » مضمومة الميم ومكسورتها بمعنى تاء القسم ، ولا تدخل إذن إلا على لفظ الرب ، كاختصاص التاء بالله تعالى) .

وذكر الأربلي في جواهر الأدب ص ١٦٠ أن ضم الميم جائز فيها ، ليعلم منه قصد القسم .

(١) قال الأشموني ٢/ ٢١٢ : (والتي لتنصيص العموم هي التي مع نكرة لا تختص بالنفي ، والتي لتأكيده هي التي مع نكرة تختص به كأحد وديار) .

وقال ابن هشام في المغني ٣٥٨/١ (التنصيص على العموم : وهي الزائدة في نحو « ما جاءني من رجل » فانه قبل دخولها يحتمل نفي الجنس ونفي الوحدة ، ولهذا صح أن يقال : « بل رجلان » ويمنع ذلك بعد دخول من ثم قال : (توكيد العموم : وهي الزائدة في نحو « ما جاءني من أحد ، أو من ديار » فإن أحداً ودياراً صيغتا عموم) .

وانظر شرح الوافية ص ٥٩٠ ، وجواهر الأدب ص ١٦٢ .

(٢) ذهب الكوفيون والأخفش إلى عدم اشتراط النفي وشبهه ، واستدلوا بقولهم : « قد كان من مطر» وبقول عمر بن أبي ربيعة :

وينمي لها حبها عندنا فما قال من كاشح لم يضر

انظر المغني ١/ ٣٦٠ ، شرح الرضي ٣٢٢/٢ ، شرح الأشموني ٢١٢/٢ الأزهية ص ٢٣٨ ، رصف المباني ص ٣٢٤ ، وشرح ابن يعيش ١٢/٨ .

(٣) هذا أيضاً لم يشترطه الأخفش، فأجاز أن تكون جارة لمعرفة ، وجعل منه قوله تعالى : ﴿ يغفر لكم من ذنوبكم ﴾ وقوله تعالى : ﴿ نكفر عنكم من سيئاتكم ﴾ ووافقه على عدم اشتراط هذا والذي قبله ابن مالك في التسهيل ص ١٤٤ .

انظر المغني ١/ ٣٦٠ ، وشرح الأشموني ٢١٢/٢ ، وشرح الجامي ص ٧٢٤ .

(٤) أجاز ابن مالك كون المجرور بها حالا على قلة في التسهيل ص ١٤٤ .

وقال ابن هشام في المغني ١/ ٣٦٠ :

(وأما قول أبي البقاء في ﴿ما ننسخ من آية﴾ : إنه يجوز كون « آية» حالا و«من » زائدة ، كما جاءت ، آية حالا في « هذه ناقة الله لكم آية » ، والمعنى : أي شيء ننسخ قليلًا أو كثيراً ، ففيه تخريج التنزيل على شيء إنْ ثبت فهو شاذ ، أعني : زيادة « من » في الحال ، وتقدير ما ليس بمشتق ولا منتقل

(و « رُبَّ » وما في معناه) من لغاتِهِ المشارِ إليها بقوله : (من مفتوح الراءِ ومُخَفَّفَيْ الباء) أي : مضموم الراء ومفتوحها مع تخفيف الباء ، (ومُلْحَقَيْ التاء الساكنة) أي : الآخَرَيْنِ اللذينِ خُفِّفَ بَاءُهُمَا تَلْحَقُهُمَا التاء لتأنيث الكلمة مكانَ تخفيف الباء ، فهذه ستُّ لغات[1] .

(وَقَلَّ الجرُّ بـ « ربَّما »[2] مُشَدَّداً وَمُخَفَّفاً)[3] .

« رُبَّ » ولغاتُه للتقليل في أصل الوضع ، واستُعيرَ للتكثير حتى صار كالحقيقة فيه[4] ، بل صار التقليلُ به نادراً ، حتى قال ابن مالك في التسهيل : « إنه حرفُ

ولا يظهر فيه معنى الحال حالاً ، والتنظير بما لا يناسب ، فإن « آية » في « هذه ناقة الله لكم آية » بمعنى علامة لا واحدة الآي ، وتفسير اللفظ بما لا يحتمله ، وهو قوله : قليلاً أو كثيراً ، وإنما ذلك مستفاد من اسم الشرط لعمومه لا من آية) .

(١) اللغات التي ذكرها هي : رُبَّ ، رُبَ ، رَبَّ ، رَبَ ، رُبَتْ ، رَبَتْ . وفيها لغات أخر أوصلها ابن هشام إلى ست عشرة لغة ، وهي : ضم الراء وفتحها ، وكلاهما مع التشديد والتخفيف ، والأوجه الأربعة مع تاء التأنيث ساكنة أو محركة أو مع التجرد عنها ، فهذه اثنتا عشرة لغة ، والضم والفتح مع إسكان الباء ، وضم الحرفين مع التشديد ومع التخفيف .

وانظر التسهيل لابن مالك ص ١٤٧ ، وهمع الهوامع ٣٨/٢ ، والجنى الداني ص ٤٥٦ ، ورصف المباني ص ١٩٣ ، والأزهية ص ٢٧٥ ، وشرح الجامي ص ٧٣٢ .

(٢) في الأصل : بركا .

(٣) ومنه قوله :

ربّما ضربةٍ بسيفٍ صقيلٍ ... بين بُصرى وطعنةٍ نَجْلاءِ

وقول الآخر :

ونصرُ مولانا ونعلم أنه ... كما الناسِ مجرومٌ عليه وجارمُ

والغالب فيها إذا زيدت بعدها « ما » أن تهيئها للدخول على الجملِ الفعلية ، والغالب أيضاً أن يكون فعلها ماضياً ، كقوله :

ربما أوفيت في علم ... ترفعن ثوبي شمالات

انظر المغني ١٤٥/١ - ١٤٦ ، والهمع ٣٨/٢ ، وشرح الأشموني ٢٣١/٢ .

(٤) أي : حتى صار التكثير كالحقيقة في « رب » مع أنه في أصل الوضع للتقليل .

تكثير ، والتقليلُ بها نادر »[1] .

فإن قلتَ : إذا كان أكثر استعمالاً للتكثير[2] . فمن أين حُكِمَ بأنها للتقليل مستعارة للتكثير ؟

قلت : كأن وجهَه أن المستعْمَل منه في كلام عامة العرب للتقليل ، وأكثر استعمالِهِ في التكثير من البلغاء ، لضرب من التصرُّف في الكثير وجعله ـ مع كثرته ـ قليلاً لداع .

قال في شرح اللباب لنقرة كار[3] : « وجهُ الاستعمال في التكثير أن المادحَ بها يستقلُّ[4] الشيءَ الكثيرَ من المدائحِ ، لأن الكثيرَ منها قليل بالنسبة إلى الممدوحِ بها »[5] .

---

(1) التسهيل ص ١٤٧ .

وقال الرضي ٢/٣٣٠ : (هذا الذي ذكرنا من التقليل أصلها ، ثم تستعمل في معنى التكثير حتى صارت في معنى التكثير كالحقيقة ، وفي التقليل كالمجاز) . وقال ابن هشام في المغني ١/١٤٣ : (وليس معناها التقليل دائماً ، خلافاً للأكثرين) ، ولا التكثير دائماً خلافاً لابن درستويه وجماعة بل ترد للتكثير كثيراً ، وللتقليل قليلاً . فمن الأول ﴿ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين﴾ وفي الحديث « يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة » وسمع أعرابي يقول بعد انقضاء رمضان : « يا رب صائمِه لن يصومَه ، ويا رب قائمِه لن يقومَه » .

ومن الثاني قول أبي طالب في النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ :

وأبيضَ يستسقي الغمام بوجهـه ثمال اليتامى عصمة للأرامل)

وانظر جواهر الأدب ص ٢١٨ ، وشرح الأشموني ٢/٢٢٩ .

(2) في الأصل : للتكثر .

(3) نقرة كار : هو لقب مؤلف شرح اللباب ، وقد تقدمت ترجمته في ص ٢٤١ ، فكان المناسب أن يقول : قال نقرة كار في شرح اللباب .

(4) في الأصل : يستعمل .

(5) انظر شرح اللباب لنقرة كار ص ٤٦٥ . والكلام الذي نقله عنه موجود بنصه في شرح الرضي ٢/٣٣٠ وهو السابق منهما .

(١٢٥/أ) وهي عند الأخفش والكوفيين اسم مرفوعُ/المحل بالابتداء ، ولا خبرَ له[١] كما في : « أقلُّ رجلٍ يقول ذلك إلا زيد » فإنه مبتدأ لا خبرَ له على المختار [٢] .

ولهم أدلة قوية على ذلك[٣] ، منها : أنه ليس في « رب » معنى حرف الجر ، فإن متعلَّقه منه[٤] الفعل المتعدي[٥] ، وتضمُّنُها نفي الفعلِ[٦] ، وأنَّها لا عاملَ

---

(١) بل ذهبوا إلى أنه خبر عنه في قول الشاعر :

إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن   عاراً عليك ورب قتل عارُ

ورده ابن هشام بقوله : (بل « عار » خبر لمحذوف، والجملة صفة للمجرور أو خبر للمجرور ، إذ هو في موضع مبتدأ) . المغني ١٤٣/١ .

وقد عقد صاحب الانصاف آخر مسألة في كتابه ٨٣٢/٢ لخلاف البصريين والكوفيين في « رب » ، واختار الرضي في شرحه ٣٣٠/٢ مذهب الكوفيين والأخفش في اسميتها ، وابن مالك مذهب البصريين في حرفيتها .

انظر التسهيل ص ١٤٧ .

وانظر في المسألة الكتاب ٢٩٣/١ ، والمقتضب ١٤٠/٤ ، والهمع ٢٥/٢ .

وحقق هذه المسألة السهيلي في الأمالي عند كلامه على حديث « رب كاسية » ص ٧٠ .

(٢) انظر الكتاب ٣١٤/٢ هارون . واختار الرضي في شرحه ٢٣١/١ كون « أقل » مبتدأ ، ونقل عن بعضهم أنه خبر ، و « زيد » بدل من ضمير « يقول » .

وانظر أمالي السهيلي ص ٧٢ .

(٣) أي : على اسمية « رب » .

(٤) في الأصل : مثل .

(٥) قال الرضي ٣٣٠/٢ : (وتشكل عليهم حرفيتها بنحو « رب رجل كريم أكرمت » فإن حرف الجر هو ما يفضي بالفعل إلى المفعول الذي لولاه لم يفض إليه و « أكرمت » يتعدى بنفسه) .

وفي الأمالي للسهيلي ص ٧١ : (ثم قد يحذف الفعل الذي تتعلق به كثيراً ، تقول : « رب رجل عاقل لقيته » فعاقل نعت ، ولقيته أيضاً في موضع نعت آخر ، وقد تم الكلام ، ولكن على تقدير حذف فعل آخر تتعلق به « رب » وإلا كان الكلام بمنزلة من يقول : « برجل عاقل لقيته » ويسكت ، فهذا في الباء ونحوها لا يجوز ، وفي « رب » جائز على حذف الفعل .

فإن قلت : « رب رجل عاقل لقيت » بلا هاء ، تعلقت « رب » بلقيت ، ولم يكن في الكلام حذف) .

(٦) قال الرضي ٣٣٢/٢ : (رب كحرف النفي ، لأن التقليل عندهم كالنفي) . وقال الجرجاني في حاشيته عليه : (فـ « رب رجل » بمنزلة « ما رجل » فلهذ لزم الصدر ، ولم يتقدم عليه ناسخ) .

لها[1] ، للزومها الابتداء[2] ، وإلحاق نون الوقاية بها[3] .

الصنف الرابع
الحروف المشبهة بالفعل

(وما يدخُلُ على جملة اسمية) ما يكون جزؤُها الأول ، أي : ما يكون من حقِّه التقديمُ اسماً ، مثل « زيدٌ قائمٌ » . و « قامَ أبوه زيدٌ » - وإن تأخر[4] - لكنَّ حقَّه التقديمُ ، لكونه مبتدأً[5] .

وتقابَلُ الجملة الاسميةُ بالجملة الفعليةِ ، ولا ثالثةَ لهما .

وأما الجملة الظرفية - لكون ظرفها في تقدير الفعل - [فهي][6] لا محالةَ فعليَّةٌ ، وأما الشرطية : فهي إما اسمية أو فعلية[7] ، لأن الشرط عند النحاة قيد

---

(١) قال الرضي ٢/٣٣١ (قال أبو عمر : و « رب » لا عامل لها ، لأنها ضارعت النفي ، والنفي لا يعمل فيه عامل) .

(٢) قال الرضي ٢/٣٣٢ : (ولا توصف « رب » فلا يقال : « رب رجل كريم » بالرفع كما لا يوصف « أقل » لكون « رب » كحرف النفي ، فإن التقليل عندهم كالنفي فلهذا لا يتقدم عليه ناسخ ولزم الصدر) .

(٣) هذا في غاية الإشكال ، ولم أقع له على شاهد في كتب النحو ، كما أنه لو ثبت فربما يكون من أدلة القائلين بحرفيتها ، وهو في معرض تأييد مذهب الكوفيين في اسميتها .

ولعل أصله : وعدم إلحاق نون الوقاية بها ، فأسقط الناسخ « عدم » مع أنه على هذا التقدير لا يفيد شيئاً في إثبات اسميتها .

هذا وينسب القول باسمية « رب » إلى أبي الحسين ابن الطراوة .

انظر ابن الطراوْة للدكتور محمد ابراهيم البنا ص٨٣ ، والهمع ٢/٢٥ .

(٤) أي : وإن تأخر « زيد » فيه .

(٥) لأن المعتبر ما هو صدر في الأصل . انظر المغني ٢/٤٢١ .

(٦) زدت ما بين القوسين ليستقيم السياق .

(٧) قال ابن هشام في المغني ٢/٤٢١ : (وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية والصواب أنها من قبيل الفعلية) . وانظر جواهر الأدب ص١١٣ .

للجزاء ، والكلام[1] هو الجزاء ، والجزاء إما جملة اسمية أو فعلية[2] . (لنصب المسند إليه ورفع المسند ، ويسمى الأول) أي : [المسند][3] إليه المنصوب (اسماً) أي : يطلق عليه الاسم ، لا بمعنى أنه وُضِعَ الاسمُ بإزائِه ، بل لأن الاسمَ بمعنى المسند إليه في جملة ، وحُمِلَ عليها إحدى نواسخ الابتداء ، مما عدا الافعال المتعدية ، والخبرُ هو مسند هذه الجملة . وهذا معنى قوله : (والثاني خبراً)[4] .

والتسميةُ[5] كما تجيء بمعنى الوضع بإزاء الشيء تجيء بمعنى الاطلاق عليه[6] .

وإنما نُصب المسند إليه ورُفع الخبرُ إما لأن عمل النصب هو الذي [يكون][7] علامة أنها ناسخةٌ للعامل المعنوي ، فَقُدِّم للإشعار بعامليتها ونسخِهَا من أول الأمر . أو لأن النصب خلاف ما كان يؤ نسُ[8] معمولُها ، فيستدعي مزيدَ قوة ، فَقُصِدَ في عمل النصب جِوارُهَا[9] للمعمول . أو لأنه علامةُ مشابَهَتِهَا بالفعل المتعدي ، ففيه

---

(١) يعني الجملة .

(٢) قال المصنف في شرح الكافية ص ١٠٠ : (لم يمثل بالشرطية ، لأنها لا تخرج عنهما ، لأن الجملة هي الجزاء ، والشرط قيد ، والجزاء لا يخرج عن الإسمية والفعلية .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) ذهب قوم إلى أن الخبر معها باق على ما كان عليه قبل دخولها من الرفع . وحكى جماعة ، منهم ابن سيده أن قوماً من العرب تنصب بها الجزأين معا ومنه :

إذا اسودَّ جُنْحُ الليل فلتأت ولتكن ... خُطاك خفافاً إن حرّاسنا أُسْدا

وقول الآخر :

« يا ليتَ أيامَ الصِبا رَواجِعا »

انظر المرتجل لابن الخشاب ص ١٦٩ ، وشرح الأشموني ١/٢٦٩ - ٢٧٠ .

(٥) في الأصل : والنسبة .

(٦) تكرر من المصنف التنبيه على أن التسمية قد تكون بالاطلاق على الشيء ، ولا يلزم أن يكون الاسم موضوعاً للمسمى حتى يصح إطلاقه عليه .

(٧) زدت ما بين القوسين ليستقيم السياق .

(٨) أي : خلاف ما كان يؤلف ويعهد في معمولها من الرفع ، لأنه كان قبل دخولها مبتدأ . ومن معاني آنس : أبصر ، بمعنى علم . انظر الصحاح - مادة (أنس) .

(٩) في الأصل : تجوارها .

مزيد فائدة ، فقدم لذلك[1] . ولكلٍ من هذه الوجوه وجبَ تقديمُ منصوبِها على المرفوعِ إلا الخبرَ الظرفَ ، لأنه يُتَوَسَّع في الظروف بما لا يُتَوَسَّع في غيرها .

وللقومِ في تقديمِ المنصوب جهةٌ أخرى إن اشتهيتَها فاطلبْها من آثارِهم[2].

(وهي « أَنَّ ») بفتح الهمزة[3] ، /لتأكيد مضمون الجملة مع قلب مضمون الجملة (١٢٥/ب) إلى ما هو في حكم المفرد[4] .

وهو الحاصل من إضافة مصدرِ الخبر المشتق إلى اسمه ، نحو « أعجبني أنَّ زيداً قائم » أي : قيام زيد ، أوْ من إضافة مصدر صفة الخبر الجامد إلى اسمه نحو « أعجبني أنَّ زيداً رجلٌ لا يعلم » أي : أعجبني عدمُ علمِ زيدٍ ، أوْ من إضافة المصدر المنتزع من خَبَرِهَا الجامد إلى اسمه ، نحو « بلغني أنَّكَ أسدٌ » بمعنى :

---

(١) قال الرضي ٢/٣٤٥ : (فلما شابهت الأفعال المتعدية معنى ، لطلبها الجزأين مثلها ، وشابهت مطلق الأفعال لفظاً بما ذكرنا كان مشابهتها للأفعال أقوى من مشابهة « ما » الحجازية ، فجعل عملها أقوى بأن قدم منصوبها على مرفوعها ، وذلك لأن عمل الفعل الطبيعي أن يرفع ثم ينصب ، فعكسه عمل غير طبيعي ، فهو تصرف في العمل) .

(٢) قال الرضي في الموضع السابق : (وقيل : قدم المنصوب على المرفوع قصداً إلى الفرق بينها وبين الأفعال التي هي أصلها من أول الأمر ، أو تنبيهاً بجعل عملها فرعياً على كونها فروعاً للفعل . وهاتان العلتان ثابتتان في « ما » الحجازية ولم يقدم منصوبها ، فالعلة هي الأولى) .

وانظر أيضاً نتائج الفكر للسهيلي بتحقيق الاستاذ الدكتور محمد ابراهيم البنا ص ٣٤٢ فقد ذكر توجيهات أخرى .

(٣) ذكر المصنف « أن » المفتوحة قبل « إنَّ » على خلاف عادة النحويين ، تنبيهاً على أنه لا يرى فرعيتها على المكسورة كما هو مذهب قدماء النحويين وبعض المتأخرين كابن مالك وابن هشام حيث جعلوا « أن » المفتوحة هي « إن » المكسورة فتحت لعارض ، فلا يوجب تكثيراً كما لا يوجبه تعدد لغات « لعل » . وهو صنيع سيبويه في الكتاب حيث قال : (هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده). وجمهور المتأخرين على أن «أنَّ» ليست فرعاً عن «إنَّ». انظر الكتاب ٢/١٣١ هارون ، المرتجل لابن الخشاب ص ١٦٩ التسهيل ص ٦١ ، المغني ١/٣٩ ، وشرح ابن يعيش ٨/٥٤ ، وشرح الأشموني ١/٢٧٠ .

(٤) فيكون خبرها مصدراً مضافاً إلى اسمها عند التأويل ، فنحو « بلغني أنك قائم » في تقدير « قيامك » . انظر شرح الوافية ص ٦٢٢ ، والمغني ١/٣٩ ، وجواهر الآداب ص ٢٠٧ .

« أسَدِيَّتُكَ »[1] ، فإنَّ الاسمَ إذا لَحَقَتْهُ ياءٌ مشددةٌ يصيرُ بمعنى المصدر ، كالانسانية في الانسان ، والمُضَارِبيَّةِ في المضارب[2] .

وأما ما قاله نقرة كار : « إن الجامدَ إذا لحقته[3] ياءُ النسبة يفيدُ معنى المصدر »[4] فقاصر ، لانتقاضه بالضاربيَّة[5] .

(و « كَأنَّ ») للتشبيه ، أي : سواءٌ كان الخبرُ جامداً[6] أو مشتقاً نحو « كأنَّ زيداً قائم » ، [أي][7] : يشبه زيدٌ[8] رجلاً قائماً . ويستفاد من إدخال حرف التشبيه الشكُّ في القيام[9] .

وقال الزَّجّاج : « إنها في الخبر المشتق للشَك »[10]، وهو أظهر .

(ومخففاهُما[11]. واسم المُخَفَّفِ محذوفٌ أبداً) ولذا وجب حذفُ ضميرِ

---

(1) قال الرضي ٣٤٩/٢ : (وكذا إن كان الخبر جامداً ، نحو « بلغني أنك زيد » أي : زيديتك ، فإن ياء النسب إذا لحقت آخر الاسم وبعدها التاء أفادت معنى المصدر ، نحو الفروسية والضاربية والمضروبية . وكذا بلغني أن زيداً في الدار » أي : حصول زيد في الدار ، لأن الخبر في الحقيقة حاصل في المقدر) .

(2) انظر ما نقلته عن الرضي في الهامش السابق .

(3) في الأصل : لحقها .

(4) انظر شرح اللباب لنقرة كار ص ٤٧٩ .

(5) حيث أفاد المشتق معنى المصدر حين لحقته ياء النسبة. فالقصور في كلام نقرة كار في تخصيصه الجامد بذلك دون المشتق .

(6) نحو « كأنك زيد » .

(7) زدت (أي) ليستقيم السياق .

(8) في الأصل : زيدا .

(9) مذهب جمهور النحويين أنها تفيد التشبيه في الخبر الجامد والمشتق على السواء ، وذهب ابن السيد البطليوسي وجماعة إلى أنها لا تفيد التشبيه إلا إذا كان خبرها اسماً جامداً ، نحو « كأن زيداً أسد » بخلاف « كأن زيداً قائم ، أو في الدار ، أو عندك ، أو يقوم » فانها في جميع ذلك للظن عندهم .

هذا ما قاله ابن هشام في المغني ٢٠٩/١ .

وانظر شرح الرضي ٣٤٥/٢ ، وشرح ابن يعيش ٨٢/٨ ، وجواهر الأدب ص ٢٣٤ .

(10) انظر المصادر الثلاثة المتقدمة في نفس المواضع .

(11) أي : مخففاً « أن » و « كأن » بمنزلة المشددين في العمل. وذهب جمهور النحويين إلى أن الأجود =

الشأنِ الذي هو اسمُ المخففةِ ، لا لكونهِ ضميرَ الشأن[1] ، ولا مَدْخَلَ في لِحاق[2] الحذف لهذه الخصوصية[3] .

لكنَّ حذفَ اسمِ « إنَّ » المكسورةِ المشددةِ في غير ضمير الشأن قليلٌ ولا ضَعفَ فيه كما حكم به الشيخ ابن الحاجب حيث قال[4] : « حذف ضمير الشأن المنصوب ضعيف ، إلا مع « أنْ » المفتوحة المخففة » ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « إنَّ مِنْ أَشَدِّ الناسِ عذاباً المصوِّرون »[5] ، والحكم بزيادة « مِنْ » تكلف لا يساعده المعنى[6] .

= والأفصح في « أن » و « كأن » إذا خففتا إبطال عملهما .

انظر شرح الوافية ص ٦٣٧ ، شرح الرضي ٢/٣٦٠ ، شرح ابن يعيش ٨/٨٢ ، رصف المباني ص ٢١١ ، الجني الداني ص ٥٢٢ ، شرح الجامي ص ٧٥٧ .

(١) إذا خففت « أن » المفتوحة وجب إعمالها في ضمير شأن مقدر .

قال ابن الحاجب في شرح الوافية ص ٦٣٣ : (وإنما حكموا به لِما رأوا من قوتها في العمل على المكسورة) وانظر شرح الكافية له ص ١٢٥ ، وشرح الرضي ٢/٣٤٩ .

(٢) في الأصل : الحاق .

(٣) أي : لا مدخل لكونه ضمير شأن في وجوب حذفه .

(٤) في الكافية . انظر شرح الرضي ٢/٢٨ ـ ٢٩ .

(٥) الحديث شائع بهذه الرواية في كتب النحاة ، لكنه ورد في كتب الحديث بألفاظ مختلفة وليس في أي منها رواية النحاة ، فقد ورد في صحيح البخاري ٧/١٤٣ ، ومسلم ٣/١٦٦٠ دون كلمة « من » فلا شاهد فيه إذن . وورد في مسند الإمام أحمد في مواضع منه ١/٣٧٥ ، ٤٢٦ ، ٢/٢٦ ، ٥٥ بألفاظ متعددة ، والذي يصح الاستشهاد به منها « إن من أشد أهل النار يوم القيامة عذاباً المصورون » . فلا أصل إذن لرواية النحاة في كتب الحديث المعتمدة .

(٦) قال الرضي ٢/٣٦٢ : (وإنما جاز حذف ضمير الشأن من غير ضعف ، لبقاء تفسيره وهو الجملة ، ولأنه ليس معتمداً لكلام بل المراد به التفخيم فقط فهو كالزائد ، وجاء في الخبر « إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون » . وعند الكسائي « من » فيه زائدة ، وعند ابن كيسان الحرف في مثله غير عاملة لفظاً كالمكفوفة) .

وقوله : لا يساعده المعنى ، أراد به أنهم ليسوا أشد عذاباً من سائر الناس ، فلو حكم بزيادة « من » لأفاد هذا المعنى . وانظر المغني ١/٣٦ .

وجعلُ « كأنَّ » كـ « أنَّ » مما صرَّح [به][1] ابن مالك في التسهيل[2] .

(و « إنَّ » بكسر) أولها ، لتأكيد مضمون الجملة من غير تغيير[3] . (ومُخَفَّفُها على قِلَّة) هذا قيدٌ لمخففها[4] . (و « لكنَّ ») لا مخففُها عند الجمهور[5] . وهو للاستدراك .

في الصحاح : « استدركتُ ما فات وتداركتُهُ »[6] أي : لطلب إدراك ما عسى أن يفوتَ ، لأنها إنما يؤتى بها إذا تُوُهِّمَ خلافُ مضمونِ جملتِهَا من سابقِها[7] فإن قلت : « زيدٌ قائمٌ » وتُوُهِّمَ منه أنَّ « عمراً » أيضاً قائمٌ تستدرك/ ذلك فتقول : «لكنَّ عمراً لم يَقُمْ » . (١٢٦/أ)

(و «لَيْتَ » : للتمني ، وهو : محبةُ حصولِ الشيء ، سواءٌ يُرْتَقَبُ حصولُهُ أو يَسْتَحِيل[8] .

---

(١) زدت (به) ليستقيم السياق .

(٢) قال في التسهيل ص ٦٦ : (وتخفف كأن فتعمل في إسم كإسم أن المقدر) .

(٣) انظر شرح الوافية ص ٦١٦ ، شرح الجامي ص ٧٤٤ ، وجواهر الأدب ص ٢٠٥ .

(٤) إعمال مخفف « إن » المكسورة قليل ، وعللوا قلته بفوات بعض أوجه مشابهتها للفعل ، كفتح الآخر ، وكونها على ثلاثة أحرف ، ولزومها اللام مع التخفيف . انظر التصريح ١/ ٢٢٤ ، شرح الجامي ص ٧٥٤ ، الكافي ١/ ٢٨٩ ، شرح ابن يعيش ٨/ ٦٢ .

(٥) أجاز الأخفش ويونس اعمالها مخففة خلافاً للجمهور. قال الرضي في شرح الكافية ٢/ ٣٦٠ : (ولا أعلم به شاهداً) . وانظر مغني اللبيب ١/ ٣٢٣ . وقال السهيلي في نتائج الفكر ص ٢٥٧ : (على أن الأستاذ أبا القاسم ابن الرماك ـ رحمه اللّه تعالى ـ قد أفادني رواية عن يونس أنه حكى الاعمال في « لكن » مع تخفيفها ، وكان أبو القاسم ـ رحمه اللّه ـ يستغرب هذه الرواية ، ورأيته حين ذاكرني بها متعجباً منها ، وكان إماماً في هذه الصناعة رحمه اللّه تعالى) .

ونقل كلام السهيلي هذا أبو حيان في البحر المحيط ١/ ٦٢ .

وانظر المقتضب ١/ ٥١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٨٠ .

(٦) « استدركت ما فات وتداركته بمعنى » ـ صحاح الجوهري ـ مادة (درك) .

(٧) قال المرادي في الجنى الداني ص ٥٥٥ : (ومعنى الاستدراك أن تنسب حكماً لاسمها يخالف المحكوم عليه قبلها) . وانظر المغني ١/ ٣٢٢ .

(٨) أي : في الممكن والمستحيل . وجعل ابن هشام في المغني ١/ ٣١٥ تعلقها بالمستحيل أكثر .

وانظر شرح الوافية ص ٦٤٠ ، المقرب ١/ ١٠٦ ، شرح الرضي ٢/ ٣٦١ والأشموني ١/ ٢٧١ .

(و « لَعَلَّ ») للترجّي ، وهو : توقعُ أمر محبوب ، والإشفاق ، وهو : توقعُ أمرٍ مَخُوف[1] . (ولغاتُها) أي : لغات « لعلَّ » (وهي عشرة من : « عَلَّ » و « لَعَنَّ » و « عَنَّ » و « لأنَّ » و « أَنَّ » و « رَعَنَّ » و « رَغَنَّ » و « لَغَنَّ » و « لَعَلَّتْ » و « لِعِلِّ » بكسر الأحرف[2] .

الصنف الخامس
المحمول على المشبهة بالفعل

(ومحمولٌ على المشبهة بالفعل) إما حملَ النظيرِ على النظيرِ ، لأن « لا » لتحقيق النفي كما أن « إنَّ » لتحقيق الاثبات ، أو حملَ النقيضِ ، وهو ظاهر[3] .

---

(١) انظر جواهر الأدب ص ٢٣٤ ، الفوائد الضيائية ص ٧٦٤ ، المفصل ص٣٠٢، المقرب ١/ ١٠٦ ، وشرح الرضي ٢/ ٣٦١ .

(٢) وفيها ست لغات أخر غير ما ذكره هي :
« لَعَلْنَ » و « لَغَلَّ » و « غَلَّ » و « غَنَّ » و « لاتِنْ » و « لَعَاءِ » بالمد .
انظر الانصاف ١/ ٢٢٤ ، شرح الرضي ٢/ ٣٦١ ، التسهيل ص ٦٦ ، الرصف ص ٣٧٣ ، جواهر الأدب ص ٢٣٦ ، والجني الداني ص ٥٢٧ .
ولم يذكر المصنف « لعل » الجارة ضمن حروفِ الجر . وقد رُويَ الجرُ بها عن الفراء وغيره ، وهو شاذ ، وأنشدوا عليه :
فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة ... لعل أبي المغوار منك قريب
انظر التصريح ١/ ١٥٦ ، الأشموني ١/ ١٢٤ ، وخزانة الأدب ٤/ ٣٧٠ . وترد « لعل » لمعنيين آخرين غير التوقع ، أحدهما : التعليل ، أثبته الأخفش والكسائي وجماعة ، وحملوا عليه قوله تعالى : ﴿ فقولا له قولاً ليناً لعله يتذكر أو يخشى ﴾ .
الثاني : الاستفهام ، أثبته الكوفيون ، قال ابن هشام في المغني ١/ ٣١٩ : ولهذا علق بها الفعل في نحو ﴿لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً﴾ ونحو « وما يدريك لعله يزكى » .

(٣) قال الرضي ١/ ١١١ : (وجهه أن « لا » للمبالغة في النفي ، لأنها لنفي الجنس ، و « إنَّ » للمبالغة في الإثبات . والعرب قد تحمل الشيء على ضده كما تحمله على نظيره) .
وانظر الانصاف ١/ ٣٦٧ ، وجواهر الأدب ص ١٣٥ .

وذلك المحمول في هذا المختصر يصحُّ أن يُجْعَل[1] مع المشبهة بالفعل في صنفٍ ، بجامع[2] العملِ المستدعِي الفرعيةِ لها[3] . ويصحُّ أن يُجْعَلَ مع « ما » و « لا » المشبَّهَتَيْن به « ليس » صنفاً بجامع المحمولية والنفي[4] . وأيّاً ما كان[5] فلا تزيدُ الأصنافُ على خمسة[6] .

ـ « لا » لنفي الجنس ـ

(وهي « لا » لنفي الجنس) : « لا » لنفي الجنس في لغة بني تميم ، فإنَّ خبر « لا » عندهم هو الوجودُ المطلق . ولدلالة لفظ « لا » عليه يوجبون حذفَه ولا يثبتونَ خبرَها أصلاً[7] . فـ « لا رجل ظريف » ـ عندهم ـ محذوف الخبر ، وظريف صفته ، و « لا » نفى جنس الرجل الظريف[8] . ولنفي صفة الجنس غالباً في لغة غير بني

---

(١) في الأصل : يجعله . وسيعطف عليه « يجعل » .

(٢) في الأصل : لجامع . وسيعطف عليه « بجامع » .

(٣) لأن عملها أن تنصب ثم ترفع ، وهو عمل المشبهة بالفعل . وتكون عاملة عمل « إنَّ » إن أريد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص وتسمى « لا التبرئة » .
أنظر شرح الرضي ١/ ١١٢ ، والمغني ١/ ٢٦٢ ، وجواهر الأدب ص ١٣٥ .

(٤) هذا هو الوجه الثاني في « لا » وهو أن تكون عاملة عمل « ليس » وستأتي .

(٥) في الأصل : (وأما ما كان) .

(٦) أي : فلا تزيد أصناف الحروف العاملة على خمسة ، سواء ألحقت « لا » بـ « إن » أو بـ « ليس » ، لأنه جعل المحمولية صنفاً واحداً .

(٧) قيل : لا يثبتون الخبر في اللفظ ، لأن الحذف عندهم واجب ، وقيل : إنهم لا يثبتونه أصلاً ، لا لفظاً ولا تقديراً . فمعنى « لا أهلَ ولا مالَ » عندهم : انتفى الأهل والمال ، فلا يحتاج إلى تقدير الخبر ، وهذا ما قصده المصنف بقوله : أصلاً . انظر شرح الجامي ص ١٦٩ ، وشرح الرضي ١/ ١١٢ .

(٨) رد ابن مالك في شرح الكافية ص ١٦٩ على من نسب إلى بني تميم التزام حذفه مطلقاً بغير دليل . وقيده ابن الحاجب بكونه غير ظرف . قال الرضي : (اقتدى فيه بجار اللّه ، وقال الجزولي : « بنو تميم لا يلفظون به إلا إذا كان ظرفاً » . وقال الأندلسي : « والحق أن بني تميم يحذفون وجوباً إذا كان جواباً ، أو قامت قرينة ـ غير السؤال ـ دالة عليه ، وإذا لم تقم فلا يجوز حذفه رأساً بلا دليل ، بل بنو تميم إذن كأهل الحجاز في إيجاب الاتيان به » . فعلى هذا القول : يجب إثباته مع عدم القرينة عند بني تميم وغيرهم ، ومع وجودها يكثر =

تميم[1] ، لأن « لا رجل ظريف » ـ عندهم ـ مُسْتَغْنٍ[2] عن تقدير الخبر و « ظريف » خبر « لا »[3] .

وإنما قلنا : غالباً ، لأن « لا إله إلا اللّه » لنفي جنس الإله[4] ، فقولهم : « لا رَجلَ » لنفي الجنس حينئذ مسامحة ، بمعنى «لا » لنفي صفة الجنس[5] ، أو تغليب لنفي نفس الجنس على نـفي صفة الجنس ، وإن كان أقلَّ ، لشَرفِ كلمة « لا إله إلا اللّه »[6] .

« تَنْصِبُ الاسمَ) لم يعرِّف الاسم والخبر هنا ، اعتماداً على أنهما مما يُعرفان مما ذُكِرَ في بيان الحروف المشبهة بالفعل[7] .

(وترفعُ الخبرَ بشرطِ أن لا ينفَصلَ الاسمُ عنها) احتراز/عن مثل « لا في الدار (١٢٦/ب) رجلٌ ولا امرأةٌ » .

= الحذف عند أهل الحجاز ، ويجب عند بني تميم) .

وقال المصنف في شرح الكافية ص ١٢٦ : (وبنو تميم لا يثبتونه إذا علم ويحذفونه وجوباً . هذا هو المعنى الصحيح للعبارة) .

(١) قال الزمخشري في المفصل ص ٣٠ : (ويحذفُ خبرَها الحجازيون كثيراً ، وبنو تميم لا يثبتونه في كلامهم أصلاً) .

وانظر شرح الجامي ص ١٦٧ ، وشرح الرضي ١/ ١١١ .

(٢) في الأصل : مستهجن .

(٣) قال ابن مالك في شرح الكافية ص ١٦٩ : (قال الشلوبين : ينبغي أن يكون خلاف أهل الحجاز وبني تميم فيما هو جواب لقول قائل ، كقولك لمن قال : هل من رجل أفضل من زيد ؟ لا رجل ، وأما إذا لم يكن جواباً فلا ينبغي أن يحذف الخبر أصلاً ، لأنه لا دليل عليه ، وأنكر على الجزولي استثناء الظرف) .

(٤) قال الزنجاني في الكافي ١/ ٣٣٧ : (ومن المحذوف كلمة الشهادة ، وهو قولنا : لا إله إلا اللّه ، ومعناه : لا إله في الوجود أو الخلق إلا اللّه) .

(٥) قال الجامي ص ١٦٧ : (خبر لا الكائنة لنفي الجنس ، أي : لنفي صفته ، إذ « لا رجل قائم » مثلاً لنفي القيام عن الرجل ، لا لنفي الرجل نفسه) .

(٦) بمعنى أنه غلب نفي الجنس على نفي صفة الجنس مع أن نفي الجنس أقل من نفي صفته ، وذلك لأن « لا » في « لا إله إلا اللّه » لنفي الجنس ، فلشرف هذه الكلمة ـ بل هي أشرف الكلام على الإطلاق ـ غلب نفي الجنس على نفي صفته .

(٧) تقدم بيانه في ص ٢٤٧ ـ ٢٤٨ .

(ويكون نكرةً) احتراز عن مثل « لا زيدٌ في الدار ولا عمرو »[1] (مضافةً أو مشبهةً بالمضاف) احتراز عن مثل « لا رجلَ ظريف »[2] .

والمرادُ بالمشبَّه بالمضافِ اسمٌ يكون عاملاً فيما بعده[3] ، مثل « لا عشرينَ درهماً لك »[4] . وهذا احترازٌ إنما احتيج إليه لجعل الكلام في بيان النصب الغير المَحلّي[5] ، فلا يصحُّ الاحتراز[6] ، لأن كلمة « لا » في « لا رجل ظريف » تنصب الاسم محلاً ، وترفع الخبر ، والحق أن لا يُخَصَّصَ البيانُ ، ليشملَ البيانَ في عمل « لا » مثل[7] «لا رجلَ ظريف » ، وبعد التخصيص بالنصب الغير المحلي ينتقض البيان بمثل « لا أحدَ عشرَ رجلاً في الدار » ، لأن البيان يشمَلُه[8] ، وليس لاسم « لا » هناك إلا النصبُ المحلي . ويجبُ نصبُ الاسم بهذه الشروط ، كما يجبُ فتحُهُ[9]

---

(١) إذا فصل بين « لا » وبين اسمها كما في قوله تعالى ﴿لا فيها غولٌ﴾ أو كان اسمها نكرة وجب في هذه الحالة الرفع على الابتداء وتكرير الاسم مطلقاً لا بعينه . أما في المعرفة فلامتناع أثر « لا » النافية للجنس فيها ، وأما في المفصول فلضعف « لا » عن التأثير مع الفصل .
انظر شرح الجامي ص ٣٢٨ ، والجني الداني ص ٢٩٠ .

(٢) فإنه ـ حينئذ ـ يبنى على ما كان ينصب به قبل دخول « لا » ، وهو الفتح في الموحَّد ، كما في المثال الذي ذكره ، والكسر في جمع المؤنث السالم ، والياء في المثنى مفتوحاً ما قبلها ، والياء المكسور ما قبلها في جمع المذكر السالم .
انظر شرح الرضي ١/ ٢٥٥ ، وشرح الجامي ص ٣٢٨ ، والمغني ١/ ٢٦٣ .

(٣) الأَوْلى : كل اسم له تعلق بما بعده ، إما بعمل ـ كما مثل له ـ وإما بعطف نحو « لا ثلاثة وثلاثين عندنا » . انظر شرح ابن عقيل ١/ ٣٩٦ .
وقال الأشموني ٢/ ٥ : (وهو ما بعده شيء من تمام معناه ، ويسمى مُطَوَّلاً وممطولاً ، أي : ممدوداً) .

(٤) في كتاب سيبويه في بيان العامل في المستثنى ١/ ٣٦٠ : (عمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم) .

(٥) تقدم من المصنف بيان وجه استعماله « غير » المضافة باللام في ص ٢٢٢ .

(٦) أي : فلا يصح هنا الاحتراز .

(٧) أي : في مثل .

(٨) في الأصل : يشتمله .

(٩) الصواب أن يقول : بناؤه على ما كان ينصب به ، ليشمل جمع المؤ ث السالم وهو بالكسرة ، والمثنى ، وهو بالياء المفتوح ما قبلها ، وجمع المذكر السالم وهو بالياء المكسور ما قبلها .

إذا كان نكرةً مفردةً غيرَ مفصولٍ ، ولم يُعْطَفْ عليهِ مثلُه[1] مع تكرار «لا » ، أما إذا عُطِفَ فيجوز فتحُ المعطوف ونصبُهُ ورفعُهُ ، نحو « لا حولَ وَلَا قوةَ إلا بالله »[2] .

- لات -

(وتُلحقُ بها التاءُ المفتوحةُ) لتأنيثِ الكلمةِ ، كما في « رُبَتْ » و «ثُمَّتْ » أو للمبالغة ، كما في « عَلّامة »[3] .

و « لا » هذه لنفي الجنس ، على ما ذهب إليه الكوفيّون[4] ، لا بمعنى « ليس »[5] لِقلَّتِها ، ولا ينبغي أن يُحْمَلَ مَا وَرَدَ به القُرْآنُ إلا على ما هو الشائعُ

---

(١) في الأصل : مثل .

(٢) هذه الجملة يسمونها الحَوْقَلَةَ ، وقد وردت في كثير من الأحاديث النبوية الشريفة - على قائلها أفضل الصلاة والسلام - منها ما جاء في كتاب الأذان من صحيح البخاري عن يحيى عن بعضهم ، أنه لما قال : « حيَّ على الصلاة » قال - صلى اللّه عليه وسلم - : « لا حولَ ولا قوةَ إلا باللّه » ، وقال : هكذا سمعنا نبيكم - صلى اللّه عليه وسلم - يقول . انظر فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر ٢ / ٢٣٣ . وقد ذكروا خمسة أوجه في المعطوف والمعطوف عليه فيها :

الأول : فتحَهما ، على أن تكون « لا » في كل منهما لنفي الجنس .

الثاني : فتحَ الأول ونصب الثاني . الثالث : فتح الأول ورفع الثاني .

الرابع : رفعهما بالابتداء . الخامس : رفع الأول وفتح الثاني .

وفي الصورة الأخيرة جعلت « لا » الأولى بمعنى « ليس » والثانية لنفي الجنس . انظر شرح الجامي ص ٣٣٠ ، والأشموني ٢/ ٧ - ١٠ .

(٣) هذا مذهب الجمهور في أصلها ، وقيل : هي كلمة واحدة فعل ماض ، وقيل : إنها كلمة وبعض كلمة ، لأنها « لا » النافية ، والتاء زائدة . قال في المغني ١/ ٢٨١ : (ويشهد للجمهور أنه يوقف عليها بالتاء والهاء) .

(٤) لم أجده منسوباً للكوفيين ، بل نسب للأخفش في أحد قوليه . والقول الثاني له : أنها لا تعمل شيئاً ، فإن وليَها مرفوع فمبتدأ حذف خبره ، أو منصوب فمفعول لفعل محذوف ، فالتقدير عنده في قوله تعالى : ﴿ ولات حينَ مَنَاص ﴾ لا أرى حين مناص ، وعلى قراءة الرفع : ولا حين مناص كائن لهم .

انظر المغني ١/ ٢٨١ ، وشرح الرضي ١/ ٢٧٠ ، وشرح الأشموني ١/ ٢٥٥ .

(٥) مذهب سيبويه والجمهور أنها عاملة عمل « ليس » ، ولكن في لفظ الحين خاصة .

انظر الكتاب ١/ ٥٧ هارون ، شرح الأشموني ١/ ٢٥٥ ، المغني ١/ ٢٨١ ، الهمع ١/ ١٢٦ .

الكثير[1] . والمشبهة بـ « ليس » عند البصريين ، لأنَّ الالحاقَ للتأنيثِ بما يشبهُ الفعلَ أولى[2] .

وَلَمَّا تأيَّدَ مذهبُ الكوفيين عندي ، لوجه قوي اخترتُهُ ، وهو أن خبر « لا » هذه واجبُ الحذف ، [وحذفُ][3] خبر « لا » لنفي الجنس كثير ، وفي لغة تميم واجب[4] . فحذفُ الخبر أولى بـ « لا » لنفي الجنس منه بـ « لا » [بـ][5] معنى « ليس » . (فلا يكون اسمُها) إذا كان المذكورُ بعدَها منصوباً ، وهو الكثير (أو خبرُها) إذا كان الواقعُ بعدَها مرفوعاً (على قلة[6] ، إلا الحين) قال في نقرة كار[7] : « يشترط الاضافة إلى نكرة »[8] . (أو ما في معناه[9] . والحينُ الآخرُ محذوفٌ لا

---

(١) لأنها وردت في قوله تعالى : ﴿ولات حين مناص﴾ .

(٢) قال الرضي ١/ ٢٧١ : (وتعمل عمل « ليس » ، لمشابهتها لها بكسع التاء إذ تصير على عدد حروفها ساكنة الوسط) .

وقول الرضي : « بكسع التاء » الكسع : الضرب على الدبر ، واستعير لزيادة الحرف الأخير .

انظر الصحاح - مادة (كسع) ، وحاشية الجرجاني على شرح الرضي ١/ ٢٧١ .

(٣) زدت ما بين القوسين ليستقيم السياق .

(٤) تقدم بيانه في ص ٢٥٤ - ٢٥٥ .

(٥) زدت الباء ليستقيم السياق .

(٦) الكثير حذف المرفوع ، وهو الاسم ، فالتقدير في قوله تعالى : ﴿ولات حين مناص﴾ ولات الحين حين مناص ، أي : وليس الوقت وقت فرار ، فحذف الاسم وبقي الخبر . انظر شرح الأشموني ١/ ٢٥٧ ، والمغني ١/ ٢٨١ .

(٧) نبهت في ص ٢٤١ إلى أن المصنف يطلق لقب شارح اللباب على كتابه .

(٨) انظر شرح اللباب لنقرة كار ص ٣٤٧ .

(٩) أي ما في معنى الحين من أسماء الأحيان ، نحو « ساعة » ، و « أوان » .

وظاهر كلام سيبويه أنها لا تعمل إلا في لفظة الحين ، ونص عليه الفراء . ومن إعمالها في غير لفظة الحين قول الشاعر :

نَـدِمَ البُغاة ولاتَ ساعةَ مندمٍ ... والبغيُ مَرْتَعُ مبتغيهِ وَخيمُ

وقول الآخر :

طَلبوا صُلحَنا ولاتَ أوانٍ ... فأجَبْنا أن ليس حينَ بقاء

انظر الكتاب ١/ ٥٧ ، والمغني ١/ ٢٨١ - ٢٨٢ ، وشرح الأشموني مع الصبان ١/ ٢٥٥ .

محالة)/فلا يُذْكَرُ مع « لات » الاسمُ والخبرُ عَوْضُ[1] (نحو) : قوله تعالى : (١٢٧/أ) ﴿ وَلَاتَ حينَ مَناصٍ ﴾[2] نصباً) كما هو القراءة المشهورة[3] ، وحينئذ الخبر محذوف ، أي : لاتَ حينَ مناصٍ موجودٌ ، وعند البصريين : اسم « لا » بمعنى « ليس » محذوف[4] أي : [لات][5] الحينُ حينَ مناصٍ[6] . (ورفعاً) كما هو في بعض القراءات[7] وحينئذ : اسم « لات » محذوف ، أي : لات حينٌ حينَ مناصٍ . أما عند البصريين : فالمحذوف خبر « لا » بمعنى « ليس » أي : لات حينُ مناص موجوداً[8] .

ـ « ما » و « لا » المشبهتان بـ « ليس » ـ

(أو محمولان على « ليس » ، وهما « ما » و « لا » المُشَبَّهتان بـ « ليس »

---

(١) عَوْضُ : معناه الأبد ، وهو يضم ويفتح بغير تنوين ، ويستعمل في المستقبل كما يستعمل « قط » في الماضي . انظر الصحاح ـ مادة (عوض) .
قال ابن هشام في المغني ١/ ٢٨١ : (وعلى كل حال فلا يذكر بعدها إلا أحد المعمولين ، والغالب أن يكون المحذوف هو المرفوع) .
وانظر شرح الأشموني ١/ ٢٥٧ .

(٢) من الآية ٣ من سورة ص .

(٣) قرأ الجمهور ﴿ولات حين مناص﴾ بفتح التاء من « لات » ونصب النون من « حين » وقرأ أبو السمال بضم التاء ورفع النون ، وقرأ عيسى ابن عمر بكسر التاء وجر النون ، وروي عنه ـ مع ذلك ـ رفع النون وفتح « مَناص » بعده .
انظر البحر المحيط لأبي حيان ٧/ ٣٨٤ ، والكشاف للزمخشري ٣/ ٣٥٩ .

(٤) تقدم أن هذا هو مذهب الجمهور ، لأنها عاملة عمل ليس عندهم . انظر ص ٢٥٧ .

(٥) أسقط الناسخ (لات) من الأصل ، ويصح أن يكون الساقط (ليس) .

(٦) انظر الكشاف ٣/ ٣٥٩ ، وشرح الأشموني ١/ ٢٥٧ .

(٧) تقدم قبل قليل أنها قراءة عيسى بن عمر .

(٨) قال الزمخشري في الكشاف ٣/ ٣٥٩ : (والرفع على « ولات حين مناص حاصلاً لهم ») . وانظر شرح الأشموني ١/ ٢٥٧ .

يرفعان اسمَيْهِمَا ، وينصبانِ خَبَرَيْهِمَا ، إذا لم يبطلُ العمل) بأحدِ الأمورِ الثلاثة[1]

(بزيادة « إنْ » بعد « ما ») نحو « ما إنْ زيدٌ قائمٌ »[2] ، لأن عملَهَا ضعيف ، فلا يُمَكَّن منه مع وجود الفصل بينها وبين معمولِهَا بما ليس معمولها .

(وتقديمِ الخبر[3] ، وانتقاضِ النفي بـ « إلا »[4]) نحو « ما زيدٌ إلا قائمٌ » .

ومن الغرائب أن « ما زيدٌ شيئاً إلا قائمٌ » لا يبطل فيه العمل ، و « ما زيدٌ إلا قائمٌ » يبطل فيه العمل ، مع أن المعنى فيهما واحد ، والثاني في تقدير الأول ، ويجب ـ حينئذ ـ أن يقدر المستثنى منه ـ الذي هو خبر لـ « ما » قبل الحذف ـ مرفوعاً لا منصوباً[5] ، لأن عمل « ما » بَطُل[6] .

والأقربُ بالاعتبار خلافُ ما تقرر عندهم[7] ، وهو أن عمل « ما » لم يبطل وهو رافعٌ لاسمِهِ ، وناصبٌ لخبرِهِ المقدر ، كما كان قبل حذف الخبر ، والمستثنى مرفوع بالخبرية عن محل اسمه ، لكونه مرفوع المحل بالابتداء ، كما أنه في « ما زيد

---

(١) إعمال ما بشروطها لغة الحجازيين ، وبها جاء أصدق الكلام ، قال تعالى : ﴿ ما هذا بشراً ﴾ و ﴿ما هُنَّ أمهاتِهِم ﴾ .

وهي عند التميميين مهملة ، ثم اختلف النحاة ، فقال البصريون : إنها عاملة في الجزأين ، وقال الكوفيون : عملت في الأول فقط ، ولم تعمل في الخبر ، والنصب بعدها بإسقاط الباء .

انظر تفصيل ذلك في الأنصاف : مسألة (١٩) ١/ ١٦٥ .

وينظر أيضاً الكتاب ١/ ٢٨ ، حاشية الصبان على الأشموني ١/٢٣٧ ، همع الهوامع ١/ ١٢٣ ، وشرح التصريح ١/ ١٩٦ .

(٢) انظر شرح الأشموني ١/ ٢٤٧ ، وشرح التصريح ١/ ١٩٨ .

(٣) أجاز الفرّاء إعمالها مع تقديم الخبر إذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً وهو اختيار ابن عصفور .

انظر الأشموني ١/ ٢٤٩ والتصريح ١/ ١٩٨ ، وشرح الكافية لابن مالك ص ١٢٣ .

(٤) أجاز يونس إعمالها مع ذلك ، وكذا الفراء بشرط كون الخبر وصفاً .

انظر المصدر السابق ، وهمع الهوامع ١/ ١٢٤ .

(٥) فالتقدير: ما زيدٌ شيءٌ إلا قائم .

(٦) هذا على مذهب الجمهور خلافاً ليونس كما تقدم بيانه قبل قليل .

(٧) أي : عند الجمهور ،من الحكم ببطلان عمل « ما » .

شيئاً إلا قائم » بدل من محل خبره ، لأنه ـ في الأصل ـ خبر المبتدأ ، وبهذا الاعتبار مرفوع المحل .

(وقلَّ عملُ « لا ») حتى أنكَرَهُ الشيخُ الرضي[1] .

البحـث الـثـالث
الأفعال القياسية

(البحث الثالث)[2] من المباحث الستة (في الأفعال القياسية) : كلُّ فعلٍ يرفعُ الفاعلَ) اختلفوا في أن المرفوع بفعل المجهول فاعل أو مفعول . فالجمهور ذهبوا إلى الأول[3] ، والشيخ ابن الحاجب إلى الثاني[4] .

واخترنا كلامَ الجمهور / ، لأنه أقرب إلى الضبط ، فجعلنا تعريف الفاعل (١٢٧/ب) شاملاً له ، وهو قولنا : (وهو المسندُ إليه ما يدلُّ على قيامِ الحدثِ [به][5]) .

---

(١) قال الرضي ١/ ١١٢ : (والظاهر أن « لا » لا يعمل عمل « ليس » ، لا شاذاً ولا قياساً ، ولم يوجد في شيء من كلامهم خبر « لا » منصوباً كخبر « ما » و « ليس ») .
وذهب ابن مالك إلى أنه كثير ، واستشهد له من كلام العرب .
انظر شرح الكافية لابن مالك ص ١٢٦ ، والتصريح ١/ ١٩٨ ، وشرح الكافية للمصنف ص ١٢٦ .

(٢) تقدم بحثان من مباحث العامل اللفظي ، هما : الكلام ، والحروف العاملة .

(٣) انظر شرح المفصل ١/ ٧٤ ، التسهيل ص ٧٧ ، المقرب ١/ ٧٩ ، شرح اللمحة البدرية ١/ ٣٣٧ ، همع الهوامع ١/ ١٥٩ ، وشرح الرضي ١/ ٧١ .

(٤) حدَّ ابن الحاجب الفاعل بقوله : (هو ما أسند إليه الفعل أو شبهه على جهة قيامه به) . قال الرضي : (وبقوله « على جهة قيامه به » يخرج مفعول ما لم يسم فاعله ، وهو عند عبد القاهرَ والزمخشري فاعل اصطلاحاً ، وعند من حد بهذا الحد ليس بفاعل ، وخلافهم لفظي راجع إلى أنه هل يقال له فاعل في اصطلاح النحاة ؟ وليس خلافاً معنوياً) .
انظر شرح الرضي ١/ ٧١ ، وشرح ابن الحاجب على الكافية ص ١٩ ، والكافي شرح الهادي ١/ ١٨٥ ، والايضاح في شرح المفصل ٢/ ١٠١ .

(٥) « به » ساقطة من الأصل ، وسيثبتها في الشرح .

المسند إليه شامل لكل مسند إليه ، فبقولنا : « ما يدل على قيام الحدث به » خرجَ ما عدا الفاعل ، من مثل « زيدٌ أسدٌ »[1] و « إنَّ زيداً إنسان » بلا خفاء .

ومثلُ « زيدٌ قائمٌ » و « زيدٌ قامَ » وإن أُسْنِدَ فيهما إلى زيد ما يدل على الحدث ، لكن لم يُسنَد ما يدل على قيام الحدث به ، فإن المقصود ـ هناك ـ[2] إسناد ما يَتَّحِدُ بزيدٍ إليه ، والتركيب يدل على اتحاد « قائم »[3] ، والمقصود به قيام زيد ، ويلزم منه قيام القيام ، من غير أن يكون مقصوداً بالتركيب ، بخلاف « قام زيد » و « قائم زيد » فإن المقصود من إسناد « قام » و « قائم » فيهما إلى زيد إفادة قيام القيام بزيد ، ويلزم منه اتحاد زيد بالقائم ، فاعرفه .

والتعريف صادق على المسنِد إليه الفعلُ[4] المجهول ، نحو « ضُرِبَ زيدٌ » فإنه أسند إليه[5] ما يدلُّ على قيام حدث به ، هو المضروبية[6] .

---

(١) لأنه لم يسند إلى زيد فيه ما يدل على قيام الحدث به .

(٢) أي : بالإسناد للفاعل .

(٣) أي : في « زيد قائم » .

(٤) في الأصل : للفعل .

(٥) أي : إلى زيد .

(٦) هذا مما لم يخالف فيه أحد ، لكن الذي دعا البعض إلى عدم تسميته فاعلاً هو أن صيغته ليست أصلية ، لاشتراطهم إسناد الفعل التام إلى الفاعل على طريقة فَعَلَ .

قال الصبان في حاشيته على الأشموني ٢/ ٤٢ :

(المراد بأصالة الصيغة عدم تحويلها إلى صيغة ما لم يسم فاعله) .

وقال الأشموني : ٢/ ٤٣ : (وخرج بأصلي الصيغة النائب عن الفاعل) . قال الصبان : (ومن يسميه فاعلاً يحذف هذا القيد ، كما أن من يسمى اسم كان فاعلاً يحذف قيد التمام .

وكلام الشارح مبني على الصحيح أن صيغة المجهول فرعُ صيغة المعلوم . أما على القول بأنها صيغة أصلية فيحتاج إلى إبدال قولنا : أصلي الصيغة بقولنا : على طريقة فعل) .

المفاعيل

ـ المفعول المطلق[1] ـ

(وَيَنْصبُ) أي : كل فعلٍ (ما في معنى مصدَره) سواءٌ كان مصدراً أو مرادفاً له ، أو مشتملاً على معناه[2] ، نحو « ضربتُ ضرباً » و « قعدتُ جلوساً » و « ضربتُ ضَرْبَتَهُ » .

(لِيتبيَّن به) أي : ليتبين الفعلُ به ، لبيانِ المنصوب نوعَه ، مجملاً نحو « جلست جِلسةً » بكسر الجيم ، أي : نوعاً من الجلوس ، أو مُفَصَّلاً ، إما بالوضع ، نحو « رجع القَهْقَرى »[3] أي : رجوعاً خلفه ، أو بعارض من الإضافة ، نحو : « ضربتُ ضربَ الأميرِ » ، أو النعتِ ، نحو « ضربتُ ضرباً شديداً » .

---

(١) قيل : سمي مفعولاً مطلقاً لكونه مفعولاً لغة واصطلاحاً ، أو لأنه يصح اطلاق المفعول عليه من غير تقييده بقيد ، كما في أخواته .
انظر شرح الكافية للمصنف ص ١٢٨ ، وشرح الرضي ١/ ١١٢ .

(٢) أكثر ما يكون المفعول المطلق مصدراً ، ولذا يسمى به . قال ابن مالك في شرح الكافية ص ٢٢٢ : (باب المفعول المطلق وهو المصدر) .
قال الأشموني ٢/ ١٠٩ : (وهو تفسير للشيء بما هو أعم منه مطلقاً ، كتفسير الانسان بأنه الحيوان ، إذ المصدر أعم مطلقاً من المفعول المطلق ، لأن المصدر يكون مفعولاً مطلقاً ، وفاعلاً ومفعولاً به وغير ذلك ، والمفعول المطلق لا يكون إلا مصدراً ، نظراً إلى أن ما يقوم مقامه مما يدل عليه خلف عنه في ذلك وأنه الأصل) . وقال الشيخ يس في حاشية التصريح ١/ ٣٢٤ : (صرح السيد بأن المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر ، أي : الأثر ، لا المصدر الذي هو التأثير ، قال : وإطلاق المصدر على المفعول المطلق بضرب من المسامحة ، وعدم التمييز بين التأثير والأثر) . والظاهر أن المصدر في كلام القدماء يطلق على ما كان محدوداً أو منعوتاً ، وما عداه يقال له المصدر المؤكد ، مثل « ضربت ضرباً » .
انظر ابن الطراوة وأثره في النحو-للدكتور محمد إبراهيم البنا ص ٦٨ .

(٣) قال الجوهري في الصحاح ـ مادة (قهر) : (القهقرى : الرجوع إلى خلف ، فإذا قلت : رجعت القهقري ، فكأنك قلت : رجعت الرجوع الذي يعرف بهذا الاسم) .

أو عددَه[1] كذلك ، نحو « ضربتُ ضرباتٍ » و « ضربتُهُ ضربَ الأميرِ » إذا كان القصدُ إلى المماثلةِ في العدد ، و « ضربتُ ضرباتٍ ثلاثاً »[2] . (أو يتأكَّدَ)[3] بأن لا تزيد دلالة المنصوب على الحدث الذي هو بعينِهِ مدلولُ الفعلِ كما مر[4] . (ويُسَمَّى الأولُ مؤقتاً) أي : يطلق على منصوب الفعل المبين المؤقت[5] ، وإنما قلنا : يطلق ، لأنه أعم منه ، لصدقِهِ كذلك على المنصوبِ بشِبْهِ الفعل .

(و) هكذا تسميَتُهُ (محدوداً[6] ، والثاني مبهماً[7] ، والمطلق) سواءٌ كان/محدوداً أو مبهماً (مفعولاً مطلقاً)[8] . (١٢٨/ أ)

---

(١) عطف على قوله : لبيان المنصوب ، نوعه .

(٢) قال ابن الحاجب في شرح الكافية ص ٢٧ : (والذي للعدد هو مما يصاغ للمرات كقولك : « ضربت ضربة ، وضربتين) .

وانظر الكافي ٢/ ٣٥٩ ، وشرح الرضي ١/ ١١٥ ، وشرح المفصل ١/ ١١٣ .

وقال المصنف في شرح الكافية ص ١٢٨ :

(ومن أمثلة النوع والعدد معاً ما وضع الآلة موضعَه ، نحو « ضربته سوطاً » فإنه بمعنى : « ضربته ضربة بسوط ، ونحو « ضربته سوطين » أي : ضربتين بالسوط و « ضربته أسواطاً » أي : ضربات بالسوط ، فتثنى الآلة وتجمع وان توحدت ، لتعدد المصدر) . وانظر شرح الرضي ١/ ١١٥ .

(٣) عطف على قوله : (ليتبين) .

(٤) انظر بيان دلالة الفعل على الحدث في ص ٢٠٥ .

(٥) ويسمون المبين للنوع منه مختصاً ، والمبين للعدد معدوداً . قال الأشموني ٢/ ١١٣ : (ويسمى المختص ، هكذا فسره بعضهم . والظاهر أن المعدود من قبيل المختص كما فعل في التسهيل) .

وانظر التسهيل ص ٨٧ ، وهمع الهوامع ١/ ١٨٦ .

(٦) لأن المعدود خصص بتحديده بالعدد المخصوص ، والمبين للنوع خصص بتحديده بالنوع المعين . ولم أجد هذه التسميَة في كتب النحاة . وانظر ميزان الأدب للمصنف : ورقة ٦٩ .

(٧) أي : المؤكد يسمى مبهماً .

انظر التسهيل ص ٨٧ ، الفصول الخمسون ص ١٨٤ ، الهمع ١/ ١٨٦ وشرح الأشموني ٢/ ١١٢ .

(٨) قال الأشموني في الموضع السابق : (**المفعول** المطلق على قسمين : مبهم ومختص ، والمختص على قسمين : معدود وغير معدود) .

ـ المفعول فيه ـ

(والزمان) أي : الاسم الذي وضع للزمان[1] ، فخرج الضميرُ الراجعُ إلى الزمان ، فإنه ليس باسم زمان .

(إذا قُدِّرَ « في »[2] ، والمكان المبهم كذلك)[3] يعني : إذا قُدِّرَ « في » (وهو الجهاتُ الستُّ) من مثل « قُدّام » ، و« وَرَاء » و« فوق » و« تحت » و« يمين » و« شِمال »[4] .

والضمير الراجع إلى المكان ليس اسم مكان ، فخرج من لفظِ المكانِ ضميرُهُ لأنه لا تقدير في الضمير أصلاً ، صَرَّحَ به صاحبُ اللباب[5] ، تقول : « يومُ الجمعة ضربتُ فيه ، وجلستُ خلفَ زيدٍ ، وقمتُ فيه » .

(وما يدل على مقدار كالفَرْسَخِ) والمِيل ، تقول : « سرتُ فَرْسَخاً » وهذا إما

---

(١) والزمان مبهم ومحدود ، فالمبهم : هو الذي لا حد له يحصره ، معرفة كان أو نكرة مثل « حين » و« زمان » والحين والزمان ، والمحدود : هو الذي له نهاية تحصره ، معرفة أو نكرة ، مثل : يوم ، ليلة ، شهر ، يوم الجمعة ، ليلة القدر ، شهر رمضان .

انظر شرح الرضي ١/ ١٨٤ ، وشرح الأشموني ٢/ ١٢٨ .

(٢) وظروف الزمان كلها تقبل تقدير « في » ، لأن المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر ، والمحدود منها محمول عليه ، لاشتراكهما في الزمانية . انظر شرح الجامي ص ٢٤٥، وشرح الأشموني ٢/ ١٢٨ .

(٣) في شرح الوافية لابن الحاجب ص ١٩٤ : (ولما لم يكن للفعل دلالة على المكان المعين لم يُعَدَّ إليه ، وعُدِّيَ إلى المبهم لمَا كان يتضمنه خاصة) .

(٤) وألحقوا بهذه الستة ما يشبهها في الشياع « كناحية ومكان وجانب » .

انظر شرح الأشموني ١/ ٣٥٨ ، وشرح الكافية لابن مالك ص ٢٣٢ .

(٥) قال صاحب اللباب ص ٢٨١ : وأما المضمر فلا بد فيه من إظهاره ، إلا إذا اتُّسِعَ فيه نحو :

« ويومٍ شَهِدْناه سُلَيْماً وعامرا » .

قلت : قوله : لا بد فيه من إظهاره . يعني إظهار « في » . والتقدير في الشطر الذي استشهد به : شهدنا فيه .

وانظر شرح المفصل ٢/ ٤٥ ، والمقتضب ٣/ ١٠٥ ، المغني ٢/ ٥٠٣ .

معطوف على المكان المبهم ، كما هو مذهب من جعله « الجهات الست »[1] وجعلَ ما عداها محمولاً على المكان المبهم ، وإما معطوف على الجهات الست[2] .

(واسمُ المكانِ المشتقُّ من[3] حروفِ عاملِهِ[4]) أي : ما يشتمل على حروفِ عاملِهِ ، سواء كان العامل هو المستفادُ منه ، نحو « أعجبني جُلُوسُكَ مجلسَ عمرو » أو غيرُهُ مثل « جلستُ مجلسَك » و « قعدتُ مقعدَكَ »[5] .

(وما في حكمِ « عندَ » كـ « لَدَى ») و « لَدُنْ » ولغاتِهِ[6] . وهي عند النحاة محمولاتٌ على المكان المبهم[7] ، ولا يمكن أن يُجْعَلَ « عندَ » ـ في المكانِ ـ

---

(١) اختلف في تفسير المكان المبهم ، فقال بعضهم هو النكرة ، ورده الرضي بمثل « جلست أمامك » ، وقال آخرون هو المحصور ، ورجحه الرضي ، فتخرج منه المقادير الممسوحة كالميل والفرسخ ، ولا خلاف في انتصابها على الظرفية ، لذا جعلوه قسمين : مبهماً ومعدوداً ، فهي من المعدود .

وقال أكثر المتقدمين : المبهم من المكان هو الجهات الست ، والمؤقت ما سواها ، فينبغي على هذا أن تحمل المقادير الممسوحة على الجهات الست .

أنظر شرح الرضي ١٨٤/١ ، وشرح الأشموني ١٢٩/٢ .

(٢) وفي عدِّ المقادير من المبهم خلاف . قال الصبان في حاشيته على الأشموني ١٢٩/٢ .

(جعلُها من المبهم أحد مذاهب للنحاة، والثاني أنها من المختص لأن الميل مثلاً مقدار معلوم من المسافة وكذا الباقي ، والثالث ـ وصححه أبو حيان ـ أنها شبيهة بالمبهم من حيث إنها ليست شيئاً معيناً في الواقع فإن الميل مثلاً يختلف ابتداؤه وانتهاؤه وجهته بالاعتبار ، فهي مبهمة حكماً) .

(٣) في الأصل : منه .

(٤) أي : ما صيغَ من مادة الفعل العامل فيه .

(٥) ومنه قوله تعالى : ﴿ وأنا كنا نقعدُ منها مقاعدَ للسمع ﴾ .

قال ابن مالك :

وشرطُ كونِ ذا مقيساً أن يقعْ ظرفاً لما في أصله مَعْهُ اجتمعْ

قال الأشموني في شرحه ١٣٠/٢ :

(أي : لما اجتمع معه في أصل مادته كما مثَّل وأما قولهم : « هو مني مزجَرَ الكلب » ، ومناطَ الثريا » و « عمرو مني مقعدَ القابلةِ ، ومَعْقِدَ الإزار » ونحوه فشاذ ، إذ التقدير : هو مني مستقر في مزجر الكلب، فعامله الاستقرار وليس مما اجتمع معه في أصله ، ولو أعمل في المزجر زجر وفي المناط ناط وفي المقعد قعد لم يكن شاذاً) .

(٦) في «لَدُن » لغات ، هي « لَدَن وَلَدِن وَلَدْن ولُدُنْ وَلُدْن وَلُدْ ولُداً ولِدْن » أنظر التسهيل ص ٩٧ .

(٧) أنظر شرح الرضي ١٨٥/١ ، وشرح الجامي ص ٢٤٥ .

محمولاً على « عندَ » في الزمان .

(ولفظُ « المكـانِ »[1] . ويسمّى) أيِ : المنصوبِ بتقـدير « في » ، لا المنصوب بالفعل بتقدير « في » ـ كما هو الظاهر ، لأنه يطلق المفعول فيه على المنصوبِ لشِبْهِ الفعلِ أيضاً ، أو المرادُ بالتسميةِ الاطلاقُ (مفعولاً فيه)[2] .

ـ المفعول له[3] ـ

(والسببَ) أي : ينصب كل فعلٍ سببَه (إذا قُدِّرَ اللامُ) اعتبر النحاة تقدِيرَ اللام ، لأنه العَلَمُ في التعليلِ[4] ، بحيثُ لا يُنْتَقَلُ من مقامِ التعليلِ إلا إليها إذا لم يُصَرَّح بغيرها من الباء ، و«مِنْ » و « عَنْ » و « في » وغيرها[5] .

(ويسمّى) قد تكرر تحقيقُه[6] ، أي : يسمّى المنصوبُ من السبب أوْ يسمّى ما قدر فيه اللام (مفعولاً له)[7] .

وكونُ المفعولِ فيه ، والمفعولِ له اسْمَيْن للمنصوبِ/دون المجرورِ بـ «في » (١٢٨/ب)

---

(١) حُمِلَ لفظُ المكان على المكان المبهم ، مع أنه معيَّن ، لكثرتِهِ في الاستعمال لا لإبهامِهِ . أنظر شرح الجامي ص ٢٤٥ ـ ٢٤٦ .

(٢) أنظر التّسهيل ص ٩١ ، وشرح الأشموني ١٣٥/٢ .

(٣) ويسمى المفعول لأجله ، ومن أجله . أنظر الأشموني ١٢٢/٢ .

(٤) أنظر الكتاب ٣٦٩/١ هارون ، والأصول لابن السراج ٢٤٩/١ ، وشرح الرضي ١٩١/١ .

(٥) المشهور أن ما يقوم مقام اللام ثلاثة ، هي الباء وفي ومن . وقال الصبان ١٢٤/٢ : (زاد الشاطبي الكاف ، نحو « واذكروه كما هداكم » وفي شرح اللمحة لابن هشام أن حروف السبب سبعة ، هذه الخمسة و « حتى » نحو « أسلم حتى تدخل الجنة » و « كي » نحو « جئتك كي تكرمني » وأنَّ الكاف و « كي » و « حتّى » لا تدخل على المفعول له لأنها لا تكون للتعليل إلا مع الفعل المقرون بالحرف المصدري) .

(٦) أي : تحقيق المراد بالتسمية ، وهو الاطلاق .

(٧) أنظر شرح الوافية ص ١٩٨ ، التصريح ٣٣٤/١ ، وشرح الأشموني ١٢٢/٢ .

واللام ـ أيضاً ـ مذهبُ الجمهور[1] .

وما ذكره الشيخُ ابن الحاجب [من][2] أنَّ المجرورَ بـ « في » داخلٌ في[3] المفعول فيه[4] ، والمجرورِ باللام في المفعولِ له خلافُ المصطلحِ المشهورِ عندَهم[5] .

(وشرطُه) أي : تقدير اللام ، أو شرطِ المفعول له : (أن يكون) المفعولُ له (حدثاً مشاركاً للفعل في الزمان) بأن يتَّحِدَ زمانُ وجودِهما[6] (والفاعل)[7] . وخالف ابن خروف في الشرط الأخير[8] ، والشيخ الرضي أيضاً على هذا المذهب[9] .

---

(١) أنظر في ذلك التسهيل ص ٩٠ ـ ٩١ ، شرح الرضي ١/١٨٤ ، ١٩٢ ،التصريح ١/٣٣٥ ، همع الهوامع ١/١٩٤ ، وشرح الأشموني ٢/١٢٢ .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) في الأصل : على .

(٤) في الأصل : المطلق ، وهو سهو منه ، أو تحريف الناسخ .

(٥) أنظر رأي ابن الحاجب ـ وهو مستنبط من حده للمفعول فيه والمفعول له ـ في شرح الرضي ١/١٨٤ ، ١٨٥ ، شرح الجامي ص ٢٥٢ . قال الرضي معقباً على كلام ابن الحاجب : (وما ذهب إليه في الموضعين خلاف اصطلاح القوم ، وإن كان صحيحاً من حيث اللغة ، فإنهم لا يسمون المفعول له إلا المنصوب الجامع للشروط) . وقال في مبحث المفعول فيه : (وهذا خلاف اصطلاح القوم ، فإنهم لا يطلقون المفعول فيه إلا على المنصوب بتقدير « في ») .

(٦) معنى تشاركهما في الزمان كما فصله المحقق الرضي في شرحه على الكافية ١/١٩٣ أن يقع الحدث في بعض زمان المصدر ، كـ « جئتك طمعاً » و « قعدت عن الحرب جبناً » . فلا يجوز على هذا « جئتك أمس طمعاً غداً في معروفك » .

قال الأشموني ٢/١٢٣ : (ولا يشترط تعيين الوقت في اللفظ ، بل يكفي عدم ظهور المنافاة) .

(٧) معنى تشاركهما في الفاعل أن يقوما بشيء واحد ، كقيام الضرب والتأديب في « ضربته تأديباً » بالمتكلم ، فلا يجوز على هذا « جئتك محبتك إياي » خلافاً لابن خروف . أنظر شرح الرضي ١/١٩٣ ، وشرح الأشموني ٢/١٢٣ .

(٨) لم يشترط ابن خروف الاتحاد في الفاعل محتجاً بقوله تعالى : ﴿ هو الذي يُريكُم البرقَ خوفاً وطمعاً ﴾ ، ففاعل الأراءَةِ هو اللهُ ، وفاعل الخوف والطمع المخاطبون .

أنظر شرح الأشموني ٢/١٢٣ ، والتصريح مع حاشية يس ١/٣٣٥ ، وفيه الاجابة على ما استدل به ابن خروف من أقوال الأئمة .

(٩) قال في شرح الكافية ١/١٩٣ :

(وبعض النحاة لا يشترط تشاركهما في الفاعل، وهو الذي يقوى في ظني وإن كان الأغلب الأول).

ولو كان المفعول له « أنْ » و« أنَّ » مع جملتِهما[1] استُغْنِيَ عن هذه الشروط[2] .

وإنما أطلقوا الاشتراط ، إما اعتماداً على اشتهارِ أنَّ « أنْ » و« أنَّ » يحذف منهما حرف الجر قياساً[3] ، وإما لأنهما ليسا بمفعولٍ لهما ، بل داخلتان على جملة ، [فالمفعول له][4] « أنْ » و« أنَّ » ومدخولُهُما[5] .

والمفعولُ له مخصوصٌ بالمصدر[6] ، يدل على هذا قول ابن مالك في التسهيل في تعريفه : « **وهو المصدرُ المعلّل به حدثٌ شَارَكَه في الوقتِ والفاعل** »[7] .

(وجملةَ « أنْ » و« أنَّ » أي : ينصبُ كل فعلٍ جميع « أنْ » و« أنَّ » (**ومدخولَهما**) أي : ينصبُ مجموعَ « أنْ » ومدخولَها ، ومجموعَ « أنَّ » ومدخولَها (بتقدير حرفِ جر يقتضيه المقام ـ عند الأكثر ـ[8] على أنه مفعولٌ له) مطلقاً ، إن لم يجعل المقدَرَ باللام مفعولاً له ، لاشتراط أن يكون مصدراً[9] ، وإن جُعِلَ مفعولاً له فنصبُهُ فيما سوى المقدر باللام على أنه مفعولٌ به . (خلافاً لمن جعلهما مجرورَيْن

---

(1) في الأصل : جملتها .

(2) مثالهما : « أزورك أن تحسن إليَّ » أو « أنَّكَ تحسنُ إليَّ » .

(3) أنظر همع الهوامع ١٩٥/١ ، وشرح الأشموني ٩١/٢ .

(4) زدت ما بين القوسين ليستقيم المعنى والسياق على حسب مراد المصنف .

(5) لم أجد من ذكر « أنْ » و« أنَّ » في مبحث المفعول له غير المصنف .

(6) أنظر همع الهوامع ١٩٤/١ ، أوضح المسالك ٢٢٥/٢ ، شرح الأشموني ١٢٢/٢ والتصريح ٣٣٤/١ .

(7) قال في التسهيل ص ٩٠ : (وهو المصدر المعلل به حدث شاركه في الوقت ظاهراً أو مقدراً ، والفاعل تحقيقاً أو تقديراً) . وانظر الأشموني ٢/ ١٢٢ .

(8) منه قوله تعالى : ﴿ أوَعجبتم أنْ جاءكم ذكر من ربكم﴾ وقوله تعالى : ﴿ شهد اللهُ أنه لا إله إلا هو﴾ أي : من أن جاءكم ، وبأنه لا إله إلا هو . قال الأشموني ٩١/٢ : (فإن خيف اللبس امتنع الحذف كما في « رغبت في أن تفعل » أو « عن أن تفعل » لإشكال المراد بعد الحذف) .

(9) تقدم بيانه قبل قليل .

كما كانا)[1] ويؤيد مذهب الأكثرين أن أكثر المحذوف منه حرف الجر المنصوب . ويؤيد مذهب المخالف أن حذفَ الجر ونصبَ المجرورِ سماعي ، وحذفَ حرفِ الجر مع بقاء الجر يكون قياسياً في عدة مواضع[2] ، وحذفُ حرفِ الجر هنا قياسيّ[3] ، ويُمْنَعُ أن يُلْحَقَ بما يكون المجرورُ فيه باقياً على جره .

ـ المفعـول معـه ـ

(والمفعولَ معه) أي : ينصب كل فعل المفعولَ معه ، لكن بواسطة الواو[4] ،

---

(١) مذهب سيبويه والفراء وجمهور النحويين أنهما بعد الحذف في موضع نصب . ومذهب الخليل والكسائي أن محلهما جر ، لقول الشاعر :

وما زرت ليلى أن تكون حبيبة   إليَّ ولا دين بها أنا طالبه

بجر « دين » . والأول أقيس كما حكم به الأشموني .

أنظر التسهيل ص ٨٣ ، وشرح الأشموني ٢/٩٢ .

وقال الصبان : (قوله : الأقيس ، أي : الأقوى قياساً ، لأن قائله قاس على ما إذا كان المجرور غير « أنْ » و « أنَّ » فإنه ينتصب ، لضعف حرف الجر عن أن يعمل محذوفاً) .

(٢) كما في مجرور « رب » مع أن من النحاة من يجعل الجر عند حذف « رب » بواو « رب » لا بها . أنظر الموضع السابق من حاشية الصبان .

(٣) أي : مع « أنْ » و « أنَّ » . قال ابن مالك في التسهيل ص ٨٣ :

(واطرد الاستغناء عن حرف الجر المتعين مع « أنْ » و«أنَّ» محكوماً على موضعيهما بالنصب لا بالجر ، خلافاً للخليل والكسائي) .

وانظر الأشموني مع حاشية الصبان ٢/٩١ ـ ٩٢ .

(٤) اختلف في عامل النصب في المفعول معه على أقوال : فذهب البصريون إلى أنه منصوب بالفعل المتقدم بواسطة الواو ، واختاره ابن مالك والرضي . ومذهب الزجاج أنه منصوب بعامل مقدر ، ومذهب الكوفيين أنه منصوب على الخلاف فيكون العامل معنوياً ، وذهب عبد القاهر الجرجاني إلى أن ناصبه الواو نفسها ومذهب الأخفش أنه ينتصب بانتصاب « مع » في نحو « جئت معه » : أي : انتصاب الظروف،وذلك أن الواو أقيمت مقام المنصوب بالظرفية ، وهي في الأصل حرف لا يحتمل النصب ، فأعطي النصبُ لما بعدَها عاريَّة .

أنظر تفصيل الخلاف في الانصاف ٢٤٨/١ ، شرح الرضي ١٩٥/١ ، التسهيل ص ١٠٠ ، شرح الجامي ص ٢٥٧ ، والكافي شرح الهادي ٥١٩/٢ .

وهذا على مذهب الأخفش وأبي علي[1] . وعند غيرهما هو سماعي وعلى مذهب من لم يجعل العاملَ الواوَ[2] .

(وهو المذكورُ بعد واوِ المصاحبةِ) / قال الشيخ الرضي : « ونعني بالمصاحبة (١٢٩/أ) كونَه مشاركاً لذلك المعمول في ذلك الفعل في وقت واحد ، بخلاف واو العطف التي هي أصلُ هذه الواو ، فإنها لا تدل على هذا الوقت »[3] .

وقال نقرة كار : « يَكْفِي وحدةُ الزمانِ أو المكانِ ، كما في « لو تُرِكَتْ الناقةُ وفصيلَها لَرَضِعَها »[4] .

(لمصاحبةِ معمولِ فعلٍ لفظاً) المراد بالفعل أعمُّ من الفعل وشبهه[5] . وكثيراً ما يكتفي النحويون في مقام الحكم على الفعل وشبهه بذكر الفعل ، لأصالته .

والمرادُ بمعنى الفعل[6] : ما يفيدُ معنى الفعل ، ولا يكون فعلاً ولا شبهَه . وذلك أن تُريدَ بالفعلِ ظاهره ، وبمعنى الفعل ما يؤدي معناه ، فيدخل فيه شبهُه .

---

(١) أي : كونه قياساً على مذهب الأخفش وأبي علي ، لأن مذهب الأخفش في عامله ما ذكرت في الهامش السابق . قال الرضي في شرح الكافية ١٩٨/١ : (وفي كون المفعول معه قياساً خلاف ، ذهب الأخفش وأبو علي إلى كونه قياساً وقال بعضهم هو سماعي لا يتجاوز ما سمع منه) . وانظر التسهيل ص ١٠٠ .

(٢) هذا مشكل ، لأن من لم يجعل العامل الواو جميع النحويين سوى عبد القاهر الجرجاني . وظاهره أن عبد القاهر الجرجاني يجعله مقيساً كالأخفش وأبي علي ولم أجد ذلك .

(٣) أنظر شرح الرضي ١٩٤/١ . وقد نقل المصنف كلامه بتصرف .

(٤) قال نقرة كار في شرح اللباب ص ٢٤٥ :

(والمراد من الواو بمعنى « مع » ههنا : مشاركة ما بعد الواو لمعمول الفعل الذي قبله في ذلك الفعل في زمان واحد ، نحو « سرت وزيداً » ، أو في مكان واحد، نحو « لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها ») .

وكلام نقرة كار هذا نقله الجامي بنصه في شرح الكافية ص ٢٥٦ .

وانظر المثال الذي ذكره في كتاب سيبويه ١٥٠/١ .

(٥) أي : قد يكون فعلاً ، وقد يكون شبه فعل .

(٦) في قوله : « أو معنى » الآتي .

(أو معنىً)[1] . وذلك المعمولُ يكون فاعلاً أو مفعولاً ، مثالهما[2] قوله تعالى : ﴿ حَسْبُكَ اللَّهُ ومن اتَّبَعَكَ من المؤمنين ﴾[3] ، فإن مصاحِبَ « من اتبعك » هو الله تعالى عند المفسرين[4] فهو مثال [الفاعل ، أو الكاف فهو مثال][5] المفعول . لكنْ لا بدَّ أن يكونَ المعمولُ منصوباً ، لأن العدول عن العطف إلى جَعْلِه مفعولاً معه للتنصيص على المصاحبة بالنصب ، وإذا كان المعمولُ منصوباً لا يحصَل هذا الغرض[6] ، فقولنا : « ضربت زيداً وعمراً » لا يحتمل إلا العطف باتفاق النحاة[7] .

واحترز بقوله : « لمصاحبة معمول فعل » عن قولنا : « كل رجل وضيعته »[8] فإن « ضيعة » مذكور بعد واو المصاحبة ، لا لمصاحبة معمول فعل ، بل لمصاحبة مبتدأ[9] .

---

(١) قال الرضي ١/٥٢١ : والفعل المعنوي على ضربين ، لأنه إما أن يكون في اللفظ مشعرٌ به قوي أوْ لا ، فالأول : نحو « مالَكَ » لأن الجار والمجرور متعلق بالفعل أو بما في معناه ، و « ما شأنك » ، لأن قولك « شأنك » بمعنى : فعلك وصنعتك ، فهو بمعنى المصدر الذي منه معنى الفعل ، و « حسبك » ، و « قدك » و « كفيك » .

(٢) أي : مثال ما يصح أن يكون المعمول المصاحب فيه فاعلاً أو مفعولاً .

(٣) من الآية ٦٤ من سورة الأنفال .

(٤) قال الزمخشري في الكشاف ٢/١٦٧ في تفسيرها :
(الواو بمعنى « مع » ، وما بعده منصوب ، تقول « حسبك وزيداً درهم » أو يكون في محل الرفع ، أي : كفاك الله وكفاك المؤمنون) . ورجح الفراء في معاني القرآن ١/٤١٧ كون « من » في محل الرفع . وشرط بعضهم أن يكون معمول الفعل الذي يصاحبه المفعول معه فاعلاً . قال الرضي ١/١٩٤ :
(وينتقض بنحو (حسبك وزيداً درهم)) .

(٥) ما بين القوسين ليس في الأصل . وانظر ما نقلته عن الكشاف آنفاً .

(٦) لعدم إمكان التنصيص على المصاحبة بالنصب ، لكون النصب في العطف الذي هو الأصل أظهر . أنظر شرح الرضي ١/١٩٥ .

(٧) أنظر شرح الرضي ١/١٩٤ ، وشرح الجامي ص ٢٥٧ .

(٨) أنظر هذا المثال في الكتاب ١/٩٩ ، ٣٠٥ ، ٣٩٣ ، شرح اللباب لنقرة كار ص ٢٤٥ ، وشرح الرضي ١/١٩٤ .

(٩) وهو « كل » . أنظر شرح الرضي ١/١٩٤ ، وشرح نقرة كار ص ٢٤٥ .

ـ الحـــال ـ

(والحالَ)[1] أي : وينصبُ كلُّ فعلٍ الحالَ .

(وهي نكرةٌ لبيانِ[2] حالةِ الفاعلِ أو المفعولِ)[3] « أوْ » هذه مانعةُ[4] الخُلُوِّ ، أي : حالة لا تخلو عن أن تكون للفاعل أو المفعول ، ويجوز أن تكون لكليهما ، فيشمل التعريف نحو « جاءني زيدٌ راكِبَيْن » . ولم يقيد المفعول بالمفعول به ، ليشمل التعريف الأحوال[5] التي من المفعول فيه ومعه[6]. ، والجار والمجرور بلا تكلف[7] . ولا ينتقض بالحال في قوله تعالى : ﴿ اتَّبِعْ مِلَّةَ إبراهيمَ حَنيفاً ﴾[8] لأنه

---

(١) الحال ـ لغة : الوقت الذي أنت فيه ، ويطلق على ما عليه الانسان من خير أو شر . وهو يذكر ويؤنث . لفظه وضميره ووصفه ، والأرجح في لفظه التذكير فيقال : هذا حال ، وفي غير لفظه التأنيث .
أنظر شرح الأشموني مع حاشية الصبان ١٦٩/٢ .

(٢) في الأصل : للفاعل : والكلام لا يستقيم عليه .

(٣) حد الزمخشري الحال في المفصل ص ٦١ بأنها هيئة للفاعل أو المفعول . ثم قال : (شبه الحال بالمفعول من حيث أنها فضلة جاءت بعد مضي الجملة) .
ووافق الزمخشري في هذا الحد ابن الحاجب فحدها بأنها ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول به . أنظر شرح الوافية ص ٢٠٤ ، وشرح الجامي ص ٢٦٠ . وتبع الزمخشري في هذا الحد كثيرون منهم : ابن الخشاب في المرتجل ص ١٦٠ والأنباري في أسرار العربية ص ١٩٠ والزنجاني في الكافي ٥٢١/٢ ، وابن معطي في الفصول ص ١٨٦ . وانظر الايضاح لابن الحاجب ٢٥٢/٢ ، والتوطئة ص ٢٠٠ ، والمقرب لابن عصفور ١٤٥/١ ، وشرح الرضي ١٩٩/١ .

(٤) في الأصل : نافعة .

(٥) في الأصل : الأصول .

(٦) قال الجامي ص ٢٦١ : (والمراد بالفاعل أو المفعول به أعم من أن يكون حقيقة أو حكماً ، فيدخل فيه الحال عن المفعول معه، لكونه في معنى الفاعل أو المفعول به ، وكذا عن المفعول المطلق ، نحو « ضربت الضرب شديداً ») .
وانظر ابن كيسان النحوي للاستاذ الدكتور محمد ابراهيم البنا ص ١٩٠ .

(٧) سواء كان صاحب الحال مجروراً بحرف زائد ، كما في نحو « ما جاء عاقلاً من أحد » و « كفى بزيد معيناً » أو أصلي كما في قوله تعالى : ﴿ وما أرسلناك إلا كافة للناس ﴾ .
انظر الهمع ٢٤٣/١ ، وشرح الرضي ٢٠٧/١ .

(٨) من الآية ١٢٥ من سورة النساء .

(١٢٩/ب) حالٌ من المفعول معنىً ، والتأويل : اتبع ملةً ثبتت لإبراهيم ، فإبراهيم / مفعول للعامل المعنوي المستفادِ من الإضافة المعنوية[١] .

ولا بالحالِ[٢] في قوله تعالى : ﴿ وَقَضَيْنا إليه ذلكَ الأمرَ أنَّ دابرَ هؤلاءِ مقطوعٌ مُصْبِحين ﴾[٣] ، لأن المقصود من الكلام أن هؤلاء مُسْتَأْصَلون ، فـ « هؤلاء » فاعلٌ معنىً ، فبهذا الاعتبار وقع الحال عنه .

ولهم في هذين المَثَلَيْنِ كلامٌ آخر ، فإن أردته فأرجع إلى كتبهم[٤] .

(المعرفةِ) صفة للفاعل والمفعول ، وإنما أفردت ، لأن صفة المتعدِّد المذكورِ بالعطفِ بكلمة «أوْ»[٥] لا تكون إلا مفردةً ، لأن موصوفَه عند التحقيق أحدُ الأمور .

(غالباً[٦] ، أو النكرةِ المخصوصةِ) بالوصفِ[٧] أو الاضافةِ[٨] أو العملِ في

---

(١) قال الزمخشري في تفسيرها في الكشاف ١/٥٦٦ : (حنيفاً : حال من المتبع أو من ابراهيم ، كقوله : ﴿ بل ملة ابراهيم حنيفاً وما كان من المشركين ﴾) . وقال الرضي ١/١٩٩ : (ويخرج أيضاً الحال عن المضاف إليه إذا لم يكن المضاف عاملاً في الحال ، وإن كان ذلك قليلاً ، كقوله تعالى : ﴿ قل بل ملة إبراهيم حنيفاً ﴾) .

(٢) أي : ولا ينتقض التعريف بالحال . . . الخ .

(٣) من الآية ٦٦ من سورة الحجر .

(٤) قال الرضي ١/١٩٩ : « وله أن يقول - يعني ابن الحاجب - : إن الحال عما أضيف إليه غير العامل في الحال لا يجيء إلا إذا كان المضاف فاعلاً أو مفعولاً يصح حذفه وقيام المضاف إليه مقامه ، كما أنك لو قلت : « بل نتبع ابراهيم » مقام « بل نتبع ملة إبراهيم » جاز ، فكأنه حال من المفعول ، أو إذا كان المضاف فاعلاً أو مفعولاً وهو جزء المضاف إليه ، فكأن الحال عن المضاف إليه هو الحال عن المضاف ، كما في قوله تعالى : ﴿ أنَّ دابرَ هؤلاءِ مقطوعٌ مصبحين ﴾ .

وانظر شرح الجامي ص ٢٦١ - ٢٦٢ ، الهمع ١/٢٤٠ .

(٥) في قوله : وهي نكرة لبيان حالة الفاعل أو المفعول .

(٦) اشترطوا في ذي الحال كونه معرفة ، لأنه محكوم عليه في المعنى ، فكأن الأصل فيه التعريف . واشترطوا في الحال كونها نكرة ، لئلا تلتبس بالصفة في مثل « ضربت زيداً الراكب » .

أنظر شرح الوافية ص ٢٥٦ ، وشرح الجامي ص ٢٦٤ ، والهمع ١/٢٤٠ .

(٧) منه قراءة بعضهم ﴿ ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقاً ﴾ . وقول الشاعر :

نجَّيتَ يا ربِ نوحاً واستجبتَ له في فُلُكٍ ماخرٍ في اليَمِّ مشحونا

(٨) منه قوله تعالى : ﴿ في أربعة أيام سواءً للسائلين ﴾ .

معمولٍ[1] أو العمومِ[2] أو بوقوعِه في سياقِ نفيٍ[3] أوْ نهيٍ[4] أو استفهامٍ[5] .

(ولو بتقديمِ الحالِ) نحو « جاءَني راكباً رجلٌ »[6] فإن ذا الحال وهو « رجل » قد تخصص بتقديم الذي هو بمنزلة الحكم على ذي الحال ، فكان بمنزلة « في الدارِ رجلٌ » .

فإن قلت : لا يخصِّص المبتدأُ النكرةُ إلا بتقديم الخبر الظرف ، فكيف يخصص ذو الحال بالحال وهو ليس بظرف ؟ قلت : الحال في معنى الظرف[7] .

---

(١) نحو « عجبت من ضرب أخيك شديداً » .

(٢) نحو « ما جاء من أحد عاقلاً » .

(٣) منه قوله تعالى : ﴿ وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتابٌ معلوم ﴾ .

(٤) منه قول الشاعر :

لا يـركـنـنْ أحـدٌ إلـى الإحْـجـامِ　　يـومَ الـوغـى مُـتَـخـوِّفـاً لِـحـمـامِ

(٥) كقول الشاعر :

يـا صـاح هـل حُـمَّ عيشٌ بـاقيـاً فـترى　　لـنـفـسـك الـعـذرَ فـي إبـعـادهـا الأمـلا

أنظر في جميع ذلك شرح الأشموني ٢/١٧٥ ـ ١٧٦ ،وشرح الرضي ١/ ٢٠٤ .

(٦) من الشواهد المشهورة عندهم في هذا الباب قول الشاعر :

لـمـيَّـة مـوحـشـاً طـللٌ　　يـلـوحُ　كـأنـه　خِـلَـلُ

أنظر شرح الأشموني ٢/١٧٤ ، وشرح التصريح ١/٣٧٥ .

(٧) هذا ما قصده سيبويه بقوله في الكتاب في ترجمة باب الحال ١/٤٤ هارون : (هذا باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال وقع فيه الفعل وليس بمفعول) . وقال السيوطي في الهمع ١/٢٤٩ : (لما كانت الحال شبيهة بالظرف ـ حتى قيل فيها : إنها مفعول فيها من حيث المعنى وتوسعوا فيها توسع الظروف ـ أجريت مجراها أيضاً في الجريان كخمسة عشر ، وهي ألفاظ محفوظة لا يقاس عليها) .

وقال في ١/٢٣٧ : (ولذا قيل ينتصب الحال انتصاب الظروف ، لأن الحال يقع فيه الفعل ، إذْ المجيء في وقت الضحك أو الاسراع مثلاً ، فأشبهت ظرف الزمان) .

وفي شرح الكافية لابن مالك ص ٢٥٤ : (مبين هيئة كظرف فضلة : المراد به التقدير بـ « في ») .

ثم قال : (وحق الحال ـ لشبهه بالظرف ـ النصب) .

وقال بعده : (وأصل الحال أن تكون جائزة الحذف ، لأنها كالظرف) .

ولهم ـ لجواز كون ذي الحالِ نكرةً مع تقديم الحال ـ توجيه آخر ، إن اشتهيته فارجع[1] .

وينبغي أن يُراد بذي الحال المعرفة أعـم من أن يكون معرفة حـقيقة أوْ تغليباً ، فإنه إذا شارك [ذا][2] الحالِ معرفةٌ يصحُّ أن يكونَ نكرةً ، لتغليبِ المعرفةِ عليه ، نحو « جاءني رجلٌ وزيدٌ راكِبَيْن »[3] ، لا ينتقضُ التعريفُ به .

(أو النكرةِ الصرفةِ ، والحالُ مع الواو[4]) نحو « جاءني رجلٌ وهو قائمٌ » ، قال الله تعالى : ﴿ كالذي مَرَّ على قريةٍ وهيَ خاويةٌ ﴾[5] .

(أوْ على خِلاف الأصل[6]) نحو « مررت ببُرٍ قفيزاً بِدرْهَم[7] » فإن الأصل فيه : قفيزٌ بدرهم ، على أن يكون « قفيز » مبتدأ ، وإنما نصب « قفيز » لتأويل الجملة بمفرد ، أي : مُعَوَّضاً قفيزاً بدرهم ، فأُعْـطِيَ النصبُ الذي استحقته الجملةُ

---

(١) قال الرضي في شرحه ١/٢٠٤ :

(أو تقدمه الحال نحو « جاءني راكباً رجل » لأنه يؤمَنُ إذن التباس الحال بالوصف ، إذ الوصف لا يتقدم على الموصوف . وأما إذا تأخر نحو « جاءني رجل راكباً » فقد يشتبه في حال انتصاب ذي الحال بالوصف نحو « رأيت رجلاً راكباً » فطرد الوصف رفعاً وجراً) .

(٢) زدت (ذا) ليستقيم المعنى ، لأن المراد أنه إذا شارك صاحب الحال معرفة صح كونه نكرة .

(٣) قال الرضي ١/٢٠٤ : (أو كان معرفة مشاركة لتلك النكرة في الحال ، نحو « جاءني رجل وزيد راكبين » . وانظر التسهيل ص ١٠٩ ، والأشموني ٢/١٧٦ .

(٤) أي : تكون الحال جملة مقرونة بالواو ، لأن الواو ترفع توهم النعتية حينئذ .

أنظر التسهيل ص ١٠٩ ، وشرح الأشموني ٢/١٧٦ .

(٥) من الآية ٢٥٩ من سورة البقرة .

(٦) أي : يكون الوصف بها على خلاف الأصل .

أنظر شرح الرضي ١/٢٠٤ ، وشرح الأشموني ٢/١٧٦ .

(٧) في الأصل : قفيز بدرهم . ولا يصح .

ومثل له الرضي بنحو « جاءني رجال مثنى وثلاث » قال : لأن المقصود تقسيمهم على هذين العددين في حال المجيء ، والوصف لا يفيد هذه الفائدة : شرح الرضي ١/٢٠٤ .

ومثل له الأشموني في شرحه ٢/١٧٦ بنحو « هذا خاتَمٌ حديداً » .

جُزءها[1] الأول[2] .

(وفي وقت حدوث الفعل) [متعلق][3] بقوله للفاعل أو المفعول . وتأويل الكلام : تُبَيِّنُ حالةً تثبت للفاعل أو المفعول في وقت حدوث الفعل من / الفاعل[4] ، وتدل على أن هذه الحالةَ ثابتةٌ لأحدِهِما في وقت الفاعلية أو (١٣٠/أ) المفعولية . وفيه احترازٌ عن نعتِ الفاعل[5] أو المفعول ، فإنه يبين حالة الفاعل أو المفعول مطلقاً ، [لا][6] باعتبار زمان الفاعلية أو المفعولية .

- المستثنى -

(والمستثنى) أي : ينصبُ كل فعل المستثنى[7] . (بـ «إلّا» و «غير») . قد عرفت في صدر البحث الأول ما يتعلق بهذا المقام ، فتذكر[8] ، (في معناها) أي : في معنى « إلّا » . وإنما قيد ، لأن « غير » - في الأصل - صفةٌ تدل على مغايرةِ ما

---

(١) في الأصل : خبرها .

(٢) المسوغات الثلاثة الأخيرة لم يذكرها أكثر النحاة ، وذكرها المصنف هنا تبعاً لابن مالك في التسهيل ص ١٠٩ ، والرضي في شرحه ٢٠٤/١ .

(٣) زدت ما بين القوسين ليستقيم السياق .

(٤) وقد تجيء الحال لازمة غير منتقلة ، ولم يتطرق له المصنف كما في الحال المؤكدة في مثل قوله تعالى : ﴿ وهو الحق مصدقاً ﴾ ، ونحو « زيد أخوك عطوفاً » ، والمشعر عاملها بتجدد صاحبها ، نحو قوله تعالى : ﴿ وخلق الانسان ضعيفاً ﴾ ، وقولهم : « خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها » . أنظر الفصول الخمسون ص ١٨٧ ، وشرح الأشموني ٢/ ١٧٠ .

(٥) في الأصل : الفعل .

(٦) زدت (لا) ليستقيم المعنى .

(٧) انظر ما عرفوا به المستثنى باعتباره متصلاً أو منقطعاً في : المقرب ١٦٦/١ التعريفات ص ١١٢ ، الايضاح لابن الحاجب ٢٨٤/٢ ، أصول ابن السراج ٣٤٢/١ ، شرح الكافية لابن الحاجب ص ٤٣ ، شرح الرضي ٢٢٤/١ شرح ابن يعيش ٧٥/٢ ، عصام على الجامي ص ١٨١ .

(٨) في المبحث الأول من مباحث العامل اللفظي ، وهو مبحث الكلام انظر ص ٢١٠ .

بعدَه لموصوفِه ذاتاً[١] ، فإذا قلت : « جاءني رجل غيرُ زيد » أفاد أن ذات زيد مغاير للرجل ، وقد يستعار لمغايرة صفة ، تقول : « جاءني زيد بوجه غيرِ الوجه الذي ذهب [به][٢] من عندي » ، أي : ذهب بوجهٍ راضٍ عني ، وجاء بوجهٍ غضبان[٣] .

ويُسْتَثْنى به ، لاستعارةٍ به[٤] عن معناه الأصلي ، لمغايرة ما بعدَها لما قبلها نفياً وإثباتاً[٥] .

قال الشيخ الرضي : « حقيقةُ المستثنى : المغايرُ لِما قبلَها نفياً وإثباتاً »[٦] هذا ونحن نقول : معنى « غير » ـ في الاستثناء ـ كمعنى « إلّا » .

ولم يقيد « إلّا » بغير الصفة ، لأن « إلّا » مطلقاً تنصرف الى «الا» غير الصفة ، لأن كونَها صفةً مبنيٌّ على التجوُّز ، ولهذا كثيراً ما تقع في كلام النحاة مطلقةً . ومن ظنه في حقِّهم إهمالاً ، لم يَقْدِر على رَوِيَّتِه إعمالاً[٧] .

(و«بَيْدَ » كذلك) أي : « بيدَ » بمعنى « إلّا » ، وهو في الأصل بمعنى «غير» ،

---

(١) قال ابن الحاجب في شرح الوافية ص ٢٥٣ : (غير : أصلها صفة ، تقول : مررت برجل غيرِ زيد ، أي : مغاير له في الذات . وقد تجيء بمعنى مغاير له في الصفة) .

(٢) زيادة يقتضيها المعنى . وانظر شرح الرضي ١/٢٤٥ .

(٣) انظر شرح الرضي ١/٢٤٥ ، وشرح ابن الحاجب على الكافية ص ٤٧ .

(٤) كذا في الأصل . ويعني : لاستعارة خرجت به عن معناه الأصلي .

(٥) قال سيبويه ١/٣٧٤ : (اعلم أن غيراً أبداً سوى المضاف إليه ، ولكنه يكون فيه معنى « إلا » فيجري مجرى الاسم الواقع بعد « إلا » وهو الاسم الذي يكون داخلاً فيما يخرج منه غيره،وخارجاً مما يدخل فيه غيره) .

وقال ابن الحاجب في شرح الوافية ص ٢٥٣ : (ثم استعملت ـ يعني « غير » ـ في الاستثناء موضع « إلا » ، لما فيها من معنى المغايرة) .

وفي المغني ١/١٧٠ : (والثاني : أن تكون استثناء ، فتعرف بإعراب الاسم التالي « إلا » في ذلك الكلام ، فتقول : « جاء القوم غيرَ زيد » بالنصب و « ما جاءني أحد غيرَ زيد » بالنصب والرفع) . وانظر المقتضب ٤/٤٠٨ ، وشرح الرضي ١/٢٤٥ .

(٦) انظر شرح الرضي ١/٢٤٥ . وقوله : «لما قبلها » يعني : لما قبل الأداة وسيأتي نص الرضي كاملاً ومبيناً لمراده في ص ٢٨٠ .

(٧) أي : لم يستطع إعمال فكره . في الصحاح ـ مادة (روى) : (الرَوِيَّةُ : التفكر في الأمر) .

لكن بشرط أن يكون (مضافاً إلى «أنَّ»)[1] ولا يكون بمعنى « إلاّ » إلاّ في تلك الحالة ، ومع ذلك مخصوصٌ بالاستثناء المنقطع[2] ، قال النبي - صلى الله تعالى عليه وسلم - « أنا أفصحُ من نَطَقَ بالضادِ ، بيدَ أنّي من قريشٍ ، واسْتَرْضَعْت في بني سَعْد »[3] .

(وجوباً) أي : نصباً واجباً[4] (إذا كان المستثنى منقطعاً) قال الشيخ ابن الحاجب[5] : « نعم ، لا يمكن جمع المستثنى المتصل[6] والمنقطع في تعريف واحد بحسب المعنى ، بل لا بد لكل واحد منهما من تعريف مفرد من حيث المعنى ، لاختلاف ماهيَّتِهما ، لأن أحدَهما مُخرج من متعدد ، والآخر غير مخرج . بلى[7] يمكن

---

(١) بيد : معربة بالنصب ، لكونها في الاستثناء المنقطع ، وأجاز الرضي بناءها لإضافتها إلى « أنَّ » . انظر شرح الرضي ٢٤٦/٢ .

(٢) قال الجرجاني في التعريفات ص ١١٢ : (المستثنى المنقطع : هو الذي ذكر بـ « إلا » وأخواتها ، ولم يكن مخرجاً ، نحو « جاءني القوم إلا حماراً ») .
وانظر الكتاب ٣١٩/٢ هارون ، شرح الوافية ص ٢٣٣ ، المقتضب ٣٩٠/٤ ، وشرح الرضي ٢٢٤/١ .
وقال ابن مالك في التسهيل ص ١٠٦ : (ويساويها - يعني : غير - في الاستثناء المنقطع « بيد » مضافاً إلى « أنَّ » وصلتها) .

(٣) لا أصل لهذا الحديث في كتب السنة المعتد بها . كما صرح بذلك جمع ممن ألفوا في الموضوعات ، ومعناه صحيح بلا شك ، فهو صلى الله عليه وسلم أفصح العرب ، بل أفصح البشر ، وقد سمع بألفاظ متقاربة . انظر المقاصد الحسنة للسخاوي ص ٩٥ ، كشف الخفاء للعجلوني ٢٣٢/١ ، الفوائد المجموعة للشوكاني ص ٣٢٧ ، الأسرار المرفوعة للكنوي ص ١١٧ ، والمصنوع في معرفة الحديث الموضوع لملا على القاري ص ٣٤ .

(٤) أي : وينصب كل فعل المستثنى نصباً واجباً .

(٥) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ٤٣ ، وشرح الرضي ٢٢٤/١ .

(٦) في التعريفات ص ١١٢ : (المستثنى المتصل : هو المخرج من متعدد لفظاً بـ « إلا » وأخواتها ، نحو « جاءني الرجال إلا زيداً » فـ « زيد » مخرج عن متعدد لفظاً ، أو تقديراً نحو « جاءني القوم إلا زيداً » فزيد مخرج عن متعدد تقديراً ، وهو القوم) .
وانظر الكتاب ٣٦٩/١ ، المقتضب ٣٨٩/٤ ، أصول ابن السراج ٣٤٣/١ ، وشرح ابن يعيش ٧٧/٢ ، المرتجل ص ١٨٦ ، الفصول الخمسون ص ١٩٠ .

(٧) في الأصل : بل . وسيذكرها صحيحة بعد قليل .

(١٣٠/ب) جمعُهما في حد واحد باعتبار/ اللفظ ، لأن مُخْتَلِفَيْ الماهيَّة[1] لا يمتنع اشتراكُهما في اللفظ ، فيقال : « المستثنى : هو المذكورُ بعد إلاَّ وأخواتِها »[2] .

واعتَرَض عليه الشيخ الرضي ، وتلقاه الناظرون إلى الآن بالقبول[3] ، حتى كانوا يتعجبون من كلام الشيخ ابن الحاجب ، ويقولون : كيف أثبتَ مثلُه هذا القول ؟ قال الرضي[4] : « لا نسلم أن كون المتصل مخرجاً من متعدد من أجزاء الماهيَّة[5] بل حقيقة المستثنى[6] هو المذكور بعد«إلاّ» وأخواتِها مخالفاً لما قبلها نفياً وإثباتاً، فعلى هذا المنقطع داخل في هذا الحد ، كما في « جاءني القوم إلا حماراً » لمخالفةِ الحمارِ للقومِ في المجيء »[7] .

قلت : كلام الشيخ ابن الحاجب ـ مع وضوحه ـ قد خَفِيَ على هؤلاء لِيُعْلَمَ أن الله هو الموفق للاهتداء ، ولا يَغُرَّنَّ أحداً[8] العلمُ والذكاء . ومحصول كلامه : أن المستثنى باعتبار ما وضع له لهيئة المستثنى، وأريد به في الوضع التركيبي، لا يمكن بحدٍ واحد ، لأن قضية الاستثناء مشتركةٌ بين الاخراجِ عن متعددٍ كما في المتصل ، وبين عدم الاخراج عن متعدد ، كما في المنقطع[9] ، فحد المستثنى ـ بحسَبِ ما

---

(١) في الأصل : الهيئة . وهو من الناسخ ، لأن المصنف ذكرها صحيحة قبل قليل وانظر شرح الرضي : الموضع السابق .

(٢) تصرف المصنف في كلام ابن الحاجب بما لا يخرجه عن المقصود .
وانظر تعريف ابن الحاجب لكل من المتصل والمنقطع في شرح الكافية له ص ٤٣ .

(٣) أي : تلقوا كلام الرضي في اعتراضه على ابن الحاجب بالقبول .

(٤) في شرح الكافية ١/٢٢٤ .

(٥) في الرضي « ماهيته » .

(٦) في الرضي « متصلاً كان أو منقطعاً » .

(٧) ومما قاله الرضي في توهين كلام الشيخ ابن الحاجب : (ولقائل أن يمنع اختلافهما في الماهية) .
وقال أيضاً : (ثم نقول : كون المتصل داخلاً في متعدد لفظاً أو تقديراً من شرطه لا من تمام ماهيته) .
انظر الموضع السابق من شرح الرضي .

(٨) في الأصل : ولا يقرن أحد .

(٩) انظر تعريف كل منهما في ص ٢٧٩ .

وُضع له أفراده بحدٍ واحدٍ ـ لا يمكن ، وهو الذي يعتني بشأنه المهرةُ في تحديدِ أقسام اللفظ[١] ، فلذا جيء لكل واحد منهما بحد على حِدَه ، ألا ترى إلى قوله : بَلى يمكن جمعُها في حد واحد باعتبار اللفظ لأن مختلفَيْ الماهية لا يمتنع اشتراكُهُما في اللفظ[٢] ، يعني : صورة المستثنى المتصل والمنقطع واحدة ، مع اختلافِ مَعْنَيَيْهِمَا[٣]، إذْ يمكن أن تشتركَ الماهيتان ، أي : المعنيَان المختلفان في لفظٍ واحدٍ[٤] ، ومن ههنا تحقيقُ الألفاظِ المشتركة[٥] . وبهذا صح تقسيم المستثنى إليهما[٦] .

ولم يُرِد الشيخ ابن الحاجب أن المستثنى مُشْتَرَكٌ لفظي ، كما توهَّمَه كثيرون من كلامه[٧] .

نعم ، نقول : إن المستثنى المنقطع كما قال/ الشيخ الرضي[٨] ، لنفي توهُّم المخاطب دخول ما بعدَ «إلّا» في حكم ما قبلَها، مع أنه ليس بداخلٍ فيه . (١٣١/أ)

ولذا نحكم بأن الحق أن «إلّا» في المنقطع بمعنى « لكنَّ » كما حكم به

---

(١) يعني بهم علماء الوضع النافذين إلى حقيقة وضع الألفاظ وأقسامها ، كالقاضي عضد الدين الأبجي ، والمحقق أبي الليث السمرقندي ، وسعد الدين التفتازاني ، والشريف الجرجاني ، وغيرهم . على أن المصنف من هؤلاء المهرة بلا شك ، فقد وضع شرحه المشهور على رسالة القاضي العضد ، وهو أحسن شروحها على الاطلاق ، وقد اعتنى به العلماء من زمن العصام إلى هذا الوقت أحسن اعتناء ، حتى بلغت حواشيه ثلاثون حاشية أو تزيد ناهيك عن التعليقات الكثيرة التي وجدتُها على بعض النسخ المخطوطة من هذا الشرح في هوامشه ، بل بين أثناء سطوره .

وقد جلّى فيها مسألة وضع الألفاظ وأقسام الوضع أحسن تجلية .

وله في علم الوضع مصنفات أخرى ذكرتها في قسم الدراسة .

(٢) تقدم هذا في كلام ابن الحاجب في الصفحة السابقة .

(٣) أي : ماهيتيهما ، كما عبر به قبل قليل . واختلاف المعنى في أن أحدهما مخرج عن متعدد والآخر غير مخرج ، كما علله به .

(٤) في الأصل : اللفظ واحد .

(٥) أي : هذا مما يعرف من تحقيق معنى الاشتراك في الألفاظ .

(٦) أي : إلى متصل ومنقطع .

(٧) تبعاً للشيخ الرضي ، فهو أول من أورد الاعتراض على كلام ابن الحاجب في هذه المسألة .

(٨) تقدم قول الرضي : (بل حقيقة المستثنى المغاير لما قبلها نفياً وإثباتاً) . انظر ص ٢٧٨ .

البصري ، لا بمعنى « سوى » كما حكم به الكوفي[1] . فيقال : « جاءني القوم إلاّ حماراً » لتوهُّم[2] مجيء الحمار ، لقيام سببِ التوهُّم ، وهو أن القومَ قَلَّما تجيء[3] بدون الحمار .

إذا تمهَّد هذا فلك أن تقول : الاستثناء مطلقاً بمعنى واحد[4] ، وكلُّه مخرِج المخرَجِ[5] عن متعددٍ بـ« إلاّ » وأخواتِها ، إلا أن المتصلَ مخرِجٌ عن متعدد متحقَّق ، هو ما ذكر قبله ، لدخوله فيه ، والمنقطع مخرِجٌ عن متعدِّدٍ متوهَّم ، هو الشامل للمتعدد المذكور قبله وله ، فإذا قلت : « جاءني القومُ إلاّ حماراً » فقد ارتكز في واهمةِ السامع[6] من سماع القوم متعددٌ شامل له وللحمار ، فقلت : إلاَّ حماراً للاخراج عن هذا المتعدد ، فلا استثناءَ إلاّ متصلاً ، وإنما سُمِيَ البعضُ منقطعاً اصطلاحاً ، لدواعي قانون بيانِ الاعرابِ إلى تميُّزه[7] ﴿ فبذلك فَلْيَفْرَحوا هو خيرٌ مما يجمعون ﴾[8] .

(أو متصلاً وذُكِرَ المستثنى منه والكلامُ موجَبٌ) . نحو « جاءني القومُ إلا

---

(١) قال في الكتاب ٢/٣١٩ هارون : (هذا باب ما يختار فيه النصب ، لأن الآخر ليس من نوع الأول ، وهو لغة أهل الحجاز ، وذلك قولك : « ما فيها أحد إلا حمارا » جاءوا به على معنى «ولكنَّ حمارا) .

ورجح الرضي مذهب البصريين هذا وقال : (لأن المستثنى المنقطع يلزم مخالفته لما قبله نفياً وإثباتاً ، كما في « لكنَّ » ، وفي « سوى » لا يلزم ذلك ، ولأن معنى « لكنَّ » الاستدراك ، والمراد به فيها رفع توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها ، وهذا معنى الاستثناء المنقطع) .

انظر شرح الرضي ١/٢٢٧ ، والانصاف ١/٢٦٩ .

(٢) في الأصل : ليوم .

(٣) في الأصل : مجيء .

(٤) يعني : في المتصل والمنقطع .

(٥) أي : المستثنى .

(٦) هذا الاستعمال موجود كثيراً في كتب المتأخرين ، ولم أجده في كتب اللغة .

(٧) ردُّ الاستثناء عموماً إلى المتصل ـ في الحقيقة ـ مما لم يسبق إليه المصنف وهذا التحقيق البديع لقضية الاستثناء لم يطرقه في كتابيه شرح الكافية وحاشيته على الجامي . وقد حام الشيخ الرضي حول هذه المسألة ، ومسها مساً خفيفاً في مواضع من شرح الكافية ١/٢٢٤ ـ ٢٢٥ ، ٢٢٧ . لكنه لم يخلص في النهاية إلى النتيجة التي خلص إليها العصام .

(٨) ﴿قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فليفرحوا هو خير مما يجمعون ﴾ . الآية ٥٨ من سورة يونس . =

زيداً ، أو غيرَ زيدٍ »[1] .

(أوْ غَيرَ موجب) : وهو ما اشتمل على استفهامٍ أو نهي أو نفي صريح أوْ مؤول ، وهو كـ « قَلَّما » و « قَلَّ »[2] ، قال أبو علي[3] : « قلما : يكون للنفي[4] الصرف ، وقد يجيء لاثبات الشيء القليل منهما »[5] . ومن النفي المؤول « أقلُّ » ولا يضاف إلاّ إلى نكرة[6] ، تقول : « أقلُّ رجلٍ يقولُ ذلك إلا زيدٌ » ، وهذا التركيب من مَطارحِ أنظارِ النحاة[7] ، قال أبو علي[8] : « أقل مبتدأ [حذف][9] خبره [استغناءً بوصفِ المضافِ إليه ، كما حُذِفَ خبر][10] ما بعد لولا » . قال الشيخ

= وأشار بإيراد الآية الكريمة إلى أنه خص دون غيره بتحقيق هذه المسألة على الوجه المذكور ، فحق له أن يفرح بما آتاه الله من الفضل ، فهو وحده الذي يستحق أن يفرح المؤمن به ، لا ما يتفاخر به الناس ويفرحون به من المال والولد وزينة الحياة الدنيا .

(1) المستثنى واجب النصب عند الجميع في هذه الصورة ، قال إمام النحاة في الكتاب ١/٣٦٩ :
(هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلاّ نصباً ، لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره ، فعمل فيه ما قبله ، كما عمل العشرون في الدرهم، وذلك قولك : « أتاني القوم إلا أباك » و « مررت بالقوم إلا أباك » و « القوم فيها إلا أباك ») .
وانظر حاشية الشريف الجرجاني على شرح الرضي ١/٢٢٦ ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/٢٠٩ .

(2) قال الرضي ١/٢٣١ : (قولنا : أو مؤول . يدخل فيه نحو « قلما رجل يقول ذلك إلا زيد » و « قل رجل يقول ذلك إلا زيد » و« أقل رجل يقول ذلك إلا زيد ») .

(3) انظر شرح الرضي ـ الموضع السابق .

(4) في الرضي : « بمعنى النفي » .

(5) « منهما » ليست في شرح الرضي . ولعل صواب العبارة « بهما » فحرفها الناسخ .

(6) قال الرضي ١/٢٣١ : (وفاعل « قل » و « قلما » لا يكون إلا نكرة ، وكذا ما أضيف إليه « أقل » لكونه كالمجرور بـ « رب ») .

(7) أي : من المسائل التي يتطارح فيها النحاة ، أي : يلقي بعضهم القول على بعض ، لاختلافهم في توجيهه . يقال : طارحته العلم وتطارحناه ، وطرحت عليه المسألة .
انظر الصحاح ، وأساس البلاغة ـ مادة (طرح) .

(8) انظر شرح الرضي ١/٢٣١ .

(9) ما بين القوسين عن شرح الرضي .

(10) ما بين القوسين ساقط من الأصل، وسيذكر المصنف ما يشير إلى أنه موجود وهو في شرح الرضي ـ الموضع السابق . وانظر ص ٢٨٥ .

الرضي [1] : « وفيما قال نظر ، لأنه لا معنى لقولك : أقلُّ رجلٍ يقول ذلك موجودٌ كما لا معنى لقولك : أقائمٌ الزيدانِ موجود » . هذا وما أحقَّ ما قيل : لكل جَوادٍ هفوة[2] ، ولكن لا تنبغي الهفوة إذا استوى السبيل / وحسبنا الله ونعم الوكيل . (١٣١/ب)

فـاعلم أوّلاً أنه إذا كان « أقل » هنا بمعنى النفي ، فمعنى « أقل رجل يقول ذلك إلا زيد » : لا رجلَ يقول ذلك إلا زيد ، ولا خفاء [أنَّ][3] في حقِّه تقديرَ الموجود ، ولا مناسبةَ بينَه وبينَ « أقائمٌ الزيدانِ » فيما هو المقصود .

وثانياً أنه يصح أن يكون معنى قول أبي علي ما قال بعضهم في حَل التركيب : إن مثل هذا الوصف مقدَّرٌ للخبرية[4] ، فالتقدير : أقل رجل يقول ذلك إلا زيد[5] . وفي قول أبي علي : « استغناءً بوصف المضاف إليه »[6] دلالةٌ واضحةٌ عليه[7] ، كما أن في قوله : « كما حُذِفَ خبرُ ما بعدَ لولا » دلالةً صريحةً على التوجيه الأول[8] .

وقال أبو علي : « أو نقول : هو مبتدأ لا خبر له ، لأن فيه معنى الفعل كما في أقائم الزيدان »[9] يريد أن التركيب في معنى « قلَّ رجل يقول ذلك إلا زيد »[10] فهذا

---

(١) في الموضع السابق .

(٢) في مجمع الأمثال ١٨٧/٢ : (لكل صارم نبوة ، ولكل جواد كبوة ، ولكل عالم هفوة) وقال في شرحه : (يقال للسيف إذا تجافى عن الضريبة ، وكبا الفرس : عثر ، وهفوة العالم : زلته) .

(٣) زدت (أن) ليستقيم السياق .

(٤) كذا في الأصل . ويغلب على الظن أن فيه تحريفاً ، فقد ذكر هذا الرأي الرضي في شرح الكافية ٢٣١/١ فقال : (وقال بعضهم : نحو « يقول ذلك » في « أقل رجل يقول ذلك إلا زيد » خبر المبتدأ ، و« إلا زيد » بدل من ضمير « يقول » وكذا في « أقل رجلين يقولان ذلك إلا الزيدان » و « أقل رجال يقولون ذلك إلا الزيدون » . فما ذكره به المصنف في غاية الاشكال .

(٥) هذا أيضاً مشكل ، فقد أعاد ذكر المثال دون تقدير .

(٦) تقدم هذا قبل قليل .

(٧) أي : على توجيه البعض الذي ذكره . وهذا يرجح أن مراد المصنف ما ذكره الرضي عن بعضهم ونقلته قبل قليل .

(٨) أي : على تقدير الموجود في حقه ، فيكون خبره محذوفاً وجوباً كما حذف خبر ما بعد « لولا » .

(٩) انظر شرح الرضي ٢٣١/١ .

(١٠) رجح الرضي هذا القول من أبي علي ، فقال : (والحق من هذه المذاهب ثاني **قولي أبي علي**، لأنك =

مبتدأ يستغني بالمضاف إليه عن الخبر . ولم نعتبره في بيان المبتدأ ، لعدم كونه مقطوعاً به . وإنما جعله الشيخ الرضي منظوراً فيه ،[1] لظنه بطلانَ القول الأول من أبي علي ، وقد عرفتَ أنه من بعضِ الظن[2] .

(وقُدِّمَ المستثنى على المستثنى منه)[3] نحو: « ما جاءني إلا رجلاً [أحدٌ][4] » . وإنما قيد بقوله : وقدم . . . إلى آخِرِه ، لأنه [لو][5] لم يقدم لكان داخلاً في قولنا : (ومرجوحاً) أي : ينصب كل فعل المستثنى بـ « إلاّ » و « غير » نصباً مرجوحاً . (إذ كان الكلام مع كونه غيرَ مردودٍ به كلامٌ تضمن[6] الاستثناء) نحو قولك : « ما جاءني القوم إلّا زيداً[7] » رَدّاً لمن قال : « جاءك القوم إلا زيداً » . (غيرَ موجب[8] ، والمستثنى مذكورٌ بعدَ المستثنى منه)[9] إنما قال : والمستثنى مذكور بعد المستثنى منه ، لأنه لو لم يكن المستثنى منه مذكوراً ، بل كان محذوفاً/نحو « ما ضربت إلا زيداً » لم يكن منصوباً بالاستثناء ، بل معرباً بحسب العامل[10] وداخلاً في

= تقول : « أقل من يقول ذلك إلا زيد » و « قل من يقول ذلك إلا زيد » و « من » نكرة لابد لها من وصف ، و « أقل رجل يقول » بمعنى « أقل من يقول » ، فالجملة إذن وصف للنكرة كما كانت وصفاً لـ « من » ولا يجوز إبدال « زيد » من لفظ المضاف إليه في « أقل رجل » ، لأن « أقل » يكون إذن في التقدير مضافاً إلى ذلك البدل الذي هو مثبت ، وهو لا يضاف إلا إلى ما نفي الحكم عنه) . انظر شرح الرضي ١/٢٣٢ .

(١) تقدم قول الرضي : « وفيه نظر » تعقيباً على كلام أبي علي .

(٢) لم يحكم الرضي ببطلانه ، بل توقف فيه كما تقدم .

(٣) هذا معطوف على قوله « أو غير موجب » . أي : يجب نصب المستثنى إذا قدم على المستثنى منه مع كون الكلام غير موجب .

(٤) زدتُ ما بين القوسين ، ليستقيم التمثيل ، لأنه لو كان المستثنى منه محذوفاً غير مذكور لكان للمستثنى حكم آخر سيذكره بعد قليل . وانظر الكتاب ١/٣٧١ ، وشرح الجامي ص ٣٠١ .

(٥) زدت (لو) ليستقيم السياق .

(٦) « تضمن » صفة لكلام ، وليس خبراً لكان ، وسيأتي خبرها ، وهو قوله : « غير موجب » .

(٧) هذا مثال للمردود به كلام تضمن الاستثناء ، وسيذكر المصنف حكمه وهو رجحان النصب بعد قليل .

(٨) خبر كان في قوله : إذا كان الكلام مع كونه غير مردود به كلام تضمن الاستثناء .

(٩) انظر الكتاب ٢/ ٣١١ هارون ، والمقتضب ٤/ ٣٩٤ ، وشرح الرضي ١/ ٢٣٠ .

(١٠) انظر شرح الوافية لابن الحاجب ص ٣٠٦ ، وشرح الجامي ص ٢٣٩ .

المعمولات الأخَر بحسب العامل ، ولو كان المستثنى منه مذكوراً لكنَّ قبلَه المستثنى لم يكن نصبه مرجوحاً ، بل واجباً ، وقد تقدم[1] .

(غير متراخ) والراجح في هذه الصورة إتباع المستثنى للمستثنى منه لفظاً ، إن لم يتعذَّر[2] ، ومحلاً إن تعذر ، نحو «[ما][3] جاءني من أحدٍ إلا زيدٌ »[4] .

(وراجحاً في المردود به) لقصد المطابقة بين المردود والمردود به[5] وقد تقدم مثاله[6] . (والمتراخي) نحو « ما ثبت أحدٌ في الحربِ ثباتاً منع الناس إلا زيد »[7] . والنصب في الصورتين راجح ، والاتباع مرجوح .

ولا ينصب « خَلا » و « عَدا »[8] و « حاشا »[9] المستثنى إلا لأنه مفعول ، فهو

---

(١) انظر ص ٢٨٥ .

(٢) ذكر الرضي شروطاً لاختيار البدل في هذه الصورة هي : أن يكون بعد « إلا » وأن يكون متصلاً ، ومؤخراً عن المستثنى منه المشتمل على استفهام أو نهي أو نفي صريح أو مؤول ، وغير مردود به كلام تضمن الاستثناء ، وأن لا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه . شرح الرضي ١/ ٢٣٠ .

(٣) زدت (ما) ليستقيم المعنى .

(٤) زيد : بدل من « أحد » ، ومحله الرفع ، لأنه فاعل ، و « من » زائدة .

(٥) قال الرضي ١/ ٢٣٢ : (وقولنا : غير مردود به كلام تضمن الاستثناء احتراز عن نحو « ما قام إلا زيداً » رداً على من قال : « قام القوم إلا زيداً » إذ النصب ههنا أولى ، لقصد المطابقة بين الكلامين) .

(٦) في ص ٢٨٥ .

(٧) كان الأولى أن يجعل « زيد » في المثال منصوباً ، لأنه حكم بأن النصب راجح في مثله والأتباع مرجوح . وقد وقع ذلك في شرح الرضي ١/ ٢٣٢ .

(٨) يجب النصب بهما في الأكثر على أنهما فعلان ماضيان ، ويجوز الجر بهما وهو قليل ، لم يحفظه سيبويه إلا في « خلا » . وهذا ذكره عنه ابن هشام في المغني ١/ ١٤٢ ، وليس في الكتاب . وقال السيرافي : (لم أعلم خلافاً في جواز الجر بهما ، إلا أن النصب بهما أكثر) .

انظر شرح الجامي ص ٣٠٤ ، وشرح الرضي ١/ ٢٢٩ حيث نقل فيه عن السيرافي في « عدا » ما يناقض قوله المتقدم ، وهو قوله : (لم أرَ أحداً ذكر الجر بـ « عدا » إلا الأخفش ، فإنه قرنها بـ « خلا » في جواز الجر بها) .

وانظر الكتاب ٢/ ٣٤٨ ، أصول ابن السراج ١/ ٣٥٠ ، المقتضب ٤/ ٤٢٦ شرح المرادي ٢/ ١١٣ ، معاني الرماني ص ١٠٦ ، ورصف المباني ص ١٨٥ .

(٩) هي حرف جر في أكثر استعمالاتها ، وأجاز بعضهم النصب بها .

انظر شرح الرضي ١/ ٢٤٤ ، المغني ١/ ١٢٢ ، شرح المرادي ٢/ ١١٨ .

داخل ـ حينئذ ـ في المفعول به .

ولا ينصب « ليسَ » و « لا يكون » ، إلا لكونه خبراً لها ، فهو ـ حينئذ ـ داخل في خبر الأفعال الناقصة[1] .

فلا يتَّجه أن تخصيصَ النصبِ بالمستثنى بـ « إلاّ » و « غيرٍ » و « بيدَ » لا يصح .

ـ التمــييز ـ

(والتمييزَ الذي يرفع إبهام الجملة) أي : ينصب كلُّ فعلٍ التمييزَ الذي يرفع إبهام الجملة ، أي : يرفع إبهامَ نسبةِ الفعلِ إلى فاعله .

وأجمعَ النحاة على أنه لا يرفع إبهام تعلُّقِ الفعل بالمفعول[2] ، حتى أوَّلوا قولَه

---

(١) انظر الكتاب ٣/ ٣٤٧ ، الايضاح لابن الحاجب ٢/ ٢٨٧ ، الرضي ١/ ٢٣٠ شرح ابن يعيش ٢/ ٨٧ ، شرح الجامي ص ٣٠٥ ، شرح المرادي ٢/ ١١٤ .

(٢) هذا الادعاء باطل قطعاً ، وقد وقع المصنف في مثله في حاشيته على الجامي ص ١٨٠ ، عند قول الجامي : (قاعدتهم المشهورة أن التمييز عن النسبة إما فاعل في المعنى أو مفعول) فقال : (قاعدتهم المشهورة أن التمييز عن النسبة فاعل في المعنى ، ولهذا احتاجوا إلى تأويل ﴿ وفجرنا الأرض عيوناً ﴾) .

وجمهور النحويين على أن التمييز عن النسبة يرفع إبهام نسبة الفعل إلى المفعول ، ونصوصهم في هذا كثيرة ، ولم يخالف في ذلك إلا الشلوبين وتلميذه الأبدي ، وابن أبي الربيع كما في التصريح ١/ ٣٩٧ .

قال الرضي ١/ ٢٢٠ : (ونعني بما انتصب التمييز عنه الاسم الذي أقيم مقام التمييز حتى بقي التمييز بسبب قيام ذلك الاسم مقامه فضلة كزيد في « طاب زيد نفساً » فان الأصل « طابت نفس زيد » وكالأرض في قوله تعالى : ﴿ وفجرنا الأرض عيوناً ﴾ فإن أصله : فجرنا عيون الأرض .

وقال ابن هشام في أوضح المسالك ٢/ ٢٦٦ : (والنسبة المبهمة نوعان : نسبة الفعل للفاعل ، نحو ﴿واشتعل الرأس شيباً﴾ ونسبته للمفعول نحو : ﴿ وفجرنا الأرض عيوناً ﴾ وفي الأشموني ٢/ ١٩٥ : (تمييز الجملة : رفع إبهام ما تضمنته من نسبة عامل ، فعلاً كان أو ما جرى مجراه ، من مصدر أو وصف أو اسم فعل إلى معموله ، من فاعل أو مفعول ، نحو « طاب زيد نفساً » و﴿اشتعل الرأس =

تعالى : ﴿ وفجَّرنا الأرضَ عيوناً ﴾ بـ « تفجرت الأرضُ عيوناً »[1] ، وزعموا أن « عيوناً » [تمييز][2] عن نسبة التفجر الى الأرض ، إذْ هي لازمة لتعلق التفجير من الله تعالى إلى الأرض .

ويمكن أن نذكرَ لِذكر التمييز في « فجَّرنا الأرضَ عيوناً » ـ مع أنه يستدعي تفجيرَ الأرض لا تفجُّرَها ـ نكتةً جليلةً ، وهو التنبيه من الله ـ تعالى ـ على أن التفجُّرَ مطاوِعٌ لتفجيرها[3] لا ينفكُّ عنه .

ولكنَّ داعيَ النحاة إلى هذا التمحُّلِ ليس بذاك ، إذْ هو مجرد سرٍ تخيَّلوه لعدمِ صحة تقديم التمييز على عاملِهِ الفعل ، وهو أنه في الأصل فاعلٌ ، فكما لا يتقدم الفاعلُ على الفعلِ لا يتقدم التمييزُ عليه[4] ، مع أن عدم صحة التقديم ـ لو صحَّ ـ

= شيباً ﴾ . والتمييز في مثله محول عن الفاعل ، والأصل « طابت نفس زيد ، واشتعل شيب الرأس ونحـو « غرست الأرض شجرا » و ﴿ فجرنا الأرض عيوناً ﴾ والتمييز في مثله محول عن المفعول ، والأصل « غرست شجر الأرض ، وفجرنا عيون الأرض » .

وانظر همع الهوامع ١/ ٢٥١ ، شرح الجامي ص ٢٩٧ ، والتصريح ١/ ٣٩٧ .

(١) بل التأويل الصحيح على هذا المذهب « تفجرت عيونُها » ، لأن التمييز ههنا فاعل في المعنى ، والفعل على هذا لازم في التقدير ، قال الرضي ١/ ٢٢٣ : (أو فاعل الفعل المذكور إذا جعلته لازماً ، نحو ﴿ وفجرنا الأرض عيوناً ﴾ أي : تفجرت عيونها) .

وقال الجامي ص ٢٩٦ : (لكونه من حيث المعنى فاعلاً للفعل بنفسه نحو « طاب زيد أباً » أي : طاب أبوه ، أو فاعلاً له إذا جعلته لازماً نحو ﴿ وفجرنا الأرض عيوناً ﴾ أي : انفجرت عيونها) .

وقد أول المصنف نصوصهم في هذا أيضاً في حاشيته على الجامي ص ١٨٠ بما لا يسع المقاه ذكره .

(٢) زدت ما بين القوسين ليستقيم السياق .

(٣) في الأصل : لتفجير ما .

(٤) إذا كان عامل التمييز فعلاً غير متصرف فلا يجوز بالاجماع تقديم التمييز عليه . أما إذا كان العامل فعلاً متصرفاً ، فكذا عند سيبويه والفراء وأكثر البصريين والكوفيين ، لأن الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف كونه فاعلاً في الأصل ، وقد حول الاسناد عنه إلى غيره لقصد المبالغة ، فلا يغير عما كان يستحقه من وجوب التأخير ، لما فيه من الإخلال بالأصل .

وقد ورد قليلاً تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلاً متصرفاً ، كقول الشاعر :

أنفساً تطيبُ بنيلِ المُنى ... وداعي المَنون ينادي جهارا =

يكفي فيه كونُه فاعلاً في بعضِ / الأحيان ، لصحة التمسك في امتناع تقديم ما ليس (١٣٢/ب) فاعلاً بطلبِ المطَّرِد ، كما هو سنَّتُهم .

وإنما قيَّد التمييزَ بالذي يرفع الابهام عن نسبة الجملة ليخرجَ التمييز الذي يرفع إبهام [المفرد][1] لأن العامل فيه شبه الفعل[2] .

ـ المفعـول بـه ـ

(وينصبُ المتعدي) وهو ما يجاوز الفاعلَ إلى المفعول ، [و][3] يسمى واقعاً ومجاوزاً أيضاً[4] ، ويقابله اللازم وغير المجاوز . (المفعولَ به ، وهو ما يقع عليه الفعلُ بلا واسطة)[5] احترز به عن الواقع عليه بواسطة حرف الجر فإنه لا يسمى

= وقول الآخر :

أتهجرُ ليلى بالفراقِ حبيبَها   وما كان نفساً بالفراقِ تطيب

وقول الآخر :

ضيَّعتُ حزميَ في إبعاديَ الأملا   وما ارعويتُ وشيباً رأسيَ اشتَعلا

فأجاز الكسائي والمازني والمبرد والجرمي القياس عليه ، وعلى غيره من الفضلات المنصوبة بفعل متصرف .

انظر في ذلك الكتاب ١/ ٢٠٤ هارون ، المقتضب ٣/ ٣٦ ، الكافي ٢/ ٥٦٥ ، اللباب ص ٣٧٨ ، أصول ابن السراج ١/ ٢٧٠ ، شرح الرضي ١/ ٣٢٣ ، أسرار العربية ص ١٩٦ ، المرتجل لابن الخشاب ص ١٥٩ ، شرح ابن يعيش ٢/ ٧٤ ، وشرح الجامي ص ٢٩٦ ، وشرح الأشموني ٢/ ٢٠١ .

(١) ما بين القوسين ليس في الأصل ، والمقام يقتضيه فأثبته .

(٢) وهو الاسم التام بالتنوين ، كما في « رطل زيتاً » أو بالنون ، كما في « منوان سمنا » أو بالاضافة ، كما في « على التمرة مثلها زبداً » ومعنى تمام الاسم : أن يكون على حالة لا يمكن اضافته معها ، والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين ونوني التثنية والجمع ومع الاضافة ، لأن المضاف لا يضاف ثانية . فاذا تم الاسم بهذه الأشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاماً تاماً . انظر شرح الرضي ١/ ٢١٧ ، وشرح الجامي ص ٢٨٧ .

(٣) زدت الواو ليستقيم السياق .

(٤) انظر التسهيل ص ٨٣ ، وشرح الأشموني ٢/ ٨٧ .

(٥) انظر شرح الجامي ص ١٨٧ ، وشرح ابن الحاجب على الكافية ص ٢٩ .

مفعولاً به في الاصطلاح المشهور ، وإن سماه ابن الحاجب مفعولاً به[1] وتبعه صاحب اللباب[2] ، وإنما يسمى ظرفاً توسعاً أو حقيقة .

وههنا نكتة جليلة جديدة ، وهو أن المتعدي إلى واحد إذا جُعِلَ مجهولاً يصيرُ لازماً ، ويصير مفعولُه فاعلَه ، ولا يتجاوز الفاعل[3] إلى المفعول ، والمتعدي إلى اثنين يصيرُ متعدياً إلى واحد ، وهكذا[4] .

وينبغي أن يُعْلَمَ أن كل فعل ينصب الظرفَ محلاً ، ففي قولنا : «مررت بزيدٍ » ، زيدٌ منصوبُ المحل لـ « مررت » على أنه مفعولُه[5] ، وأما قول النحاة : إن الجار والمجرور في محل النصب فمسامحة[6] .

ولتحقيق معنى وقوع الفعل على الشيء أحاديثُ[7] فيها إطنابٌ ، لم يذكرها اعتماداً على أنه لا يخلو عنها[8] في النحو كتاب[9] .

---

(١) عرف ابن الحاجب المفعول به بأنه ما يقع عليه فعل الفاعل . وفسر وقوع الفعل بتعلقه بما لا يعقل إلا به . قال الرضي : (فعلى تفسيره ينبغي أن تكون المجرورات في « مررت بزيد » و « قربت من عمرو » و « بعدت عن بكر » و « سرت من البصرة الى الكوفة . مفعولاً به ، ولا شك أنه يقال إنها مفعول بها ، لكن بواسطة حرف الجر ، ومطلق لفظ المفعول به لا يقع على هذه الأشياء في اصطلاحهم) .

وانظر الايضاح لابن الحاجب ٢/ ١٧٩ ، شرح الرضي ١/ ١٢٧ ، شرح الجامي ص ١٨٧ ، شرح الوافية ص ١٤٠ ، شرح المفصل ١/ ١٢٤ ، والكافي ٢/ ٣٩٩ .

(٢) عرف المفعول به في اللباب ص ٢٩٠ بأنه (ما يقع عليه فعل الفاعل ، إما بغير واسطة كـ « ضربت زيداً » وإما بواسطة حرف الجر ، ويسمى ظرفاً أيضاً) .

قال شارحه الفالي ص ١٦٣ : (قوله : ويسمى ظرفاً ، لمشاركته للظرف لكونه أيضاً بواسطة حرف جر تقديراً) .

(٣) في الأصل : عن الفاعل . وهو يتعدى بنفسه .

(٤) انظر الكتاب ١/ ٤١ .

(٥) انظر شرح الرضي ١/ ١٢٧ .

(٦) هذا ما نبه عليه الرضي في شرح الكافية ٢/ ٢٧٣ .

(٧) في الأصل : الحاديث .

(٨) في الأصل : عنه .

(٩) انظر شرح الرضي ١/١٢٧، شرح الجامي ص ١٨٧، الكافي ٢/٣٩٩، اللباب ص ٢٩٠، وشرح ابن يعيش ١/ ١٢٧ .

البحـــث الـرابـع

في الأفعال السماعية

(البحث الرابع) من المباحث الستة (في الأفعال السماعية ، وهي ضربان : تامة) يصح السكوتُ عليه مع فاعِلِه (وناقصة) لا يتم السكوت على فاعِله[1] ، ويكون المخاطَبُ بعد ذِكرِهِما منتظراً لذكر مفيدِ الكلام ، لأنهم زعموا أن هذا[2] الفعلَ ليس معناه إلا النسبةُ والزمانُ[3] ، وليس فيه ما يصح أن يكون مسنداً ، فلا يتم الكلام به وبفاعله ، لخلوهما عن المسند .

(أما التامة[4] : فمنها الفعلُ الناصبُ لاسمٍ صريحٍ) وهو ما لا يكون مؤوَّلاً بالاسم ، وغيرُ الصريحِ ما يقابلُه ، وهو « أنْ » وصلته ، وكذا « أنَّ » مع صلته فانهما في تأويل الاسم كما عرفت[5] .

واحترز به عنهما ، لأن الناصب لهما بتقدير حرف الجر قياسي[6] .

/ (حُذِفَ منه حرفُ الجر) فإن نصبَ الفعلِ له بحذف حرف الجر مقصور (١٣٣/أ)

---

(١) في الكتاب ١/ ٢١ : (كان ، ويكون ، وصار ، وما دام ، وليس ، وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر) .

وقال الجامي ص ٦٨١ : (إنما سميت ناقصة ، لأنها لا تتم بمرفوعها كالأفعال الغير الناقصة) .

وانظر شرح الرضي ٢/ ٢٩٠ ، وشرح ابن يعيش ٧/ ٩٠ .

(٢) في الأصل : هذه .

(٣) انظر شرح الجامي ص ٦٨١ ، وشرح الرضي ٢/ ٢٩٠ .

(٤) عرفوها بأنها الموضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها . انظر شرح الجامي ص ٦٨١ .

(٥) انظر ص ٢٦٩ .

(٦) انظر همع الهوامع ١/ ١٩٥ ، وص ٢٦٩ من هذا الكتاب .

على السماع[1] .

ولم أجد في كتبهم ضبطَ هذه الأفعال[2] ، ولم تكن أسبابُ الضبط مجتمعةً إلى الآن ، وأرجو أن يوفق اللهُ لضبطِه لِلطالبين ، فإنه من المُهِمّات . (نحو ﴿واختارَ موسى قومَه سبعينَ رجلاً﴾[3]) أي : من قومِه ، وقول الشاعر :

٨ ـ أَمَرْتُكَ الخيرَ فافعلْ ما أُمِرْتَ بِهِ[4] ....

---

(١) قال الأشموني ٢/٩٠ ـ ٩١ : (وحيث حذف الجار في غير « أنْ » و « أنَّ » فإنما يحذف نقلاً ، لا قياساً مطرداً ، وذلك على نوعين : الأول : وارد في السعة ، نحو « شكرته » و « نصحته » و « ذهبت الشام » ، والثاني : مخصوص بالضرورة ، كقوله :

« آليتُ حَبَّ العراقِ الدهرَ أَطْعَمُه »

أي : على حب العراق) .

وانظر شرح الرضي ٢/٢٧٣ ، شرح المرادي ٢/٨٤ ، والكافي ٢/٤٨٤

(٢) الذي ضبط منها : « اختار » استغفر » « أمر » « سمّى » « كنّى » « دعى » « زوَّج » « صدَّق » « هدى » و « عيَّر » وغير ذلك .

فمثال « اختار » قوله تعالى : ﴿ واختار موسى قومَه ﴾، ومثال « استغفر : استغفر الله ذنباً ، ومثال « أمر » : « أمرتك الخير فافعل ما أمرت به »

ومثال : « سمى وكنى ودعى » : سميتُ ولدي أحمد ، وكنيَّتُه أبا الحسن ودعوته زيداً ، ومثال « زوّج » قوله تعالى : ﴿زوجناكها ﴾، ومثال « صدَّق » قوله تعالى : ﴿ولقد صدق عليهم ابليس ظنه﴾ ومثال « هدى » قوله تعالى :﴿ هديناه السبيل ﴾ ومثال « عيّر » : عيرت زيداً سواده .

انظر شرح ابن يعيش ٢/٤٤ ، وهمع الهوامع ٢/٨٢ .

(٣) من الآية ١٥٥ من سورة الأعراف .

(٤) هذا صدر بيت من البسيط ، عجزه :

« فقد تركتكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ »

واختلف في قائله ، فنقل صاحب الدرر عن اللخمي فيما كتبه علي كامل المبرد أن هذا البيت وقع في شعرين ، أحدهما لأعشى طرود ، والآخر إما لعمرو بن معد يكرب ، وإما للعباس بن مرداس ، وإما لزرعة بن السائب ، وإما لخفاف بن ندبة ، وقد نسبه سيبويه في الكتاب لعمرو بن معد يكرب من هؤلاء .

ومعنى النشَب : المال الثابت من ضياع ونحوها . استشهد به على حذف الجار من ثاني معمولَيْ « أمر » ونصبه ، وهو سماعي في غير « أنْ » و «أنَّ». وفي كتاب سيبويه ما يشعر بعدم ضعفه ، وعده في =

أي : أمرتك بالخير . ومنه قوله تعالى : ﴿فوقاهُمُ اللهُ شرَّ ذلكَ اليوم ﴾[1] أي : من شر ذلك اليوم .

ومن هنا ظهر ضَعْفُ ما أجمع عليه النحاة من أنه امتنع«إيّاك الأسدَ» بتقدير: قِ نفسَكَ من الأسدِ[2] ، فيكون حذفُ « مِنْ » للسماعِ فيه . (ومنها الأفعالُ المتعديةُ إلى مفعولٍ ثانٍ وثالث) أشار بقوله : إلى مفعولٍ ثانٍ وثالثٍ إلى أن سماعيَّة هذه الأفعال باعتبار العمل في الثاني والثالث ، وأما العمل في المفعول الواحد لكل فعلٍ متعدٍ ، فبالقياس كما مر[3] .

= شرح المفصل شاذا ، ويرى ابن الطراوة جواز القياس على المسموع منها ، لما فهمه من كلام سيبويه ، وكذا الأخفش . كما نقله السيوطي في الهمع خلافاً للجمهور .

انظر الكتاب ١/١٧ ، المقتضب ٣٦/٢ ، شرح المفصل ٤٤/٢ ، أمالي ابن الشجري ١٦٥/١ ، المحتسب لابن جني ٥١/١ ، همع الهوامع ٨٢/٢ الجمل للزجاجي ص ٤٠ ، خزانة الأدب ١٦٤/١ ، الدرر اللوامع ١٠٦/٢ و « أبو الحسين ابن الطراوة وأثره في النحو » للدكتور محمد ابراهيم البنا ص ٨٩ .

(١) من الآية ١١ من سورة الانسان .

(٢) لأنهم أوجبوا في هذه الحالة تقدير ناصب آخر مضمر ،أوْ جرّ الاسم بـ « من » قال ابن مالك في التسهيل ص ١٩٢ : (ولا يحذف العاطف بعد « إيّا » إلا والمحذورُ منصوبٌ بإضمار ناصب آخر ، أو مجرور بـ « من ») .

وفي شرح ابن يعيش ٢٥/٢ : (فإن قيل : هل يجوز حذف الواو من الأسد فتقول : « إياك الأسد » قيل : لا يجوز ذلك لأن الفعل المقدر لا يتعدى إلى مفعولين ، فلم يكن بد من حرف العطف أو حرف الجر ، نحو إياك والأسد » و « إياك من الأسد » فتكون قد عديته إلى الأول بنفسه ثم عديته إلى الثاني بحرف جر . فإن قيل : فهلا جاز حذف حرف الجر فقلت : « إياك الأسد » قيل : ليس ذلك بالسهل ، ولا يقدم عليه السماع من العرب ، وربما جاء مثل ذلك بغير واو في ضرورة الشعر ، نحو قوله :

فإياك إياك المراء فإنه ... إلى الشر دعاء وللشر جالب

وانظر الكتاب ١٣٨/١ ، الايضاح لابن الحاجب ٢٣٢/٢ ، شرح الرضي ١٨١/٢ ، الكافي ٤٣٦/٢ ، وهمع الهوامع ١٦٩/١ .

ووجه الضعف في إجماع النحاة أن قوله تعالى : ﴿ فوقاهم الله شر ذلك اليوم ﴾ تقديره : « من شر ذلك اليوم » فحذف حرف الجر فيه سماعي فكذا في » إياك الأسد » التقدير : « ق نفسك من الأسد » . والمصنف أول من أخذ هذا على النحاة فيما علمت .

(٣) في مبحث الأفعال القياسية . انظر ص ٢٦١ .

(وهي قسمان : متعدٍ إلى اثنين ، وإلى ثلاثة ، والأول قسمان : ما يكون المفعولُ الثاني غيرَ الأول)[١] أي : بحسب الخارج ، ولا تكون المغايرة إلا بالمفهوم والعبارة . (وما يكون غيرَه)[٢] بحسب الخارج أيضاً . ولك أن تجعل المعنى : وما يكون المفعولُ الثاني عينَ الأول[٣] .

(فالأقسام ثلاثة) متعدٍ إلى اثنين ثانيهما عينُ الأول[٤] ، ومتعدٍ إلى اثنين ثانيهما غيرُ الأول[٥] ، ومتعدٍ إلى ثلاثة .

القسم الأول
ـ أفعال القلوب ـ

(القسم الأول : « حَجا ») وله تسعةُ معانٍ : الغَلَبَةُ ، والقصدُ ، والردُّ[٦] ، والسَوْقُ[٧] ، والكَتْمُ ، والحِفْظُ ، والإقامة ، والبُخْلُ . هذه ثمانية معانٍ لا يتعدى في شيء منها إلى اثنين[٨] .

---

(١) وهو باب « أعطى وكسى » .

(٢) أي : ما يكون المفعول الثاني عين الأول ، وهي أفعال القلوب ، فالضمير في « غيره » راجع إلى الذي ذكره قبل هذا ، وهو قوله : غير الأول ، والعبارة في غاية التعقيد .

(٣) كان عليه أن يستعمل هذه العبارة في المتن ، تيسيراً للفهم ، لا سيما والكتاب موضوع أساساً للمبتدئين كما ذكره في مقدمته .

وعبارة الجامي في ما ذكره المصنف : (والى اثنين ثانيهما غير الأول كـ « أعطى » والى اثنين ثانيهما عين الأول فيما صدق عليه ، ثم « علم ») . شرح الجامي ص ٦٦٨ .

(٤) في أفعال القلوب .

(٥) في باب « أعطى وكسى » .

(٦) الدال ساقطة من الأصل .

(٧) في الأصل : التوق . وانظر التسهيل ص ٧٠ ، وحاشية الصبان ٢/٢٣ .

(٨) المعنى التاسع لم يذكره اعتماداً على أن البحث إنما هو فيه ، وهو كونه بمعنى « ظن » حيث يتعدى فيه إلى مفعولين .

=

(و « عَدَّ ») يكون بمعنى الحساب[1] ، فلا يتعدى إلى اثنين ، إنما يتعدى إليهما إذا كان بمعنى الظن[2] ، كقوله :

٩ ـ فلا تَعْدُدِ المولى شَريكَكَ في الغِنى[3]
ولكنما المولى شريكُكَ في العُدْمِ[4]

أي : الفَقْر .

(و « زَعَمَ ») بفتح العين ، أما بكسرِه فبمعنى الطَمَع . وله خمسة معان :

= وبدأ المصنف بـ « حجا » من هذه الأفعال متابعة لابن مالك في التسهيل ص ٧٠ ، وذكر معانيها مرتبة على حسب ترتيب التسهيل أيضاً ، وكذا فعل السيوطي في الهمع ١٤٨/١ .

ولم يمثل المصنف لـ « حجا » ، ومنه قول الشاعر :

قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة ... حتى ألمت بنا يوماً ملمات

وفي هامش التسهيل ص ٧٠ (قال أبو حيان : لم أعلم أحداً ذكر « حجا » غير هذا المصنف) . يعني ابن مالك .

ويرد قول أبي حيان ما في اللسان مادة (حجا) : (حجوت فلانا كذا أي : ظننته) . وانظر المحكم ـ مادة (حجا) .

(١) انظر التسهيل ص ٧٠ ، وشرح الأشموني ٢٣/٢ .

(٢) وورده بمعنى الظن أنكره أكثر البصريين . انظر همع الهوامع ١٤٨/١ .

(٣) في الأصل : البقى .

(٤) هذا بيت من الطويل ، قائله النعمان بن بشير بن سعد الخزرجي الصحابي هو وأبوه وأمه رضي الله عنهم أجمعين . والمولى : له معان كثيرة ، منها : الناصر ، والحليف ، والصاحب ، وابن العم ، وغيرها .

والشاهد فيه قوله : « فلا تعدد المولى شريكك ، حيث جاء « عد » بمعنى « ظن » فنصب مفعولين ، أولهما : المولى ، وثانيهما : شريكك . وهو ما أثبته الكوفيون وبعض البصريين ، وأنكره أكثرهم . ووافق الكوفيين ابن أبي الربيع وابن مالك فأثبتها في التسهيل والألفية ، وتبعه المصنف ، وما أكثر ما تبعه في ما اختاره من مذهب الكوفيين ، خاصة في هذا الباب ، وفي باب حروف الجر . وانظر البيت في : شرح الأشموني ٢٢/٢ ، والتصريح ٢٤٨/١ ، وشرح الشواهد للعيني ٣٧٧/٢ ، وخزانة الأدب ٤٦١/١ وهمع الهوامع ١٤٨/١ ، والدرر اللوامع ١٣٠/١ ، والتذييل والتكميل ٣/ ورقة ٥٦ ، وشرح الكافية لابن مالك ص ١٧٣ ، وشرح التسهيل له ١/ ورقة ٧٨ ، وتعليق الفرائد ١٢١٨/١ ، وشواهد التوضيح ص ١٢٢ .

الكَفالة ـ بفتح ـ والرِياسة ، والسَمْن ، والهُزال[1] . تلك الأربعة خارجة عما نحن فيه[2] .

(١٣٣/ب) / و لـ « زعم »[3] ـ من بين الألفاظ ـ اختصاصٌ بعدم الوثوق بالمظنون حتى أنه يشعرُ بكَذِبه ، وجاء منه التزعُّم بمعنى التكذُّب[4] وقالوا : « زعَموا : مطيةُ الكَذِب »[5] أي : كل كلام كاذب يصدَّر بـ « زعموا » ، قال الجوهري في الصحاح :[6] « قال ابن السكِّيت : يقال للأمر الذي لا يُوْثَق به : مَزْعَم ، أي : يَزْعُم هذا أنه كذا ويزعمُ هذا أنه كذا » .

(و « جَعَلَ ») وتكون للتصيير ، وسيأتي ، وللإيجاد ، نحو قوله تعالى : ﴿ وجعلَ الظلمات ﴾[7] ، وللايجاب ، نحو « جعلتُ للعامل أجراً » أي : أوجبت[8] وللترتيب ، نحو « جعلتُ بعضَ متاعي على بعض » ، وللمقاربة ، وسيأتي في أفعال المقاربة[9] .

---

(١) انظر التسهيل ص ٧٠ ، والهمع ١٤٨/١ ، وحاشية الصبان ٢٢/٢ .
(٢) لأنه لا يتعدى في شيء منها إلى اثنين .
(٣) لم يمثل المصنف لـ « زعم » ومنه قول الشاعر :
زعمتْني شيخاً ولست بشيخ ... إنما الشيخ من يدِبُّ دَبيبا
انظر شرح الأشموني ٢٢/٢ ، وهمع الهوامع ١٤٨/١ .
(٤) انظر صحاح الجوهري ص ١٩٤٢ (زعم) .
(٥) قال الزمخشري في الأساس ـ مادة (زعم) : (زعم فلان أن الأمر كيت وكيت اذا شككت أنه حق أو باطل ، وأكثر ما يستعمل في الباطل ، و « زعموا : مطية الكذب ، و « في قوله مزاعم » ، إذا لم يوثق به) .
(٦) صحاح الجوهري ـ مادة (زعم) .
(٧) ﴿ وجعل الظلمات والنور ﴾ من الآية ١ من سورة الأنعام .
وكان الأحرى أن لا يقتصر المصنف على قوله تعالى : ﴿ وجعل الظلمات ﴾ .
(٨) انظر شرح الأشموني ٢٣/٢ .
(٩) لم يمثل المصنف لجعل ، ومنه قوله تعالى : ﴿وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثاً ﴾ أي : اعتقدوهم . وانظر التسهيل ص ٧١ ، شرح الأشموني ٢٣/٢ ، وهمع الهوامع ١٤٩/١ .

(للظن) تقييد للأفعال الأربعة ، والظن : الاعتقاد الراجح[1] . (و « هَبْ » له) أي : للظن[2] (غيرَ متصرف) في الصحاح « يقال : هَبْ زيداً منطلقاً ، أي : احْسَبْ زيداً منطلقاً ، ولا يستعمل له ماضٍ ولا مستقبلٌ في هذا المعنى »[3].

وفي حواشي التسهيل للمالكي[4] « لايستعمل منه إلا الأمر ، وهي عند المصنف بمعنى الظن ، وقيل : بمعنى التصيير » [5] .

(و « عَلِمَ ») لا بمعنى « عَرَفَ » فإنه يتعدى إلى واحد ، نحو قوله تعالى : ﴿ أخرجكم من بُطونِ أُمهَّاتِكم لا تعلمونَ شيئاً ﴾[6] ، ولا من العُلْمِ ، بمعنى شق الشفة العليا ، تقول : « عَلَمْتُ الرجلَ » أي شققتُ شفته العليا[7] ، أو بمعنى كون الشفة الأولى العليا مشقوقة ، تقول : « عَلِمَ الرجل » أي : صار مشقوق الشفة العليا[8] .

---

(١) انظر صحاح الجوهري ـ مادة (ظنن) .

(٢) لم يمثل له المصنف ، ومنه قول الشاعر :

فقلت أجرني أبا خالد ... وإلا فهبني امرَءاً هالكا

قال السيوطي في الهمع ١/١٤٩ : (هب : أثبته الكوفية وابن عصفور وابن مالك) وانظر شرح الأشموني ٢/٢٤ ، وشرح الكافية لابن مالك ص ١٧٣ .

(٣) صحاح الجوهري ـ مادة (هبب) .

(٤) هو المرادي الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المالكي المعروف بابن أم قاسم المتوفي سنة ٧٤٩ هـ . له شرح على ألفية ابن مالك ، وشرح على التسهيل في خمسة مجلدات . انظر كشف الظنون ص ٤٠٦ ، وبغية الوعاة ١/ ١٠١ .

(٥) شرح التسهيل للمرادي ٣/ ورقة ٩٨ .

(٦) من الآية ٧٨ من سورة النحل .

(٧) يستعمل (علم) بفتحتين متعدياً لواحد ، و (علم) بفتح ثم كسر لازماً ، قال في اللسان ـ مادة (علم) : (علمت الرجل : شققت شفته العليا ، وعلمته اعلمه علماً مثل كسرته أكسره كسراً) .

وفي القاموس : (وأما « علم » بفتحتين فمتعد إلى واحد ، بمعنى : شق شفته العليا) ولم يذكر الجوهري منه إلا اللازم . قال في الصحاح : (وعلم الرجل يعلم علماً ، إذا صار أعلم ، وهو المشقوق الشفة العليا) . وانظر حاشية الصبان ٢/٢١ .

(٨) انظر المصادر السابقة في مواضعها ، والتسهيل ص ٧١ ، والهمع ١/١٤٩،وشرح التصريح ١/ ٢٥٠ ، وشرح الأشموني مع الصبان ٢/٢١ . ولم يمثل المصنف لـ « علم » بمعنى : تيقن ، وهي مدار =

(و « وَجَدَ ») لا بمعنى « استغنى » و « حَزِنَ » و « حقدَ عليه »[1] و « أصاب »[2] .

(« أَلْفى »[3] و « دَرى »[4]) : لا بمعنى المَكْرِ : يقال : دَرى الذئبُ الصيدَ ، أي : استخفى له ليفترسه[5] . (لليقين)[6] أي : التصديق الجازم المطابق الثابت .

(و « تَعَلَّمْ »[7] غيرَ متصرف) لم يستعمل منه في هذا المعنى إلا الأمر (بمعنى « اعلَمْ »)[8] قال الشاعر :

١٠ - تَعَلَّمْ شِفاءَ النفسِ قَهْرَ عَدُوِّها
فبالِغْ[9] بِلُطْفٍ في التحيُّلِ والمَكْرِ[10]

البحث ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فاعلم أنه لا إله إلا الله ﴾ ، وقول الشاعر :

علمتك الباذلَ المعروف فانبعث إليك بي واجفاتُ الشوقِ والأملِ

انظر شرح الأشموني ٢/٢١ ، وهمع الهوامع ١/١٤٩ .

(١) هي في الثلاثة لازمة .

(٢) هي فيه متعدية لواحد . ولم يمثل المصنف لوجد ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وإن وجدنا أكثرَهم لفاسقين ﴾ . انظر التصريح ١/٢٥٠ ، وشرح الأشموني ٢/٢١، وهمع الهوامع ١/١٤٩ .

(٣) جعلها ابن مالك مرادفة « وجد » ، ومنه قوله تعالى : ﴿ إنهم ألفوا آباءهم ضالين ﴾ . وهي تفيد اليقين كسابقتها . انظر التسهيل ص ٧١ ، وأوضح المسالك ٢/٣١ ، والتصريح مع يس ١/٢٤٧ . وقال السيوطي في الهمع ١/١٤٩ : (اثبتها الكوفية وابن مالك ، وأنكرها البصرية وابن عصفور) .

(٤) دري بمعنى « علم » أثبتها ابن مالك في التسهيل ص ٧١ ، وشرحه : ورقة ٧٨ . ومن شواهدها قول الشاعر ، وهو الفرزدق :

دريت الوفي العهد يا عمرو فاغتبط فإن اغتباطاً بالوفاء حميد

انظر الأشموني ٢/١٩ ، وأوضح المسالك ٢/٣٣ ، والهمع ١/١٤٩ .

(٥) انظر أساس البلاغة - مادة (درى) وشرح الأشموني ٢/٢٣ ، وهمع الهوامع ١/١٤٩ .

(٦) اي : الأربعة التي مضت لليقين ، وهي : علم ، وجد ، ألفى ، ودرى .

(٧) هي لليقين أيضاً ، فكان الأولى أن يؤخر قوله : « لليقين » بعدها ، حتى يشمل الجميع . وانظر الأشموني ٢/٢٤ .

(٨) انظر التسهيل ص ٧١ ، وشرح الأشموني ٢/٢٤ ، وأوضح المسالك ٢/٣١ وهمع الهوامع ١/١٤٩ .

(٩) في الأصل : وبالغ .

(١٠) البيت من الطويل ، وهو لزياد بن سيار بن عمرو بن جابر ،عاصر النابغة الذبياني ، وله معه قصة . =

(و « ظَنَّ ») لا للتُهمة ، تقول : « ظننتُ زيداً » أي : اتهمتُه[1] .

(و « حَسِبَ »[2] و «خالَ »[3]) ماضي يَخالُ ، لا لعُجْبٍ[4] ، نحو « خالَ زيدٌ » أي : تكبَّر ، ولا ظَلَعٍ ، يقال : « خالَ الفرسُ » أي ظلَعَ / وغمز في مَشْيِه[5] . (١٣٤/أ)

(و « رأى ») لا للإبصار تقول : « رأيت زيداً » أي : أبصرتُهُ ، ولا رأى رأياً للاعتقاد ، تقول : « رأيت كذا » أي : اعتقدته[6] .

(للظن واليقين) وأكثـرُ استعمالِ الثـلاثة الأوَل[7] للظن ، وقـد تستعمل

= شفاء النفس : قضاء مآربها ، اللطف : الرفق ، التحيل : أخذ الأشياء بالحيلة .
استشهد به على أن « تعلم » من أفعال هذا الباب ، بمعنى « اعلم » مفعولها الأول : شفاء النفس ، ومفعولها الثاني : قهر عدوها . انظر البيت في شرح الأشموني ٢٤/٢ ، التصريح ٢٤٧/١ ، الهمع ١٤٩/١ ، مغني اللبيب برقم (١٠٢١) ، أوضح المسالك ٣١/٢ ، الدرر ١٣٢/١ ، شذور الذهب ص ٣٦٢ ، وشرح الشواهد للعيني ٣٧٤/٢ .

(١) من استعمال « ظن » في اليقين قوله تعالى : ﴿ الذين يظنون أنهم ملاقو ربهم ﴾ وفي الظن قوله تعالى : ﴿ إن نظن إلا ظناً وما نحن بمستيقنين ﴾ . ومنه قول الشاعر :

ظننتك إن شبت لظى الحرب صاليا   فعـرَّدْت فيمن كان عنها معـردا

انظر شرح الأشموني ٢١/٢ ، وشرح التصريح ٢٤٨/١ .

(٢) من استعمالها للظن قوله تعالى : ﴿ ويحسبون أنهم على شيء ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وتحسبهم أيقاظاً وهم رقود ﴾ . وقد تأتي لليقين ، وسيستشهد له المصنف .

(٣) من استعمالها في الظن قول الشاعر :

إخالُك إن لم تغضض الطرف ذا هوى   يسومك ما لا يستطاع من الوجد

وتستعمل بقلة في اليقين ، ومنه قوله :

دعـاني الغـواني عمهـن وخلتـني   لي اسم فلا أدعى بـه وهـو أول

انظر التصريح ٢٤٩/١ ، والأشموني ٢٠/٢ .

(٤) في الأصل : يعجب .

(٥) انظر الأشموني مع حاشية الصبان ٢٠/٢ ، والتصريح ٢٥٠/١ .

(٦) انظر شرح الأشموني ١٩/٢ - ٢٠ ، والتصريح ٢٤٩/١ .

(٧) وهي « ظن وحسب وخال » .

لليقين[1]، قال تعالى : ﴿ ورأى المجرمون النارَ فظنوا أنَّهم مُواقِعوها ﴾[2] ، وقال الشاعر :

١١ - حَسِبْتُ التُّقى والحمدَ خيرَ تجارةٍ
رَباحاً إذا ما المرءُ أصبحَ ثاقِلاً[3]

أي : علمت التقوى وحمدَ اللهِ في وقت الثِقَلِ من الحوادثِ والنوائبِ خيرَ تجارةٍ وخيرَ مرابحةٍ أُوَفّاهُما مع مثوباتٍ لا تُحصى[4] .

وأكثر استعمال الرابع[5] في اليقين ، وقد جمع المعنيين قوله تعالى : ﴿ إنهم يرونَه بعيداً ونراه قريباً ﴾[6] .

(وأُلحِقَ به) أي : بـ « رأى » العِلْمِيَّة (رأى الحلمية) أي : التي للنوم

---

(١) مثلت لكليهما قبل قليل .

(٢) من الآية ٥٣ من سورة الكهف .

(٣) البيت من الطويل ، وقائله لبيد بن ربيعة الشاعر المشهور ، من أصحاب المعلقات ، أدرك الاسلام فأسلم ، رضي الله عنه . ويروى « الجود » مكان « الحمد » في أكثر المراجع ، ويروى « البر » أيضاً . ورواية « الحمد » توافق مافي الديوان ص ٢٣ طبعة ليدن . ثاقلاً : ميتاً ، وسيشرح المصنف البيت بخلاف ذلك . أورده شاهداً على مجيء « حسب » لليقين بمعنى « علم » ونصبها للمفعولين ، وهما : التقى ، وخير تجارة ، وهو قليل . انظر البيت في شرح الأشموني ٢/ ٢١ ، التصريح ١/ ٢٤٩ ، همع الهوامع ١/ ١٤٩، الدرر اللوامع ١/ ١٣٢، وشرح الكافية لابن مالك ص ١٧٢، أوضح المسالك ٢/ ٤٤ ، ديوان لبيد ص ١٤٦ ، اللسان : مادة (ثقل) ، الأضداد للأنباري ص ٢٠ ، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ورقة ٧٨ ، شرحه للمرادي ١/ ٤٧٦ ، تعليق الفرائد ١/ ١٢٢٥ ، التذييل والتكميل ٣/ ورقة ٦٠ ، وشرح الشواهد للعيني ٢/ ٣٨٤ .

(٤) كذا فسره ، والمعروف أن المراد به الثقل الذي يصيب الأجسام بسبب الموت . ووصف الميت بالثقيل ، لأن الأبدان تخف بالأرواح ، فإذا مات صاحبها تصير ثاقلة كالجمادات .

وانظر التصريح ١/ ٢٤٩ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/ ٢١ .

(٥) وهو « رأى » .

(٦) الآيتان ٦ ، ٧ من سورة المعارج .

والرؤيا ، نحو﴿ إني أراني أعْصِرُ خَمْراً ﴾[1] ، ولهذا جُعِلَ فاعلُه ومفعولُه ضميرَيْنِ لشيءٍ واحد[2] .

والأحسن أن يقال : إن « رأى » الحلمية ملحقة بـ « رأى » الظنية ، لأن ما يُرى في النوم أشبهُ بالظن منه بالعلم[3] .

(و « سَمِعَ » المعلقة بعين) نحو « سمعت زيداً يتكلم » ، بخلاف المعلقة بصوت ، فإنه لا يتعدى إلا لواحد ، نحو « سمعتُ كلاماً »[4] ، وإنما أُلْحِقَ السماعُ بالرؤيةِ العلمية ، لأنه كالرؤية يوجب العلم .

(ولا يكون المفعولُ الثاني إلا فعلاً دالّاً على صوت) مثل « يتكلم » و «يقول » و « يصوِّت » و « يقرأ »[5] .

---

(١) من الآية ٣٦ من سورة يوسف .

(٢) ألحقوا « رأى » الحلمية بـ « رأى » العلمية بجامع إدراك الحس الباطن في كل منهما ، ومن شواهدها قول الشاعر :

أراهم رفقتي حتى إذا ما   تولى الليل وانخزل انخزالا

انظر التسهيل ص ٧١ ، وشرح التصريح ١/ ٢٥٠ ، وشرح الأشموني ٢/ ٣٤ ، وهمع الهوامع ١/ ١٥٠ .

(٣) وذهب بعضهم إلى أن « رأى » الحلمية لا تنصب مفعولين ، وأن ثاني المنصوبين حال .
انظر شرح التصريح ١/٢٥٠ ، والأشموني مع الصبان ٢/٣٤ .

(٤) انظر التسهيل ص ٧١ ، وشرح الكافية لابن مالك ص ١٧٣ ، والارتشاف ١/٤٩٥
وقال السيوطي في الهمع ١/ ١٥٠ :

(وألحق الأخفش بـ « علم » سمع المعلقة بعين ، المخبَر بعدها بفعل دال على صوت ، نحو « سمعت زيداً يتكلم » بخلاف المعلقة بمسموع نحو « سمعت كلاما » و « سمعت خطبة » . ووافقه على ذلك الفارسي وابن بابشاذ وابن عصفور وابن أبي الربيع وابن مالك ، واحتجوا بأنها لما دخلت على غير المسموع أتى لها بمفعول ثانٍ يدل على المسموع ، كما أن « ظن » لما دخلت على غير مظنون أتى بعد ذلك بمفعول ثان يدل على المظنون .

والجمهور أنكروا ذلك ، وقالوا : لا يتعدى « سمع » إلا إلى واحد ، فإنْ كان مسموعاً فهو ذاك ، وان كان عيناً فهو المفعول ، والفعل بعده في موضع نصب على الحال) .

(٥) انظر التسهيل ص ٧١ ، والهمع ١/ ١٥٠ ، وشرح الكافية لابن مالك ص ١٧٣ .

ـ أفعال التصيير ـ

(و « صَيَّر »[1] و « أصارَ »[2] و « جعلَ ») قال الله تعالى : ﴿ فَجعلناه هباءً منثوراً ﴾[3] .

(و « وَهَبَ » غيرَ متصرفٍ) حكى ابن الأعرابي[4] : « وَهبني اللهُ فِدَاكَ »[5] أي صيَّرني .

وأما « وهب » المتصرف من الهِبَةِ فمتعدٍ إلى واحد ، قال الجوهري في الصحاح[6] : « يقال : وهبتُ له شيئاً » .

(و « رَدَّ ») كقولِهِ :

---

(١) شرع في ذكر الأفعال الدالة على التحويل ، ومن شواهد صيَّر قوله :

ولعبت طير بهم أبابيل ... فصُيِّروا مثلَ كعصفٍ مأكول

انظر الهمع ١/١٥٠ ، وشرح الأشموني ٢/٢٥ ، والتصريح ١/٢٥٢ .

(٢) أصار : منقولة عن « صار » التي هي إحدى أخوات كان بالهمز ، كما أن « صير » منقولة عنها بالتضعيف . انظر الهمع ١/١٥٠ ، وحاشية الصبان ٢/٢٢٤ .

(٣) من الآية ٢٣ من سورة الفرقان .

(٤) هو محمد بن زياد ، أبو عبد الله ، كان مولى لبني هاشم . من أكابر أئمة اللغة المشار إليهم بالبنان . سمع من المفضل الضبّي ، وكان ربيباً له ، وأخذ عن أبي معاوية الضرير ، وأخذ عنه ثعلب وابراهيم الحربي .

توفي عام (٢٣٠هـ) وقيل (٢٣١هـ) في خلافة الواثق .

انظر ترجمته في : نزهة الألباء ص ١١٩ ، إنباه الرواة ٢/١٢٨ ، الأنساب للسمعاني : ورقة ٤٤ب ، بغية الوعاة ص ٤٢ ـ ٤٣ ، تاريخ ابن الأثير ٥/٢٨٢ ، تاريخ أبي الفدا ٢/٣٦ ، تاريخ ابن كثير ١٠/٣٠٧ ، ابن خلكان ١/٤٩٢ ، روضات الجنات ص ٥٩٦ ، شذرات الذهب ٢/٧٠ ، طبقات الزبيدي ص ٢١٢ ، الفهرست لابن النديم ص ٦١ ، وكشف الظنون ص ١٩٨ .

(٥) انظر شرح الأشموني ٢/٢٥ ، شرح التصريح ١/٢٥٢ ، أوضح المسالك ٢/٥٢، وهمع الهوامع ١/١٥٠ ، وشرح الكافية لابن مالك ص ١٧٤ .

(٦) الصحاح ـ مادة (وهب) .

١٢ ـ فـردَّ شعـورَهُنَّ الســودَ بيضـاً   وردَّ وجُـوهَـهُـنَّ الـبـيضَ سـودا[1]

(و « تركَ ») :

١٣ ـ وربَّيْتُــه حتى إذا مـا تـركْتُــهُ   أخا القومِ واستغنى عن المسحِ شاربُه[2]

(و « تَخِذَ ») كقوله[3] :

١٤ ـ تَخِــذْتُ غُـرَازَ إِثْــرَهُمُ دَليــلاً   / وفَـرّوا في الحِجَـازِ ليُعْجِـزوني[4] (١٣٤/ب)

---

(١) هذا بيت من الوافر ، قائله عبد الله بن الزَبيرِ الأَسْدي من كلمة اختارها أبو تمام في الحماسة ، ومعناه ظاهر .

أورده شاهدا على مجيء « رد » بمعنى صير ، وقد نصب مفعولين ، أولهما : « شعورهن » ، والثاني : بيضا ، وكذا « رد » في عجز البيت نصبت مفعولين أولهما : وجوههن ، والثاني : سودا .

ويمكن أن يجعل قوله : بيضا حال من الشعور ، وقوله : سودا حال من الوجوه ، واختاره بعضهم .

انظر البيت في : ذيل الأمالي للقالي ص ١١٥ وفيه نسبه إلى الكميت بن معروف الأسدي ، عيون الأخبار لابن قتيبة ٦٧/٣ وقد نسبه فيه لفضالة بن الشريك ، شرح الأشموني ٢٦/٢ ، الأضداد لابن الأنباري ص ٣٦ شرح الشواهد للعيني ٢/ ٤١٧ ، شرح المرزوقي لديوان الحماسة ص ٩٤١ ، وشرح التبريزي ٢/ ٣٩٤ ، وشرح التسهيل للمرادي ١/ ٤٧٧ ، ومجالس ثعلب ص ٥٠٧ .

(٢) البيت من الطويل ، وقائله فَرْعان بن الأعرف ضمن أبيات قالها في ابنه « منازل » وكان له عاقاً . واختار أبو تمام أبياته تلك في ديوان الحماسة .

والشاهد في البيت مجيء « ترك » للتحويل والتصيير ، ونصبها مفعولين أولهما : الضمير في تركته ، وثانيهما : أخا القوم .

انظر البيت في شـرح المرزوقي ص ١٤٤٥ ، وشرح التبريزي ١٨/٤ ، الاصابة لابن حجر ص ٧٠٠٩ ، شرح الأشموني ٢٥/٢ ، همع الهوامع ١/ ١٥٠ ، الدرر اللوامع ١٣٣/١ ، المطالع السعيدة ١/ ٣٣٠، حاشية يس على التصريح ٢٥٢/١، العيني ٣٩٨/٢، اللسان (جعد)، المقرب ٩٣/١، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ورقة ٧٨ ، شرح التسهيل للمرادي ٤٧٧/١ ، وتعليق الفرائد لابن مالك ١٢٢٨/١ .

وينظر ايضاً نوادر المخطوطات ٣٦٠/٢ .

(٣) لعبت يد الناسخ بهذا البيت تحريفاً مسخه مسخا حتى لم تسلم فيه أكثر الكلمات ، فعاد بلا معنى ، وكتبه كالآتي .

بـحــذف غيــر أن اثـرهــم دلـيــلا   وفـرد الـى الحـجـاز لـتـفـجـروا لـي

(٤) البيت من الوافر، وهو لأبي جُنْدَب بن مرة القردي الهذلي ، وهو أخو أبي خُراش الهذلي الشاعر المعروف .

=

وهو فرع « اتخَذَ». في الصحاح: «الاتخاذ: الافتعال[1] من الأخْذِ، إلا أنه أدغم بعد تليينِ الهمزَةِ وإبدال التاء ، ثم لما كثُر استعمالُهُ على لفظ الافتعال توهموا أن التاء أصلية ، فبنوا منه « فَعِلَ يفعَل » فقالوا : « تَخِذَ يَتْخَذُ » وقُرِىء :﴿ لتَخِذْتَ عليهِ أجْرا ﴾[2] . وجُعِلَ مثله « اتقى وَتَقى » ، وصرح التاجُ بأن « تَخِذَ » أصلية ، وسكت في « تَقى »[3] .

(و « اتخذ » : قال الله تعالى : ﴿ واتخذ اللهُ ابراهيمَ خَليلا ﴾[4] .

= وهو أحد ابيات ثلاثة قالها في بني لحيان يهجوهم بها .

غراز : اسم واد ، وقيل : اسم جبل ، واثرهم : منصوب على الظرفية وقوله : في الحجاز ، بمعنى : إلى الحجاز ، واللام في « ليعجزوني » للتعليل .

الشاهد في البيت مجيء « تخذ » للتصيير ، ونصبها للمفعولين ، وهما : « غراز » ، و « دليلا » . ومن ذلك قراءة بعضهم ﴿ لتخذت عليه أجراً ﴾ وسيأتي الكلام عليها بعد قليل . وقال السيوطي في الهمع ١٥٠/١ : (أنكر بعضهم تعدي « ترك » و « تخذ » و « اتخذ » إلى مفعولين ، وقال : إنما يتعدى إلى واحد ، والمفعول الثاني حال) .

وانظر البيت في أوضح المسالك ٥١/٢ ، والتصريح مع يس ٢٥٢/١ ، وشرح الأشموني ٣١/٢ ، وشرح الشواهد للعيني ٤٠٠/٢ ، واللسان (عجز)، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ورقة ٧٨ ، وشرحه للمرادي ٤٧٧/١ ، والتذييل والتكميل ٣/ ورقة ٦١ ، والمحكم (عجز) .

(١) في الأصل : الأفعال .

(٢) من الآية ٧٧ من سورة الكهف . قال الصفاقسي في غيث النفع في القراءات السبع ص ١٩٥ : (قرأ المكي والبصري بتخفيف التاء الأولى وكسر الخاء من غير ألف وصل . والباقون بألف وصل وتشديد التاء وفتح الخاء ، ولم يدغم الذال في التاء المكي وحفص ، وأدغمه الباقون) .

وانظر تاج العروس (تخذ) ، وكشاف الزمخشري ٤٩٥/٢ .

(٣) لم أجد ما ذكره في كتب تاج الدين الاسفراييني . ولعلها الكشاف وحرفها الناسخ ، لأن الزمخشري صرح بذلك فيه ، فقال : (وقرىء « لتخذت » والتاء في « تخذ » أصل كما في « تبع » ، واتخذ افتعل منه كاتبع من تبع ، وليس من الأخذ في شيء . ونص على هذا ابن الأثير في النهاية ـ مادة (تخذ) ، ورد على الجوهري ما ذكره من أن الاتخاذ افتعال من الأخذ إلا أنه أدغم بعد تليين الهمزة وابدال التاء ، ثم لما كثر استعماله بلفظ الأفتعال توهموا أن التاء أصلية فبنوا منه فعل ، وقالوا : تخذ يتخذ . قال ابن الأثير : وأهل العربية على خلاف ما قال الجوهري . وفي القاموس ـ مادة (تخذ) • (تخذ يتخذ كعلم يعلم) . قال الزبيدي في تاج العروس : (يعني أن التاء أصلية ، وأنها كلمة مستقلة) . وانظر تعليق الشيخ محيي الدين عبد الحميد على الأشموني ٣٢/٢ .

(٤) من الآية ١٢٥ من سورة النساء .

(و « أكان ») ألحقه ابن أفلَحَ[1] بـ « أصارَ » .

« أكان » : مزيد « كان » بمعنى : صار . قال صاحب التسهيل : « ما حكَمَ به جائزٌ قياساً ، ولكن لا أعلمُ السماع »[2] . (للتحويل)[3] أي : تحويل الشيء إلى الشيء .

القسم الثاني
ـ باب : أعطى وكسى ـ

(والقسم الثاني : أعطى ، وكسى ، وسمّى ، وأسْمى) في الصحاح[4] : « أعطيتُهُ مالاً[5] ، وكسوته ثوباً ، وسميت فلاناً زيداً وبزيد[6] ، وأسمى مثله » .

هذا ، ولك أن تجعل « سمّى » من قبيل ﴿ واختـار موسى قـومَه سبعينَ رجلاً ﴾[7] .

(١) لم أقف على ترجمته . وقال السيوطي في الهمع ١/١٥٠ : (وقال أبو حيان : لا أعلم احداً من النحاة يقال له ابن أفلح ، لكن في شيوخ الأعلم رجل اسمه مسلم بن احمد بن أفلح الأديب ، يكنى أبا بكر ، أخذ كتاب سيبويه عن أبي عمر بن الحباب) . وما نسبه إليه نُسب نقله عنه إلى ابن مالك في الهمع ـ الموضع السابق ، قال : (قال ابن مالك : وألحق ابن أفلح بـ « أصار » « أكان » المنقولة من « كان » بمعنى صار ، قال : وما حكم به جائز قياساً ، ولا أعلمه مسموعا) ولم أجده في كتب ابن مالك . وانظر حاشية يس على التصريح ١/٢٥١ .

(٢) انظر ما ذكرته في التعليق السابق .

(٣) وتسمى أفعال التصيير ، لأن « صير » هي الأساس في هذا الباب . ولذا شبه ابن مالك سائر أفعال هذا الباب به فقال : (والتي كصيرا) . وانظر الأشموني ٢/٢٤ ، والتصريح ١/٢٥١ .

(٤) صحاح الجوهري ـ مادتي (عطى) و (سما) .

(٥) الذي في الصحاح : (اعطاه مالا) .

(٦) في الصحاح : (وسميته بزيد) .

(٧) من الآية ١٥٥ من سورة الأعراف . ومراده أنه يمكن أن يجعل مما حذف منه حرف الجر سماعا ، وقد تقدم بحثه في ص ٢٩٢ .

(و « أحْفَرَ ») يقال : أحفرتُ زيداً النهر فحفرَ النهر »[1] .

(و « عَرَّف »)[2] نحو « عرَّفْتُهُ زيداً » .

(و « استكتبَ ») نحو « استكتبتُه الكتابَ »[3] .

(و « نازَعَ ») نحو « نازعتُهُ الحديثَ » .

واعلم أن هذا باب طويل ، لم أجد أحداً ضبطَه[4] ، فتصديتُ لضبطه فبلغ ما جمعته أربعينَ ، لم أذكرها هنا خوفاً من الاطنابِ ، فأرجو أو يوفقني الله على تمامِ ضبطِهِ ، فأجعَلَه رسالةً للطالبين[5] ، فإنه من أهم المطالب .

القسم الثالث

ـ المتعدي إلى ثلاثة ـ

(والقسم الثالث) المتعدي إلى الثالث (« أعلَم » و « أرى ») وألحق بهما سيبويه (نبَّأَ)[6] .

---

(١) انظر العباب لنقرة كار ـ ورقة ١٨١/ ب .

(٢) انكرها ابن مالك في التسهيل ص ٧١ . وانظر الهمع ١/١٥١ .

(٣) انظر العباب شرح اللباب لنقرة كار ورقة ١٨١/ ب .

(٤) الذي ضبط منها : ضرَبَ مع المثل ، كقوله تعالى : ﴿ ضربَ اللهُ مثلاً عبداً مملوكاً ﴾ وقوله تعالى : ﴿ إن الله لا يستحيي أن يضربَ مثلاً ما بعوضة فما فوقها ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ واضرب لهم مثلاً أصحاب القرية ﴾ . انظر الهمع ١/١٥٠ ، وأنكر ابن مالك ذلك في التسهيل ص ٧١ . وألحق بعضهم « أصاب » و « صادف » و « غادر » و « أبصر » وأنكر ذلك الجمهور كما في الهمع ١/١٥١ ، وابن مالك في التسهيل ص ٧١ . ونقل السيوطي في الهمع ١/١٥١ عن أبي حيان عن مفتاح العلوم للسكاكي أنه ألحق بها « توهمت ، تيقنت ، شعرت ، دريت ، تبينت ، أصبت ، اعتقدت ، تمنيت ، رديت ، و « هب » بمعنى : احسب .

ورجعت لمفتاح العلوم للسكاكي فلم أجد ما نسبوه إليه .

(٥) لم أجد له رسالة جمعت هذه الأفعال .

(٦) انظر الكتاب ١/٣٨ ، ٤١ هارون ، والارتشاف ٢/٩٦٣ .

وزاد غيرُهُ[1] (أنبأ ، وأخبر ، وخبَّر ، وحدَّثَ ، وقيل) : زاد الأخفش (أَظَنَّ ، وأحْسَبَ ، وأخالَ ، وأزعَمَ ، وأوجَدَ) قياساً[2] ، ولم يُسمع ذلك من العرب[3] .

(و « أرى »[4] الحلمية أيضاً) وحُجَّتهُ[5] قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ يُرِيكَهُم اللهُ في منامِكَ قليلاً ﴾[6] . والحجة ليست بقوية ،/لأن بعض المفسرين[7] جعلوا المنامَ (١٣٥/أ) بمعنى العينِ ، فـ « أرى » ـ حينئذ ـ عِلْمِيَّة .

وَنَبَّهْتُ على ضَعْفِ هذه الأفعال بلفظة « قيل » ، والله أعلم بسواء السبيل .

---

(١) قال ابن الحاجب في شرح الكافية ص ١١٠ : (وأما أنبأ ونبأ وأخبر وخبر وحدث ، فقد ذكرها النحويون في باب المتعدي إلى ثلاثة ، وهي في التحقيق متعدية إلى واحد ، ولكنها لما استلزمت معنى الاعلام أجريت مجراه لأن الأخبار المستقيم إنما يكون عن علم أو عن ظن) . وانظر شرح الكافية لابن مالك ص ١٨٥ .

وقال الجامي ص ٦٦٨ : (وأما الأفعال الأخر وهي أنبأ ونبأ وأخبر وخبر وحدث ، فليست أصلاً في التعدية إلى ثلاثة مفاعيل بل تعديتها إليها إنما هي بواسطة اشتمالها على معنى الإعلام) .

وانظر المقرب ١٢٢/١ ، وشرح ابن يعيش ٦٦/٧ ، وشرح الرضي ٢٧٤/٢

(٢) قال الزمخشري في المفصل ص ٢٥٧ : (وقد أجاز الأخفش أظننتُ ، وأحسبتُ وأخلتُ ، وأزعمتُ) .

وفي التسهيل ص ٧٤ : (وزاد الأخفش : أظنَّ، وأحسبَ، وأخالَ، وأزعمَ، وأوجدَ) وضعفه في شرح الكافية ص ١٨٦ .

وقد ذكر السيوطي في الهمع ١٥٩/١ أفعالاً أخرى ألحقت بهذا الباب ، ثم قال : (وبلغت أفعال هذا الباب تسعة عشر ، والجمهور منعوا ذلك) .

(٣) انظر شرح الكافية لابن مالك ص ١٨٦ ، وشرح الجامي ص ٦٦٨ ، والهمع ١٥٩/١ .

(٤) قلبها الناسخ في الأصل إلى « رأى » .

(٥) قوله : وحجته ، يشعر بأن الرأي للأخفش ، ولم ينسبه إليه أحد ، وقد نسبه ابن مالك في التسهيل ص ٧٤ الى بعضهم ولم يسمِّه ، وكذا الأزهري في التصريح ١/ ٢٦٥ .

والغريب أن السيوطي قد نسب هذا الرأي في الهمع ١/ ١٥٩ إلى ابن مالك ، في حين نسبه ابن مالك إلى غيره ـ كما قدمت ـ فلا يكون هو الذي زاده ، غاية ما هناك أنه حكاه في التسهيل .

(٦) من الآية ٤٣ من سورة الأنفال .

(٧) هو الحسن البصري ـ رضي الله عنه ـ كما في كشاف الزمخشري ٢/ ١٦١ . فقد نقل عنه : في منامك ، أي : في عينك ، ورده الزمخشري بقوة ، حتى انه استبعد صدورَ مثلِه عن الحسن البصري رضي الله عنه .

وما يُصاغُ للمفعول من ذي ثلاثةٍ فحكمُهُ حكمُ « ظَنَّ » . كذا في التسهيل[1] .

الأفعال الناقصة

(وأما الناقصة) عرفوها بما وُضِعَ لتقرير الفاعل على صفة[2] . قال المحقِّقُ الشريف : « معناه : أنها لتقرير الفاعل على صفة خارجة عنها ، كما هو المتبادَر ، بخلاف التامة ، فإنها تقرر الفاعلَ على مدلولِها »[3] .

وكأن وجه المتبادَر : أنه كما يفهم من هذه العبارة خروج الفاعل يفهم خروجُ الصفة[4] . ونحن نقول : امتازت عن التامة بأنها وضعت لتقرير الفاعل على الصفة المعيَّنة . وبالجملة ، وجه نقصانها عندهم أنها لا تدل على الحدث وإنما تدل على الزمان فقط[5] . [و][6] فيه نظر ، لدلالتها على النسبة أيضاً . ولا يَرِدُ عليه ما أورِدَ

---

(١) استثنى ابن مالك من تلك الأحكام الاقتصار على المرفوع .
انظر التسهيل ص ٧٤ ، وشرح الأشموني ٢/ ٤٢ .

(٢) انظر شرح الرضي ٢/ ٢٩٠ ، المرتجل لابن الخشاب ص ١٢٤ ، شرح الوافية ص ٥٥٥ ، الكافي شرح الهادي ١/ ٢٣٢ ، شرح الجامي ص ٦٨١ ، والمطول شرح التلخيص للتفتازاني ص ١٥١ .

(٣) قال الشريف الجرجاني في حاشيته على مطول التفتازاني ص ١٥١ :
(لأن المتبادر من قولك : هذا اللفظ موضوع لذلك المعنى . أن ذلك المعنى موضوع له ، لا أنه جزؤه ، والأفعال التامة موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها معاً ، والأفعال الناقصة موضوعة لتقرير الفاعل على صفة فتكون الصفة خارجة عن مدلولها) .

(٤) قال الجامي ص ٦٨١ :
(ولا شك أن هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذي هو العمدة في الموضوع له ، لأن ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة ، فكل من طرفيها خارج عنها) .

(٥) هذا مذهب الأكثرين . قال ابن يعيش ٧/ ٨٩ : (أما كونها ناقصة : فإن الفعل الحقيقي يدل على معنى وزمان ، و « كان » إنما تدل على ما مضى من الزمان فقط ، فلما نقصت دلالتها كانت ناقصة) . وانظر المرتجل ص ١٢٤ والكافي ١/ ٢٣٢ ، وشرح الرضي ٢/ ٢٩٠ . لكن ابن الحاجب على خلاف هذا المذهب حيث أن سبب نقصانها عنده هو عدم تمامها بالمرفوع بل إن لم يذكر منصوبها مع المرفوع لم يفد كلاماً . وقد نصر الرضي رأي ابن الحاجب هذا ، ورد على القائلين بأن سبب نقصانها عدم دلالتها على الحدث ، بل على الزمان فقط . انظر شرح الوافية لابن الحاجب ص ٥٥٥ ، وشرح الرضي ٢/ ٢٩٠

(٦) زدت الواو ليستقيم السياق .

س أنّ « صار » يدل على الصيرورة ، وهذا حدث[1] ، لأن الحدث معنى مستقل[2] بالمفهومية ، والصيرورة وأخواتها المعتبرة في مفهومات هذه الأفعال نِسَبٌ مخصوصة لا مطلقة ، ولو كان الحدث مفهوماً مستقلاً لكان « ضرب » دالاً على حَدَثَيْن ، هما : الضرب والثبوت . نعم يتجه عليه أنا لا نسلم أن هذه الأفعال غير مشتملة على الحدث[3] [فـ][4] « كان » مثلاً معناه الثبوت المستقل بالمفهومية والزمان [و][5] ثبوت هذا الثبوت للفاعل إلا أنه ربما يُجْعَلُ فاعلُ هذا الثبوت جملةً ، فـ « كان زيد قائماً » معناه : ثبت قيامُ زيدٍ ، فالفاعل مجموعُ الجملة والمستحق لاعراب الفاعل هو المجموع ، إلا أنه أُجـري إعراب الفاعل على الجزء الأول كما أُجريَ اعرابُ الحالِ الذي يستحقه مجموعُ الجملةِ على الجزءِ/الأول في : « بعتُه شاةً بدرهَم» بنصب (١٣٥/ب) «شاة»[6] ، ونصب الجزء الثاني من الفاعل[7] لمشابهته بالمفعول في وقوعه بعد المرفوع ، واقتضاء الفعل إياه[8] .

ونظيرُهُ جعلُ الجملةِ مفعولاً في نحو « علمتُ زيداً قائماً » ، فإن المعلوم مجموعُ الجملة ، إلا أنه أُجريَ إعراب المفعول الذي استحقه المجموع على كل من الجزأين .

---

(١) أورد هذا الاعتراض نقرة كار في العباب شرح اللباب ـ ورقة ١٨١/ ب .

(٢) في الأصل : مستقبل .

(٣) فرق المصنف بين دلالة هذه الأفعال على الحدث ، وبين اشتمالها على الحدث ، فأنكر الأول ، ورد الاعتراض به على تعليلهم تسميتها ناقصة بكونها لا تدل على الحدث ، وجعل الثاني ، وهو اشتمالها على الحدث وارداً على تعليلهم ، كما جعل قبل هذا دلالتها على النسبة وارداً عليه .

(٤) زدت الفاء ليستقيم السياق .

(٥) زدت الواو ليستقيم السياق .

(٦) في الحال الجامدة الدالة على سعر . والتقدير : مسعراً شاة بدرهم .

(٧) وذلك في خبر كان وأخواتها .

(٨) قال الجامي ص ٦٨٥ : (فترفع هذه الأفعال الجزء الأول لكونه فاعلاً وتنصب الجزء الثاني ، لشبهه بالمفعول في توقف الفعل عليه) .

وبهذا تحقق أن الفعل ناقص ، كما وعدناك في صدر الكتاب[1] ، وأن الأفعال الناقصة داخلة في تعريف الفعل من غير احتياج إلى تمحل سمعته هنالك ، ولا مشاحَّة في تسميتها ناقصة ، لعدم تَمَامِهَا بما جُعِلَ فاعلاً في الصورة . فاحفظه فإنه تحقيق بديع ، لا يفوت سميعاً عليماً[2] يعلم أن قدرَه رفيع . (فتنصِبُ المسندَ إلى فاعلها ، ويسمى خبراً) قد عرفت معنى هذا الكلام فتذكر[3] . (ومفعولاً . ويسمى فاعلها اسماً أيضاً[4] ، فمنها) أي : من هذه الأفعال الناقصة .

ـ كان وأخواتها ـ

(الأفعال الناقصة)[5] أي : تسمى في هذا : الأفعال الناقصة .

(وهي « كانَ ») قد تكون زائدةً ، ولا عمل لها ، بخلاف الحروف العاملة الزائدة ، نحو « إن من أفضلِهم كان زيداً »[6] .

---

(١) بقوله في مبحث تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف : (وسنلقي عليك ما يبقي الأفعال الناقصة ، فلا تحتاج في تصحيح التعريفات معه إلى هذا المقال إن شاء الله) . انظر ص ٢٠٧ .

(٢) في الأصل : سميع عليم .

(٣) معناه أن المراد بالتسمية الاطلاق ، لا أنه وضع هذا الاسم بإزائه ، وقد تقدم مثل هذا مرات عديدة .

(٤) ممن أطلق الفاعل على مرفوعها سيبويه في الكتاب ٢١/١ ، وابن الحاجب في شرح الكافية ص ١١٣ ، وتابعه الجامي في شرح الكافية ص ٦٨٥ . وعد الرضى هذه التسمية خلاف الأولى ، فقال في شرح الكافية ٢٩٢/٢ :

(تسمية مرفوعها اسماً لها أولى من تسميته فاعلاً لها) .

(٥) في هذا التركيب إبهام وارباك منه . وحله أنه جعل الأفعال الناقصة قسمين الأول : كان وأخواتها ، والثاني : أفعال المقاربة « كاد وأخواتها » .

وسيأتي قوله : « ومنها : أفعال المقاربة » في ص ٣١٨ والذي دعاه الى قوله : « فمنها الأفعال الناقصة » أن الشائع عند النحاة إطلاق الأفعال الناقصة على « كان وأخواتها » دون أفعال المقاربة . ولذا قال هنا : « أي : تسمى في هذا الأفعال الناقصة » . ولو قال مكان هذا : فمنها كان وأخواتها لزال الأشكال .

(٦) جعل في هذا المثال « كان » زائدة ، فـ « زيداً » على هذا اسم « إن » .

وتكون للاستمرار ، نحو ﴿ كان اللهُ عليماً حكيماً ﴾[1] ، وهذا شائع في الحديث ، يُقال : « كان رسول الله ـ صلى الله تعالى عليه وسلم ـ [يفعل][2] كذا » . ويراد استمرارُه عليه .

ويكون ماضياً منقطعاً ، نحو « كان زيدٌ قائماً »[3] .

(و « أضحى » و « أصبحَ » و « أمسى ») معناها : كان في الضُحى وكان في الصباح ، وكان في المساء[4] .

(و « ظلَّ » و « باتَ ») معنى الأول : كان في اليوم ، ومعنى الثاني : كان في الليل[5] .

(و « صار ») : معناه : كان بعد أن كان على خلافِ ذلك ، وهذا معنى قولهم : صار للانتقال[6] . وما تقدم عليه ، كلُّه يجيء بمعناه[7] .

---

(١) هذا بعض آية في آيات من كتاب الله تعالى ـ منها الآية ٤ من سورة الفتح والآيات ١٧ ، ٩٢ ، ١٠٤ من سورة النساء .

(٢) زيادة يقتضيها المعنى .

(٣) «كان » في هذا المثال تفيد ثبوت فاعلها على صفة ، وليست دلالتها على الانقطاع فيه قطعية . وكان الأولى أن يمثل لها بمثل « كان زيد غنياً فافتقر » أو « كان هذا الفقير غنياً » وما أشبهه .
انظر شرح الوافية ص ٥٥٨ ، وشرح الجامي ص ٦٨٦ .
وقد تأتي « كان » بمعنى « صار » ، ومن شواهده قوله :
بتيهاء قفر والمطي كأنها ... قطى الحزن قد كانت فراخاً بيوضها
وسيذكر في آخر البحث بعض معاني « كان » إذا كانت تامة عن التسهيل . ومثال التامة قولهم : « كانت الكائنة » و « ما شاء الله كان » ومنه قوله تعالى : ﴿ كن فيكون ﴾ ، ولم يذكر كان التي فيها ضمير الشأن ، نحو « كان زيد قائم » ومنه :
إذا مت كان الناس صنفان شامت ... وآخر مثن بالذي كنت أصنع
وانظر الكتاب ١/ ٣٦ ، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٣٩ ، والأشموني ١/ ٢٣٦ .

(٤) انظر شرح الأشموني ١/ ٢٢٦ .

(٥) انظر شرح ابن يعيش ٧/ ١٠٥ ، وشرح الجامي ص ٦٨٩ .

(٦) انظر مفصل الزمخشري ص ٢٦٦ ، شرح الوافية ص ٥٦١ ، شرح ابن يعيش ٧/ ١٠٣ ، شرح الجامي ص ٦٨٧ ، وشرح الرضي ٢/ ٢٩٤ .

(٧) تقدم التمثيل لمجيء « كان » بمعنى صار قبل قليل . ومثال أصبح « أصبح زيد غنياً » ، ومثله « أضحى » =

وما بعد « ليس » إلى تحوَّل »[1] لا تكون ناقصة إلا لتضمين معناه[2] وأصلها كانت أفعالاً تامة/ متعدية إلى مصادر أخبارها بـ « إلى » ، فَضُمِّنَتْ معنى الصيرورة ، (١٣٦/أ) لأن الشيء إذا رجع إلى الفعل ، فذلك الفعل يصير كائناً بعد أن لم يكن ولذا لم تُجْعَل عريقةً في الأفعال الناقصة ، بل جُعِلَت ملحقةً بها[3] .

(و «ليسَ ») لنفي مضمون الجملة حالاً[4] ، وقيل : مطلقاً[5] .

(و « آضَ » : يئيض ، أي : عادَ[6] .

= و « أمسى » ، أي صار . ومثال « ظل » قوله تعالى : ﴿ ظل وجهه مسوداً ﴾ ، أي : صار وجهه مسوداً ، ومثال « بات » قولنا : « بات عمرو فقيراً » أي : صار .

انظر شرح الجامي ص ٦٨٨ ، وشرح ابن يعيش ٧/ ١٠٤ ، ١٠٩ . وقال الرضي ٢/ ٢٩٥ : (وأما مجيء « بات » بمعنى صار ففيه نظر) .

(١) أي : الأفعال التي سيذكرها ، وهي « آض ، عاد ، غدا ، راح ، ارتد ، رجع ، حار ، استحال ، وتحول » .

(٢) أي : معنى صار ، وهو الصيرورة .

(٣) ألحقت هذه الأفعال بـ « صار » على الخصوص ، لأن في جميعها معنى الانتقال .

انظر التسهيل ص ٥٣ ، وشرح الجامي ص ٦٨٧ .

(٤) أي : في زمان الحال ، مثل : ليس زيد قائماً ، أي : الآن . وهذا هو مذهب جمهور النحويين .

انظر شرح الرضي ٢/ ٢٩٦ ، وشرح الجامي ص ٦٩٢ ، والكافي ١/ ٢٦٠ .

(٥) هذا الرأي نسبه الرضي في ٢/ ٢٩٦ الى سيبويه ، وكذا الجامي ص ٦٩٢ . وقد اكتفى سيبويه في الكتاب ٢/ ٣١١ بقوله : (ليس نفي) . ولم يزد على ذلك . ولعل نسبة هذا الرأي اليه جاءت من هذا الاطلاق . ولأنه مثل أثناء كلامه على « ليس » في باب الاضمار ١/ ٣٥ بقول بعض العرب : « ليس خلق الله مثله » . ولقوله في قول الشاعر :

أليس أكـرَم خـلق الله قـد علموا ... عند الحفاظ بنو عمرو بن حنجود

(صار « ليس » ههنا بمنزلة « ضرب قومك بنو فلان » ، لأن « ليس » فعل) . الكتاب ١/ ٢٣٥ .

وكون « ليس » للنفي مطلقاً مذهب المبرد حيث قال في المقتضب ٤/ ٨٧ : (وأما امتناعها من التصرف ، فانك اذا قلت : « ضرب ، وكان » دللت على ما مضى ، فاذا قلت : « يضرب ، ويكون » دللت على ما هو فيه وما لم يقع ، وأنت اذا قلت : ليس زيداً قائماً غداً ، أو الآن أردت ذلك المعنى الذي في « يكون » ، فلما كانت تدل على ما يدل عليه المضارع استغني عن المضارع فيها) . وهذا أيضاً مذهب ابن السراج في الأصول ١/ ٩٣ - ٩٤ .

(٦) انظر الصحاح - مادة (أيض) ، وشرح الأشموني ١/ ٢٢٩ .

(و « عـاد » و « غدا » و « رَاحَ ») الرواح من الـزوال إلى المساء والغدوُّ نقيضُه[١] .

(و « ارتدَّ ») قال الله تعلى : ﴿ فارتدَّ بصيرا ﴾[٢] .

(و « رجعَ »[٣] و « حارَ »[٤] و « استَحَالَ »[٥] و « تحوَّلَ »[٦] مطلقاً) .

أي : كل ما سبق أفعال ناقصة من غير اشتراط لشيء[٧] ، بخلاف ما يأتي ، فإن لكونها أفعالاً [ناقصة][٨] شرائطَ قد بينها بقوله :

(و « زَالَ » ماضي يَزَالُ) **فأمَّا** الذي مضارعُهُ « يَزُولُ » فليس منها[٩] فلا يقال : « لا أزول أميراً » ، و « **يزيل** » **كذلك**[١٠].

(و « انفكَّ » و « بَرِحَ ») بمعنى زال عن مكانه[١١].

---

(١) انظر الصحاح ـ مادة (روح) ، وشرح الأشموني ١/ ٢٢٩ .

(٢) من الآية ٩٦ من سورة يوسف . وانظر شرح الأشموني ١/ ٢٢٩ .

(٣) منه قوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ : (لا ترجِعوا بعدي كفاراً) . وانظر الأشموني ١/ ٢٢٩ .

(٤) في الأصل : حال . وانظر التسهيل ص ٥٣ ، وشرح الأشموني ٢/ ٢٢٩ ، والهمع ١/ ١١٢ .

(٥) منه ما جاء في حديث المصطفى ـ صلى الله عليه وسلم ـ : (فاستحالت غرباً) . انظر شرح الأشموني ١/ ٢٢٩ ، والهمع ١/ ١١٢ .

(٦) منه قوله :

وبــدلــت قــرحــاً دامــيــاً بــعــد صــحــة ... فــيــا لــك مــن نــعــمــى تــحــولــن أبــؤســاً

انظر الأشموني مع حاشية الصبان ١/ ٢٢٩ .

(٧) في الأصل : بشيء .

(٨) زدت ما بين القوسين ليستقيم المعنى .

(٩) لأنه فعل تام قاصر ، معناه الانتقال ، ومنه قوله تعالى : ﴿ إن الله يمسك السماوات والأرض أن تزولا ولئن زالتـا ﴾ أي : انتقلنا ، ومصـدره الزوال . انـظر شرح الأشمـوني ١/ ٢٣٧ ، والتصريـح ١/ ١٨٦ ،وهمع الهوامع ١/ ١١٢ .

(١٠) أي : ليس منها ، لأنه فعل تام متعد ،ومعناه : ماز ، من قولهم : « زل ضأنك عن معزك » أي : مز بعضها من بعض ، ومصدره الزيل .

انظر المصادر الثلاثة السابقة في مواضعها .

(١١) هذا التفسير صادق على « برح » ، أما « انفك » فمعناه انفصل .

انظر شرح الجامي ص ٦٩٠ .

(و « فَتِيءَ ») بكسر العين مهموزاً ، بمعنى « زال » (ومرادِفاها « فَتَأَ » : مفتوح العين (و « أَفْتَأَ »[1] . و « وَنَى »[2]) من حدِّ « ضَرَبَ » . (و « رَامَ ») كذلك منه[3] .

(المتصل [بنفي][4] لفظاً[5]) نحو « لا يزال زيد قائماً » (أو تقديراً) نحو :

١٥ ـ ولا أراها تزالُ ظالمةً[6] ....

= وقال الأشموني ١/ ٢٢٧ : (ومعنى الأربعة : ملازمة الخبر المخبر عنه على ما يقتضيه الحال ، نحو « ما زال زيد ضاحكاً » و « ما برح عمرو أزرق العينين ») . والأربعة يعني بها « زال ، انفك ، برح ، وفتيء » .

(١) قال السيوطي في الهمع ١/ ١١٢ : (والمشهور في فتيء كسر العين ، وفيها لغة بالفتح ، وثالثة أفتأ . قال في المحكم : ما فتئت أفعل ، وما فتأت أفتأ فتئاً ، وما افتأت ، والأخيرة تميمية . وذكر الثلاثة أيضاً أبو زيد) . وانظر التسهيل ص ٥٢ .

(٢) يأتي « ونى » بمعنى فتر ، فلا يكون من هذا الباب .
انظر التسهيل ص ٥٣ ، والهمع ١/ ١١٢ .

(٣) من شواهد « ونى » قوله :

لا يني الحبُ شيمة الحب ما دا م فلا تحسبنّه ذا ارعواءِ

و « رام » قوله :

إذا رمت ممن لا يَريم متيماً سُلُوّاً فقد أبعدتَ في رَوْمِكَ المَرْمى

انظر الهمع ١/ ١١٢ ، والتسهيل ص ٥٣ .

(٤) زدت ما بين القوسين ليستقيم المعنى .

(٥) هذا هو شرط كون الأفعال المذكورة من « زال » إلى « رام » ناقصة . انظر التسهيل ص ٥٢ ، والهمع ١/ ١١١ ، والتصريح ١/ ١٨٥ .

(٦) هذا صدر بيت من المنسرح . وعجزه قوله :

« تحدث بي قرحة وتنكؤها »

وهو من قصيدة لابراهيم بن هرمة الخلجي ، وهو آخر من يحتج بشعره . وقد قيل له : إن قريشاً لا تهمز ، فقال : لأقولن قصيدة أهمزها كلها بلسان قريش . استشهد به على أن فعل القلب فصل بين النافي ومنفيه، وسماه متصلاً تقديراً تبعاً لشرح التسهيل. وهو من شواهد ابن هشام في المغني، وقال السيوطي في شرحه : (قوله : « ولا أراها » أي : أراها لا تزال ظالمة ، فقدر «لا») . وفي الكامل : (استغنى بـ «لا» الأولى عن إعادتها . و « تنكؤها أي : تقشرها) . وانظر البيت في الهمع ١/ ١١١ ، الدرر ١/ ٨١ ، مغني اللبيب ص ٤٣٩ .

فإن الأصل : أراها لا تزالُ ظالمةً ، إلا أنه يُوسَّطُ فعلُ القلبِ بين أجزاء جملتِها . وكذا قوله :

١٦ ـ ما خِلْتُني زلتُ بعدَكُم ضَمِناً أشكو إليكم حُمُوَّة[١] الألَمِ[٢]

والحمُّوة والحَمْوَة كلاهما الشدة[٣] ، والضمن كالزمن : [الذي][٤] به زمانة .

ودخل في قولنا : أو تقديراً أيضاً قوله تعالى : ﴿ تَفْتَؤُ تذكرُ يوسُفَ ﴾[٥] .

(و « دامَ ») بشرط أن يكون صلةً لـ « ما » (الظرفيةِ) هي : ما المصدرية المقدر فيها الوقت ، فإن الوقت كثيراً ما يقدر مع المصدر الصريح وغير الصريح ،

---

(١) في الأصل : جمرة . وانظر ما سيذكره .

(٢) البيت من المنسرح ، أنشده الجوهري في موضعين من الصحاح عن خلف الأحمر ، ولم يعزه الى قائل ، وكذا من استشهد به من النحويين . ويروى « ظمئاً » مكان « ضمناً » . والحموة : شدة الألم وسورته ، وجعل الجوهري مثله الحموه . والضمن : كما فسره به المصنف ، الذي به زمانة ، أي مرض مزمن ، وهو مرادف زمن كما في كافة المصادر . أورده شاهداً على الفصل بين النافي وهو «ما» ، وبين «زال» الناقص بجملة «خلتني». والعلماء لا يعدون ذلك من المتصل تقديراً ، بل لفظاً ، والمقدر عنهم المحذوف كما في الآية الكريمة التي سيشتهد بها ، فالمصنف وحده الذي استشهد به على هذه المسألة . أما النحاة فجعلوه شاهداً على استعمال « خال » وهو فعل قلبي بمعنى الرجحان ، ونصب المفعولين بها . انظر البيت في الصحاح واللسان ـ مادة (ضمن) ، وأوضح المسالك ٢/ ٤٧ ، والتصريح ١/ ٢٤٩ ، وشرح الشواهد للعيني ٢/ ٣٨٦ .

(٣) في الأصل : كلاهما شك . وهو تحريف . وقد ذكرت معناها عند الكلام على بيت الشاهد ، وهي : شدّة الألم وسورته . كذا في المصادر المتقدمة .

(٤) زدت ما بين القوسين ليستقيم السياق .

(٥) من الآية ٨٥ من سورة يوسف . والتقدير : لا تفتؤ تذكر يوسف. ومن المتصل تقديراً قول امرىء القيس :

فقلت يمين الله أبرح قاعداً ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي

وقول الآخر :

تنفك تسمع ما حييت لِلكِ بها حتى تكونه

انظر شرح الأشموني ١/ ٢٢٨ ، وهمع الهوامع ١/ ١١١ .

نحو « قدمتُ مقدمَ الحاج » ، و« قدمتُ أن ارتَحَلَ »[1] ، ولهذا لا يتم بدون كلام آخر مقدمٍ عليه ، نحو « أجلس ما دام زيدٌ جالساً » ، أو مؤخر[2] .

(و « جاء » في « ما جاءتْ حاجتَك »)[3] على أن « ما » نافية ، أي : ما جاء هذا الأمر حاجتَك ، أنث الفعل لتأنيث الخبر ، نحو « من كانت أمّك » . أو استفهامية ، / أي : أيُّ شيء جاءتْ حاجتكَ ، ويؤيد هذا الاحتمال رفع « حاجتك » في بعض الروايات ، فإن الخبر[4] ـ حينئذ ـ ما الاستفهامية[5] . (١٣٦/ب)

(و « قَعَدَتْ كأنها حربَةٌ ») أي « قعد » في « قعدت كأنها حربة »[6] في قول

---

(١) قال ابن الحاجب : (و « ما دام » لتوقيت أمر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها) . قال الجامي ص ٦٩١ : (بأن جعلت تلك المدة ظرف زمان له ، وذلك لأن لفظة « ما » مصدرية ، فهي مع ما بعدها في تأويل المصدر . وتقدير الزمان قبل المصادر كثير) . وانظر شرح الكافية لابن مالك ص ٩٩ ، التصريح ١/ ١٨٦ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ١/ ٢٢٩ .

(٢) قال الجامي ص ٦٩١ : (وإذا قدر الزمان قبله ، فلا بد هناك من حصول كلام يفيد فائدة تامة . والى هذا الإشارة بقوله « ومن ثم » أي : ومن أجل أنه لتوقيت أمر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها « احتاج الى » وجود « كلام » مستقل بالافادة « لأنه » حينئذ مع اسمه وخبره « ظرف » ، والظرف فضلة غير مستقل بالافادة ، مثل « اجلس ما دام زيد جالساً » أي : مدة دوام جلوس زيد) .
وانظر شرح الكافية لابن مالك ص ٩٩ ، وشرح الأشموني مع الصبان ١/ ٢٢٩ .

(٣) قال سيبويه ١/ ٢٤ : (ومثل قولهم : من كان أخاك . . قول العرب :
« ما جاءت حاجتك » ، كأنه قال « ما صارت حاجتك » ، ولكنه أدخل التأنيث على « ما » حيث كانت الحاجة ، كما قال بعض العرب : « من كانت أمك » حيث أوقع « من » على مؤنث ، وانما صير « جاء » بمنزلة « كان » في هذا الحرف وحده ، لأنه بمنزلة المثل) . ا . هـ . وأول من قال « ما جاءت حاجتك » الخوارج ، قالوها لعبد الله بن عباس حين جاءهم رسولاً من علي بن أبي طالب ، رضي الله عنهما .
انظر الكافي ١/ ٢٦٢ ، شرح الرضي ٢/ ٢٩٧ ، حاشية عصام على الجامي ص ٣١٣ ، اللسان : مادة (جيأ) ، شرح ابن يعيش ٧/ ٩١، شرح الجامي ص ٦٨٣ .

(٤) في الأصل : الجر .

(٥) فيكون تقديم « ما » حينئذ على أنه اسم استفهام ، وتقدير الكلام : أية حاجة صارت حاجتك . انظر شرح الجامي ص ٦٨٤ ، والكافي ١/ ٢٦٢ وهمع الهوامع ١/ ١١٢ .

(٦) ورد هذا المثال في شرح المفصل ٧/ ٩١ ، وشرح الرضى ٢/ ٢٩٢ على أنه قول لأعرابي كما ذكر =

الأعرابي : أرهفَ شفرتَهَ حتى قعدت كأنها حربة . أي : أرهف حد سكينه العظيم[1] وجعله حديداً حتى صارت في الحدة وسرعة النفوذ كالحربة[2] .

(وكلها تتصرف إلا « ليس » و « دام »)[3] فليس لهما مضارع وأمر واسم فاعل وغير ذلك ، فهما مستعملان[4] في صيغة[5] الماضي .

(ولتصاريفِها) أي : تصاريف هذه الأفعال **(مَا لَهَا) من الأعمال**[6] .

(وكلها تكون تامة إلا « ليس »[7] . ومعرفةُ معانيها ـ حينئذ ـ وظيفةٌ لغوية) تليقُ بكتب اللغة ، لا بهذا المختصر ، وإن ضبطها صاحب التسهيل فقال : « كان »

= المصنف ، الا أن اللسان في مادة (قعد) جعل راويَهُ ابن الأعرابي أيضاً ، فقال : (حكى ابن الأعرابي : « حدد شفرته حتى قعدت كأنها حربة) .

وانظر الكافي شرح الهادي ١/ ٢٦٢ ، وهمع الهوامع ١/ ١١٢ .

(١) في الأصل : العظم . والسكين تذكر وتؤنث . انظر المخصص ٦/ ٣٦ .

(٢) نقل الجامي ص ٦٨٤ ، والجرجاني في حاشيته على الرضي ٢/ ٢٩٢ أن الأندلسي قال : (لا يتجاوز « جاء » و « قعد » الموضع الذي استعملها العرب فيه خلافاً للفراء) .

وأجاز ابن الحاجب طرد « جاء » في مثل « جاء البر قفيزَيْن » كما في شرح الرضي ٢/ ٢٩٢ .

(٣) أجمع النحاة على عدم تصرف « ليس » ، وأما « دام » فمذهب الفراء ـ ونص عليه كثير من المتأخرين ـ أنها لا تتصرف ، وجزم به ابن مالك . انظر الكتاب ١/ ٢١ ، شرح الكافية لابن مالك ص ١٠١ ، التسهيل ص ٥٣ ، شرح الأشموني مع حاشية الصبان ١/ ٢٣٠ ، وهمع الهوامع ١/ ١١٤ .

(٤) في الأصل : تستوعبان . ولعل الصواب ما أثبته .

(٥) في الأصل : صيغ . وصيغة الماضي واحدة .

(٦) أي : ولتصاريف هذه الأفعال ما للماضي منها من الأعمال . وكذا ما لها من الشروط، وان لم يصرح به . انظر شرح الكافية لابن مالك ص ١٠١ ، والتسهيل ص ٥٣ ، والأشموني ١/ ٢٣٠ ، والهمع ١/ ١١٤ .

(٧) التام : الذي يستغنى بمرفوعه عن المنصوب ، وخلافه الناقص المفتقر إلى المنصوب أيضاً . ولا تستعمل « ليس » إلا ناقصة . وكذا « فتيء » مكسور العين ، أما مفتوحها فيجيء تاماً بمعنى كسر وأطفأ ، يقال : فتأته عن الأمر ، أي كسرته والنار فتأتها أي : أطفأتها . وكذا « زال » ماضي يزال ، فانه لا يستعمل تاماً ، هذا هو المشهور . وأجاز الفارسي أن تأتي « زال » تامة قياساً لا سماعاً ، وذكر الصاغاني استعمال « فتيء » تامة . ولذا استثنى المصنف « ليس » فقط . انظر شرح الكافية لابن مالك ص ١١١ ، وهمع الهوامع ١/ ١١٥ والأشموني مع حاشية الصبان ١/ ٢٣٦ .

بمعنى : ثبتَ ، أو كفلَ ، أو غزلَ ، وتَواليها الثلاث بمعنى : الدخول في أوقاتها ، و « ظل » بمعنى : دام ، أوْ طال ، و «باتَ » بمعنى : نزلَ ليلاً ، و « صار » بمعنى : رجعَ ، أوْ ضمَّ[1] ، أوْ قطع ، و « دام » بمعنى : بَقِيَ[2] ، أوْ سَكَنَ و « بَرِحَ » بمعنى : ذهب ، أوْ ظهر ، و « وَنى » بمعنى : فَتَرَ ، و « رامَ » بمعنى ذهب[3] أوْ فارقَ ، و « انفك » بمعنى : خَلُصَ ، أو انفصلَ ، و « فتأَ » بمعنى : سَكَنَ ، أوْ أطفأ[4] .

هذا ما ذكره ، وما[5] بقيَ [فـ][6] « غدا » بمعنى : سار في الغُدُو و « راحَ » بمعنى : سار في الروَاح[7] ، و « استحالَ » و « تحوَّل » بمعنى : انقلب[8] و « عادَ » بمعنى : رجعَ[9] ، و « قعدَ » و « جاءَ » ظاهران[10] .

أفعـــال المقاربة

(ومنها) من الأفعال الناقصة . (أفعالُ المقاربة الدالةُ على الشروعِ في الفعل ، أوْ قربه من الحصول ، أوْ رجاءِ حصوله)[11] وهذه الثلاثة أمورٌ اعتبارية

---

(١) في الأصل : هم .

(٢) في الأصل : نفي .

(٣) في الأصل : ظهر .

(٤) انظر التسهيل ص ٥٣ .

(٥) في الأصل : فما .

(٦) زدت الفاء ليستقيم السياق .

(٧) انظر الصحاح ـ مادة (روح) ، وشرح الجامي ص ٦٨٩ .

(٨) قال الجوهري في الصحاح ـ مادةُ (حول) : (وحالت القوس ، واستحالت بمعنى ، أي : انقلبت عن حالها) .

(٩) ومنه قولهم : « العود أحمد » . انظر المصدر السابق ـ مادة (عود) .

(١٠) لأن التمام هو قياسهما ، والنقص سماعي .

(١١) فتسميتها جميعاً أفعال المقاربة من باب التغليب .

وهي مثل « كان » وأخواتها في النقصان واقتضاء المرفوع والمنصوب ، ولذا جعل المصنف اسم

متفاوتة بالنسبة إلى الأفعال والمقامات ، ميزانُها العُرْف .

(فالأول) أي : الذي للشروع بالفعل ، تسعة ألفاظ[1] .

(طَفَقَ ـ بالفتح ، وطَفِق[2] ، وطَبِقَ[3] ، وعَلِقَ[4] بالكسر) . قوله : بالكسر للثلاثة ، لا لمجاوره فقط ـ كما هو دأب هذا المختصر ـ بقرينة أنه جعل « طفِق » مقابلاً لـ « طفَق بالفتح ، ولم يكسر ، فعلم منه أن « بالكسر » بيان له أيضاً . واللغةُ العليا الكسرُ .

(و « جَعَلَ »[5] و « أنشأَ »[6] و « قام »[7] . والثاني) أي : الذي للقرب/ (١٣٧/أ) من الحصول (« هَلْهَلَ » و « كـاد » و « كَرَب »[8] بفتـح العين « و « أوشكَ »

= الناقصة شاملاً لهما معاً ، مع أنهم اصطلحوا على إطلاق اسم الناقصة على « كان » وأخواتها ، دون أفعال المقاربة . وانظر شرح الكافية لابن مالك ص ١٣١،وشرح الأشموني١ / ٢٥٨،والهمع١ / ١٢٨ .

(١) سيذكر منها سبعة فقط . والظاهر أنه نسي أن يذكر « أخذ » و « هَبَّ » ، وقد ذكرها ابن مالك في التسهيل ص ٥٩ ، وشرح الكافية ص ١٣١ .

(٢) جاء استعماله في القرآن الكريم في قوله تعالى : ﴿ وطفِقا يخصفانِ عليهما من وَرَقِ الجنة ﴾ .

(٣) الظاهر أن « طفق » بالفتح ، و « طبق » لغتان في « طَفق » .
انظر الأشموني ١/٢٦٣ ، وهمع الهوامع ١/١٢٨ .

(٤) من شواهده قوله :

أراكَ علِقتَ تظلم من أجرْنا ... وظلمُ الجارِ إذلالُ المُجيرِ

انظر المصدرين السابقين في نفس الموضعين .

(٥) سيأتي له شاهد .

(٦) من شواهده قوله : « أنشأت أعربُ عما كان مكنونا »
انظر الهمع ١/١٢٨ .

(٧) من شواهده قوله : « قامت تلومُ وبعض اللوم آونة »
وفي الهمع ١/١٢٩ أن هذا الفعل زاده ثعلب .

(٨) من شواهد « هلهل » قوله :

وطئنا بلاد المعتدين فهلهلت ... نفوسُهم قبل الإماتةِ تزهق

و « كرب » قوله :

كرب القلب من جواه يذوب ... حين قال الوشاة هند غضوب

انظر الأشموني ١/٢٦٢ ، وأوضح المسالك ١/٣١٤ .

و « ألمَّ »[1] و « أَوْلى »[2]) .

جعل الشيخ ابن الحاجب « كرَب » و « أوشكَ » من قسم « طَفِقَ »[3] وخالفه التسهيل[4] ، وهو المتأخر الذي لاح منه ينابيعُ التحقيق ، وكان ما اختاره بالاختيار هو الحقيق[5] ، ومع ذلك يؤ يده ما في صحاح الجوهري : «كرَب أن يفعل أي : كاد أن يفعل كذا ، وأوشك أن يفعل » [6] ، فإن الإسراع في الفعل يناسب القرب من الحصول .

(والثالث : « عسى ») أي : الذي لرجاء الحصول . (وقد يكون للاشفاق) فقولنا في التعريف : « أو رجاءِ حصولِهِ » ، لبناء التعريف على ما هو الكثير .

نُقلَ عن سيبويه : « عسى : لطمعٍ وإشفاق »[7] . فالطمعُ في المحبوب والاشفاق في المكروه[8] .

وفي الصحاح : « يقال : أشفقتُ عليه ، وأنا مشفق وشفيق ، وإن قلت : أشفقت منه ، تريد : حَذِرْتُه ، وأصلُهُما واحد »[9] .

---

(١) من شواهده قوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ : « لولا أنه شيء قضاه الله لألمَّ أن يذهب بصره » . انظر همع الهوامع ١٢٨/١ .

(٢) من شواهده كما في شرح الكافية لابن مالك ص١٣٣ :

فعادي بين هاديتين منها وأولى أن يزيد على الثلاث

(٣) أي : للشروع . انظر شرح الوافية ص٥٦٨ ، وشرح الجامي ص ٧٠٤ ـ ٧٠٥ .

(٤) أي : وخالفه ابن مالك في التسهيل ، فجعلها من قسم « كاد » أي : لمقاربة حصول الفعل . انظر التسهيل ص ٥٩ ، وشرح الكافية لابن مالك ص ١٣١ .

(٥) في الأصل : التحقيق .

(٦) انظر الصحاح ـ مادتي (كرب) و (وشك) .

(٧) الذي في الكتاب ٢٣٣/٤ هارون : (ولعل وعسى : طمع واشفاق) . وانظر شرح ابن يعيش ١١٥/٧ ، وشرح الرضي ٣٠٢/٢ ، وشرح الجامي ص ٦٩٧ ، واللسان ـ مادة (عسا) وفيه : (وقال الأزهري : عسى حرف من حروف المقاربة فيه ترج وطمع) .

(٨) معنى الاشفاق : الخوف ، نحو « عسيت أن أموت » . وانظر شرح الجامي ص ٦٩٧ .

(٩) انظر الصحاح ـ مادة (شفق) .

وعلى هذا ، فإن قلت : « عسى زيد أن يقتلني » فهي للاشفاق ، إما من الاشفاق على نفسك والخوف عليها من القتل ، وإما من الاشفاق من قتلِه والحذرِ منه ومآلُهُما واحد[1] ، وكلاهما مناسب المقام ، فاجعله من أيِّهما شئت .

ومما وقع لبعض النحاة أنه قال : « وقد اجتمعَ المعنيان في قوله تعالى : ﴿ وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خيرٌ لكم ، وعسى أن تُحِبّوا شيئاً وهو شرٌّ لكم ﴾[2] ولا يَخفى أن كراهةَ الخيرِ ومحبةَ الشرِ كلاهُما مما يُشْفَقُ منه .

(و « حَرى »[3] و « اخلَوْلَقَ »[4] . ويُلازمنَ المُضِيَّ[5]) فلا يستعمل منها إلا صيغة الماضي (إلا « كادَ » و « أوشكَ ») فإنه يستعمل منهما غير الماضي[6] .

(واسمُ الفاعل منهما قليل)[7] .

---

(١) أي : مآلهما إلى الاشفاق .

(٢) من الآية ٢١٦ من سورة البقرة .
وقال ابن هشام في المغني ١٦٢/١ : (وقد اجتمعا في قوله تعالى : ﴿ وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئاً وهو شر لكم ﴾ . وانظر الهمع ١٢٩/١ .

(٣) زادها ابن مالك في أفعال هذا الباب ، وقال السيوطي : (سبقه إلى عدها ابن طريف والسرقسطي) وفي التصريح (نص عليها ابن طريف في كتاب الأفعال) . ومن شواهدها قوله :
إن تقل هن من بني عبد شمس ... فحرى أن يكون ذاك وكانا
انظر التسهيل ص ٥٩ ، وشرح الكافية لابن مالك ص ١٣١ ، والتصريح ٢٠٣/١ والهمع ١٢٨/١ .

(٤) نحو « اخلولقت السماء أن تمطر » . وانظر المصادر المتقدمة في مواضعها .

(٥) أي : جميع ما ذكره من الأفعال إلا ما سيستثنيه .

(٦) مثال المضارع من « أوشك » قوله :
يوشك من فر من منيته ... في بعض غراته يوافقها
وهو أكثر استعمالاً من ماضيها . ومن الماضي قوله :
ولو سئل الناس التراب لأوشكوا ... إذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا
انظر شرح الأشموني ٢٦١/١ - ٢٦٢ ، شرح الكافية لابن مالك ص١٣٤، والهمع ١٢٩/١ .

(٧) مثال اسم الفاعل من « كاد » قوله :
أموت أسىً يوم الرجام وانني ... يقينا لرهن بالذي أنا كائد
ومن « أوشك » قوله :
فموشكة أرضنا أن تعود ... خلاف الأنيس وحوشا يبابا
انظر شرح الكافية لابن مالك ١٣٦ - ١٣٧ ، وشرح الأشموني ٢٦٤/٢ - ٢٦٥ ، والهمع ١٢٩/١ .

وعملُ هذه الأفعال ـ عند البصريين ـ عملُ الأفعالِ الناقصة[1] .

(وإنما مُيِّزَتْ من الأفعال الناقصة) بالاسم والبحث[2] ، ولا تجمع[3] معها في مبحث ، (لاختصاصِها بالخبر المضارع الذي فاعلُه ضميرُ الاسم)[4] بخلاف الأفعال الناقصة ، فإن خبرَها يكون اسماً وفعلاً ، وفاعلُ خبرِها / يكون ضميرَ اسمِه ، (١٣٧/ب) وظاهراً ، وضميرَ غيرِه ، من غير قلةٍ لشيءٍ[5] من الأقسام .

(إلا نادراً) حيث يكون خبر هذه الأفعال اسمَ فاعلٍ نادراً ، كما سيجيء[6] ، ويكون الفاعل غيرَ ضمير الإسم نادراً ، كقوله :

١٧ ـ وقد جَعَلْتُ إذا ما قمتُ يُثْقِلُني
ثَوْبي فأنهضُ نَهْضَ الشاربِ الثَمِلِ[7]

---

(١) وكذا عند الكوفيين ، إلا إذا كان خبرها مقروناً بـ « أن » فذهبوا إلى أنه بدل مما قبله في محل الرفع . ورجح الرضي هذا المذهب .
انظر شرح الرضى ٢/٣٠٢ ـ ٣٠٣ ، وشرح الجامي ص ٦٩٨ ، وهمع الهوامع ١/١٣٠ .

(٢) أي : بتسميتها أفعال المقاربة ، وأفرادها في مبحث .

(٣) كذا في الأصل . والأولى « فلم تجمع » أو « فلا تجمع » .

(٤) قال ابن مالك في شرح الكافية ص ١٣١ : (الأفعال التي تسمى أفعال المقاربة مساوية لكان وأخواتها في النقصان واقتضاء اسم مرفوع وخبر منصوب إلا أن الخبر هنا يشذ وروده اسما منصوبا أو من جملة اسمية مصدرة بـ « إذ » وإنما أطرد مجيء خبرها فعلاً مضارعاً) . وانظر التسهيل ص ٥٩ ، ٦٠ ، والتصريح ١/٢٠٣ ، والهمع ١/١٢٩ .

(٥) في الأصل : الشيء .

(٦) انظر ص ٣٢٤ .

(٧) البيت من البسيط ، وقائله عمرو بن أحمر الباهلي ضمن أبيات خمسة ، ونسبها الجاحظ إلى أبي حية النمري ، ونسبت أيضاً إلى الحكم بن عبدل ، وليست في ديوانه . وهذا البيت مما تصحف روايته على النحاة فهو رائي الروي في أبيات الباهلي ، حيث ورد فيه :
« فانهضُ نهضَ الشاربِ السَكِرِ »
وكذا في بيتي النمري ، حيث جاءت الرواية :
وقد جعلت إذا ما قمت يوجعني ظهري فقمت قيام الشارب السكر
نبه على ذلك الشيخ محيي الدين عبد الحميد في ما علقه على شرح الأشموني ١/٥١٢ . والشاهد فيه :=

أي : السكران .

(مع « أنْ » في « أَوْلى » وبما بعدَها)[1] فهذه أربعةُ ألفاظٍ يجب فيها « أنْ » ، إلا « عسى » فـ « أنْ » الأولى فيها ، نبه عليه بقوله : (وتركُ « أنْ » في « عسى » خلافُ الأولى) .

واختار هذه العبارة ـ مع أنه يكفي أن يقول هنا : « سوى عسى »[2] ويقول فيما بعد : « وأوشك وعسى بعكسها »[3] ـ للطافةٍ في قوله : « خلاف الأولى » ، والتفاوت بين « عسى » و « أوشك » في أن الأصل في « عسى » وجوب ترك « أنْ » فيه ، تشبيهاً بـ « كاد »[4] ، والأصل في « أوشك » تركُ « أنْ » إلا أنه ذُكر « أنْ » ، تشبيهاً بـ « عسى » ، وشاع حتى ترجح بالاستعمال ، وذلك ، لأن الرجاء[5] يناسبُ الاستقباليةَ المستدعيةَ لذكرِ « أنْ » ، وقربَ الحصول[6] يناسب الحاليةَ المنافيةَ لذكرِ « أنْ » . (وبدونِها) أي : بدون « أنْ » (في « هَلْهَلَ » وما قبلَها) فهذه عشرة

= مجيء فاعل « جعل » غير ضمير اسمها ، وهو « ثوبي » ، وأجاز المصنف ذلك على ندرة متابعاً في هذا ابن مالك في التسهيل ص ٦٠ . والنحاة يأبون ذلك ، ويؤولون ما ورد منه على وجوه ، منها : أن « ثوبي » في البيت ليس فاعلاً ، بل بدل اشتمال من اسم « جعل » وهو التاء ومنها أن يجعل « يثقلني ثوبي » جملة جواب « إذا » الشرطية ، ولا محل لها وتكون جملة الشرط والجواب في محل نصب خبراً عن « جعل » . وفيه وجوه آخر .

انظر البيت في : شرح الأشموني ١/٢٦٣ ، التصريح ١/٢٠٦ ، المقرب ١/١٠١ ، المغني لابن هشام برقم (٩٨٨) ، الخزانة ٤/٩٣ ، شرح الرضي ٢/٣٠٧ ، أوضح المسالك ١/٣٠٥ ، همع الهوامع ١/١٢٨ ، ١٣١ ، الدرر ١/١٠٢ ، ١٠٩ ، وشرح الشواهد للعيني ٢/١٧٣ .

(١) أي : يقترن الخبر بأنْ في « أَوْلى » وما بعدها ، وهي « أولى ، عسى ، حرى ، واخلولق » .

وانظر شرح الأشموني ١/٢٦٠ ، وشرح الكافية لابن مالك ص ٣٢١ .

(٢) أي : مكان قوله : « وترك أن في عسى خلاف الأول » .

(٣) أي : مكان قوله : « وأوشك بعكسها » الآتي .

(٤) لكن لما كان المترجى مستقبَلاً ناسب أن يقترن بـ « أنْ » . وقيل : إنَّ تجرد « عسى » من « أن » خاص بالشعر .

انظر حاشية الصبان على الأشموني ١/٢٦٠ .

(٥) أي : الرجاء في « عسى » .

(٦) أي : في « أوشك » .

ألفاظٍ[1] منافيةٌ لذكر « أنْ »[2] .

(وبالوجهين في الباقي) وهي أربعة ألفاظ من القسم الثاني[3] . (مع ترجيحِ التركِ في « كادَ » و « كرَب »)[4] لما عَرَفْتَ[5] . (وأوْشكَ بعكسها) لِما عرفت[6] .

(وقلَّ « كدتُ آيبا ») في قوله :

١٨ ـ فـأُبْـتُ إلـى فَـهْـمٍ ومـا كـدت آئِـبـا
وكـم مـثـلِهـا فـارقـتُـهـا وهـي تَـصْـفِـرُ[7]

---

(١) بل هي ثمانية ألفاظ : طفق ، طفق ، طبق ، علق ، جعل ، أنشأ ، قام وهلهل . وقوله : عشرة ، مبني على أنه ذكر للشروع تسعة ألفاظ، كما قال : أي الذي للشروع بالفعل تسعة ألفاظ ، في حين ذكر سبعة فقط ، وقد نبهت في موضعه إلى أنه كان يريد ذكر « أخذ » و « هب » وهما مما ذكره ابن مالك ، وهو لا يترك شيئاً مما يذكره ابن مالك في الغالب إلا ذكره لكنه نسي أن يذكرهما في التعداد ، وها هو هنا يبني على خطأه هناك فيجعل المذكور من الأول إلى « هلهل » عشرة . وهذا يؤكد ما استظهرته في موضعه من أنه كان يقصد ذكر هذين الفعلين ، لكنه سهى عنهما ، وقد يكون الناسخ هو الذي أسقطهما من الأصل . انظر ص ٣١٩ .

(٢) لأن أفعال الشروع للحال ، و« أنْ » للاستقبال ، فهما متنافيان .
انظر شرح الكافية لابن مالك ص ١٣٢ ، وشرح الأشموني ١/٢٦٢ .

(٣) هي على ما ذكره « كاد ، كرب ، أوشك ، وألم » .

(٤) في الكتاب ١/٤٧٨ : (وأما « كاد » فانهم لا يذكرون فيها « أن » وكذلك « كرب يفعل » ومعناهما واحد ، يقولون : « كرب يفعل » و « كاد يفعل ») . ثم قال : (وقد جاء في الشعر « كاد أن يفعل » شبهوه بعسى) وفي ١/٤١٠ : (ألا ترى أنهم يقولون : « عسى أن يفعل »ويضطر الشاعر فيقول : « كدت أن ») . ثم قال : (و « كدت أن أفعل » لا يجوز إلا في الشعر) .

(٥) من أن قرب الحصول يناسب الحال وينافي « أنْ » .

(٦) من تشبيهها بعسى .

(٧) حرف الناسخ أكثر كلمات هذا البيت ، وكذا ما سيذكره المصنف في شرحه فهو في الأصل :
فـأنـت إلـى بـهـم ومـا كـدت ابـنـا   وكـم مـثـلـهـا فـارقهـا وهـي بـصـفـر
وهذا البيت من الطويل ، وهو لتأبط شراً ثابت بن جابر بن سفيان الفهمي في تسعة أبيات له اختارها أبو تمام في ديوان الحماسة ، وبيت الشاهد تاسعها .
وذكروا في مناسبة الأبيات قصة طريفة هي أن بني لحيان ـ وهم حي من هذيل وكانوا أعداء لتأبط شراً ـ قد وجدوه يشتار عسلاً فوق جبل ، فأخذوا عليه طريق الجبل ، ولم يكن له طريق غيره ، وقالوا

فَهْم : اسم قبيلة[1] . وفي العباب : « يريد أن تلك الخِطَّةَ تصفِرُ تعجُّباً مني »[2] .

= له : استأسر أو نقتلك فكره أن يقع في أسرهم ، فصب ما معه من العسل على الصخر ووضع صدره عليه حتى انتهى إلى الأرض من غير طريق ، فصار بينه وبينهم مسيرة ثلاثة أيام فنجا منهم وقال الأبيات ، ويروى « وما كنت آئبا » وهي رواية الحماسة ولا شاهد فيها ، كما لا شاهد في رواية « وما كنت آيبا » ورواية « ولم أك آئبا » . وأبت : رجعت ، وفهم : أبو قبيلة الشاعر ، وهم فهم بن عمرو بن قيس عيلان . وآئبا : اسم فاعل من آب ، إذا رجع . وهو في بعض المصادر « آيبا » بالياء . وسيأتي الكلام على عجز البيت في التعليق الآتي لتعرض المصنف لشرحه . والشاهد في البيت في قوله : « وما كدت آئبا » حيث جاء الشاعر بخبر « كاد » اسماً مفرداً منصوباً ، والأصل في أفعال المقاربة أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع .

ولهذا أنكر كثير من العلماء هذه الرواية ، وزعموا أن الرواية « وما كنت آئبا » .

وقد وجه ابن جني رواية النحاة بقوله : (استعمل الشاعر الاسم الذي هو الأصل المرفوض الاستعمال موضع الفعل الذي هو فرع ، وذلك أن قولك : « كدت أقوم » أصله : « كدت قائماً » ولذلك ارتفع المضارع ، أي : لوقوعه موقع الاسم ، فأخرجه على أصله المرفوض) .

انظر البيت في الانصاف ٢/٥٥٤ ، شرح ابن يعيش ٧/١٣ ، ١٩ ، ١٢٥ ، شرح المرزوقي لديوان الحماسة ص ٧٤ ـ ٨٤ ، شرح التبريزي ١/٧٥ ، الأشموني ١/٢٥٩ ، المطالع السعيدة ١/٣٠٠ ، شرح الرضي ٢/٢٣١ ، خزانة الأدب ٣/٥٤٠ ، الهمع ١/١٣٠ ، الدرر ١/١٠٧ ، التصريح ١/٢٠٣ ، شرح ابن عقيل رقم (٨٥) ، العيني ٢/١٦٥ ، أوضح المسالك رقم (١١٨) ، والعباب شرح اللباب لنقرة كار ـ ورقة ١٨٥/أ .

(١) انظر التعليق السابق .

(٢) حرفها الناسخ إلى « يردون تلك الخط بصفير تعجباً مني » .

وما أثبته في العباب شرح اللباب لنقرة كار ـ ورقة ١٨٥/أ .

وهذا التفسير مبني على أن الضمير في « مثلها » راجع للخطة المذكورة في بيت سابق ، حيث وجد الشاعر أمامه ثلاث خيارات ، إما الوقوع في الأسر وإما القتل ، واما الخطة التي نجا بها منهم ، والتي ذكرتها عند الكلام على بيت الشاهد ، قال :

أقول للحيان وقد صفرت لهم	وطابي ويومي ضيق الحجر معور
هما خطتا إما إسار ومنة	وإما دم والقتل بالحر أجدر
وأخرى أصادي النفس عنها وانها	لمورد حزم إن فعلت ومصدر
فرشت لها صدري فزل عن الصفا	به جؤجؤ عبل ومتن مخصر
فخالط سهل الأرض لم يكدح الصفا	به كدحة والموت خزيان ينظر
فأبت إلى فهم وما كدت آئبا	وكم مثلها فارقتها وهي تصفر =

والأظهرُ عندي أن « تصفر » فيه مفتوح العين ، من « صَفِر » بكسر العين أي : خَلا[1] ، أي : وكم مثل قبيلة فهم فارقتها وهي خالية» حتى أُبت إليها[2] [بهذه][3] الخطة[4] ، وأيضاً لم أجد استعمال الثاني في اللون[5] .

(و « عسَيْت صائماً »)[6] في قوله :

١٩ - .... لا تُكْثِرَنْ إنّي عَسَيْتُ صائما[7]

= وقد حذا حذو نقرة كار في تفسير الضمير بالخطة الشريف الجرجاني في حاشيته على شرح الرضي فقال : (وضمير مثلها للخطة ، وتصفر من الصفير يريد أن تلك الخطة تصفر تعجباً مني) وهو نص ما قاله نقرة كار . وتبعهما في هذا العيني في شرح الشواهد فقال في تفسيرة: (أي : وكم مثل هذه الخطة فارقتها والحال أنها تصفر) .

وتفسيرهم هذا غريب جداً ، وجمهور العلماء على خلافه ، فقد جعلوا ضمير «مثلها»راجعاً إلى قبيلة فهم التي ينتسب إليها الشاعر والمعنى : فرجعت إلى القبيلة المسماة بفهم وما كدت راجعا ، وكم مثل هذه القبيلة فارقتها وهي تصفر . وتصفر : من صفير الطائر عند الجميع ، وسيستظهر المصنف فيه معنى آخر كما سيأتي .

انظر في ما تقدم شرح ابن يعيش ١٣/٧ ، حاشية الجرجاني على شرح الرضي ٢٣١/٢ ، شرح الشواهد للعيني ١٦٥/٢ ، التصريح مع حاشية يس ٢٠٣/١ ، والدرر اللوامع ١٠٧/١ .

(١) في الصحاح - مادة (صفر) : والصفر أيضا : مصدر قولك : صفر الشيء - بالكسر - أي : خلا .

(٢) في الأصل : عسى أب إليه . ولعل الصواب ما أثبته .

(٣) زدت ما بين القوسين ليتصل السياق .

(٤) في الأصل : الخط .

(٥) لم يتبين لي المراد بالثاني . وكأن المصنف يرد على قائل بأن المراد بتصفر في البيت صفرة اللون ، ولم يقل به أحد فيما علمت . ويظهر أن في الكلام سقطا .

(٦) عطف على « كدت آيبا » . أي : وقل « عسيت صائماً » .

(٧) هذا من الرجز ، وقبله :

أكثرت في العذل ملحا دائما ....

وهو مجهول القائل ، ولذا أسقط كثير من العلماء الاحتجاج به . قال ابن هشام : « طعن في هذا البيت عبد الواحد الطراح وقال : هو بيت مجهول ولم ينسبه الشراح إلى أحد فسقط الاحتجاج به ، ولو صح ما قال لسقط الاحتجاج بخمسين بيتاً من كتاب سيبويه ، فإن فيه ألف بيت قد عرف قائلوها وخمسين بيتاً مجهولة القائلين » . =

ولا بد في أخبارِ هذه الأفعال ـ إذا كانت مع « أنْ » ـ من تمحُّل لأن « أنْ » وما بعدَها في حكم المصدر ، والمصدرُ لا يصح / أن يكون خبراً عن الجُثة[1] ، وهو[2] (١٣٨/أ) أن يُجْعَلَ المضاف محذوفاً إما من الاسم أو من الخبر ، فتقدير « عسى زيد أن يخرج » : عسى حالُ زيدٍ الخروج ، أو : عسى زيد صاحبَ الخروج[3] .

= وقد نسبه قوم إلى رؤبة بن العجاج ، وليس في ديوانه ، وذكر أنه في زياداته .

ويروى « لا تلحني » مكان « لا تكثرن » . وعسيت صائماً : ممسكاً عن الكلام وهو مأخوذ من قول الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ : « فليقل اني صائم » .

والشاهد فيه : مجيء خبر « عسى » اسماً مفرداً منصوباً ، كما في البيت السابق ، والقياس أن يكون خبرها فعلاً مضارعاً مقروناً بأن المصدرية في الأكثر .

وقد ذهب قوم إلى أن « عسى » فيه فعل تام يرفع فاعلاً فحسب ، وهو هنا تاء المتكلم ، وأما الاسم المنصوب فهو خبر لكان المحذوفة مع اسمها والتقدير : رجوت أن أكون صائماً .

وذهب قوم إلى أن صائماً خبر « يكون » المحذوفة مع اسمها وجعلوا جملة « يكون » في محل نصب خبر « عسى » .

وذهب آخرون إلى أن « صائماً » مفعول مطلق لفعل محذوف .

والتقدير : عسيت أن أصوم صائماً ، أي : صياماً ، فهو من مجيء المصدر على صورة اسم الفاعل .

انظر البيت وتوجيهاته في الخصائص ٩٨/١ ، أمالي ابن الشجري ١٦٤/١ ، المغني برقم (٢٧٣) ، المطالع السعيدة ٣٠٠/١، المقرب ١٠٠/١ ، الاقتراح ص ٧٣ ، شرح الرضي ٣٠٢/٢ ، خزانة الأدب ٧٤/٤ ، شرح الأشموني ٢٥٩/١ ، شرح ابن يعيش ١٤/٧، همع الهوامع ١٣٠/١ ، والدرر اللوامع ١٠٧/١ .

(١) قال الرضي ٣٠٢/٢ : (المتأخرون على أن « عسى » يرفع الاسم وينصب الخبر ككان ، والمقترن بأن بعد اسمه منصوب المحل بأنه خبره ، استدلالاً بالمثل النادر من قول الزباء : « عسى الغوير أبؤسا » ، وقوله :

« لا تلحني اني عسيت صائماً »

ونقل عن سيبويه منع كون « أن يفعل » خبره ، قيل : إنما قال ذلك ، لأن الحدث لا يكون خبراً عن الجثة . وقوله : « أبؤسا » و «صائماً » لتضمن « عسى » معنى كان ، فأجري في الاستعمال مجراه) . وانظر شرح الجامي ص ٦٩٧ .

(٢) أي : التمحل .

(٣) قال الرضي في الموضع السابق: (وعذر من جعله خبراً أن يقدر مضافاً اما في الاسم ، نحو « عسى حال زيد أن يخرج » أو في الخبر ، نحو « عسى زيد صاحب أن يخرج » .

ولذا قال الكوفيون : « أن » وما بعده بدل الاشتمال[١] ، أي : عسى زيد الخروج[٢] ، أو : عسى زيد صاحبَ الخروج[٣] . ولا يخفى أنه أقوى من وجوه : موافقة المعنى لقولهم : عسى أن يخرج زيد[٤] ، والاستغناء عن الحذف[٥] ، ولحوق الفعل بالأفعال التامة التي هي الأصل والأكثر[٦] ، ولا داعي للبصري إلّا رعاية الاستعمال النادر[٧] .

(وقد يرد خبرُ « جعلَ » جملةً اسمية)[٨] كقوله :

٢٠ ـ وقد جَعَلَتْ قَلوصُ بني سُهَيْلٍ مِن الأكوارِ مَرْتَعُهَا قريبُ[٩]

---

(١) أي : بدل اشتمال من « زيد » .

(٢) في الأصل : أن الخروج . والمراد أن « أن والفعل » في محل الرفع بدل من « زيد » . وانظر ما يأتي .

(٣) أي : على تقدير « صاحب الخروج » بدل اشتمال من « زيد » .

قال الرضي ٢/٣٠٣ : (وقال الكوفيون : إن « أن والفعل » في محل الرفع بدلاً مما قبله بدل اشتمال ، كقوله تعالى : ﴿ لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم ﴾ إلى قوله : ﴿ أن تبروهم ﴾ أي : لا ينهاكم الله عن أن تبروهم . والذي أرى أن هذا وجه قريب ، فيكون في نحو « يا زيدون عسى أن تقوموا » قد جاء بما كان بدلاً من الفاعل مكان الفاعل) .

(٤) قال الرضي في الموضع السابق : (والمعنى أيضاً يساعد ما ذهبوا اليه ، لأن عسى بمعنى : يتوقع ، فمعنى « عسى زيد أن يقوم » أي : يتوقع ويرجى قيامه . وإنما غلب فيه بدل الاشتمال ، لأن فيه اجمالاً ثم تفصيلاً . وفي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس) .

(٥) أي : عن حذف المضاف من الاسم أو من الخبر كما تقدم .

(٦) أي : لحوق « عسى » بالأفعال التامة ، وهي أكثر من الناقصة وهي أصلها أيضاً .

(٧) أي : ما ورد من نحو « عسى الغوير أبؤساً » و « عسيت صائماً » ، وهما شاذان على تضمينهما معنى « كان » .

وانظر شرح الرضي في الموضع السابق

(٨) حكم ابن مالك بشذوذه في شواهد التوضيح ص ٧٩ .

(٩) البيت من الوافر ، وهو من مختار أبي تمام في ديوان الحماسة ، ولم ينسبه هو ولا غيره لقائل معين ، وذكر قبله بيتين .

ويروى « ابني » مكان « بني » ويروى « زياد » مكان « سهيل » . استشهد به على مجيء خبر « جعل » جملة اسمية ، وهو هنا قوله : مرتعها قريب . وقد وصف ابن مالك هذا البيت في شرح الكافية ص ١٣١ بأنه غريب . ووجه ذلك بعضهم بأن « جعل » هنا فعل قاصر يحتاج إلى فاعل فقط =

الكور - بالضم : الرَحْل[1] بأداته ، والجمع : الأكوار ، والقَلُوص - بفتح أوله - : الشابَّة[2] من الابل ، أي : صار مرتع إبلهم قريباً من منزلهم ومن رحالِهم .

(أو فعليةً) حال كَونِ جعلَ في الخبرِ الفعلي (مع « إذا » أو « كُلَّما »[3]) بأن يتوسط « إذا » أوْ « كُلَّما » بين « جعلَ » وخبرِه ، ويكون « جعلَ » مع خبرِهِ « دالًا على الجزاء »[4] ، كقول ابن عباس[5] - رضي الله تعالى عنه - : « فجعل الرجلُ - إذا لم يستطع أن يخرج - أرسلَ رسولاً »[6] . والتقدير : إذا لم يستطع أن يخرج الرجلُ جعل يرسلُ رسولاً .

= فقوله « قلوص » على هذا فاعل « جعل » ، وجملة « مرتعها قريب » في محل النصب حال منه . فجعلت فيه بمعنى : طفقت .

ومنهم من يجعل « جعل » في هذا البيت فعلاً ناقصاً بمعنى « صار » وجملة « مرتعها قريب » في محل نصب خبره ، وقلوص اسم « جعل » .

أنظر البيت وما وجه به في : التصريح بحاشية يس ٢٠٤/١ ، الأشموني ٢٥٩/٢ ، شرح الرضي ٣٠٧/٢ ، أوضح المسالك ٣٠٤/١ ، همع الهوامع ١٣٠/١ ، الدرر اللوامع ١٠٨/١ ، المغني برقم (٤٢٥) ، خزانة الأدب ٩٢/٤ ، شرح شواهد شروح الألفية للعيني ١٧٠/٢ ، الكافية لابن مالك ص ١٣٢ ، شرح التسهيل لابن مالك ١/ورقة ٦٤ ، شواهد التوضيح ص ٧٩ ، شرح التسهيل للمرادي ٤٠٤/١ ، تعليق الفرائد ٣٥/١ ، والارتشاف لأبي حيان ١٤٧/١ .

(١) في الأصل : الدخل ، وانظر الصحاح - مادة (كور) . وحاشية الصبان ٢٥٩/٢ .

(٢) في الأصل : السهامة . وانظر المصدر السابق - مادة (قلص)

(٣) « مع إذا أو كلما » قيد للفعلية كما سيبينه ، وانظر التسهيل ص ٥٩ .

(٤) في الأصل : والا على الأجزاء .

(٥) هو أبو العباس عبد الله بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم ، ابن عم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وصاحبه ، وحبر الأمة ، وترجمان القرآن . روى ألفاً وستمائة وستين حديثاً عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وله في التفسير اليد الطولى .

كانت ولادته بمكة - زادها الله تشريفاً وتعظيماً - قبل الهجرة بسنتين وتوفي بالطائف سنة (٦٨هـ) على أرجح الأقوال ، رضي الله عنه وأرضاه .

أنظر الاصابة ٣٣٠/٢ ، تهذيب الأسماء ٢٧٤/١ ، أسد الغابة ٢٩٠/٣ ، والبداية والنهاية ٢٩٥/٨ .

(٦) أخرجه البخاري في الباب ٦٥ من كتاب التفسير . واستشهد به ابن مالك في شرح التسهيل ١/ورقم ٦٣ ، وشواهد التوضيح ص ٧٨ ، وشرح الكافية ص ١٣٢ ، وانظر الأشموني ٢٦٠/١ .

وقوله : « مع إذا » قيد للفعلية ، كما هو دأب المختصر[1] .

(ويكون اسمُها) أي : اسم « جعل » (ضميرَ الشأنِ على قلة)[2] : فيقال : « جعلَ زيدٌ قائمٌ » أي : جعل الشأن زيد قائم .

(وندر دخول النفي عليها)[3] أي : على « جعل » ، نحو « ما جَعَلَ زيدٌ يقوم » .

(ويتم « أوشكَ » و « عسى » و « اخلولق » بأن يُجعلَ خبرُها فاعلاً نحو « أوشك أن يفعل زيد »)[4] ولا يحتمل أن يكون « زيد » اسماً مؤخراً[5] لأنه إذا كان المسند فعلاً للمسند إليه وتقدم عليه تعين فاعليةُ المسندِ إليه ، كما في « قام زيد » .

لكن بقي احتمالُ أنْ يكونَ « أوشك » وخبرُهُ متنازعَيْن في « زيد »[6] .

---

(١) أي : كما هو عادته في تناول القيد لأقرب مذكور ، الا إذا بين خلافه ولم يذكر المصنف مثالاً لـ « كلما » . ومثل له ابن مالك في بعض نسخ التسهيل بـ « جعل زيد كلما جاءه عمرو يضربه » وقال : انه يحتاج إلى سماع . انظر التسهيل ـ الهامش ص ٦٠ .

(٢) أنظر الموضع السابق من التسهيل .

(٣) أنظر الموضع السابق .

(٤) ترك صورة أخرى ، وهي : « أوشك أن يفعل » ، فأوشك فيه تامة ، لأنه استغنى بأن والفعل عن ثاني معموليه ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم ﴾ . فأن والفعل في تأويل اسم مرفوع بالفاعلية مستغنى به عن المنصوب الذي هو الخبر . قال ابن مالك :

بعد عسى اخلولق أوشك قد يرد غنىً بأن يفعل عن ثان فقد

أنظر شرح الأشموني ٢٦٥/١ ـ ٢٦٦ ، وشرح الكافية لابن مالك ص ١٣٥ . أما إذا كان بعد أن والمضارع اسم ظاهر ـ كما مثل به ـ فيجب أن يكون الاسم الظاهر مرفوعاً بيفعل ، وأن ويفعل فاعل أوشك ، وهي تامة لا خبر لها ، هذا مذهب الشلوبين ، وهو اختيار المصنف هنا ، كما هو ظاهر من عدم تجويزه الاحتمال الآخر الذي سيذكره . انظر شرح الأشموني ٢٦٦/١ ، وشرح الرضي ٣٠٣/١ .

(٥) ذهب المبرد والسيرافي والفارسي إلى تجويز الوجه الأول ، وأن يكون الاسم الظاهر مرفوعاً بأوشك اسماً لها ، وأن المضارع في موضع نصب خبراً لها مقدماً على الاسم ، وفاعل المضارع ضمير يعود على الاسم الظاهر ، وجاز ذلك لتقدم الاسم في النية .

أنظر المصدر السابق ،

(٦) قال الرضي في الموضع السابق : (اعلم أن من ذهب إلى أن « أن » مع الفعل في « عسى زيد أن =

البحث الخامس
في الأسماء القياسية

(البحث الخامس) من[1] المباحث الستة (في الأسماء/ القياسية وهي) : (١٣٨/ب)

ـ اسم الفاعل ـ

(اسمُ الفاعل الدالُّ على ذاتٍ قامَ به الفعلُ الحادثُ)[2] وصف اسمَ الفاعلِ بما هو تعريفُهُ على سبيلِ الكشفِ عن معناه ، كما هو دأب المختصر كثيراً[3] .

والمرادُ بالفعل : المصدر . في شرح العباب[4] : « قال سيبويه : المصدرُ فعلاً وحدثاً »[5] .

والمراد بقيام الفعل قيامُهُ مطلقاً أو مع المبالغة كما في « فَعّال » و « فَعول »

= يخرج » خبر « عسى » جاز أن يقول في « عسى أن يخرج زيد » : انه خبر أيضاً ، وهو من باب التنازع) .

وانظر في ما تقدم حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٦٦/١ .

(١) في الأصل : في .

(٢) عرفه ابن الحاجب بأنه : ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث . وعرفه ابن مالك بأنه : الصفة الجارية على فاعل جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو معنى الماضي .

أنظر شرح الجامي ص ٥٧٣ ، والتسهيل ص ١٣٦ .

(٣) ودأبه الاستغناء بالوصف عن التعريف .

(٤) الصواب : العباب شرح اللباب ، وهو لنقرة كار كما تقدم غير مرة .

(٥) أنظر العباب ـ ورقة ٢٠٨/ب .

ولم أجد ما ذكره نصاً في كتاب سيبويه . وقال الرضي ١٩٨/٢ .

(قوله : « ما اشتق من فعل » أي : المصدر ، وذلك أن سيبويه سمى المصدر فعلاً وحدثاً وحدثاناً) .

و «مِفْعال» فإن صيغ المبالغة داخلة في اسم الفاعل ، كما تدل عليه عبارة الكافية[1] واللباب[2] .

أوْ قيامُ أصلِ الفعلِ من غير زيادة ، فخرجت صيغ المبالغة ، فإنها ليست باسم فاعل ، كما تدل عليه عبارة التسهيل[3] .

والمراد بالفعل المصدر المبني للفاعل ، ليخرج بقوله : « قام به الفعل » اسم المفعول ، وإلا فالمصدر المبني للمفعول قائم بالمفعول[4] كما في «مضروب»[5] فإن الضرب بمعنى المضروبية[6] قائم بالمفعول .

وبتقييد الفعل بالحادث خرج الصفة المشبهة ، لأنه لذات قام به الفعل الثابت[7] .

والمرادُ بالحدوث عندهم[8] عدمُ استمرارِه للذات بعد ما حدثَ لِه وبالثبوتِ ما

(١) قال ابن الحاجب : (وما وضع منه للمبالغة كضراب ، وضروب ، ومضراب وعليم ، وحذر مثله ، والمثنى والمجموع مثله) . أنظر الرضي ٢/٢٠٢ .

(٢) أنظر لباب الأعراب للفاضل الاسفراييني ص ٣٢٢ .

(٣) صيغ المبالغة عنده تعمل محولة من اسم الفاعل . قال في ص ١٣٦ : (يعمل الفاعل غير المصغر والموصوف خلافاً للكسائي ، مفرداً وغير مفرد عمل فعله مطلقاً ، وكذا ان حول للمبالغة من فاعل إلى فعال أو فعول أو مفعال خلافاً للكوفيين) .
وانظر شرح الرضي ٢/٢٠٢ - وشرح الجامي ص ٥٧٩ ، وشرح الأشموني ١/٢٩٢ - ٢٩٣ .

(٤) قال الرضي ٢/١٩٨ : (ويخرج بقوله : « لمن قام به » اسم المفعول والآلة والموضع والزمان ، ويدخل فيه الصفة المشبهة) .

(٥) زدت ما بين القوسين ليستقيم المعنى والسياق .

(٦) في الأصل : الضربية .

(٧) قال الرضي في الموضع السابق : (قوله : « بمعنى الحدوث » يخرج الصفة المشبهة ، لأن وضعها على الاطلاق لا الحدوث ولا الاستمرار ، وان قصد بها الحدوث ردت إلى صيغة اسم الفاعل ، فتقول في « حسن » : حاسن الآن أو غداً) .

(٨) أي : عند النحاة ، خلافاً لأهل الكلام كما سيأتي .

يقابلُهُ[1] ، فلهذا جُعِلَ « حائض » للثبوت[2] . لا ما يكون مسبوقاً بالعدم ، كما هو اصطلاح المتكلمين[3] ، ويقابلُهُ القِدَم .

وأما إخراج اسم التفضيل[4] فإما من قولنا : قام به الفعل[5] كإخراج صِيَغِ المبالغةِ ، وإما من قيد الحادث[6] ، فإن وضعَ اسمِ التفضيلِ لمن قام به الفعلُ من غير افادةِ الثبوتِ أو الحدوث ، ولهذا يُشتق من الثابت ، نحو « أحسنْ » ومن الحادث ، نحو « أضرَبْ »[7] .

وله مخرجٌ ثالث ، لم ينتبه له أحد إلى الآن ، وهو وصفُ الذات بقيام الفعل به ، فإن التفضيلَ لذاتٍ موصوفٍ بالزيادةِ في الفعلِ أعم من أن تكون الزيادة في وقوعِ الفعل عليه ، نحو « أشْهَرْ » و «ألْوَمْ » و « أعذرْ » ، أوْ في قيام الفعلِ به[8] ، وإن كان الثاني هو الشائع[9] .

---

(١) أنظر شرح الرضي ١٩٨/٢ ، وشرح الجامي ص ٥٧٣ .

(٢) لأن الحيض ثابت ومستمر للمرأة منذ البلوغ ، وعلى هذا فهو صفة ، وليس اسم فاعل ، لأن اسم الفاعل للحادث دون الثابت .

(٣) أنظر مقدمة تهذيب الكلام للتفتازاني وشرحه للشيخ عبد القادر المهاجري السنندجي ص ٣ .

(٤) أي : من تعريف اسم الفاعل .

(٥) وبه أخرج ابن الحاجب اسم التفضيل في شرحه على كافيته ص ٩٣ ، ووافقه الجامي ص ٥٧٤ ، خلافاً لأكثر شراح الكافية ، كما سيأتي .

(٦) نسب الجامي هذا الرأي إلى أكثر شراح الكافية في شرحه ص ٥٧٤ ، ولم يتطرق له الرضي في شرحه على الكافية . أنظر ١٩٨/٢ .

(٧) أنظر شرح الجامي ص ٥٧٤ .

(٨) ولذا يشترط استعماله باللام أو بكلمة « من » أو بالاضافة .

قال في ميزان الأدب ـ ورقة ٨٧ : (ويستعمل اسم التفضيل باللام او بـ « من » أو بالاضافة ، لأنه موضوع لما زاد على غيره) .

ومراده أن اسم التفضيل يصح أن يخرج من تعريف اسم الفاعل بقولهم في تعريف اسم الفاعل : « لمن قام به الفعل » ، لأن قيام الفعل في اسم التفضيل قد يكون على جهة قيامه عليه وقد يكون على جهة قيامه به بخلاف اسم الفاعل حيث لا يكون فيه إلا الثاني .

(٩) أي : قيام الفعل به وهو الشائع .

(١٣٩/أ) وما جاء لغيرِ الحدوث من أسماء الفاعل ، كالعالِم /في ذات الله ـ تعالى ـ وأمثالِهِ فمبنيٌّ على التجريد من الحدوث المعتبرِ في وضعِ الصيغةِ . والاستمرارُ ليس مدلولاً للفظ ، بل مستفادٌ من العلمِ بأن[١] كل ما هو صفة له ـ تعالى ـ مستمرٌ له . ومن قال : الدلالة على الثبوت عارضةٌ[٢] فقد التزمَ ما عنِ التزامِهِ مندوحةٌ[٣] .

وتحقيقُ اسمِ الفاعلِ بهذا البيانِ المنتجِ متكفّلٌ بتحقيقِ[٤] تعريفات سائر الصفات ، فاحفظه لا يشتبهْ عليك ما هو آت[٥] .

(فيعملُ عملَ فعلِهِ المعروف) من الأعمال القياسية والسماعية[٦] . فـ « عالِم » يعمل كما[٧] عمل « يعلَم »[٨] ، و « مُعطي » يعمل كما عمل « يُعْطي »[٩] . ففي جَعْلِهِ من العوامِلِ القياسية ـ كما فعله القومُ ـ تغليب[١٠] .

= وقال الجامي ص ٥٧٥ : (فليس اسم التفضيل موضوعاً لمن قام به ، بل له مع الزيادة) . ومراده أن هذا كاف لاخراجه من تعريف اسم الفاعل .

وتنبيه المنصف على هذا المخرج لم أجد أحداً سبقه اليه . وقد وجدت في هامش المخطوط : (تفرده بالتنبيه على مخرج ثالث لاسم التفضيل من تعريف اسم الفاعل) .

(١) في الأصل : بلن .

(٢) هو الرضي ، فقد قال في شرح الكافية ١٩٨/٢ : (ويخرج بهذا القيد أيضاً ما هو على وزن الفاعل اذا لم يكن بمعنى الحدوث ، نحو « فرس ضامر » وعذره أن يقال : ان قصد الاستمرار فيها عارض ، ووضعها على الحدوث كما في قولك : الله عالم وكائن أبداً ، وزيد صائم النهار وقائم الليل) .

(٣) المندوحة : السعة ، ومنه « إن في المعاريض لمندوحةً عن الكذب » .

أنظر الصحاح ـ مادة (ندح) .

(٤) في الأصل : لتحقيق .

(٥) أي : حتى لا يشتبه عليك ما هو آت .

(٦) بمعنى أنه يعمل قياساً إذا كان فعله قياسياً ، وسماعاً اذا كان فعله سماعياً .

(٧) في الأصل : كلا .

(٨) مثال القياسي .

(٩) مثال السماعي ، لأن عمل باب أعطى وكسى سماعي كما تقدم .

(١٠) أي : تغليب لعمله القياسي على عمله السماعي ، لأن الأفعال القياسية أكثر .

ولك أن تدقِّقَ النظرَ وتقول ـ بعد ضبط أحوال الأفعال سماعاً وقياساً ـ : عمل اسم الفاعِلِ [سماعي][1] وقياسي ، وهذا النوعُ فيه أغلب[2] ، [وكذا] [3] في اسم المفعول والمصادر القياسية [4] واسم التفضيل ، فكن مستغنياً بهذا الإجمال عن التفصيل .

(بشرطِ « ألْ ») سواءٌ كان بمعنى « الذي » كما هو مذهب الجمهور[5] ، أو حرف تعريف كما هو مذهب المازني[6] .

والفرق بين القولين إنما يظهرُ في قوله تعالى : ﴿ إني لكما لَمِنَ الناصِحِينَ ﴾[7] فإن « لكما » على القول الأول متعلق بالفعل المحذوف أي : أنصحُ

---

(١) زدت ما بين القوسين ليستقيم المعنى .

(٢) في الأصل : أشرب . ولعل الصواب ما أثبته ، لأنه قال قبل هذا : ففي جعله من العوامل القياسية ـ كما فعله القوم ـ تغليب .

(٣) زدت ما بين القوسين ليستقيم المعنى . والمراد : وكذا تقول في اسم المفعول . . . الخ .

(٤) أي : في تسمية النحاة ، والا فقد استثنى المصنف منها كما مر في ص ٢٠٩ حيث قال : (ولذا خالفناهم في أمور : منها جعل الصفة المشبهة قياسية وجعل المصدر مطلقاً قياسياً) . وما سيذكره في مبحث المصادر القياسية ص ٣٤٢ .

(٥) انظر أصول ابن السراج ٢٧٥/٢ ، الكافي ١١٤/٣ ، شرح الرضي ٣٧/٢ شرح المرادي ٢٢٥/١ ، شرح الأشموني ١٥٦/١ ، وهمع الهوامع ٨٢/١ .

(٦) ليس هذا مذهب المازني ، بل مذهب أبي الحسن الأخفش ، ومذهب المازني أنه حرف موصول . وسيذكر الآراء صحيحة في مبحث الموصول ص ٤٠٧ . وانظر المصادر المتقدمة .

والمازني هو : أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية المازني البصري ، أحد عظماء العلماء وفضلائهم ، ومن الرواة الثقات المشهورين . إمام في النحو واللغة والعروض، أخذ عن الأصمعي وأبي عبيدة ، وأخذ عنه المبرد والزبيدي وغيرهما . توفي في البصرة سنة (٢٤٩هـ) وقيل : (٢٤٧هـ) .

له : كتاب التصريف ـ مطبوع بشرح ابن جني ـ ، وما يلحن به العامة وكتاب العروض ، وغيرها .

انظر مراتب النحويين ص ١٢٦ ، طبقات النحويين ص ٩٢ ، بغية الوعاة ٤٦٣/١ ، نزهة الألباء ص ١٤٠ ، أخبار النحويين البصريين ص ٧٤ ، انباه الرواة ٢٤٦/١ ، نشأة النحو ص ١١٠ ، بروكلمان ٢ /١٦٢ ، والأعلام ٤٤/٢ .

(٧) من الآية ٢١ من سورة الأعراف .

لكما ، والجملةُ معترضةٌ ، لعدم صحة تقديم معمول الصلة على الموصول . وعلى الثاني متعلقٌ بالناصحين ، والظاهرُ معه .

وهذا الشرطُ كافٍ في العملِ ، ولا يضرُّ معه المضيُّ[1] ، ولا التصغيرُ ولا الوصفُ ، لانتفائِهِمَا ، لأنه في معنى الفعل ، فلا يُصَغَّر كما [لا][2] يصغر الفعل ، ولا يوصف ، ولا يَسْتَدْعي[3] الاعتماد ، لاعتماده على الوصول[4] .

(أو معنى الحال)[5] إذا لم يكن « أَلْ » لا بد من أمور أولُها أحدُ الأمرَيْن[6] (أو الاستقبال)[7] ومعنى حاليَّةِ اسمِ الفاعِلِ واستقباليتِهِ وماضويتِهِ/أن يكونَ عملُهُ (١٣٩/ب)

---

(١) اسم الفاعل اذا اقترن بأل عمل بمعنى الماضي والحال والاستقبال . هذا هو مذهب جمهور النحويين ، ونص عليه ابن الحاجب في الكافية فقال : (فان دخل اللام استوى الجميع) . واختاره ابن مالك .
ونسب الرضي الى أبي علي والرماني أن اسم الفاعل ذا اللام لا يعمل الا اذا كان ماضيا ، نحو « الضارب زيدا أمسِ عمرو » . ثم قال : (ونقل ابن الدهان ذلك أيضاً عن سيبويه ، ولم يصرح سيبويه بذلك بل قال : الضارب زيدا بمعنى ضرب ، ويحتمل تفسيره بذلك أنه اذا عمل بمعنى الماضي فالأولى جواز عمله بمعنى الحال والاستقبال اذا كان مع التجريد يعمل بمعناهما) . ومذهب الأخفش ان ذا اللام بمعنى الماضي انما نصب ، تشبيها للمنصوب بالمفعول ، لا لأنه مفعول به ، كما في « زيد الحسن الوجه» وضعفه الرضي . ونقل عن المازني أن انتصاب المنصوب بعده بفعل مقدر . قال الرضي : (وانما ارتكب ذلك ، لأن اللام عنده ليس بموصول ، فليس ذو اللام في الحقيقة عنده فعلا) .
انظر شرح الرضي ٢٠١/٢ ، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ٢٩٦/٢ .
(٢) زدت (لا) ليستقيم المعنى .
(٣) في الأصل : استدعى .
(٤) بناء على مذهب الجمهور كما تقدم .
(٥) عطف على« بشرط أل » .
(٦) ذكر أولهما ، وهو معنى الحال .
(٧) قال الجامي ص ٥٧٦ : (وانما اشترط أحدهما ، لأن عمله لشبه المضارع فيلزم أن لا يخالفه في الزمان ، نحو « زيد ضارب غلامه عمرا الآن أو غدا ») . وقد أجاز الكسائي ان يعمل بمعنى الماضي مطلقاً كما يعمل بمعنى الحال والاستقبال وحجته قوله تعالى : ﴿وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد﴾ ، وأجيب بأن هذا على حكاية الحال ، والمعنى : يبسط ذراعيه ، بدليل ما قبله وهو قوله تعالى : ونقلبهم ، ولم يقل : وقلبانهم . ولحكاية الحال الماضية طريقتان : الأولى ، وهي المشهورة أن يقدر =

محقَّقاً[1] في أحد هذه الأزمنة وإلا فاسمُ الفاعلِ لا يدل على الزمان .

(والاعتمادِ) ثاني الأمور[2] (وَعَدَمِ التصغير والوصف) هكذا أطلَقَه صاحب التسهيل[3] ، والظاهر أن المراد : لَوْ وُصِفَ[4] قبل العملِ كما صَـرَّحَ به في المصدر[5] . وخالف الكسائيُّ في الشرطَيْن[6] .

= الفعل الماضي واقعا في زمن المتكلم ، والثانية ـ وهي طريقة الأندلسي ـ أن يقدر المتكلم نفسه موجوداً في زمن وقوع الفعل ، والتعبير على كل بما للحال . وقال بعضهم : لا حاجة الى هذا التكلف ، لأن حال أهل الكهف مستمر الى الآن ، فيجوز أن يلاحظ في « باسط » الحال فيعمل .

أنظر شرح الرضي ٢٠١/٢ ، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ٢٩٣/٢ .

(١) الأولى أن يقول : محققاً أو مقدرا ، ليشمل حكاية الحال الماضي كما تقدم . وانظر شرح الجامي ص ٥٧٧ ، وشرح الرضي ٢٠١/٢ ، وشرح الأشموني مع الصبان ٢٩٣/٢ .

(٢) لم يشترطه الأخفش كما تقدم في ص ١٧٤ .

(٣) بقوله في ص ١٣٦ : (يعمل اسم الفاعل غير المصغر والموصوف ، خلافاً للكسائي) .

(٤) في الأصل : حذر .

(٥) قال في التسهيل في باب اعمال المصدر ص١٤٢ : (يعمل المصدر مظهراً مكبراً غير محدود ولا منعوت قبل تمامه عمل فعله) .

وقد أطلق ابن مالك هذا الشرط في عمل اسم الفاعل في شرح الكافية ايضاً ص ٣٩٣ . وقال الصبان ٢٩٤/٢ : (قوله : « ولا موصوفاً » أي : لا قبل العمل ولا بعده ، على ما هو ظاهر كلام ابن عصفور ، واختاره الناظم) .

(٦) أي : في اشتراط عدم التصغير والوصف . فأجاز أن يعمل المصغر وحكى عن بعض العرب : « أظنني مرتحلاً وسويئراً فرسخاً . ورد هذا بأن « فرسخاً » ظرف يكتفي برائحة الفعل . واحتج الكسائي على اعمال الموصوف بقول الشاعر :

اذا فاقد خطباء فرخين رجعت ذكرت سليمى في الخليط المزايل

ورد هذا أيضاً بأن « فرخين » نصب بفعل مضمر يفسره « فاقد » والتقدير : فقدت فرخين ، لأن « فاقد » ليس جاريا على فعله في التأنيث فلا يعمل اذ لا يقال : هذه امرأة مرضع ولدها ، لأنه بمعنى النسب .

وقد نسب الرضي المخالفة في الشرطين إلى بعضهم ، ونسب السيوطي ذلك الى الكوفيين سوى الفراء ، ووافقهم ابن النحاس . وعزى الأشموني الى بعض المتأخرين اعمال المصغر ان لم يحفظ له مكبر . انظر التسهيل ص ١٣٦ ، ١٣٧ ، شرح الكافية لابن مالك ص ٣٩٣ ، شرح الرضي ٢٠٠/٢ ـ ٢٠٣ ، همع الهوامع ٩٥/٢ ، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ٢٩٤/٢ ـ ٢٩٥ .

ولا يُشْتَرَطُ[1] عدمُ المبالغةِ خلافاً للكوفيين[2] ، ولا عدمُ التثنيةِ والجمعِ خلافاً لبعض[3] . لكنَّ عملَ « فَعِلْ » كـ « حَذِرْ » و « فَعيل »[4] كـ « عَليم »[5] قليلٌ كما في التسهيل[6] .

---

(١) في الأصل : ولا شرط .

(٢) أمثلة المبالغة العاملة اتفاقاً من البصريين ثلاثة « فعّال ، مِفعال ، فَعول » ومن الأول ما حكى سيبويه : « أما العسل فأنا شرّاب » ، ومن الثاني ما حكاه أيضاً : «إنه لمنحار بوائكها » ، ومن الثالث قوله :

« ضروب بنصل السيف سوق سمانها »

وأول جميع ذلك الكوفيون . انظر التسهيل ص ١٣٦ ، وشرح الرضي ٢/٢٠٢ والهمع ٢/٩٧ ، وشرح الكافية لابن مالك ص ٣٨٨ ، وشرح الأشموني ٢/٢٩٦ - ٢٩٧ .

(٣) من اعمال المثنى قوله :

الشـاتمي عـرضي ولـم اشتمهـمـا   والنـاذرين اذا لـم القـهـمـا دمـي

ومن اعمال المجموع قوله :

ثـم زادوا أنـهـم فـي قـومـهـم   غـفـر ذنـبـهـم غـيـر فـخـر

ولم يذكر الرضي ولا ابن مالك في جواز ذلك خلافاً . لكن السيوطي في الهمع ٢/٩٥ عزى القول بمنع اعمال الجمع المكسر لقوم ، وعزى منع اعمال المثنى والجمع الصحيح المسند لظاهر الى الخليل وسيبويه . ولم أجد ذلك عند غيره .

(٤) في الأصل : قتيل .

(٥) في الأصل : علم .

(٦) انظر التسهيل ص ١٣٦ . وشرح الكافية لابن مالك ص ٣٨٩ . وقد صرح سيبويه بجواز اعمال « فعيل وفعل » في الكتاب ١/٥٦ ثم قال في ١/٥٨ : (و « فعل » أقل من فعيل بكثير) ثم قال : ومنه قول ساعدة بن جؤية :

حتى شـآهـا كليـل مـوهنـا عـمـل   بـاتت طـرابـا وبـات الليـل لم ينم

وقد غلطه النحويون في هذا البيت ، لأن الكليل هو البرق الضعيف ، وفعله لا يتعدى ، والموهن : الساعة من الليل ، فهو منتصب على الظرفية .

ورد ابن مالك اعتراضهم هذا بأنه تكلف لا حاجة اليه ، ووجه البيت . واستشهد سيبويه ١/٥٨ لعمل فعل بقول الشاعر :

حـذر أمـوراً لا تـضـيـر وآمـن   مـا لـيس مـنـجـيـه مـن الأقـدار

ورد هذا أيضاً بأنه مصنوع كما ذكر المازني . قال الأشموني : والقدح فيه - أي : في البيت - من وضع الحاسدين) . وانظر شرح الرضي ٢/٢٠٢ وشرح الأشموني مع الصبان ٢/٢٩٧ - ٢٩٨ .

والاعتمادُ يكون على صاحبٍ منوي أو مذكورٍ ، بأن يكونَ نعتاً له [أ](1)وْ خبراً أوْ حالاً(2) ، أو استفهامٍ مذكورٍ أو مقدرٍ(3) ، كقولك : « ضاربٌ عمرو زيداً » ؟ بتقدير : أضارب ؟ أو نفي صريحٍ أوْ مؤولٍ ، وهو كلمة « غير » إذا أوِّلَتْ بالنفي نحو « زيداً غيرُ ضاربٍ عمرو »(4) فإنه بتأويل « لا ضارب عمرو » ، ولذا صح تقديم المفعول على « غير » ، مع أن معمول المضاف إليه لا يتقدم على المضاف . [و](5) منه في اسم المفعول ما قيل ـ ونعم المَقول(6) ـ :

٢١ ـ غيرُ مأسوفٍ على زمنٍ قد مَضَى بالهمِّ والحَزَنِ(7)

---

(1) زدت الهمزة ليستقيم السياق .

(2) يعني بصاحبه المبتدأ ، في الحال أو في الأصل . انظر شرح الرضي ٢/٢٠٠ .

(3) في الأصل : أو استفهاما مذكوراً أو مقدراً . ولا يصح ، لأنه يتعين عطفه على « صاحب » .

(4) ومن النفي المؤول : « إنما قائم الزيدان » أي : ما قائم الا الزيدان . ويقدر الاستفهام أيضاً ، نحو « قائم الزيدان أم قاعدان » بتقدير : أقائم .
وانظر شرح الرضي ٢/٢٠٠ .

(5) زدت الواو ليستقيم السياق .

(6) في الأصل : المفعول .

(7) البيت من المديد ، وقد نسبته أكثر المصادر إلى أبي نواس ، الشاعر المشهور ، واسمه الحسن بن هانىء الحكمي ، وليس في ديوانه . وفي جميع المصادر التي رجعت إليها وجدت « ينقضي » مكان « قد مضى » .
مأسوف : اسم مفعول من الأسف، وهو الحزن على ما فات. وأبو نواس، من مقدمي شعراء الدولة العباسية ، فهو ممن لا يحتج بشعره عند النحاة ، وإنما ذكروا بيته هذا للتمثيل فقط .
والشاهد فيه اجراء « غير » مجرى « ما » النافية ، قال الرضي : (وأجرى نحو « غير قائم الزيدان » مجرى « ما قائم » ، لكونه بمعناه) . يعني : أجرى مجراه في اعتماد الصفة ، وهو هنا اسم المفعول .
واختلف في اعراب « غير » في هذا البيت ، فذهب الأشموني في شرحه الى أنها هي المبتدأ ، واختار صاحب الدرر قول ابن جني في أنها خبر مقدم ، والأصل : زمن ينقضي بالهم والحزن غير مأسوف عليه .
وقوله : « على زمن » نائب عن فاعل مأسوف الذي جر باضافة « غير » اليه .
انظر شرح الرضي ١/٨٧ ، شرح الأشموني ١/١٩١ ، الهمع ١/٩٤ الدرر ١/٧٢ ، شرح ابن عقيل رقم (٣٩)، المغني رقم (٢٨٨)،خزانة الأدب ١/١٦٧،شرح شواهد شروح الألفية للعيني ١/٥١٣ .

ومن مشابهاتِ هذا المقامِ قولُ النحاةِ : « يا طالعاً جبلاً »[1] ، فإن « طالعاً » إنما نَصَبَ ، لكونه شبهَ مضافٍ[2] ، لعمله في « جبلاً » ، وليس « يا »[3] مما يعتمد عليه « طالعاً » ، ولا يُبَادَرُ إلى تقدير « يا رجلاً طالعاً جبلاً »[4] ، فإن [نصب][5] « طالعاً » ليس بحتم[6] ، لأنه لا وجهَ لنصبِ المقدَّر ، بل يجبُ رفعُهُ لكونِهِ منادى مفرداً معرفةً . وقد تُمُحِّلَ فيه بما لا يَلِيقُ بهذا المختصر[7] ، وقد بيَّنّاه في شرح الكافية[8] .

ـ اسم المفعول ـ

(واسمُ المفعولِ الدالُّ على ذاتٍ وقعَ عليه الفعل)[9] خرج به سائر الصفات عن التعريف ، فلم يَحْتَجْ قَيدَ الحدوث[10]، لتمامِ التعريفِ بدونه .

---

(١) حيث جعلوا « طالعا » عاملاً في « جبلاً » لاعتماده على حرف النداء . نص عليه ابن مالك في الألفية . انظر الأشموني ٢/٢٩٣ .

(٢) تقدم تعريف شبه المضاف في ص ٢٥٦ .

(٣) في الأصل : شيا .

(٤) قال الأشموني ٢/٢٩٣ : (والصواب أن النداء ليس من ذلك ، والمسوغ انما هو الاعتماد على الموصوف المقدر ، والتقدير : يا رجلا طالعا جبلا) . قال الصبان : (قوله : « والصواب أن النداء ليس من ذلك » ، أي : من مسوغ عمل اسم الفاعل ، لأن حرف النداء مختص بالاسم ، فكيف يكون مقربا من الفعل) .

(٥) زدت ما بين القوسين ، ليستقيم المعنى .

(٦) في الأصل : بحكم .

(٧) انظر شرح الأشموني مع حاشية الصبان ٢/٢٩٣ ، ٢٩٦ .

(٨) انظر شرح الكافية للمصنف ص ٢١٨ .

(٩) عرفه ابن الحاجب بأنه : ما اشتق من فعل لمن وقع له .
قال الجامي ص ٥٨٢ : (أي : لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه ؛ فـ« مضروب » موضوع لذات ما وقع عليها الضرب) . وقال الرضي ٢/٢٠٣ : (يعني : وقع عليه أو أجري مجرى الموقوع عليه ، ليدخل فيه نحو « أوجدت ضرباً » فهو موجد ، و « علمت عدم خروجك » فهو معلوم) .

(١٠) في الأصل : المحدوث .

(فيعملُ عمل فعلِهِ المجهول) قياساً وسماعاً[1] . (بالشرط)[2] اللام فيه عِوَضٌ عن المضافِ إليه هو[3] في اسم الفاعل ، أي : بشرطِهِ ، أو عن اسم/ (١٤٠/أ) الفاعل[4] ، أي : بشرطِ اسمِ الفاعل .

ـ المصـــادر القياسية ـ

(والمصادرُ القياسية): قد مرَّ وجهُ التقييدِ في تقسيمِ العامل اللفظي فارجع إليه[5] . (تعملُ عملَ فعلِها)[6] فإضافة الفعلِ إلى المصدر بمعنى اشتقاقِ الفعلِ منه[7] ، على خلاف إضافة الفعلِ إلى الصفات . (غيرَ محدوداتٍ و)[8] غيرَ

---

(١) انظر ما مر في اسم الفاعل ص ٣٣٤ .

(٢) قال ابن الحاجب : (وأمره في العمل والاشتراط كما مر في اسم الفاعل) .
قال الرضي ٢٠٤/٢ : (يعني أن حاله في عمل فعله ، أي : المضارع المبني للمفعول كحال اسم الفاعل في عمله عمل فعله الذي هو المضارع المبني للفاعل ، وحاله في اشتراط الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه أو حرفي الاستفهام والنفي كحال اسم الفاعل ، فلا وجه لاعادته) .
وانظر التسهيل ص ١٣٨ ، وشرح الجامي ص ٥٨٢ .

(٣) هو : يعني به الشرط ، لقوله في اسم الفاعل : بشرط أل أو معنى الحال أو الاستقبال . . . الخ .

(٤) أي : أو تكون اللام فيه عوض عن اسم الفاعل ، ليصير معناه ما سيذكره .

(٥) حيث خالف النحاة في جعل المصدر مطلقاً قياسياً . انظر ص ٢٠٩ .

(٦) سواء كان فعله لازماً أو متعدياً بنفسه أو بحرف جر . ولا خلاف في اعماله عمل فعله بين أن يكون مضافاً أو مجرداً أو مع «أل» .
انظر الكتاب ١٨٩/١ هارون ، شرح ابن يعيش ٥٩/٦ ، شرح الرضي٩٢/٢، الكافي ١٣٥٧/٣ ، وشرح الأشموني مع الصبان ٢٨٣/٢ ـ ٢٨٤ .

(٧) بناء على أن المصدر أصل للفعل ، وهو مذهب البصريين . أما الكوفيون فعندهم أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه .
انظر الانصاف ١٤٤/١ ـ ١٥٢، شرح الكافية لابن مالك ص ٣٨٠ وحاشية الصبان ٢٨٣/٢ .

(٨) أي : غير محدودات بالتاء وهي تاء الوحدة ، فلو حد بها لم يعمل وورد شاذا قوله :
يحـابي بـه الجلد الـذي هـو حـازم بضـربـة كفيـه المـلا نـفس راكب
انظر التسهيل ص ١٤٢ ، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ٢٨٦/٢ .

(مصغَّراتٍ و)[1] غيرُ (موصوفاتٍ قبلَ تمامِها) فلا يجوز العمل في « عجبتُ من ضربِكَ الكثيرِ زَيداً » ، بل يجوز في « عجبت من ضربك زيداً الكثيرِ »[2] ، وغيرَ (منصوباتٍ بفعلٍ لم يجب حذفُه) وأما إذا وجب حذفُ عامله[3] فيعملُ[4] ، لكنه لك الخيار في إسناد العملِ إليه أوْ إلى فعلِه[5] .

(وهي مصادرُ غيرِ الثلاثي المجرَّد)[6] من المزيدِ[7] والرباعي[8] .

(والمصدرُ الميمي)[9] فإنه مطلقاً قياسي من الثلاثي المجرد على « مَفْعَل » بفتح العين ، إلا ألفاظٌ معدودةٌ ، منها : « المصِيرُ » و « المَرْجِع »[10] بكسرِ العين ، ومن غيره على صيغة اسم المفعول .

---

(١) لأنه يخرج بالتصغير عن الصيغة التي هي أصل الفعل ، وقيل : يعمل مصغراً . انظر الهمع ٢/٩٢ ، وحاشية الصبان على الأشموني ٢/٢٨٦ .

(٢) لأن معمول المصدر بمنزلة الصلة من الموصول، فلا يفصل بينهما . أو لأن النعت من خصائص الأسماء المبعدة عن الفعل ، وانما لم يؤثر بعد تمام العمل ، لضعفه بتأخره . انظر التسهيل ص ١٤٢ ، وشرح الأشموني مع الصبان ٢/٢٨٦ .

(٣) أي : عامل المصدر ، كما في «ضرباً زيداً» . فالعامل في «ضرباً» مقدر .

(٤) كما في قوله : « فندلاً زريق المال ندل الثعالب »

وقول الآخر :

يا قابل التوب غفراناً مآثم قد ... اسلفتها أنا منها خائف وجل

انظر شرح الأشموني ٢/٢٨٥ .

(٥) رجح ابن الحاجب في الكافية أن العمل حينئذ للفعل . قال الرضي ٢/١٩٧ :

(انما كان العمل للفعل المقدر ، لما ذكرناه من تعذر تقدير المفعول المطلق بـ « أن » مع الفعل ، سواء كان الفعل ظاهراً أو مضمراً جائز الاظهار) .

ورجح الأشموني اعمال المصدر عند كلامه على الأمثلة المذكورة في الهامش السابق .

(٦) يجيء من الثلاث المجرد سماعا في أفعال معدودة أوصلوها الى اثنين وثلاثين .

انظر شرح الشافية للرضي ١/١٥١ - ١٦٣ .

(٧) أي : الثلاثي المزيد .

(٨) أي : المجرد والمزيد . انظر شرح الشافية للرضي ١/١٦٣ - ١٦٨ ،وشرح الجامي ص ٥٦٩ .

(٩) أي : ذو الميم المزيدة لغير مفاعلة ، كالمضرب والمقتل ونحوها . ويسمى اسم المصدر . انظر الأشموني ٢/٢٨٧ ، وشرح الرضي ٢/١٩٨ .

(١٠) حيث سمع فيهما كسر العين .

- اسم التفضيل -

(واسمُ التفضيل الدالُّ) . . . .

. . . .

. . . .

. . . .

. . . .

. . . . (١)

ونحوُ ﴿ اللهُ أعلمُ حيثُ يجعلُ رسالتَه ﴾(٢) على رأي ، استثناءً من المفعولِ به / (١٤٠/ب) والمراد به ما ليسَ القصدُ فيه النفضيلَ ، إذ ليس القصدُ هناك أن غيرَ اللهِ يعلمُ وهو أعلمُ ، بل المرادُ أن اللهَ يعلمُ علماً تامّاً(٣) . وعند بعض(٤) : صورةُ التفضيلِ مانعةٌ عن العمل ، والمفعولُ مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ ، والمآل : اللهُ أعلمُ يعلمُ حيثُ يجعلُ رسالتَه(٥) .

---

(١) محل الأسطر المنقوطة بياض في المخطوطة ، ونبه اليه في الهامش بقوله : في هذا المحل نقصان لعل الله يتمه باحسان نسخة أخرى .

(٢) من الآية ١٢٤ من سورة الأنعام .

وواضح أنه يتكلم على نصب اسم التفضيل للمفعول به . وقد ادعى ابن مالك في شرح الكافية ص ٤٣٦ الاجماع على عدم نصبه له وقال : (فان ورد ما يوهم جواز ذلك جعل نصبه بفعل مقدر يفسره أفعل ، كقوله تعالى : ﴿ الله أعلم حيث يجعل رسالته ﴾ ، فحيث هنا مفعول به لا مفعول فيه ، وهو في موضع نصب بفعل مقدر ، يدل عليه أعلم) . . .

(٣) أجاز بعضهم أن يكون « أ فعل » هو العامل في المفعول به لتجرده عن معنى التفضيل . انظر شرح الأشموني ٥٦/٣ ، وهمع الهوامع ١٠٢/٢ .

وقال الصبان : (ورد بأنه وان أول بما لا تفضيل فيه ، لا يلزم كون تعديه كتعدِّيه ، وخصوصيات الألفاظ لا تنكر . وأجاب الدماميني بأن أصل المتوافقين معنى أن يتوافقا حكما) .

(٤) هو ابن مالك ، وقد نقلت رأيه قبل قليل عن كتابه شرح الكافية الشافية .

(٥) هكذا قدره ابن مالك في شرح التسهيل ، قال : (والتقدير - والله أعلم - يعلم مكان جعل رسالاته) . وانظر الاشموني ٥٦/٣ ، وهمع الهوامع ١٠٢/٢ .

هذا وقد ارتضى المصنف في شرح الكافية ص ٣٧٤ تعريف ابن الحاجب لاسم التفضيل ، وهو قوله : (ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره) ورد جميع اعتراضات الرضي عليه .

ـ الأسماء المبهمة المنونة ـ

(وكلُّ إسمٍ مُبْهَمٍ)[1] هو إما اسمٌ وُضِعَ لا لقصدِ إفادة مفهومِه في نفسه بل[2] وضِع إما لقصد إفادة أمر يتعلق بالغير ، فبذكر ذلك الغير الذي ذلك الأمرُ متعلقٌ به يُرفع[3] به إبهامٌ في الاسم[4] ، لعدم معرفةِ ما تعلَّقَ به مدلولُهُ كالأعدادِ والمقاديرِ ، فإن وضعَها لأمورٍ لا تكون مقصودةً في نفسِها بل بقصدِ الغيرِ ، فتقول : « عشرون » وتريد بيانَ عددِ شيءٍ ، لا بيانَ العددِ نفسِه[5] .

وإما لقصدِ معنىً قد يُقْصَدُ من حيث له تعلُّقٌ بالغيرِ[6] ، بأن يكون اللفظُ موضوعاً لشيءٍ قد يُقْصَدُ في نفسِه ، وقد يُقْصَدُ لغيره ، كلفظِ المِثْلِ والراحةِ ، فتقول : هذا مثلُ زيدٍ ، وكقولهم : « على التمرةِ مثلُها زُبْداً »[7] وتقول : « هذه راحَتي » و«[ما][8] في السماء راحةٌ سحاباً »[9] فتأخذُ الاعتبارَيْن بنصب التمييز[10] .

---

(١) أي : وكل اسم مبهم يعمل النصب قياساً ، ويعني به الاسم التام بالنون أو بالتنوين أو بالإضافة ، وعمله في التمييز . انظر ميزان الأدب له ـ ورقة ٧١ .

(٢) في الأصل : وانما بل . ولا بد من حذف احداهما .

(٣) في الأصل : فرفع .

(٤) فسره بالابهام الوضعي في ميزان الأدب ـ ورقة ٧١ .

(٥) قال في ميزان الأدب ـ الموضع السابق : (نحو « عشرون رجلا ، وقفيزان برا ، ومنوان سمنا ، وذراع ثوبا ، وملء الاناء عسلا) .

(٦) في الأصل : بالخبر .

(٧) أي : في المقيس . قال سيبويه في الكتاب ٢٩٨/١ : (هذا باب ما ينصب نصب « كم » اذا كانت منونة في الخبر والاستفهام ، وذلك ما كان من المقادير نحو قولك : « ما في السماء موضع كف سحابا » و « عليها مثلها زبدا ») . وقال في ٣٠٣/١ : (فاذا قلت : « عليها مثلها زبدا » فان شئت رفعت على البدل وان شئت رفعت على قوله : « ما هو » فتقول : « زبد » أي : هو زبد) .

وانظر شرح الجامي ص ٢٨٦ ، وشرح الأشموني بتحقيق محيي الدين عبد الحميد ٦٣٨/٢ .

(٨) زدت « ما » لوجودها في المثال في كتبهم . والظاهر أن الناسخ أسقطها .

(٩) انظر الكتاب ٢٩٨/١ ، الكافي شرح الهادي ١٦٤/١ ، وشرح الرضي ٢١٦/١ .

(١٠) في الأصل : التمر .

وإما اسمٌ لشيءٍ معلومِ الصورةِ مبهَمِ المادةِ ، فتذكرُ مادَّتُه تمييزاً ، نحو « خاتمُ فضةً » و « بابٌ ساجاً »[1] . والضميرُ المبهمُ واسمُ الاشارةِ ـ كما سيأتي ـ من القسم الأول[2] ، لأنهما وضعا لجعلِ الشيء متشوَّقاً إليه ، فيُذكَرُ ذلك الشيء الذي تعلقَ الغرضُ من ذكرهما [به][3] فيرتفعُ إبهامُهما به .

فاحفظ هذا التحقيقَ ، فانه أمر مهم لم يَسلكْ طَريقَ بَيانِه أحدٌ ، فإن وجدتَ أن[4] هذه الطريقَ غيرُ واضحةٍ[5] ولم تُذَلَّلْ ، فإن الطريقَ الصعب لا يُذَلَّلُ ـ كما هو صفتُه ـ بأوَّلِ سالكٍ سَلَكَه ، وإن رأيتَه واضحاً ـ وهكذا أرجوه ـ فاشكرِ السالكَ الذي ناولَ سلوكَ مَسْلَكِه .

(منونٍ) لفظاً ، نحو « رَطْلٌ / زيتاً » ، أو تقديراً في غير المنصرفِ من (١٤١/أ) المبهماتِ ، نحو « عندي مكاكيكُ بُرّا »[6] و « دوانيقُ فضةً »[7] .

ولا يقالُ : إنه لا بدَّ من استثناءِ بعضِ المبهمَاتِ[8] المنونة تقديراً مما عُدَّ في السماعيات ، نحو « كم » و « كذا » والأعداد المركبات ، فإنهم صرحوا بأن تلك الأسماء في تقدير التنوين ، لأنا نقول : ذكرُه فيما بعد بين السماعيات بالاستثناء[9] .

---

(١) ويجوز اضافة الاسم الى التمييز في مثله فيقال : « خاتم فضة » و «باب ساج». انظر شرح الجامي ص ٢٨٩ ـ ٢٩٠ ، وميزان الأدب للمصنف ـ ورقة ٧١ .

(٢) أي : مما وضع لا لافادة مفهومه في نفسه ، بل لافادة أمر يتعلق بالغير .

(٣) زدت (به) ليستقيم السياق .

(٤) في الأصل : في .

(٥) في الأصل : فاصحة .

(٦) في الصحاح ـ مادة (مكك) : المكوك مكيال ، وهو ثلاث كيلجات ، والكيلجة : منا وسبعة أثمان منا ، والمنا : رطلان . والجمع مكاكيك) .

(٧) الدانق : سدس الدرهم كما في الصحاح ـ مادة (دنق) .

(٨) في الأصل : المهمات

(٩) أي : والحال أنها قياسية ، لأن الاسم التام بالتنوين أو النون أو الاضافة ينصب التمييز قياساً ، لكنهم عدوها سماعية استثناء .

وانظر شرح الرضي ٢١٧/١ ـ ٢١٨ ، وشرح الجامي ص ٢٨٧ .

(أوْ مع نونِ التثنيةِ[1] ، أو مضافٍ[2]) : بخلاف المبهم المعرَّف باللامِ ، فانه لا يَنْصِبُ التمييزَ[3] .

(وكلُّ ضميرٍ مبهمٍ) لم يُذْكَر له مرجعٌ ، فيُزالُ إبهامُه بالتفسيرِ ، وهو الذي يقال بعدم مرجِعِه حُكماً ، ولا يصح إلا فيما سُمِع .

(هو فاعل « نِعْمَ ») نحو « نعم رجلاً زيد » (و «ساءَ») نحو « ساء رجلاً زيد » (و « بئس ») نحو « بئسَ رجلاً زيد »[4] .

(أو مجرورُ « رُبَّ ») نحو « رُبَّهُ رجلاً »[5] .

(أو مذكورٌ للتعجبِ ، نحو « يا لَها قِصَّةً ») أي : تعجبوا من[6] القصة . (و « وَيْحَهُ رجلاً »[7] ، واسمُ إشارة ، نحو « حبذا رجلاً »[8] ، فالكل تنصبُ

---

(١) مثاله « منوان سمناً » و « قفيزان براً » .
انظر شرح الجامي ص ٢٨٧ ، وشرح الأشموني ٢/ ٦٣٨ .

(٢) كما في « على التمرة مثلها زبداً » . وحاصل ما ذكره المصنف أن الاسم إذا تم بأحد الأشياء الثلاثة ، وهي : التنوين ، والنون ، والإضافة نصب التمييز قياساً . ومعنى تمام الاسم : أن يكون بحالة لا يمكن أضافته معها ، لأن الاسم تستحيل اضافته مع التنوين ونوني التثنية والجمع ، ومع الإضافة ، لأن المضاف لا يضاف ثانية . انظر شرح الجامي ص ٢٨٧ ، وشرح الرضي ١/ ٢١٧ - ٢١٨ .

(٣) قال الرضي ١/ ٢١٨ ، (ألا ترى أن لام التعريف - وان كان يتم بها الاسم - فلا يضاف معها ، ولا ينتصب على التمييز ، فلا يقال : عندي الراقود خلا) . وانظر شرح الجامي ص ٢٨٧ .

(٤) انظر الكتاب ٣٠١/١ ، شرح المرادي على الألفية ٨٥/٣ - ٨٦ .

(٥) قال ابن الحاجب : (وقد تدخل - أي : رب - على مضمر مبهم مميز بنكرة منصوبة والضمير مفرد مذكر) . انظر شرح الجامي ص ٧٣١ .

(٦) في الأصل : عن

(٧) ويح : كلمة رحمة كما في الصحاح - مادة (ويح) .

(٨) حبذا : مركب من « حب » بالبناء للفاعل أو للمفعول ، و « ذا » وفاعل « حب » هو « ذا » ولا يتغير عما هو عليه ، فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنى أو جمعاً أو مؤنثاً ، لأنه جار مجرى الأمثال التي لا تغير . هذا على مذهب سيبويه ومن وافقه ، وأما على مذهب المبرد وابن السراج وابن عصفور فان التركيب أزال فاعلية « ذا » فصار « ذا » مع « حب » اسما واحدا مرفوعاً بالابتداء ، وخبره ما =

التمييزَ ، أي : الاسم الرافع للابهام الوضعي) . وقد عرفت الابهام الوضعي[1] .

(وكلُّ اسمٍ مضافٍ ، وهو ما وُصِلَ باسمٍ بحذفِ تنوينه أو نونِ التثنيةِ أو الجمعِ أو شبهِه) وهو نون « عشرونَ »[2] وأخواتِها . وحقُّه أن يذكرَ في السماعي لأن معرفة شبهِ نونِ الجمعِ وكلماتِه بالسماع ، إلا أنه ذكر ههنا استطراداً .

(أو [بـ][3] حذفِ ضميرٍ من ذلك الاسم) هذا في مسألةِ الصفةِ المشبهة[4] ونظائره في مثل « حسنُ الوجهَ » . فانهم قالوا : كان الأصل فيه « حسن وجهُه »[5] فحذف منه الضمير بسبب الاضافة من المضاف إليه .

وهذه الإضافة من أسرار باب الإضافة ، بخلافِ الاضافة بحذف التنوين وما يقوم مقامَه ، فإنها شائعةٌ مشهورةٌ يعرفُها[6] من له أدنى معرفةٍ بالإضافة فلهذا قال : / (يَعْرفُه الحسنُ المعرفةِ)[7] وتركيب « الحسنُ المعرفةِ » سببٌ لمعرفته ، فإسناد (١٤١/ب)

= بعده . وذهب الأخفش إلى أن التركيب أزال اسمية «ذا» فصار مع «حب» فعلاً فاعله المخصوص .

انظر شرح الرضي ٢/٢١٨ ، وشرح الجامي ص ٧١٨ ، وشرح المرادي على الألفية ٣/١٠٩ .

(١) لم يتطرق له في مبحث التمييز ، لكنه فسره دون نص على هذا المصطلح في مبحث الأسماء المبهمة المنونة الناصبة للتمييز في ص ٣٤٤ وسماه ابن الحاجب بالابهام المستقر أي : الثابت أو الكامل ، ومثال الابهام غير الوضعي قولنا : « رأيت عيناً جارية » فـ « جارية »يرفع الابهام عن « عيناً » ، لكنه غير مستقر بحسب الوضع ، بل نشأ في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع بحسب الوضع .

انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ٤٢ ، وشرح الرضي ١/٢١٦ مع حاشية الشريف الجرجاني عليه ، وشرح الجامي ص ٢٨٣ .

(٢) فيقال : « عشرو درهم » على قلة . انظر شرح الجامي ص ٢٨٩ .

(٣) زدت الباء ليستقيم السياق .

(٤) أي : حذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة .

انظر في هذه المسألة شرح الرضي ٢/٢٠٧ ، والهمع ٢/٩٨ .

(٥) فيه ضمير مستتر ، ومثله في استتار الضمير « الحسن وجه الغلام » و « الحسن وجه أبي الغلام » .

انظر شرح الجامي ص ٥٩٠ ، وشرح الرضي ٢/ ٢٠٧.

(٦) في الأصل : يعرفه .

(٧) أي : يعرفه من حسنت معرفته ، والتركيب مثال له أيضاً كما سيبينه .

المعرفة إليه ـ كما ترى ـ في أعلى درجاتِ البلاغة . وتحقيقُ ذكرِ هذا المضاف في القياسي على نحو قوله : « أو شبهِه »[1] فلا شبهةَ عليك .

(فإنه يجرُّ الاسمَ الذي وُصِلَ هُوَ بِهِ) يعني المضاف إليه ، إلا أنه طوَّلَ ليتبَيَّن هذا المبتدئُ المضافَ إليه .

(و « فَعالِ » من الثلاثي المجرد)[2] بخلافِ « فَعال » من غير الثلاثي ، فإنه سماعي ، تتوقف معرفة عمله على السماع . (بمعنى الأمرِ ، فإنه يعمِلُ عملَ فعلِه) يحتمل معنَيَيْن : أي : فعله الذي اشتق منه ، أو فعله الذي هو معناه[3] .

---

(١) أي : في قوله : أو نون التثنية أو الجمع أو شبهه ، فحقه أن يُذكر في السماعي ، الا انه ذكره ههنا استطراداً كما ذكر هناك .

(٢) نحو « نَزالِ » بمعنى « انزل » . جعله ابن الحاجب قياسياً من الثلاثي . انظر شرح الجامي ص ٤٧٧ .
وقال سيبويه ٤١/٢ : (اعلم أن « فعال » جائزة من كل ما كان على بناء « فعِل » أو « فعَل » أو « فعُل ») .
واعترض عليه المبرد بأنه لا يقال : « قوام وقعاد » في « قم واقعد » إذ ليس لأحد أن يبتدع صيغة لم يقلها العرب ، ولا قياس في أبنية المبالغة ، فلا يقال : « شكّير وغفّير » في « شاكر وغافر » .
قال الرضي ٧٦/٢ : (هذا القول منه مبني على أن « فعال » معدول عن « أفعل » للمبالغة ، وكذا يقول أكثرهم) .
وانظر شرح الجامي ص ٤٧٧ .

(٣) تقدم أنه خالف جمهور النحاة في عد أسماء الأفعال مطلقاً سماعية وهذا ما استثناه منها ، حيث ذكره مع الأسماء القياسية .
وانظر ما يأتي في ص ٣٥٢ .

البحث السادس
الأسماء السماعية

(البحث السادس : في الأسماء السماعية ، وهي) :

ـ الصفة المشبهة ـ

(الصفةُ المشبهةُ) باسم الفاعل ، في أنه يثنى ويجمع ويؤنث مطلقاً بخلاف اسم التفضيل فانه قد يستوي فيه الجميع[1] . (الدالةُ على ذاتٍ قام به الفعلُ الثابت)[2] أي : المسمّى[3] تحقيقاً أو تقديراً[4] ، بأن يقدَّر ثبوتُه لداعٍ ، ويجعلَ كالثابتِ ، فتستعملُ فيه صيغةُ الصفةِ ، كذا في التسهيل[5] . والصفةُ المشبهةُ في الأفعالِ اللازمةِ عديلُ اسمِ المفعولِ في الأفعال المتعديةِ فكأن اسمَ المفعولِ مختصٌّ بالمتعدي ، و[6] الصفةَ المشبهةَ مختصةٌ باللازمِ . وكما أن اللازمَ يُعَدي بجهات التعدية فيشتق منه اسم المفعول ، كذلك المتعدي يقدَّرُ لزومهُ فيشتقُ منه الصفةُ

---

(١) في الأصل : الجمع .

(٢) عرفها ابن الحاجب بأنها : (ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت) . انظر شرح الرضي ٢٠٥/٢ .

ولم يقيد المصنف الفعل هنا باللازم حتى يخرج به اسم الفاعل والمفعول المتعديين ، وقيده ابن مالك في التسهيل ص ١٣٩ ، وشرح الكافية ص ٣٩٨ .

(٣) أي : المسمى ثابتاً سواء كان الثبوت محققاً أو مقدرا .

(٤) انظر التسهيل ص ١٣٩ .

(٥) انظر الموضع السابق ، وشرح الكافية لابن مالك ص ٣٩٨ . وقال الجامي ص ٥٨٤ : (والمراد بمعنى الثبوت ، أنه يكون كذلك بحسب الوضع ، فيخرج عنه نحو « ضامر » و « طالق » ، فانهما بحسب أصل الوضع للحدوث . ثم عرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال) .

(٦) زدت الواو ليستقيم السياق .

المشبهةُ ، فيقال : « رحيم » يشتق من « رَحِمَ » بالكسر بعد نقله إلى « رَحُمَ » بالضم ، بمعنى : صار الرُحمْ طبيعةً له[١] ، وإنما نُقِلَ إلى الضم ، لأن الضم لأفعال الطبائع[٢] .

(وصيغها السموعة) وصف موضوع للصِيَغِ ، لأنها سماعية لا محالةَ أو خبرٌ للصِيَغ (تليقُ بالمبسوطات) خبرٌ بعدَ خبَر[٣] .

(١٤٢/أ) (وعملُها) / مضافةً الجرُّ[٤] ، وهي بهذا الاعتبار داخلة في كل اسم مضافٍ وقياسي ، و (غيرَ مضافة : رفعُ الفاعل) مضمراً كان أو مظهراً[٥] .

(وتنصبُ نكرةً يرفعُ إبهام نسبَتِها) إلى الفاعل (على التمييز)[٦] نحو « زيدٌ حسنٌ وجهاً » و « زيدٌ الحسنُ وجهاً »[٧] .

(ومعرفة) أي : وتنصب معرفةً (كذلك) أي : يرفع الإبهام المذكور[٨]

---

(١) قال الجامي ص ٥٨٤ : (واللازم أعم من أن يكون لازما ابتداء أو عند الاشتقاق كـ « رحيم » فانه مشتق من « رحم » بكسر العين ، بعد نقله الى « رحم » بضمها ، فلا يقال . « رحيم » الا من « رحم » بضم الحاء أي صار الرحم طبيعة له ، كـ « كرم » بمعنى : صار الكرم طبيعة له) .

(٢) في الأصل : الأفعال الطبايعي .

(٣) أي : خبر للصيغة ، بعد الخبر الأول ، وهو « المسموعة » ، أما اذا قدرنا « المسموعة » صفة للصيغة ، فهذه الجملة وحدها الخبر . وانظر تقسيم مسائل الصفة المشبهة وصيغها في شرح الرضي ٢/٢٠٦ - ٢١١ وهمع الهوامع ٢/٩٨ - ٩٩ ، وشرح الجامي ص ٥٨٦ - ٥٩١ ، وشرح الكافية لابن مالك ص ٤٠٠ .

(٤) في الأصل : مضافاً الخبر .

(٥) انظر شرح الوافية لابن الحاجب ص ٤٨١ ، وشرح الجامي ص ٥٨٦ ، وشرح الكافية لابن مالك ص ٤٠٠ .

(٦) اذا كان معمولها نكرة نصبته على التمييز عند البصريين وعند الكوفيين . وذهب بعض النحاة الى أنه ينتصب على التشبيه بالمفعول في النكرة والمعرفة . انظر شرح الكافية لابن مالك ص ٤٠٠ ، وشرح الجامي ص ٥٨٦ ، وشرح الرضي ٢/٢١٠ .

(٧) انظر شرح الكافية لابن مالك ص ٤٠٠ .

(٨) أي : الذي يرفع ابهام نسبتها الى الفاعل ، كما ذكره .

(على التشبيه بالمفعول) عند النحاة[1] ، في أنه فضلة . ([أو][2] بالتمييز) أي : على التشبيه بالتمييز عندي، إذْ لا فرقَ - في المعنى - بين « حسنٌ وجهاً » و« حسنُ الوجهَ » ، إلا أنهم تحاشوا عن جعل المعرفة تمييزاً ، فجعلوه شبيهاً بالمفعول . (كما في « لَدُنْ غدوةً » ، فإن « لدن » ينصبُ « غدوةً » خاصةً على التشبيه بالتمييز)[3] قال في العباب[4] : شُبِّهَتْ نون « لدن » بالتنوينِ من حيثُ إنها تحذف كحذفِ التنوين[5] ، من حيثُ أن الدالَ قبلَها يُفْتَحُ ويُضَم ويكسر[6] ، كما أن ما قبل التنوين كذلك ، ولذلك نصبت العرب « غدوة » خاصة تشبيهاً بالتمييز في « راقودُ خَلاًّ »[7] ، واختص ذلك بـ« غدوة » ، لكثرة استعمال « لدن » مع « غدوة » ، فآثروا الخفة في الكثرة . أ.هـ. وكلام الصحاح ظاهر في أن النصب للتشبيه بالمفعول[8] .

(وشرطُ عملِها الاعتمادُ على ما عدا « أل »)[9] ولا يكفي دخول الألف واللام

---

(١) هذا على مذهب البصريين ، والا فمذهب الكوفيين أنه ينتصب على التمييز ايضاً كما كان في النكرة ، لأنهم يجوزون تعريف المميز . انظر شرح الرضي ٢/٢١٠ ، وشرح الجامي ص ٥٨٦ ، وشرح الكافية لابن مالك ص ٤٠٠ ونسب ابن يعيش في شرح المفصل ٦/٨٥ هذا الرأي الى ابي على الفارسي .

(٢) زدت (أوْ) ليستقيم المعنى .

(٣) قال الجامي ص ٥١٦ : (وقد ينصب في بعض لغات العرب بـ« لدن » خاصة « غدوة » خاصة سماعاً ، تشبيهاً لنونها بنون التنوين في مثل «رطل زيتاً» ولذلك بحذف عنها) .

وانظر تفصيل الكلام على « لدن غدوة » في شرح ابن يعيش ٤/١٠١ - ١٠٢ .

(٤) العباب شرح اللباب لنقرة كار - ورقة (١٧٤/ب) .

(٥) في الأصل : كالحذف للتنوين .

(٦) ظاهر كلام الزمخشري ان كسر الدال من لغات « لدى » لا من لغات «لدن» . قال ابن يعيش في شرحه ٤/١٠٠ : (وليست « لدى » من لفظ « لدن » وان كانت بمعناها ، لأن « لدى » معتل اللام ، و« لدن » صحيح اللام) .

وممن ذكر كسر الدال في «لدن » الرضي في شرح الكافية ٢/١٢٣ .

(٧) انظر شرح ابن يعيش ٤/١٠٢ .

(٨) قال في الصحاح مادة (لدن) : (وقد حمل حذف النون بعضهم على أن قال :

لدن غدوة حتى اذا امتدت الضحى ... وحث القطينَ الشحشحانُ المكلف

لأنه توهم أن هذه النون زائدة تقوم مقام التنوين ، فنصب كما تقول : « ضارب زيداً » . ولم يعملوا لدن الا في غدوة خاصة) .

(٩) أي : على أحد الأشياء الخمسة التي تعتمد عليها الصفة في العمل وقد تقدمت في ص ١٨١ .

عليها للعمل ، أما عند الجمهور ، فلأن الألف واللام في اسم الفاعل والمفعول موصول[1] ، ولا يكون في الصفة المشبهة كذلك ، وأما عند المازني فالفرقُ مُشْكِل[2] .

والظاهرُ أنه يُشتَرطُ في الصفة المشبهة - أيضاً - عدمُ التصغيرِ والوصفِ قبلَ التمامِ ، لأن عملَها لمشابهةِ اسمِ الفاعل ، فلا ينبغي أن تَعْمَلَ حيث لا يعملُ اسمُ الفاعل[3] .

وأما عدمُ اشتراط معنى الحال والاستقبال ، فلأنه لا معنى لاشتراطِه فيها لأنها لا تكون مختلفةً بحسب الزمان / كاسمِ الفاعل[4] . (١٤٢/ب)

- عمل أسماء الأفعال -[5]

(وأسماء الأفعال سوى « فَعالِ ») أي : من الثلاثي المجرد[6] وأما من غيره فداخل في العامل السماعي . ولم يقيِّده[7] ، اعتماداً على أنه مما يعرف من تقييد

---

(١) أي : اسم موصول . وقد تقدم هذا في ص ٣٣٥ .

(٢) تقدم مذهب المازني ، وهو أن « أل » عنده حرف موصول ، وإن نسب إليه المصنف هناك خطأ أنها حرف تعريف ، وهو مذهب الأخفش . وبينت في موضعه أن المصنف سينسب الآراء الثلاثة صحيحة في مبحث الاسم الموصول . انظر ص ٤٠٧ .

وانظر أيضاً شرح الرضي ٣٧/٢ ، همع الهوامع ٨٢/١ ، والكافي ١١١٤/٣ .

(٣) ارجع لمبحث اسم الفاعل ص ٣٣١ .

(٤) لكون الصفة المشبهة للثبوت والاستمرار للموصوف ، فهي لا تتغير بتغير الزمان ، أما اسم الفاعل فهو بمعنى الحدوث فاشترط لعمله أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال دون الماضي .

(٥) سيأتي تعداد أسماء الأفعال ، والكلام على كل منها في الفصل الثاني - وهو فصل المعمول - وإنما أراد هنا أن يبين عملها السماعي . وانظر ص ٤١٨ .

(٦) تقدم غير مرة أنه استثنى « فعال » من الثلاثي كـ « نزال » مما عد في السماعي وجعله قياسيا ، وقد علقت عليه في ص ٣٤٨ .

(٧) أي : لم يقيده بكونه من الثلاثي المجرد في المتن هنا .

« فَعالِ » سابقاً[١] .

(وهو كلُّ اسمٍ بمعنى فعلٍ) وقد عرفتَ وجه كونه بمعنى فعلٍ بما[٢] لا مزيد عليه[٣] .

(فيعمل عمل ما في معناه[٤] إلاّ « آمين » ـ بالمد والقصر ـ فإنه لازمٌ في معنى متعد) كذا قال ابن مالك في التسهيل[٥] ، لأنه بمعنى : استجب ، ويقال : استجب دعائي ، ولا يقال : آمين دعائي ، وكأن وجهه أن معنى « آمين » : استجب دعائي ، والمفعول[٦] داخل في معنى الفعل [٧] .

والأقرب أن يقال : الاستجابة بمعنى : الإجابة[٨] ، والإجابة تكون للدعاء وغيره . وخُصَّ استعمال « آمين » بالدعاء حتى استُغْنِيَ عن ذكرِ مفعولِه ، والتُزم[٩] حذفُه . في الصحاح : « معناه : فَلْيَكُن »[١٠][و][١١] حينئذ هو لازمٌ في معنى الفعلِ اللازم[١٢].

ويرجَّحُ[١٣] الأول بأن ما قاله في الصحاح لا يتم في الدعاء بالنفي ، مثاله[١٤]:

---

(١) تقدم ذلك في ص ٣٤٨ .
(٢) في الأصل : مما .
(٣) تقدم هذا في ص ٢٠٦ .
(٤) أي : عمل الفعل الذي هو بمعناه .
(٥) لم يزد ابن مالك في التسهيل ص ٢١١ . على قوله : (ولا ستجب آمين وأمين) .
(٦) الذي هو « دعائي » .
(٧) الذي هو « استجب » .
(٨) في الصحاح ـ مادة (جوب) : (والاجابة والاستجابة بمعنى ، يقال : استجاب الله دعاءه) .
(٩) في الأصل : والترمم .
(١٠) قال الجوهري في مادة (أمن) : (ويقال : معناه فليكن كذلك) .
(١١) زدت الواو ليستقيم السياق .
(١٢) أي : لا بمعنى المتعدي كما يفهم مما تقدم عن التسهيل .
(١٣) في الأصل : ويشرح . وكلامه الآتي في توهين كلام الصحاح ، فلعل الصواب ما أثبته .
(١٤) في الأصل : مثله .

« اللهم [لا تهلكنا][1] آمين » فان المطلوب فيه عدم الهلاك ، ولعله[2] لا ثبوت شيء ، فالمناسب فيه أن يكون المعنى : « لا يكون » .

وفي العباب : « قيل : هو سِرْياني [3] كـ « قابيلَ » و « هابيلَ » [4] .

(وسيجيء) بيانُ أسماءِ الأفعالِ في الفصل الثاني [5] .

ـ كنايات العـــدد ـ

(و « كم » الاستفهامية)[6] التي معناها الاستفهامُ عن العددِ المبهَم .

واحترزَ بقيد الاستفهامية عن الخبرية[7] ، فإنه يجرُّ تمييزَه[8] بالإضافة إليه ،

---

(١) ما بين القوسين محله بياض في المخطوطة ، واستظهرته من قوله : «فإن المطلوب فيه عدم الهلاك «الآتي» .

(٢) أي : ولعل المطلوب في هذا الدعاء .

(٣) في الأصل : سر ما في .

(٤) أنظر العباب شرح اللباب لنقرة كار ـ ورقة ٤٢/ب . وسبق الرضي إلى هذا في شرح الكافية ، وقد تكرر من المصنف نسبة الآراء لنقرة كار وهي في شرح الرضي عدة مرات ، ونبهت على كل في موضعه . قال الرضي ٦٧/٢ : (وأما « آمين » فقيل سرياني ، وليس الا من أوزان العجمة كقابيل وهابيل ، بمعنى : افعل ، على ما فسره النبي ـ عليه السلام ـ حين سأله ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ وبني على الفتح ، ويخفف بحذف الألف فيقال : أمين ، على وزن كريم ، ولا منع أن يقال : أصله القصر ثم مد ، فيكون عربياً مصدراً في الأصل كالنذير والنكير ، ثم جعل اسم فعل) . وقابيل وهابيل : هما ابنا آدم ـ عليه السلام ـ وقد وردت واقعة قتل الأول للثاني في القرآن الكريم : في الآيات ٢٧ ـ ٣١ من سورة المائدة ، وهو أول دم يسفك على وجه الأرض . وانظر الكشاف للزمخشري ٦٠٦/١ .

(٥) وهو فصل المعمول . أنظر ص ٤١٨ وما بعدها .

(٦) عطف على ما سبق من الأسماء العاملة السماعية .

(٧) معنى الاستفهامية : أي عدد ، ومعنى الخبرية : عدد كثير .

وكلاهما يفتقر إلى التمييز ، أما الاستفهامية فمميزها مفرد منصوب كمميز « عشرين » وأخواته . وأما مميز الخبرية فتارة يستعمل مفرداً مجروراً كمميز « مائة » وتارة يستعمل جمعاً مجروراً كمميز « عشرة » .

وهي في كليهما مبنية لكونها موضوعة وضع الحروف ، أو ، لأن الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف والخبرية محمولة عليها .

أنظر شرح الأشموني ٧٩/٤ ـ ٨٠ ، شرح الكافية لابن الحاجب ص ٧٨ ـ ٧٩ ، وشرح الجامي ص ٤٨٨ .

(٨) في الأصل : يخبر غيره .

وهو بهذا الاعتبار داخل في العامل القياسي .

وإذا فُصِلَ بين « كم » الخبرية ومميَّزه تنصبُه حملاً على «كم» الاستفهامية . كذا في التسهيل[1] .

ولك أن / تتكلف وتقول : المراد بـ « كم » الاستفهامية « كم » المنسوبة إلى (١٤٣/أ) الاستفهام بأن يكون بمعنى الاستفهام ، فلائحُ المختَصَر عن « كم » الخبريةِ باعتبارِ عملهِ السماعي[2] .

(تنصب الاسم الرافع لإبهامها على التمييز . وما في معنى « كم » الخبرية)[3]

ولمّا كان دأبُ المختصرَ أن يريدَ بمثل هذه العبارةِ دخولَ « كم » الخبرية حفظاً لشمولِ المفهوم قيَّده بقوله : (مِن «كذا»)[4] حتى تخرج « كم » الخبرية .

وفي الصحاح[5] : « كذا : اسم مبهم ، تقول : فعلت كذا . وقد يجري مجرى « كم »[6] فينصب ما بعدها على التمييز ، تقول : عندي كذا درهماً »[7] .

---

(١) أنظر التسهيل ص ١٢٤ وفيه : (وربما نصب بها غير مفصول) .

وقيل : إن بني تميم تنصب تمييز الخبرية اذا كان مفرداً ، وحمل عليه قول الفرزدق :

كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت على عشاري

بنصب « عمة » . وقد روي بالثلاثة .

أنظر الكتاب ١/٢٥٣ ، المقرب ١/٣١٢ ، المغني ١/١٨٥ ، التصريح ٢/٢٨٠ ، همع الهوامع ١/٢٥٤ ، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ٤/٨١ .

(٢) أي : عمل النصب في حال الفصل بينه وبين مميزه . أما عمل الجر باضافته إلى مميزه فإنه قياسي كما نبه عليه في أول البحث .

(٣) أي : وما في معنى « كم » الخبرية مما سيذكره يعمل عمل « كم » الاستفهامية وهي « كذا » و « كأين » .

(٤) «كذا» اسم مبهم مركب من كاف التشبيه و«ذا» الإشارية . قال السيوطي في الهمع ٢/٧٦ : (وهو بعد التركيب كناية عن عدد مبهم كـ « كم » الخبرية .) .

(٥) مادة (كذا) .

(٦) يعني : الاستفهامية .

(٧) نص عبارة الصحاح : (قولهم : كذا ، كناية عن الشيء ، تقول : فعلت كذا وكذا . وتكون كناية عن العدد فتنصب ما بعدها على التمييز ، تقول : له عندي كذا درهماً ، كما تقول : له عندي عشرون درهماً) .

وانظر شرح الأشموني ٤/٨٦ ، وهمع الهوامع ٢/٧٦ .

(و«كَأَيِّنْ»)[1] في الصحاح : « وقد تدخل الكاف على « أي » فتُنقَل إلى تكثير العدد بمعنى « كم » في الخبر ، ويكتب تنوينُه نوناً »[2] .

(و) فيه لغات : (كائِن)[3] مثل : « كاعِن » (و« كَإن»)[4] مثل « كَعِن » (و«كَيْئِن»)[5] مثلُ « كيْعِن » (و« كأْن»)[6] مثـل « كَعْن » (و«كأْيِن»)[7] مثـل « كَعْيِن » .

(ينصب ما بعدَه على التمييز) وإدخال « من » على تمييزه أكثر وأجود من النصب[8] .

---

(١) اسم مركب من كاف التشبيه و« أي » المنونة ، قيل : ولذا يوقف عليها بالنون لأن النون لما دخل في التركيب أشبه النون الأصلية ، ولهذا يرسم في المصحف نوناً . وقيل : الكاف فيها زائدة ، لكنها لازمة مع ذلك .
أنظر شرح ابن يعيش ٤/١٣٤ ، والأشموني ٤/٨٥ - ٨٦ ، والهمع ٢/٧٥ - ٧٦ .

(٢) صحاح الجوهري - مادة (أيا) . وانظر المغني لابن هشام ١/١٨٦ - ١٨٧ .

(٣) قيل : هي أكثر من الأولى في الشعر ، ومنه :
وكـائـن بـالأبـاطـح مـن صـديـق ... يـراني لـو أصبت هـو الـمـصـابـا
أنظر شرح الأشموني ٤/٨٧ ، والهمع ٢/٧٦ ، والدرر ٢/٩٢ .

(٤) ذكرها الزمخشري في المفصل . أنظر شرح ابن يعيش ٤/١٣٤ ، والسيوطي في الهمع ٢/٧٦ ، والأشموني ٤/٨٧ .

(٥) ذكرها السيوطي في الهمع ٢/٧٦ ، والأشموني ٤/٨٧ .
قال الصبان : (وأصله « كأين » فقدمت الياء مشددة ثم خففت كـ « ميت ») .

(٦) بوزن « رمي » . ذكرها السيوطي في الهمع ٢/٧٦ .

(٧) ذكرها الزمخشري . أنظر شرح ابن يعيش ٤/١٣٤ .

(٨) قال تعالى : ﴿وكأين من نبي قاتل معه ربيون كثير﴾ و ﴿كأين من آية في السماوات والأرض يمرون عليها﴾ و ﴿كأين من قرية أهلكناها﴾ .
وقال الشاعر :
وكـائـن ترى من صـامـت لـك مـعـجـب ... زيـادتـه أو نـقـصـه فـي الـتـكـلـم
أنظر شرح ابن يعيش ٤/١٣٤ - ١٣٥ ، وشرح الأشموني ٤/٨٥ ، وهمع الهوامع ٢/٧٦ .

(والشائع «كذا وكذا») بتَكرار « كذا » بالعطف »[1] . (وقلَّ «كذا») من غير تَكرار (و «كذا كذا») بالتكرار من غير عطف[2] .

في التسهيل : « جعل بعضُ النحاة « كذا » إذا كان تمييزُه جمعاً كنايةً عن ثلاثةٍ إلى عشرة ، ومع مميَّز مفردٍ كنايةٍ عن عددٍ مفردٍ من « مائة » و« ألف » و« عشرين » وأخواته وألفين وآلاف ، و« كذا كذا » عن « أحدَ عشَر »[3] ونظائِره ، و« كذا وكذا »[4] عن « إحدى وعشرين »[5] ونظائرِه مما اشتملَ على عطفٍ صريح »[6] .

(وما فوقَ العَشَرة إلى مائة)[7] والمائةُ خارجةٌ ، بدليلِ أنَّ «إلى» مبهمةٌ لا تفيدُ خروجَ ما بعدَها عن ما قبلَها ، ولا دخولَه[8] ، فأفادت / كلمة « إلى » امتدادَ الحكمِ (١٤٣/ب) إلى « مائة » غيرَ مبيَّنةٍ ، فلو كانت « مائةُ » داخلةً في الحكم - وهو بصدد بيان الحكم - لم يتركها مجملة ، فَلْيَكُن[9] هذا التنبيهُ على ذكر منك في معرفة حكم ما بعدَ « إلى » في عبارة المصنِّفين[10].

---

(١) حتى زعم ابن خروف أنهم لم يقولوا : « كذا درهماً » ولا « كذا كذا درهماً » بدون عطف . وذكر ابن مالك أنه مسموع ، ولكنه قليل .
أنظر شرح الأشموني ٨٦/٤ ، والتسهيل ص ١٢٥ ، والتصريح ٢٨١/٢ ، والهمع ٧٦/٢ .

(٢) أنظر المصادر المتقدمة في نفس المواضع .

(٣) في الأصل : أحد عشرة .

(٤) في الأصل : وكذا كذا .

(٥) في الأصل : احدى وعشرون .

(٦) زاد المصنف كثيراً في عبارة التسهيل وغير ، ولعل يد الناسخ هي السبب . وعبارة التسهيل ص ١٢٥ : (وكنى بعضهم بالمفرد المميز بجمع عن ثلاثة وبابه ، وبالمفرد المميز بمفرد عن مائة وبابه ، وبالمكرر دون عطف عن أحد عشر وبابه ، وبالمكرر مع عطف عن أحد وعشرين وبابه) .

٧) أي من الأعداد المعروفة من أحد عشر إلى مائة . وإنما ذكرها هنا ، لما سيذكره من أنها في معنى « كم » الخبرية ، كما أن « كأين » و« كذا » كذلك ، فتعمل عمل « كم » الاستفهامية ، وهو النصب لمميزها ، وهو من الأعمال السماعية .

٨) تقدم بيان ذلك في مبحث حروف الجر . أنظر ص ٢٣٤ .

٩) في الأصل : ولكن .

١٠) ما ذكره هنا من أن ما بعد « إلى » إذا ترك مجملاً أفاد ذلك خروجه من الحكم غير سديد ، بل هو =

(فإنها) أي : في معنى « كم » الخبرية . وما فوق العشـرة من الأمور المتعددة : (تنصبُ التمييزَ)[1] لأنها إما[2] بتقدير التنوين أو شبيهةُ نون الجمعِ ، كما في « عشرين » وأخواتِها .

ـ أسمـــاء الشـــرط ـ

(والأسماءُ المتضمنةُ لمعنى « إنْ »[3] تعملُ عملَها) أي : تعمـل عمل « إنْ »[4] . وتفصيلُه قد سبق[5] .

(وهي « ما » وفرعُه « مَهْما »)[6] في الكشاف في تفسير قوله تعالى : ﴿ وقالوا مَهْما تأتِنا به من آيةٍ لِتَسْحَرَنَا بها فما نحن لك بمؤمنين ﴾[7] : هي «ما» المضمَّنة

= مخالف لما اختاره عند الكلام على الحروف الجارة من مذهب الزمخشري ، وهو أن دخول ما بعدها أو خروجه من الحكم أمر يدور مع الدليل ، ولا دليل هنا على إخراج « مائة » ، نعم لو كان القارىء عالماً بأن مميزها مجرور فسيحكم بخروجها لا محالة ، لكنه قد لا يعلم ذلك خصوصاً والكتاب موضوع للطلبة .

(١) قال الجامي ص ٥٣٤ : (أما في العقود ، فلتعذر الاضافة إذ لا يستقيم ابقاء النون معها ، اذ هي في صورة نون الجمع ،ولا حذفها، إذ ليست هي في الحقيقة نون الجمع . أما فيما عداها، فلأنهم كرهوا أن يصيروا ثلاثة أسماء كالاسم الواحد) .

(٢) في الأصل : اماية .

(٣) أي : إن الشرطية ، يعني الأسماء المتضمنة معنى الشرط ، وعملها سماعي أما « إنْ » نفسها فقد تقدمت في الحروف الجْوازم ص ١٤١ .

(٤) وهو الجزم .

(٥) أي : تفصيل عمل (إنْ) .

(٦) « ما » متفق على اسميتها ، و « مهما » مختلف فيه والصحيح أنها اسم واختلف في أصلها ، فقيل : هي كلمة غير مركبة على وزن « فعلى » وقال الخليل : هي « ما » ألحقت بها « ما » كما تلحق بسائر كلمات الشرط ثم استكره تتابع المثلين فأبدل ألف « ما » الأولى هاء لتجانسهما في الهمس . وقال الزجاج : هي مركبة من « مه » بمعنى « كف » و « ما » الشرطية .
أنظر شرح الرضي ٢٥٣/٢ ، وشرح الأشموني ١١/٤ .

(٧) الآية ١٣٢ من سورة الأعراف .

معنى الجزاء[1] ضُمَّت إليها «ما» المَزيدة المؤكدة للجزاء في قولك : « متى ما تخرجْ أخرجْ»[2] و ﴿أينما تكونوا يُدْرِككم الموتُ﴾[3] و «فإمّا نَذْهَبَنَّ بك»[4]، إلاَّ أن الألفَ قُلِبَت هاءً ، استثقالاً لتكريرِ المتجانِسَيْن ، وهو المذهبُ السديدُ للبصَري[5] .

ومن الناس من زعم أن « مَهْ » هي الصوت الذي يُصَوِّت به الكاف ، و«ما»[6] للجزاء ، كأنه قيل : « كُفَّ »[7] . وهذه الكلمة في عِداد الكلمات التي يُحَرِّفُها من لا يَد لَهُ في علمِ العربيةِ فَيَضَعُها [في][8] غيرِ موضعِها ويَحْسَبُ « مَهْما » بمعنى « متى [ما]»[9] ويقول: ﴿مهما تأتِنا به من آيةٍ لتسحَرنا بها فما نحنُ لكَ بمؤمنين﴾ بمعنى الوقت ، فيلحدُ في آياتِ اللهِ وهو لا يشعر ، وهذا وأمثالُه مما يوجِبُ الجثوَّ بين يَدَي الناظرِ في كتابِ سيبويه[10]. أ . هـ . هذا كلامه .

وقال في التسهيل : « وقد تَرِدُ » ما و « مَهْما » ظرفَيْ زمان »[11]وذكَرَ في

---

(١) في الأصل : الجزء .

(٢) في الأصل : « مهما يخرج أخرج » . وأثبت ما في الكشاف .

(٣) من الآية ٧٨ من سورة النساء .

(٤) من الآية ٤١ من سورة الزخرف .

(٥) هو قول الخليل كما تقدم ، وعليه البصريون . أنظر شرح الرضي ٢/٢٥٣ .

(٦) في الأصل : وباء .

(٧) الزاعم الزجاج . أنظر شرح الرضي ـ الموضع السابق .

(٨) زدت (ف) عن الكشاف .

(٩) أثبت « ما » عن الكشاف .

(١٠) أنظر الكشاف ٢/١٠٧ .

وقال سيبويه في كتابه ٤٣٣/١ : (وسألت الخليل عن « مهما » فقال : هي « ما » أدخلت معها « ما » لغواً ، بمنزلتها مع « متى » إذا قلت : « متى ما تأتني آتك » ، وبمنزلتها مع «إن» إذا قلت : « إن ما تأتني آتك » وبمنزلتها مع « أين » كما قال سبحانه وتعالى : ﴿ أينما تكونوا يدرككم الموت﴾ وبمنزلتها مع « أي » اذا قلت : «أياً ما تدعوا فله الأسماء الحسنى » ، ولكنهم استقبحوا أن يكرروا لفظاً واحداً فيقولوا « ماما » فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى ، وقد يجوز أن يكون « مه » كـ « اذ » ضم اليها « ما ») .

(١١) أنظر التسهيل لابن مالك ص ٢٣٦ .

حواشيه[1] للاستفهام[2] . كقوله[3] :

٢٢ ـ ومــاتَـكُ يــا ابْنَ عبـدِ اللهِ فينــا فـلا ظُلْمـاً نَخـافُ ولا افْتِقـارا[4]

وقولِه ـ ولله دَرُّ قائِلِه ـ :

٢٣ ـ وإنـك مهمـا تُعْطِ نفسَـك سُؤْلَهـا وفَرْجَك نالا مُنْتَهى الذمِّ أجْمَعا[5]

---

(١) يعني : شرح التسهيل لابن مالك . وهكذا يسميه في هذا الكتاب .

(٢) في الأصل : « للاستثناء » . وفي شرح التسهيل : ورقة (٢٢٤ ب) : (وندر مجيء « مهما » اسم استفهام كقول الشاعر ، أنشده أبو علي :

مهما لي الليلة مهما ليه أودى بنعلي وسر باليه

(٣) ليس مراده التمثيل لورودها للاستفهام ، بل لورودها ظرف زمان ، فالجملة معترضة .

(٤) البيت من الوافر . وهو للفرزدق ، في ديوانه ص ٢٣٢ . والشاهد فيه : مجي « ما » ظرفية على رأي ابن مالك .

قال ابن هشام في المغني : (استدل به ابن مالك على مجيء « ما » للزمان وليس بقاطع ، لاحتماله المصدر ، أي : المفعول المطلق ، فالمعنى : « أي كون تكون فينا ، طويلاً أو قصيراً ») .

وقد دافع ابن مالك في شرح الكافية عن رأيه بقوله : (وجميع النحويين يجعلون « ما » و « مهما » مثل « من » في لزوم التجرد عن الظرفية مع أن استعمالهما ظرفيتين ثابت في أشعار الفصحاء من العرب ، كقول الفرزدق) . . وأنشد البيت .

أنظر البيت في : مجالس العلماء للزجاجي ص ١٤٦ ، المغني رقم (٥٦٥) وشرح شواهده للسيوطي ص ٢٤٣ ، شرح التسهيل لابن مالك : ورقة ٢٢٤/ب وشرح الكافية له ص ٦٦٠ .

(٥) البيت من الطويل ، وهو لحاتم الطائي الشاعر والجواد المعروف ، وهو في جميع المصادر ـ وكذا في الديوان ـ : « بطنك سؤله » ، ولا أدري من أين أتى المصنف برواية : «نفسك سؤلها » . إلا أنه في الديوان : « وانك إن أعطيت بطنك سؤله » فلا شاهد فيه على هذه الرواية .

استشهد به المصنف على أن « مهما » قد ترد للظرفية ، كما نقل ذلك عن ابن مالك ، وقد رد ابن هشام هذا بأنه لا دليل فيه ، لجواز كونها للمصدر ، بمعنى : أي اعطاء قليلاً أو كثيراً ، وقد مر بنا قبل قليل كيف شدد الزمخشري النكير على من جعل « مهما » بمعنى الوقت في قوله تعالى : ﴿ وقالوا مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين ﴾ حتى جعله ملحداً في آيات الله تعالى . هذا وقد جزم الرضي بمجيئها ظرف زمان ، فقال : (وقد جاء « ما » و « مهما » ظرفي زمان ، تقول : « ما تجلس أجلس » أي : ما تجلس من الزمان أجلس فيه) . أنظر شرح الرضي ٢٥٣/٢ ، وشرح الأشموني ١٢/٤ ، مغني اللبيب ـ الشاهد رقم (٦٢٠) ، همع الهوامع ٥٧/٢ ، الدرر اللوامع ٧٣/٢ ، شرح التسهيل لابن مالك : ورقة ٢٢٤ ، شرح الكافية له أيضاً ص ٦٦٠ ، شواهد التوضيح له كذلك ص ١٥ ، شرح شواهد المغني للسيوطي ص ٢٥٣ ، وديوان حاتم الطائي ص ١١٤ .

(١٤٤/أ)

[وفي][1] بعض / التفاسير : « قال الكسائي : معناه : كُلّما »[2] .

(و« مَنْ») [نحو][3] : « من يخرجْ أخرج «و» من تضربْ أضربْ » .

(و «إذْ ما») في اسميته خلاف ، فمذهب سيبويه أنه حرف[4] ، ومذهب المبرد أنه اسم[5] .

قال في الصحاح : « إذا قلتَ : « إذْ ما تفعلْ أفعلْ » كأنك قلت : « إنْ تفعلْ وقتاً أفعلْ »[6] .

(و «حيثُما» و «أنّى») كلاهما للمكان[7] ، إلا أن « أنّى » مضمَّنٌ معنى « مِنْ »[8] ، قال الجوهري : « تقول : أنّى تأتني آتِكَ » أي : من أيِّ جهةٍ تأتِني آتِكَ[9] . ويكون بمعنى « كيف » أيضاً ، نحو :

---

(١) زدت « وفي » لمقتضى السياق .

(٢) لم أعثر عليه في ما أمكنني الرجوع اليه .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) من شواهده عنده قوله :

إذْ ما أتيت على الرسول فقل له ... حقاً عليك إذا اطمأنَّ المجلسُ

قال السيرافي : (ما علمت أحداً من النحاة ذكر « إذْ ما » غير سيبويه) .

أنظر الكتاب ٤٣٢/١ ، وشرح الرضي ٢٥٣/٢ ، وشرح الكافية لابن مالك ص ٦٣٩ .

(٥) ظاهر كلام المبرد في المقتضب ٤٧/٢ أن « اذ ما » حرف كما يراه سيبويه . لكن الرضي نسب إلى المبرد أن « إذ ما » باقية على اسميتها ، و « ما » كافة لها عن طلب الاضافة ، مهيئة للشرط والجزم ، كما في « حيث » .

شرح الرضي ٢٥٣/٢ ، وفي شرح الأشموني ١١/٤ أن القول باسميتها أحد قولي المبرد . وهو قول ابن السراج والفارسي .

(٦) عبارة الصحاح في مادة (إذ) : (تقول : « إذ ما تأتني آتك » كما تقول : « ان تأتني آتك»). فالمثال الذي ذكره المصنف من صياغته .

(٧) أنظر شرح الجامي ص ٥٠٩ ،وشرح الأشموني ١٢/٤ .

(٨) قال الرضي ١١٦/٢ : (الا أن «أنّى» مع « من » في الاستعمال اما ظاهرة كقوله :

« من أين عشرون لنا من أنّى».

أي : من أين ، أو مقدرة ، كقوله تعالى : ﴿ أنى لك هذا ﴾ أي : من أنى أي : من أين) .

(٩) صحاح الجوهري ـ مادة (أنا) .

٢٤ ـ فأصبحتَ أنّى تأتِها تلبسْ بِها[1] ....

أي : على أيِّ حالٍ تأتِها .

(و) كذا («أينَ» و«مَتى»[2] و«أي») إذا أُضيفَ[3] إلى المعرفةِ بمنزلة البعض ، نحو « أيَّهم تضربْ أضربْ » أي : أي بعض منهم ، وإذا أضيف إلى النكرة فهو بمنزلة « كل » ، تقول : « أي رجلَيْن » ، فما وقع في الصحاح[4] : « أي : فيمن يعقل وفيما[5] لا يعقل ، وهو معرفة للاضافة ، وقد تترك[6] الاضافة وفيه معناها » . أ . هـ . يعني : لا تترك[7] الاضافة إلا إذا علم المضاف اليه وانساق الذهنُ إلى الاضافة، نحو (أيّاً ما تدعوا فله الأسماءُ الحُسنى)[8] أي: أيّ أسمائِه، فيه نظر،

---

(١) هذا صدر بيت من الطويل للبيد بن ربيعة الشاعر المشهور ، وعجزه :

« كلا مركبيها تحت رجليك شاجر » .

ويروى فيه : « تشتجر » مكان « تلتبس » ، والثاني أشهر . استشهد به المصنف على مجيء « أنى » الشرطية بمعنى « كيف » ، والظاهر أن « أنى » التي بمعنى « كيف » لا يجازي بها ، كما في قوله تعالى : ﴿أنّى تؤفكون﴾ وقوله تعالى على لسان زكريا ـ عليه السلام ـ : ﴿أنّى يكون لي ولد وكانت امرأتي عاقراً﴾ وقول الشاعر :

أنى ومن أين آبك الطرب ... من حيث لا صبوة ولا ريب

لذا لم يزد الرضي على أن استشهد به علي « أنى » الشرطية ، وكذا ابن يعيش ، حيث جعل البيت الذي أوردته آنفاً هو الشاهد على مجيئها بمعنى « كيف » ، وقد قال الرضي بعد ايراده بيت الشاهد : (أي : من أين تأتها) وكذا قال ابن يعيش قبل ايراد بيت الشاهد .

والبيت من شواهد سيبويه أيضاً على ما ذكرته ، خلافاً لما ذكره المصنف . انظر البيت في الكتاب ١/ ٤٣٢ ، شرح ابن يعيش ٤/ ١٠٩ ـ ١١٠ ، شرح الرضي ٢/ ١١٦ ، خزانة الأدب ٣/ ١٩٠ ، اللباب برقم (٢٤٢) .

(٢) « أين » و « متى » يجزمان المضارع مطلقاً سواء كانا مع « ما » أو لا ، و « أين » للمكان ، و « متى » للزمان . انظر الرضي ٢/ ١١٦ ، والجامي ص ٦٤٧ .

(٣) يعني : « أي » .

(٤) مادة (أيا) .

(٥) في الأصل : وفيمن . وأثبت ما في الصحاح .

(٦) في الأصل : ترك . وانظر المصدر السابق .

(٧) في الأصل : تركب .

(٨) من الآية ١١٠ من سورة الاسراء .

فتأمل[١] . وتَلْحَقُ الثلاثةَ «ما» الزائدةُ[٢] ، فتقول : « أَيْنَما تكنْ أكنْ » و « متى [ما][٣] تخرجْ أخرجْ[٤] » .

(وشذَّ عملُ « كيفَ ») هو الحال ، ومنه معناه[٥] : على أي حال . وفي التلويح[٦] : أنها تدل على أحوالٍ ليست[٧] في يد العبد ، مثل الصحة والسقم والكهولة والشيخوخة[٨] . (و «كيفَما» ، وهما من كَلِمِ المُجازاة) إنما قال : من كَلِمِ المُجازاة ، ليُعْلَمَ أن « كيف » و « كيفما » كـ « ما » ، أي : من غير شذوذ إنما الشذوذ في عَمَلِهِمَا[٩] .

---

(١) قال الرضي ٢/ ٥٧ : (وانما ألزموها الاضافة ، لأن وضعها لتفيد بعضاً من كل ، فاذا حذف المضاف اليه ، فان لم يكن مقدراً لم يعرب ، كما في النداء ، وإن كان مقدراً بقي على اعرابه ، كما في قوله تعالى : ﴿ أياً ما تدعوا ﴾) .

(٢) الثلاثة التي تلحقها « ما » هي « أين ، متى ، أي » .

(٣) زدت « ما » ليستقيم التمثيل .

(٤) لم يذكر مثالاً لأي مع « ما » ، اكتفاء بالآية الكريمة التي ذكرها قبل .

(٥) أي : ومعناه مأخوذ من الحال .

(٦) هو : التلويح عن كشف غوامض التنقيح ، ألفه التفتازاني على شرح التوضيح على التنقيح لصدر الشريعة عبيد الله بن مسعود ، في أصول الفقه على المذهب الحنفي ، وهو مطبوع . وانظر الآتي .

(٧) في الأصل : النسب .

(٨) قال التفتازاني في التلويح ١/ ٤٠٣ : (قوله : « وكيف للسؤال » : قد يظن من سياق هذا الكلام أن « كيف » من كلمات الشرط على ما هو رأي الكوفيين وعلى ما هو القياس ، بناء على أنها للحال ، والأحوال شروط ، الا أنها تدل على أحوال ليست في يد العبد ، مثل الصحة والسقم والكهولة والشيخوخة فلم يصح التعليق بها إلا إذا ضمت إليها «ما» نحو «كيفما تصنع أصنع») .

(٩) تستعمل « كيف » للشرط مع « ما » على ضعف عند البصريين ، نحو « كيفما تجلس أجلس » أي : على أي هيئة تجلس أجلس .

ومطلقاً عند الكوفيين ، نحو « كيف تجلس أجلس » . فان كان بعده اسم فهو في محل الرفع بالخبرية عنه عند البصريين ، وإن كان بعده فعل مثل « كيف جئت » فهو في محل النصب على الحالية ، أي : على أي حال جئت راكباً أو ماشياً ؟ » .

وقيل يجازى بـ «كيف» معنى لا عملاً فتقتضي فعلين متفقي اللفظ والمعنى ، نحو «كيف تصنع أصنع» ولا يجوز « كيف تجلس أذهب » اتفاقاً . انظر تفصيل المسألة في الأنصاف ٢/ ٣٧٤ ، وشرح الرضي ٢/ ١٧٧ ، والمغني ١/ ٢٠٥ ، وشرح الأشموني مع الصبان ٤/ ١٤ ، وشرح الجامي ص ٥١١ .

(وقلَّ عملُ « أيّانَ » بفتح الهمزة وكسرها ، كما هو لغةُ سُلَيْم)[1] تقييد للكسر . (وكونُها للمُجازاة) أي : قل كونُها للمُجازاة كعملِها[2] .

في الكشاف في سورة الأعراف في تفسير قوله تعالى : ﴿ يسألونَكَ عن الساعة أيّانَ مَرْساها﴾[3] « أيّان »[4] بمعنى « متى » ، وقيل : اشتقاقُه من «أيٍّ» فَعلان منه ، لأن/ معناه : أي وقت ، [و][5] «أي» فعل من « أَوَيْتُ[6] إليه» لأن البعضَ آوٍ إلى الكلِّ مُتَسَانِدٌ إليه ، قاله[7] ابن جني[8] ، وأبى أن يكون من «أيْنَ» ، لأنه زمان ، و « أينَ » مكان[9] . هذا كلامُه[10]، وليسَ دليلُ إباءِ ابن جني بمُحْكَم ، لأنه يكفي لأخذِه من « أينَ » مناسبةُ الظرفية . ويجوز أن يكون اشتقاقه من «الأيْن» ، قال الجوهري[11]: و « آن أينُك»[12] أي :حانَ حَيْنُك ، و « آن لك أن تفعل كذا ، يَئِينُ

(١٤٤/ب)

---

(١) حكاها الفراء ، وبها قرأ السلمي ﴿أيان يبعثون﴾.
انظر الكشاف ٢/ ١٣٤ ، الصحاح ـ مادة (أين) ، شرح الرضي ٢/ ١١٦ ، والجامي ص ٥١٠ .

(٢) قال الرضي ٢/ ١١٦ : (وكتب الجمهور ساكتة عن كونها للشرط ، وأجازه بعض المتأخرين) . وظاهر كلام ابن مالك في الألفية أنها تجزم فعلين كباقي الأدوات من غير قلة . انظر شرح الأشموني ٤/ ٩ .

(٣) من الآية ١٨٧ من سورة الأعراف .

(٤) في الأصل : أي أيان .

(٥) زدت الواو عن الكشاف .

(٦) في الأصل : وأيت . وأثبت ما في الكشاف .

(٧) في الأصل : قال .

(٨) هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي ، ولد في الموصل سنة (٣٢٠ هـ) . لازم أبا علي الفارسي في السفر والحضر وأخذ عنه ، فهو كثير الاعتزاز به وكثير الرواية عنه في كتبه . كان نحوياً حاذقاً ، وله تصانيف كثيرة ، منها : الخصائص ، سر الصناعة ، المنصف ، التصريف الملوكي ، اللمع في العربية ،وشرح ديوان المتنبي .توفي ببغداد سنة (٣٩٢هـ).
انظر نزهة الألباء ص ٢٢٨ ، انباه الرواة ٢/٣٣٥، الفهرست ص ٨٧،معجم الأدباء ٢/ ٨١ ، بغية الوعاة ٢/ ١٢٢ ، نشأة النحو ص ٢٠٢ ، معجم المطبوعات ص ٦٦ ، وابن جني النحوي للدكتور فاضل السامرائي .

(٩) انظر الكشاف للزمخشري ٢/ ١٣٤ .

(١٠) أي : كلام الزمخشري .

(١١) في الصحاح ـ مادة (أين) .

(١٢) كررت هذه العبارة في الأصل .

أيْناً » عن أبي زيد[1] ، أي : حان[2] مثل « أنى لك »[3] .

وفي بعض التفاسير أن أصله « أيُّ أَوان » [4] ، ولا يخفى أنه جَيِّد .

وقيل : « أصلُه » أيُّ آنْ »[5] . ويُرَجَّحُ بقلةِ الحذفِ ، وسابقُهُ[6] بأنَّ الآنَ لم يوجَدْ بلا ألفٍ ولامٍ ، و«أي » لا يضاف إلى مفردٍ معرفة[7] .

والفرق بين « متى » و « أيان » أن « أيان » مختص بالأمور العظام[8] فلا يقال : « أيّان نمتَ » كما يقال : « متى نمتَ » ، كذا في العباب[9] .

وفي الرضي : أنه يختص بالمستقبل ، بخلاف « متى » ، فإنه يستعمل في الماضي أيضاً[10].

---

(١) أبو زيد : هو سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري النحوي من رواة الحديث ثقة مأمون ، وكذلك حاله في اللغة . وكان من أهل العدل والتشيع . ولد سنة (١٢٠ هـ) . روى القراءة عن المفضل عن عاصم عن أبي عمرو بن العلاء وأخذ اللغة عن يونس . توفي سنة (٢٠٥ هـ) وقيل (٢١٥ هـ) . له كتاب النوادر . انظر أخبار النحويين البصريين ص ٥٢ ، اشارة التعيين ورقة ١٩ ، انباه الرواة ٢/ ٣٣ ، ومراتب النحويين ص ٧٣ .

(٢) في الأصل : حال .

(٣) وهو مقلوب منه ، كما في الصحاح .

(٤) قال الرضي ٢/ ١١٦ : (قال الأندلسي : ينبغي أن يكون أصلها : أي أوان فحذفت الهمزة مع الياء الأخيرة فبقي « أيوان » ، فأدغم بعد القلب) .

(٥) قال الرضي في الموضع السابق : (وقيل : أصله « أي آن » ، أي : أي حين فخفف بحذف الهمزة ، فاتصلت الألف والنون بـ « أي » . وفيه نظر ، لأن « آن » غير مستعمل بغير لام التعريف ، و « أي » لا يضاف الى مفرد معرفة) .

(٦) أي : ويرجح سابقه ، وهو أن أصله « أي أوان » .

(٧) هذا الكلام بنصه في شرح الرضي ٢/ ١١٦ .

(٨) ورد في كتاب الله تعالى في عدة مواضع ، وكلها في الأمور العظام ، من ذلك قوله تعالى : ﴿ يسألونك عن الساعة أيان مرساها ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وما يشعرون أيان يبعثون ﴾ وقوله تعالى : ﴿ أيان يوم الدين ﴾ .

(٩) ليس ما ذكره في العباب ، بل هو بنصه في شرح الرضي ٢/ ١١٦ .

(١٠) عبارة الرضي : (ويختص « أيان » في الاستفهام بالمستقبل ، بخلاف « متى » فانه يستعمل في الماضي والمستقبل) .

=

بحث التوابع[1]

(واعلم أن للعاملِ معمولاتٍ) خمسة (سوى ما ذُكِرَ ، تُعْرَبُ بتطفُّلِ ما ذُكِرَ)[2] أي : ما ذكر قبل هذا المعمول في التركيب لفظاً وتقديراً . ولم يُرِد ما ذكر من المعمولات المتقدمة كما أرادَ بما ذُكِرَ قبلَه ، ولهذا لم يقل : بتطفلِهِ تنبيهاً على المغايرة ، وهذا من جانب العدول من الإضمار إلى الإظهار[3] ، فليكن على ذُكر منك ، لتستغني عن التكرار .

ونبهتُ بكلمة « التطفل » على أن إعرابه مثل إعراب المذكور ، وعاملَه عاملُه ، كما هو المذهب المعول عليه أن العامل في التابع هـو العامـل في المتبوع بحُكْمِ الاستِصْحَاب[4] . ولا مَنـع أن يُعْتَرَضَ عليـه بـ « هذا جُحْـرُ

= ومن شواهد « أيان » قوله :

أيـان نـؤمـنـك تـأمن غيـرنـا واذا ... لم تـدرك الأمن منا لم تـزل حـذرا

انظر شرح الأشموني ٤/ ١٠ ، والتصريح ٢/ ٢٤٨ .

(١) التوابع : جمع تابع ، وهو في الأصل صفة ، ثم نقل الى الاسمية ، والفاعل الاسمي يجمع على فواعل . وقد عرف ابن الحاجب التابع بأنه : كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة . وعرفه ابن مالك في الكافية بقوله :

الـتـابـع الـتـالـي بـلا تـقـيـد ... فـي حـاصـل الاعـراب والـمـجـدد

ثم بين في شرحها أن موافقة التابع لما قبله في الاعراب لا تتقيد بعامل دون عامل .

انظر شرح الجامي ص ٣٧٧ ، وشرح الرضي ١/ ٢٩٨ ، وشرح الكافية لابن مالك ص ٤٣٩ .

(٢) يعني بتبعيتها لغيرها مما ذكر من المرفوعات والمنصوبات والمجرورات .

(٣) انظر بيان الوجوه الداعية الى العدول عن الاضمار الى الاظهار ، سواء كان المظهر الموضوع موضع المضمر اسم اشارة ـ كما فسره هنا ـ أو غيره في الأطول شرح التلخيص للمصنف ١/ ١١٨ ، والمطول شرح التلخيص للتفتازاني ص ١٢٨ ـ ١٢٩ .

(٤) ما ذكره من أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع هو رأي سيبويه في الصفة والتأكيد وعطف البيان ، وقال الأخفش : (العامل فيها معنوي كما في المبتدأ والخبر ، وهو كونها تابعة) . وقال بعضهم : (العامل في الثاني مقدر من جنس الأول) . أما البدل فالأخفش ومن تابعه على أن العامل فيه مقدر من جنس الأول ، وعليه أكثر المتأخرين ، ورده الرضي وغيره وجعلوا العامل الأول . وفي عطف النسق ذهب سيبويه الى أن العامل في المعطوف هو الأول بواسطة الحرف ، وذهب الفارسي وابن جني الى أن =

ضَبٍّ[١] خربٍ »[٢] فإن « خرب » صفة «جحر» وأعرب ما أعرب « ضب » ، فإنه لا يقاس عليه ، ولا يكون في غير المجرور ، لأنا نقول : لا نسلِّم أن «خرب »صفة« جحر » ـ كما توهموا ـ بل صفة مجازية لـ « ضب » من قبيل/ وصف الشيء بصفة محله، (١٤٥/أ) نحو «سيلٌ مُفْعَمٌ »[٣] ولو سلم فلا نسلم أن ما أجري على «خرب» جرٌ واعرابٌ، بل أُريدَ بحركَتِهِ هذه مجانستُهُ في اللفظِ مع جارِهِ ، فصار إعرابُهُ تقديرياً[٤] .

ولا يَرِدُ ـ أيضاً ـ ما أنشدَ أبو الجراح[٥] في التأكيد :

٢٥ ـ يا صاحِ ، بَلِّغ ذوي الزوجاتِ كلِّهِم[٦] . . . .

= العامل في الثاني مقدر من جنس الأول ، وقال بعضهم : العامل حرف العطف بالنيابة . وفي المسألة أقوال وتفصيلات أخرى . انظر في ذلك :

الكتاب ١/ ٤٢١ ، ٢/ ١٩٤ هارون ، والتصريح ٢/ ١٠٨ ، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ٣/ ٥٨ ، وشرح الرضي ١/ ٢٩٩ ـ ٣٠٠ ، وهمع الهوامع ٢/ ١١٥ .

(١) في الأصل : ضبت .

(٢) انظر الكتاب لسيبويه ٤٣٦/١ هارون ، مع الهامش ، والهمع ٢/ ٥٥ وحاشية الصبان على الأشموني ٣/ ٥٧ ، ومعاني القرآن ٢/ ٧٤ .

(٣) في الأصل : سيل منعم . ومراده من التمثيل به أن « مفعم » وصف به السيل وهو في الأصل صفة محل السيل . وفي كلام سيبويه ما يشير الى هذا التوجيه قال في ١/ ٤٣٦ هارون : (فجروه ، لأنه نكرة كالضب ، ولأنه في موضع يقع فيه نعت الضب ، ولأنه صار هو والضب بمنزلة اسم واحد) .

(٤) أي : جر للمجاورة ، والجر للمجاورة أثبته الجمهور من البصريين والكوفيين وهو أقوى ما وجه به هذا المثال . قال الصبان ٣/ ٥٧ : (ثم المراد الاعراب لفظاً أو تقديراً ، فيدخل فيه نحو « جحر ضب خرب » فـ « خرب » تابع لجحر ، ورفعه مقدر) . وانظر الهمع ٢/ ٥٥ .

(٥) قال الفراء : (أنشدنيه أبو الجراح العقيلي) . ولم أقف على ترجمته .

(٦) هذا صدر بيت من البسيط ، عجزه قوله :

« أن ليس وصل إذا انحلت عرى الذنب »

ولم تنسبه المصادر لقائل معين ، وهو مما سمعه الفراء من أبي الجراح قال : (فأتبع « كل » خفض « الزوجات » ، وهو منصوب لأنه توكيد لذوي) لكن نسبه صاحب الدرر لأبي الغريب ثم قال : (وله حكاية هزلية في الشريشي على المقامات) . وقد استشهد الجمهور من البصريين والكوفيين بهذا البيت على إثبات الجر بالمجاورة للمجرور في التوكيد .

وقال ابن هشام في الشذور : («كلهم » توكيد لذوي لا للزوجات ، والا لقال « كلهن » ، و « ذوي » =

بجر « كلهم » ، والحقُّ نصبُهُ ، لأنه توكيد المفعول[1] ، لـظهورِ التـوجيهِ الثاني[2] .

(وتسمّى توابعُ) ومن أحكامِهَا : أنه يجوز فصلُهَا من المتبوعِ بما لا تتمحَّضُ مباينتُهُ إن لم يكن تأكيدَ [تأكيد][3] نحو قوله تعالى : ﴿ فسجَدَ الملائكةُ كلُّهم أجمعون ﴾[4] فلا ينفصل « أجمعون » من « كلهم » ، أو نعت مُبْهَمٍ ، نحو « أكرِمْ هذا الرجلَ »[5] ، أو شبهه مما لا يستغني فيه الموصوفُ عن صفته ، نحو « طَلَعَتْ الشعرى العَبور »[6] .

وما لا تتمحضُ مباينتُهُ : كالمبتدأ ، نحو قوله تعالى : ﴿ أفي اللهِ شَكٌّ فاطرِ السماواتِ والأرض ﴾[7] ، والخبر ، نحو ، « زيدٌ قائم العاقلُ » ، ومعمولِ الصفة نحو

= منصوب على المفعولية ، وكان حق « كلهم » النصب) .
انظر البيت في المطالع السعيدة ٢/ ١٠٥ ، اعراب القرآن لابن النحاس ق ١/ ١٠٩ ، المغني ص ٧٦١ ، شذور الذهب ص ٣٣١ ، الهمع ٢/٥٥، والدرر ٢/ ٧٠ .

(١) وهو « ذوي » .

(٢) يعني الجر للجوار .

(٣) أثبت ما بين القوسين ليستقيم المعنى . والعبارة بنصها في التسهيل لابن مالك ص ١٦٣ ، وقال في شرح الكافية ص ٤٤٠ : (ثم نبهت على ما لا يجوز أن يفصل بينه وبين متبوعه ، فمن ذلك توكيد التوكيد) .

(٤) الآية ٣٠ من سورة الحجر .

(٥) انظر التسهيل ص ١٦٣ ، والهمع ٢/ ١١٦ . وشرح الكافية لابن مالك ص ٤٤٠ وفيه : (ومنه نعت المبهم ، كقولي : « سل ذا الرجل ») .

(٦) في الصحاح ـ مادة (شعر) : (الشعرى : الكوكب الذي يطلع بعد الجوزاء وطلوعه في شدة الحر . وهما الشعريان : الشعرى العبور التي في الجوزاء والشعرى الغميصاء التي في الذراع . تزعم العرب أنهما أختا سهيل) ومراد المصنف من عدم الفصل فيه : أنه لا يقال : الشعرى طلعت العبور ، لأن الموصوف فيه لا يستغني عن صفته ، لأنه متمم له .
قال ابن مالك في شرح الكافية ص ٤٤٠ : (ومنه الصفة اللازمة كخلف الأحمر ، والشعري العبور) . وانظر الهمع ٢/ ١١٦ .

(٧) من الآية ١٠ من سورة ابراهيم .
قال ابن مالك في شرح الكافية ص ٤٣٩ : (حق التابع أن يكون متصلاً بمتبوعه فان فصل بينهما بغير ـ

قوله تعالى : ﴿ ذلك حَشْرٌ علينا يَسير ﴾[1] ، ومعمول الموصوف ، نحو « هذا ضاربٌ زيداً عاقلٌ »[2] ، ونحو هذا[3] .

فإن تمحضت المباينة مُنِعَ[4] ، ولهذا [منع][5] النحاة : « مررت برجل على فرس[6] عاقلٍ أبلقَ » ، للفصل بـ « عاقل » صفة « رجل » بين « فرس » وصفتِهِ[7] .

ومنها[8] : أنه لا يتقدمُ معمول تابع على متبوع ، خلافاً للكوفيين حيث جوزوا نحو « هذا طعامَكَ رجلٌ يأكل » أي : « هذا رجل يأكلُ طعامَكَ »[9] .

= أجنبي حسن ، كقوله تعالى : ﴿ أفي الله شك فاطر السماوات والأرض ﴾ ، وكقوله تعالى : ﴿ أفغير الله أتخذ ولياً فاطر السماوات والأرض ﴾ ففصل بالفعل ومفعوله الثاني بين الصفة والموصوف ، لاضافة المفعول الأول اليه ، فلم يعد الفاصل أجنبياً) . وانظر الهمع ٢/ ١١٦ .

(١) من الآية ٤٤ من سورة ق . وانظر المصدر السابق .

(٢) منه قوله ـ تعالى ـ : ﴿ سبحان الله عما يصفون عالم الغيب ﴾ . ولو ظفر بها المصنف لما عدل الى المثال . وانظر المصدر السابق .

(٣) ما لم يذكره المصنف من ذلك جواب القسم ، نحو قوله تعالى : ﴿ بلى وربي لتأتينكم عالم الغيب ﴾ ، والاعتراض ، نحو قوله تعالى : ﴿ وإنه لقسم لو تعلمون عظيم ﴾ ، والاستثناء ، نحو « ما جاءني أحد الا زيداً خير منك » والعطف والمعطوف ، نحو قوله تعالى : ﴿ وامسحوا برؤوسكم ﴾ حيث فصل به بين الأيدي والأرجل ، لأن المجموع عمل واحد ، قصد الاعلام بترتيبه فحسن . انظر شرح الكافية لابن مالك ص ٤٤٠ ، وهمع الهوامع للسيوطي ٢/ ١١٦ ، وحاشية الصبان ٣/ ٥٧ .

(٤) أي : اذا كان الفاصل أجنبياً محضاً منع الفصل .

(٥) زدت ما بين القوسين ليستقيم السياق .

(٦) في الأصل : على فرسين .

(٧) ورد مثله شاذاً في قوله :

قلت لقوم في الكنيف تروحوا ... عشية بتنا عند ماوان رزح

انظر الهمع ٢/ ١١٦ .

(٨) عطف على قوله : ومن أحكامها .

(٩) انظر التسهيل ص ١٦٣ ، وهمع الهوامع ٢/ ١١٦ .

ووافق الزمخشري الكوفيين في تقديم معمول الصفة على الموصوف ، فعلق قوله تعالى : ﴿ في أنفسهم ﴾ من قوله تعالى : ﴿ وقل لهم في أنفسهم قولاً بليغاً ﴾ بصفة القول . قال في الكشاف ١/ ٤٠٧ ـ ٤٠٨ : (فان قلت : بم تعلق قوله : ﴿ في أنفسهم ﴾ ؟ قلت : بقوله : ﴿ بليغاً ﴾ أي : قل لهم قولاً بليغاً في أنفسهم ، مؤثراً في قلوبهم) . =

ومنها : أنه إذا اجتمعت التوابعُ الخمسةُ يُبْدَأُ بالنعتِ ، ثم بعطف البيان ثم بالتأكيد [ثم][1] بالبدل ، ثم بالنسق ، فتقول : « مررت بأخيك الكريمِ محمدٍ نفسِه رجلٍ صالحٍ ، ورجلٍ آخر »[2] .

ـ النـعـت ـ

(وهي : نعتٌ) يُعرِّفُهُ بعينِهِ ، أعني : (يبيِّنُ صفةَ سابِقِهِ في حد ذاته مع قطع النظر عن زمان حدوث/حكم التركيب له) [كـ][3] العاقل في نحو « جاءني زيدٌ العاقلُ » فإنه يدل على صفة عقل في زيد ، مع قطع النظر عن فاعليته للمجيء . (١٤٥/ب)
وهذا معنى قول النحاة : « مطلقاً »[4] . والمقصود من ذكره[5] : تحقيق الفرق بين

= قال ابن مالك في شرح الكافية ص ٤٤١ : (وغير ما ذهب اليه أولى لأن التابع لا يتقدم على المتبوع ، فلا يتقدم متبوعه ، وأما « في أنفسهم » فمتعلق بـ « قل » ، والله أعلم) . وانظر الهمع ٢/ ١١٦ .

(١) زدت (ثم) ليستقيم السياق .

(٢) هذا ما نص عليه ابن مالك في التسهيل ص ١٧٣ . وذهب الشيخ الرضي الى تقديم التأكيد بعد النعت ، ثم البدل ، ثم النسق ، ثم البيان .
قال : (وانما يقدم التأكيد على البدل ، لأن مدلول البدل غير مدلول متبوعه في الحقيقة ، ومدلول التأكيد مدلول متبوعه . وأما تقديم البدل على المنسوق ، فلأن البدل له نسبة معنوية الى المبدل منه أما بالكلية أو بالبعضية أو الاشتمال ، وأما بدل الغلط فنادر ، والمنسوق أجنبي من متبوعه) . وقدم ابن كيسان التأكيد على النعت ، لأن النعت يفيد ما لا يفيده الأول بخلاف التأكيد ، نقله عنه الرضي أيضاً .
ورده السيوطي بأن التأكيد لا يكون الا بعد تمام البيان ، ولا يحصل ذلك الا بالنعت .
انظر شرح الرضي ١/ ٣٤٢ ـ ٣٤٣ ، وهمع الهوامع ٢/ ١١٥ .

(٣) زدت الكاف ليستقيم السياق .

(٤) يعني قولهم في تعريفه : مطلقاً . قال ابن الحاجب في تعريفه : (تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقاً) . قال الرضي ١/ ٣٠٢ : (قوله : « مطلقاً » قصد به اخراج الحال في نحو قولك : « ضربت زيدا مجرداً » فان « مجرداً » دال على معنى في « زيد » لكن لا مطلقاً ، بل مقيد بحال الضرب) .

(٥) أي : من ذكر الاطلاق في تعريفه .

الحال والصفة ، فإن الحال في « جاءني زيد قائماً » يدل على صفة القيام في زيد ، لكن في حال فاعليته للمجيء ، لا مع قطع النظر عنه[1] .

واعتُرِضَ بأنه لا حاجة إليه في التعريف ، لخروج الحال بقيد « تابع » في تعريفاتهم[2] . وهذا الاعتراضُ إنما يَرِدُ لو قيل : إنه مخرجٌ للحالِ ، كما وقع في عبارَاتِهِم[3] . أمّا لو قيل خلافُهُ ، فلا .

والفائدةُ في تحقيقِ الفرقِ أن لا تَظُنَّ أن تحصيلَ[4] فائدةِ الصفة من الحال وبالعكس ممكنٌ ، فيستعمل أحدهما في مقام الآخر .

وهو يخرج « جاءني القومُ كلُّهم » ، لأنَّ « كلهم » يدل على معنى في القوم ، وهو الشمول ، لكن في حال المجيء لا مطلقاً[5] .

ولا يَرِدُ عليه ما أُوْرِدَ من نحو « جاءني زيدٌ وعلمُهُ »[6] ، و « أعجبني زيد

---

(١) انظر المصدر السابق ، وشرح الجامي ص ٣٨١ .

(٢) يعني تعريف ابن الحاجب ومن تابعه ، وهو قوله : (تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقاً) . واعترض عليه الرضي بقوله في ١/ ٣٠٢ : (أقول : قد خرج الحال عن الحد بقوله : تابع ، بزعمه ، لأنه ليس باعراب سابقه من جهة واحدة) .

(٣) هذا الاعتراض على من يدعي خروج الحال من التعريف بقوله : « تابع » ثم يقول بعده : « مطلقاً » . وهو أيضاً ابن الحاجب ، لأنه اعترف بخروج الحال بقوله تابع ، وفي كلام الرضي السابق ما يشير إلى هذا الاعتراف حيث قال : « بزعمه » . وقد دفع الشريف الجرجاني اعتراض الرضي على ابن الحاجب بأنه معترف بخروج الحال بقوله : تابع ، لكنه يجعل قوله :مطلقاً احترازاً ، لدفع الوهم ، بناء على اشتراك الحال مع النعت في الدلالة على هيئة الذات وافتراقهما في التقييد والاطلاق .

انظر حاشية الجرجاني على شرح الرضي ٣٠٢/١ .

(٤) في الأصل : تحصل .

(٥) قال الرضي ٣٠٣/١ : (فان كان ذلك المعنى المصرح به في المتبوع شمولاً وإحاطة ، فالتابع تأكيد لا صفة ، نحو « الرجلان كلاهما » ، « الرجال كلهم » ، وإن لم يكن فهو صفة ، نحو قوله تعالى : ﴿ إلٰهين اثنين إنما هو إله واحد ﴾) .

(٦) قال الجامي ص ٣٨١ : (ولا يرد عليه البدل في مثل قولك :

« أعجبني زيد علمه » والمعطوف في مثل قولك : « أعجبني زيد وعلمه » فإن دلالة التوابع في هذه الأمثلة على حصول معنى في المتبوع إنما هي بحسب موادها ، فلو جردت عن هذه المواد لا تجد لها =

أبوه »[1] ، لأن المراد بيان صفة السابق بحسب الهيئة التركيبية ، يعني : هيئة التركيب تدل على أن معناه حاصل في سابقه .

ومـا أوردَ [من أن][2] هيئة التركيب فيه دالةٌ على أن الثاني مسندٌ إليه لِمَا أُسْنِدَ إلى السابق ، غايتُهُ أن اللفظَ مع قطعِ النظرِ عن الهيئة التركيبية دل على ثبوتِ صفةٍ في السابق .

فإن قلت : يرد نحو « ضربت ضربةً » فإنه يدل على معنى في « ضرب » وهو الوحدة ، قلت : لا يدل على معنى فيه مطلقاً ، بل باعتبار إسناده إلى الفاعل على أن المراد تابع يبين بقرينةٍ أنه من أقسام التابع .

وفائدتهُ[3] بيان[4] صفةِ السابقِ[5] : إما بتخصيصٍ ، وهو تقليل الاشتراكِ في النكرات[6] ، أو توضيحٍ ، وهو/تقليلُ الاشتراكِ في المعارف[7] أو تعميمٍ ، نحو (١٤٦/أ) قولك : « إن الله يرزقُ عبادَه الطائعينَ والعاصين »[8] ، ونحو قوله تعالى : ﴿ وما مِنْ

= دلالة على معنى في متبوعاتها بخلاف الصفة ، فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى في متبوعها في أي مادة كانت) .

وقد أورد البدل في مثل « أعجبني زيد علمه » الرضي في شرح الكافية ٣٠١/١ .

(١) انظر شرح الجامي ص ٣٨١ ، وشرح الرضي ٣٠١/١ .

(٢) زدت ما بين القوسين ليستقيم السياق .

(٣) أي : فائدة النعت .

(٤) في الأصل : بشان .

(٥) أي : المنعوت .

(٦) المراد به : الاشتراك المعنوي في النكرات ، نحو « جاءني رجل تاجر » . ومنه قوله تعالى : ﴿فتحرير رقبة مؤمنة﴾ وانظر التسهيل ص ١٦٧ ، وشرح الرضي ٣٠٢/١ ، والهمع ١١٦/٢ ، والأشموني مع الصبان ٥٩/٣ .

(٧) المراد به : الاشتراك اللفظي في المعارف ، ولا يجوز فيه الاشتراك حتى يقول : « تقليل الاشتراك » . والصواب « رفع الاشتراك في المعارف كما نصوا عليه » . انظر شرح الرضي ٣٠٣/١ ، والهمع ١١٦/٢ ، وشرح الأشموني مع الصبان ٥٩/٣ .

(٨) قال الصبان في الموضع السابق : (ومجيء النعت للتعميم وما بعده مجاز ، لأن أصله وضعه للتوضيح أو التخصيص) . ولذا لم يذكره ابن الحاجب ولا الرضي . وانظر التسهيل ص ١٦٧ ، والهمع ١١٦/٢ ، والأشموني ٥٩/٣ .

دابَّـةٍ في الأرض ﴾[1] ، أو تفصيلٍ ، نحـو قولـك : « مررت بـرجلَيْن عـربِي وأعجمي »[2] ، أو مدحٍ ، نحو﴿ سبحان اللهِ العظيم ﴾[3] ، أو ذمٍ نحو ﴿ أعوذُ باللهِ من الشيطانِ الرجيم﴾[4] ، أو ترحُّم ، نحو «لَـطُفَ اللهُ بعبـادِهِ الضعفاء » ، أو إبهامٍ [5] ، نحو « تصدقتُ بصدقةٍ كثيرةٍ أو قليلةٍ» ، أو كشفٍ[6] نحو « الجسمُ الطويلُ العريضُ العميقُ » ، أو تأكيدٍ : إذا أفاد بعض ما يستفاد من ذكر الصفة ، إما نظراً إلى وضعِهِ ، نحو ﴿نفخةٌ واحدةٌ﴾[7] ، أو نظراً إلى المقام وإن لم يكن مقصوداً باللفظ ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَنَاةَ الثالثةَ الأُخْرى ﴾[8] ، فإن « مَناة »[9] ـ بحسب وقوعها في التركيب ـ تفيدُ كونَهَا ثالثةً ، وإن لم يُقْصَد بها ، ولم يكن مفهومَها . فما في عباراتهم [من][10] أن المؤكدة[11] ما يكون مدلولها متضمناً[12] للموصوفِ[13] ، أو ما يكون بعضَ مفهومِ المنعوتِ ـ ما هو ظاهر منه ـ قاصر[14] .

---

(١) من الآية ٦ من سورة هود .

(٢) انظر التسهيل ص ١٦٧ ، والهمع ١١٦/٢ ، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ٥٩/٣ .

(٣) انظر المصادر السابقة .

(٤) انظر المصادر السابقة ، وشرح الرضي ٣٠٣/١ .

(٥) انظر التسهيل ص ١٦٧ . وقال الصبان ٥٩/٣ : (ينبغي أن يزاد « أوشك » ويمثل له بمثل الابهام ، إذا لم يعرف المتكلم حقيقة الأمر ، وكان شاكاً) .

(٦) لم أجد من ذكر هذا المعنى غير المصنف .

(٧) من الآية ١٣ من سورة الحاقة .
وانظر شرح الرضي ٣٠٣/١ ، وشرح الجامي ص ٣٨٢ .

(٨) من الآية ٢٠ من سورة النجم .

(٩) في الأصل : المناة . ولا يصح .

(١٠) زدت (من) ليستقيم السياق .

(١١) أي : الصفة المؤكدة .

(١٢) في الأصل : مدلولاً تضمناً .

(١٣) وقع مثله في عبارة الرضي في شرح الكافية ٣٠٣/١ .

(١٤) خبر قوله : « فما في عباراتهم » .

ـ عطف النسق ـ

(ومعطوفٌ بالحرف) احترز بقوله : « بالحرف » عن عطف البيان .

وقد سُمِّيَ المعطوفُ [بالحرفِ][1] عطفَ النَسَق ، بفتح السين ـ والنسق : ما جاء من الكلام على نظامٍ واحد[2] ، لا بسكون السين ، مع أن النسْق ـ بسكون السين ـ عطف بعض الكلام على بعض[3] .

والعطفُ بالحرف كما يطلقُ على هذا التابع يطلق على عمل المتكلمِ هذا العمل المخصوص .

والمعطوف بالحرف لا يشملِ [المجرور][4] باللام في البدل ، فإنه ليس قسماً من التابع[5] ، بل أعم من وجه[6] ، لجريانها في الاعراب معه[7] . مثالُهُ قوله تعالى : ﴿ قال [الملأ] [8] الذين استكبروا من قومِهِ للذينَ استُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ منهم ﴾[9] فإن ﴿ لمن آمن منهم ﴾ بدل من قوله : ﴿ للذين استضعفوا ﴾/والاعراب (١٤٦/ب)

---

(١) زدت ما بين القوسين ليستقيم السياق .

(٢) هذا نص الجوهري في الصحاح ـ مادة (نسق) .

(٣) انظر المصدر السابق ، وحاشية الصبان على الأشموني ٣/٨٩ .

(٤) زدت ما بين القوسين ليتصل الكلام . وانظر ما يأتي .

(٥) قال الصبان ٣/١٢٣ : (قوله : « بلا واسطة » : المراد بها حرف العطف وإلا فالبدل من المجرور قد يكون بواسطة ، نحو ﴿لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو اللّه﴾) .

(٦) لأن اسم البدل يشمله ويشمل اللام كما في الآية التي سيذكرها .

(٧) في الأصل : له . ومراده أن إعراب التابع هو للجار والمجرور ، لا للمجرور وحده ، كما سيبينه بعد قليل .

ولا أرى وجهاً لإقحام هذا الاحتراز هنا ، لأن جر البدل باللام لا يسمى عطفاً حتى يحتاج إلى إخراجه من عطف النسق . وكان موضع هذه المسألة ـ لو أراد ذكرها ـ أن تذكر في باب البدل ، وقد نبه عليها الصبان هناك فيما نقلته عنه قبل قليل ، إذ هي به ألصق ، كما تبين لي ، والله أعلم .

(٨) ما بين القوسين ليس في الأصل .

(٩) من الآية ٧٥ من سورة الأعراف .

لمجموع[1] الجار والمجرور[2].

(وهو ما يشاركُ السابقَ في حكم التركيب)[3] وهو كونه مسنداً إليه أو مسنداً أو فضلةً من الفضلات . وهذا يتحقق مع الاختلاف في النفي والاثبات ، فلذا[4] قال : (اتفقا نفياً) نحو « ما جاءني زيدٌ وعمرو » (وإثباتاً) نحو « جاءني زيد وعمرو » . وقدَّمَ النفيَ ـ مع أنه فرعُ الاثبات ـ في التفصيل ، لأنه يُوْهِمُ عدَمَ المشاركةِ بين المعطوف والسابق ، لأنه ينفي النسبة ، فكيف تُتَصَوَّرُ المشاركةُ فيها ؟ (أَوْ اختلفا) وذلك في العطف بكلمة « لا » ، فإنه لا يكون إلا مع الإثبات في السابق ، والنفي في اللاحق[5] ، وفي العطف بكلمة «بل» على النفي نحو « ما جاء زيدٌ بل عمرو » ، أو النهي ، نحو « لا تضربْ زيداً بل عمراً » ، أو ما جاء في حكم النفي ، نحو « زيدٌ غيرُ قائمٍ بل قاعد » ، هذا مذهب جمهور النحاة[6] . والمبرد جعل المعطوف بـ « بل » كمتبوعه في هذه الصور في نسبة النفي وما يشاكله[7] .

---

(١) في الأصل : المجموع .

(٢) انظر الكشاف للزمخشري مع حاشية الجرجاني عليه ٢/٩٠ .

(٣) عرفه ابن الحاجب بقوله : (تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه) . وعرفه ابن مالك بأنه : المجعول تابعاً بأحد حروفه .

انظر شرح الجامي ص ٣٩٤ ، والتسهيل لابن مالك ص ١٧٤ .

(٤) في الأصل : فكذا .

(٥) للعطف بـ « لا » شرطان : أحدهما أفراد معطوفها ، والثاني أن تسبق بأمر ، نحو « أضرب زيداً لا عمراً » أو إثبات اتفاقاً ، نحو « جاءني زيد لا عمرو » أو نداء عند الجمهور نحو « يا زيد لا عمرو » .

انظر شرح الكافية لابن مالك ص ٤٧٨ ، وشرح الجامي ص ٧٧٦ ، والأشموني ٣/١١١ .

(٦) انظر شرح الكافية لابن مالك ص ٤٨٠ ، والتسهيل ص ١٧٥ ، والهمع ٢/١٣٦ ، وشرح الرضي ٢/٣٧٨ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٧ ، وشرح الأشموني ٣/ ١٢٢ .

(٧) هذا لا يعني أن المبرد لا يجيز الأول ، بل أجازه وأجاز مع ذلك أن تكون ناقلة حكم النفي والنهي لما بعدها .

على أن المبرد لم يذكر هذا في المقتضب . انظر ١/١٢ ، ٣/٣٠٥ . وقد نسبه إليه ابن مالك في شرح الكافية ص ٤٨٠ ،وابن هشام في المغني ١/١٠٣ ،والسيوطي في الهمع ٢/ ١٣٦ ، والرضي في شرحه ٢/ ٣٧٩ ، والأشموني ٣/١١٢ ، وزاد على المبرد عبد الوارث .

(ويكونُ بعدَ أحدِ حروفِ العطفِ ، وسنذكرها)[1] إن شاء الله تعالى مع تحقيق معانيها ، فيزيدك تحقيقاً للتعريف أن تعطِف إليه[2] .

ومن أحكامِهِ[3] : جوازُ حذفِ المعطوفِ بالواو مَعَهَا[4] ، كقوله تعالى : ﴿ سرابيلَ تَقيكُمُ الحَرَّ ﴾[5] [أي][6] والبردَ[7] . والمعطوف بالفاء[8] و « أمْ » كذلك ، كقوله :

٢٦ - دَعاني إليها القلبُ إني لِأمرِه سميعٌ فما أدري أرُشْدٌ طِلَابُها ؟[9]

---

(١) في أول الفصل الثالث . انظر ص ٤٥٧ .

(٢) أي : إلى تحقيق معاني الحروف العاطفة ، لتحقيق معنى تعريف عطف النسق المذكور هنا ، وقد درج العلماء على ذكر هذه الحروف في مبحث عطف النسق ، لكن المصنف ألزم نفسه بذكر العامل فقط في هذا الفصل وهي غير عاملة ، فلابد من تأخيرها إلى الفصل الثالث .

(٣) أي : ومن أحكام عطف النسق .

(٤) أي : مع الواو .

(٥) من الآية ٨١ من سورة النحل .

(٦) زدت (أي) ليستقيم السياق .

(٧) انظر التسهيل ص ١٧٨ ، والهمع ٢/١٤٠ ، وشرح الكافية لابن مالك ص ٤٩٢ .

(٨) منه قوله تعالى : ﴿ فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدّة من أيام أخر ﴾ قال ابن مالك : (فان تقديره عند الأكثرين : فأفطر فعدة) . المصدر السابق .

(٩) البيت من الطويل ، وقائله أبو ذؤيب الهذلي الشاعر المعروف . وهو من قصيدة له يقول في مطلعها :

أبا لصرمِ من أسماء حدثك الذي جرى بيننا يوم استقلت ركابها

ويروى « مطيع » بدل قوله : « سميع » .

والطلاب : مصدر (طلب) ، يقال : طلب الشيء طلباً ومطلباً وطلاباً وطلابة . انظر أساس البلاغة للزمخشري مادة (طلب) .

والشاهد في البيت : حذف (أم) مع المعطوف بها ، وتقديره في البيت : أم غي ؟ كما بينه المصنف .

قال ابن مالك في التسهيل ص ١٧٨ : (قد تحذف الواو مع معطوفها ودونه ، وتشاركها في الأول الفاء و « أم » وفي الثاني « أو ») .

والبيت من شواهد ابن هشام في المغني رقم (٥) ، والأشموني في شرح الألفية ٣/١١٦ ، والسيوطي في همع الهوامع ٢/١٣٢ .

=

أي : أمْ غَي ؟

ومنها أن يُحْذَفَ الواوُ و « أوْ » وحدَهما ، كقوله :

٢٧ ـ كيفَ أصبحتَ ؟ كيف أمسيتَ ؟ مِمّا   يـزرعُ الـودَّ في فؤادِ الكـريمِ[١]

وحكى الأخفش : « أَعْطِ دِرْهَماً ، دِرْهَمَيْن ، ثلاثة »[٢].

ومنها : حذف المعطوف عليه بالواو كثيراً ، وبالفاء قليلاً ، ومع « أوْ » أقل[٣] ،

= واستشهد به ابن مالك في شرح الكافية ص ١٥٤ ، وشرح العمدة ص ٣٥١ ، وشرح التسهيل : ورقة ١٩٨ .

وانظر الدرر ١٧٦/٢ ، ومعاني القرآن ٢٣٠/١ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ص ٩ ، وديوان الهذليين ٧١/١ ، وتأويل مشكل القرآن ص ١٦٦ .

(١) البيت من الخفيف ، ولم ينسبه أحد ممن استشهد به لقائل معين .

ويروى « يثبت » مكان « يزرع » ، وهي رواية السهيلي في الأمالي ، ويروى مكانها « يغرس » كما في الهمع والدرر .

استشهد به المصنف على جواز حذف الواو العاطفة بدون معطوفها ، والأصل كيف أصبحت وكيف أمسيت ؟ ، وممن ذهب إلى جواز ذلك الفارسي وتبعه ابن مالك وابن عصفور . ومنع ذلك ابن جني ، وبه قال ابن الضائع . قال السهيلي بعد ذكره لهذا البيت في الأمالي : (واحتج أيضاً من أجاز حذف حرف العطف بقوله تعالى : ﴿ ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم ﴾ ، قالوا : المعنى : وقلت لا أجد ، لأن جواب « إذا » في قوله : « تولوا » ، وكل ما ذكروه عندي من حذف حرف العطف لا يصح ، ولا يقوم عليه دليل من قياس ولا سماع) . ثم قال : (والبيت الذي احتجوا به ليس هو على معنى العطف، إنما هو على حكاية كلام متوال ، أي : من كان متمادياً على هذا الكلام الذي هو : كيف أصبحت كيف أمسيت ؟ ولو عطف بالواو لم يفهم من الكلام معنى التمادي والاستمرار) . . أ.هـ. وقوة هذه الحجة ظاهرة غاية الظهور .

انظر بيت الشاهد في الخصائص ٢٩٠/١ ، ٢٨٠/٢ ، الهمع ١٤٠/٢ ، الدرر ١٩٣/٢، ديوان المعاني ٢٢٥/٢ ، أمالي السهيلي ، بتحقيق الأستاذ الدكتور محمد ابراهيم البنا ص ١٠٢ ، وشرح التسهيل. ورقة ١٩٨، وشرح العمدة لابن مالك ص ٣٤٠، وشرح الكافية ص ٤٩٢، والأشموني ١١٦/٣ .

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ورقة ١٩٩ . وقال في شرح الكافية ص ٤٩٢ : (وحكى أبو عثمان عن أبي زيد أنه سمع : أكلت خبزاً لحماً تمراً ، أراد : ولحماً وتمراً) .

(٣) عده ابن مالك في التسهيل ص ١٧٨ نادراً . وانظر الهمع ١٤٠/٢ .

نحو قوله :

٢٨ - فَهل لكَ أو مِنْ والدٍ لكَ قبلَنـا ... يـوشِّحُ أولادَ العِشـارِ ويَفْصِـلُ[١]

(١٤٧/أ) أي : فهل / لك من أخٍ أو مِن والدٍ ؟

ومنها : أن الضمير الصالحَ للمعطوف عليه بالواو يطابقُهما ، وبعد « لا » و «بل » و «لكن » و «أو » أحدَهما[٢] ، وجاز الوجهانِ بعد الفاء و « ثم »[٣] .

ومنها : جواز الفصل بين العاطف والمعطوف ، إن لم يكن فعلًا ، بظرف[٤] ولا يختصُّ بالشعر ، خلافاً لأبي علي[٥] .

---

(١) البيت من الطويل ، وهو لأمية بن أبي عائذ الهذلي ، وسماه العيني : أبا أمية .
وروى : « يوسم » مكان « يوشح » ، و « قبلها » مكان « قبلنا » .
والتوشيح : التوسيم ، وهو جعل العلامة فيها . والعشار : جمع « عشراء » وهي الناقة التي زال عنها اسم المخاض .
والشاهد في البيت قد بينه المصنف . وقد استشهد به على ذلك ابن مالك في شرح التسهيل : ورقة ١٩٩ ، والأشموني ١١٨/٣ والسيوطي في الهمع ١٤٠/٢ . وانظر الدرر ١٩٣/٢ ، وشرح السكري ص ٥٣٧ .

(٢) أي : يطابق أحدهما .

(٣) انظر التسهيل ص ١٧٨ .

(٤) في المصدر السابق : (أو جار ومجرور) . وانظر شرح الكافية لابن مالك ص ٤٨٢ .

(٥) انظر التسهيل ص ١٧٨ ، ورد ابن مالك في شرح الكافية ص ٤٨٢ على أبي علي بقوله : (وليس الأمر كما زعم) بل الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف والجار والمجرور جائز في الاختيار ، وإن لم يكن المعطوف فعلًا ولا اسماً مجروراً ، وهو في القرآن كثير ، كقوله تعالى : ﴿ إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل ﴾ ففصل بـ « إذا » وما أضيف إليه بين الواو و « أن تحكموا» وهو معطوف على « تؤدوا ») .

ـ التـأكيـد ـ

(وتأكيدٌ يقررُ نسبةَ السابقِ بوجهٍ ما)[1] المرادُ بالنسبةِ ـ هنا ـ ما حصل للسابق بالنسبة إلى ما في أجزاء التركيب ، لا ما يخصُّ المسندَ والمسندَ إليه ، فيشمل التعريف « ضربت زيداً نفسَه » و « إن زيداً إن زيداً قائم »[2] .

وقد نبَّه على عموم النسبة بقوله : « بوجهٍ ما » ، ولك أن تجعله لتقرير عموم التقرير والتنبيه على أنه على أنحاء شتى ، فإنه قد يكون لتقرير الإسناد بأنه متحقق ولا يجوز فيه غفلةٌ ولا سهو في التكلُّم به[3] ، كقولك : « جاء زيد [نفسه][4] » لئلا يتوهم المخاطب أنك تكلمت بزيد سهواً ، إذا أردتَ بهِ غيرَه[5] مَجازاً[6] .

وقد يكونُ لتقريرِ شمولِ[7] النسبةِ لجميعِ أجزاءِ المسندِ إليه ، نحو « جاءني القومُ كلُّهم » ، لئلا يتوهم المخاطب أنك وضعت الأكثرَ مقامَ الكل أو سهوتَ وغفلتَ عن ذكرِ البعض[8] .

---

(١) عرفه ابن الحاجب بأنه : تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو في الشمول . واختصره المصنف في ميزان الأدب : ورقة ٨١ بقوله : (تابع يقرر المتبوع) . ثم قال : (وقد يراد معه دفع توهم التجوز أو السهو) .

وعادة النحاة أن يعرفوا كلاً من قسميه اللفظي والمعنوي على حدة . انظر التسهيل ص ١٦٤ ، وشرح ابن يعيش ٣/٣٩ ، وشرح الأشموني ٣/٧٣ .

(٢) انظر شرح ابن يعيش ٣/٣٩ ، وهمع الهوامع ٢/١٢٥ .

(٣) وذلك في التوكيد المعنوي ، وهو التابع الرافع احتمال إرادة غير الظاهر وله ألفاظ مخصوصة كالنفس والعين ، بمعنى الذات ، مضافين إلى ضمير المؤكد المطابق له في الافراد والتذكير وفروعهما .

انظر التسهيل ص ١٦٤ ، وشرح ابن يعيش ٣/٤٠ ، والهمع ٢/١٢٢ والأشموني ٣/٧٣ .

(٤) أسقط الناسخ هذه الكلمة ، والتمثيل يقتضيها فأثبتها .

(٥) في الأصل : خبره .

(٦) انظر شرح الأشموني ٣/٧٣ ، والهمع ٢/١٢٢ .

(٧) في الأصل : الشمول .

(٨) من الألفاظ التي يؤكد بها لقصد الشمول والاحاطة « كل » و « كلا » و « كلتا » و « جميع » ، فلا يؤكد =

والتأكيدُ إما صريح يعم الإسمَ والفعلَ والحرفَ والجملةَ وغيرها ، ويسمى تأكيداً لفظياً أيضاً[1] ، وهو إعادة اللفظ الأول أو تعقيبُه بمرادِفه ، نحو : «قمتَ أنتَ» و «صَهْ اسكُتْ» ، وهذا معنى قولهم : إنه تكريرُ اللفظِ الأول[2] .

وإما معنوي ، بألفاظٍ محفوظةٍ ، هي : كلمة «نفسُه» و«عينُه» و «كِلاهُما» و «كِلتاهُما» ، وألفاظ أخرى أشرنا إليها ـ نحو[3] «جُمَع» ـ في بحث غير المنصرف[4] .

ومن أحكامِه[5] : أنه لا يؤكِّدُ الضميرَ المتصلَ ، ولا الحرفَ الذي ليس جواباً ـ أعني : حروفَ التصديقِ ـ مثلُه[6] ، إلا مذكوراً مثلَ ما ذُكرَ المؤكَّد[7] فلا يقال :

= بهن إلا ما له أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه ، لرفع احتمال تقدير بعض مضاف إلى متبوعهن، نحو «جاء الجيش كله أو جميعه» و «جاءت القبيلة كلها أو جميعها» و «الرجال كلهم أو جميعهم» و «الهندات كلهن أو جميعهن» و «الزيدان كلاهما» و «الهندان كلتاهما» ، لجواز أن يكون الأصل : «جاء بعض الجيش ، أو القبيلة أو الرجال أو الهندات أو أحد الزيدين ، أو احدى الهندين . ولا يجوز «جاءني زيد كله ، ولا جميعه» وكذا لا يجوز «اختصم الزيدان كلاهما والهندان كلتاهما» ، لامتناع التقدير المذكور . كذا في شرح الأشموني ٧٥/٣ . وانظر شرح الجامي ص ٤٠٨ ، وهمع الهوامع ١٢٢/٢ .

(١) سماه الزمخشري بالصريح في المفصل . انظر شرح ابن يعيش ٣٩/٣ .
وأكثر النحاة على تسميته لفظياً . انظر التسهيل ص ٦٦ ، والأشموني ٧٣/٣ ، وشرح الجامي ص ٤٠٩ ، وهمع الهوامع ١٢٥/٢ .

(٢) انظر المصادر المتقدمة في مواضعها .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) انظر ما تقدم في ص١٤٩وما بعدها ، وشرح الأشموني ٧٦/٣ .

(٥) في الأصل : ومن أمثاله .

(٦) فاعل يؤكد .

(٧) قال ابن مالك في الألفية :

ولا تعد لفظ ضمير متصل ... إلا مع اللفظ الذي به وصل

قال الأشموني في شرحه ٨٢/٣ : (فتقول : «قمت قمت» و «عجبت منك منك» لأن إعادته مجرداً تخرجه عن الاتصال) وعلل استثناء حروف التصديق نحو «أجل» و «جير» و «نعم» و «بلى» و «أي» و «لا» بكونها كالجزء من مصحوبها . وانظر المصدر السابق .

« إنَّ [إنَّ][1] زيداً قائم » ، بل « إنَّ زيداً إن زيداً قائم » ، ولا يقال : « رأسَك كَ » ، بل « رأسَكَ رأسَكَ » ، و « مررتُ / بزيدٍ بزيدٍ »[2] . لكنه يقال في الجواب : « نعم (١٤٧/ب) زيد قائم نعم » ، ويقال « لا لا » و « بلى بلى »[3] .

ومنها : أنه يجوز الفصل بين المذكورَيْن نحو قوله تعالى : ﴿ أَنَّكم إذا مِتُّم وكنتُم تراباً وعظاماً أَنَّكُم مُخْرَجون ﴾[4] .

ـ البـــدل ـ

(وبدلٌ يشاركُ السابقَ في النسبةِ) قد عرفتَ معناها[5] ، فـاستغنتْ عن التأكيد . (وينصرفُ عنه[6] اهتمامُ المتكلمِ إلى نفسِه)[7] لأن السابق إما أن يُذكَر غلطاً فَيُتَدارَك [بـ][8] تأكيد[9] ، وإما أن يذكر توطئةً لذكر البدل[10]، وعلى أي تقدير فبعد ذكر البدل لا اهتمامَ بالسابقِ ونسبةِ الكلام باعتباره بل انصرفَ الاهتمامُ إلى

---

(١) زدت (إنَّ) لمقتضى التمثيل . وانظر الهمع ١٢٥/٢ ، والأشموني ٨٢/٣ .

(٢) قال الأشموني في الموضع السابق : (فيعاد مع المؤكد ما اتصل بالمؤكد إن كان مضمراً ، نحو ﴿ أيعدكم أنكم إذا متم وكنتم تراباً وعظاماً أنكم مخرجون ﴾ ويعاد هو أو ضميره إن كان ظاهراً ، نحو « إن زيداً إن زيداً فاضل » أو « إن زيداً إنه فاضل » وهو الأولى) . وانظر همع الهوامع ١٢٥/٢ .

(٣) انظر شرح الأشموني ٨٢/٣ ، والهمع ١٢٥/٢ .

(٤) من الآية ٣٥ من سورة المؤمنون . وانظر شرح الأشموني ٨٢/٣ .

(٥) أي : معنى النسبة في المبحث السابق ، وهي : ما حصل للسابق بالنسبة إلى ما في أجزاء التركيب ، لا ما يخص المسند والمسند إليه . وانظر ص ٣٧٩ .

(٦) أي : عن السابق ، وهو المتبوع .

(٧) أي : ينصرف اهتمام المتكلم الى البدل ، لأنه هو المقصود لا المبدل منه . ولذا عرفه ابن الحاجب بأنه : تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع . انظر شرح الرضي ١/ ٣٣٧ .

(٨) زدت الباء ليستقيم السياق .

(٩) وذلك في بدل الغلط ، لأن السابق غير مقصود ، وفي غيره نزاع كما سيأتي .

(١٠) وذلك في الأبدال الثلاثة ، وهي الكل والبعض والاشتمال .

البدلِ ، وصارَ المبدَلُ منه في حكم المسكوتِ عنه بحسب المعنى[1] وإن لم يزل اعتبارُه بحسب أحكامِ اللفظ. وخرج بقوله : « ينصرفُ عنه اهتمام المتكلم إلى نفسه » المعطوفُ بالحرفِ ، ولا يُشْكِلُ بـ « جاءني زيدٌ بلْ عمرو » حيث انصرفَ اهتمام المتكلم إلى « عمرو »[2] ، « وزيد » في حكم المسكوت عنه[3] ، لأن الصـارف هنا كلمة « بَلْ » لا نفس التابع ، بخلاف البدل[4] . فاحفظه فإن مثله قلما يستخرج من كنوز التحقيق إلا بمزيدِ إعمال النظرِ الدقيق ، ولذا لا يوجد في الدفاتر إلا قليلاً غيرَ متكثِّر ، ولا يعرفُ قدرَه إلا الفَهِم المتأثِّر .

ومن أحكامه : أن الشائع كونُ البدلِ معتَمداً عليه ويطابقُهُ الضميرُ لا المبدلَ منه[5] ،

---

(١) اعترض عليه الرضي بقوله ١/ ٣٣٧ : (لا نسلم أن المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط ، فان كون الثاني فيه هو المقصود بها دون الأول ظاهر ، وإنما قلنا ذلك ، لأن الأول في الابدال الثلاثة منسوب إليه في الظاهر ، ولا بد أن يكون في ذكره فائدة لم تحصل لو لم يذكر كما يذكر في كلٍ واحد من الثلاثة صوناً لكلام الفصحاء عن اللغو ، ولا سيما كلامه ـ تعالى ـ وكلام نبيه ـ صلى الله عليه وسلم ـ فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوباً إليه في الظاهر واشتماله على فائدة يصح ان ينسب إليه لأجلها دعوى خلاف الظاهر) .
وانظر شرح الجامي ص ٤١٧ .

(٢) في الأصل : بعمرو .

(٣) هذا المثال مما استشكل به الرضي قول ابن الحاجب : « والمقصود بالنسبة في البدل والمبدل منه الثاني دون الأول » لأن المقصود في المعطوف بـ « بل » ـ كما في المثال ـ الثاني دون الأول ، مع أنه عطف نسق لا بدل .
وقد أجاب الجامي عن استشكال الرضي بقوله : (ولا يصدق الحد على المعطوف بـ « بل » ، لأن متبوعه مقصود ابتداء ، ثم بدا له فأعرض عنه وقصد المعطوف ، وكلاهما مقصودان بهذا المعنى) .
انظر شرح الرضي ١/ ٣٣٧ ، وشرح الجامي ص ٤١٥ .
وسيجيب العصام عن هذا الاشكال في الآتي من كلامه .

(٤) هذا ما دفع به اعتراض الرضي وغيره بالمعطوف بـ « بل » .

(٥) نص على هذا ابن مالك في التسهيل ص ١٧٣ . وهذا في بدل الكل فقط لوجوب عود الضمير في بدلي البعض والاشتمال الى المبدل منه . ولم يسلم به الرضي في بدل الكل أيضاً إذا كان ضميراً لا يستغنى عنه نحو « ضربت الذي مررت به أخيك » ، وكذا ان كان ملتبساً بضمير كذلك نحو « الذي ضربت أخاه زيداً كريم » .

وقد يكون في حكم الملغى فيطابقُ[1] الضميرُ المبدلَ منه[2] .

ومنها : أنه يجوزُ حذفُ المبدَلِ منه إذا كان ضميراً راجعاً إلى الموصول نحو « الذي ضربتُ زيداً » أي : ضربتُه ، ونحو « أكْرِمْ من أحببْتُ زيداً » أي : أحببته[3] .

ومنها : أنه لا يجوز إبدال التفصيل الغيرِ المنطبقِ على المجمَلِ[4] ، بل يجب قطعُه عن المجمَلِ ، فلا يجوز « لقيت ثلاثةً زيداً وعمراً » على البدل ، بل يجب فيه « زيد وعمرو » بتقدير : منهم / زيد وعمرو[5] . وأما التفصيل المنطبق[6] على (١٤٨/أ) المجمَل - إذا ذكر بعده - ففيه وجهان[7] ، نحو « مررت برجالٍ طويلٍ وقصيرٍ

= ولم يشترط ابن مالك - خلافاً لأكثر النحويين - مصاحبة بدل البعض والاشتمال ضميراً عائداً على المبدل منه ، قال: (لكن وجوده أكثر من عدمه) .

انظر شرح الرضي ١/ ٣٤٢ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ص ٥٠٠ .

(١) في الأصل : ويطلق .

(٢) ومن الملغي قوله :

ان السيوف غدوها ورواحها   تركت هوازن مثل قرن الأعضب

فأنث « تركت » اعتماداً على المبدل منه . انظر الأشموني ٣/ ١٣٢ ، وقال الصبان : (وفيه نظر ، الا أن يراد بكون الخبر للبدل أن البدل هو المخبر عنه في المعنى ، فتأمل) .

(٣) أجاز هذا الأخفش وابن مالك ، وجعلا منه قوله تعالى : ﴿ ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب ﴾ . ومنعه السيرافي وغيره ، لأن البدل للاسهاب والحذف ينافيه .

انظر التسهيل ص ١٧٣ ، وهمع الهوامع للسيوطي ٢/ ١٢٨ ، وشرح الأشموني ٣/ ١٣٣ .

(٤) في الأصل : المنطق عن الجمل .

(٥) انظر التسهيل ص ١٧٣ ، والهمع ٢/ ١٢٨ .

(٦) في الأصل : المنطق .

(٧) قال ابن مالك في التسهيل ص ١٧٣ :

(وما فصل به مذكور وكان وافياً ففيه البدل والقطع ، وان كان غير واف تعين قطعه ان لم ينو معطوف محذوف) .

ورَبْعَةٍ »[1] أي : معتدل القامة ، فيجوز الإبدال والقطعُ بتقدير: هم طويل . . . الخ[2]

ـ عطف البيان ـ

(وعطفُ بيانٍ لم يُقْصَد به بيانُ صفةٍ في المتبوع)[3] أي : بيانُ معنى في المتبوع (بل) : قُصِدَ مجرد (توضيحِه) ولا يتوقف على كونه أوضحَ من المتبوع ، بل المراد أن تريدَ به وضوحاً ، سواء كان أوضح أوْ مساوياً أو أقلَّ وضوحاً[4] .

وإذا اشتهرَ الوصفُ في الذاتِ ، بحيثُ صار كالعلَم في اختصاصِ الذاتِ أو العمل فيتعينُ كونُه عطفَ بيانٍ ، ومنه « المصطفى »[5] و« الصِدِّيق »[6] و «الفاروق»[7] و «ذو النورَيْن»[8] و«المُرْتَضى »[9] ، وأخواتُها[10] عليهم الصلاة والسلام .

---

(١) منه قوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ « بني الإسلام على خمس : شهادةِ أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان ، وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلاً » .
وانظر الهمع ٢/ ١٢٨ ، والأشموني ٣/ ١٣٣ .

(٢) ونقل السيوطي في الموضع السابق عن سيبويه والأخفش جواز القطع في غير التفصيل أيضاً ، نحو « مررت بزيد أخوك » وعن بعضهم قبحه ما لم يطل الكلام نحو« بشر من ذلكم النار » .

(٣) عرفه ابن مالك في التسهيل بأنه : التابع الجاري مجرى النعت في ظهور المتبوع ، وفي التوضيح والتخصيص جامداً أو بمنزلته . وعرفه ابن الحاجب بأنه : تابع غير صفة يوضح متبوعه .
انظر التسهيل ص ١٧١ ، وشرح الرضي ١/ ٣٤٣ .

(٤) قيل : مذهب عبد القاهر الجرجاني اشتراط كونه أوضح من متبوعه . ومذهب الجمهور ما ذكره المصنف ، قال الجامي :
(ولا يلزم من ذلك أن يكون عطف البيان أوضح من متبوعه ، بل ينبغي أن يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من أحدهما على الانفراد) .
وانظر التسهيل ص ١٧١ ، والهمع ٢/ ١٢١ ، وشرح الأشموني مع الصبان ٣/ ٨٦ .

(٥) هو سيدنا محمد صلى الله تعالى عليه وسلم .

(٦) هو سيدنا أبو بكر الصديق رضي الله عنه .

(٧) هو سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

(٨) هو سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه .

(٩) هو سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

(١٠) أي : أمثالها من القاب السادة الخلفاء والعلماء والصلحاء .

وتميُّزُ عطفِ البيان عن البدلِ لا ينافي الأمرَ المشارَ إليه بالبيان[1] . وجُعِلَ الزائدُ بياناً أولى بالعطفِ[2] ، كقوله تعالى : ﴿ ويسقى من ماءٍ صديدٍ ﴾[3] وقوله تعالى : ﴿ من شجرةٍ مباركةٍ زيتونة ﴾[4] .

ويترجحُ عطفُ البيانِ على الإبدال في نحو :

---

(١) أي : لا ينافي كونه لم يقصد به بيان صفة في المتبوع ، بل توضيحه ، وان كان البدل أيضاً كذلك ، فكل ما كان عطف بيان يصلح أن يكون بدلاً ، بخلاف العكس ، لأن البدل لا يشترط فيه التوافق في التعريف والتنكير ، ولا الإفراد وفرعيه . انظر همع الهوامع ٢/ ١٢١ ، والأشموني ٣/ ٨٨ ، وقال ابن مالك في التسهيل ص ١٧١ : (ويجوز جعله بدلاً إلا إذا قرن بـ « أل » بعد منادى ، أو تبع مجروراً بإضافة صفة مقرونة بـ « أل » ، وهو غير صالح لاضافته اليها . وكذا إذا أفرد تابعاً لمنادى ، فانه ينصب بعد منصوب ، وينصب ويرفع بعد مضموم) . وذهب الرضي إلى أن عطف البيان هو البدل ، فقال في شرحه ١/ ٣٣٧ : (وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان ، بل لا أرى عطف البيان إلا البدل) .

وقال في موضع آخر ١/ ٣٤٣ : (والأولى أن يحد بهذا الحد ـ يعني حد ابن الحاجب لعطف البيان ـ الأبدال الثلاثة ، فيدخل فيها عطف البيان ويحد بدل الغلط بما حد به المصنف مطلق البدل) .

ولم يتبين أكثر النحاة الفرق بين البدل وعطف البيان حتى قال أبو جعفر النحاس : (ما علمت أحداً فرق بينهما إلا ابن كيسان ، فان الفرق بينهما أن البدل يقرر الثاني في موضع الأول ، وكأنك لم تذكر الأول ، وعطف البيان تقدر أنك ان ذكرت الاسم الأول لم يعرف إلا بالثاني ، وان ذكرت الثاني لم يعرف إلا بالأول ، فجئت بالثاني مبيناً للأول قائماً مقام النعت والتوكيد) .

قال الدكتور محمد إبراهيم البنا : (ويبدو أن ابن السراج قد أفاد من كلمات ابن كيسان عندما قال : « الفرق بين عطف البيان والبدل ، ان عطف البيان تقديره النعت التابع للاسم الأول ، والبدل تقديره أن يوضع موضع الأول » . وعلى هذا فعندما تقول : « حضر أبو عبد اللّٰه محمد » فمحمد صالح في مقام لأن يكون بدلاً ، وفي آخر لأن يكون عطف بيان .

فإذا كان أبو عبد اللّٰه معروفاً للمخاطب ، فمحمد بدل منه ، وأنت بذكرك له إنما تريد التقرير والتوكيد . فأما إذا كان « أبو عبد اللّٰه» مجهولاً له ، فمحمد عطف بيان منه) . انظر ابن كيسان النحوي ، حياته ، آثاره ، آراؤه ص ١٣١ ـ ١٣٢ .

(٢) أي : أولى بالعطف منه بالبدل . وانظر التسهيل ص ١٧١ .

(٣) من الآية ١٦ من سورة إبراهيم . وانظر الهمع ٢/ ١٢١ .

(٤) من الآية ٣٥ من سورة النور . وانظر المصدر السابق .

٢٩ ـ أنا ابنُ [التاركِ][1] البكريِّ بشرٍ[2] ....

ويتعين في نحو « يا أخانا الحارث »[3] .

---

(١) « التارك » : أسقطها الناسخ من الأصل .

(٢) هذا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

« عليه الطير ترقبه وقوعا » .

وقائله : المرار بن سعيد الفقعسي الأسدي ، و « بشر » المذكور في البيت هو : « بشر بن عمرو بن مرثد ، قتله رجل من بني أسد ففخر المرار به .

وجاء هذا الشاهد في كتاب سيبويه ١/ ٩٣ ، وشرح ابن يعيش ٣/ ٧٢ ـ ٧٤ وشرح الرضي ١/ ٣٤٣ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٥٥٤ ، وشذور الذهب ص ٤٣٦ ، والتصريح للأزهري ٢/ ٣٣ ، والمطالع السعيدة للسيوطي ٢/ ٢١٩ وهمع الهوامع له ٢/ ١٢٢ ، والدرر اللوامع ٢/ ١٥٣ ، وشرح الجامي ص ٤٢٤ وشرح الأشموني ٣/ ٨٧، وخزانة الأدب ٢/ ١٩٣ ، ٣٦٤ ، ٣٨٣ .

والشاهد فيه : قوله : «بشر» بالجر ، حيث جعل عطف بيان لـ « البكري » ولا يجوز جعله بدلاً منه ، لأن البدل في حكم تكرير العامل ، فيكون التقدير : « أنا ابن التارك بشر » ، قال الرضي : (والمبرد أنكر رواية الجر . وقال : لا يجوز في « بشر » الا النصب ، بناء على أنه بدل ، والبدل يجب جواز قيامه مقام المتبوع) . ولا يجوز الاستدلال بهذا البيت على أن الثاني عطف بيان ـ عند الفراء ـ ، لأنه يجوز « الضارب زيد » .

انظر الموضعين السابقين من شرحي الرضي والجامي على الكافية .

(٣) لا يجوز إعراب « الحارث » بدلاً في مثله ، لأنه في نية تقدير حرف النداء .

انظر الهمع ٢/ ١٢١ .

وقال الصبان ٣/ ٨٧ : (ومن الصور التي يتعين فيها عطف البيان ـ لامتناع حلول الثاني محل الأول ـ نحو « يا أيها الرجل غلام زيد » و « كلا أخويك زيد وعمرو عندي »و « يا زيد الحارث » و « يا زيد هذا » إذ يلزم على البدلية إتباع « أي » في النداء بغير ذي أل ، وإضافة « كلا » إلى البدل في التقدير من جملة أخرى ، فيفوت الربط من الأولى ، بخلاف العطف) . وانظر التسهيل ص ١٧١ .

الفصل الثاني

في المعمول

الفصل الثاني

في المعمول

(الفصل الثاني) أي : للأول ، أو للثالث[1] . (في المعمول) . وينقسم إلى : معمول محلاً[2] ومعمول نفساً[3] ، والثاني[4] إلى : معمول تقديراً) أي : ما لا أثر من العامل في لفظِه ، بل لو قُدِّر أن يكون على أصلِه لوُجِدَ متأثراً ، فهو معمول باعتبار تقدير الأصل . (ومعمولٍ لفظاً . ولا طريقَ إلى معرفة القسم الثاني[5]) من التقسيمين ، لكثرتِهِ وعدمِ دخولِه تحت الضبط . (إلا ضبط القسم الأول)[6] الذي لِقلَّته يقبلُ[7] العدَّ والضبطَ فإذا ضبط صار ضبطُه طريقاً واضحاً لمعرفة القسم الثاني ، بأن يقال : هو ما عدا القسم الأول . (فنقول) لتعيين مفهوم المعمول :

---

(١) في الأصل : للثلاثي .

(٢) وهو المبني .

(٣) وهو المعرب . ولم أجد هذه التسمية عند غير المصنف .

(٤) أي : وينقسم المعرب .

(٥) في الأصل : قسم ثان . وسيقول بعده : « إلا ضبط القسم الأول » .

(٦) يعني : لا سبيل إلى معرفة المعرب إلا ضبط المبني ، وهو شبيه بقوله في باب ما لا ينصرف : « ولا سبيل لمعرفة المنصرف إلا ضبط غير المنصرف » .

(٧) في الأصل : قبيل .

ـ المعمول محلاً[1] ـ

(المعمول محلاً : ما لا يتأثرُ / من العامل)[2] لا لفظاً ولا تقديراً (وإنما يُعدُّ عمولاً) اصطلاحاً ، (لوقوعِه في محلٍ لَوْ وقعَ فيه قابلٌ للتأثر)[3] من العامل (لتأثّر . يسمى مبنياً) لا بخصوصيتِه إذْ أنَّ المبني[4] اسمُ لمفهومٍ يشمَلُه وما لا عاملَ له عَوْضُ[5] ، من الأمرِ والماضي والحروفِ ، وهي مبني الأصل ، وقد سمعتَه[6] .

والمبنيُّ الذي نحنُ بصددِه إنما صار مبنياً ، لمناسبتِه لواحدٍ من مبني الأصل[7] ، أي : مبني هو الأصل للمبني ، وكأنَّ سائرَ المبنيّاتِ[8] فروعُ ثلاثةُ من

---

(١) هو المبني ، والذي حمله على هذه التسمية أنه جعل التقسيم عاملاً ومعمولاً وما ليس شيئاً منهما ، فحكم المبني من حيث أنه معمول : معمول محلاً لعدم تأثره من العامل ، أو لا عامل له أصلاً كما سيوضحه .

(٢) عرف ابن الحاجب المبني بقوله: « ما ناسب مبنى الأصل ، أو وقع غير مركب » . وحد ابن مالك البناء في التسهيل ص ١٠ بقوله : (ما جيء به ، لا لبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب ، وليس حكاية أو اتباعاً أو نقلاً أو تخلصاً من سكونين) . وقيل : « هو لزوم آخر الكلمة حركة أو سكوناً لغير عامل ولا اعتلال » . انظر شرح التسهيل لابن مالك ١ /٥٧ ،وشرح المرادي للألفية ١ / ٤٩ ، وشرح الجامي ص ٤٢٧ .

(٣) وهو المعرب الذي يتغير آخره بتغير العوامل الداخلة عليه .

(٤) في الأصل : اداء المبنى . ولعل الصواب ما أثبته .

(٥) عوض : معناه الأبد ، وهو في المستقبل مثل « قط » في الماضي .

(٦) في حد العامل ص ١٢٢ .

(٧) هذا عند الزمخشري وابن الحاجب وتبعهما الرضي والجاميّ وكثير من النحاة . وعند غيرهم كابن مالك ومن تابعه أن سبب بناء الاسم انما هو شبهه بالحرف فقط ، وأما شبهه بالفعل فليس سبباً للبناء عندهم ، بل هو سبب منع الصرف فقط ، قال ابن مالك في الألفية :

والاسم منه معرب ومبني ... لشبه من الحروف مدني

وانظر شرح ابن يعيش ٣/ ٨٠ ، وشرح الرضي ٢/ ٢ ، وشرح الجامي ص ٤٢٧ وشرح المرادي للألفية ١/ ٤٩ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ١/ ٥٠ ـ ٥١ .

(٨) في الأصل : المنتسبات .

هذا الأصل[1] ، إذْ لم يكن أولاً مبنيٌّ إلا هذا المبني ، فتفرعت منها مبنيات كتفرع الغصون من الأصول . وجعلوا المناسبة ستةَ أقسامٍ[2] : تضمنُ معناه : نحو « أيْنَ »[3] ، ومشابهته ، كما في المبهَمات[4] ، والوقوع موقعَه ، كما في أسماء الأفعال[5] ، ومشاكلته للواقع موقعَه : كفَساق[6] ، ووقوعه موقعَ ما أشبهَه : كالمُنادى[7] ، وإضافته إلى ما لا تمكن[8] له أصلاً : نحو « حينَ عاتبتُ »[9] . وإلى ما أشبهَه[10] : نحو ﴿ هذا يومَ لا ينطقون ﴾[11] .

ويكون البناء لازماً في كلمة لا إعراب[12] لها مطلقاً ، والأصلُ فيه السكون ولا

---

(١) لأن مبني الأصل ثلاثة ، فيمكن حصر المتفرع عنها بثلاثة فروع ، فرع على الماضي ، وفرع على الأمر ، وفرع على الحرف .

(٢) أي : جعلوا مناسبة المبني الذي ليس بمبني الأصل للمبني الذي هو مبني الأصل ـ حتى يحمل عليه ـ في ستة أقسام ، والتفصيل الذي سيذكره هو نص ما ذكره الزمخشري في المفصل ص ١٢٥ وانظر شرح ابن يعيش ٣/ ٧٩ .

(٣) أين : متضمن لمعنى الحرف ، وهو همزة الاستفهام .

(٤) لأن المبهمات تشبه الحروف في الاحتياج إلى الصلة أو الصفة أو غيرهما .

(٥) كما في : « نزال » فانه واقع موقع مبني الأصل وهو « أنزل » .

(٦) لمشاكلة « فساق » و « فجار » وأشباههما لنزال الواقع موقع المبني .

(٧) المراد به المنادى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابه للحرف في نحو « أدعوك » .

(٨) في الأصل : تمكنا .

(٩) وقعت هذه العبارة في قول النابغة :

على حين عاتبت المشيب على الصبا ... وقلت ألما أصح والشيب وازع

وفيه إضافة « حين » إلى الفعل الماضي وبناؤه على الفتح لذلك . ومنه قوله تعالى : ﴿ من عذاب يومئذ ﴾ فيمن قرأ بفتح « يوم » المضافة إلى « إذ » . ويجوز في مثله الاعراب والبناء على السواء . انظر شرح ابن يعيش ٣/ ٨١ ،وتحبير التيسير ص ١٨٩ ، والمغني ٢/ ٥٧٢ .

(١٠) أي : إلى ما كان بناؤه عارضاً ، كما في قول الشاعر:

لأجتذبن منهن قلبي تحلما ... على حين يستصبين كل حليم

وهذا القسم السادس أدرجه الزمخشري مع السابق له،وفرق المصنف بينهما هنا،لكن ما سيمثل به ليس من هذا ، بل هو من إضافة المبني إلى المعرب وفيه ما سأذكره . وانظر المغني ٢/ ٥٧٢ .

(١١) قال الزمخشري في الكشاف ٤/ ٢٠٥ : (قرىء بنصب يوم ، ونصبه الأعمش) . من الآية ٣٥ من سورة الملاسلات . وانظر شرح ابن يعيش ٣/ ٨٠ .

(١٢) في الأصل : الاعراب . ومراده : مبني الأصل .

يُعْدَلُ عنه إلا لداعٍ ، وعارضاً ، ولا يكون على السكون ، وسيأتي ضبطُه في آخر الفصل[١] . (وهو أقسام) أي : المبني أقسام .

ـ المضمَــر ـ

(المضمَر : وهو ما يكون في الفارسية[٢] « أوُ »[٣]) في ذوي العقول (أوْ « آنْ »[٤]) في غيرهم . (و « إيشان »[٥]) و (آنْها)[٦] جمعُ « آنْ »[٧] (و « توُ »[٨] و « شُما »[٩] و « مَنْ »[١٠] و « ما »[١١])[١٢] .

وهذا معنى قولهم : « المضمرُ ما وضعَ لمتكلمٍ أوْ مخاطَبٍ أوْ غائبٍ تقدم ذكره لفظاً أَوْ معنىً أو حكماً »[١٣] وأوضحُ من قولهم وأبعدُ من النقصانِ ، لبرَاءَتِهِ[١٤] عن توهُّم دخول « زيد » ـ مثلاً ـ في التعريف[١٥] ، لكونه متكلماً تارةً ومخاطباً وعدم كونهِ

---

(١) انظر ص ٤٥١ وما بعدها .

(٢) آثر العصام ذكر أقسام الضمائر أولاً بالفارسية ، وهي لغة أهل تلك البلاد آنذاك ، تقريباً لها من الفهم، ولسبب آخر سيذكره .

(٣) أو : هي في الفارسية ضمير للمفرد الغائب ، ويقابلها في العربية « هو » الا انه لا يستعمل الا للعقلاء .

(٤) آن : مثل « أو » الا أنه لغير العقلاء .

(٥) إيشان : لجمع غائب ، وتقابلها « هم » في العربية لكنه مستعمل عندهم في ذوي العقول فحسب .

(٦) آنها : للجمع الغائب أيضاً ، لكنها لغير العقلاء .

(٧) أي : جمع « آن » المتقدمة التي للمفرد .

(٨) تو : للمخاطب المفرد ، وتقابلها « أنت » في العربية ، وهي للمذكر والمؤنث .

(٩) شما : لجمع المخاطبين ، وتقابلها « أنتم » في العربية ، وهي أيضاً للمذكر والمؤنث .

(١٠) من : للمتكلم المفرد ، وتقابل « أنا » في العربية ، وهي للمذكر والمؤنث .

(١١) ما : للجمع المتكلم ، وتقابل « نحن » في العربية .

(١٢) انظر كتاب (كولستان) ـ بالفارسية ـ للشيخ سعدي الشيرازي .

(١٣) هذا نص تعريف ابن الحاجب للمضمر . انظر الكافية بشرح الجامي ص ٤٣١ .

(١٤) في الأصل : لبراته .

(١٥) قال الرضي ٢ / ٣ : (لفظ « زيد » ـ وإن أطلق على المتكلم والمخاطب والغائب ـ إلا انه ليس موضوعاً للمتكلم ولا للمخاطب ولا للغائب المتقدم الذكر بل الأسماء الظاهرة كلها موضوعة للغيبة ـ

شيئاً منهما حيناً ، وعن توهم انتقاضِه بالضمير الراجع إلى الله تعالى لعدم إطلاق الغائبِ عليه تعالى . ومنشأُ التوهُّم عدمُ التفرقةِ بين صدقِ / الشيء على الشيء (١٤٩/أ) والاطلاق عليه، فإن الغائبَ يصدُقُ على الله تعالى ، ولكن لا يُطْلَقُ على خصوصِه ، ولهذا تم ـ في إحاطة علمه ـ قولُنا : لا يخرج عن علمِه شيء ، من غير أن يُحتاج إلى أن نقول : « ولا ذاتِه تعالى » ، وعن توهم انتقاضِه بلفظ « المتكلم » و « المخاطب » و « الغائب »[١] .

هذا ، ولامتياز المرفوع والمنصوب والمجرور بالصيغة في الضمير سماه بعض النحاة معرباً بإعرابٍ غيرِ صريح ، وبَيَّنَ الاعراب الغيرَ الصريحَ بكونِ الكلمةِ موضوعةً على وجهٍ مخصوصٍ من الاعراب[٢] .

(ويكون) المضمر (متصلاً) شرطَ الواضعُ أن لا يُتَلَفَّظَ به إلا متصلاً بعامله وهذا معنى قولهم : « إنه الذي لم يستقل في التلفظ[٣] ، وهذا على عكس بعض حروفِ الجر كالباء والتاء ، فإن الواضع شرطَ أن لا يُتَلَفَّظ بهِ إلا متصلاً بمعموله .

= مطلقاً ، لا باعتبار تقدم الذكر) .

وانظر شرح الجامي ص ٤٣١ .

(١) قال الرضي في تعريف ابن الحاجب للضمير ٢/ ٤ : (ويدخل في حده لفظ المتكلم والمخاطب ، الا أن يقال: ما وضع لمتكلم به، أو لمخاطب به، أي: للمتكلم بهذااللفظ الموضوع، والمخاطب به) .

(٢) التسمية لتاج الدين الاسفراييني حيث قال في اللباب (قد يقال : الاعراب صريح وغير صريح ، فالصريح ان يختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل ، وغير الصريح أن تكون الكلمة موضوعة على وجه مخصوص من الاعراب ، وذلك في المضمر لا غير) .

انظر الاسفراييني وأثره في النحو مع تحقيق القسم الثالث من كتابه اللباب ص ٥٢١ . ونقل اللسان في مادة (نحن) عن ابن بري قوله : (لا يصح قول الجوهري : ان الحركة في « نحن » لالتقاء الساكنين ، لأن اختلاف صيغ المضمرات يقوم مقام الاعراب ، ولهذا بنيت على حركة من أول الأمر « نحن ، هو وهي » و « أنا فعلت كذا » ، لكونها قد تنزلت منزلة ما الأصل فيه التمكين) .

(٣) قال ابن الحاجب : (فالمنفصل : المستقل بنفسه ، والمتصل : غير المستقل بنفسه) .

وقال الرضي ٢/ ٦ : (والمتصل : ما يتصل بعامله الذي قبله ، ويكون كالتتمة لذلك العامل ، وكبعض حروفه) .

وانظر الأشموني ١/ ١١٠ ، وشرح الجامي ص ٤٣٣ .

ويعرف منه المنفصلُ المقابلُ له ، ومعنى تعـريفهم له ، وهـو : المستقل في التلفظ[1] .

(مستتراً يُفْهَمُ من التلفظِ بفعله) فالضميرُ المستترُ هو الذاتُ المفهوم من « ضربَ » ، ولا لفظ يدل عليه ، بل فهمه من التلفظ بعامله بالقرينة العقلية وهو : أن الفعل لا بدَّ لهُ من فاعلٍ [في][2] الكلام في ما سبق ، فلذا قال : (من غيرِ لفظٍ يدلُّ عليه مذكورٍ) فقولهم : « المستتر » فيه ضربٌ من المسامحة تعليماً للمسند إليه[3] ، وتقريباً[4] له للفهم باستعارة المنفصل لضيقِ العبارة[5] . (أو محذوفٍ) إذْ لَوْ كان هناك لفظٌ محذوفٌ للزِمَ حذفُ الفاعل[6] ، وهو غير جائز [إلا][7] عند الكسائي[8] ، ولزِمَ حذفُه في « زيد ضرب » ، وهو غير جائز اتفاقاً[9] .

وقال الشيخ ابن الحاجب في الايضاح [شرح][10]المفصَّل : « إن المستتر

---

(١) انظر شرح الرضي ٢/ ٦ ، وشرح الجامي ص ٤٣٣ ، وشرح الأشموني ١/ ١١٠ .

(٢) زدت (في) ليستقيم السياق .

(٣) وهو الفاعل ، لأنه عمدة يجب ذكره ، فان وجد في اللفظ فذاك ، والا فهو موجود في النية والتقدير ، بخلاف ضميري النصب والجر ، فانهما فضلة ولا داعي إلـى تقدير وجودهما إذا عدما من اللفظ . ولهذا خص ضمير الرفع بالاستتار دونهما . وسيأتي بيانه لذلك . وانظر الأشموني ١/ ١١٣ .

(٤) في الأصل : وتعريفاً .

(٥) قال الجامي ص ٤ : (ولم يوضع له ـ أي : المستتر ـ لفظ ، وإنما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو « هو » و « أنت » ، وأجروا عليه أحكام اللفظ ، فكان لفظاً حكماً لا حقيقة) .

(٦) أي : لو قدر الضمير المستتر محذوفاً للزم حذف الفاعل .

(٧) زدت «الا » لما سيأتي .

(٨) الكسائي ـ وحده ـ الذي أجاز حذف الفاعل ، دون حذف رافعه ، إذا دل عليه دليل كما في المبتدأ والخبر ، ومن الصور التي أجاز فيها حذف الفاعل مسألة التنازع في نحو « ضربني وأكرمت زيداً » حذراً من الاضمار قبل الذكر ، ورده الرضي وغيره . ونسب السيوطي في الهمع إلى السهيلي وابن مضاء ترجيح ما ذهب إليه الكسائي في حذف الفاعل .

انظر شرح الرضي ١/ ٧٧ ، وهمع الهوامع ١/ ١٦٠ .

(٩) لأنه ليس من الصور التي يجيز الكسائي فيها الحذف ، والجمهور على منعه مطلقاً .

(١٠) ما بين القوسين ساقط من الأصل .

محذوف، إلا أنه عبر عنه بالمستتر دون المحذوف، صيانة للفاعل عن الوصف بالحذف »[1] وهو كلام تلوح عليه مخايلُ الضَعْف ، فهذا الذات[2] المفهوم من المقام[3] جُعِلَ فاعلاً في « زيد ضرب » مثلاً ، ومؤكداً في « زيد ضرب هو » وفي / (١٤٩/ب) « أضرب أنا » ومعطوفاً عليه في « أضرب أنا وزيد » . فبهذا الاعتبار صار في حكم اللفظ مع كونه معنى من المعاني[4] ، فجعلَه النحويُّ[5] [في][6] عِدَادِ اللفظِ ، داخلاً في تعريفه ، فقال : « اللفظُ ملفوظُ الإنسانِ ، أوْ ما في حكمِه »[7] وعَنى بما في حكمه : الضميرَ المستترَ باعتبارِ ما ذكرناه[8] .

[و][9] ثم قواعدُ اعتبرها ، من كونِ الفاعلِ مرفوعاً ، والتابعِ على إعراب متبوعِه ، فلذا قال :

---

(١) انظر الايضاح في شرح المفصل لابن الحاجب صفحة ٣٧٨ ـ ٣٧٩ .

(٢) أي : الضمير المستتر .

(٣) أي : من التلفظ بفعله ، نحو « زيد ضرب » ونحوه .

(٤) قال الجامي ص ٤ : (فكان ـ أي : المستتر ـ لفظاً حكماً لا حقيقة . والمحذوف لفظ حقيقة ، لأنه قد يتلفظ به الانسان في بعض الأحيان وكلمات اللّه ـ تعالى ـ داخلةفيه ، إذْ هي مما يتلفظ به الانسان وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن) . وهو موافق لاعتراض المصنف على ابن الحاجب في جعله الضمير المستتر محذوفاً .

(٥) في الأصل : النحويين . وانظر ما سيذكره .

(٦) زدت (في) ليستقيم السياق .

(٧) اللفظ لغة : الرمي . ثم نقل في عرف النحاة ابتداءاً أو بعد جعله بمعنى الملفوظ ـ كما قيل : الخلق ، بمعنى المخلوق ـ إلى ما يتلفظ به الانسان حقيقة كان أو حكماً ، مهملاً كان أو موضوعاً ، مفرداً كان أو مركباً . وانظر شرح الجامي ص ٤ .

(٨) قال الصبان في بيان الفرق بين المستتر والمحذوف ١/ ١١٢ : (قوله : « ما له وجود في اللفظ » أي : ولو بالقوة ، فيدخل الضمير المحذوف ، فان له وجوداً في اللفظ بالقوة ، لإمكان النطق به ، بخلاف المستتر ، فانه لا وجود له في اللفظ لا بالفعل ولا بالقوة ، لعدم إمكان النطق به ، بل هو أمر عقلي . فحصل الفرق بين المستتر والمحذوف . قال اللقاني : « فان قلت : فالمحذوف أحسن حالاً من المستتر والأمر بالعكس ، ولذا اختص المستتر بالعمدة . قلت : المستتر متصف بدلالة العقل، واللفظ المحذوف زالت عنه دلالتهما ، ولذا احتاج إلى قرينة ، وبدلالتها أضعف من ودلالتهـا » . ومن ثم كان المستتر في حكم الموجود ، بخلاف المحذوف) .

(٩) زدت الواو ليستقيم السياق .

(وجعلهُ لفظاً ومعمولاً من ضروراتِ اعتباراتِ النحوي) فاحفظه وأَدْرِكْهُ فإنه من خواص مُدْرَكَاتِ الذكي ، ولم يُبَيَّن إلى الآن بهذا البيان الجلي ، الذي لا يفوت على سامعٍ له حتى الصبي .

(والاستتارُ لمرفوعِ الصفاتِ ما لم تكن جاريةً على غيرِ مَنْ هي له)[1] من اسمِ الفاعلِ والمفعولِ والتفضيلِ والصفةِ المشبهة . (وفعلِ الواحد)[2] بخلاف فعل الاثنين والجماعة ، فإن ضمائرَها بارزاتٌ ، هي : ألفُ التثنيةِ ، والواوُ والنونُ للجمعِ ، و « هما » و « هم » و « هن » . (الغائب) بخلاف المخاطب في الماضي فإن ضميرَه التاءُ المفتوحةُ[3] . (والواحدةِ الغائبةِ)[4] بخلاف المخاطبةِ ، فإن ضميرَه التاءُ المكسورة .

(والمضارع)[5] سواء كان مرفوعاً أو منصوباً أو مجزوماً[6] ، كالأمر باللام ، والنهي ، فإن كلَّها ـ عند النحوي ـ مضارعٌ ، والفعل ـ عنده ـ أقسام ثلاثة : ماضٍ ،

---

(١) لأن الضمير إذا أسند إليه صفة جرت على غير من هي له تعذر اتصاله والاستتار لا يكون إلا للمرفوع المتصل .
قال الرضي ٢ / ١٧ : (وإنما أبرز هذا الضمير تأكيداً إذا جرت الصفة على غير من هي له ، ونعني بالجري أن تكون نعتاً ، نحو « مرت هند برجل ضاربته هي » أو حالاً ، نحو « جئتماني وجاءني زيد ضاربيه أنتما » . أو صلة ، نحو « الضاربة أنت زيداً » أو خبراً، نحو « زيد هند ضاربها هو ») .
وقال الجامي ص ٤٣٩ : (فانه لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس في بعض الصور ، كما إذا قلت : « زيد عمرو ضاربه هو » ، فانه لو قيل : « زيد عمرو ضاربه » التبس على السامع ان الضارب زيد أو عمرو ، بل المتبادر أنه عمرو ، لأنه أقرب إلى الضمير المستتر ، بخلاف ما إذا قيل : « ضاربه هو » فانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر يعلم أن مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو « زيد » وإلا لا حاجة إليه) .
(٢) أي : إذا لم يكن مسنداً إلى الظاهر ، نحو « زيد ضرب » .
وانظر شرح الجامي ص ٤٣٧ ، وشرح الأشموني ١ / ١١٣ .
(٣) انظر حاشية الصبان ١ / ١١٢ .
(٤) إذا لم تكن مسندة إلى الظاهر ، نحو « هند ضربت » ، فان التاء فيه علامة التأنيث ، لا الضمير المرفوع . وانظر شرح الجامي ص ٤٣٧ .
(٥) أي : إذا كان مذكوراً ، أما إذا حذف المضارع فان الضمير يبرز حينئذ منفصلاً . وانظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ١ / ١١٢ .
(٦) في الأصل : مجروراً . ولا يصح .

ومضارعٌ ، وأمرٌ ، هو أمْرُ المخاطَبِ بغيرِ اللام[1] . (المخاطب) قيَّد المضارعَ بالمخاطَبِ ، تحرزاً عن التَكرار ، لأنه سبَق . (الواحدِ) بخلافِ الواحدة ، فإن مرفوعَها الياء ، وبخلافِ التثنيةِ والجمعِ ، فإن مرفوعَه ما رُفِعَ إليك فيه بِطاقة[2] . واحترازُنا[3] عن الواحدةِ والتثنيةِ والجمعِ بقيدِ « الواحد » ـ مع أنها خرجت بقيد « المخاطَب » جميعاً ـ فيه لطافةٌ ، حفظاً للمبتدىءِ عن تَفْرِقَةِ الضَبْطِ[4] . (أو المتكلمِ) عطفٌ / على المخاطَبِ ، (وواحدِ الأمرِ) بخلافِ واحدَتِه[5] ، (وما في معنى الأمر) عطفٌ على « واحدِ الأمر » لا على « الأمر » ، (من أسماءِ الأفعال)[6] توضيح لـ « ما في معنى الأمر » . وهذا الحكم كُلّيٌّ عند ابن مالك ، حيث لا يُجَوِّزُ تصريفَ اسمِ فعلٍ[7] ، ويجعلُ « هاتِ »[8] و« هلمَّ » في لغة (١٥٠/أ)

---

(١) لأن أمر المخاطب باللام مضارع عند التحقيق ، نحو « لتضرب » ، ومنه قوله :

لتقم أنت يا ابن خير قريش ... فتقضي حوائج المسلمينا

وهو من شواهد هذا الكتاب ، وقد تقدم . وانظر الانصاف ٢/ ٢٢٥ .

وحاشية الصبان على شرح الأشموني ١/ ١٢ .

(٢) أي : ما رفع إليك بشأنه بطاقة ، يعني أنه تقدم ذكره .

والبطاقة : الرقعة التي توضع في الثوب ، وفيها رقم الثمن بلغة أهل مصر قيل : سميت بذلك ، لأنها تشد بطاقة من هدب الثوب .

انظر الصحاح ـ مادة (بطق) . ولم أجدها مستعملة عند المصنفين .

(٣) في الأصل : واحترزنا . وسيأتي خبره ، وهو قوله : « فيه لطاقة » .

(٤) الذي أراه أن ما ذكره من تكرار بقوله : « الواحد » بعد قوله : « المخاطب » لا يقرب من الضبط كما ادعاه ، بل العكس هو الصحيح .

(٥) لأن مرفوعه الياء كما تقدم .

(٦) مثل « نزال ، مه ، أف ، وأوه » . فالضمير فيها مستتر وجوباً ، سواء كانا لمفرد مذكر أو غيره، نحو « نزال يا زيد ، ويا زيدان ، ويا زيدون ، ويا هند ويا هندان ، ويا هندات » . اما اسم الفعل الذي بمعنى الماضي فان مرفوعه جائز الاستتار ، لأنه يخلفه الظاهر ، ويجمع رفعه الظاهر والضمير في نحو « هيهات العقيق هيهات » على أنه من توكيد الجمل .

انظر شرح الأشموني مع حاشية الصبان ١/ ١٢ ـ ١٣ .

(٧) قال في التسهيل ص ٢١٠ : (أسماء الأفعال : ألفاظ تقوم مقامها ، غير متصرفة تصرفها ، ولا تصرف الأسماء) .

(٨) قال ابن مالك في شرح الكافية ص ٥٥٤ : (وذلك أن من النحويين من جعل من أسماء الأفعال « هات » =

تميم(١) ، و « هاءِ» مصرفةً تصريفَ «دارِ» و « هَأْ» مصرفةً تصريفَ « خَفْ » أفعالاً ، تحرزاً عن إبرازِ الضميرِ في اسمِ الفعلِ(٢) . وأكثريٌّ عند الجمهور، لتخلُّفِهِ في هذِهِ الأربعةِ من أسماءِ الأفعال(٣) . (وبارزاً) وهو ما يدخل في التلفظ ، وهو صفة لـ « متصلاً » معطوفة على «مستتراً»(٤) . (وهي : علاماتُ الخطابِ والتكلمِ في الماضي ، وعلاماتُ التثنيةِ والجمعِ في كل فعل) بخلاف علامة التثنية والجمع في الأسماء فإنها مستترة(٥) . (وياء المخاطبةِ . والمجرورُ) عطف على « علامات » . (في « غلامي ») أي : في مثلِه ، سواء كان مجروراً بإضافة الاسم إليه ، أو دخولِ حرفٍ عليه ، مثل « لي » إلى آخره(٦) . (غلامُنا غلامُك ، غلامُكما(٧) ، غلامُكم ، غلامُك ، غلامُكما ، غلامُكُنَّ ، غلامُه ، غلامُهُما(٨) غلامُهم ، غلامُها ، غلامُهُما ، غلامُهنَّ) .

= و « تعال » ، وإنما هما فعلان غير متصرفين والدليل على فعليتهما وجوب اتصال ضمير الرفع البارز بهما ، كقولك للأنثى : هاتي وتعالي ، وللاثنين والثنتين : هاتيا وتعاليا ، وللجماعتين : هاتوا وتعالوا وهاتين وتعالين) .

(١) قال ابن مالك في الموضع السابق : (فأما « هم » فاسم فعل على لغة الحجازيين ، وفعل على لغة بني تميم ، لأن الحجازيين لا يبرزون فاعلها في التأنيث والتثنية والجمع ، وبنو تميم يبرزونه ، فيقولون : هلمي وهلما وهلموا وهلممن) .
وانظر شرح الرضي ٢/ ٧١ ، وهمع الهوامع ٢/ ١٠٧ .

(٢) انظر التسهيل ص ٢١٠ ، وشرح الكافية لابن مالك ص ٥٥٤ .
وقال المصنف في مبحث أسماء الأفعال ص ٣٨٩ : (و « هات » بمعنى : اعط ، مصرفة تصريف « آت » ، وما فيه تصريف عند ابن مالك ، لمنعه أن يرفع اسم الفعل الضمير البارز المرفوع ، لاختصاصه بالفعل) .

(٣) انظر شرح الرضي ٢/ ٧٠ ، والهمع ٢/ ١٠٧ ، والصحاح ـ مادة (هيت) .

(٤) انظر ما تقدم في ص ٣٩٤ .

(٥) في الأصل : مشعرة .

(٦) أي : لي ، لنا ، لك ـ للمخاطب ، لكِ ـ للمخاطبة ، لكما ـ للمخاطبين ، لكما ـ للمخاطبتين ، لهما ـ للغائبين ، لهما ـ للغائبتين ، لهم ـ للغائبين ، لهن ـ للغائبات ، لكم ـ للمخاطبين ، لكن ـ للمخاطبات .

(٧) للمخاطبين ، والتي ستأتي للمخاطبتين .

(٨) للغائبين ، والتي ستأتي للغائبتين .

أعرَفُ الضمائرِ، بل المعارف[1] : ضميرُ المتكلمِ ثم المخاطبِ ثم الغائبِ[2] فروعِيَ ذلك الترتيب. وهذا قانون تصرف الأفعال فيها بين علماء الصرف، وما اشتهرَ في تصريفاتِ المتأخرين من عكس هذا الترتيب فمن مُحْدَثَاتِ الأمورِ، فعضَّ بنواجِذِكَ على المشهور[3] . (والمنصوبُ في «ضربَني» و «إنني» إلى «ضربهن» و«إنهن». ومنفصلاً) عطف على «متصلاً». (مرفوعاً، وهو «انا» و «هَنَا »[4]) تكتب الألف في آخرهما بياناً لحركة الفتحة في الوقف، ولا يتلفظ بهما[5] ، ومنه قوله تعالى: ﴿لكنّا هو اللهُ رَبّي﴾[6] في سورة الكهف، يعني: لكنْ أنا هو اللهُ ربي حُذِفَت الهمزة وأُدْغِم[7] . (و «آنْ» بمد همزته ، و «أَنْ» كـ « قَدْ» و «أنا» كـ «دعا»[8]) أثبته/في التسهيل[9] ، لكن في الصحاح: لا يثبت في الوصل إلا في (١٥٠/ب)

---

(١) تقدم الكلام على المعارف في ص ١٣٧ .

(٢) ويقيد الغائب بالسالم عن الابهام . قال الصبان ١/ ١٠٧ : (السلامة من الإبهام : أن يتقدم اسم واحد معرفة أو نكرة ، فمثال غير السالم : « جاءني زيد وعمرو فأكرمته » فهذا الضمير ناقص الاختصاص باحتمال عوده للأول والثاني ، لعدم ما يعين رجوعه إلى أحدهمابخصوصه وإن كان عوده للثاني راجحاً) . وانظر ميزان الأدب للمصنف ـ ورقة ٨٢/ أ .

(٣) فيكون ترتيب ضمائر الرفع على المشهور : « ضرب ، ضربنا ، ضربت ، ضربتما ، ضربتم ، ضربت ، ضربتما ، ضربتن ، ضرب ، ضربا ، ضربوا ، ضربت ، ضربتا ، ضربن . والمجهول على قياس المعلوم . وانظر شرح الجامي ص ٣٤٣ .

(٤) هي احدى لغات (أنا) . وانظر ما سيأتي .

(٥) مذهب البصريين أن ألف (أنا) زائدة ، والاسم هو الهمزة والنون . ومذهب الكوفيين أن الاسم مجموع الأحرف الثلاثة ، واختاره ابن مالك .
انظر شرح الرضي ٢/ ٩ ، وشرح الأشموني ١/ ١١٤ ، وشرح المرادي على الألفية ١/ ١٣٥ .

(٦) من الآية ٣٨ من سورة الكهف .

(٧) قال الزمخشري في الكشاف ٢/ ٤٨٤ : (أصله : لكن أنا ، فحذفت الهمزة وألقيت حركتها على نون « لكن » فتلاقت النونان ، فكان الادغام) .

(٨) ذكر المصنف خمس لغات في (أنا) : أما الأولى : فهي بإثبات الألف وقفاً وحذفها وصلاً ، وهي الفصيحة فيها . وأما الثانية : فهي (هنا) بإبدال الهمزة هاء ، وأما الثالثة : فهي (آن) بمدة بعد الهمزة ، وهي مقلوبة عن (أنا) عند ابن مالك ، كما يقول بعض العرب : (راء) في رأى) ، وأما الرابعة : فهي (أن) كـ (عن) قيل : حكاها قطرب ، وأما الخامسة : فهي (أنا) بإثبات الألف في الوصل والوقف ، وهي لغة بني تميم .
انظر شرح الرضي ٩/٢ ، وشرح المرادي على الألفية ١٣٥/١ ، وشرح الأشموني ١١٤/١ .

(٩) أي : أثبت (أنا) بالألف وصلاً ووقفاً كـ (دعا) . وقد نسب في التسهيل ص ٢٥ هذه اللغة إلى بني تميم .

لغة رديئة[1] ، كما قال :

٣٠ - أنا سيفُ العشيرةِ[2] فاعرفوني جميعاً قد تَذَرَّيْتُ السَّناما[3]

(« ونحنُ » ، أنتَ ، أنتما ، أنتم ، أنتِ ، أنتما ، أنتنَّ ، هو ، هما ، هم ، هي ، هما ، هنَّ . ويجوز إسكان هاء « هو » و« هي » بعد الواو والفاء) أي : العاطفَيْن ، لأنهما ينصرفان إلى العطف (و« ثم »[4] وقد تسكَّن بعد الهمزةِ للاستفهام ، وكافِ الجر[5] ، وقد يُشَدَّد آخِرهُما[6] وقد يسكَّن) عند الاطلاق[7] . (ومنصوباً) عطف على مرفوعاً ، عطف صيغة على صيغة . (إيّايَ ، إيّانا ، إيّاك ، إياكما ، إياكم ، إياكِ ، إياكما ، إياكنَّ ، إياه ، إياهما ، إياهم ، إياها، إياهما ، إياهنَّ) هي نفسُها المنصوباتُ المتصلةُ مع « إيا »[8] ، وهي الضمائرُ المنفصلة

---

(١) في الصحاح - مادة (أنن) : (فان توسطت الكلام سقطت ، إلا في لغة رديئة) .

(٢) في الأصل : العشرة . ومن العجيب أن هذا التحريف قد وقع في الصحاح أيضاً ، ولا أدري كيف لم يلتفت إليه محققه ، مع أن وزن البيت ينكسر به . ويغلب على الظن أن التحريف قد وقع في الصحاح وفي هذا الكتاب اتفاقاً إذ لم يكن مثل هذا ليخفى على الجوهري أو العصام . وإنما لم أجزم بتحريفه لأن المصنف قد جعل هذا البيت من تمام نقله عن الصحاح ، فربما يكون قد نقله كما هو وسهى عما فيه ، والله - تعالى - أعلم .

(٣) البيت من الوافر ، وقائله : حميد بن بحدل ، كما في الصحاح (أنن) وخزانة الأدب ، وفي هامش شرح المفصل سماه مخرجه (حميد بن حريث بن بحدل) قال : (وهو شاعر إسلامي من بني كلب بن وبرة ، وينتهي نسبه إلى قضاعة) . وجه الاستشهاد بالبيت : إثبات ألف « أنا » في الوصل ، وهي لغة تميمية وعدها الجوهري رديئة . وهو أيضاً شاهد للكوفيين على أن حروف (أنا) الثلاثة هي بكمالها الاسم ، بخلاف جعل الألف زائدة عند البصريين . هذا وروي (حميداً) مصغراً ومكبراً ، وروي (حميد) مرفوعاً على أنه بدل من (سيف العشيرة) وهي رواية ابن يعيش . وروي (جميعاً)ونسب للصحاح. انظر البيت في المنصف لابن جني ١/ ١٠ ، وشرح ابن يعيش ٣/ ٩٣،٩٠ / ٧٤ ، والرضي ٢/ ٩ والمقرب ١/ ٢٤٦ ، وخزانة الأدب ٢/ ٣٩٠ وشرح شواهد الشافية للبغدادي ص ٢٢٢ .

(٤) واللام أيضاً عند ابن مالك . انظر التسهيل ص ٢٦ .

(٥) انظر المصدر السابق . وقد حكم الرضي بشذوذه في شرح الكافية ٢/ ١٠.

(٦) هي لغة همدان . انظر التسهيل ص ٢٦ ، وشرح الرضي ٢/ ١٠ .

(٧) هي لغة قيس وأسد . انظر المصدرين السابقين .

(٨) أي : هي الضمائر المتصلة في « ضربني ، وانني » وأشباههما ، مستعملة هنا مع (إيا) ، بناء على أنها هي الضمائر المنفصلة لا (إيا) . وفي المسألة خلاف سيذكره .

و «إيا» دِعامة[1] ، ليتمكنَ بها من الانفصال ، وزُيِّفَ بأنَّ دِعامةَ الشيءِ لا تكونُ أكثرَ منه . والتزييفُ ضعيفٌ ، لأنها ـ في الأكثر ـ ليست بأكثرَ ، فَغُلِّبَ الأكثرُ في الاعتبار[2] ، ولأنَّ الدِعامَةَ هنا نائبُ الفعلِ الذي يتصل به الضمير ، وهي أكثرُ من الضميرِ ، و « إيّا » هي الضمائر على أشهرِ المذاهبِ عندهم[3] ،والملحقاتُ حروفٌ متصلةٌ بها ـ لا أسماء[4] ـ دوالٌّ على أحوالِ المرجوعِ إليه[5] . والألفاظُ بكمالِهَا عندَ بعضٍ[6] ، وهو أبعدُ عن ارتكابِ التكلُّفِ ، وإن زُيفَ بأنه ليس في الأسماء الظاهرة والمضمرة ما يختلفُ آخرُهُ بالكاف والهاء والياء[7] ،وهو ظاهر البيان مع هذا المذهب.

---

(١) أي : عماد . وانظر ما يأتي .

(٢) أي : أكثر هذه الضمائر المستعملة مع « إيا » ليست بأكثر حروفاً من « إيا » ولما كان أكثرها كذلك غلب على ما كانت حروفه أكثر من حروف « إيا » .

(٣) عقد صاحب الأنصاف المسألة (٩٨) ٢/ ٦٩٥ للخلاف في (إياك) وأخواتها وأوجز الآراء فيما يلي :
ذهب الكوفيون إلى أن الكاف والهاء والياء من (اياك ، واياه ، واياي) هي الضمائر المنصوبة ، وأن (إيا) دعامة ، أي : عماد زائد تعتمد عليه الضمائر في الانفصال ، واليه ذهب ابن كيسان . وذهب البصريون الى أن (إيا) هي الضمير ، والكاف والهاء والياء حروف لواحق لا محل لها من الاعراب . وذهب بعضهم الى أن (إيا) ولواحقه بكماله هو الضمير ، وعين أبو حيان البعض المنسوب اليه هذا الرأي في الارتشاف ، حيث نسبه للكوفيين ـ غير الفراء ـ ناسباً الرأي الأول للفراء ، في حين نسب في الأنصاف للكوفيين وعزى أبو حيان رأي البصريين لامامهم سيبويه وللأخفش والفارسي .
وذهب الخليل الى أن (إيا) اسم مضمر أضيف الى الكاف والهاء والياء فخص بالاضافة عوضاً عما منعه ، ولا يعلم اسم مضمر أضيف غيره ، واختاره ابن مالك . وذهب الزجاج الى أنه اسم مظهر خص بالاضافة الى سائر المضمرات .
انظر الارتشاف ص ٣٠٩ ـ ٣١٠ ، شرح الرضي ١٢/٢ ، شرح الجامي ص ٤٣٥ ، التسهيل ص ٢٦ ، وابن كيسان النحوي للدكتور محمد ابراهيم البنا ص ١٢٢ .

(٤) في الأصل : لا اسمية .

(٥) هذا على مذهب جمهور البصريين كما تقدم في الهامش السابق ، لكن مذهب الخليل ـ كما نقل عنه ـ أن هذه الملحقات أسماء أضيف اليها (إياً) وهو أيضاً مذهب الأخفش والمازني ، واختاره ابن مالك .
انظر الأنصاف ٢/ ٦٩٥ ، وشرح الرضي ٢/ ١٢ ، وشرح الأشموني ١/ ١١٥ .

(٦) يعني : (إيا) وما ألحق به هي الضمائر . وقد نسبه الرضي في شرحه ٢/ ١٢ الى قوم من الكوفيين وضعفه ، ونسبه صاحب الأنصاف الى بعضهم ولم يسمه أيضاً ، لكن أبا حيان نسبه في الارتشاف ص ٣١٠ الى غير الفراء من الكوفيين .

(٧) في الأصل : والتاء .

(فالأقسام ستةٌ : مرفوعٌ) أي : ضميرُ المرفوع ، بحذفِ المضافِ وإقامةِ المضافِ إليه مقامَه ، وكذا أخواه[1] ، لا بحذفِ الموصوفِ . قال في نقرة كار : « لَا يُقالُ : الضميرُ المرفوعُ ، بل : ضميرُ المرفوعِ /بالاضافة »[2] (بارزٌ ومستترٌ ومنفصلٌ ، ومجرورٌ متصلٌ[3] ، ومنصوبٌ متصلٌ ومنفصلٌ . ولا انفصالَ إلا مع تعذر الاتصال)[4] ، لأن وضعَ الضميرِ للاختصار ، والكمالُ فيه في الاستتارِ ثم الاتصالِ ، فلا يعدلُ عنه إلا لضرورةٍ حقيقةً أو حكماً ، أشار إليه بقوله : (وخبرُ باب « كان ») فإنه في الأصل منفصلٌ ، إبقاءً له على ما كان[5] . (وثاني ضميرَيْن لا رفعَ فيهما) بخلافِ ما إذا كان أحدُهُمَا مرفوعاً ، فإنه يجبُ اتصالُ الثاني بالمرفوع[6] (والأولُ أعرفُ) بخلافِ ما إذا تَساويا أوْ كانَ الثاني أعرفَ[7] نحو « زيد أعطيتُهُ إيّاه »[8] أوْ « الدرهمُ أعطيتُهُ إياكَ »[9] ، فإنه مما تعذر فيه الاتصال[10]، وأمّا في نحو « أعطيتُكَه »

(١٥١/أ)

---

(١) أي : المنصوب والمجرور ، فيقال : ضمير المنصوب ، وضمير المجرور .

(٢) انظر شرح اللباب لنقرة كار : ورقة ١٨٢/ ب .

(٣) في الأصل : ومتصل .

(٤) انظر شرح الرضي ٢/ ١٣ ، وشرح الجامي ص ٤٣٨ ، والأشموني ١/ ١١٥ .

(٥) نحو « كان زيد قائماً وكنت اياه » ، وهو اختيار الأكثرين وسيبويه . واحتج له الجامي ص ٤٤٢ بأنه كان في الأصل خبر المبتدأ . ويجب أن يكون خبر المبتدأ ضميراً منفصلاً ، لأن عامله معنوي .
والمختار عند الرماني وابن الطراوة وابن مالك الاتصال ، نحو « كان زيد قائماً وكنته » . واحتج لهم الجامي بأنه شبيه بالمفعول في مثل (ضربته) حيث الاتصال فيه واجب ، ففي شبهه - ان لم يكن واجباً - فلا أقل من أن يكون جائزاً . واختار المصنف الرأي الأول .
انظر ألفية ابن مالك مع شرح المرادي لها ١/ ١٤٤ ، التسهيل ص ٢٧ ، شرح الرضي ٢/ ١٩ ، الكتاب ١/ ٣٨١ ، شرح الأشموني ١/ ١١٨ وما بعدها ، شرح الجمل لابن الضائع ج ١ ورقة ٣٤ ، أبو الحسين بن الطراوة للدكتور البنا ص ٩٤ .

(٦) نحو (اكرمتك) ، لأنه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني ، لأن الضمير الأول المرفوع كالجزء من الفعل ، فيجب اتصال الثاني . انظر شرح الجامي ص ٤٤١ ، والأشموني ١/ ١١٧ .

(٧) ويتبين الأعرف من ترتيب الضمائر . فأعرفها ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب . وانظر شرح الرضي ٢/ ١٨ .

(٨) مثال المتساويين ، فالهاء في كليهما للغائب .

(٩) مثال لما كان الثاني منهما أعرف ، فالهاء للغائب ، والكاف للمخاطب .

(١٠) انظر شرح الجامي ص ٤٤١ .وجوز سيبويه اتصاله في الكتاب ١/٣٨٣،واختاره ابن مالك. انظر شرح الأشموني ١/ ١١٧ .

فلم يتعذر الاتصال[1] ، وجاز الانفصال [2] . (فيُخْتَار) الانفصال (في الثاني) أي : خبرِ بابِ « كان » إبقاءً له على ما كان عليه [3]. (ويُخَيَّر في الثالث) أي : ثاني الضميرين المذكورين[4] ، لأن الضمير الأول ، لاتصالِه بالفعل كالجزء [منه][5] ، ولاستغناء الفعلِ عنه كالخارجِ [6] ، والاتصالُ فيه أحسنُ لكونِ الأولِ أعرفَ ، وأحقَّ بالتقديمِ وأقوى ، فلا يَسْتَنْكِفُ الثاني عن كمالِ الاحتياجِ إليه في التلفظ[7] .

(ويتعذرُ الاتصالُ بضمير ليس معمولاً للفعلِ) نحو « أنا هو »[8] (أو فرعَه) في العمل ، أي : مَا يشبهُهُ (وبالضميرِ الذي ليس بمرفوعٍ ولا أعرَفَ) والاتصالُ بالمرفوعِ يجوز مطلقاً ، وبالأعرفِ بشرطِ أن [لا][9] يكونَ الثاني مرفوعاً . (وبعاملٍ لم يُذْكَر) معنوياً كانَ أو لفظياً محذوفاً[10]. (أو تأخَّر) عن الضميرِ[11](أو فُصِلَ بينَه

---

(١) لعدم الاعتداد بالفصل المتصل . واختاره ابن مالك في التسهيل ص ٢٧ .

(٢) باعتبار الاعتداد بالفصل وإن كان بالمتصل . انظر شرح الجامي ص ٤٤٢ .

(٣) ذكرت قبل قليل الخلاف في خبر (كان)، ومن شواهد الاتصال فيه قوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ في ابن صياد : « إنْ يَكُنْهُ فلن تسلَّطَ عليه ، وإلا يكنه فلا خيرَ لك في قتلِه » وقول الشاعر :

فإن لا يكنها أو تكنه فإنه ... أخوها غذته أمه بلبانها

انظر شرح الأشموني مع حاشية الصبان ١/ ١١٨ ، وشرح المرادي للألفية ١/ ١٤٤ .

(٤) اختار ابن مالك فيه الاتصال . انظر شرح الأشموني ١/ ١١٨ .

(٥) زدت ما بين القوسين ليستقيم المعنى .

(٦) أي : يمكن اعتباره فاصلاً ، لأنه يستغني عنه الفعل ، فهو كالخارج عنه .

(٧) قال الرضي ٢/ ١٨ : (وجه الاتصال أن المتصل الأول أشرف منه ، بسبب كونه أعرف ، فلا غضاضة على الثاني بتعلقه بما هو أشرف منه وصيرورته من جملته بالاتصال) .

(٨) انظر شرح الأشموني ١/ ١١٧ ، وشرح الرضي ٢/ ١٨ .

(٩) زدت (لا) ليستقيم المعنى ، لأن الثاني إذا كان مرفوعاً وجب تقديمه واتصال الثاني به ، سواء كان أعرف أو لم يكن . وانظر شرح الرضي ٢/ ١٨ .

(١٠) مثال المحذوف « إياك والشر » ، ومثال المعنوي « أنا زيد » فلا يجوز الاتصال فيهما ، لأنه في الأول لا يوجد ما يتصل به اللفظ ، وفي الثاني يمتنع اتصال اللفظ بالمعنى .

انظر شرح الجامي ص ٤٣٩ ، وشرح الأشموني ١/ ١١٧ .

(١١) أي : تأخر العامل عن الضمير ، لأنه إذا تقدم الضمير على عامله لا يمكن أن يتصل به ، لأن الاتصال انما يكون بآخر العامل ، مثاله قوله تعالى : ﴿ إياك نعبد ﴾ .

انظر شرح الرضي ٢/ ١٤ ، وشرح الجامي ص ٤٣٩ ، وشرح الأشموني ١/ ١١٦ .

وبينَ الضمير) نحو «ما ضربتُ إلاّ إيّاك »[1] ، وأما في « ضربتُكَ» و « أعْطَيْتُكَه» فلا فصلَ بين الضميرِ والعاملِ ، لاعتبارِ الضمائرِ كالأجزاءِ من العامل . (وبحرفٍ) يعني : بتقدير اتصالِ الضمير بحرفٍ ، (والضميرُ مرفوع)[2] احترز به عن أمثال « إنك » و« إنني » . /(وبصفةٍ كان الظاهر فيها أن تُسْنَدَ إلى غيرِ هذا الضمير)[3] (١٥١/ب) ويبادرُ الذهنُ ـ من إطلاق الصفةِ ـ إلى غير هذا الضمير الذي أنت أسندتَه إليه . (وقد أُسْنِدَ إليه) أي : إلى هذا الضمير الغير الظاهر ، فيجب انفصال الضمير ، لأنه جعل الانفصال قرينَةَ أنَّ المرادَ ليس ما هو ظاهر ، فلو لم ينفصل لفاتَ المقصودُ ، نحو « زيدٌ عمرو ضاربهُ هو » لعكسِ الأمر[4] .

---

(١) أي : إن كان محصوراً بـ « إلا » أو « إنما » ومنه قوله تعالى :

﴿ أمر أن لا تعبدوا إلا إياه ﴾ .

انظر المصادر السابقة في مواضعها .

(٢) قال الجامي ص ٤٣٩ : (اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف ، لأنه خلاف لغتهم ، بخلاف المنصوب ، نحو « انني وانك ») .

(٣) أي : اذا جرت الصفة المسندة الى الضمير على غير من هي له ، فانه لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة للزم الالتباس في بعض الصور .

وقد تقدم هذا عند الكلام على استتار الضمير في ص ٣٩٦ . وانظر شرح الرضي ٢/ ١٥ ، وشرح الجامي ص ٤٣٩ .

(٤) قال الجامي ص ٤٣٩ :

(. . . كما اذا قلت « زيد عمرو ضاربه هو » فانه لو قيل : « زيد عمرو ضاربه» التبس على السامع أن الضارب« زيد أو عمرو » ، بل المتبادر أنه « عمرو » ، لأنه الأقرب الى الضمير المستتر ، بخلاف ما اذا قيل « ضاربه هو » فانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر علم أن مرجعه ما هو خلاف الظاهر ، وهو « زيد » والا لا حاجة اليه) .

ولم يذكر المصنف مما يتعذر فيه الاتصال الضرورة الشعرية ، كقوله :

وما أصاحب من قوم فاذكرهم   إلا يزيدهم حباً إلي هم

وقول الآخر :

بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت   اياهم الأرض في دهر الدهارير

فان الأصل في الأول : « الا يزيدونهم » وفي الثاني : « قد ضمنتهم » . انظر شرح الأشموني مع حاشية الصبان ١/١١٥ ـ ١١٦ .

ـ الموصول ـ

(والاسمُ الموصول) من أقسامِ المبنِي المسمى الاسمَ الموصول ، الذي يصلُ[1] المتكلم به إلى جملة خبريةٍ لا محالة ، ولهذا سميت تلك الجملة ـ أيضاً ـ صلةً[2] ، تسميةً للمفعولِ باسم المصدرِ ، فإن المتكلمَ يصل الاسمَ بالجملةِ والجملةَ بالاسم .

(وهو اسم لا يستعمل إلا مع جملة خبرية)[3] يعني : سواء كانت جملةً أوْ لا[4] ، كما في صلة الألف واللام[5] . (توضِّحُ معناه) إيضاح تلك الجملة : تبيانُ أنَّ الغرض من إيراده ما هو ؟ . (وتسمّى صلةً وحشواً)[6] ، لوقوعها في مثل « الذي أبوه منطلقٌ زيد » آخراً ووسطاً[7] . وهذه الجملةُ معترضةٌ[8] وقعت بين أثناء التعريف ، للتنبيه على أسماءِ الجملةِ الموضِّحة : وتتمةُ التعريفِ قولُهُ :

(ويلزمُها العائد إليه)[9] واحترز به عن « حيثُ » و «إذْ » ونظائرِهما[10]حيث لا

---

(١) في الأصل : يصله .

(٢) انظر شرح الرضي ٢/ ٣٥ ، وشرح الجامي ص ٤٦٠ .

(٣) وقد تقع القسمية صلة . قال الله تعالى : ﴿ وإنَّ منكمُ لَمَن لَّيَبَطِّئَن﴾ أي : لمن والله ليبطئن ، ومنعه بعضهم . قال الرضي ٢/ ٣٧ (ولا أرى منه مانعاً) . وقال : (وأجاز ابن خروف وقوع التعجبية صلة ، من دون إضمار القول ، نحو « جاءني الذي ما أحسنه » ومنعه ابن بابشاذ وسائر المتأخرين ، وهو الوجه ، لكونها انشائية) .

(٤) أي : جملة أو ما في معناها ، كاسمي الفاعل والمفعول .

(٥) وفي كون (أل) اسم موصول صلته اسم الفاعل أو المفعول خلاف المازني حيث ذهب الى أنها حرف موصول ، والأخفش حيث يراها حرف تعريف . انظر أصول ابن السراج ٢/ ٢٧٥ ، والكافي ٣/ ١١١٤ ، وشرح المرادي ١/ ٢٢٥ .

(٦) سماها حشواً سيبويه . انظر الكتاب ٢/ ١٠٥ ـ ١٠٨ هارون .

(٧) كذا في الأصل . ولم يمثل لكونها آخراً .

(٨) يعني بهذه الجملة قوله : « وتسمى صلة وحشواً » .

(٩) يعني العائد إلى الموصول ، وهو الضمير أو خلفه . انظر شرح الرضي ٢/ ٣٥ ، وشرح الكافية لابن مالك ص ٤٤ ، وشرح الأشموني ١/ ١٤٦ .

(١٠) أي :عن كل ما يفتقر إلى جملة ،ولا يفتقر الى عائد . قال الرضي ٢/ ٣٥ : (هو احتراز عما يجب =

تستعمل إلا مع جملة خبرية توضِّحُ معناها ، وليست بموصولات . وعن ضميرِ الشأن فإنه لا يستعمل إلا مع جملة خبرية موضحةٍ لمعناه ، لكنها خاليةٌ عن العائد إليه[1] .

والعائدُ أعمُّ من أن يكونَ الضمير ـ أو نائبَه ، صرح به صاحب التسهيل[2] وقال في حواشيه[3] : « نحو : أبو سعيدٍ الذي رويتُ عن الخُدَري »[4] ، فقول الشيخ ابن الحاجب : « والعائدُ ضميرٌ له » مؤوَّل[5] ، وقول بعض الشارحين ، إن العائدَ في الموصول لا بدَّ أن يكونَ ضميراً » غيرُ معوَّل »[6] .

(وهـو) أي : الاسم الموصـول (الألفُ والـلامُ) قـدَّمهـا على/سـائـرِ الموصولات ، لبساطَتِهَا بالنسبة إليه ، وإفرادِ صِلَتِهَا صورةً[7] . ويقدَّمُ البسيطُ على

= إضافتها إلى الجملة كحيث وإذْ ، فإنه لا يتم إلا بجملة أيضاً ، وليس موصولاً في الاصطلاح) . وانظر شرح الجامي ص ٤٦١ ، والأشموني ١/ ١٤٦ .

(١) انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/ ١٤٦ .

(٢) قال ابن مالك في التسهيل ص ٣٣ : (وهو من الأسماء ما افتقر أبداً الى عائد أو خلفه ، وجملة صريحة أو مؤولة غير طلبية ولا انشائية ، ومن الحروف ما أول مع ما يليه بمصدر ، ولم يحتج الى عائد) .
وقال الرضي ٢/ ٣٧ : (وقد يغني الظاهر عن العائد على قلة ، نحو « ما جاءني زيد الذي ضرب زيد ») , وانظر شرح الأشموني ١/ ١٤٦ .

(٣) يعني : شرح التسهيل لابن مالك ، وما سيمثل به لم أجده فيه .
وقد نقله عنه أيضاً السيوطي في الهمع ١/ ٨٧ ، وذكره العيني في شرح الشواهد ١/ ١٦٢ .

(٤) أي : رويت عنه . وأبو سعيد الخدري : هو سعد بن مالك بن سنان الأنصاري الخزرجي ـ رضي الله عنه وأرضاه ـ كان من أجلة الصحابة ، شهد مع النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ اثنتي عشرة غزوة ، وروى عنه ألفاً ومائة وسبعين حديثاً . توفي بالمدينة المنورة ـ شرفها الله ـ سنة (٧٤ هـ) . انظر الاصابة ٢/٣٥،والاستيعاب ٢/ ٤٧ ، وصفة الصفوة ١/ ٢٩٩ ، وحلية الأولياء ١/ ٢٦٩ .
ومما ذكروه من شواهد المسألة قول مجنون ليلى :

فيا رب ليلى أنت في كل موطن ... وأنت الذي في رحمة الله أطمع

أي : في رحمته ، أو رحمتك ، فناب الظاهر عن الضمير .
وانظر الهمع ١/ ٨٧ ، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ١/ ١٦٢ .

(٥) أي : مؤول بكونه أعم من أن يراد به الضمير أو خلفه . انظر شرح الجامي ص ٤٦١ .

(٦) هو قول شيخه الجامي في شرح الكافية : الموضع السابق .

(٧) لأن صلة الألف واللام اسم فاعل أو مفعول كما سيأتي .

المركب ، والمفردُ على الجملةِ ، ولمزيدِ الاهتمام بذكرها ، رداً على من أنكر كونها اسمَ موصولٍ ، وزعمَ أنها حرفٌ موصولٌ ، وهو المازني ، أو حرفُ تعريفٍ ، وهو الأخفش[١] ، بدليل تعدي العامل إلى ما بعدَها[٢] ، وحجةُ الردِّ أن الضميرَ يعودُ إليها[٣] . (وصلتُهُ اسمُ فاعلٍ أو مفعولٍ) هذه عبارة النحاة ، وفيها مسامحةٌ ظاهرة ، والمرادُ أن الصلةَ جملة فيها اسمُ الفاعل أو المفعول[٤] .

([أو صفة][٥] في معنى الفعل)[٦] بمعنى أنه تم كلاماً بمرفوعه . (معربٌ بإعراب الموصولِ عاريَّةَ) كإعراب « غير » إعراب المستثنى ، وإعراب ما بعد « إلّا » الصفة بإعرابها[٧] ، وفيه ـ مع بيان حال تلك الصلة ـ رد ما تمسك

---

(١) مذهب الجمهور أن « أل » اسم موصول ، واستدلوا على ذلك بأشياء : أحدها : عود الضمير عليها في نحو « قد أفلح المتقي ربه » .

وثانيها : استحسان خلو الصفة معها عن الموصوف نحو « جاء الكريم » .

الثالث : اعمال اسم الفاعل معها بمعنى المضي .

الرابع : دخولها على الفعل ، والمعرفة مختصة بالاسم .

ومذهب المازني أنها حرف موصول ، ومذهب الأخفش أنها حرف تعريف . واستدلوا على حرفيتها بأن العامل يتخطاها إلى ما بعدها نحو « مررت بالضارب » فالمجرور « ضارب » ولا موضع لأل . ولو كانت اسماً لكان لها موضع من الاعراب . وهو مذهب الشلوبين أيضاً .

انظر تفصيل ذلك وحجة كل فريق في : شرح الأشموني مع حاشية الصبان ١/١٥٦ ـ ١٥٧ شرح المرادي للتسهيل ١/٢٢٥ ، الأصول لابن السراج ٢/٢٧٥ ، شرح الرضي ٢/٣٧ ، والكافي شرح الهادي ٣/١١١١٤ .

(٢) هذه حجة الأخفش والمازني كما نقلته قبل قليل .

(٣) هذا أحد أدلة الجمهور على اسميتها .

(٤) اقتصاره على اسم الفاعل واسم المفعول غير مسلم ، لأن أمثلة المبالغة داخلة في ذلك أيضاً ، وفي الصفة المشبهة خلاف .

أنظر الأشموني مع الصبان ١/١٦٤ ، شرح الرضي ٢/٣٧ ، وشرح الجامي ص ٤٦٢ .

(٥) زدت ما بين القوسين ليستقيم المعنى ، وسيذكر المصنف ما يدل على وجوده في الأصل .

(٦) قال الأشموني ١/١٦٤ : (والصفة الصريحة مع « أل » اسم لفظا فعل معنى ومن ثم حسن عطف الفعل عليها نحو « فالمغيرات صبحا فأثرن به نقعاً ») .

(٧) قال الرضي ٢/٣٨ : (فلما كانت اللام الاسمية في صورة اللام الحرفية نقل اعرابها إلى صلتها عارية كما في « الا » الكائنة بمعنى « غير » في الاستثناء فقلت : « جاءني الضارب » و « رأيت الضارب » و « مررت بالضارب ») .

به المخالف[١] .

(ولا تكونُ الصفةُ مع مرفوعِهَا جملةً إلا صلةً)[٢] مستثنى من الصفة بدل منه[٣] (أو قسماً ثانياً من المبتدأ)[٤] نحو « أقائم زيد »[٥] .

(و « الذي ») يكتب لام الذي والتي والذين ـ جميعاً ـ على حرفٍ واحد ، لأنه بمنزلة المشددة من كلمة واحدة ، لعدم انفصالِ الألف من هؤلاء . ويكتب « اللذَيْن » باللامَيْن على الأصل الذي هو كتابة المـشدَّدة من كلمتين على صورة حرفين ، لئلا يلتبسَ بـالجمعِ ، ورُسِمَ ذلـك في « اللَتَيْنِ » و « اللَذَيْنِ » دون أخواتِهما[٦] .

(والتي) هي مؤنث « الذي » (مخففتَي الياءِ ومُشَدَّدتَيْها) حالَ كونِ الياءِ (مكسورةً ومضمومةً . ومحذوفتَيْ الياءِ مع كسر الذالِ[٧] وسكونِها[٨] . و « اللذانِ ») لـ « الذي »[٩] (و « اللتان ») لـ « التي » (رفعاً) أي : حالَ كـونهما ، وإلا فهمـا سِيّان[١٠]، ولهذا ذكرناهما في هذا القسم من المبنى . ولك أن تبني الأمر على مذهب

---

(١) أي : رد ما تمسك به المازني والأخفش من كونها حرفاً موصولاً أو حرف تعريف .

(٢) أي : الا وهي صلة لـ « أل » .

(٣) يعني قوله : « الا صلة » مستثنى من قوله : « ولا تكون الصفة » وبدل منه .

(٤) في الأصل : او قسم ثان من المسند . ولعل الصواب ما أثبته . وأراد بالقسم الثاني من المبتدأ الصفة المكتفية بمرفوعها عن الخبر ، وتسمى بالمبتدأ الثاني وقد تقدم هذا في مبحث العامل المعنوي . انظر ص ١٧٣ .

(٥) في الأصل : أقام زيد . ولا أرى وجهاً لاقحـام مثل هذا التنبيه هنا .

(٦) قال الصبان ١٤٦/١ : « يكتب « الذي والتي » بلام واحدة ، لكثرة كتابتهما وان كان الأصل كتابتهما بلامين كما هو القياس في كتابة اللفظ المبدوء بلام المحلى بأل ، كاللبن ، ويكتب « الذين » ـ جمعاً ـ بلام واحدة ، لتلك الكثرة ، وللفرق بين رسمه ورسم « اللذين » مثنى في الجر والنصب ، لا الرفع لحصول الفرق فيه بالألف في المثنى دون الجمع) .

(٧) أراد الذال والتاء في « الذي » و « التي » فاكتفى بالأغلب وهو المذكر . وانظر شرح الأشموني ١٤٧/١ .

(٨) ذكر هذه اللغات ابن مالك في التسهيل ص ٣٣ ، وانظر الأشموني ١٤٧/١ .

(٩) أي : مثنى للذي .

(١٠) أي : في النصب والجر ، لأنهما بالياء .

الاعراب ، وتجعلَ ذكرَهُما تتميماً لبابِ الموصولِ[1] . (و« اللذَيْن » و« اللتَيْن » نصباً وجراً . وجاز حذفُ النون)[2] .

وأجريَ مجراهُ / ـ في ذلك ـ الألفُ واللامُ ، فَحُذِفَ النونُ من صلتِها نحو (١٥٢/ب) « الضاربا زيداً » ، وحمل عليه « الضاربو زيداً »[3] ، فأجرِيَ مَجرى حذفِ النون في « اللذَيْنِ » وتجاوزَ في الحذفِ عن حَدِّها فاعرفه . (وتشديدها أي : النون[4] .

(و« الذينَ » مطلقاً) أي : رفعاً ونصباً وجراً ، كما يشعر به سابقُ الكلامِ ولاحقُه ، لكنه مخصوص بمن يعلم أو ما يشبهه[5] ، نحو الأصنام الذين يعبدون من دون اللهِ ، إذْ نزلوها منزلةَ العالِمين حينَ عبدوهم[6] .

(ويُحذَفُ نونُه) أي : الذينَ (إذا أُريدَ بهِ غيرُ معيَّن)[7] ولا يجوز الحذفُ

---

(١) كان قياس تثنية « الذي » و« التي » : اللذيان ، واللتان ، واللذيين واللتيين باثبات الياء ، كما يقال : الشجيان والشجيين في تثنية الشجي وما أشبهه ، الا أن « الذي » و« التي » لم يكن ليائهما حظ في التحريك لبنائهما ، فاجتمعت ساكنة مع العلامة ، فحذفت لالتقاء الساكنين . كذا في شرح الأشموني ١٤٧/١ . وقال الصبان : (قول الشارح : « وكان القياس » ، أي : قياس التثنية أنها تثنية حقيقية ، واليه ذهب بعضهم غير مشترط في التثنية الحقيقية الاعراب . وذهب بعضهم إلى أنهما صيغتان مستأنفتان للدلالة على اثنين ، وليس وضعهما مبنياً على احدهما . والأصح أنهما مبنيان ، وبناؤهما على الألف أو الياء) .

(٢) انظر التسهيل ص ٣٣ ، وحاشية الصبان على الأشموني ١٤٧/١ ـ ١٤٨ .

(٣) أي : حمل عليه الجمع أيضاً ، فحذف النون منه .

(٤) في الرفع متفق على جوازه ، ومنه قوله تعالى : ﴿ واللذان يأتيانها منكم ﴾ وأما في النصب فمنعه البصريون وأجازه الكوفيون . قال الأشموني ١٤٨/١ : (وهو الصحيح ، فقد قرىء : ﴿ ربنا أرِنا اللذيْنِ أضلّانا ﴾) .

(٥) أنظر شرح الأشموني مع حاشية الصبان ١٤٩/١ ، والهمع ٨٣/١ .

(٦) نحو قوله تعالى : ﴿ إن الذين تَدْعونَ من دونِ اللهِ عبادٌ أمثالُكُم ﴾ حيث نزل الأصنام ـ لما عبدت من دون الله ـ منزلة من يعقل ، ولذا عاد اليها ضمير العقلاء في قوله بعد : « ألهم أرجل يمشون بها » . وانظر الهمع ٨٣/١ .

(٧) نص ابن مالك على قلته في التسهيل ص ٣٣ . وقد يراد به معنى الجزاء فلا يكون قليلاً ، نحو قوله تعالى : ﴿ والذي جاء بالصدق وصدق به ﴾ . أنظر الهمع ٨٣/١ .

حينَ إرادة المعيَّنين إلا لضرورةٍ قليلاً[١] .

(وربما قيل « الذونَ » رفعاً)[٢] و« الذينَ » للنصب خاصة[٣] . (وربما يُحذَفُ الألفُ واللامُ من هذه الموصولات[٤] . و« الأُلى ») على وزنِ « العُلى » . (و «الأُلاءِ» و« اللاءِ » و« اللائينَ » مطلقاً ، أوْ جَراً ونصباً ، واللاؤ ن رفعاً)[٥]. كلُّ أولئِك لجمعِ المذكر[٦] . (و «اللائي» و« اللاتي » ، وقد يحذف لامُها) فيقال : « لاتي »[٧] . (و« اللوائي » و« اللواتي » ، وبلا ياءاتٍ)[٨] مثل اللاءِ واللاتِ . (و« اللاءِ و« اللَّواءِ » و« اللاآتِ » مكسورةً[٩] ، وقد يُعْرَب) اللاآتِ ، (إعراب « أولاتِ »[١٠]) فيعرب بالضم والكسر . (و« اللاي »)[١١]فهذه ثلاثةَ عشرَ لفظاً ، كلها لجمع المؤنث .

(و« ذات » بمعنى « التي » و« ذوات » بمعنى « اللاتي ») بخلافهما بمعنى

---

(١) نقل في الهمع عن الأخفش أن « الذي » كـ « مَنْ » يكون للواحد والمثنى والجمع بلفظ واحد ، كقوله : « أولئك أشياخي الذي تعرفونهم »

(٢) اعرابه لغة طيء وهذيل وعقيل . قال الشاعر :

نحن الذون صبحوا الصباحا ... يوم النخيل غارة ملحاحا

أنظر التسهيل ص ٣٣ ، الهمع ٢/٨٣ ، والدرر ٢/٥٦ ، وشرح الأشموني ١/١٤٩ .

(٣) لا وجه للتخصيص بالنصب ، والجر إذن بم يكون ؟

(٤) أنظر التسهيل ص ٣٣ ، وهمع الهوامع ٢/٨٣ .

(٥) اعرابها لغة حكاها السيوطي ، وأورد لها قوله :

هم اللاؤن فكو الغل عني ... بمرو الشاهجان وهم جناحي

أنظر الهمع ٢/٨٣ ، والدرر ٢/٥٨ ، والتسهيل ص ٣٤ .

(٦) أي : ما تقدم لجمع المذكر .

(٧) ذكرها ابن مالك في التسهيل ص ٣٣ ، وانظر الهمع ٢/٨٣ .

(٨) أنظر التسهيل ص ٣٤ ، والهمع ص ٨٣ .

(٩) أي : مبنية على الكسر . أنظر شرح الأشموني ١/١٥٠ .

(١٠) أنظر التسهيل ص ٣٤ ، وشرح الرضي ٢/٤١ ، وشرح الأشموني ١/١٥٠ والهمع ١/٨٣ .

(١١) قرىء بها قوله تعالى : ﴿ واللائي يئسْنَ من المحيض ﴾ . أنظر شرح الرضي ٢/٤١ ، وهمع الهوامع ١/٨٣ ، وشرح الأشموني ١/١٥٠ .

صاحب . (مضمومتين[1] . و « ذو » بمعنى « الـذي ») يريـد بمعنى « الذي » وفروعِه ، بقرينةِ قولِه : « ويستوي فيه . . . الخ[2] .

واحترز بقوله : « بمعنى الذي » عن « ذو » بمعنى « صاحب » فإنه من الأسماء الستة[3] . (في لغةِ طيء[4] ، ويستوي فيه المذكر والمؤنث بحذافيرِهما)[5] أي : بتمامِهما من المفردِ والتثنيةِ والجمع . و « حذافيرُ الشيءِ ») أعاليهِ ، يقال : أعطاه الدنيا بحذافيرِها ، أي : بتمامِها . كذا في الصحاح[6] .

/(و «ذا» بعد استفهامٍ بـ«مَنْ» و «ما») نحو « ماذا صنعتَ » ؟ و« من ذا (١٥٣/أ) أكرمتَ ؟ » (إذا كان بمعنى « الذي ») وفروعِه[7] ، ولا تكون زائدةً أوْ مشاراً بها إلى شيء[8] ، كما في قوله تعالى : ﴿ مَنْ ذا الذي يشفعُ عندَه إلا بإذنه ﴾[9] على الاحتمالين[10] .

و« مَنْ» و «ما» بمعنى «الذي» وفروعِه .

---

(١) هما مضمومتان مطلقاً كما نص عليه في التسهيل ص ٣٤ .
وانظر شرح الرضي ٤١/٢ ـ ٤٢ ، والهمع ٨٣/١ ـ ٨٤ .

(٢) سيأتي قوله : « ويستوي فيه المذكر والمؤنث بحذافيرهما » .

(٣) تقدم في مبحث الأسماء الستة . أنظر ص ١٣٠ .

(٤) ويسمونها « ذو » الطائية . ومن شواهدها قوله :
فـإن الـمـاء مـاء أبـي وجـدي   وبئـري ذو حـفـرت وذو طـويـت
أنظر شرح ابن يعيش ١٤٧/٣ ، والهمع ٨٤/١ ، واللسان ـ مادة (ذا) .

(٥) أنظر المصادر السابقة في مواضعها .

(٦) أنظر الصحاح ـ مادة (حذفر) .

(٧) أجاز الكوفيون وقوع « ذا » موصولة وان لم يتقدم عليها استفهام ، كقوله :
« نجوت وهذا تحملين طليق »
وأجيب بأن « تحملين » حال أو خبر ، و « طليق » خبر ثان . أنظر الهمع ٨٤/١ .

(٨) أنظر شرح الأشموني ١٥٩/١ ، والهمع ٨٤/١ . وعن الكوفيين جواز وقوع أسماء الاشارة كلها موصولات . أنظر الانصاف ٧١٧/٢ .

(٩) من الآية ٢٥٥ من سورة البقرة .

(١٠) إذا جعلت « ذا » مع « من » و « ما » اسماً واحداً مستفهماً به الغيث . ويظهر أثر الأمرين في البدل من =

- اسم الاشارة -

(واسمُ الاشارة : وهو ما وُضِعَ لذاتٍ أُشيرَ إليه) لا بمعنى أنه وُضِعَ لهذا المفهوم ، فإنه لا يَصْدُقُ على أسماءِ الاشارةِ ، لأن كلًّا منهما موضوعٌ لأخصَّ منه فإن « ذا » - مثلاً - موضوع لذاتٍ مذكرٍ قريبٍ أُشيرَ إليه ، ولا بمعنى ما وُضِعَ لشيءٍ مخصوصٍ مشخّصٍ أُشيرَ إليه ، فإن هذا ليس مذهبَ النحاة ، بل مذهب من حقق الوضعَ العام للموضوع له الخاص[1] . وعلى هذا المذهب أيضاً : الموضوع له [ليس][2] مجردَ الذاتِ المعيَّن المشارِ إليه بل مع ضميمةٍ للتعيين ، فإنَّ «ذا» - مثلاً - موضوعٌ لكل مشارٍ إليه مذكرٍ واحدٍ قريب ، والمرادُ ما وضعَ لمفردٍ نوعٍ من أفرادِه إنْ أُشيرَ إليه فإن « ذا » - مثلاً - موضوعٌ لمفهومٍ مُشارٍ اليه مذكرٍ[3] واحدٍ قريب . والمقصود من التعريف بيانُ مفهومِ لفظِ اسمِ الاشارة ، وهو القدر المشترك

= اسم الاستفهام ، وفي الجواب ، فيقال عند جعلها موصولة : « ماذا صنعت ، أخير أم شر ؟ » بالرفع على البدلية من « ما » ، ويقال عند جعلهما اسماً واحداً : « ماذا صنعت ، أخيراً أم شراً ؟ » بالنصب على البدلية من « ماذا » .

أنظر شرح الأشموني ١/١٦٠ .

(١) هم المتأخرون من علماء الوضع كالقاضي العضد ، والشريف الجرجاني والقاضي البيضاوي ، أما عند المتقدمين والسعد التفتازاني فلا وجود لهذا القسم من الوضع ، بل الضمائر وأسماء الاشارة والموصولات والحروف عندهم من القسم الثاني من أقسام الوضع : أي : من الوضع العام لموضوع له عام فعند هؤلاء أن أسماء الاشارة كليات وضعاً ، جزئيات استعمالاً ، والمتأخرون اخترعوا هذا القسم الثالث ليضبطوا فيه ما وضع عاماً لموضوع له خاص : بأن يكون الموضوع له جزئيات كثيرة قد لاحظها الواضع بوجه كلي عام ، وليس ذلك الكلي موضوعاً له ، ولكنه واسطة وآلة في استحضار تلك الجزئيات الموضوع لها ، وقد اندرج عندهم تحت هذا القسم أسماء الاشارة والضمائر والموصولات والحروف . وقد مر تنبيه المصنف على أن النحاة لا يعرفون هذا النوع من الوضع مما جعلهم يقصرون عن فهم كلام الشيخ ابن الحاجب في وضع الحرف ، في ص ٢٠٢ . انظر شرح الرسالة الوضعية للمصنف : ورقة (١٨ ب) ، والمنحة الالهية ص ٨ .

(٢) زدت (ليس) ليستقيم المعنى بحسب مراد المصنف .

(٣) في الأصل : مذكور .

بين الأفراد[١] ، ولم يقصد به تعريفُ اسمِ الاشارةِ ، لأنه سماعي لا يمكن تعريفُه إلا بالتَعداد .

وليس المرادُ الاشارةَ العقليةَ ، إذْ حقيقة التعريف الحسِّية[٢] ، / كما هو (١٥٣/ب) المتبادر ، فلا يَرِدُ المعرَّفُ باللام ، ولا الضميرُ ، ولا الموصولاتُ[٣] ، ولا غيرُها من المعارفِ ، بناءً على أن كلَّ معرفةٍ موضوعٌ للمشارِ إليه ، ولو بالإشارةِ العقلية[٤] فالفارقُ بين « الرجل » ـ معرفاً بلام الجنسِ ـ وبين « رجلٍ » ليس إلا باعتبار الإشارة العقليةِ في « الرجلِ »[٥] دونَ « رجل » .

ولا يَرِدُ لفظُ المشارِ إليه ، فإنه موضوعٌ لمفهومِ المشارِ إليه ، لا لنوعٍ منه وقصدُ التعريفِ إلى اسمٍ وُضِعَ لذاتٍ أُشيرَ إليه[٦] .

(وهو) أي : اسم الاشارة . (ذا) للقريبِ من الواحدِ المذكر . (و « ذاكَ ») للمتوسِّطِ منه . (و « ذلكَ » و « آلك »[٧])[٨] للبعيدِ منه .

---

(١) وهذا خلاف ما قصد إليه المحققون من قولهم بالوضع العام للموضوع له الخاص بحيث لا يفهم ولا يفاد منه إلا واحد بخصوصه دون القدر المشترك، لئلا يتوهم أن اللفظ مفهوم كل واحد من أفراد ذلك الأمر المشترك، لكن ليس مطلقاً بل مع القرينة، فمقصود المصنف: بيان الفرق بين مقصود علماء النحو من تعريف اسم الإشارة وغيره مما وضع وضعاً كلياً لموضوع له مشخص وبين مقصود علماء الوضع .
وانظر شرح العلامة أبي الليث السمرقندي على رسالة العضد ص ٤٤ .

(٢) لأنها تكون بالجوارح كاليد والرأس .

(٣) لأن قرينة تعقلها عقلية ، بأن يشار الى المراد باللفظ المعين عند المخاطب بالاشارة العقلية دون الجوارح .

(٤) لأن ما ذكره جميعاً يصدق عليه أنه مشار إليه بالاشارة العقلية ، كما حققه العلامة السمرقندي في شرح رسالة الوضع ص ٧٠ ـ ٧٣ .

(٥) لأنه معهود في الذهن ، دون « رجل » .

(٦) خلاصة الفرق بين الاشارة في اسم الاشارة وبين الاشارة في ما ذكر من الضمائر ونحوها : أن الاشارة في اسم الاشارة حسية بالجوارح والأعضاء وهي الحقيقة في الاشارة عند اطلاقها ، أما الاشارة في الضمير وأمثاله فهي اشارة ذهنية الى معانيها لا حسية . وانظر شرح الجامي ص ٤٥٢ .

(٧) ذكره ابن مالك مقروناً بـ « ذلك » في التسهيل ص ٣٩ .

(٨) ويستعمل كل منها مكان الآخر بكثرة ، لذا قال ابن الحاجب : (ويقال : « ذا » للقريب و « ذلك » =

(و «ذانِ») لاثنين من المذكر القريب . (رفعاً ، و« ذَيْنِ » نصباً وجراً[1] ، و « تي » و «تا » و «تِهِ» و «ذي» و «ذِهِ» بكسر الهائَيْن) من «تِهِ» و «ذِه» . (باختلاسٍ) أي : أداء الحركة من غير أن يُسمعَ بعدَه حرفُ لين . (واشباع) وهو : إسماعُ حرفِ لينٍ بعدَ الحركة[2] . (و«ذاتُ») مبنياً على الضم[3] . تلكَ العشرةُ للقريبِ من الواحدة[4] .

(«وتِيكَ») بكسرِ التاء . (و«تَيْكَ») بفتحِها . (و «ذيك»)[5] للمتوسط منها . (و«تِلكَ») بكسرِ التاء . (وتَلْكَ») بفتحها . (و«تَيْلِك») بفتح التاء وسكون الياء وكسرِ اللام[6] . (و«تالِك»[7] للبعيد منها .

(و«تانِ») لاثنين من القريب . (رفعاً ، « وتَيْن ») كذلك (نصباً وجراً . وقد جاء « ذانِ » و « تانِ » مطلقاً) أي : رفعاً ونصباً وجراً وهما مبنيان بالاتفاق ، بخلاف المختلفِ رفعاً ونصباً وجراً ، فإنه مختلَف فيه[8] .

= للبعيد و «ذاك » للمتوسط) . فشك في اختصاص كل منها . أنظر شرح الرضي ٢/٣٣ ، وشرح الجامي ص ٤٥٨ .

(١) وقد يجيء « ذان » في الأحوال الثلاثة على بعض اللغات ، وهذه اللغة إحدى الأوجه في قوله تعالى : ﴿ إنّ هذان لساحران ﴾ بقراءة التشديد في « إن » . قيل : وهذا أحسن وجه فيها ، لبعده عن التكلف وارتكاب المحظور . أنظر الكشاف ٢/٥٤٣ ، وشرح الرضي ٢/٣١ ، وشرح ابن يعيش ٣/١٢٩ .

(٢) أنظر التسهيل ص ٣٩ ، وشرح الأشموني ١/١٣٨ .

(٣) وهي أغربها . أنظر حاشية الصبان ١/١٣٨ ـ ١٣٩ .

(٤) أنظر التسهيل ص ٣٩ ، وشرح الأشموني ١/١٣٨ ـ ١٣٩ ،والهمع ١/٧٥ .

(٥) أنكرها ثعلب كما في الهمع ١/٧٥ .

(٦) أنظر التسهيل ص ٣٩ وفيه ضبطت بفتح اللام ، ولعله سهو المحقق .

(٧) حكاها مع سابقتها الفراء كما في الهمع ١/٧٥ .

(٨) ذهب جمهور النحاة إلى أن (ذان وتان) مبنيان ، وأن الاختلاف الحاصل في أواخرهما بين الرفع والنصب والجر ليس بسبب اختلاف العوامل ، بل (ذان وتان) موضوعات لتثنية المرفوع ، و (ذين وتين) لتثنية المنصوب والمجرور ، ووقوعها على صورة المعرب اتفاقي لا لقصد الاعراب ، لوجود علة البناء فيها . وقال بعض النحاة باعرابه ، لاختلاف آخره باختلاف العوامل ، ولأن ادعاء أن كل واحدة منهما صيغة مستأنفة خلاف الظاهر ، قال الزجاج : (لم يبن شيء من المثنى لأنهم قصدوا أن تجري أصناف المثنى على نهج واحد ، إذ كانت التثنية لا يختلف فيها مذكر ولا مؤنث ولا عاقل ولا غيره ، =

(وقد تشدَّدُ نونُ التثنيةِ) مع الألفِ عند البصريين[1] ، ومطلقاً عند الكوفيين ، ورجح صاحبُ التسهيل قولَ الكوفيين[2] .

والمشدَّدُ والمخففُ مترادِفان عند بعضِ النحاة ، ومع الكاف مشتَركان بين القريبِ والبعيدِ ، وعند بعض : المشددُ للمتوسطِ ، حتى / يكونَ مع الكافِ (١٥٤/أ) للبعيد[3] .

(وقد يقال : « ذانيكَ ») بإبدال إحدى النونَيْن ياءً . (و« أُلاءِ ») للقريب ، لِما فوقَ الاثنين منهما . (وقد يُنَوَّن ، وقد يُقْصَر ، ويُلحَق الكافَ مداً وقصراً)[4] وهما ـ حينئذ ـ للمتوسط على رأي[5] .

(و « أولالِكَ ») للبعيدِ على هذا الرأي . وعلى الرأي الآخر : المقصورُ مع

= فوجب أن لا يختلف المثنيات اعراباً وبناء) . وقال المرادي : (تعربهما اعراب المثنى ، وان كانا مشابهين للمبني، لأن التثنية عارضت شبه الحرف ، لكونها من خواص الأسماء) . أنظر شرح الجامي ص ٤٥٥ ، شرح الرضي ٣١/٢ ، وشرح المرادي للألفية ١٩٠/١ .

(١) مذهب المبرد ومن تبعه من البصريين أن تشديد النون في التثنية هو بدل من اللام في (ذلك) و (تالك) ، ومذهب غيرهم أن التشديد عوض عن الألف المحذوفة في الواحد : وقواه الرضي بأنهم قالوا في تثنية (الذي) و (التي) : (اللذان) و (اللتان) مشددتي النون عوضاً من الياء المحذوفة .
أنظر شرح الرضي ٣٣/٢ ـ ٣٤ ، وشرح ابن يعيش ١٣٥/٣ .

(٢) أنظر التسهيل ص ٣٩ .

(٣) في شرح الرضي ٣٤/٢ : (قال الأندلسي : « لا فرق ـ عند اللغويين ـ بين المشدد والمخفف في القرب والبعد ، والنحاة فرقوا بينهما ، وذلك بناء على مذهب المبرد ، فالبعيد والمتوسط ـ عند غير المبرد وأتباعه ـ في المثنيين بلفظ واحد ») . ثم قال الرضي : (وزعم الفراء أن ترك اللام في الكل لغة تميم ، فيكونون قد اقتنعوا للبعيد والمتوسط بالكاف وحدها) .

(٤) أنظر التسهيل ص ٣٩ . وهو مختص بالعاقل ، ويستعمل في غير العاقل على قلة ، كقوله :
ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد أولئك الأيام
والقصر فيه لغة بني تميم ، والمد لغة الحجاز ، وبها جاء قوله تعالى : ﴿ ها أنتم أولاء تحبونهم ﴾ . وهو أولى عند ابن مالك .
أنظر شرح الأشموني ١٣٩/١ ، وشرح المرادي على الألفية ١٩١/١ .

(٥) أنظر التسهيل ص ٣٩ ، وشرح الجامي ص ٤٥٩ ، وشرح الرضي ٣٤/٢ .

الكافِ للمتوسط ، والممدودُ معه مثل « أولالِك »[1] .

(وقد يقال : « هُلاءِ ») بقلب الهمزةِ هاءً[2] . (وقد تُشْبَعُ الهمزةُ[3] وقد يقال : « هَوْلَاءِ ») بفتح الهاء وسكون الواو[4] . (و « أُلّاك » (بضم الهمزة وتشديد اللام[5] .

(ويَدْخُلُ هاءُ التنبيه جميعها مجرداً) أي : عن الكاف[6] . (وذا كاف دون اللام) أي : شرط أن لا يكون معه اللام . (قليلاً) قَيْدُ « ذا كافٍ » على ما هو قانون المختصر ، وأما مع اللام فلا يدخل الهاء[7] .

ويجوز الفصلُ بين اسمِ الاشارةِ وبينَها بـ « أنا » وأخواته ، نحو قوله تعالى : ﴿ ها أنتم أولاء ﴾[8] ، وفي الحديث : (ها أنا ذا يا رسولَ الله)[9] . وقد يُعادُ بعدَ الفصلِ توكيداً[10]، نحو قوله تعالى : ﴿ ها أنتم هؤلاءِ جادلتُم ﴾[11]. والفصلُ بغيرِ « أنا » وأخواتِه قليل[12].

---

(١) أنظر شرح الأشموني مع حاشية الصبان ١/١٣٩ ـ ١٤٠ ، وشرح الجامي ص ٤٥٩ .

(٢) أنظر التسهيل ص ٣٩ ، وفي الهمع ١/٧٥ : (حكاها أبو علي) .

(٣) أنظر التسهيل ص ٣٩ ، والهمع ١/٧٥ . وفيه : (حكاها قطرب) .

(٤) أنظر التسهيل ص ٣٩ ، والهمع ١/٧٥ . وفيه : (حكاها الشلوبين) .

(٥) أنظر التسهيل ص ٣٩ .

(٦) أنظر شرح الرضي ٢/٣٢ ، والتسهيل ص ٤٠ ، والهمع ٢/٧٦ ، والأشموني ١/١٤٤ .

(٧) في الهمع ١/٧٦ (قال السهيلي : « اللام تدل على بعد المشار اليه ، وأكثر ما يقال للغائب وما ليس بحضرة المخاطب ، وهاء التنبيه للمخاطب ، لينظر وإنما ينظر إلى ما بحضرته ، لا الى ما غاب عن نظره ، فلذلك لم يجتمعا ») .

(٨) من الآية ١١٩ من سورة آل عمران . وانظر الأشموني ١/١٤٦ .

(٩) هذه قطعة من حديث طويل رواه الامام أحمد في مسنده ٢/٣٦١ . ورواه البخاري في كتاب العلم رقم (٢) عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ بلفظ « ها أنا يا رسول الله » بدون «ذا» فلا شاهد فيه . انظر فتح الباري ١/١٣٢ .

(١٠) أي : يعاد هاء التنبيه . أنظر التسهيل ص ٤٠ ، والهمع ١/٧٦ .

(١١) من الآية ١٠٩ من سورة النساء .

(١٢) أنظر التسهيل ص ٤٠ ، وهمع الهوامع ١/٧٦ ومثل فيه للفصل بالقسم بقوله :

تعلمنها لعمر الله ذا قسما ... فاقدر بذرعك وانظر أين تنسلك

(و « ثَمَّ ») للمكانِ البعيد . (و « هُنا ») بضم الهاء . (مجرداً وملحقاً به ما يلحق « ذا ») من هاء التنبيه ، وكلاهما[1] للقريبِ منه ، والكاف[2] وهو للمتوسط ، والكاف واللام[3] ، وهو للبعيد منه . وجُمعَ الهاءُ مع الكافِ بدون اللام قليلاً[4] . (ومشدداً بفتح الهاءِ وكسرها)[5] كلاهُما للبعيدِ منه . (وقد تلحَقُهُما الكافُ[6] . و « هَنَّت ») في معناهما[7] .

وقد يراد [بـ][8] « هنالِك » و « هناكَ » و « هَنّا » ـ مفتوحاً مشـدداً[9] ـ الزمانُ ، مثل قوله :

٣١ ـ واذا الأمـورُ تعـاظَمَتْ وتفـاقَمَتْ فهنـاكَ يعتَرِفـونَ[10] أينَ المَفْزَعُ[11]

---

(١) أي : المجرد والملحق به ما يلحق « ذا » .

(٢) أي : ويلحق بها الكاف : (هناك) .

(٣) (هنالك) .

(٤) اي : (ههناك) ، أما (ههنالك) باجتماع الثلاثة فلا يجوز .
أنظر التسهيل ص ٤١ ، والهمع ٧٨/١ .

(٥) الفتح أفصح عند الرضي ٣٤/٢ ، وفي الجامي ص ٤٥٩ : (وهو الأكثر) .
وانظر شرح الأشموني ١٤٤/١ .

(٦) يعني تلحق الكاف المشدد بفتح الهاء ، والمشدد بكسرها .

(٧) أنظر التسهيل ص ٤١ ، والهمع ٧٨/١ .

(٨) زدت الباء ليستقيم السياق .

(٩) ضبطت في التسهيل بضم الهاء وتخفيف النون . ولعله أيضاً من المحقق .

(١٠) في الأصل : يعرفون .

(١١) البيت من الكامل ،وهو من قصيدة للأفوه الأودي ،واسمه : صلاة بن عمرو بـن مالك ، والأفوه لقب له ، لأنه كان غليظ الشفتين . ويروى : (تعاظمت وتشابهت) كما في الهمع والدرر وديوان الأفوه ، ورواه العيني (تشابهت وتعاظمت) ، ولم أر (تفاقمت) عند غير المصنف . وفي الصحاح : (تفاقم الأمر ، أي : عظم) .
ورواه العيني : (تعترفون) بدل (يعترفون) أيضاً .
وأورده المصنف شاهداً على أن (هناك) قد يشار بها إلى الزمان ، وهو في أصل الوضع للاشارة الى المكان . أنظر البيت في همع الهوامع ٧٨/١، الدرر اللوامع ٥٢/١، شرح شواهد شروح الألفية للعيني ٤٢١/١، وديوان الأفوه ص ٧ .

وقوله تعالى : ﴿ هنالِكَ ابْتُلِيَ المؤمنون ﴾[1] بعد قوله : ﴿ إذْ جاؤكُم مِنْ فوقِكُم ومِنْ أسفلَ مِنْكُم ﴾[2] أي : في ذلك الوقت ابْتليَ المؤمنون ، وقوله :

٣٢ ـ حَنَّت نـوارِ ولاتَ هَنّـا حَنَّـتِ وبـدا الذي كـانت نـوارُ أجنَّتِ[3]

(١٥٤/ب) أي : حنَّت نوارُ ولا حينَ الحنين ، وظهرَ الحنينُ الذي / كانت نوارُ أجنَّت وجعلتْ المحِبَّ محبوباً في هذا الوقت[4] .

ـ أسمـــاء الأفعـــال ـ

(وأسماءُ الأفعالِ ، وهي ألفاظٌ) سواء كانت أسماء أو مـركباتٍ ، نحـو « أمامكَ » وأخواته[5] . فإنها لا يصحُّ أن تكونَ أسماءً ، لأنه إذا اعتُبِرَ معناها الحال[6]

---

(١) من الآية ١١ من سورة الأحزاب .

(٢) من الآية ١٠ من سورة الأحزاب .

(٣) البيت من الكامل ، وهو لحجل بن نضلة كما في أكثر المصادر ، وله قصة حاصلها أن حجل كان قد أسر نوار بنت عمرو بن كلثوم يوم (طلح) وركب بها المفاوز خوفاً من أن يلحق بـه أهلها ، فلما ابتعدت عن الديار حنت إلى أهلها . وفي بعض المصادر : قائله شبيب بن جعيل ، وهو ابن النوار بنت عمرو بن كلثوم . قاله حين أسره بنو قتيبة الباهليون فحنت أمه وناحت ، وبعده :

لـمـا رأت مـاء الـسـلي مـشـروبـاً والـفـرث يـعـصـر في الإنـاء أرنـت

الشاهد فيه استعمال (هنا) للزمان ، بدليل وقوعها معمولاً لـ (لات) النافية وذلك ، لأن (لات) مختصة بدخولها على أسماء الأحيان . أنظر البيت في الرضي ٢/٣٥ ، الأشموني ١/١٥٥ ، الهمع ١/٧٨ ، الدرر ١/٥٢، شرح المفصل ٣/١٥، المطالع السعيدة ١/٢٢٣، المغني: الشاهد رقم (١٠١٥)، الخزانة ٢/١٥٦ ، المؤتلف للآمدي ص ١١٥ ، الشواهد للعيني ١/٤١٨ .

(٤) هذا التفسير لا يستقيم مع ما نقلته في مناسبة البيت . أنظر المصادر المتقدمة .

(٥) من « عندك » و « لديك » و « دونك » و « وراءك » و « اليك » و « عليك » ولا يقاس على هذه الظروف غيرها الا عند الكسائي ، لأنه يقيس ما لم يسمع منها على ما سمع .

أنظر شرح الكافية لابن مالك ص ٥٥٦، وشـرح الرضي ٢/ ٧٥ ، والتسهيل ص ٢١٣ ، والهمع ٢/١٠٦ ، وشرح الأشموني ٣/ ٢٠١ .

(٦) المعروف أن هذه الظروف جميعاً بمعنى الأمر ، ولم يعرف كونها بمعنى الحال الا ما ورد من قول أبي الخطاب: « الي » أي : «أتنحى» . قال الرضي ٢/٧٥ : (وهو خبر شاذ مخالف لقياس الباب، اذ قياس =

يجب أن تكون أفعالاً ، وإنْ نُظِرَ إلى أصله يجبُ أن تكونَ مركباتٍ ، فعدُّها أسماءَ أفعالٍ على ضربٍ من التشبيهِ والمسامحةِ ، فلذا قلنا : « وهي ألفاظٌ » دون « أسماء »[1] ، فذكرُ هذه الطائفةِ من أسماءِ الأفعال - هنا - ليس فصلاً للمبني[2] بل تكميلاً[3] ، ولا تقومُ مقامَ الأول . (تقومُ مقامَها) في إفادةِ معانيها إن قلنا بأنه قُصِدَ بالأفعالِ ألفاظُها أو معانيها ، على اختلافٍ فيه في وقوعِها مواقِعَها[4] . أو قلنا بأنها في الأصل مصادرُ تلكَ الأفعالِ أو ظروفُها أقيمت مقامَها بعد حذفِها[5] واستمرَّ الحذفُ حتى يتخيَّلُ أن معاني الأفعالِ تستغلقُ في هذه الألفاظ[6] . وهذا هو التحقيقُ الحقيقُ

= الظروف وشبهها أن تكون أوامر) . وانظر شرح الكافية لابن مالك ص ٥٥٦، وشرح الأشموني ٣/٢٠١ .

(١) وقد اختلف في أسماء الأفعال عموماً ، فذهب جمهور البصريين إلى أنها أسماء حقيقة ، وذهب بعضهم إلى أنها أفعال استعملت استعمال الأسماء ومذهب الكوفيين أنها أفعال حقيقة .
أنظر شرح الأشموني مع حاشية الصبان ٣/١٩٥ .

(٢) في الأصل : متصلاً للمعنى . ولعل الصواب ما أثبته .

(٣) قال الرضي ٢/٦٧ : (وكان القياس أن لا يقال لاسم الفعل الذي هو في الأصل جار ومجرور اسم فعل ، لأنا نقول لمثل « صه » و « رويد » أنه اسم بالنظر إلى أصله ، والجار والمجرور لم يكن اسماً ، الا أنهم طردوا ذلك في كل لفظ منقول إلى معنى الفعل) .

(٤) قال الأشموني ٣/١٩٥ : (وعلى الصحيح فالأرجح أن مدلولها لفظ الفعل لا الحدث والزمان ، بل تدل على ما يدل على الحدث والزمان . وقيل : انها تدل على الحدث والزمان كالفعل ، لكن بالوضع لا بأصل الصيغة) .
وقد ذهب الرضي في شرحه ٢/٦٧ إلى انها اسم لمعنى الفعل لا للفظه ، قال : (وليس ما قال بعضهم من أن « صه » مثلاً اسم للفظ « اسكت » الذي هو دال على معنى الفعل - فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه - بشيء ، إذ العربي القح ربما يقول : « صه » مع أنه لايخطربباله لفظ « اسكت » وربما لم يسمعه أصلاً . فعلمنا أن المقصود منه المعنى لا اللفظ) .
وانظر همع الهوامع ٢/١٠٥ .

(٥) قال الأشموني ٣/١٩٥ : (وقيل مدلولها المصادر . وقيل : ما سبق استعماله في ظرف أو مصدر باق على اسميته ، كـ « رويد زيداً » و « دونك زيداً » ، وما عداه فعل كـ « نزال » و « صه » . وقيل : هي قسم برأسه يسمى : خالفة الفعل) . وانظر حاشية الصبان ٣/١٩٥ - ١٩٦ .
وقال الرضي ٢/٦٦ : (جميع أسماء الأفعال منقولة إما عن المصادر الأصلية أو المصادر الكائنة في الأصل أصواتاً ، أو الظروف ، أو عن الجار والمجرور) .

(٦) يعني : لا تظهر معاني الأفعال فيها . وهذا ما قصده الرضي بقوله : (إذ العربي القح ربما يقول : « صه » مع أنه لا يخطر بباله لفظ « اسكت » وربما لم يسمعه أصلاً) .

باختيارِ الفكرِ الدقيق .

(وأكثرُها) أي : أكثر أسماء الأفعال (أوامرُ) أي : بمعنى الأمر . ولك أن تجعل المعنى : وأكثرُ تلك الأفعالِ أوامر[1] .

(وقد تكون) أسماءُ الأفعالِ أو تلكَ الأفعالُ (بمعنى الماضي[2] والحال) ذكَرَ الحالَ صاحبُ التسهيل[3] ، وهو كـ « أفٍّ » بمعنى « أتضجَّرُ » خلافاً للشيخ ابن الحاجب حيث قال : « أسماءُ الأفعالِ : ما كان بمعنى الأمرِ أو الماضي »[4] .

وما ذكره يقتضي الفساد[5] ، لأن علةَ بناءِ هذه الأسماء وقوعُها موقعَ مبني الأصل[6] .

والحالُ كـ « أفٍّ » بمعنى : تضجرتُ المستعملِ في معنى « أتضجَّر » تحقيقاً لعلةِ البناء[7] .

وللتوجيه الثاني[8] أن يتكفلَ رفعَ الخلافِ من البينِ[9] ، واللهُ الموفق .

---

(١) انظر التسهيل ص ٢١٠ ، وشرح الرضي ٦٨/٢ ، وشرح الكافية لابن مالك ص ٥٥٧ ، والأشموني ١٩٦/٣ .

(٢) مما جاء بمعنى الماضي : « هيهات » بمعنى بعد ، و« شتان » . بمعنى افترق ، و« وشكان وسرعان » بمعنى سرع ، و« بطآن » بمعنى بطؤ .

انظر شرح الكافية لابن مالك ص ٥٥٢ ، والتسهيل ص ٢١٠ ، وشرح الأشموني ١٩٧/٣ .

(٣) مما ذكره بمعنى الحال: «واهاً» و«وا» و«وَيْ» بمعنى أعجب و« أَوَّه » بمعنى أتوجع ، و« إخ » و« كخ » بمعنى أتكره ، و« هاءِ » بمعنى أُجيب و« بجل » و« قط » بمعنى اكتفي ، في وجه .

انظر التسهيل ص ٢١١ ، وشرح الكافية لابن مالك ص ٥٥٢ ، والأشموني ١٩٧/٣ ـ ١٩٨ .

(٤) انظر الكافية بشرح الرضي ٦٥/٢ .

(٥) يعني : ما ذكره ابن مالك ، لما سيذكره .

(٦) وهو من الأفعال الماضي والأمر .

(٧) أي : ليتحقق وقوعه موقع مبنى الأصل ، وهو هنا الماضي .

(٨) هذا سهو ، إذ لم يذكر غير التوجيه السابق .

(٩) يعني : من الوسط . وهذه العبارة يستعملها المصنف كثيراً في سائر كتبه ، وكذا شيخه الجامي ، فقد قال في شرح الكافية ص ٦٩٠ : (وأسقط المصنف ذكر هذه الأفعال الأربعة من البين في مقام التفصيل ، مع ذكرها في مقام الاجمال) .

وبُنيتْ هذه الأسماءُ بالاتفاقِ[1] . وأما أنه هل لها محلٌ من الاعراب هو النصبُ أو / الرفعُ ، أو لا محل لها من الاعراب ؟ ففيه خلاف ، منهم من قال : لا محلَّ لها (١٥٥/أ) من الاعراب كما لا محل للأفعالِ التي قامت مقامَها[2] ، ومنهم من قال : هي منصوبةُ المحل بالمصدريةِ أو الظرفيةِ بتلكَ الأفعال[3] . ولا وجهَ لجعلِ الظروف منها مبنيّاتٍ ، فهي مركباتٌ على أصلِها من الاعراب ، وليس المجموعُ القائمُ مقامَ الفعلِ اسماً ولا فعلاً ، والظروفُ التي هي أجزاءُ البناءِ باقيةٌ على نَصْبِها الأصلي ، أوْ المحكي . فالأحقُّ أن تُجْعَلَ معربات[4] .

(وهي « هَأْ ») بالقصر (و «هَاءَ ») بالمد وفتح الهمزة . في التسهيل : « لـ » خذ : « هَأْ » و « هاء »[5] ، وفي حواشيه : « يمد ويقصر »[6] ومنه :

٣٣ ـ لا بَلْ يُجيبُكَ حينَ تدعو باسمِه فيقـولُ : هـاءَ وطـالَ مـا لبّى[7]

---

(١) انظر شرح الرضي ٢/٦٥ ، وشرح الجامي ص ٤٧٥ ، والهمع ٢/١٠٥ .

(٢) هذا مذهب كثير من النحويين ، منهم الأخفش ، وهو مذهب ابن مالك ونسبه بعضهم إلى الجمهور .
قال الرضي ٢/٦٧ : (اسم الفعل كان له في الأصل محل من الاعراب ، فلما انتقل إلى معنى الفعلية ـ والفعل لا محل له من الاعراب في الأصل ـ لم يبق له أيضاً محل من الاعراب) .
وانظر التصريح ٢/١٩٥ ، وشرح الأشموني ٣/١٩٦ .

(٣) هو مذهب المازني ومن وافقه . ونقل عن سيبويه وأبي علي الفارسي القول به كما نقل عنهما القول بالأول .
وذهب بعضهم إلى أنها في موضع رفع بالابتداء وأغناها مرفوعها عن الخبر ، كما أغنى في نحو « أقائم الزيدان » .
انظر شرح الرضي ٢/٦٧ ، وشرح الأشموني ٣/١٩٦ .

(٤) لم أجد أحدا قال بهذا غير المصنف .

(٥) انظر التسهيل ص ٢١٠ .

(٦) لم أجده في شرح التسهيل .

(٧) البيت من الكامل ، ولم أعثر عليه ولا على قائله في أي من كتب النحو ، بل ذكرته كتب اللغة . قال الجوهري في الصحاح ـ مادة (ها) :
(و « ها » قد يكون جواب النداء ، يمد ويقصر . قال الشاعر :
لا بـل يجيبك حين تـدعـو بـاسمـه فـيـقـول هـاء وطـال مـا لـبـى)
والبيت في تهذيب اللغة للأزهري ، واللسان ـ مادة (ها) .

وجعل التسهيل « هاء » وجميع لغاته بمعنى : خُذْ[1] ، وفي الصحاح جعلها بمعنى : هاتِ[2] .

(مجرَّدَيْن ومتلوِّي كافِ الخطاب) نحو « هاكَ وهاكِ » (على وِفْقِ المخاطب) إفراداً وتذكيراً وتأنيثاً وتثنيةً وجمعاً ، فلكلٍ منها خمسُ صِيَغ[3] .

(وقد تَخْلُفُ الكافَ همزةُ « هاء » مصرفة تصريفَها)[4] . أي : تصيرُ الهمزةُ خلفاً عن الكافِ على طِبْقِ صِيَغِها الخمسة . (نحو قوله تعالى : ﴿ هاؤم اقْرَءوا كتابَيهْ[5] ﴾ . و) عن تغلب (هَأْ) بمعنى « خذ » (كـ « خَفْ مطلقاً) يعني في الأحوالِ الستة من الإفراد وتوابِعه[6] . (أوْ مصرفةً تصريفَها)[7] أي : تصريفَ كلمةِ « خَفْ » فله ـ حينئذ صِيَغٌ خمسة .

(و) عن تغلب (هاءِ) بمعنى « خُذْ » (كـ « ناد ») في الوزن (مصرفةً تصريفَها[8] . و « هَلُمَّ ») غيرُ متصرفٍ عند الحجازيين ، متصرف عند تميم ، تقول : « هلمّا ؛ هلمّوا ، هَلْمُمْنَ »[9] . ومعناه إما احضُر ، فَيُعدّى بنفسِهِ ، أوْ :

---

(1) التسهيل ص ٢١٠ ، وشرح الكافية لابن مالك ص ٥٥٢ .

(2) هذا وهم من المصنف ، فالذي جعله الصحاح بمعنى (هات) هو ما كان مكسور الهمزة دون ما سواه . قال في مادة (هوأ) : (وقولهم : « هاء يا رجل » ـ بكسر الهمزة ـ معناه : هات . وإذا قلت : « هاء يا رجل » ـ بفتح الهمزة ـ كان معناه : هاك . وفيه لغة أخرى : هأ يا رجل، ـ بهمزة ساكنة ـ مثل « هع » أي : خذ) .

(3) انظر التسهيل ص ٢١٠ ، وشرح الرضي ٢/٧٠ ، والهمع ٢/١٠٥ .

(4) أي : تصريف الكاف . انظر التسهيل ص ٢١٠ ، وشرح الرضي ٢/٧٠ .

(5) من الآية ١٩ من سورة الحاقة . قال في الهمع ٢/١٠٥ :
(وهذه أفصح اللغات فيها ، وبها ورد القرآن) .

(6) ذكرها ابن مالك في التسهيل ص ٢١٠ ، والجوهري في مادة (هوأ) .
وانظر شرح الرضي ٢/٧٠ ، والهمع ٢/١٠٥ .

(7) انظر المصادر السابقة في مواضعها .

(8) انظر التسهيل ص ٢١٠ ، وشرح الرضي ٢/٧٠ .

(9) قال ابن مالك في شرح الكافية ص ٥٥٤ : (فأما « هلم » فاسم فعل على لغة الحجازيين ، وفعل على لغة بني تميم لأن الحجازيين لا يبرزون فاعله في التأنيث والتثنية والجمع ، وبنو تميم يبرزونه ، =

أَقْبِل ، فيعدى بـ « إلى »[1] .

(و « حَيَّهَلَ » بالفتحات) الأربعة ، إما بمعنى : ائْتِ ، فَيُعَدّى بنفسِهِ نحو « حَيَّهَلَ/الثريدَ »[2] ، وإما بمعنى : أَسْرِع ، فيُعدى بـ « إلى »[3] وإما بمعنى : (١٥٥/ب) أَقْبِل ، فبـ « على » . كذا في العباب[4] . (وساكن الهاء) فالفتحات ثلاث . (أو اللام[5] . وبتنوينِهما) أي : بتنوين ما بالفتحاتِ الأربع وما هو ساكنُ الهاءِ[6] ، لظهورِ أنَّ التنوينَ يُنافي سكونَ اللام[7] . (وبالألف مطلقاً) أي : وقفاً أَوْ وصلاً (عند التسهيل[8] ، ووقفاً عند الجوهري[9] . و « حَيَّ ») بمعنى « أقبل »[10] .

= فيقولون : هلمي ، وهلما وهلموا وهلممن ، ويؤكدونه بالنون ، نحو هلمَّنَّ) .
وفي الكتاب ١٢٧/١ : (واعلم أن ناساً من العرب يجعلون هلم بمنزلة الأمثلة التي أخذت من الفعل يقولون : هلم وهلمي وهلما وهلموا . وانظر ١٥٨/٢ ، ١٦٠ . وفي المفصل ص ١٥٢ : (وحكى الأصمعي أن الرجل يقال له : هلم ، فيقول : لا أهلم) وانظر الأشموني ٢٠٦/٣ .
وقد حكم الرضي في شرحه ٧١/٢ على لغة تميم هذه بعدم الفصاحة .

(١) من اللازم قوله تعالى : ﴿هلم إلينا﴾ ومن المتعدي قوله تعالى : ﴿ هلم شهداءكم ﴾ . انظر شرح الرضي ٧١/٢ ، وشرح الكافية لابن مالك ص ٥٥٢ .

(٢) انظر شرح الرضي ٧٢/٢ ، وحاشية الصبان على الأشموني ١٩٦/٣ .

(٣) أو بالباء ، نحو « حيهلا بعمرو » أي : أسرع بذكره ، فالباء فيه للتعدية مثل « ذهب به » . انظر شرح الرضي ٧٢/٢ ، وحاشية الصبان على الأشموني ١٩٦/٣ .

(٤) انظر العباب شرح اللباب لنقرة كار : ورقة ١٨٨ ، وحاشية الصبان ١٩٦/٣ .

(٥) يعني : أو ساكن اللام . انظر التسهيل ص ٢١١ .
وذهب الرضي إلى عدم جواز تسكين اللام في غير الوقف للقافية .
انظر شرح الرضي ٧٢/٢ . وقال الصبان ١٩٦/٣ : (وذكر بعضهم أن لام حيهل تسكن وتفتح ، وأن حاء حيهلاً ـ بالتنوين ـ وحيهلا ـ بالألف ـ تفتح وتسكن ، وأن الألف بدل التنوين وقفاً ، وأنها قد تثبت وصلا) .

(٦) انظر التسهيل ص ٢١١ ، وشرح الرضي ٧٢/٢ ، وحاشية الصبان ١٩٦/٣ .

(٧) فلا يكون التنوين في ساكن اللام .

(٨) انظر التسهيل ص ٢١١ .

(٩) في الصحاح ـ مادة (هلل) : (وإذا وقفت عليه قلت : حيهلا) .

(١٠) يعدى بـ « على » ، ومنه « حي على الصلاة » . انظر شرح الرضي ٧٢/٢ .

(و « هَلا ») بمعنى « اسكُن » أوْ « أَسْرِع »[1] ، وهما مادَّتا «حَيَّهَل »[2] .

(و « هيهاتَ ») بمعنى « بَعُدَ » (و) من لغاتِهِ[3] (أيْهاتَ) بابدال الهمزة من الهاء . (بالحركات) أي : بالحركات الثلاث على التاء[4] . (منوناً) كان (أو لا[5] . وبكسر الهمزةِ مع فتحِ التاءِ وحذفِهَا) أي : مع حذفِ التاءِ ، وحينئذ يجيء الكفُّ أيضاً[6] .

(و) من لغات « هيهَاتَ » (« أَيْهَانَ » بفتح الهمزة والنون[7] . و « تَيْدَ »[8] و « رُوَيْدَ ») هو[9] بمعنى « أَمْهِل »[10] حالَ كون « رويد » بمعنى : (غير حالٍ ولا مصدرٍ ولا نعتٍ له) أي : للمصدر ، فإنه في تلك الأحوال الثلاث منصوب[11].

(و « هَيْتَ » كـ « كَيْتَ ») ومعناه : أسرِع[12]. (ويجوز تشديدُ الياءِ مع فتحِهَا)[13] ويتفرع على التشديد ما أفاده بقوله : (ويجوز إبدال الهمزةِ من الآخِر

---

(١) انظر شرح الرضي ٧٢/٢ . ولم يذكر ابن مالك «حي » ولا « هلا » على الانفراد .

(٢) يعني : حي ، وهلا .

(٣) ذكر الصغاني في « هيهات » ستا وثلاثين لغة ، سيذكر المصنف بعضها . وانظر شرح الأشموني ١٩٩/٣ ، والهمع ١٠٦/٢ .

(٤) انظر التسهيل ص ٢١١ ، والرضي ٧٢/٢ ، وشرح الأشموني ١٩٩/٣ ،والهمع ١٠٦/٢ .

(٥) انظر المقتضب ١٨٢/٣ ، والتسهيل ص ٢١١ ، وشرح الرضي ٧٣/٢ .

(٦) قال المبرد في المقتضب ٢٥/٣ : (وايها يا فتى ، إذا كففته) .

(٧) قال الرضي ٧٣/٢ : (وقد يقال : أيهان ، بهمزة ونون مفتوحتين . وقال صاحب المغني : بنون مكسورة) . وانظر شرح الأشموني ١٩٩/٣ .

(٨) ويقال فيها : تيْدَخ ، بالخاء . انظر شرح الأشموني مع الصبان ١٩٦/٣ .

(٩) الصواب « هما » ، لأن معنى « أمهل » للاثنين .

(١٠) وفي القاموس أن « تيد » قد تأتي بمعنى اتئد أيضاً . وانظر حاشية الصبان ١٩٦/٣ .

(١١) قال في التسهيل ص ٢١١ :(ولأمهل « تيد » و « رويد » ،ما لم ينصب حالاً أو مصدراً نائباً عن أرود مفرداً ، أو مضافاً إلى المفعول ، أو نعتاً لمصدر مذكور أو مقـدر) . وانظر المقتضب ٢٠٩/٣ ، وشرح الرضي ٧٠/٢ ـ ٧١ .

(١٢) انظر شرح الكافية لابن مالك ص ٥٥٢ ، والتسهيل ص ٢١١ ، وشرح الأشموني ١٩٦/٣ .

(١٣) انظر التسهيل ـ الموضع السابق .

بفتحِ الهاءِ وكسرها[1] . ولكَ بالكافِ موضعِ التاءِ تشديداًوتخفيفاً)[2] ففي « هَيْتَ » ست لغات[3] .

(و « بَلْهَ » غيرَ مضاف) فإن المضافَ ، نحو « بَلْهَ زيدٍ » منصوبٌ على المصدريةِ بتقديرِ : تَرْكِ ، أي : تَرْكِهِ تركاً[4] . (و) هو مثل (كذاك)[5] بمعنى « دَعْ » .

(و « صَهْ ») بمعنى : « اسكُتْ » . (و « مَهْ ») بمعنى : اكفُفْ[6] .

(و « إيهِ » لـ « حَدِّث » على ما في التسهيل[7] . وفي الصحاح : « معناه الأمر ، تقول للرجل إذا استزدْتَهُ[8] من حديثٍ أو عملٍ : إيهِ ، بكسر الهاء »[9] هذا معناه عند استزادةِ ما أنتَ فيهِ حديثاً كان أو عملاً[10].

---

(١) أي : إبدال الهمزة من التاء مع فتح الهاء وكسرها . وقد ذكرهما ابن مالك في التسهيل ص ٢١١ ، لكن محققهُ ضبط آخرهما بالألف بدل الهمزة .
وانظر شرح الأشموني مع حاشية الصبان ١٩٦/٣ .

(٢) هذا وهم ، لأن التشديد للياء لا للكاف . انظر التسهيل ص ٢١١ .

(٣) وكلها ذكرها ابن مالك في الموضع السابق ، ولم يذكر الرضي فيها سوى أربع لغات هي : مفتوح الهاء مثلث التاء ، والرابعة كسر الهاء وفتح التاء . شرح الرضي ٧١/٢ .

(٤) قال الرضي ٧٠/٢ : (ويستعمل مصدراً واسم فعل ، فيقال : « بله زيد » بالإضافة إلى المفعول كـ « ترك زيد » ، و «بله زيداً » كـ « دع زيداً ») .

(٥) قال في التسهيل ص ٢١١ : (ولدع : بله وكذاك) . لكنه جعل « كذاك » بمعنى « قلل » في شرح الكافية ص ٥٥٢ .

(٦) انظر شرح الرضي ٧١/٢ ، وقال ابن مالك : بمعنى انكفف .
انظر التسهيل ص ٢١١ ، وشرح الكافية لابن مالك ص ٢٥٢ .

(٧) التسهيل ص ٢١١ ، وجعلها في شرح الكافية بمعنى : أمض في حديثك . وانظر إصلاح المنطق ص ٢٩١ ، والمقتضب ٢٥/٣ ، وشرح الأشموني ١٩٦/٣ .

(٨) في الأصل : أسرد منه . وأثبت ما في الصحاح .

(٩) انظر صحاح الجوهري ـ مادة (أيه) .

(١٠) أي : لا يختص باستزادة الحديث ، بل يشمل العمل أيضاً .

(و « آمين » و « أمين »)[1] وقد سبق تحقيقُ معناهما[2] .

(١٥٦/أ) /(و « بَسٍّ ») أي : ارفقْ[3] ، (و « قَرْقَارِ ») أي : صَوِّت[4] ، في الصحاح : « قَرْقَرَتِ الحمامةُ قرقرةً وقرقريراً ، وَقَرْقَرَ بطنُهُ [أي][5] : صوَّتَ ، وقولهم ، « قَرْقَارِ » بُنِيَ[6] على الكسرِ ، وهو معدولٌ ، ولم يُسْمَعِ العدلُ من الرباعي إلا في «عَرْعَارِ » و « قَرْقَارِ » ، وقال الراجز[7] :

٣٤ ـ قالت له ريحُ الصَبَا : قرقارِ واختلطَ المعروفُ بالإنكارِ[8]

---

(١) آمين : على وزن فاعيل ، وأمين : على وزن فعيل . ومن شواهد الأولى قوله : « ويرحم الله عبداً قال آمينا » .

ومن الثانية قوله :

تباعد مني فطحل وابن أمه أمين فزاد الله ما بيننا بعدا

انظر التسهيل ص ٢١١ ، وشرح الرضي ٦٧/٢ ، والأشموني مع الصبان ١٩٧/٣ .

(٢) في ص ٣٥٣ .

(٣) انظر التسهيل ص ٢١١ ، وشرح الرضي ٦٦/٢ .

(٤) في التسهيل ص ٢١١ : (ولقرقر : قرقار) . وانظر شرح الأشموني ١٩٦/٣ .

(٥) أثبت (أي) عن الصحاح .

(٦) في الأصل : وهي . وأثبت ما في الصحاح .

(٧) في الصحاح : قال الراجز أبو النجم .

(٨) البيت من الرجز ، ونسبه الجوهري إلى أبي النجم العجلي ، وكذا البغدادي في الخزانة ، وورد في كتاب سيبويه من غير نسبة لقائل معين . والقرقرة : تقدم معناها في ما نقله المصنف عن الصحاح قبل البيت . والشاهد فيه قوله : « قرقار » وهو اسم فعل من « قرقر » معدول عنه ، وحق هذا العدل أن يكون في باب الثلاثي خاصة ، لكنه جاء من الرباعي قليلاً ، حتى قيل : انه لم يأت منه إلا في لفظين هما : « قرقار » و « عرعار » ، بل ذهب بعض النحاة إلى منع أن يكون ذلك محمولاً على العدل ، قال ابن يعيش : « وقد خولف في حمل « قرقار » و « عرعار » على العدل ، لخروجهما عن الثلاثي الذي هو الباب ، وجعلا حكاية للصوت المردود دون أن يكونا معدولين ، وهو القياس » . أ هـ . ـ .

وقال سيبويه : (وأما ما جاء معدولاً عن حده من بنات الأربعة فقوله : قالت له ريح الصبا قرقار) .

وقال المبرد : (لم يأت في الرباعي عدل أصلاً ، وإنما « قرقار » حكاية صوت الرعد ، و « عرعار » حكاية أصوات الصبيان كما يقال : « غاق غاق ») .

انظر الكتاب ٢٧٦/٣ هارون ، شرح المفصل لابن يعيش مع الهامش ٥١/٤ ـ ٥٢ ، شرح الأشموني ١٦٠/٣ ، شرح الرضي ٧٦/٢ ، خزانة الأدب ٥٨/٣ ، صحاح الجوهري ، ولسان العرب : مادة (قرر) .

يريد : قالت له : قرقر [بالرعد][1] ، كأنه يأمر السحابَ بذلك »[2] .

ومعنى اختلاطِ المعروفِ بالانكارِ : اختلاطُ معروفِ السحابِ وعطائِهِ الغيثَ بالمنكَرِ من صوتِ الرعد .

(و « عَرْعَارِ ») في الصحاح : « العرعرةُ : لعبةٌ للصّبيانِ ، [و « عَرْعَارِ » أيضاً][3] بُنِيَ على الكسرِ ، لأنه معدولٌ عن عَرْعَرَ ، مثل قرقار ، عن قَرْقَرَ قال النابغة :[4]

٣٥ - . . . . يـدعـو وليـدُهم بهـا عَـرْعَـارِ[5]

لأن الصبيَّ إذا لم يجد أحداً رفع صوتَه فقال : « عَرْعَارِ » ، فإذا سمعوه خَرجوا إليه فَلَعِبُوا تلكَ اللُعْبَة »[6] .

(و « سَرْعان ») بمعنى : سَرُعَ[7] . (و) كذا (« وَشْكَـان » مثلثين[8] ،

---

(١) ما بين القوسين عن الصحاح .

(٢) صحاح الجوهري ـ مادة (قرر) .

(٣) ما بين القوسين عن الصحاح .

(٤) هو الذبياني ، صاحب المعلقة الشهيرة ، فهو غني عن التعريف .

(٥) هذا عجز بيت من الكامل ، وصدره :

« متكنفي جنبَيْ عكاظ كِلَيْهما »

وحذف المصنف صدر البيت هذا مع أنه من جملة ما نقله عن الصحاح ، وهو موجود بتمامه فيه ، مكتفياً بما فيه موضع الشاهد .

والشاهد فيه كالشاهد في سابقه ، حيث جاء فيه « عرعار » اسم فعل من « عرعر » وهو رباعي والأصل في باب العدل أن يكون عن الثلاثي . وقد أنكر بعض النحاة العدل فيه لهذا السبب . وينظر البيت السابق .

وانظر البيت في شرح ابن يعيش ٥٢/٤ ، وشرح الرضي ٧٦/٢ مع حاشية الشريف الجرجاني عليه ، وشرح الأشموني ١٦٠/٣ ، وخزانة الأدب للبغدادي ٦٠/٣ ، وديوان النابغة الذبياني ص ٣٥ .

(٦) صحاح الجوهري ـ مادة (عرر) .

(٧) انظر شرح الكافية لابن مالك ص ٥٥٢ ، وشرح الرضي ٧٤/٢ .

(٨) يعني : مثلثي الفاء . انظر المصدر السابق ، والتسهيل ص ٢١٢ .

و « شتان ») بمعنى : افترق[1] ، نحو « شتان زيد وعمرو » : افترقا . (و « بُطآن ») بمعنى : أبْطأ[2] ، (بفتح الباء وضمها ، و « واهاً ») بمعنى : أعْجَبُ[3] ، نحو :

٣٦ ـ واهـاً لسلمى ثم واهـاً واهـا   هي المنى لَـوْ أننـا نِلْنـاهـا[4]

(و « وَيْ ») هي كـ « واها »[5] . (و « أوَّه »)[6] بمعنى : أتوجع .

(و « أفِّ »)[7] بمعنى : أتضجر ، (دون « أفَّةٍ ») فإنها مصدر معرب[8] .

(و « إخٍ » و « كخٍّ ») بمعنى : أتكرَّه[9] .

---

(١) انظر شرح الكافية لابن مالك ص ٥٥٢ ، وشرح الرضي ٧٤/٢ ، والأشموني ١٩٧/٣ .

(٢) جعله ابن مالك بمعنى : بطؤ ، في شرح الكافية ص ٥٥٢ .

(٣) كذا أطلقه ابن مالك . وقيده الجوهري بالتعجب من طيب الشيء خاصة لا مطلق التعجب . انظر الصحاح ـ مادة (ووه) ، وشرح الرضي ٦٦/٢ .

(٤) الرجز نسبه الجوهري لأبي النجم العجلي ، وقيل : هو لرؤبة بن العجاج وقيل : لبعض أهل اليمن . وأنشده الجوهري :

واهـا لـريـا ثـم واهـا واهـا   يـا لـيـت عـيـنـيـهـا لـنـا وفـاهـا

بثمن نرضي به أباها

وفي اللسان ما يخالف هذا الترتيب . ويروى : «واهاً لليلى » أيضاً .

ورواية المصنف موافقة لما في مغني اللبيب ، وشرح الأشموني .

والشاهد فيه قوله : « واهاً لسلمى » حيث استعمله اسم فعل بمعنى : أعجب .

وانظر البيت في الصحاح ـ مادة (ووه) وكذا في اللسان ، ومجالس ثعلب ص ٢٧٥ وإصلاح المنطق ص ٢٩١ ، وشرح ابن يعيش ٧٢/٤ ، وشرح الكافية لابن مالك ص ٤٠٧ وشرح العمدة له ص ٥٤٧ ، والمغني ص٣٦٩ ،وأوضح المسالك ص ٥٤٧ ، والتصريح ١٩٧/٢ ، وشرح الأشمونى١٧/٣ ـ ١٩٨.

(٥) ولم يذكر (وا) وهي مثلهما بمعنى « أعجب » .

انظر التسهيل ص ٢١٢ ، وشرح الكافية لابن مالك ص ٥٥٢ ، والأشموني ١٩٨/٣ .

(٦) حرفها الناسخ الى (اواه) . وانظر التسهيل ص ٢١٢ ، وشرح الرضي ٧٤/٢ ، والهمع ١٠٦/٢ ، وشرح الأشموني ١٩٧/٣ .

(٧) فيها لغات كثيرة أوصلوها الى أربعين لغة . انظر شرح الرضي ٧٤/٢،والتصريح ١٩٧/٢ ، وشرح الكافية لابن مالك ص ٥٥٢ ، والأشموني ١٩٨/٣ .

(٨) في بعض نسخ التسهيل : (ولا تضجر « أف » ما لم يؤنث بالتاء فينصب مصدرا وقد يرفع). انظر التسهيل ص ٢١٢ هامش المحقق .

(٩) انظر التسهيل / الموضع السابق ، وشرح التصريح ١٩٧/٢ .

(و « بَجَلْ » و « قَدْ » و « قَطْ ») تلك الثلاث بمعنى : أكتفي ، على ما في التسهيل[1] ، وفي المشهور أنها بمعنى : انْتَهِ[2] ، والثاني أوفق بالياء[3] .

(و « هات ») بمعنى : أَعْطِ (مصرفةً تصريفَ « آتِ » ، وما فيه تصريفٌ عند ابن مالك)[4] ، لمنعِهِ أن يرفَعَ اسمُ الفعلِ الضميرَ البارزَ المرفوعَ لاختصاصِهِ بالفعل .

(و « مَكانَكَ » و « عندَكَ » و « لدَيْكَ » و « دونَكَ ») كلُّها بمعنى : خُذْ[5] .
(و « وَرَاءَكَ ») بمعنى : تأخَّر ، (و « أمامَكَ ») بمعنى : تقدم[6] (و « إليكَ ») بمعنى : تَبَاعَدْ[7] /(و « إليَّ ») بمعنى : أتباعَدْ ، (و « عَلَيْكَ ») بمعنى : الزَمْ[8] (١٥٦/ب)
(و « عليهِ ») بمعنى : لِيَلْزَمْ (و « عَلَيَّ ») بمعنى : أَوْلِنِي[9] .

(و « فَعالِ ») بمعنى الأمر[10]. (وأُلحقَ به ـ في البناء ـ « فَعَالِ » مصدراً معرفةً

---

(١) قيدها في التسهيل بأحد الوجهين، يشير إلى أنها تأتي بمعنى: حسب، فلا تكون اسم فعل. انظر التسهيل ص ٢١٢ مع الهامش .

(٢) قال الزمخشري في المفصل : (و « قدك ، وقطك ، أي : اكتف وانته) . انظر شرح ابن يعيش ٣٠/٤ ، ومغني اللبيب ١١٩/١ .

(٣) أي : استعماله ـ اذا كان بمعنى « حسب » ـ بالياء أوفق ، فيقال على الأول : « بجلني ، وقطني ، وقدني » مع نون الوقاية . وعلى الثاني : تحذف النون وتوصل بها الياء ، فيقال : بجلي ، وقدي ، وقطي . وانظر مغني اللبيب ١١٩/١ .

(٤) تقدم التعليق على هذا في ص ٣٩٧ .

(٥) مكانك : بمعنى أثبتْ في التسهيل ص ٢١٢ ، وفي الرضي ٧٥/٢ : الزم مكانك . وانظر شرح الأشموني ٢٠١/٣ .

(٦) انظر التسهيل ص ٢١٣ ، وفي الرضي ٧٥/٢ : (تقدم ، أو : احذر من جهة امامك) .

(٧) هي بمعنى : تنح ، في التسهيل ص ٢١٣ ، وشرح الرضي ٧٥/٢ ، والأشموني ٢٠١/٣ .

(٨) في الرضي ٧٥/٢ : (ويقال : عليك زيداً . أي خذه) .

(٩) انظر التسهيل ص ٢١٣ ، وقال الرضي ٧٥/٢ : (وأما « عليَّ » بمعنى : أَوْلِني ، أي : اعطني ، فهو مخالف للقياس من وجه آخر ، اذ هو أمر لكن الضمير المجرور به في معنى المفعول ، يقال : « علي زيداً » أي : قربنيه والقياس أن يكون المجرور فاعلاً) .

(١٠) أي : من الثلاثي ، أما الرباعي فلم يأت منه الا « قرقار » و « عرعار » على مذهب الأكثرين وسيبويه ، ونفى المبرد أن يكون ذلك من العدل .
انظر شرح المرادي للألفية ٧٦/٤ ـ ٧٧ ، وشرح الرضي ٧٦/٢ .

كـ « فجارِ »)[1] بمعنى : الفجور (وصفةً ، نحو « يا فساقِ »)[2] بمعنى يا فاسقة ، وَذُكِرَ منادى[3] ، تنبيهاً على اختصاصِهِ بالنداء[4] .

(وعلماً مؤنثاً للأعيانِ) نحو « حضارِ » اسمُ ماءٍ[5] . (في آخره راءٌ ، مطلقاً) في لغة تميمٍ كان أو حِجاز[6] . (ومطلقاً) ذا راءٍ كان أوْ لا (عند الحجازِ)[7] .

المبني من الظروف

(والظروفُ المنقطعةُ عن الإضافةِ لفظاً) لا معنىً ، بأن يُحْذَفَ المضافُ إليه

---

(١) أي : حال كونه مصدرا معرفة . وانظر شرح الجامي ص ٤٧٨ .

(٢) لمشابهة « فساق » لـ « فجار » عدلاً وزنة . انظر شرح الرضي ٢/٧٥ .

(٣) في الأصل : مساوي .

(٤) قال ابن يعيش ٤/٧٥ : (وانما اختص به النداء ، لأنه يصير معرفة بالقصد كتعريف « رجل » في قولك : يا رجل ، فاجتمع فيه التعريف الحاصل بالنداء والتأنيث ، اذ كان معدولا عن مؤنث ، والعدل مع لفظ « فعال » فناسب لفظ « نزال » ومعناه ، فبني كبنائه ، والدليل على تعريفه قولهم : يا فساق الخبيث و : يا فساق الخبيثة ، فوصفهم اياه بالمعرفة دليل على تعريفه) .

(٥) هذا سهو منه ، لأنه اسم كوكب ، قال الجوهري في الصحاح مادة (حضر) : (و « حضار » ، مثل « قطام » : نجم ، يقال : « حضار والوزن محلفان » وهما نجمان يطلعان قبل سهيل ، فيحلف أنهما سهيل ، للشبه) .
وانظر شرح ابن يعيش ٤/٦٥ ، وشرح الرضي ٢/٧٨ ، وشرح الجامي ص ٤٧٩ .

(٦) اذا كان العلم المؤنث ذا راء في آخره فبنو تميم يوافقون أهل الحجاز على بنائه ، وقيل : هذا مذهب أكثر بني تميم ، لأن قسماً قليلاً منهم لا يفرقون بين ذي الراء وغيره ، بل يحكمون باعراب الكل ، فنحو « حضار » ـ على هذا ـ مبني عند الحجازيين والتميميين ، أو أكثرهم .

(٧) أهل الحجاز لا يفرقون بين ذي الراء وغيره ، بل الجميع عندهم مبنيات لمشابهتها « فعال » بمعنى الأمر . عدلا وزنة ، وعند تميم ، غير ذي الراء معرب ، وإنما فرقوا بين ذي الراء وغيره ، لأن الراء حرف مستثقل، لكونه في مخرجه كالمكرر، فاختير فيه البناء ، لأنه أخف . انظر في جميع ما تقدم : شرح ابن يعيش ٤/٦٤ ـ ٦٥ ، وشرح الرضي ٢/٧٩ ، وشرح الجامي ص ٤٧٩ ـ ٤٨٠ .

ويُنوى[1] ، إذْ لو نُسِيَ كانت معربات[2] .

(وتسمى : غايات) ، لأن آخرَها الذي كان وسطاً صارَ بحذفِ المضاف إليه غايةً[3] .

(والقطعُ سماعِيٌّ لم يَتَجاوَزْ) هذه الألفاظَ المعدودَةَ ، أعني :

(« قبلُ » و « بعدُ » و « خلف » و « وراء » و « قدام » و « أمام » و « تحت » و « فوق » و « أسفل » و « دون » و « أوَّل ») في الصحاح : « الأولُ نقيض الآخِر ، وأصله : « وَوَّل » فَقُلِبَت الواوُ الأولى همزةً[4] . وإنما لم يُجْمَع على « أواوِل » ، لاستثقالهم اجتماعَ الواوَيْن بينهما ألفُ الجمع . وهو إذا جعلتَه صفةً ـ أي : عرفتَ بأنه صفةٌ في الأصل[5] ـ لم تصرفه ، فقلت : « عاماً أوَّلَ »[6] وإلا صرفته[7] ، فقلت : « عاماً أولاً »[8] . وإذا قلت : « افعلْ هذا أولُ »[9] ضممتَه على الغايةِ ،

---

(١) علل ابن الحاجب بناء الظروف المقطوعة عن الاضافة في شرح الكافية ص ٨٠ بقوله : (إنما بنيت ، لاحتياجها الى ذلك المنوي كاحتياج الحرف الى غيره ، ولذلك لا يبنى الا اذا نوي) .

وقال الرضي ١٠١/٢ : (انما بنيت هذه الظروف عند قطعها عن المضاف اليه ، لمشابهتها الحرف ، لاحتياجها الى معنى ذلك المحذوف) . وفي شرح الجامي ص ٥٠١ : (انما بنيت ، لتضمنها معنى حرف الاضافة وشبهها بالحروف في الاحتياج الى المضاف اليه) .

وانظر شرح الكافية لابن مالك ص ٣٦٢ .

(٢) في المصدر السابق : (ما قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية ، فانه عند نسيانه أعرب مع التنوين ، نحو « رب بَعْدٍ كان خيراً من قبل ») .

(٣) لأن الغاية كانت في الأصل ما أضيفت الظروف اليه ، فلما حذف صارت هذه الظروف هي الغايات التي ينتهي بها الكلام . انظر المصدر السابق .

(٤) هذا هو الرأي الثاني الذي ذكره الصحاح في أصله ، وصدره بقوله : « وقال قوم » . أما الأول فهو : أن أصله « أوْأَلْ » على « أفْعَل » مهموز الأوسط ، قلبت الهمزة واواً وأدغم ، يدل على ذلك قولهم : هذا أول منك . والجمع : الأوائل ، والأوالي أيضاً على القلب .

(٥) هذا التفسير من المصنف ، وليس في الصحاح .

(٦) في الصحاح : « تقول : لقيته عاما أول » .

(٧) في الصحاح : « واذا لم تجعله صفة صرفته » .

(٨) تقول : لقيته عاما أولاً « في الصحاح .

(٩) في الصحاح : « ابدأ بهذا أول » .

كقولك : « فعلتُهُ قبلُ »[1])[2] .

(و « من علُ » و « من عَلْوُ » مبنيَ الآخر على) الحركات (الثلاث وما عداهُ على الضم[3] . ويقطع من غير الظروف « لا غيرُ » و « ليس غيرُ » و « حسبُ ») لا غير[4] في الصحاح : « تقول : « رأيت زيداً حسبُ يا فتى» . كأنك قلت : « حسبي » أو « حسبُك » فأضمرتَ / هذا ، فلذلك لم تنون ، لأنك أردت الإضافة ، (١٥٧/أ) كما تقول : « جاءني زيد ليس غيرُ » تريد: «ليس غيرُه عندي »[5] . وفي كتب النحو جعل التركيب في تقدير : ليس الجائي غيرُه[6] ، على أن « غير » منصوب المحل وجعلوا « لا » في « لا غير » لنفي الجنس ، أي : لا غيرُه كذلك[7] ، وحينئذ كان القياس التكرير مخالفاً للفظ أخواته . وجعل الكوفيون «لا غير » مبنياً على الفتح فهو ليس من الغايات ، بل المعنى : لا مَنْ غيرُه جاءَ[8] .

(و « بَجَلْ » مبنياً على السكون بمعنى « حسب » غيرَ مقطوع) : تقول : « أفعل هذا بَجَلْ » أي : حسبي[9] ، وإنما لم تجعل من الغايات ، لبنائها حالَ

---

(١) في الأصل : « كقولك : افعل » ، وأثبت الصحيح من الصحاح .

(٢) انظر صحاح الجوهري : مادة (وأل) .

(٣) أي : ما عدا « من علو » . قال الرضي ١٠٢/٢ : (« و « من علو » مفتوح الفاء مثلث اللام ، فاذا بنيت « عل » على الضم وجب حذف اللام ، أي : الياء نسياً منسياً ، اذ لو قلت : « علي » لاستثقلت الضمة على الياء ، ولو حذفتها وقلت : من علي » لم يتبين كونها مبنية على الضم كأخواته) .

(٤) أي : ولا يقطع غير هذه الثلاثة . انظر الرضي ١٠٣/٢ ، والجامي ص ٥٠٣ .

(٥) صحاح الجوهري ـ مادة (حسب) .

(٦) قال الرضي ٢٤٨/١ : (تقول : جاءني زيد ليس غير ، بالضم ، تشبيها لـ « غير » بالغايات حين حذف المضاف اليه ، و « غير » خبر « ليس » أي : ليس الجائي غيره) .

(٧) قال الرضي ١٠٣/٢ : (ولا يحذف منها المضاف الا مع « لا » التبرئة) .

(٨) انظر الانصاف ٢٨٧/١ ، وشرح الرضي ٢٤٦/١ .

(٩) كان الأولى أن يمثل له مع الياء ، وقد تقدم قوله : وهو أوفق بالياء . وقال الجوهري في مادة (بجل) : (بجل بمعنى: حسب، يقولون : بجلك كما يقولون: قطك، الا انهم لا يقولون: بجلني، كما يقولون : قطني ، ولكن يقولون : بجلي ، وبجلي ، أي : حسبي ، قال لبيد :

ومتى أهلك فلا أحفله بجلي الآن من العيش بجل)

الإضافة أيضاً ، تقول : « هذا بَجَلْكَ » ، قال الأخفش : « هو ساكنٌ أبداً[1] » .

(و « إذْ ») للوقت الماضي ، لازمةَ الظرفيةِ ، إلا أن يضاف إليها زمان[2] أو تقعَ مفعولاً به ـ وكثرَ في التنزيل[3] .

ويلزمُها الإضافةُ إلى الجملةِ ، وإن عُلِمَتْ[4] حُذِفَت[5] وَعُوِضَ عنها التنوينُ وكُسِرَ لالتقاءِ الساكنَيْن[6] .

ويجيءُ حرفاً للتعليلِ[7] ، وللمفاجأةِ بعد « بَيْنا » و « بَيْنما »[8] وتركُها أقيسُ ، وكلاهُما عربي[9] .

(و« إذا ») للمستقبَل[10]، متضمنة معنى الشرط غالباً . وربما وقعت موقع « إذْ » و « إذْ » موقعَها . كذا في التسهيل[11].

---

(١) انظر الموضع السابق من الصحاح . وقال ابن يعيش ٤/٩٠ :

(وهي مبنية على السكون ، لوقوعها موقع الفعل المبني ، وسكنت على مقتضى القياس في كل مبنى) .

(٢) سواء كان الزمان صالحاً للاستغناء عنه ، نحو « يومئذ » و « حينئذ » أو غير صالح له ، نحو قوله تعالى : ﴿ ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا﴾. انظر المغني ١/ ٨٠.

(٣) منه قوله تعالى : ﴿ واذكروا اذ كنتم قليلاً فكثركم ﴾ . وانظر المصدر السابق .

(٤) في الأصل : عملت .

(٥) أي : وان علمت الجملة التي تضاف اليها « اذ » حذفت تلك الجملة .

(٦) كما في قوله تعالى : ﴿ وأنتم حينئذ تنظرون ﴾ . أي : حين بلغت الروح الحلقوم .

(٧) في الأصل : للتقليل . ولا يصح .

قال ابن هشام في المغني ٨٦/١ : (تكون للتعليل ، نحو ﴿ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم أنكم في العذاب مشتركون﴾ أي : ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب ، لأجل ظلمكم في الدنيا) .

(٨) في الكتاب ٣١١/٢ : (وتكون « اذ » مثل « اذا » للمفاجأة ، ولا يليها الا الفعل الواجب ، وذلك قولك : « بينما أنا كذلك اذ جاء زيد ») . وانظر المغني ٨٣/١ .

(٩) أي : ترك « اذ » بعد « بينا » و « بينما » أقيس من ذكرها ، وكلاهما عربي . وهذا ما نص عليه ابن مالك في التسهيل ص ٩٣ ، وفي شرح الرضي ١١٣/٢ تفصيل أكثر .

(١٠) قد تخرج عن الاستقبال . وعقد ابن هشام لذلك فصلا في المغني ٩٥/١ .

(١١) التسهيل ص ٩٣ . ومن وقوع « اذا » موقع « اذ » قوله تعالى : ﴿ ولا على الذين اذا ما أتوك لتحملهم

(و « الآن ») لوقتٍ حضرَ جميعُه أو بعضُه ، وقد يعربُ على رأيٍ ، كذا في التسهيل[1] . وفي الصحاح : « هو اسم للوقت الذي أنت فيه ، وهو ظرف غيرُ متمكِّنٍ وقعَ معرفةً ، ولم تدخل عليه الألف [واللام][2] للتعريف ، لأنه ليس [له][3] ما يَشْرَكَهُ ، وربما فتحوا[4] [منه][5] اللامَ ، وحذفوا الهمزتين »[6] .

(و « قَط » بفتح القاف واتباعها) أي : جعلها تابعة لحركة الطاء فَعُلِمَ أن ضمَّ القاف فيما إذا لم تكن الطاء ساكنة . (وتشديدِ الطاءِ وتخفيفِها مضموماً وموقوفاً) ففيه خمسُ لغاتٍ[7] ، وهي للماضي المنفي المستمر[8] .

(١٥٧/ب) (و « عَوْضُ »)[9] مفتوح الفاء (بالحركات) / الثلاث[10]. (غيرَ مضافٍ ،

= قلت لا أجد ما أحملكم عليه تولوا ﴾ وقوله تعالى : ﴿وإذا رأوا تجارة أو لهواً انفضوا إليها﴾. ومن العكس قوله تعالى : ﴿ يومئذ تحدث أخبارها ﴾ . قال ابن هشام : (والجمهور لا يثبتون هذا القسم ويجعلون الآية من باب ﴿ونفخ في الصور﴾ أعني : من تنزل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع . انظر المغني ١/ ٨٦ ، ١٠٠ .

(١) التسهيل ص ٩٥ . وقد نقل الرضي الآراء في سبب بناء « الآن » فعن الزجاج أنه مبني لتضمنه معنى الاشارة ، وعن السيرافي أنه بني لشبه الحرف وقال أبو علي : لتضمنها اللام . وعن الفراء أن أصله الفعل من « آن يئين » أدخل عليه اللام بمعنى الذي ، أي : الوقت الذي حان ودخل . شرح الرضي ١٢٦/٢ .

(٢) ما بين القوسين أثبته عن الصحاح .

(٣) أثبت (له) أيضاً من الصحاح .

(٤) وضع الناسخ هذه الكلمة مكان « وحذفوا » الآتية ، وقدم « حذفوا » الى مكانها .

(٥) زدت (منه) عن الصحاح .

(٦) انظر الصحاح ـ مادة (أين) .

(٧) ذكرها جميعا الرضي في شرحه ١٢٥/٢ وأشهرها كما قال فتح القاف وضم الطاء المشددة . وذكر ابن مالك في (قط) أربع لغات في التسهيل ص ٩٥ .

(٨) انظر التسهيل ص ٩٥ ، وشرح الرضي ١٢٥/٢ .

(٩) عوض : هو اسم للزمان والدهر في الأصل ، والمبني منه بمعنى أبداً ، لكنه قد يستعمل لمجرد الزمان لا بمعنى أبداً فيعرب . انظر شرح الرضي ١٢٤/٢ .

(١٠) انظر شرح الجامي ص ٥١٧ . ولم يذكر ابن مالك الفتح في لامه .

نحو : « لا آتيكَ عَوْضَ العائضين ») فانه حينئذ معربٌ منصوب[1] . و « العائضُ » : الباقي ، فالمعنى : لا آتيكَ ما بقيَ في الدهرِ باقٍ[2] . وهو يقابِلُ[3] « قَط » ، فإنه لاستمرارِ النفيِ في المستقبل[4] ، إلا أنه ربما يجيء « قط » في الماضي المثبَت[5] ، كقول بعض الصحابة : « قَصَرْنا الصلاةَ مع رسولِ الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ أكثرُ ما كنّا قَطُّ وآمنُه»[6] ، أي : آمن ما كنّا .

(و « أمس » مُعَيَّناً) مبني على الكسر ، مرادٌ به أمسُ يومِك ، إلا عند بعضِ العرب[7] . ومعربٌ معرفاً باللام[8] ومضافاً ونكرةً عند الكل[9] .

---

(١) هذا مثال لاستعماله بمعنى الزمان ، والمعنى : لا آتيك دهرَ الداهرين .
انظر شرح ابن يعيش ١٠٩/٤ ، وشرح الرضي ١٢٤/٢ ، وشرح الجامي ص ٥١٧ .

(٢) انظر شرح ابن يعيش ١٠٩/٤ .

(٣) في الأصل : يعامل .

(٤) من شواهده في هذا المعنى ما ذكره ابن يعيش ١٠٧/٤ من قول الأعشى :

رضيعَيْ لبــان ثــدي أم تقــاسمــا   بــأسحم داج عــوض لا نتفــرق

(٥) قال الرضي ١٢٤/٢ : (وربما استعمل « قط » بدون النفي لفظاً ومعنى) .

(٦) رواه البخاري في كتاب الحج ـ باب الصلاة بمنى ـ من حديث حارثة بن وهب الخزاعي ـ رضي الله عنه ـ ولفظه : « صلى بنا النبي ـ صلى اللّه عليه وسلم ـ ونحن أكثر ما كنا قط وآمنه بمنى ركعتين» .
انظر عمدة القاري شرح صحيح البخاري ١٥٢/٨ .
ورواه أيضاً الامام أحمد في مسنده ٣٠٦/٤ ولفظه : « صليت مع النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ الظهر والعصر بمنى أكثر ما كان الناس وآمنه ركعتين » .

(٧) هم بنو تميم حيث يعربون « أمس » ويجعلونه معدولاً عن اللام ، فاجتمع فيه التعريف والعدل ، فيمنع من الصرف لذلك ، فيقولون : « مضى أمس بما فيه » بالرفع من غير تنوين ، و « فعلته أمس » بالنصب . قال الراجز :

لقــد رأيت عجبــاً مــذ أمســا   عجــائــزاً مثــل السعــالي خمســاً

انظر شرح ابن يعيش ١٠٧/٤ ، وشرح الرضي ١٢٥/٢ ، ونوادر أبي زيد ص ٥٧ .

(٨) قوله : « معرفا باللام » جعل من المتن في الأصل ، وقد تبين لي بعد البحث والتمحيص أنه وهم الناسخ لا غير .

(٩) أي : يعرب اذا قارن الألف واللام أو كان مضافاً أو نكرة . وكذا ان كسر أو صغر بالاتفاق .
انظر التسهيل ص ٩٥ ، وشرح الرضي ١٢٦/٢ .

ومن مسائِلِه القريبةِ على ما يُستفادُ من الصحاح أنك تقول : « ما رأيته مذ أمسِ » فإن لم تَرَهُ يوماً قبل أمسِ قلتَ : « ما رأيتُه مذ أوَّلِ من أمسِ » ولم يُجاوَزْ ذلك[1] .

(وورَدَ معرفاً باللامِ على قلةٍ مبني) على ما رواه في التسهيل[2] .

(و « حيثُ » مضموماً ومفتوحاً)[3] نقل الفتحَ الجوهريُّ عن بعض العرب ، على نحو « كيفَ »[4] .

(و « بَيْنا » و « بَيْنما ») الأصل « بينَ » ، وحصلا بإشباع الفتحةِ وإلحاقِ « ما » الكافة . خصتا بالزمان مع أنَّ « بينَ » يعمُّه والمكانَ[5] . ولا يضافان إلا إلى الجملة ، وقيَّد صاحبُ اللبابِ الجملةَ بالاسميةِ[6] ، وأطلقها التسهيل[7] .

والعاملُ فيهما الجوابُ ، إذا لم يكن معه « إذا » المفاجأة ، أَوْ « إذْ » المفاجأة ، ومعنى المفاجأةِ إذا كانا[8] . (و « لَدى »)وفي الهندي ـ من شروح الكافيةِ[9] أن « لَدى » معربٌ ، وفيه مزيدُ تفصيل . وفي التسهيل : «ليست « لدى » ـ بمعنى « لدن » على الأصح ، بل بمعنى « عند »[10]» .

---

(١) ما ذكره ليس في الصحاح .

(٢) انظر التسهيل ص ٩٧ ، وشرح الرضي ١٢٦/٢ .

(٣) وحكى صاحب التسهيل الكسر فيها أيضاً .

(٤) انظر الصحاح ـ مادة (حيث) .

(٥) أي : بين يعم الزمان والمكان .

(٦) قال الفاضل في اللباب ص ١١٩ : (و « بينا » و « بينما » من الظروف الزمانية اللازمة للاضافة الى الجملة الاسمية) .

(٧) انظر التسهيل ص ٩٣ .

(٨) قال صاحب اللباب ص ١١٩ : (والعامل فيهما الجواب اذا كان مجرداً من كلمتي المفاجأة ، والا فمعنى المفاجأة المتضمنة هما اياه) .

(٩) لشهاب الدين أحمد بن عمر الدواني الدولة آبادي المتوفي سنة (٨٤٩هـ) ويسمى شرحه على كافية ابن الحاجب : شرح الهندي ، أو الهندية ، ومنه نسخ عديدة في شتى مكتبات العالم .
انظر بروكلمان ٣١٤/٥ ، وابن الحاجب النحوي ص ٦١.

(١٠) انظر التسهيل ص ٩٧ . وقال الرضي ٢ /١٢٣ : =

(و « لَدُنْ » بحركاتِ الدالِ وإسكانها أو نقلِ ضَمِّها مع حذفِ النون) معلّق بكل من الإسكان والنَّقْل . (وكسرِها) أي : كسرِ النون ، دفعاً لالتقاء الساكنَيْن . (و « لَدُ » بفتح اللام وضم الدال) فهذه ثمانِ لغات[1] . ومعناها : أوَّلُ غايةِ الزمان / (١٥٨/أ) أو المكان . والفرق بينها وبين « عند » : أنك لا تقول : « لَدَيَّ كذا » إلا لِما[2] حضرَ عندَك ، سواءُ أكان في مِلْكِكَ أمْ لا ، ولا تقول : « عندي كذا » إلا لِما هو في مِلْكِك ، سواء حضر عندك أوْ غاب[3] .

ما جاء على لفظ الحرف أو تضمن معناه[4]

(وما جاء على لفظِ الحروف كـ « مُذْ » و « منذُ »[5] ، والكافِ[6]

= (وأما « لدى » فهو بمعنى « عند » ، ولا يلزمه معنى الابتداء ، و«عند» أعم تصرفاً من « لدى » لأن « عند » يستعمل في الحاضر القريب وفيما هو في حرزك وان كان بعيداً ، بخلاف « لدى » فانه لا يستعمل في البعيد) .

(١) ذكرها جميعا الرضي في شرح الكافية ١٢٣/٢ ثم قال : (واعراب « لدن » المشهورة لغة قيسية) . وذكر فيها ابن مالك عشر لغات في التسهيل ص ٩٧ بزيادة « لد » ساكنة الدال بفتح اللام وضمها . وذكر محققه أنه وجد في بعض نسخه لغتين أخريين هما : « لت » مفتوحة اللام باسكان التاء وضمها .

(٢) في الأصل : بما .

(٣) انظر شرح الرضي ١٢٣/٢ .

(٤) وضعت هذا العنوان لألفاظ متفرقة من المبنيات سيذكرها ، منها ما جاء على لفظ الحرف في كونه على حرفين ، ومنها ما علل سبب بنائه بتضمنه معنى الحرف أو الحرفين من الأسماء .

(٥) في « مذ » و « منذ » خلاف طويل ، فان وقع بعدهما مجرور فقيل هما اسمان ، وقيل : حرفا جر ، وعليه الجمهور . واذا وليهما مرفوع فهما اسمان بلا خلاف ، لكن الخلاف في المرفوع بعدهما ، فقيل : هو مبتدأ وهو قول جمهور البصريين ، وقيل هو خبر لمبتدأ محذوف ، وهو قول الزجاجي وبعض الكوفيين . وان وليهما جملة اسمية أو فعلية ، فالمشهور انهما حينئذ ظرفان مضافان الى الجملة ، أو الى زمن مضاف الى الجملة وقيل : مبتدآن ، فيجب تقدير زمان مضاف الى الجملة يكون هو الخبر . واختلف كذلك في أصلهما ، والراجح أن منذ أصل مذ ، بدليل ضم ذالها عند ملاقاة الساكن ، نحو « مذ اليوم » .

انظر تفصيل الخلاف وأدلة كل فريق في الانصاف : مسألة (٥٦) ٣٨٢/١ - ٣٩١ ، ومغني اللبيب لابن هشام ٣٧٢/١ - ٣٧٤ ، وشرح الرضي ١١٦/٢ - ١١٨ .

(٦) تقدم الكلام عليها في ص ٢٣٦ .

و « على »[1] و « عن »[2]) فإن هذه الألفاظَ مبنياتٌ أسماءً مثلُها حروفاً .

(و « كم ») عطف على « ما جاء » . (و « كذا » و « كأيِّن »[3] ولغاتِـه ، و « لَهيَ ») بكسرِ الهاء[4] وفتحِ الياء (نحو « لَهيَ أبوكَ » بمعنى : للهِ أبوك) أي : للهِ خيرُه من شفقةِ الأبوَّة أو غيرِ ذلك مما يليق بالمقام .

واللامُ للتعجُّب[5] ، حُذِفَ اللامانِ وقُلِبَ الهاءُ إلى موضعِ الألفِ ورجعَ إلى أصلِه من الياء[6] ، على قول من جعل « الله » من « لاهَ يليهُ » أي : تستَّر[7] . [وهو][8] مبني ، لتضمُّنِه معنى الحرفَيْن . وجَعْلُ علةِ البناءِ تضمنِ حَرْفِ التعريف

---

(١) تقدم الكلام عليها في ص ٢٣٢ .

(٢) تقدم الكلام عليها في ص ٢٣١ .

(٣) تقدمت ثلاثتها في كنايات العدد ص ٣٥٤ - ٣٥٧ .

(٤) بل هي بسكون الهاء . قال امام النحاة في الكتاب ٣/٤٩٨ هارون :
(وقال بعضهم : « لهي ابوك » فقلب العين وجعل اللام ساكنة اذ صارت مكان العين ، كما كانت العين ساكنة ، وتركوا آخر الاسم مفتوحاً كما تركوا آخر « أين » مفتوحاً ، وانما فعلوا ذلك به حيث غيروه ، لكثرته في كلامهم فغيروا اعرابه كما غيروه) . وعليه ضبطها الجوهري في الصحاح مادة (ليه) ساكنة العين ، وكذا اللسان في مادة (أله) .

(٥) في اللسان : مادة (أله) : (ويقولون : «لاه أبوك» ويريدون «للّه أبوك» وهي لام التعجب). وانظر حاشية الجرجاني على الرضي ١/ ٢٢٠ .

(٦) قال الجوهري في الصحاح : مادة (ليه) : (« لاه ابن عمك » أراد : للّه ابن عمك ، فحذف لام الجر واللام التي بعدها ، وأما الألف فهي منقلبة عن الياء ، بدلالة قولهم : « لهي أبوك » ، ألا ترى كيف ظهرت الياء لما قلبت إلى موضع اللام) .
وفي الكتاب ٢/ ١٦٢ هارون : (وزعم الخليل أن قولهم : لاه أبوك إنما هو على « للّه أبوك » ولكنهم حذفوا الجار والألف واللام ، تخفيفاً على اللسان) .

(٧) انظر الكتاب ٣/ ٤٩٨ هارون، والصحاح مادة (ليه) .
وفي اللسان آراء كثيرة في أصل اسم اللّه تعالى ، منها : أنه من « أله يأله » أي : تحير . قاله ابن الأثير ، ومنها : أنه من « اله » على « فعال » بمعنى : مفعول ، ومنها : عن أبي الهيثم أن أصله : « الاه » وأصله « اله ولاه » . وقيل : من « أله يأله » إلى كذا ، أي : لجأ إليه . انظر اللسان مادة (أله) .

(٨) زدت (وهو) ، ليستقيم السياق .

كما قال بعضٌ ، من ضِيقِ العَطَن[1] .

ويناسب حذفُ الحروفِ وفواتُ ترتيبِها مقامَ التعجب المستتبع للتخفيفِ كلَّ المناسبةِ . فخذْ هذه النكتةَ فإنها محضُ المَوْهِبَة .

في العباب : « وقد تُحذفُ الياءُ ، فيبقى « لَهِ أبوكَ »[2] .

(و « وَلْهِ لا أفعل ») مفتوحاً ومكسوراً (بمعنى : « باللهِ لا أفعل ») حُذِفَ الحرفان فبقي « لاهِ » فرُدَّ إلى أصلِه ، على ما قيل : إن « الله » مأخـوذ من « الـوَلَه »[3] . [و][4] الإلهَـةُ : الحيَّةُ[5] . وبُنِيَ ، لتضمُّنِـه معنى الحـرفَيْن ، والاقتصارُ على أحدِهما ـ كما زعموا ـ من قبيلِ ما سبَق[6]. (و « كَيْتَ » و « ذَيْتَ ») مفتوحاً . (كنايَـتَيْن عن القضيَّة ، ويلزَمهُما التَكرار بالواوِ ، نحو « قال فلانٌ كَيْتَ وكَيْتَ » و « كان الأمر ذَيْتَ وذَيْت »)[7] .

---

(١) في الصحاح (عطن) : (العطن والمعطن : واحد الأعطان والمعاطن وهي مبارك الابك عند الماء ، لتشرب عللاً بعد نهل.

و « فلان واسع العطن : إذا كان رحب الذراع) .

هذا ولم أجد من تكلم على علة بناء (لهي) .

(٢) انظر العباب شرح اللباب لنقرة كار : رقة (١٢٢ ب) .

(٣) قال اللسان مادة (أله) : (ويجوز أن يكون من « ألهِ يَألَه ألهاً » أي : تحير وأصله : وله يوله ولهاً).

(٤) زدت الواو ، ليستقيم السياق .

(٥) في اللسان مادة (أله) : (والإلاهة: الحيةُ العظيمَة ، عن ثعلب ، وهي الهِلال . و « إلاهة » : اسم موضع بالجزيرة) .

والإلاهة : من أسماء الشمس ، سمتها به العرب لما عبدوها .

انظر الموضع السابق من لسان العرب . وفي القاموس مادة (لاه) : (سميت الشمس إلاهة ، لارتفاعها).

(٦) أي : من تضييق الواسع ، كما عبر به في رده للقول السابق .

(٧) في المقتضب ٣/ ١٨٣ : (فأما « ذيت وكيت وذيَّة » فإنما هي كنايات عن الخبر ، كما يكنى عن الاسم المعروف بفلان وعن العدد بأن يقول : كذا وكذا . ولم يوضع على الافراد . فلذلك بنيت ، والتاء متحركة بالفتح لالتقاء الساكنين من حيث حركت آخر « أين » و « كيف » وما أشبه ذلك) . وانظر شرح الجامي ص ٤٨٩ .

المركبـــات المبنيـــة

(والمركَّباتُ المبنية) لا يخفى فائدةُ التقييدِ ، إلا أنه ينبغي أن يُعلم أن المراد بالمركبِ عند النحويين مجمـوعُ الكلمتين ، بمعنى : المركب من الغيـر[1] . وعندي : المركب معَ الغير ، إذْ المبني[2] / بالتركيب كل واحد من « أحدَ » و« عشرَ » في « أحدَ عَشر » لا المجموع[3] ، [و][4] في « بَعْلَبَكَّ » : الجزءُ الأول[5] لا المجموع ، وكذا في « ضاربة » و« بَصْري » أيضاً المجموع ليس اسماً مبنياً إلا بتكلف وتمحل يُسْتَغْنى عنه بما أبْدَعْناه[6] . (١٥٨/ب)

وأيضاً تخرج الأجزاءُ من ضبطِ المبني على طريقَتِهم[7] ، ولا يخرجُ شيء من اعتبارِنا المجموعَ ليسَ اسماً مبنياً[8] .

(وهي : أن يُضمَّنَ الثاني معنى الحرفِ ، نحو « أحدَ عشرَ » وأخواته)[9] الثمانية (وما أخِذَ منها)[10] أي : من تلك التسعة . (للواحد من المتعدد نحو

(١) ظاهر تعريفهم للمركب لا يفيد ما ذكره ، وهو قولهم : « كل اسم مركب من كلمتين ليس بينهما نسبة » . انظر شرح الرضي ٢/ ٨٤ ، وشرح الجامي ص ٤٤٨ .

(٢) في الأصل : المستثنى ـ ولا يخفى تحريفه .

(٣) انظر المصدرين السابقين .

(٤) زدت الواو ليستقيم السياق .

(٥) وقيل باعراب الجزأين ، وما ذكره هو الأفصح . انظر شرح الجامي ص ٤٨٧ ، وشرح الرضي ٢/ ٨٧ .

(٦) لأنه إذا كان الثاني تاء تأنيث فالأول مبني على الفتح ، وإذا كان ياء النسبة فالأول مبني على الكسر ، والثاني من كلا المركبين حرف اعراب . وسيبين المصنف هذا في ص ٤١٤ .

(٧) أي : على طريقة النحاة في اعتبار المركب من الغير لا مع الغير كما ذهب اليه .

(٨) في الأصل : اسماء مبنياً .

(٩) يستثنى منها صدر « اثني عشر » فإنه معرب الصدر عند الجمهور ، وذهب ابن درستويه الى أنه مبني كسائر أخواته من الصدور . لكونه محتاجاً إلى الجزء الثاني مثلها . انظر شرح الرضي ٢/ ٨٨ .

(١٠) كررت عبارة المتن هذه في الأصل .

« حادِي عشرَ[1] » ، بُنِيَ الجُزآنِ على الفتح ، إلا اثْنَيْ عشرَ حيثُ أعربَ الأول) لمشابهة المضاف في سقوط النون ، فتتقوى جهة الإعراب، فلا يبني ، كما لا يبنى المضاف في التركيب الإضافي[2] . وفيه أن « أحدَ عشرَ » - أيضاً - شأنه في[3] « أحد » المضاف لسقوط التنوين . ويمكن أن يُدْفَعَ بأن صورةَ « أحدَ » كصورةِ « عشرَ »[4] ، فلا يذكَّر بالإضافةِ تذكيراً تاماً[5] ، بخلاف اثني عشر . وقيل - ونعمَ ما قيل - : إن الجزءَ الثاني من المركبِ في « اثنيْ عشر » قامَ مقامَ النون فصار التركيبُ كلا تركيب[6] ، ولهذا لا تصحُّ إضافة « اثني عشرَ » بخلافِ أخواتها الثمانية[7] .

(وجاز اسكانُ الياءِ مطلقاً) أي : من كلِ ما في آخرِ جزئهِ الأول ياء ، من « ثاني عشرَ » و « ثماني عَشْرَةِ » (مع حذفِها من « ثماني عشرَة) فقط دون غيره[8] .

(وقد يجيء هذا التركيب) الذي يضمَّن فيه الثاني الحرف (في الظروفِ ، نحو « لقيتُه يومَ يومَ ») أي : يوماً فيوماً ، أي : كلَّ يوم ، فمعنى العمومِ مستفادٌ من

---

(١) انظر شرح الرضي ٢/ ٨٧ .

(٢) في شرح الرضي ٢/ ٨٨ كلام طويل في تعليلهم اعراب صدر « اثني عشر » .

(٣) في الأصل : فيه . ولعل الصواب ما أثبته .

(٤) يعني : صورتهما في الوزن والحركات والسكنات واحدة .

(٥) كذا في الأصل . ولم يتبين لي وجه استدلاله به .

(٦) في سيبويه ٢/ ٥٥ - ٥٦ : « وأما اثنا عشر » فزعم الخليل أنه لا يغير عن حاله قبل التسمية ، وليس بمنزلة « خمسة عشر » ، وذلك أن الاعراب يقع على الصدر فيصير « اثنا » في الرفع ، و « اثني » في النصب والجر و « عشر » بمنزلة النون ، ولا يجوز فيها الاضافة كما لا يجوز في « مسلمين » .
وقال في ٢/ ١٧١ : (فان زاد المذكر على « أحد واحداً قلت : « له اثنا عشر » و « ان له اثني عشر » لم تغير الاثنين عن حالهما إذا ثنيت الواحد، غير أنك حذفت النون ، لأن « عشر » بمنزلة النون) .
وانظر المقتضب ٢/ ١٦٠ ، وشرح الرضي ٢/ ٨٨ - ٨٩ ، وشرح الجامي ص ٤٨٦.

(٧) انظر شرح الرضي ٢/ ٨٨ . وشرح المفصل ٦/ ٢٥ - ٢٦ .

(٨) الأجود في « ثماني عشرة » فتح الياء مع جواز اسكانها .
قال الرضي ٢/ ١٥٢ : (أما الفتح ، فلأن الياء تحتمل الفتح لخفته كما في « رأيت القاضي » وجاء اسكانها كثيراً، لتثاقل المركب بالتركيب كما أسكنت في « معدي كرب » و « قالي قلى ») .
وانظر التسهيل ص ١١٨ ، وشرح ابن يعيش ٦/ ٢٧ ، وشرح الجامي ص ٥٣٢ .

الفاء[1] ، كما في قولك : « انتظرتُه ساعةً فساعة » أي : في كل ساعة ، لأن فاءَ التعقيبِ [تدل][2] على الثاني عقبَ الأول بلا فصل .

أ) (و« صباحَ مساءَ »[3] / أي : كلَّ صباح ومساء . كذا في العباب[4] . والأظهر أن المرادَ الدوامُ ، كما يقالُ في الفارسية : « مَنْ يا فُلانِمْ شام وصباح »[5] .

(و « وَجَدْتُه ») فصلَ بين الظرفَيْن السابقين[6] و(«بينَ بينَ») بالفعلِ[7] ، لتفاوتٍ بينهما في المعنى ، لأنهما للعمومِ بخلافِ « بينَ بينَ » . وهكذا فعلَ في ذكرِ سائر المركباتِ ، فجمعَ [غيرَ][8] المتفاوتِ في فعلٍ[9] ، فلا تغفلْ . في الصحاح : « أي : بين الجيد والرديء »[10]. وفي العباب : « أي : بين هذا وبين هذا »[11].

---

(١) وتقدر الواو في مثله أيضاً . قال ابن يعيش ٤/ ١١٨ : (كانك قلت : صباحاً ومساءً، ويوماً ويوماً) . وأجاز الرضي ٢/ ٩١ التقديرين .

(٢) زدت ما بين القوسين ليستقيم السياق .

(٣) أي : لقيته صباح مساء . لعطفه على « يوم يوم » .

(٤) العباب : ورقة ١٩٤/ ب .

(٥) تقدم أن « من » في الفارسية ضمير للمتكلم ، يقابل « أنا » في العربية وفلانم بمعنى فلان المستعمل في الكناية عن الشخص في العربية ، ومعنى « شام » : مساء ، وصباح : كما هي في العربية .

(٦) وهما : « يوم يوم » و « صباح مساء » .

(٧) وهو « وجدته » .

(٨) زدت (غير) ليستقيم المعنى . لأن مراده أنه جمع الظروف المتماثلة بفعل واحد ، كما في « لقيته يوم يوم ، وصباح مساء » .

(٩) كما سيأتي في قوله : « لقيته كفة كفة » و « صحرة بحرة » ، و « تفرقوا شغر بغر ، وشذر مذر ، وخذع مذع » .

(١٠) في مادة (بين) من الصحاح : (وهذا الشيء بين بين ، أي : بين الجيد والرديء ، وهما اسمان جعلا اسماً واحداً ، وبنيا على الفتح) .

(١١) العباب شرح اللباب : ورقة ١٩٤/ ب .

(وفي الأحوال[1] ، نحو « تفرقوا شَغَرَ بَغَرَ »[2] مِنْ « شغرَ » أي : انتشر[3] ، و « بَغَرَ النجمُ » أي : نَشَرَ المطَر[4] . (و « شِذَرَ ») أي : بفتح الأول وكسره (و) كذا (مِذَر)[5] « شَذَر » من التشذر وهو التفريقُ[6] ، و « مذَر » في الأصل : « بَذَر » ، والميم بدل من الباء ، فهو من التبذير ، وهو الاسرافُ والتفريق[7] . (و « خِذَعَ مِذَعَ ») بكسر أولهما من الخَذْع ، وهو القطعُ ، و « فلان مذّاع » أي : كَذّاب ، يُفْشي الأخبارَ وينشُرها[8] .

(و « أَخْوَلَ أَخْوَلَ »)[9] يقال :« تطايرَ الشَرَرُ[10] أخولَ أخولَ » أي : متفرقاً ، وهو الذي يتطايرُ من الحديدِ الحار إذا ضُرِب . فتلك الأمثلة الأربعة[11] بمعنى مُتَفَرِّقين .

---

(١) أي : ويأتي هذا التركيب في الأحوال .

(٢) في الصحاح (شغر) (وتفرقوا شغر بغر ، أي : في كـل وجه ، وهما اسمان جعلا اسماً واحداً وبنيا على الفتح) . وانظر الكتاب ٢/ ٥٤ ومجمع الأمثال ١/ ٢٥٥ .

(٣) شغر : له معنيان في الصحاح ، الأول : شغر الكلب ، إذا رفع احدى رجليه . والثاني : شغر البلد ، أي : خلا من الناس . وانظر شرح ابن يعيش ٤/ ١١٨ وفيه : (مأخوذ من قولهم : اشتغر في البلاد . إذا أبعد فيها) .

(٤) ويعنون بالنجم : الثريا ، كما في الصحاح : مادة (بغر) .

(٥) أي : هو أيضاً بفتح الأول وكسره . انظر الصحاح : مادة (شذر) ، ومجمع الأمثال ١/ ٢٥٥ .

(٦) ومن معاني التشذر في الصحاح : الوعيد ، والتهيؤ للقتال ، وكلاهما لا يفيد المعنى الذي في المثال وهو ـ كما أفاده الجوهري ـ إذا ذهبوا في كل وجه . فالأولى أن يجعل من الشذر ، وله معنيان :) الشذر من الذهب ما يلقط من المعدن من غير إذابة الحجارة ، والقطعة منه : شذرة ، والمعنى الثاني : صغار اللؤلؤ . وعليه أجرى معناه ابن يعيش ٤/ ١١٩ قال : (كأنه لصغره متفرق لا يجمع بالنظم) .

(٧) أو هو على أصله ، ومعناه من « مذرت البيضة » إذا فسدت وأبعدت . انظر شرح الرضي ٢/ ٩٢ .

(٨) انظر شرح ابن يعيش ٤/ ١١٩ ، ومجمع الأمثال ١/ ٢٥٥ ، وشرح الرضي ٢/ ٩٢ .

(٩) انظر شرح الرضي ٢/ ٩١، وشرح الكافية لابن مالك ص ٦٩٤ .

(١٠) في الأصل : الشذر . وانظر المصدرين السابقين، والصحاح ـ مادة (خول) .

(١١) هي : شغر بغر، شذر مذر ، خذع مذع ، وأخول أخول .

(وتَرَكَهُم حيثَ بيثَ ، وَحَوْثَ بَوْثَ) في الصحاح : « حوث »: لغة في « حيثُ » ويقال : « تركهم حَوْثاً بَوْثاً ، وحَوْثَ بَوْثَ ، وحَيْثَ بَيْثَ ، وحـاثِ باثِ ، إذا فرَّقهم »[1] .

(وقد يقال : « حاثَ باثَ[2] » فتحاً وكسراً[3] . و « هو جاري بيتَ بيتَ »)[4] أي : ملاصقاً بيتي بيتَه[5] ، والأصل بيتٌ مني إلى بيتٍ منه ، أو : بيتُه إلى بيتٍ مني ، أو : بيتٌ لبيت ، أي : ملاصقٌ ، كذا قيل[6] . وظني أن[7] أصل التركيب فيه : بيتٌ وبيت ، أي : بالنظر إلى معنى : « كلُّ بيتٍ منه متصلٌ ببيتٍ مني » فاشتهرَ في معنى « ملاصقاً » .

(و « لقيته كفَّةَ كفَّة »)[8] أي : متواجِهَيْن[9] ، كـأن كـلاً منهمـا يكف صاحبَه / عن الإعراضِ[10]. والكفةُ : المرَّةُ من الكف ، بمعنى : المَنْع . وعندي (١٥٩/أ)

---

(١) انظر صحاح الجوهري ـ مادة (حوث) .
وقال الرضي ٢/ ٩٢ : (و « حيث بيث » وقد ينونان ، وقد يقال : حيث بيث ، بكسر الفاءين ، وأصلهما : « حوث بوث » وقد يستعملان على الأصل مع التنوين وعدمه ، نحو « حوثاً بوثاً » ، من الاستحاثة والاستباثة وهما بمعنى ـ يقال : استحثت الشيء، إذا ضاع في التراب فطلبته) .

(٢) في الأصل : حاث ماث .

(٣) قال الرضي في الموضع السابق : (وقد جاء « حاثَ باثَ » بفتح الثاءين و « حـاثِ باثِ » بكسرهما أيضاً تشبيهاً بالأصوات ، نحو « قاش ماش ، وخاق باق ») .

(٤) انظر الكتاب ٢/ ٢٧٥ ، وشرح الرضي ٢/ ٩١ ، والصحاح ـ مادة (بيت) .

(٥) قال الرضي ٢/ ٩١ : (والمعنى : ملاصقاً بيتي بيته ، أي : مجتمعان ملتزقان ، كما تقول : « كل رجل وضيعته ») . انظر الصحاح في نفس المادة .

(٦) قدر ابن يعيش فيه « إلى » أو « اللام » أو « الفاء » . قال في شرح المفصل ٤/ ١١٧ : (والأصل: بيتاً لبيت ، أو : بيتاً إلى بيت فحذف الحرف وضمن معناه ، فبني لذلك . وهما في موضع الحال ، كأنك قلت : هو جاري ملاصقاً) .

(٧) في الأصل : أي .

(٨) انظر الصحاح : مادة (كفف) ، والكتاب ٢/٥٤ ، وشرح الرضي ٢/٩١ .

(٩) قال في الصحاح : (وقولهم : « لقيته كفة كفة » ـ بفتح الكاف ـ أي : كفاحاً وذلك اذا استقبلته مواجهة) .

(١٠) قال ابن يعيش ٤/ ١١٦ : (ويجوز أن يكون الأصل : كفة على كفة ، أو كفة عن كفة ، وذلك أن المتلاقيين إذا تلاقيا فقد كف كل واحد منهما صاحبه عن مجاوزته إلى غيره في وقت التقائهما) .

أن الكفةَ كفةُ الميزان ، أي : « لقيتُه ككفةٍ وكفة » أي : هو ككفة ، فصار بمعنى : متواجِهَيْن ، كما هو شأن الكفَّتَيْن .

(و« صَحْرَةً بَحْرَةً »)[1] أي : منكشِفَيْن ، والصحرةَ[2] : الانكشاف والبحرةُ : الاتساع[3] ، أي : كائنَيْن في انكشافٍ واتساعٍ من الأرض[4] .

(وأُجْرِيَ مَجْرَاها أحوالٌ أصلُها الابتداء[5] ، نحو « أفعلُه بادي بَدا »)[6] بادي : اسم فاعل من « بدأت الشيء»، أي : فعلتُه ابتداءً ، « وبداءً » مهموز على مثال « ذِهاب » ، مصدر «بدأتُ» بمعنى المفعول ، أي : فعلتُه مبدوءاً ، بمعنى : ما يجب أن يُبْدَأَ بهِ ، فاشتهر التركيب . (أي : مبتدِئاً) : فَخُفِّفَ الأولُ بإسكان الهمزةِ وقلبه ياءً، وَحُذِفَت الهمزةُ من الثاني، وبُنِيا[7] تشبيهاً بـ «ثماني عَشْرَةَ»بإسكان الياء، هذا عند سيبويه[8] ، وجعلَه الزمخشريُّ من قبيلِ «بَعْلَبَكَّ»[9] وَتَبِعَه صاحبُ اللباب[10] .

---

(١) في الأصل : صحوة بحوة . وانظر مجمع الأمثال ٢/ ١٣٠ ، والكتاب ٢/٥٤، وشرح الرضي ٢/ ٩١ ، والصحاح ـ مادة (بحر) .

(٢) في الأصل : والصحوة .

(٣) انظر شرح ابن يعيش ٤/ ١١٦ ، وشرح الرضي ٢/ ٩١ .

(٤) انظر الموضع السابق من الصحاح .

(٥) في الأصل: الاضاء .

(٦) انظر شرح ابن يعيش ٤/ ١٢٢ ، وشرح الرضي ٢/ ٩٠ .

(٧) في الأصل : وبينها .

(٨) بل جعلها سيبويه من باب « خمسة عشر » ، قال في الكتاب ٢/ ٥٤ ، (وأما قوله : « كان ذلك بادي بدأ » فانهم جعلوها بمنزلة « خمسة عشر » ولا نعلمهم أضافوا ، ولا يستنكر أن تضيفها ، ولكن لم أسمعه من العرب) .

(٩) أي : مما بني فيه الصدر وأعرب العجز ، لعدم تضمنه معنى الحرف . واعترض عليه ابن يعيش بقوله : (وقد ذكر صاحب الكتاب « بادي بدأ » و « أيدي سبا » من هذا الضرب، وليس منه ، لأنهما ليسا علمين) . ورجح الرضي مذهب سيبويه ، ثم قال : (ولو كان الأمر كما قال جار اللّه لوجب ادخال التنوين في « بدى » و « بدا » ، لأن فيهما تركيباً بلا علمية ولم يسمعا منونين) . انظر شرح ابن يعيش ٤/ ١١٢ ، وشرح الرضي ٢/ ٩٠ .

(١٠) انظر اللباب للاسفراييني ص ٥٩٨ .

(و « باديَ بدىء »[1]) في الصحاح : « البدىء : الأول »[2] .

(و « تفرَّقوا أيدي سَبا » و « أيادي سَبا »)[3] « أيدي : كناية عن الأبناء ، لأنهم في التقوّي والبطشِ بهِم بمنزلةِ الأيدي ، أي : تفرقوا في البلاد حالَ كونهم مثلَ أولادِ سَبَا بنِ يَشْجُب[4] ، حينما أرسِلَ عليهم سيلُ العَرِم ، في تفرقهم في البلاد ، ويحتمل المصدر ، أي : مثلَ تفرقهم[5] .

(وأُلحِق بهذا) أي : بالمبني المركبِ الجزأيْن (حَيْصَ بَيْصَ) أي : اختلاطٌ من أمرِهم لا مخرَجَ لَهُم منه ، ويقال : في ضيقٍ وشدةٍ[6] ، والحيصُ : العدولُ .

وزعم بعضهم أنهما اسمانِ من « حَيْص » و « بَوْص » جُعِلا واحداً ، وجعل « بَيْص » للازدِواج ، والحَيْصُ : التخلفُ ، والبوصُ : السَبْقُ ، أي : وقعوا في أمرٍ يُتَخَلَّفُ عنه ويُفَرُّ[7] .

(وقد يُكْسَرُ كأوّلِهِ) أي : يُبنى على الكسر كما يكسر الحاءُ والباءُ منهما[8] .

---

(١) مثل « بادي بدا » ومن لغاتها : « بادي بَدْءٍ » و « بادي بديء » بياء ثم همزة ، و « بادي بداء » . انظر شرح الرضي ٢/ ٩٠ ، والصحاح - مادة (بدا) .

(٢) انظر الصحاح - مادة (بدأ) .

(٣) انظر مجمع الأمثال ١/ ٢٧٥ ، وشرح ابن يعيش ٤/ ١٢٣ ، وشرح الرضي ٢/ ٩٠ .

(٤) هو سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان ، وسمي به قبيلته وأولاده ، وقصة اغراقهم بسيل العرم معروفة ، فقد ذكرها اللّه - جل جلاله - في القرآن . ومنه اسم السورة (سبأ) ، وأصل المثل : أن سبأ لما أنذروا بسيل العرم خرجوا من اليمن متفرقين في البلاد ، فقيل لكل جماعة تفرقت : « ذهبوا أيدي سبا » و « أيادي سبا » .

و « سبا » أصله الهمزة ، وإنما تركت تخفيفاً ، لطول الاسم وكثرة الاستعمال .

انظر شرح الرضي ٢/ ٩٠ وشرح ابن يعيش ٤/ ١٢٣ ، ومجمع الأمثال ١/ ٢٧٥ - ٢٧٧ ، وتفسير الكشاف ٣/ ٢٨٤ - ٢٨٥ ، والكتاب ٢/ ٥٤ .

(٥) ويحتمل الحال على حذف المضاف . ذكر الرضي ٢/ ٩٠ الأوجة الثلاثة .

(٦) التفسير بنصه عن الصحاح : مادة (حيص) ، وانظر شرح الرضي ٢/ ٩٢ حيث فسره بالفتنة العظيمة تبعاً للزمخشري . انظر المفصل بشرح ابن يعيش ٤/ ١١٤ .

(٧) انظر الصحاح - مادة (حيص) ، وشرح ابن يعيش ٤/ ١١٤ .

(٨) ومنه قول الراجز :

وحُكِيَ اعرابُ / الجزأَيْن والتنوين[1] ، وقد يقال : « حَوْصُ وبَوْص ») بجعل الأول (١٦٠/أ) كالثاني للازدِواج[2] .

(و « الخازِ بازِ »)[3] عطفٌ على « حَيْصَ بَيْصَ » . (بكسرَتَيْن أو فتحتين وجاءَ بالإضافَةِ مع الصَرْف)[4] أي : صرف الجزء الثاني . (وعَدَمِه) أي : عدمِ الصرف (وكونُه كـ « بَعْلَبَكٍّ » مطلقاً)[5] أي : نظراً الى الجزء الأول والثاني[6] . (ومع كسر الأول) : فيكون الجزء الثاني كالجزء الثاني من « بَعْلَبَكٍّ »[7] ، فهذه ستة أوجه .

= صــارت عـليــه الأرض حيص بـيص حـتـى يـلف عـيـصــه بـعـيـص

انظر صحاح الجوهري : مادة (حيص)، وشرح ابن يعيش ٤/ ١١٥ .

(١) قال الجوهري : (وحكى أبو عمرو : وقع فلان في حيصَ بيصَ ، وحِيصَ بِيصَ وحيصِ بيصِ ، وحكى : انك لتحسب على الأرض حيصاً بيصاً) . وانظر شرح ابن يعيش ٤/ ١١٥ .

(٢) قال الرضي ٢/ ٩٢ : (وقد يقال : حوص بوص ، بقلب الياء واواً) .

(٣) الخازباز : له خمسة معان ، وفيه سبع لغات ، أما معانيه :

فالأول : ضرب من العشب ، والثاني : ذباب يكون في العشب ، والثالث : حكاية صوت الذباب ، والرابع : السنور ، والخامس : داء يأخذ الابل والناس في اللهازم .

لكن الرضي في شرح الكافية ٢/ ٩٢ جعل الخازباز مركباً من اسم فاعل « خزى » أي : قهر وغلب ، ومن فاعل « بزى » أي : سما وارتفع ، كأنه قيل : هو الخازي البازي . وانظر حاشية الشريف الجرجاني عليه .

أما لغاتها فهي : كسر الأول والثاني ، وكسر الأول وضم الثاني ، وفتح الأول والثاني ، وفتح الأول وضم الثاني ، وإضافة الأول إلى الثاني و « خازباء » مثل « قاصعاء » ، و « خزباز » كـ « قرطاس » .

انظر الصحاح : مادة (خوز) ، وشرح ابن يعيش ٤/ ١٢٠ ، وشرح الرضي ٢/ ٩٢ .

(٤) ذكر الصرف فيه الرضي ٢/ ٩٢ .

(٥) عطف على : وجاء بالاضافة مع الصرف وعدمه .

(٦) أي : ببناء الأول على الفتح ، وإعراب الثاني ، أو بإعرابهما على إضافة الأول إلى الثاني ، كما يجوز ذلك في « بعلبك » ، ويجوز في هذه الحالة صرف الثاني وترك صرفه ، لجوازه ـ أيضاً ـ في « بعلبك » .

انظر شرح الرضي ٢/ ٩٢ ، وشرح ابن يعيش ٤/ ١٢٠ .

(٧) قال ابن يعيش ٤/ ١٢٠ : (وبني الأول ، لأنه صار كالجزء من الثاني بمنزلة الصدر له ، وسكن على أصل البناء ، الا انه التقى في آخره ساكنان فكسر لالتقاء الساكنين ، وأعرب الثاني ، تشبيهاً بـ « معد يكرب » في لغة من يعرب) . وانظر شرح الرضي ٢/ ٩٢ .

وله خمسة معانٍ : السنّور[1] ، وضربٌ من العُشْبِ[2] ، وداءٌ في اللهازِم[3] والذبابُ الذي يكون في العُشْبِ[4] ، وصوتُ الذبابِ[5] . وفيه لغتان لا تركيبُ فيهما[6] : « خِزْباز » كـ « قِرطاس » و « خازِباءِ » كـ « قاصعاءِ »[7] .

(وإنْ لم يُضَمَّن الثاني حرفاً ولا نسبةً[8] ، فإن كانَ ياءَ النسبةِ فالأولُ مكسورٌ وإن كانَ تاءَ تأنيثٍ فمفتوحٌ[9] . والثاني) من كلا المركبين (حرفا إعراب) أي : يجري فيهما الإعرابُ . (وإلا) أي : إن لم يكن الثاني شيئاً منهما[10]. (فالأولُ مفتوحٌ والثاني مكسورٌ إن كانَ صوتاً كـ « سيبويهِ ») ، لأنه في التركيب يبنى الصوتُ على الكسرِ ، تشبيهاً له بـ « غاقِ »[11](وإلا فمَحِلُّ الاعراب) أي : يجري الإعراب الذي يستحقُّه المجموعُ على الثاني . (كـ « بعلبكٍّ »)[12]

---

(١) قال ابن يعيش ٤/ ١٢٢ : (وحكى أبو سعيد أنه « السنور » وهو أغربها) .

(٢) انظر الصحاح (خوز) ، وشرح الرضي ٢/ ٩٢ ، وشرح ابن يعيش ٤/ ١٢٠ .

(٣) جمع «لهزمة»، واللهزمتان: عظمان ناتئان تحت الأذن. انظر الصحاح (لهزم)، وشرح ابن يعيش ١٢٢/٤ .

(٤) انظر الصحاح (خوز) ، وشرح الرضي ٢/ ٩٢ ، وشرح ابن يعيش ٤/ ١٢١ .

(٥) هو حكاية صوت الذباب كما في الصحاح ـ مادة (خوز) .
وقد ذكرت هذه المعاني قبل قليل .

(٦) أي : فضلاً عن لغاته التي فيها تركيب . وقد ذكرت جميع لغاته آنفاً .

(٧) ذكرهما ابن يعيش في شرح المفصل ٤/ ١٢٠ .

(٨) قوله : « ولا نسبة » احتراز عن مثل « عبد اللّه » و « تأبط شراً » ، لأن بين جزئي كل واحد منهما نسبة قبل العلمية ، أما في « عبد اللّه » فالنسبة اضافية ، وأما في « تأبط شراً » فالنسبة تعلقية ، وهي التي تكون بين الفعل والمفعول . انظر شرح الجامي ص ٤٨٤ .

(٩) قال الزمخشري في المفصل : (والذي يفصل بين الضربين : أن ما تضمن ثانيه معنى حرف بني شطراه ، لوجود علتي البناء فيهما معاً ، أما الأول : فلأنه تنزل منزلة صدر الكلمة من عجزها ، وأما الثاني : فلأنه تضمن معنى الحرف . وما خلا ثانيه من التضمن أعرب وبني صدره)
شرح ابن يعيش ١١٢/٤. وانظر شرح الجامي ص ٤٨٦.

(١٠) أي : ان لم يكن الثاني مضمناً حرفاً ولا نسبة ، كأن يكون صوتاً .

(١١) « غاق » : حكاية صوت الغراب ، وسيأتي في مبحث الصوت ص ٥٠٧ .

(١٢) فيه لغتان أخريان : احداهما : اعراب الجزأين معاً ، وإضافة الأول إلى الثاني ومنع صرف الثاني .
والثانية : كالأولى ، لكن مع صرف الثاني .
انظر شرح الجامي ص ٤٨٧ ، وشرح ابن يعيش ٤/ ١٢٤ .

المعمـــول نفسـاً[1]

(وإذا عرفت المعمول محلاً ، فما سواه معمولٌ نفساً ، إما تقديراً)[2] لا يظهرُ أثرُ الإعراب في اللفظ ، بل لِلَّفظِ أصلٌ إذا رُدَّ إليه يَظهرُ فيه الإعراب .

(وهو المقصورُ) أي : ما يكونُ في آخره ألفٌ[3] . (والمضافُ إلى ياءِ المتكلمِ غيرَ معربٍ بالألف)[4] فإن المعرب بألف إعرابه لفظي في حالةِ تلكَ الإضافةِ نحو « مُسْلِمايَ » و « ابْنَايَ » . (والياءِ) فإن المعربَ بالياءِ تُدْغَمُ ياؤُه في ياءِ المتكلم ، ولا يخرجُ بذلكَ عن درجةِ التلفظ ، نحو « مُسْلِمَيَّ » و « مُسْلِمِيَّ »[5] .

(والمرفوعُ والمجرورُ اللذان حرفُ / إعرابهما ياءٌ مكسورٌ ما قبلَها) كـ « قاضٍ » و « رامٍ » بخلافِ المنصوبِ الذي حرفُ إعرابِه ياءٌ مكسورٌ ما قبلها ، فإن إعرابه لفظي ، لِتَحَمُّلِ الياءِ الفتحةَ[6] . (١٦٠/ب)

---

(١) أي : المعرب ، وقد تقدم المبني ، حيث سماه : معمول محلاً .

(٢) أي : بتقدير الاعراب في الاسم المعرب ، لتعذر ظهور الاعراب فيه لفظاً لكون الحرف ـ الذي هو محل الحركة الاعرابية ـ غير قابل لهذه الحركة .

(٣) سواء كانت الألف موجودة في اللفظ كـ « العصا » ، أو محذوفة لالتقاء الساكنين كـ « عصاً » بالتنوين . وانظر شرح الجامي ص ٤٩ .

(٤) نحو « غلامي » ، وقد ذهب الشريف الجرجاني في حاشيته على شرح الرضي ١/ ٣٤ إلى أن اعرابه في حالة الجر لفظي لا تقديري .

(٥) الصحيح أن الاعراب فيها في حالة الرفع تقديري ، للاستثقال ، فان أصله (مسلمون) في نحو « جاءني مسلمي » سقطت النون للاضافة ، فاجتمع الواو والياء ، فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وكسر ما قبل الياء ، فلم تبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ، فصار الاعراب في حالة الرفع تقديرياً، أما في النصب والجر فلم تخرج الياء عن حقيقتها بالادغام . وانظر الجامي ص ٥١ .

(٦) قال الرضي ١/ ٣٤ : (وأما المستثقل اعرابه فشيئان ، يستثقل في أحدهما رفعاً وجراً ، وفي الآخر رفعاً . فالأول : الاسم المنقوص ، أي : الذي حرف اعرابه ياء قبلها كسرة ، فيستثقل الضم والكسر على الياء المكسور ما قبلها ، وذلك محسوس ، لضعف الياء وثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة ، فان سكن ما قبلها وما قبل الواو لم تستثقل الحركتان عليهما نحو « ظبي ودلو وكرسي ومغزو » . وأما الفتحة فلخفتها لا تستثقل على الياء مع كسرة ما قبلها ، نحو « رأيت القاضي » ويسمى هذا النوع منقوصاً لأنه نقص حركتين) .

(ومرفوعٌ لواحدةٍ غيرُ مُخاطَبة ، آخرُه حرفُ عِلَّةٍ) فإن الضم[1] لا يتحمَّلُه حرفُ العلة . واحترزَ بـ « واحدةٍ » عن غيرِها ، لأن التثنيةَ والجمعَ رفعُهما بالنون و « بغيرِ مخاطَبَةٍ » عن المخاطبةِ فإن رفعَه بالنون ، و « بآخرِه حرفُ علة » عن الصحيحِ ، فإنه يتحمل الضم .

(أو منصوب كذلك) أي : لواحدة غيرِ مخاطَبَةٍ . (آخرهُ ألِفٌ) احترزَ عما آخرُه غيرُ ألف ، لتحمُّلِ الفتحةِ ، أما الألفُ [فـ][2] لا يتحملُ الحركةَ أصلاً .

(ومعربٌ بحرفٍ حُذِفَ لالتقاءِ الساكنَيْن) فإن المحذوفَ لا يكونُ في اللفظِ نحو « جاءني مسلما القومِ » و « مُسْلِمَي القوم » و « مسلمو القوم » ، و « أبو القوم » و « أبا القوم » و « أبي القوم »[3] .

(ومعربٌ محكيٌّ) كما إذا قيل : « رأيتُ زيداً » فتقول : « من زيداً » فرفع « زيد » تقديري ، لاشتغالِ محله بالنصبِ المحكي[4] .

(وموقوفٌ سقط إعرابُه) احترزَ به عن مثل « زيداً » بالنصبِ ، فإنه يقال في لوقف : « زيداً » بالألفِ ، فنصبُه[5] موجودٌ لا حاجةَ إلى القولِ بتقديرِه[6] .

---

١) في الأصل : الضمير . والصواب ما أثبته .

٢) زدت الفاء ، ليستقيم السياق .

٣) انظر شرح الرضي ١/ ٣٤ ، وشرح الجامي ص ٥١ ـ ٥٢ .

٤) قال الرضي ١/ ٣٤ ـ ٣٥ . (وكان عليه ـ يعني : ابن الحاجب ـ أن يعد ـ في المستثقل اعرابه ـ الموقوف عليه رفعاً وجراً بالسكون ، نحو « جاءني زيد » و « مررت بزيد » ، وأن يعد ـ في قسم المتعذر اعرابه مطلقاً ـ المحكى ، في نحو « من زيد » و « من زيداً » و « من زيد » لكونه معرباً مقدر الاعراب وجوباً ، لاشتغال محله بحركة الحكاية) .

وقال الشريف الجرجاني في حاشيته على شرح الرضي ، معقباً على كلام الرضي المتقدم : (قوله : « لاشتغال محله بحركة الحكاية » : هذه الحكاية في لغة أهل الحجاز ، ومختصة بالأعلام) . انظر الموضع السابق .

٥) في الأصل : فينصبه .

٦) انظر شرح الرضي ١/ ٣١ .

(وإما لفظاً) عطف على قوله : « إما تقديراً » . (فاحفظه) أي : المعمول اللفظي . (بمعرفةِ قَسيمِه)[1] أي : القسم الأول الذي يقابله من المعمول . (حفظاً) تأكيداً للحفظِ ، أوْ مبالغةً بجعلِ التنوينِ للتعظيم[2] .

(فالمعمول : إما مرفوعٌ ، أو منصوبٌ ، أو مجرورٌ ، وقد عرفتَ أقسامَها بعضَها فبعضاً) بالتدريجِ والتفصيلِ المقتَضِيَيْنِ[3] للتمكُّن . (فعليكَ بجمعِها إن نلتَ من معرفةِ ما سبقَ حظاً . وقد يصيرُ المعربُ مبنياً وجوباً على ما يُرفع به) حركةً كان أو حرفاً ، واواً أو ألِفاً ، (إذا كـان مُعَيَّناً غيرَ مضافٍ ولا مشبَّهٍ به) . أي : بالمضافِ ، أي : اسماً[4] عاملاً / في ما بعدَه كـ « عشرينَ » في « عشرين رجلاً » (١٦١/أ) (ولا مستغاثاً منادى) خبر ثان لـ « كان » ، نحو : « يا زيدانِ »[5] و « يا زيدونَ »[6] . بخلاف « يا غلامَ زيدٍ »[7] و « يا عشرينَ رجلاً »[8] و « رجلاً »[9] لغيرِ معين . (أو بدلاً منه) من المنادى ، عطف على[10] الخبر الثاني ، كقوله : (أو معطوفاً عليه عارياً عن اللام) .

والحاصل أن الشرط الوجودي مردد بين الثلاثة . واحترز بقيد « عارياً » عن مثل « يا زيدُ والعاقلُ »[11] فإنه معربٌ رفعاً أو نصباً[12]، وعن مثلِ « يـا عبدَ اللهِ

---

(١) في الأصل : قسميه . ومراده ما يقابله وهو التقديري .

(٢) فيكون تنوينه للاهتمام بشأنه ، لأنه هو الأصل والأكثر .

(٣) في الأصل : المقتضيان .

(٤) في الأصل : أسماء .

(٥) مثال المبني على الألف . وانظر شرح الجامي ص ١٩٤ .

(٦) مثال المبني على الواو . وانظر المصدر السابق .

(٧) لأنه مضاف ، وهو منصوب ، لأن علة النصب ، وهي المفعولية متحققة فيه .

(٨) مثال لشبه المضاف ، وهو ما له تعلق بما بعده بالعمل .

(٩) أي : « يا رجلاً » ، وهو مثال المفرد النكرة .

(١٠) في الأصل : في .

(١١) انظر شرح الجامي ص ٢٠٠ .

(١٢) اختار ابن الحاجب فيه الرفع مع تجويزه النصب ،لأن المعطوف بحرف منادى مستقل ، فينبغي أن يكون =

والعاقلُ »[1] فإنه منصوب .

(إلا إذا كان المنادى علماً موصوفاً بـ« ابن » مضافاً الى علم) مستثنى من المنادى . (فيُخْتارُ فتحُه)[2] نحو «يا زيدُ بنَ زيد»، ولا يجبُ بناؤه على ما يُرفعُ [به][3] ، بل يكون مرجوحاً . ولم نَقُل : « إلى علمٍ آخرَ » كما قال غيرنا[4] لئلا يخرج إلى تدقيقِ النظرِ في دَرْجِ المثالِ المذكورِ تحتَه[5] .

(وعلى الفتحِ) عطفٌ على « ما يُرفعُ به » (إذا كان) منادى (مستغاثاً بالألفِ)[6] نحو « يا زيداهُ » [بخلاف][7] المستغاثِ باللام ، نحو « يا لَزَيدٍ » فإنه مجرور .

(وعلى ما ينصبُ به)[8] فتحةً كان أو كسرةً أو ألفاً أو ياءً . (إذا كان نكرةً) بخلاف المعرفةِ ، فإنه يكون مرفوعاً ، وبخلافِ المضافِ والمشبهِ به فانهما منصوبان . (متصلاً بـ« لا ») بخلاف المفصولِ عنها فإنه مرفوع[9] . (لنفيِ الجنسِ) بخلاف «لا» المشبهة بـ« ليس » فإنه مرفوع . (اسماً لها[10]. وجوازاً)

= على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء له ، وهي الضمة أو ما يقوم مقامها . انظر الكافية مع شرح الجامي ص ٢٠٠ .

(١) لأنه معطوف على « عبد الله » وهو منصوب .

(٢) وهو اختيار ابن الحاجب ، وتبعه الجامي في شرحه ص ٢٠٣ وعلله الجامي بكثرة وقوع المنادى الجامع لهذه الصفات ، والكثرة مناسبة للتخفيف ، فخففوه بالفتحة التي هي حركته الأصلية ، لكونه مفعولاً به .

(٣) زدت « به » ليستقيم المعنى .

(٤) انظر الكافية بشرح الجامي ص ٢٠٣ ، والمصنف لا يصرح باسم شيخه عند رد أقواله .

(٥) كذا في الأصل . ولم يتبين لي المراد ، كما لا يخفى ضعف العبارة .

(٦) انظر شرح الجامي ص ١٩٦ .

(٧) زدت ما بين القوسين ليستقيم المعنى .

(٨) أي : ويبنى على ما ينصب به .

(٩) تقدم بيان هذا في ص ١٧٥ .

(١٠) أي : لـ« لا » .

عطفٌ على « وجوباً »[1] (مفتوحاً إذا كان ظرفاً مضافاً إلى الجملة ، أوْ « إذْ ») نحو ﴿ يومَ ينفعُ الصادقينَ صدقُهم ﴾[2] و « يومَئِذٍ »[3] . (أوْ كان « مثلَ » و « غَير » مع « ما »[4] أوْ « أنْ » أو « أنَّ ») بأن يكونَ المضافُ إليه هذه الحروف مع صِلَتِها ، نحو « أعجبني مثلَ ما قلتَ » أو « أن قلتَ » أوْ « أنَّك قلتَ » .

(وعلى ما ينصبُ به) عطف على « مفتوحاً » أي : جوازاً كائناً على ما ينصب به . (كموصوفه) أي : كما بني موصوفُه / على ما يُنْصَبُ به[5] . وعلم منه أنه لقب (١٦١/ب) المبني « على [ما][6] ينصب به » ، وهو ليس إلا اسم « لا » المذكور[7] . (إذا اتصل به) أي : بشرط الاتصال بالموصوف ، نحو « لا رجلَ ظريفُ » فإنه يجوز بناء « ظريف » كما يجوز اعرابُه رفعاً على محل اسم « لا » من الابتداء ، ونصباً ، حملاً على أثرِ « لا »[8] .

---

(١) في قوله : « وقد يصير المعرب مبنياً وجوباً » .

(٢) من الآية ١١٩ من سورة المائدة .

قرأ نافع « هذا يوم » بالفتح ، وقرأ الباقون « هذا يوم » بالرفع .

قال العكبري : (هذا : مبتدأ ، و « يوم » خبره ، وهو معرب ، لأنه مضاف الى معرب . ويقرأ « يوم » بالفتح،وهو منصوب على الظرف . وقال الكوفيون : « يوم » في موضع رفع خبر « هذا » ، ولكنه بني على الفتح لاضافته الى الفعل) . انظر التبيان للعكبري ١/ ٤٧٧ ، والكشف عن وجوه القراءات ١/ ٤٢٣،والبيان١/ ٣١١.

(٣) ببناء يوم على الفتح لاضافته الى « اذ » .

(٤) أي : باضافة « مثل » و « غير » الى « ما » .

(٥) يعني أن مثل « ظريف » في « لا رجل ظريف » مبني بناء موصوفه ، وهو « رجل » .

(٦) زدت « ما » ليستقيم السياق.

(٧) يعني : اسم « لا » لنفي الجنس ، وقد تقدم ذكره قبل قليل .

(٨) ويشترط أيضاً أن يكون النعت أولاً ، لأن النعت الثاني وما بعده ، لا يكون فيه إلا الاعراب ، مثل « لا رجل ظريف عاقلاً ، وعاقل».

قال ابن الحاجب في شرح الوافية ص ٢٧٠ :

(ان كان النعت أولاً يليه وهو مفرد ، كقولك : « لا رجل ظريف » فلك في اعراب « ظريف » في اللفظ ، والرفع على المحل ، ولك أن تبنيه معه على الفتح) . =

(وقد يصيرُ المبنيُّ معرباً ، كما في جميع المعرباتِ فإنها قبلَ التركيبِ مبنيات) .
هذا على مذهب الشيخ ابن الحاجب ، حيث اشترطَ في الاعرابِ الصلاحيةَ القريبةَ لِجَرَيَانِ الاعرابِ من التركيب[1] . بخلافِ مذهب الزمخشري ، فإنه اكتفى بالصلاحية البعيدةِ ، فإن الاعرابَ عندَه كونُ الاسمِ بحيثُ لو ركب جَرى عليه الاعراب[2] .

والحمد للملكِ الوهابِ على إتمام الباب ، وأرجو التوفيق وأسأله لإتمام الكتاب ، ونيلِ الجزيل من الأجرِ والثوابِ ، من انتفاعِ صُلَحاءِ الطلاب .

= وانظر وجه احتراز ابن الحاجب بقوله : « أولاً » في شرحه على كافيته ص ٤٩ . وفي ص ٥٠ منه علل جواز البناء بقوله : (أما البناء فلتنزلهما منزلة شيء واحد) والرفع بقوله : (وأما الرفع فعلى المحل ، لأن البناء فيه عارض) . وانظر شرح الرضي ١ / ٢٦٢ .

(١) المراد بالصلاحية القريبة : حصول الاستحقاق بالفعل ، لذا عرف ابن الحاجب المعرب بقوله : « المعرب : المركب الذي لم يشبه مبني الأصل » . قال الرضي ١ / ١٧ : (وانما ذكر في حد المعرب « التركيب » وكونه « غير مشابه لمبنى الأصل ، احترازاً عن قسمي المبني ، وذلك لأن الأسم يبنى لعدم موجب الاعراب ـ أعني : المعاني المتعاقبة على الاسم الواحد كالفاعلية والمفعولية والاضافة ، وهي الاسماء المعددة تعديداً ، كأسماء العدد ، نحو « واحد ، اثنان ، ثلاثة » ، وأسماء حروف التهجي ، نحو « با ، تا ، ثا » ، ونحو « زيد ، بكر ») .
وانظر حاشية الشريف عليه ، وشرح الجامي ص ٣١ .

(٢) جعل الزمخشري الأسماء المعدودة العارية عن مشابهة مبني الأصل معربة . قال في الكشاف ١ / ٧٨ : (حكمها ـ ما لم تلها العوامل ـ أن تكون ساكنة الأعجاز موقوفة ، كأسماء الأعداد ، فيقال: «ألف ، لام ، ميم ») . ثم قال : (فان قلت : من أي قبيل هي من الأسماء ، أمعربة أم مبنية ؟ قلت : بل هي أسماء معربة ، وإنما سكنت سكون « زيد وعمرو » وغيرها من الأسماء ، حيث لا يمسها الاعراب ، لفقد مقتضيه وموجبه ، والدليل على أن سكونها وقف وليس ببناء أنها لو بنيت لحذي بها حذو « كيف وأين وهؤلاء ») .
انظر الكشاف ١ / ٨١ ـ ٨٢ ، وشرح الجامي ص ٣٠ ـ ٣١ .

الفصل الثالث

في ما ليس بعامل ولا معمول

الفصل الثالث

في ما ليس بعامل ولا معمول

(الفصل الثالث ، في : ما ليس بعاملٍ[1] ولا معمولٍ ، وهو إما حرفٌ أو صوت) إذْ لا فعلَ ولا اسمَ إلا وهو عاملٌ أو معمول . وستعرف أن الصوتَ ليسَ بشيء من أقسامِ الكلمة[2] . (والأول أقسام)[3] .

القسم الأول

(القسم الأول : الحروفُ العاطفة) الموعودة[4] . (وهي) :

ـ الواو ـ

(الواو) يدلُّ على اجتماع التابعِ والمتبوعِ في حكمِ التركيبِ مطلقاً عندَ

---

(١) في الأصل : لعامل .

(٢) انظر مبحثه في ص ٥٠٥ وما بعدها .

(٣) أي : الحرف .

(٤) وعد بذكرها في مبحث عطف النسق ص ٣٧٦ .

الجمهور[1] . وفي التسهيل أنه « تُرجِّحُ فيه المعيَّةُ، ويكثُرُ تأخُّرُ التابعِ ، ويقلُّ تقدُّمُه »[2] . هذا كلامُهُ ، وهو يثبتُ وجوبَ الترتيبِ في الوضوءِ لأنه ـ بعد ثبوتِ العدولِ عن المعيَّة بإجماعِ الأمة ـ يتعيَّنُ وجهُ ما قالَ ـ صلى اللَّه عليه وسلم ـ في السعي بينَ الصَفَا والمروةِ[3] : « إبْدَأوا بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ »[4] ، بل موجَبُ أنَّ العبرةَ بعمومِ اللفظِ لا بخصوصِ المُرَادِ يُعَدّي حكمَه ـ عليه الصلاة والسلام ـ إلى الوضوءِ أيضاً .

(١٦٢/أ) ومن خصائصها عطفُ الخاصِّ على العام ، نحو ﴿ حافِظُوا/ على الصَلَوَاتِ والصلاةِ الوُسْطى ﴾[5] .

---

(١) قال ابن الحاجب في شرح الوافية ص ٦٤٥ : (الواو للجمع المطلق ، ليس فيها دلالة على أن الأول قبل الثاني، ولا العكس، لأنهما معاً في وقت واحد، بل كل ذلك جائز، ولا دلالة بها عليه). وهذا مذهب جمهور البصريين والكوفيين . ونقل عن الفراء والكسائي وثعلب والربعي وبعض الفقهاء انها للترتيب . انظر شرح الرضي ٢/ ٣٦٤ ، والمغني ١/ ٣٩٢ والمفصل ص ٣٠٤ ، وشرح ابن يعيش ٨/ ٩٠ ، وشرح الجامي ص ٧٦٨ ومعاني الرماني ص ٥٩ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٦ .

(٢) عبارة التسهيل ص ١٧٤ : (وتنفرد الواو بكون متبَعها في الحكم محتملاً للمعية برجحان ، وللتأخر بكثرة ، وللتقدم بقلة) .

(٣) يشير الى قوله تعالى : ﴿ إن الصفا والمروة من شعائر الله ، فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما ﴾ .

(٤) الحديث في موطا الامام مالك ـ كتاب الحج ١/ ٣٧٢ .
واستدل ابن يعيش به على أن الواو لا ترتب ، فان النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ لم يأمر بتقديم الصفا لأن اللفظ كان يقتضي ذلك ، وانما بين ـ عليه الصلاة والسلام ـ المراد لما في الواو من الاجمال ، ويدل على ذلك سؤال الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ له ـ صلى الله عليه وسلم ـ بم نبدأ ؟ ولو كانت الواو للترتيب لفهموا ذلك من غير سؤال ، لأنهم كانوا عرباً فصحاء وبلغتهم نزل القرآن ، فدل على أن الواو للجمع من غير ترتيب . شرح المفصل ٨/ ٩٣ .

(٥) من الآية ٢٣٨ من سورة البقرة .
وكذا عطف العام على الخاص ـ ولم يذكره ـ ومنه قوله تعالى :
﴿ رب اغفر لي ولوالدي ولمن دخل بيتي مؤمناً وللمؤمنين والمؤمنات ﴾ .
انظر مغني اللبيب ١/ ٣٩٤ .

ـ الفـاء و « ثـم » ـ

(والفاءُ) وهي تدل على الاجتماعِ المذكور ، مع تأخرِ التابعِ بلا مُهْلَة[1] .
وفرعُها (ثُمَّ)[2] كالفاءِ مع إفادة مهملة[3] .

وللتعقيب والمهلةِ اعتباران : ابتداءُ التابعِ وانتهاؤه ، فربَّما يتصلُ أولُ التابعِ بالمتبوعِ ويَتَراخى[4] انتهاؤه ، فهذا مما يحتملُ الفاءَ و « ثمَّ » .

ويصحُّ عطف الشيء على الشيء باعتبارِ تعقيبِ المشتَقِّ منه لهما أو تراخِيه بالفاءِ و « ثم » نحو « جاء زيدٌ الآكلُ فالنائمُ » أو « ثم النائم »[5] .

وقد يُقصَدُ بالفاءِ العاطفةِ السببيةَ[6] ، إمّا مع العطفِ ، وإمّا مجردةً عنه ، ومنها الفاء الجزائيةُ[7] ، ولِذا لم يذكُرْها في الحروفِ الغيرِ العاملةِ لأنها ـ في الأصل ـ هي

---

(١) وتدل أيضاً على الترتيب ، وهو نوعان : معنوي ، كما في « قام زيد فعمرو » وذكري ، وهو عطف مفصل على مجمل ، نحو قوله تعالى : ﴿ فأزلهما الشيطان عنهما فأخرجهما مما كانا فيه ﴾ . وذهب الفراء الى أنها لا تفيد الترتيب مطلقاً واحتج بقوله تعالى :﴿ اهلكناها فجاءنا بأسنا بياتاً أو هم قائلون ﴾ وأجيب بأن المعنى : أردنا أهلاكها ، أو بأنها للترتيب الذكري .
انظر المغني ١/ ١٧٣ ، والتسهيل ص ١٧٥ ، وشرح الوافية لابن الحاجب ص ٦٥٤ .

(٢) قد يقال فيها : « فم » . انظر المغني ١/ ١٢٤ .

(٣) أي : كالفاء في افادة اجتماع التابع والمتبوع مع تأخر التابع ، لكن مع المهلة . وهي تدل على ثلاثة أمور : التشريك في الحكم ، والترتيب ، والمهلة . وفيها خلاف ذكر تفاصيله ابن هشام في الموضع السابق من المغني .

(٤) في الأصل : ويراخى .

(٥) انظر المصدر السابق ١/ ١٢٦ .

(٦) قال ابن هشام في المغني ١/ ١٧٥ : (وذلك غالب في العاطفة جملة أو صفة فالأول نحو ﴿ فوكزه موسى فقضى عليه ﴾ ، ونحو ﴿فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه ﴾ ، والثاني نحو ﴿لآكلون من شجر من زقوم فمالئون منها البطون فشاربون عليه من الحميم ﴾ .

(٧) قال الرضي ٢/ ٣٦٦ : (وتختص بالجمل ، وتدخل على ما هو جزاء مع تقدم كلمة الشرط ، نحو « ان لقيته فأكرمه » و « من جاءك فأعطه » وبدونها نحو « زيد فاضل فأكرمه » . وتعريفه بأن يصلح تقدير « اذا » الشرطية قبل الفاء ، وجعل مضمون الكلام السابق شرطها) . وانظر جواهر الأدب من ٢٧ ، والتسهيل ص ١٧٥ .

العاطفةُ ، كما اكتفينا بالواو العاطفةِ عن ذكرِ الواو للحال[1] .

وتنفردُ بعطفِ المفصَّل على المُجْمَلِ[2] ، نحـو ﴿ إِنَّا أَنْشَـأْناهُنَّ إنشـاءاً فجعلناهنَّ[3] أبكاراً عُرُباً أتْراباً ﴾[4] . وبصحةِ الاكتفاءِ بضميرٍ واحدٍ فيما تضمَّن جملتين من صلةٍ أوْ صفةٍ أوْ خبرٍ[5] . وقد تقعُ « ثم » موقعَها ، وهي موقعَ « ثم »[6] وتكون زائدة ، نحو :

٣٧ ـ يمـوتُ أناسٌ أوْ يَشيبُ فَتَـاهُم وَيَحْـدُثُ نـاسٌ والصغيـرُ فَيَكْبُـرُ[7]

كما تكون الواو زائدة ، نحو :

٣٨ ـ ولقد رَمَقْتُكَ في المجالِسِ كلِّها فـإذا وأنـتَ تُعـينُ مـن يَبْـغِيـنـي[8]

---

(١) قال الأربلي في جواهر الأدب ٩٢ : (وثانيهما : الواو الدالة على الحال في نحو « فعلت كذا وزيد حاضر » فان موضع الجملة نصب على الحالية والواو واقعة موقع « اذ » أي : فعلت اذ زيد حاضر ») . وانظر المغني ١/ ٣٩٨ .

(٢) وذلك اذا اتحد المفصل والمجمل في المعنى . انظر التسهيل ص ١٧٥ .

(٣) في الأصل : فجعلناه .

(٤) الآيات ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ من سورة الواقعة .

(٥) انظر التسهيل ص ١٧٥ ، والمغني ١/ ١٧٦ .

(٦) انظر المصدرين السابقين .

(٧) البيت من الطويل ، ولم تنسبه المصادر الى قائل معين . استشهد به على أن الفاء زائدة ، أي : دخولها كخروجها ، فالمعنى : والصغير يكبر . وعلى ذلك استشهد به ابن مالك في شرح الكافية الشافية ص ٤٩٠ ، وفي شرح العمدة (٣٤٩) : وانظر تعليق الفرائد ١/ ٨٤٤ ، والسيوطي في الهمع ٢/ ١٣١ ، وشرحه في الدرر ٢/ ١٧٢ ، وأورده البغدادي في الخزانة ٣/ ٥٨٨ عرضاً . ومن أمثال هذا البيت ـ في زيادة الفاء ـ قول الشاعر :

لا تـجـزعي ان مـنـفس أهـلكـتـه فـاذا هلكت فعند ذلـك فـاجـزعي

والقول بزيادة الفاء مذهب الأخفش والكوفيين .

انظر الأشموني مع الصبان ٣/ ٩٥ ، سر الصناعة ص ٢٧٠ ، الأنصاف ٢٦٨ تعليق الفرائد ١/ ٨٤٤ ، شرح العمدة ص ٣٤٩ ، شرح الكافية لابن مالك ص ٤٩٠ .

(٨) البيت من الكامل ، ولم يذكره أحد من النحاة غير ابن هشام في مغنى اللبيب ١/ ٤٠١ دون نسبة لقائل معين ، وهو مما أهمله السيوطي في شرح شواهده .

في الصحاح : (تكون الواو زائدة ، نحو « سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَه ، ربنا ولكَ الحَمْد »)(١) .

وقد تكون كـ « ثم » لمجردِ الترتيبِ في اللفظ(٢) .

ومما يليقُ بأن لا يُخافُ معَه من وصفِهِ بالاطنابِ العميقِ تحقيقُ الفاءِ الفصيحةِ التي هي به خَليق . قال صاحب الكشاف في قوله تعالى : ﴿ فقلنا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الحَجَرَ فَٱنْفَجَرَتْ ﴾(٣) : « الفاءُ متعلقةٌ(٤) بمحذوفٍ ، أي : فضربَ فانفجرتْ أوْ : فإن ضربتَ فقد انفجرَتْ ، كما ذكرنا في قوله : ﴿ فتابَ عليكُم ﴾(٥) ، وهي على هذا فاءٌ فصيحةٌ لا تقعُ إلَّا في كلامٍ بليغ »(٦) . قال الشارح الطِّيبي(٧) ـ طوبى له وحسنُ مآب ـ / : « ظاهِرُهُ يقتضي أنَّ الفاءَ الفصيحَةَ هي الواقعةُ في جَزَاءِ شرطٍ (١٦٢/ب)

والشاهد فيه : زيادة الواو قبل « أنت » ، ومن أمثلته قول الشاعر :

فـإذا وذلـك يـا كبيشـة لـم يكـن الا كـلمـة حـالـم بـخـيـال

انظر الصحاح (وا) ، واللسان (لمم) ، وشرح الكافية لابن مالك ص ٤٩١ .

١) الذي في الصحاح ـ مادة (وا) : (وقد تكون الواو زائدة ، قال الأصمعي : قلت لأبي عمرو : قولهم : « ربنا ولك الحمد » ؟ فقال : يقول الرجل للرجل : بعني هذا الثوب ، فيقول : وهو لك) .

وقوله : « سمع الله لمن حمده ، زبنا ولك الحمد » وقع في أحاديث نبوية كثيرة . انظر صحيح مسلم ـ باب الصلاة ـ ١/ ٢٩٣ والمسافرين ٢/ ٥٣٦ ـ ٥٣٧ ، ومسند الامام أحمد ١/ ٩٥ ، ١٠٢ .

) انظر شرح الكافية لابن مالك ص ٤٩١ ، وهمع الهوامع ٢/ ١٢٩ .

) من الآية ٦٠ من سورة البقرة .

) في الأصل : متعلق . وأثبت ما في الكشاف .

) من الآية ٢٠ من سورة المزمل .

) انظر الكشاف للزمخشري ١/ ٢٨٤ .

) هو العلامة شرف الدين الحسن بن محمد الطيبي ، صاحب الحاشية الشهيرة على كشاف الزمخشري ، وهي في ستة مجلدات ضخام ، وقد وصفها صاحب كشف الظنون فقال : (وهي أجل حواشيه ، قال ـ أي الطيبي ـ : « رأيت رسول الله ـ صلى الله تعالى عليه وسلم ـ قبيل الشروع أنه ناولني قدحاً من اللبن ، وأشار الي فأصبت منه ثم ناولته ـ عليه الصلاة والسلام ـ فأصاب منه » وشرحه سماه : فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب) .

توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٧٤٣) هـ . انظر كشف الظنون ص ١٤٧٨ . والشذرات ٦/ ١٣٧ ، والأعلام ٢/ ٢٥٦ .

محذوفٍ ، لظهورِ قوله : « على هذا » على الوجهِ الثاني » .

وفي كلام صاحبِ المفتاح[1] ما يُشْعِرُ بأنها التي تكون مع محذوفٍ غيرِ الشرط[2] ولهذا فُسِّرَت بأنها التي دلَّت على محذوفٍ غيرِ الشرطِ هو سببٌ لِما بعدَها ، فلهذا يُصْرَفُ كلامُ الكشافِ عن ظاهِرِهِ، وتجعلُ[3] الإشارة بـ «على هذا»[4] [إلى][5] التوجيه الأول، ويَقْصِدُ: هذا قولٌ لا يقع إلا في كلامٍ بليغ، لأن فاءَ الجزاءِ يكثُرُ وقوعُهَا في كلامٍ العامّي ، وكثرةُ وقوعِهَا في كلامِ العامّي لا يستلزم عدمَ اختصاصِهَا بالبليغِ في مقامِ حذفِ الشرطِ ، لأن الحذفَ لنكتةٍ من خواصِّ البُلَغَاءِ . قال المحقق التفتازاني[6] في شرحِ التلخيصِ في شرح قولِه[7] : « والبلاغةُ يوصَفُ بِها الأخيران

---

(١) هو الإمام يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي ، أبو يعقوب ، سراج الدين السكاكي الخوارزمي الحنفي . ولد في خوارزم سنة (٥٥٥هـ) ، اشتغل في أول عمره حداداً ثم رأى ما للعلماء من شرف وفضل فاشتغل بالعلم وسعى له بعد الثلاثين ، فأصبح إماماً في النحو والصرف والبلاغة والعروض والاستدلال وغيرها . له مفتاح العلوم ، وتوفي بخوارزم سنة (٦٢٦هـ) .

انظر بغية الوعاة ٢/٣٦٤ ، بروكلمان ٥/٢٤٨ ، معجم المطبوعات ص ١٠٣٣ .

(٢) قال في المفتاح ص ١٣٤ : (وفي قوله : ﴿ فقلنا أضرب بعصاك الحجر فانفجرت ﴾ مفيدة « فضرب فانفجرت ») . وانظر المطول شرح التلخيص ص ٢٨٩ .

(٣) في الأصل : ويجعل .

(٤) في قول الزمخشري الذي نقله آنفا .

(٥) زيادة يقتضيها السياق .

(٦) هو مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني ، سعد الدين من أئمة العربية والبيان والمنطق والكلام ، ولد بتفتازان في خراسان وأقام بسرخس ، ثم أبعده تيمولنك إلى سمرقند وتوفي بها ، كانت في لسانه لكنة . وهو علم من أعلام الثقافة الاسلامية على مر العصور . ولد سنة (٧١٢هـ) وتوفي سنة (٧٩٣هـ) .

من آثاره المطبوعة : تهذيب المنطق ، المطول ، المختصر ، مقاصد الطالبين ، شرح النسفية ، النعم السوابغ ، التلويح ، شرح الشمسية. شرح التصريف العزي . ومن المخطوطة : حاشية على الكشاف ، وغيرها كثير .

انظر في ترجمته : بغية الوعاة ص ٣٩٠ ، إرشاد الأريب ٧/١٥٩ . دار الكتب الشعبية ٤٩ ، والأعلام ٧/٢١٩ .

(٧) أي : قول القزويني في تلخيص المفتاح .

فَقَطْ » : « يعني : إذا وصفتَ بها الأخيرَيْنِ فانتَهِ »[1] ، فالفاء فصيحَةٌ . فيحسنُ انصرافُ كلامِ الكشّافِ عن ظاهِرِهِ بما يُشْعِرُ به عبارةُ المفتاح ، على أنه لا مُشَاحَّةَ في الاصْلَاحِ . ووصفُ الفاءِ بالفصيحةِ من قبيلِ « سِكينٌ قاطِع »[2] .

- حـــتى -

(و « حتّى »)[3] للغايةِ في القوةِ أوْ الضَعْفِ في حُكْمِ الكَلَامِ مفيداً أن ثبوتَ الحكمِ ترتَّب في المتعدِّدِ والمعطوفِ عليه ، لشـيءٍ بكلمةِ « حتى » في القوَّةِ ، حتى صارَ غايَتَه المعطوفَ بِها . أو ترتَّب فيه في الضَعْفِ وصارَ نهايَتَه المعطوفَ بها[4] وهذا معنى الترتيبِ الخارجي ، سِيَما[5] وقد ذُكِرَ في سياق ترتيب الفاءِ وثم . [و][6] حملَه صاحبُ التسهيل على الفاءِ ونفاه فقال : « ولا تقتضي ترتيباً على الأصح »[7] .

والمشهورُ أن المعطوفَ بها يجب أن يكونَ بعضَ متبوعِهِ[8] . وزادَ في

---

(١) انظر المطول شرح التلخيص للتفتازاني ص ٢٨٩ . وقوله : الأخيرين ، يعني بهما الكلام والمتكلم ، لأن الكلمة لا توصف بالبلاغة ، وإنما توصف بالفصاحة .

(٢) بمعنى أنها آلة الفصاحة ، والفصيح في الحقيقة المتكلم .

(٣) قال ابن هشام في المغني ١/١٣٧ : (العطف بـ « حتى » قليل ، وأهل الكوفة ينكرونه البتة ، ويحملون نحو « جاء القوم حتى أبوك » و « رأيتهم حتى أباك » و « مررت بهم حتى أبيك » على أن « حتى » فيه ابتدائية وأن ما بعدها على إضمار عامل) .

(٤) قال ابن الحاجب في الكافية : (ومعطوفها جزء من متبوعه ، ليفيد قوة أو ضعفاً) قال الجامي ص ٧٦٨ : (أي : ليدل عليهما حتى يتميز الجزء بالقوة أو الضعف عن الكل) . وانظر المغني ١/١٣٦ ، وشرح الرضي ٢/٣٦٩ .

(٥) كرر المصنف استعمال (سيما) بدون « لا » مراراً في هذا الكتاب ، وقد نبهت إلى هذا في غير موضع . وانظر ص ١٠٧ .

(٦) زدت الواو ليستقيم السياق .

(٧) انظر التسهيل ص ١٧٦ .

(٨) انظر التسهيل ص١٧٥ ، وشرح الرضي ٢/٣٦٩ ، والمغني ١/١٣٥ .

(١٦٣/أ) التسهيل : « أو كبعضِهِ »[1] ، وقال في حواشيه : « وهو المختلطَ به/ ، نحو : خرجَ الصيّادون حتى كلابُهُم »[2] .

وإن عطفتَ بها على مجرورٍ لَزِمَ إعادةُ الجار[3] ، ما لم يتعيَّن العطفُ عليه[4] نحو « اعتكِفْ في الشهرِ حتى في آخِرِهِ » ، إذ لو قيل : « حتى آخِره » التبست بالجارة .

وأما إذا تعيَّن العطفُ بدونِ الإعادة [فـ][5] لا يلزمُ ، نحو « عجبتُ من القومِ حتى بنيهِم »[6] .

ـ أو ـ

(و « أوْ ») لأحدِ الأمرين ، والداعي إليه إما الشكُّ أوْ الإبهام[7]

---

(١) التسهيل/ الموضع السابق .

(٢) لم أجده في شرح التسهيل . وقال في شرح الكافية ص ٤٦٨ : (وقد يكون المعطوف بـ « حتى » مبايناً فتقدر بعضيته ، كقول الشاعر :

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله ألقاها

فعطف النعل ، وليست بعضيتها لما قبلها صريحة ، لكنها بالتأويل) .

(٣) وذلك للفرق بينها وبين الجارة . وانظر المغني ١٣٦/١ .

(٤) في التسهيل ص ١٧٥ : (وان عطفت بها على مجرور لزم إعادة الجار ما لم يتعين العطف) . وانظر جواهر الأدب للأربلي ص ٢٤٠ ـ ٢٤١ .

(٥) زدت الفاء ليستقيم السياق .

(٦) ومنه قوله :

جود يمناك فاض في الخلق حتى بائس دان بالاساءة دينا

انظر المغني ١٣٦/١ .

(٧) من مجيئها للشك قوله تعالى : ﴿ لبثنا يوماً أو بعض يوم ﴾ وللابهام قوله تعالى : ﴿ وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين ﴾ وقوله تعالى : ﴿ أتاها أمرنا ليلاً أو نهاراً ﴾ . والفرق بينهما أن المتكلم يكون عالماً بالحكم في الابهام بخلاف الشك. انظر المغني ٦٤/١، وشرح الكافية لابن مالك ص ٤٧٣، وشرح الأشموني مع الصبان ١٠٦/٣ .

واجتماعُهُما[1] إما فضيلة ، وهو الإباحة[2] ، أو عدمُ فضيلة ، وهو التخيير[3] .

وقل مجيئُهُ موقع الواو[4] ، نحو قوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ : « اسكُنْ حِراء فما عليكَ إلَّا نبيٌّ أو صِدِّيقٌ أو شَهيد »[5] أي : يا حَرَاء .

ومجيئُهُ للتأكيدِ[6] ، نحو : « ومن يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إثماً »[7] . ويجيء بمعنى

---

(١) في الأصل : وتشكيك واجتماعهما . ولا يستقيم ، وغالب الظن أن نظر الناسخ رجع إلى كلمة الشك ثم حرفها . وقد يكون في الكلام سقط .
وقوله : واجتماعهما ، يعني : اجتماع الأول والثاني كما سيأتي .

(٢) يجوز في الاباحة الجمع بين الأول والثاني ، كما يجوز الاقتصار على أحدهما نحو « جالس العلماء أو الزهاد » و « تعلم الفقه أو النحو » . ولما كان الجمع بينهما أكمل ، لأن في كل منهما خير سماه فضيلة .
انظر المغني ٦٤/١ ، والأشموني ١٠٦/٣ .

(٣) مثال التخيير : « تزوج هندا أو أختها » و « خذ من مالي دينارا أو درهما » . ولا يحصل من الجمع بينهما فضيلة ، وهذا هو الفارق بينه وبين الاباحة . قال الأربلي في جواهر الأدب ص ١٢٢ : (والفرق بينهما أن الاباحة يجوز فيها الجمع بين الفعلين والاقتصار على أحدهما ، وفي التخيير يتحتم الاقتصار ولا يجوز الجمع بين الفعلين والاقتصار على أحدهما ، وفي التخيير يتحتم الاقتصار ولا يجوز الجمع . والاباحة من جهة أن الجمع بينهما يحصل به فضيلة ، والتخيير من جهة أنه لا يحصل به ذلك) . وانظر المغني ٦٤/١ ، وشرح الأشموني ١٠٦/٣ .

(٤) قال ابن مالك في شرح الكافية ص ٤٧٤ : (على أن « أو » قد تقع موضع الواو وذلك إن أمن اللبس ، كقول الشاعر :
جاء الخلافة أو كانت له قدرا ... كما أتى ربه موسى على قدر)
وانظر المغني ٦٥/١ ، وشرح الأشموني ١٠٧/٣ .

(٥) رواه البخاري في كتابه فضائل الصحابة ـ باب فضل أبي بكر بعد النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ ولفظه : « صعد النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ أحداً ومعه أبو بكر وعمر وعثمان فرجف بهم ، فقال : أثبت أحد فما عليك إلا نبي أو صديق أو شهيد » .
وفي رواية أخرى له : « فإنما عليك نبي وصديق وشهيدان » . ولا شاهد فيها .
والجبل على الروايتين « أحد » ، أما قوله « حراء » فلعله وهم المصنف .
انظر فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني ٣٢/٧ ، ٣٩ ، وشرح الأشموني ١٠٨/٣ .

(٦) أي : وقل مجيئه للتأكيد . وانظر التسهيل ص ١٧٦ ، والأشموني ١٠٨/٣ .

(٧) في قوله تعالى : ﴿ ومن يكسب خطيئة أو اثما ثم يرم به بريئاً فقد احتمل بهتاناً وإثماً مبيناً ﴾ . الآية =

« بَلْ » نحو قوله تعالى : ﴿ وأرسلْناه إلى مائَةِ ألفٍ أوْ يَزيدون ﴾[1] . قال الفراء : « أوْ » ههنا في معنى « بل » ، لعدم جواز خفاء الأمر عليه تعالى[2] . وأظن أنها على حقيقتها ، والداعي إلى العدول ليس بذاك ، لجواز أن يكون المراد : أرسلناه إلى قوم تردد الناظر فيهم بين المعدودين[3] .

(و « أمْ ») متصلةٌ أو منفصلة . فالأولى لأحد الأمرين ، لإبهامه على المتكلم مع علمه بأن الحكمَ ثابت قطعاً لأحدِهِمَا غير خارج عنهما ، واستعلامه تعيين ما ثبت له فلذا يلزم الاستفهامُ لفظاً أو تقديراً ، وتُشترطُ الهمزة[4] ، وأن يتصل بكل من « أم »

= ١١٢ من سورة النساء . وفي حاشية الصبان ١٠٨/٣ (حمل بعضهم الخطيئة على الذنب الذي بين العبد وربه ، والاثم على مظالم العباد) .

(١) الآية ١٤٧ من سورة الصافات .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٣٩٣/٢ وفيه : كذلك في التفسير مع صحته في العربية .

(٣) هذه من مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، وقد عقد له صاحب الانصاف المسألة رقم (٦٧) ٤٧٨/٢ وما بعدها .

فمذهب الكوفيين أن « أو » تأتي بمعنى « الواو » وبمعنى « بل » واحتجوا لمجيئها بمعنى الواو بقوله تعالى : ﴿ ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً ﴾ وبقول النابغة :

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا ... إلى حمامتنا أو نصفه فقد

واحتجوا لمجيئها بمعنى بل بالآية التي أوردها المصنف ، وأجازوا أيضاً أن تكون (أو) فيها بمعنى الواو ، أي : ويزيدون .

وقد رد البصريون حجج الكوفيين ، وجعلوا معنى الآية الكريمة على وجهين : الأول : أنهم إذا رآهم الرائي تخير في أن يقدرهم مائة ألف أو يزيدون على ذلك . والثاني : شك في عدتهم إذا رآهم لكثرتهم ، أي : أن حالهم حال من يشك في عدتهم ، لكثرتهم ، فالشك يرجع إلى الرائي لا إلى الحق تعالى .

وهو ما أراده المصنف بقوله : « تردد الناظر فيهم » .

وانظر جواهر الأدب للأربلي ص ١٢١ ، والمغني ٦٧/١ ، وشرح الأشموني ١٠٧/٣ .

(٤) من اللفظي قوله تعالى : ﴿سواء عليهم استغفرت لهم أم لم تستغفر لهم ﴾ وقوله تعالى : ﴿ سواء علينا أجزعنا أم صبرنا ﴾ . ومن التقديري قوله تعالى : ﴿ سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم ﴾ بهمزة واحدة في قراءة ابن محيصن . وقول الشاعر :

لعمرك ما أدري وإن كنت داريا ... شعيث بن سهم أم شعيث بن منقر

انظر شرح الأشموني ١٠١/٣ ـ ١٠٢ ، والمغني ٤٠/١ ، وجواهر الأدب ص ١٠٣ .

والهمزة أحد الأمرين[1] .

والفصل بين الهمزة و « أم » أكثر من الجمع بينهما ، مثالهما قوله تعالى : ﴿ أذلك خير [أم][2] جنةُ الخُلْد ؟ ﴾[3] ، وقوله تعالى : ﴿ أقريبٌ أم بعيدٌ ما توعدون ؟ ﴾[4] . وسميت متصلة لكمال اتصال « أم » بالهمزة حتى صح وضعُ مفردٍ مقامَها ، وهو كلمة « أي » مضافاً إلى الأمرين الواقعين بعدهما في « أزيد عندك أم عمرو ؟ » « أيهما عندك ؟ »[5] .

والثانية كـ « بل » والهمزة[6] ، لكونِ/ الجملةِ الواقعة بعدها استفهاميةً فهي (١٦٣/ب) بمعنى « بل » والهمزة ، مثالهما قوله تعالى : ﴿ أفاتَّخَذْتُم من دونِهِ أولياءَ لَا يَمْلِكُونَ لأنفُسِهِم نفعاً ولا ضراً [قل هل يستوي الأعمى والبصير][7] أم هل تستوي الظلماتُ والنورُ أَمْ جَعَلُوا للَّهِ شُرَكَاء خَلَقوا كَخَلْقِهِ ﴾[8] .

---

(١) فيمتنع نحو « أرأيت زيداً أم عمراً » لأن أحد المستريين ولي « أم » لكن الآخر لم يلِ الهمزة ، بل وليها الفعل ، فلم يستويا . وأجاز مثله سيبويه .
انظر شرح الجامي ص ٧٧١ ، وجواهر الأدب ص ١٠٥ ، والكتاب ٤٨٣/١ .

(٢) أسقط الناسخ « أم » من لأصل .

(٣) من الآية ١٥ من سورة الفرقان .

(٤) من الآية ١٠٩ من سورة الأنبياء.
وانظر شرح الأشموني ١٠٠/٣ - ١٠١ .

(٥) أي : يصح أن يقال بدله « أيهما عندك » . قال الأربلي في جواهر الأدب ص ١٠٤ : (وإنما قدرت الهمزة و « أم » بـ « أي » ، لأنهما بمنزلتها في التعيين) . وانظر التسهيل ص ١٧٦ .

(٦) أي : كـ « بل » في الاضراب عن الأول ، وكالهمزة في الشك في الثاني . انظر شرح الجامي ص ٧٧٣ ، وجواهر الأدب ص ١٠٤ .

(٧) ما بين القوسين لم يثبته الناسخ . وهو ثابت في كتاب الله تعالى .

(٨) من الآية ١٦ من سورة الرعد .
(« أم » الأولى فيها بمعنى « بل » لأنها لمجرد العطف ، أي : بل هل ولذلك دخلت على « هل » وإلا لاجتمع استفهامان في موضع واحد ، و « أم » الثانية بمعنى « بل والهمزة » . قال الزمخشري في الكشاف ٣٥٥/٢ : « أم جعلوا : بل أجعلوا . ومعنى الهمزة الانكار) .
وفي المغني ٤٤/١ : (ومعنى « أم » المنقطعة الذي لا يفارقها : الاضراب . ثم تارة تكون له =

وهي لعطف الجمل ، ووقوعُ المفرد بعدها قليل ، كقولِ العرب : « إنها [لـ][1] إبلٌ أمْ شاء » ؟[2] .

ولا يجوز وقوعُهُ في مثل« أزيدٌ عندَكَ أمْ عندك عمرو ؟ » ولو قيل : « أم عمرو » التبس بالمتصلة[3] .

ـ إمّـــا ـ

(و « إمّا ») مختلفٌ فيه ، فقيل : ليست عاطفةً كالواقعِ قبلَهَا[4] ، ولمكانِ الواو ، فقيل : العطفُ شأنُ الواو[5] ، وقيل : شأنُ الجميع[6] . وبالجملة ، فهو إما

مجرداً ، وتارة تتضمن مع ذلك استفهاماً انكارياً أو استفهاماً طلبياً . فمن الأول : « هل يستوي الأعمى والبصير أم هل تستوي الظلمات والنور أم جعلوا لله شركاء » ومن الثاني : « أم له البنات ولكم البنون » تقديره : بل أله البنات ولكم البنون ، إذ لو قدرت للاضراب المحض لزم المحال) .

(١) اللام ساقطة من الأصل .

(٢) التقدير : بل أهي شاء ؟ قال الأربلي : (والمثال المشهور فيها قولهم : « انها لإبل أم شاء كأنه رأى أشباحاً فأخبر عنها أنها ابل ، ثم شك فيها فاستفهم عنها : أهي شاء ؟ فقد جمع بها بين الخبر والاستفهام) .

جواهر الأدب ص ١٠٥ ، وانظر شرح الوافية ص ٦٥١ ، وشرح الجامي ص ٧٧٣ ـ ٧٧٤ ، والمغني ٤٤/١ ، وشرح اشموني ١٠٤/٣ .

(٣) أجاز ذلك شيخه الجامي في الفوائد الضيائية ص ٧٧٤ .

(٤) أي : كـ « إما » الواقعة قبلها ، لأن الكلام في « إما » الثانية .

قال ابن هشام في المغني ٦١/١ : (و« إما » عاطفة عند أكثرهم ، أعني : إما الثانية في نحو قولك : « جاءني إما زيد وإما عمرو » . وزعم يونس والفارسي وابن كيسان أنها غير عاطفة كالأولى ، ووافقهم ابن مالك ، لملازمتها غالباً الواو العاطفة) . ونقل ابن عصفور اتفاق النحويين على أنها ليست عاطفة ، وإنما أوردوها في حروف العطف لمصاحبتها لها . وهو خلاف ما نقله ابن مالك في شرح الكافية ص ٤٧٦ . وانظر الأشموني ١٠٩/٣ ، والمقرب ٢٢٩/١ .

(٥) انظر شرح الكافية لابن مالك ص ٤٧٦ ، والمغني ٦٢/١ .

(٦) هو رأي الأندلسي كما نقله عنه الرضي ٣٧٢/٢ ـ ٣٧٣ .

للشك ، أو التخيير ، أو الإبهام ، أو التفريقِ[1] ، والمشهورُ لزومُ « إمّا » أخرى قبلَها[2] ، وقال في التسهيل : « قد يستغنى عنها بالثانية »[3] .

وفتح همزتِهَا لغةٌ تميمية ، وقد تُبْدَلُ ميمُها الأولى ياء[4] .

وأصله : « إنْ » و « ما »[5] ، وقد يستعملُ في الضرورةِ بدون « ما » نحو :

٣٩ ـ وقد كَذَبَتْـكَ نَفْسُكَ فـاكْذِبَنْهـا ⁂ فـإن جَـزَعـاً وإن إجمـالَ صَبْــرِ[6]

ـ لا ـ

(و « لا ») لنفي الحكمِ المثبتِ للمعطوفِ عليه عن المعطوف ، فلذا خص

---

(١) انظر التسهيل ص ١٧٦ ، وشرح الأشموني ١/١٠٩ .

(٢) انظر شرح الجامي ص ٧٧٤ ، والمقتضب ٣/٢٨ ، وجواهر الأدب ص ٢٤٤ .

(٣) التسهيل ص ١٧٦ . وشرح الكافية لابن مالك ص ٤٧٦ .

(٤) انظر المصدرين السابقين .

(٥) هو مذهب سيبويه وجمهور النحاة . انظر الكتاب ١/١٣٤ ، ٤٧١ ، ٢/٦٧، والمقتضب٣/٢٨ ، والتسهيل ص ١٧٦ ، والمغني ١/٦١ .

وقال الأربلي في جواهر الأدب ص ٢٤٤ : (أما العاطفة فهي حرف هامل محض مفرد ، لأنه الأصل ، خلافاً لسيبويه فإنه حكم بتركبها من « أن » و « ما ») .

(٦) البيت من الوافر ، وهو لدريد بن الصمة من قصيدة يخاطب فيها امرأته ويرثي معاوية أخا الخنساء .

وجاء « لقد » مكان « وقد » في سيبويه وأكثر المصادر . كما يروى « كذبتك » ـ بكسر الكاف ـ و « فاكذبيها » للمخاطبة فيهما ، قيل : وهي الرواية الصحيحة فيه . وقدر أبو علي المعنى : « فأما جزعت جزعاً وأما أجملت صبراً » وقدر غيره « إما جزعاً وإما إجمالاً » . والشاهد فيه حذف « ما » من « إما » للضرورة .

قال سيبويه ١/١٣٥ : (ولا يجوز طرح « ما » إلا في الشعر) . واستشهد عليه بهذا البيت ثلاث مرات في الكتاب ١/١٣٤ ، ٤٧١ ، ٢/٦٧ .وهو في المقتضب ٣/٢٨ ، والكامل ٣/١٥٥ ، وشرح المفصل ٨/١٠١ ، ١٠٤ وما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص ١٢٩ ، وشرح السيرافي ١/٢٠٨ ، والهمع ٢/١٣٥ ، والدرر ٢/١٨٤ ، وشرح الكافية لابن مالك ص ٤٧٦ ، والعيني ٤/١٤٨ ، والخزانة ٤/٤٤٢ ، ورغبة الآمل ٣/١٥٦ .

بالعطف على ما في الإيجاب[1] .

ولا يعطفُ بها إلا اسم أو مضارع ، لمضارعته[2] الاسم ، ومن قال : « لا يعطف بها إلا اسم » كأنه أرادَ بالاسم ما يشملُ المضارع[3] .

ولا يقع إلا بعد أمرٍ أو خبر[4] . وزاد التسهيلُ : « أو نداء »[5] ، وقال في حواشيه[6] « نحو « يا زيدُ لا عمرو » نص على جوازِه سيبويه »[7] .

- بـل -

(و « بل ») على ما فصَّل صاحبُ التسهيل ـ ونعم التفصيل ـ أن « بل » لاثباتِ الحكم المنفي لما بعدَه ، والنفيُ والنهيُ السابقانِ مُقرَّران[8]، نحو ﴿ ولا تحسبنَّ الذين قُتِلوا في سبيلِ اللهِ أمواتاً بَلْ أحياء ﴾[9] .

---

(١) كأن يكون خبراً مثبتاً ، نحو « هذا زيد لا عمرو » أو أمراً ، نحو « أقصد محمداً لا بشراً » أو نداء ، نحو « يا زيد لا عمرو » . وسيذكره المصنف » .

(٢) في الأصل : لمضارعتها .

(٣) انظر الهمع ١٣٧/٢ ، والمغني ٢٦٦/١ ، وجواهر الأدب ص ١٤٦ .

(٤) مثلت لهما قبل قليل .

(٥) مثلت له قبل قليل أيضاً . انظر التسهيل ص ١٧٧ ، والأشموني ١١١/٣ .

(٦) ما ذكره ليس في شرح التسهيل . لكنه في شرح الكافية لابن مالك ص ٤٧٨ ـ وفي الألفية ص ٣٧ حيث قال :

وأول لكن نفياً أو نهياً ، و « لا » نداء او أمراً ، او اثباتاً تلا

لكن ظاهر كلامه في شرح العمدة إنكار العطف بـ « لا » بعد المنادي قال ص ٣٣٣ : (ويعطف بـ « لا » منفي بعد أمر ، أو خبر مثبت ، نحو « زر محمداً لا بشراً » و « جاء محمد لا سعيد » وأجاز قوم أن يعطف بها على المنادى نحو « يا زيد لا عمرو » ولم أر ذلك مستعملاً في كلام يحتج به) .

(٧) الكتاب ٣٠٣/١ . ومثل له فيه بنحو « يا ابن أخي لا ابن عميَ » .

وفي الهمع ١٣٧/٢ : (وأنكره ابن سعدان وقال : « ليس هذا من كلامهم » قال أبو حيان : « وهذه شهادة على نفي ، والظن أن سيبويه لم يذكره في كتابه إلا وهو مسموع ») .

(٨) عبارة التسهيل ص ١٧٧ : (والمعطوف بـ « بل » مقرر بعد تقرير نهي أو نفي صريح أو مؤول) .

(٩) من الآية ١٦٩ من سورة آل عمران .

ولإثبات الحكمِ الموجَبِ المذكورِ لِما بَعْدَه[1] ، والمذكورُ : إما توطئةٌ نحو ﴿إنْ هُمْ إلّا كالأنعامِ بل هم أضلُّ سَبيلا ﴾[2] . أو مردودٌ نحو﴿ وقالوا اتخذَ الرحمنُ ولداً سبحانَه بل عِبادٌ / مُكْرَمون ﴾[3] . أو مرجوعٌ[4] ، نحو « أنت عبدي بل سيِّدي »[5] ، هذا كلامُه . فمعنى قول النحاة : « بل : للاضراب » ـ على هذا ـ في الاثبات غيرُ خفي ، وهو : إما جعل المذكور في حكم المسكوت عنه ـ كما في مثال التوطئة ـ[6] أو الباطل ـ كما في مثالَيْ المردودِ والمرجوع عنه[7] ـ. وأما في النفي والنهي فغيرُ جَلي ، ولا مصرفَ له إلا الاعراض عن خصوصيَّةِ الحكمِ السابق في حق التابعِ ، أو تركُ النفي إلى الإثبات[8] . (١٦٤/أ)

والمشهورُ أن « بل » للاضراب ، بمعنى أنه يجعل السابق في حكم المسكوت عنه مطلقاً ، مع تعدي النفي إلى ما بعد « بل » عند المبرد[9] ، وتَبَدُّلِه بالإثباتِ عند الجمهور[10].

---

(١) في التسهيل : (أو بعد ايجاب لمذكور) . وانظر الأشموني ١١٣/٣ والمغني ١١٩/١ .

(٢) من الآية ٤٤ من سورة الفرقان .

(٣) من الآية ٢٦ من سورة الأنبياء .

(٤) في التسهيل : أو مرجوع عنه . وانظر الأشموني ١١٣/٣ ، والمغني ١١٩/١ .

(٥) انظر جواهر الأدب ص ١٢٧ ، والمغني ١٢٠/١ ، وشرح الأشموني ١١٣/٣ .

(٦) تقدم مثال التوطئة وهو قوله تعالى : ﴿ إنْ هُم إلا كالأنعام بل هم أضل سبيلا ﴾ .

(٧) مثال المردود الذي ذكره قوله تعالى : ﴿ وقالوا اتخذ الرحمن ولداً سبحانه بل عباد مكرمون﴾ . ومثال المرجوع عنه : « أنت عبدي بل سيدي » .

(٨) قال الجامي ص ٧٧٦ : (وأما كلمة « بل » بعد النفي ، نحو « ما جاءني زيد بل عمرو » ففيه خلاف . فذهب بعضهم : إلى أن كلمة « بل » لصرف الحكم المنفي من المعطوف عليه إلى المعطوف ، أي : « بل ما جاءني عمرو » والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه . وبعضهم : إلى أنها تثبت الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف ، والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه ، أو الحكم منفي عنه) . وانظر شرح الرضي ٣٧٨/٢ ، وشرح ابن الحاجب على الكافية ص ١٢٧ .

(٩) لم يذكر المبرد هذا في المقتضب ، بل مذهبه فيه كمذهب الجمهور . انظر ١٢/١ ، ٣٠٥/٣ . وما نسبه إليه هنا نسبه إليه ابن مالك في شرح الكافية ص ٤٨٠ ، وابن هشام في المغني ١٢٠/١ ، والأشموني ٣/ ١١٢، والسيوطي في الهمع ١٣٦/٢. وزاد في المغني والأشموني (عبد الوارث) .

(١٠) انظر المصادر السابقة في مواضعها .

(و « ثُمَّت ») بفتحِ التاءِ وسكونِها ، وتكتبُ مطوَّلةً ، لعدمِ انقلابِها هاءً وهي كـ « ثم » ، (إلا أنها لعطفِ الجملِ لا غير) كقوله :

٤٠ ـ ولقـد أمُـرُّ على اللَّئيمِ يسُبُّني فمضيتُ ثُمَّتَ قلتُ : لا يَعْنيني[١]

ومعنى البيت ـ في المشهور ـ : إظهار الوقارِ والحكمةِ وكمالِ كَظْمِ الغيظ . ويحتملُ كمالَ تنزيههِ عن النقصان ، وظهور علوِّ شأنِه ، بحيثُ لا يجد مناسبةً بين[٢] ما يتفوه به اللئيم وذاتِه ، فلا يعتقد أن الكلام معه ، مع مشاهدة توجُّه الخِطاب إليه .

---

(١) البيت من الكامل ، ونسبه سيبويه لرجل من بني سلول ، وفي حماسة البحتري ص ٢٧١ منسوب لعميرة بن جابر الحنفي ، ولم ينسبه الأستاذ عبد السلام هارون في المعجم ص ٤١١ . وجاء بلفظ « أقول » مكان « قلت » مع «ثم».

وروي مكان الشطر الثاني : (فأعف ثم أقول : لا يعنيني) .

أورده شاهداً على (ثمت) المختصة بعطف الجمل . وفيه شاهدان آخران : الأول : قوله : (يسبني) حيث وقعت الجملة نعتاً للاسم المعرف بـ « الـ » الجنسية ، وهو « اللئيم » ، لقربها من النكرة . ومنهم من جعلها حالاً باعتبار اللفظ .

والثاني : وضع (أمر) موضع مررت . وربما وجد المدقق فيه شواهد أخرى .

وانظر البيت في الكتاب ٤١٦/١ ، الخصائص ٣٣٠/٣ ، الأمالي الشجرية ٢٠٣/٢ ، المغني ٤٢٩/٢ ، ٦٤٥، ١٠٢/١ ، شرح شواهده للسيوطي ٣١١/١ ، ٨٤١/٢ ، شرح الرضي ٢٧٦/١ ، شرح الجامي ص ٣٥١، شرح المرادي للألفية ١٣٥/٣ ، العيني ٥٨/٤ ، التصريح ١١١/٢ ، الهمع ٩/١ ، ١٤٠/٢ ، الدرر ٤/١ ، ١٩٢/٢ ـ الأشموني ١٨٠/١ ، ٦٠/٣ ، ٦٣ ، خزانة الأدب ١٧٣/١ ، ٥٢٨ ، ١٦١/٢ ، ١٦٦ ، ٢٩٣، ٤٩٧، ٣٣٢/٣ ، ١٠٤/٤ ، شرح الكافية الشافية لابن مالك ص ٤٩٦ ، ولسان العرب : مادة (ثمم) .

(٢) في الأصل : بان .

- لكن -

(و « لكنْ » : وهو - عند يونُس[1] - حرفُ استدراكٍ كـ « لكنَّ »)[2] وليس حرفَ عطف . (والعاطف الواو التي تذكر معه) والمشهور أنه حرف عطف وينسبُ ذلك إلى سيبويه[3] . ولعلَّه يقول[4] : الواو علامة أنه حرف عطف لا حرف استدراك فقط[5] .

---

(١) هو يونس بن حبيب ، مولى بني ضبه . توفي سنة (١٨٢هـ) . من مؤلفاته : معاني القرآن ، اللغات ، النوادر الكبير ، الأمثال ، النوادر الصغير . ترجمته في : المعارف ص ٥٤١ ، مراتب النحويين ص ٤٤ ، نزهة الألباء ص ٤٧ - ٥٠ ، أخبار النحويين البصريين واللغويين ص ٢٧ - ٣٠ ، إنباه الرواة ٤/ ٦٨ - ٧٢ ، طبقات النحويين واللغويين ص ٥١ - ٥٣ ، وبغية الوعاة ٢/ ٣٦٥.

(٢) وافقه ابن مالك في التسهيل ص ١٧٤ ، وفي شرحه ٢/ورقة ١٩٣ ، وقال في شرح الكافية الشافية ص ٤٧٨ : (وذكر بعض الأئمة أن يونس لا يرى « لكن » عاطفة ، وكأنه إنما لم يعدها من حروف العطف ، لعدم استعمالها غير مسبوقة بواو) . وللنحاة فيها أقوال :

الأول : أنها لا تكون عاطفة إلا إذا لم تدخل عليها الواو،وهو مذهب أكثر النحويين وأبي علي الفارسي .

الثاني : أنها عاطفة ، لكن لا تستعمل الا مع الواو ، وصححه ابن عصفور .

الثالث : أنها عاطفة والواو زائدة غير لازمة . وهو مذهب ابن كيسان .

الرابع : أنها ليست عاطفة ، والعاطف الواو . وهو مذهب يونس المذكور هنا .

أنظر شرح الأشموني ٣/ ٩١ ، ومغني اللبيب ص ٢٩٣ ، وابن كيسان النحوي ص ١٧٠ .

(٣) أنظر الكتاب ١/ ٢١٦ ، ٢١٨ ، ٢١٩ .

(٤) أي : سيبويه ، فإنه لم يمثل لها الا وهي بعد الواو .

(٥) ويرى ابن عصفور أن « لكن » هي العاطفة كما هو مذهب سيبويه لكن لا بد معها من الواو ، فالواو عنده زائدة لازمة . ويرى الفارسي أنها لا تكون عاطفة إلا اذا تجردت من الواو . ومذهب ابن كيسان أنها عاطفة صحبتها الواو أو تخلفت عنها . وقد علق استاذنا الدكتور محمد ابراهيم البنا على تعدد المذاهب في « لكن » في كتابه: ابن كيسان النحوي ص ١٧١ بقوله : (انها من غير شك دليل ليونس ، ذلك أنه لم يحك لنا أحد من المتقدمين نحو : ما قام زيد لكن عمرو ، وقد تتبع الاستاذ عظيمة ذلك في الكتاب العزيز وقال : « ولكن الخفيفة العاطفة للمفرد على مفرد لا تكون الا بعد نفي ، ولم تقع في القرآن » .فلو كان سمع العطف بها لما تعددت هذه المذاهب . وإن اجازة ابن كيسان والفارسي للعطف بها لا يعد تعدِّياً على اللغة بل هو من قبيل التيسير على الناطقين ، فلعله كان شائعاً في ذلك الحين ، فأجازه ابن كيسان بالقياس على « بل » وتبعه في ذلك الفارسي) . وانظر الارتشاف ص ٨٦٦ - ٨٦٧ ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم٢/ ٥٨٣ .

وبالجملة الاستدراك هو تدارك ما فات على ما في الصحاح[١] . فكون « لكن » للاستدراك : تدارك ما فات من المخاطَب من اعتقاد التابع مشاركاً للمتبوع في الحكم المنفي أو المثبَت[٢] ، بناء على موافقة أو مصاحبة بينهما قلما ينفردان في حال ، فيتدارك بـ « لكن » ، وما بعد هذا الفائت يذكر الخفي المنافي لاعتقاده . وهذا معنى قولهم : « الاستدراك رفعُ متوهَّمٍ يتولد عن الكلام السابق »[٣] . مثلاً : إذا قلت : « جاءني زيد » فتُوهِّم أن عمراً أيضاً جاءك ، فقد رفعت هذا التوهم بأن قلت : « لكن عمرو لم يجىء » وهذا مسلك نحوي ، وأما علماء البلاغة فيجعلونه رداً لاعتقاد عكسِ ما يقول ، ويجعلون المثال المذكور[٤] : مخطىء أو غافل عما يتكلم به [من][٥] أن الجائيَ عمرو ، فيقول المخبِر : « لكن عمرو لم يجىء » فيرفع الخطأ أو الغفلةِ عن نفسِه ، ويزيل توهمه[٦] .

ويمكن رفع الاختلاف بين الفريقين بجعل الأول عرفَ القومِ المقتصِرين على أداءِ أصلِ المَرام ، والثاني عرفَ الخواص الطالبين بمقتضى الحالِ والمقام[٧] .

---

(١) أنظر الصحاح : مادة (درك) .

(٢) بمعنى أنها بعد النفي لاثبات ما بعدها ، وبعد الاثبات لنفي ما بعدها نحو « جاءني زيد لكن عمرو لم يجىء » و « ما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء » . وإذا دخلت « لكن » على مفرد تعين أن يسبقها نفي ، وان دخلت على جملة ، فإن تقدمها نفي تداركته بالايجاب ، وان تقدمها اثبات تداركته بالنفي . انظر شرح الجامي ص ٧٧٧ ، وجواهر الأدب ص ٢٤١ .

(٣) أنظر شرح الجامي ص ٧٦٢ .

(٤) أي : يجعلون المتكلم مخطئاً أو غافلاً . أو يجعلون المثال المذكور : المتكلم فيه مخطىء أو غافل ، وهو الأقرب . وفي الكلام اختصار مخل ولا ريب .

(٥) زدت « من » ليستقيم السياق .

(٦) قال المحقق التفتازاني في المطول شرح التلخيص ص ١٠٢ :
(أوْرد السامع إلى الصواب ، نحو « جاءني زيد لا عمرو » لمن اعتقد أن عمراً جاءك دون « زيد » أو أنهما جاءاك جميعاً ، و « ما جاءني زيد لكن عمرو » لمن اعتقد أن زيداً جاءك دون عمرو) . وهو صريح في أن الرد المقصود في الاستدراك هو رد السامع ، فرفع الخطأ والغفلة انما يكون عن المخاطب الذي دخله الوهم ، لا عن المتكلم نفسه كما عبر المصنف به .

(٧) يريد أن هم النحوي الظواهرُ الكافيةُ في أداء أصلِ المقصود ، وهم البلاغي الغوص إلى حقائق الألفاظ بحسب أحوالها ومقاماتها .

- إلا -

(و « إلّا » بمعنى « وَلا » عند الأخفشِ والفراء)[1] وجعلا [منه][2] قولَه تعالى : ﴿ إلّا الذينَ ظلموا منهمْ ﴾[3] .

والجمهور[4] جعلوا « إلّا » بمعنى « لكنَّ »[5] ، و«الذين ظلموا» مبتدأ ، خبرُهُ : « فلا تَخْشَوْهُم »[6] .

---

(١) نسب صاحب الانصاف هذا الرأي للكوفيين ، وعقد للخلاف فيه المسألة رقم (٣٥) ١/٢٦٦ . ونسبه ابن هشام في المغني ص ٧٣ - ٧٤ إلى الكوفيين وفي ص ٧٦ إلى الأخفش والفراء وأبي عبيدة . قال : (وجعلوا منه قوله تعالى : ﴿ إلا الذين ظلموا منهم ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ لا يخاف لدى المرسلون الا من ظلم ثم بدل حسناً بعد سوء﴾ . أي : ولا الذين ظلموا ، ولا من ظلم . وتأولهما الجمهور على الاستثناء المنقطع) .

(٢) زدت « منه » ليستقيم السياق .

(٣) قوله تعالى : ﴿ لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا منهم فلا تخشوهم ﴾ . من الآية (١٥٠) من سورة البقرة .

(٤) يعني بهم البصريين . وانظر الانصاف ١/٢٦٦ .

(٥) في الانصاف ١/٢٦٩ : (وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : انما قلنا : ان « إلا » لا تكون بمعنى الواو ، لأن « الا » للاستثناء ، والاستثناء يقتضي اخراج الثاني من حكم الأول ، والواو للجمع ، والجمع يقتضي ادخال الثاني في حكم الأول ، فلا يكون أحدهما بمعنى الآخر) . ثم قال :والمعنى: لكن الذين ظلموا يحتجون عليكم بغير حجة) .

(٦) أنظر تفسير الكشاف للزمخشري ١/٣٢٢ .

قلت : وما نسب الى الفراء - هنا - من القول بمجيء « الا » بمعنى الواو وجدت نقيضه في معاني القرآن له ١/٨٩ ، حيث جعلها في هذه الآية استثناء كما هو مذهب البصريين ، ثم حكى عن بعض النحويين هذا الرأي المنسوب له هنا ، ورده بقوله : (فهذا صواب في التفسير ، خطأ في العربية) .

- ليـــس -

(و « ليس » بمعنى « لا » العاطفة عند الكوفيين[1]) وحجتهم:

٤١ ـ وإذا جُـوزِيْتَ قَـرْضــاً فـاجْــزِهِ   إنما يَجْزي الفَتى ليسَ الجَمَل[2]

وردُّ حجتهم بأن يقال في تقديره : « ليس الجملُ جازياً »[3] .

وأحسنُ منه في الرد أن يقال : « الجملُ : خبرٌ ، والضميرُ فيه [إما][4] إلى الجازي ، وإما إلى الفتى[5] ، وحينئذ هي جملة معللة [لـ][6] « يجزي الفتى » لأنه ليس جملاً لا يدري حسنَ الجزاء[7] .

---

(١) أنظر الهمع ١٣٨/٢ ، حاشية يس على التصريح ٥٤/٢ ،والمغني ص٢٩٦،وقد نسبه فيه إلى الكوفيين أو البغداديين على اختلاف في النقل .

(٢) في الأصل : (وانما يجري الفتى ليس الحمل) .

وهذا البيت من الرمل ، وهو من قصيدة للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ١٧٤ . و« جوزيت » : في رواية المصنف فقط ، وفي المقتضب « أوليت » ، وفي الخزانة «أقرضت»، ورواية سيبويه والمبرد : « غير الجمل » وحينئذ لا شاهد فيه على ما أراده المصنف. واستشهد به المصنف على أن « ليس » تأتي عاطفة في مذهب الكوفيين . وقد ذكرت في الهامش السابق تردد صاحب المغني بين نسبته اليهم أو إلى البغداديين . ونسب صاحب التصريح نقل هذا عن البغداديين إلى ابن عصفور ، ونقله عن الكوفيين إلى أبي جعفر النحاس وابن بابشاذ ، والغريب أنه نص على مجاراة ابن مالك لهم في التسهيل والذي في التسهيل ص ١٧٤ : (ولا « ليس » خلافاً للكوفيين) . أنظر مجمع الأمثال » ص ٣٤ ، الكتاب ٣٧٠/١ ، مجالس ثعلب ص ٥١٥ ، المقتضب ٤١٠/٤ ، دلائل الاعجاز ص ٢٩٩ ، شرح الرضي ٣٧٨/٢، خزانة الأدب ٤/ ٦٨، ٤٧٧ ، العيني ٤/ ١٧٦، التصريح ١/ ١٩١ ، حماسة البحتري ص ٢٥٢ ، اللباب للفاضل الاسفراييني الشاهد رقم (١٨٠) .

(٣) هذا ما رد به الرضي حجتهم في شرح الكافية ٣٧٨/٢ ، وانظر ما ذكره الاستاذ عظيمة في هامش المقتضب ٤١٠/٤ .

(٤) زدت (إما) ليستقيم السياق .

(٥) في الأصل : المعنى .

(٦) زدت اللام ليستقيم السياق .

(٧) في الأصل : الحواء .

وبعدُ ، فحجتُهم قائمة[1] ، لأن الظاهر معهم ، وجزالةَ المعنى في مذهبِهم .

- أي -

(و « أي » عند صاحب المستَوْفى[2] وصاحبِ المفتاح[3]) وهو للعطفِ على المبهَم المفسَّرِ بالمعطوف ، مفرداً كان أو جملة .

(وعند [غير][4] هِما : هي و « أنْ » حرفاً تفسير وما بعدهُما عطفُ بَيان[5]) ولهذا اشتهرَ تعريفُ المعطوفِ بأنه « المقصودُ بالنسبةِ مع متبوعِه[6] » . ولم يتحاشوا عن إخراج المعطوفِ بـ « أي » عن التعريف . واشتهر تعريفُ عطفِ البيانِ بـ « تابع غير صفة يوضح المتبوع[7] » ولم يُحْتَرَزْ عن دخولِ المعطوف / بـ « أي » و « أنْ » (١٦٥/أ) فيه .

---

(١) يعني : حجة الكوفيين قائمة مع هذه التأويلات .

(٢) هو : أبو سعد كمال الدين علي بن مسعود الفرغاني ، ولم أقف على ترجمته . وقد نسب اليه ذلك ابن مالك في التسهيل ص ١٧٤ . وقد نسب السيوطي في الهمع ١٣٩/٢ القول بمجيء « أي » للعطف إلى الكوفيين ، ومثل له بـ « رأيت الغضنفر أي الأسد » و « ضربت بالعضب أي السيف » ورده بأنها فيهما حرف تفسير ، ثم قال : (وهذا القول نقله في التسهيل عن صاحب المستوفى . قال أبو حيان : ولا أدري من هو ، والعجب نسبته هذا المذهب إلى كتاب مجهول . وهو مذهب الكوفيين ، ووافقهم ابن صابر والسكاكي) .

(٣) هو السكاكي صاحب مفتاح العلوم . تقدمت ترجمته في ص ٤٦٢ . قال في المفتاح ص ٥٢ : (فـ « أي » للتفسير في العطف عندي ، كنحو « جاءني أخوك ، أي : زيد » و « رأيت أخاك ؛ أي : زيداً » و « مررت بأخيك ، أي : زيد ») .

(٤) زدت « غير » ليستقيم المعنى مع مراد المصنف ، لأن ما سيذكره قول البصريين .

(٥) أنظر شرح الرضي ٣٦٣/٢ ، وشرح الجامي ص ٧٦٧ ، والهمع ١٣٩/٢ .

(٦) وهو تعريف ابن الحاجب . أنظر شرح الجامي ص ٣٩٤ .

(٧) هو أيضاً تعريف ابن الحاجب . أنظر المصدر السابق ص ٤٢٣ .

القسم الثاني[1]

(ولَهُما القسمُ الثاني) من أقسام الحروفِ عند الجمهور[2] .

وأما عند صاحبِ المفتاحِ وصاحبِ المستوفى : فالقسم ليس إلا « أنْ » من حرفَيْ التفسير[3] .

القسم الثالث

(والقسمُ الثالث) بالجملة[4] . (حروفُ النداء) وهي حروفُ يطلب بها إقبال شيء حقيقةً أو ادعاء .

(وهي : « يا »)[5] للنداءِ المطلَقِ عند ابن الحاجب[6] ، ولنداء المتوسطِ عندَ

---

(١) أي : من أقسام الحروف غير العاملة . وهو حرفا التفسير : « أي » و « أن » .

(٢) « أي » : تفسير كل مبهم من المفرد ، نحو « جاءني زيد ، أي : أبو عبد الله » والجملة ، نحو « قطع رزقه ، أي : مات » .

و « أن » : مختصة بما في معنى القول ، أي : بفعل متقرر في معنى القول تقرر الظرف بالمظروف ، فلا تقع بعد صريح القول ، فهي لا تفسر في الأكثر الا مفعولاً مقدراً للفظ غير صريح القول مؤد معناه ، نحو قوله تعالى : ﴿ وناديناه أن يا إبراهيم ﴾ ، فقوله : ﴿ أن يا إبراهيم ﴾ تفسير لمفعول « ناديناه » المقدر ، أي : ناديناه بلفظ هو قولنا : « يا ابراهيم » . وكذا قولك : « كتبت اليه أن قم » . أي : كتبت إليه شيئاً ، هو قم .

أنظر مفصل الزمخشري ص ٣١٤ ، ومعاني الرماني ص ٨٠ ، وشرح الرضي ٢/٣٨٥ ، وشرح ابن يعيش ٨/١٤١ ، وشرح ابن الحاجب على الكافية ص ١٢٩ ، والجامي ص ٣٩٠ ، والبيان للأنباري ٢/٣١٣ ، ومعاني الفراء ٢/٣٩٩ ، والتبيان ٢/١٠٩٧ .

(٣) لأنهما جعلا « أي » عاطفة كما تقدم قبل قليل .

(٤) أي : بالنظر إلى جملة الحروف ، لا إلى الأول والثالث .

(٥) في الأصل : ياء .

(٦) أي : لنداء القريب والمتوسط والبعيد . (قال في الكافية : («يا» أعمها) . يعني : أعم حروف النداء استعمالاً . أنظر الرضي ٢/٣٨١ ، والجامي ص ٧٧٩ .

الزمخشري[1] . وما سوى الهمزةِ لنداءِ البعيدِ عند صاحب التسهيل[2] . والهمزةُ لنداء القريبِ اتفاقاً[3] .

(و « أيا » و « هَيا » و « أيْ » والهمزة) هما[4] للقريب عند ابن الحاجب[5] .

(و « وَا »[6] و « آي »[7] و « آ »[8]) وطلبُ الإقبالِ بهذهِ الحروف[9] لنيابتِها عن « أدْعو » ، وطلب الاقبال ـ في الحقيقة ـ به .

القسم الرابع

(والقسم الرابع : حروف الخطاب . هي : كضمائر المخاطَبِ المنصوبةِ المتصلة) تتصل بأسماء الاشارةِ وأسماءِ الأفعال ، لبيانِ حالِ المُخاطَب

(١) ما نسبه الى الزمخشري خطأ ، فقد جعل « يا » و « أيا » و « هيا » ـ في المفصل ـ لنداء البعيد أو من هو بمنزلته من نائم أو ساه . أنظر المفصل بشرح ابن يعيش ١١٨/٨ ، وشرح الرضي ٣٨١/٢ .

(٢) أنظر التسهيل لابن مالك ص ١٧٩ ،وشرح الكافية الشافية له ص ٥٠٥ .

(٣) أنظر المصادر المتقدمة في نفس المواضع .

(٤) يعني : « أي » والهمزة .

(٥) واستظهر الجامي أن ابن الحاجب أراد بالقريب ما عدا البعيد قال : « فيدخل فيه المتوسط أيضاً » . أنظر شرح الجامي ص ٧٧٩ ، وشرح الرضي ٣٨١/٢ .
وما ذكره عن ابن الحاجب هو مذهب المبرد ، كما في المقتضب ٢٣٣/٤ . وما حكى من رأي غيرهما هو مذهب سيبويه في الكتاب ٣٢٥/١ .

(٦) قال الرضي ٣٨١/٢ :
(وقد تنوب « وا » مقام « يا » في النداء . والمشهور استعمالها في الندبة) . وخص ابن مالك « وا » بالمندوب في شرح الكافية الشافية ص ٥٠٥ . وأجاز المبرد استعمالها في نداء البعيد في المقتضب ٢٣٣/٤ ، وقال ابن مالك في شواهد التوضيح ص ٢١٢ : « ورأيه ـ أي المبرد ـ في هذا صحيح » .

(٧) ذكرها ابن مالك في التسهيل ص ١٧٩ ، والرضي في شرحه ٣٨١/٢ .

(٨) ذكرها ابن مالك والرضي في الموضعين السابقين .

(٩) أي : بحروف النداء جميعاً ، لا بما ذكره آخراً فقط .

بهما[1] . وقد مر بعضُ تفصيله[2] .

القسم الخامس

(والقسمُ الخامس : حروفُ التنبيه) تُذكرُ لإزالة غفلةِ المخاطَبِ بالكلام عند سماعِه .

(« ألاَ » و« أَما » للاستفتاح في الكلام ، مختصَّتان بالجمل ، خبرية كانت أوْ لا ، مؤكدانِ لمضمونِ الجملة .

ولعل التأكيد نشأ من الاهتمامِ المستفادِ من ذكرِهما بشأن الكلام ، حيث أزيلت غفلةُ السامعِ بهما قبل ذِكرِه .

و « عَما » و « هَما » و « أمْ » و « عَمْ » من مغيرَّات « أمَا »[3] .

(و « هَا ») قيل : مختصة باسم الإشارةِ ، كثيرةُ الإلحاق به[4] لاستدعائه ـ لإبهامه ـ مزيدَ اهتمامِ المخاطَبِ به حين سماعِه حتى لا يفوتَ المقصودُ منه ،

---

(١) هما اثنان : الكاف والتاء ، فلا وجه لقوله : « حروف الخطاب » . قال الزمخشري : (وهما : الكاف والتاء اللاحقتان علامة للخطاب ، في نحو « ذاك ، وذلك ، وأولئك ، وهناك ، وهاك ، وحيهلك ، والنجاك ، ورويدك ، وأرأيتك ، وإياك ، وفي : أنت ، وأنت) .

أنظر المفصل بشرح ابن يعيش ١٢٦/٨ .

(٢) في مبحث الضمير . أنظر ص ٣٩٨ .

(٣) قال الرضي ٣٨٠/٢ :

(وقد تبدل همزة « أما » هاء وعيناً ، نحو « هما » ، و« عما » ، وقد تحذف ألفها في الأحوال الثلاث ، نحو « أم » و« هم » و« عم ») .

وانظر المغني ٥٦/١ .

(٤) قوله : « كثيرة الالحاق به » يناقض قوله : « مختصة باسم الاشارة » وكان الأولى الاقتصار على قوله : « كثيرة الالحاق به » ، لأنه هو الصحيح المعروف عند أكثر النحاة . أنظر شرح الرضي ٣٨٠/٢ ، والجامي ص ٧٧٨ .

فناسبَ اهتمامَ المتكلم بإزالةِ الغفلةِ عن المخاطَب . وقد يُفْصَلُ بينَها وبين اسم الاشارةِ بالقسَمَ ، نحو :

٤٢ ـ تَعَلَّمَنْ هَا لعمرُ اللهِ ذا قَسَماً[١] ....

وقد يفصل بالضميرِ المرفوعِ المنفصلِ[٢] ، نحو « ها أنتُم أولاءِ »[٣] . وقيل : إنها دخلت على الضميرِ المرفوعِ المنفصلِ / دون اسمِ الإشارةِ[٤] ، وهو أيضاً (١٦٥/ب) موافقٌ للاستعمالِ ، وإن لم يبلُغْ درجةَ الدخولِ على اسمِ الاشارة .

القسم السادس

(والقسم السادس : من حروف المصدر « ما » دون « أنْ » و « أنَّ ») قوله : « ما » دون « أنْ » و « أنَّ »[٥] يحتملُ أن يكون كنايةً عن « ما » المصدرية فتكون « ما » هذه موصولة .

---

(١) هذا صدر بيت من البسيط ، عجزه قوله :

« فاقدر بذرعك وانظر أين تنسلك »

وقائله : زهير بن أبي سلمى من قصيدة يهدد بها الحارث بن ورقاء الصيداوي . وقد استشهد به سيبويه مرتين : الأولى على الفصل بين « ها » التنبيه و « ذا » بالقسم ، والثانية على التوكيد بالنون الخفيفة . وقوله في عجز البيت : « فاقدر بذرعك » يروى مكانه : « فاقصد بذرعك » ، وهو مثل يضرب لمن يتوعد غيره ، ويكلف نفسه ما لا يستطيعه، أو يدخل نفسه فيما لا يعنيه ولا يجدي عليه . وقوله : « تعلمن » بمعنى : « اعلم » وهو ملازم للأمر . و «قسماً» : مصدر مؤكد لما قبله ، لأن معناه : أقسم . والبيت في ديوانه ص ١٨٢ ، وهو من شواهد المبرد في المقتضب ٣٢٢/٢ ، والرضي ٣٨٠/٢ ، وتقدم أن إمام النحاة استشهد به مرتين في الكتاب ١٤٥/٢ ـ ١٥٠ . والسيوطي في الهمع ٧٦/١ . وانظر مجمع الأمثال ٩٢/٢ ، وخزانة الأدب ٢٠٨/٤ ـ ٢٠٩ ، والدرر اللوامع ٥٠/١ .

(٢) تقدم ذلك في ص ٤١٦ .

(٣) من الآية ١١٩ من سورة آل عمران.

(٤) أنظر شرح الرضي ٣٨٠/٢ .

(٥) « ما » و « أن » المخففة تدخلان على الجملة الفعلية فتجعلانها في تأويل المصدر ، نحو قوله تعالى : =

ويحتمل أن تكون لفظةُ « ما » بمعنى « ما » المصدرية مراداً به اللفظ و « دونَ « أنْ » و « أنَّ » حالاً ، أي : القسمُ « ما » من حروف المصدر متجاوزاً عن «أنْ» و «أنَّ»، لأنَّ «أنْ» و « أنَّ » عامِلتَان ، ونحنُ نريدُ بـ « ما ليس بعامل ولا معمول » ما لم يكن شيئاً منهما قَط . و « أنْ » المخففة عن المثقَّلَة يحتمل أن تكون تحتَ « أنْ » ، ويحتمل أن تكون تحتَها « أنْ » .

القسم السابع

(والقسم السابع : حرفُ التوقع) الدالُّ في الجملة على أن مدخولَه متوقَّعُ الوقوع . (والتقريب) الدال ـ في الجملة ـ على أنه قريبُ الوقوعِ من زمانِ الحال . (والتحقيقِ) الدال على أنه لا ريبةَ في وقوعِه أبداً . هذه المعاني في حين دخولِه على الماضي[1] . (والتقليلِ) الدال على أن مدخولَه قليلُ الوقوعِ مع التحقيق[2] ، وذلك حين دخولِه على المضارع (قد) ولا يُفْصَلُ بينَه وبينَ الفعلِ بغيرِ القَسَم[3] ، ولا يدخلُ على الأفعالِ الغيرِ المتصرفةِ[4] ، ولا على ما دخلَ عليه السينُ أوْ « سوفَ » ـ ويُحذفُ فعلُه لقرينة[5] .

= ﴿ ضاقت عليهم الأرض بما رحبت﴾ أي : برحبها ونحو قولك : « أعجبني أن خرجت » أي : خروجك . و « أن » المشددة تدخل على الاسمية ، نحو « أعجبني أنك قائم » أي : قيامك .
أنظر شرح الجامي ص ٧٩٣ ، وشرح الرضي ٣٨٦/٢ مع حاشية الشريف الجرجاني .

(١) مثال اجتماع هذه المعاني الثلاثة قولك : « قد ركب الأمير » لمن يتوقع هذا الركوب ، أي : حصل عن قريب ما كنت تتوقعه .
وتجتمع هذه المعاني أيضاً في قول المؤذن : « قد قامت الصلاة » وقد يكون مع التحقيق التقريب من غير توقع ، كما تقول : « قد ركب زيد » لمن لم يتوقع ذلك . انظر شرح ابن الحاجب على الكافية ص ١٣٠ ، والجامي ص ٧٩٦ .

(٢) أي : يضاف إلى التحقيق ـ في الأغلب ـ التقليل ، نحو « إن الكذوب قد يصدق » . انظر المصدرين السابقين ، وشرح الرضي ٣٨٨/٢ .

(٣) نحو « قد ـ والله ـ أحسنت » . وانظر شرح الجامي ص ٧٩٧ .

(٤) لأنها ليست بمعنى الماضي حتى يقرب معناها من الحال . أنظر الرضي ٣٨٨/٢ .

(٥) أنظر المصدر السابق .

القسم الثامن

(والقسم الثامن : حرفا الاستفهام : الهمزةُ) تستعملُ لطلبِ معرفة الذات والفعل ، فلذا تعمُّ القَبيلَيْن[1] ، بخِلاف « هَلْ » فإنه للسؤال عن الفعل فلا يدخُل إلا على الفعل ، إلا إذا لم يوجد في الكلام فعل ، نحو « هل زيد قام »[2] .

وتستعمل في المعاني المَجازية المناسبة للاستفهام كالتعجب والتحضيض والاستبْطاءِ والأمرِ والتقريرِ والإنكارِ والتنبيهِ والتوبيخِ والوَعيدِ[3] ، بخلاف / « هل » ، (١٦٦/أ) وتُحذفُ مع وجودِ قرينةٍ ، بخلاف « هل » . (و « هَلْ » ، لهُما[4] صدرُ الكلام) والهمزةُ أعرفُ فيه ، ولهذا لا يقعُ[5] قبلَ المعطوفِ ، بخلافِ الهمزةِ ، نحو « أَفَمن كان » و « أوَمَن كان » و « أثمَّ إذا ما وقَع »[6] ، لأن المعطوف ـ لارتباطه بالمعطوف عليه ـ بمنزلة وَسَطِ الكلام .

---

(١) أي : تدخل على الأسماء والأفعال .

(٢) الهمزة تدخل على الاسم والفعل ، نحو « أزيد قائم ؟ » و « أقام زيد ؟ » وكذلك « هل » تقول : « هل زيد قائم ؟ » و « هل قام زيد ؟ » الا أن الهمزة تدخل على كل اسمية ، سواء كان الخبر فيها اسماً أو فعلاً ، بخلاف « هل » فإنها لا تدخل على اسمية خبرها فعل ، نحو « هل زيد قام ؟ » الا على الشذوذ ، لأن أصلها أن تكون بمعنى «قد» ، و «قد» من لوازم الأفعال. قال الرضي ٣٨٨/٢: (فإن رأت فعلاً في حيزها تذكرت عهوداً بالحمى وحنت إلى الالف المألوف وعانقته ، وان لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة) . وانظر الجامي ص ٧٩٨ ، والمغني ٥/١ .

(٣) أنظر شرح الرضي ٣٨٨/٢ ، والمغني ٥/١ ـ ٨ .

(٤) أي : الهمزة و « هل » .

(٥) يعني « هل » .

(٦) في شرح الجامي ص ٨٠٠ : (وتقول : « أثم اذا ما وقع » ، و « أفمن كان » و « أو من كان » بادخال الهمزة على « ثم ، والفاء ، والواو » من الحروف العاطفة ، دون « هل » ، لكونها فرع الهمزة فلا تتصرف تصرفها) .

وما مثل به المصنف وقع مثله في كتاب الله تعالى ، وهو قوله : ﴿ أثم إذا ما وقع آمنتم به ﴾ . من الآية ٥١ من سورة يونس .

القسم التاسـع

(والقسم التاسع : من حروف الزيادة) وتسمى حروفَ الصلةِ أيضاً ، لأنها[١] يُتوصَّلُ بها إلى زيادة الفصاحة واستقامةِ الوزن وحسنِ السجعِ وتزيينِ اللفظ[٢] . (إنْ) بكسر الهمزة ، يزاد بعد « ما » النافية ، و « ما » المصدرية[٣] . (و« أن ») بفتح الهمزة ، يزاد كثيراً بعد « لما » ، نحو﴿ فلمّا أنْ جاءَ البشيرُ﴾[٤] . وقبل « لو » في جواب القسم ، نحو « واللهِ أنْ لو تعلم لكان كذا »[٥] . (و«لا») يزاد بعد « أنْ » المصدرية ، نحو﴿ لئلا يعلمَ أهلُ الكتاب﴾[٦] أي : ليعلمَ ، و ﴿ما منعكَ أن لا تسجدَ ﴾[٧] ، وقبل « أقْسِمُ » ، نحو ﴿ لا أُقْسِم ﴾[٨] ، وبعد الواو العاطفة بعد النفي والنهي ، نحو « ما جاءني زيدٌ ولا عمرو »[٩] رفعاً ، لاحتمالِ كون النفي داخلاً على المجموع لا على كل واحد . (و « ما ») بعد بعض حروف الجر [نحو][١٠] : ﴿ فَبِما رحمةٍ﴾[١١] و﴿ ممّا خطيئاتِهم﴾[١٢] و﴿عَمّا قليلٍ﴾[١٣] و « زيد صديقي كما أنَّ

---

(١) تعليل لتسميتها زائدة . وانظر شرح الرضي ٢/ ٣٨٤ .

(٢) الفوائد التي ذكرها لفظية ، أما المعنوية ، فهو تأكيد المعنى . أنظر المصدر السابق .

(٣) زيادته مع النافية أكثر . أنظر شرح الرضي ٢/٣٨٤ ، والجامي ص ٧٨٦ .

(٤) من الآية ٦٩ من سورة يوسف . وانظر شرح الرضي ٢/٣٨٤ ، والمغني ١/ ٣١ .

(٥) منه قول الشاعر :

فأقسم أن لو التقينا وأنتم لكان لكم يوم من الشر مظلم

أنظر المغني ١/٣١ ، وحاشية الجرجاني على شرح الرضي ٢/٣٨٤ .

(٦) من الآية ٢٩ من سورة الحديد .

(٧) من الآية ١٢ من سورة الأعراف .

(٨) منه قوله تعالى : ﴿ لا أقسم بيوم القيامة ﴾ . الآية ١ من سورة القيامة .

(٩) أنظر شرح الجامي ص ٧٨٨ .

(١٠) زدت « نحو » ليستقيم السياق .

(١١) قال تعالى : ﴿ فبما رحمة من الله لنت لهم ﴾ من الآية ١٥٩ من سورة آل عمران .

(١٢) من الآية ٢٥ من سورة نوح .

(١٣) من الآية ٤٠ من سورة المؤمنون .

عمراً كذلك »[1] . وبعد « إذا » ، نحو ﴿وإذا ما أُنْزِلَت سورة﴾[2] ، وبعد « متى »[3] و « أي » و « أيّا »[4] و « إنْ »[5] و « حيث » و « كيف »[6] شرطياتٍ[7] . (دون بعضِ حروفِ الجر) ، لأنها من الحروف العاملة .

القسم العاشر

(والقسم العاشر ، من أدواتِ الاستثناء « إلّا ») عند بعض[8] بخلاف باقي الأدواتِ فإنها [إما][9] أفعال عاملة ، وإما أسماءٌ مضافةٌ عاملة بالإضافة .

القسم الحادي عشر

(والقسم الحادي عشر : حروفُ التصديقِ والإيجاب) بعضُها يكون للتصديقِ ، لوقوعِه بعد الخبر ، وبعضُها للإيجاب ، لوقوعِه بعد إنشاء أو نفْي يَبْطُلُ به ، وبعضُها لكليهما ، لوقوعِه بعد الخبرِ والإنشاء . فالأخير («نَعَمْ»[10] ومغيَّره

(١) أنظر شرح الجامي ص ٧٨٨ .

(٢) من الآية ١٢٧ من سورة التوبة .

(٣) نحو « متى ما تذهب أذهب» .

(٤) منه قوله تعالى : ﴿ أيّاً ما تدعوا فله الأسماء الحسنى ﴾ من الآية ١١٠ الاسراء .

(٥) كقوله تعالى : ﴿ إما ترين من البشر أحداً ﴾ . من الآية ٢٦ مريم .

(٦) نحو « حيثما تجلس أجلس ، أو كيفما . . . » .

(٧) أي حال كون تلك المذكورات مع « ما » شرطيات . وانظر شرح الجامي ص ٧٨٨ .

(٨) لأنها عند بعض النحاة ناصبة للمستثنى . فهي عاملة . وانظر ص ٢١٠ .

(٩) زدت (إما) ليستقيم السياق .

(١٠) قال ابن الحاجب : « فـ » نعم « مقررة لما سبقها » .قال الجامي في شرحه ص ٧٨٠ :(أي : محققة لمضمونه ، استفهاماً كان أو خبراً . فهي في جواب : « أقام زيد » ؟ بمعنى : قام زيد ، وفي جواب « ألم يقم زيد ؟ » بمعنى : لم يقم زيد) .

(١٦٦/ب) « نَحَمْ »[١]) لتصديقِ / مخبرٍ ، كالواقع في جواب مثل « زيد قائم » أو « ليس بقائم »[٢] ، أو إعلام مُسْتَخْبِرٍ[٣] ، كالواقع في جواب « أقام زيد » ؟ أو « ألمْ يقم زيد »[٤] فتوجِبُ ما استُفْهِم عنه بعينِه من غيرِ تصرُّفٍ فيه[٥] أوْ وَعْدِ طالبٍ ، كالواقع في [جواب][٦] : « اضرب زيداً » فانك توجب على نفسك ما أمركَ به[٧] .
فـ« نعم » في هاتين الصورتين حرفُ إيجاب لا تصديق ، إذ لا خبرَ حتى تفيدَ التصديق[٨] .

(و « إي ») إثبات بعد الاستفهام عند الجمهور[٩] ، فهو حرف ايجاب ، وفي حكم « نعم » عند صاحب التسهيل[١٠]، وبالجملة يلزمه القسم[١١]فيقال : « إي وربي » و « إي والله » ، ولو حذف حرف القسم من « الله » واتصل به لجاز ثلاثة

---

(١) قال الرضى ٢/ ٣٨٢ : (وفي « نعم » أربع لغات : المشهورة فتح النون والعين ، والثانية كسر العين ، والثالثة كسر النون والعين ، والرابعة « نحم » بفتح النون وقلب العين المفتوحة حاء) . وانظر المغني ١/ ٣٨١ .
(٢) انظر المغني ١/ ٣٨١ ، والتسهيل ص ٢٤٥ .
(٣) في الأصل : مستمر . وانظر المصدرين السابقين .
(٤) انظر شرح الجامي ص ٧٨٠ ، والمغني ١/ ٣٨١ .
(٥) لأنها لتقرير ما سبق وتحقيق مضمونه دون تغيير .
(٦) زدت ما بين القوسين ليستقيم السياق .
(٧) أي : تعد بالفعل بقولك : نعم . وانظر المغني ١/ ٣٨١ .
(٨) اي : في الاعلام والوعد تفيد الايجاب دون التصديق ، لأن التصديق انما يكون بعد خبر . قال في المغني ١/ ٣٨١ : (وهي : حرف تصديق ووعد واعلام . فالأول بعد الخبر كـ« قام زيد » ، و « ما قام زيد » . والثاني بعد افعل ولا تفعل وما في معناهما ، نحو « هلا تفعل » و « هلا لم تفعل»، وبعد الاستفهام في نحو « هل تعطيني ») .
(٩) انظر شرح الرضي ٢/ ٣٨٣ ، وشرح الجامي ص ٧٨٢ ، والهمع ٢/ ٧١ .
(١٠) قال في التسهيل ص ٢٤٤ - ٢٤٥ :(من حروف الجواب « نعم » وهي لتصديق مخبر ، أو اعلام مستخبر ، أو وعد طالب ، و « أي بمعناها مختصة بالقسم) . وتابع ابن مالك في ذلك من الشراح : المرادي وابن هشام والسيوطي . ورده الرضي في شرحه ٢/ ٣٨٣ .
انظر الجنى الداني للمرادي ص ٢٣٤ ، والمغني ١/ ٨٠ ، والهمع ٢/ ٧١ .
(١١) انظر المصادر المتقدمة جميعاً في مواضعها .

أوجه : حذف الياء ، لالتقاء الساكنين ، وحفظها مع التقاء الساكنين وفتحها[1] .

(و« أَجَلْ »[2] و« جَيْرِ »[3] و« إنَّ »[4]) لتصديق الخبر . وقيل : « جَيْرِ » قسم ، بمعنى : حقاً[5] .

(و« بَلى ») لاثباتِ نفيٍ مقرونٍ بالاستفهام أو مجردٍ عنه[6] .

وتسمى تلك الحروف : حروفَ الجوابِ أيضاً .

القسم الثاني عشر

(والقسم الثاني عشر : حروفُ التحضيضِ والتنديم « ألاَ »[7] و« هَـلاَّ » و« لَوْلا »[8] و« لَوْمَا »[9] تفيدُ التحضيضَ على المستقبلِ والتنديمَ على الماضي ،

---

(١) نص ابن مالك في التسهيل ص ٢٤٥ على جواز الأوجه الثلاثة . وتبعه ابن هشام في المغني ١/ ٨٠ .

(٢) قال في المغني ١/ ١٥ : (أجل : حرف جواب مثل « نعم » فيكون تصديقاً للمخبر ووعداً للطالب ، واعلاماً للمستخبر ، فتقع بعد نحو « قام زيد » ونحو « أقام زيد » ونحو « أضرب زيداً ») .

(٣) هي حرف جواب بمعنى « نعم » كسابقتها . انظر المصدر السابق .

(٤) استدلّ لمجيء « إنَّ » بمعنى « نعم » بقول ابن الزبير ـ رضي الله عنه ـ لمن قال له : « لعن الله ناقة حملتني اليك » : « إنَّ وراكبها » أي : نعم ولعن راكبها ، اذ لا يجوز حذف الاسم والخبر جميعاً . انظر المغني ١/ ٣٧ .

(٥) في الصحاح ـ مادة (جير) : (قولهم : جير لا آتيك ـ بكسر الراء ـ يمين للعرب ، ومعناها : حقاً) . وانظر المغني ١/ ١٢٨ .

(٦) انظر التسهيل ص ٢٤٥ ، والمغني ١/ ١٢٠ .

(٧) تستعمل « ألا » للتحضيض مخففة ومشددة .
انظر شرح الرضي ٢/ ٣٨٧ ، والمغني ١/ ٧٢ ، ٧٧ .

(٨) من التحضيض بـ« لولا » قوله تعالى : ﴿لولا تستغفرون الله﴾ وقوله تعالى : ﴿لولا أخرتني الى أجل قريب﴾ . انظر المغني ١/ ٣٠٣ .

(٩) في المغني ١/ ٣٠٦ : (وزعم المالقي أنها لا تأتي الا للتحضيض ، ويرده قول الشاعر :

لوما الاصاخة للوشاة لكان لي ... من بعد سخطك في رضاك رجاء)

ومراده أنها قد تخرج عن التحضيض ، الى معنى الامتناع كـ« لولا » .

وتلزمُ الفعلَ لفظاً أوْ تقديراً[1] ، وصدرَ الكلام .

والأخيران يكونان لامتناع الثاني ، لوجودِ الأول ، نحو « لَوْلا ، أوْ لَوْما زيدٌ لكانَ كذا » ويَطْلُبان جواباً كـ « لو »[2] .

القسـم الثالث عشـر
ـ لـوْ ـ

(والقسم الثالث عشر : من حروف الشرط « لَوْ ») هي للماضي وإن دخلت على المستقبل[3] ، فهيَ عكسُ « إنْ »[4] ، ووضعَ للدلالة على استلزامِ الشرطِ للجزاءِ كسائرِ أدواتِ الشرط ، وللدلالةِ على انتفاءِ الجزاءِ لانتـفاءِ الشرطِ ، بمعنى أن انتفاءَ الشرطِ في الواقع سببٌ لانتفاءِ الجزاء في هذه المادة المخصوصة ، لا بناءً على أن انتفاءَ الشرطِ سببٌ لانتفاءِ الجزاءِ مطلقاً حتى يتجهَ على دلالتِه على انتفاءِ الجزاء أن الشرطَ ملزومٌ أو مُسَبَّب[5] ، وانتفاءُ الملزومِ لا يستلزمُ انتفاءَ اللازمِ ، وكذا انتفاءُ

---

(١) انظر شرح الرضى ٢/ ٣٨٧ ، وشرح الجامي ص ٧٩٤ ، والمغني ١/ ٧٧ .

(٢) انظر المغني ١/ ٣٠٣ ، ٣٠٦ .
وقد تستعمل « لو » التي فيها معنى التمني في هذا المعنى أيضاً نحو « لو نزلت فأكلت » .
انظر شرح الرضي ٢/ ٣٨٧ .

(٣) بمعنى أنها لتقييد الشرطية بالزمن الماضي حتى لو دخلت على المستقبل . قال الجامي ص ٨٠٢ :
(لو : للماضي على أيهما دخلت ، نحو « لو ضربت ضربت » و « لو تضرب أضرب » بمعنى واحد .
وانظر المغني ١/ ٢٨٣ .

(٤) قال في المغني ١/ ٢٨٣ : (وبهذا الوجه وما يذكر بعده فارقت « إن » فان تلك لعقد السببية والمسببية في المستقبل ، ولهذا قالوا : الشرط بـ « إنْ » سابق على الشرط بـ « لو » ، وذلك لأن الزمن المستقبل سابق على الزمن الماضي ، عكس ما يتوهم المبتدئون ، الا ترى أنك تقول : « إن جئتني غداً أكرمتك » فاذا انقضى الغد ولم يجيء قلت : « لو جئتني أمس أكرمتك ») . وقد تستعمل « لو » كـ « إنْ » في المستقبل ، نحو قوله تعالى : ﴿ ولأمة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم ﴾. انظر شرح الجامي ص ٨٠٢ .

(٥) في الأصل : أو سبب . ولا يصح .

المسببِ لا يستلزمُ انتفاءَ السبَبَ[1] .

قال صاحب اللباب : « هذا أصلُ » « لَوْ » ، وقد تستعملُ فيما كان الثاني مثبتاً[2] » . يعني : لمجرد الاستلزامِ من غيرِ الدلالة على انتفاء الشرط والجزاء[3] .

ومنه ما يكونُ الجزاءُ فيه مستمراً في جميع الأزمنة لازمَ الوجود ، قال العباب : علامةُ ذلكَ أن يكون نقيضُ شرطِها أليقُ باستلزامِ جزائِها ، فيلزم وجوده على كل تقدير فيلزم دوامُ وجودِه ، لأنك جعلتَه لازماً للشرط ، وهو لازم للنقيضِ بالطريقِ الأَوْلى فيكون لازمَ الوجود ، كقول عمر[4] : « نِعْمَ العبدُ صهيبٌ ، لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِه »[5] فإنه[6] ظاهر أنه لو خاف اللَّه لم يعصِه ، ولو فُرِضَ عدمُ الخوفِ لما عصاه أيضاً فلا عِصيانَ له أبداً[7] .

---

(1) في الأصل : المسبب .

وانظر في دلالة « لو » على ما ذكره الأشباه والنظائر للسيوطي ١/ ١٣٦، والتسهيل ص ٢٣٧ ، والجني الداني ص ٢٠٧ ، وشرح الجامي ص ٨٠٢ ، والمغني ١/ ٢٨٣ .

(2) في الأصل : سبباً . انظر اللباب للاسفراييني ص ٥٩٨ .

(3) أي : يكون الجزاء مقرراً على كل حال ، وجعل ابن هشام في المغني ١/ ٢٨٧ من هذا النوع قوله تعالى : ﴿ ولو ردوا لعادوا ﴾ قال : (فهذا وأمثاله مما يعرف ثبوته بعلة أخرى مستمرة على التقديرين ، والمقصود في هذا القسم تحقيق ثبوت الثاني ، وأما الامتناع في الأول فانه ـ وان كان حاصلاً ـ لكنه ليس المقصود) .

(4) المصنف لا يغفل عن الترضي عن مثله . فلعل الناسخ أسقطها . وهي ثابتة في العباب .

(5) انظر العباب شرح اللباب لنقرة كار : ورقة ١٤٢ / ب .

وهذا الأثر عن عمر ـ رضي الله عنه ـ استشهد بـه أكثر النحويين على أن « لو » تأتي لتقرير الجواب وجد الشرط أو فقد ، ولكنه مع فقده أولى . قال في المغني ١/ ٢٨٦ : (وذلك كالأثر عن عمر ـ رضي الله عنه ـ فانه يدل على تقرير عدم العصيان على كل حال ، وعلى أن انتفاء المعصية مع ثبوت الخوف أولى) .

وانظر المقرب ١/ ٩٠ ، وشرح الكافية لابن مالك ص ٦٦٢ ، وشرح التصريح ٢/ ٢٥٧ ، وشرح الرضي ٢/ ٣٩٠ ، وشرح الأشموني ٤/ ٣٦ ، وشرح اللباب للفالي ١/ ٢٩ .

(6) في الأصل : فاحبه .

(7) انظر المغني ١/ ٢٨٦ ، وشرح الأشموني ٤/ ٣٦ ، والتصريح ٢/ ٢٥٧ .

ويحتملُ أن يكونَ : « لَوْ لَمْ يخفِ اللهَ لم يعصِه » على أصل « لَوْ »[1] ، ويكون المعنى : أن عدمَ العصيانِ سبقَ ، لانتفاءِ عدمِ الخوفِ ، لأن الخوف هو عصيانُه[2] وذلك مبالغة في انتفاءِ العصيان على أتمِّ صورةٍ ، لأن من كان بحيثُ لا يمكنُ أن يوجدَ منه عصيانٌ إلا خوف الله ـ ومعلوم أن خوفَ اللهِ كمالُ الانقيادِ ـ يستحيلُ[3] أن يكونَ له عصيان ، فيكون الكلام على وتيرةِ : « أنا أفصحُ العربِ بيدَ أني من قريش[4] » وفي قوة : « لم يكن[5] [من][6] صهيب عصيانٌ للهِ إلا أنْ خافَ منه » .

ثم جوابُ « لَوْ » ـ في الغالبِ ـ فعلٌ مجزومٌ بـ « لَمْ » أوْ ماضٍ منفي بـ « ما » أو مثبَتٍ مقرونٍ ـ غالباً ـ باللامِ المفتوحةِ[7] ، وقد تُقْرَنُ اللامُ بـ « ما» النافية[8] نحو « لو جئتني لما أهنتك » .

---

(١) أي : على أصلِها من انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط .

(٢) هذا التفسير في غاية الغرابة ، ولم أجد أحداً سبق المصنف الى القول به .

(٣) جواب قوله : « من كان » . . . الخ .

(٤) تقدم هذا الحديث في الاستثناء . وقد بينت في موضعه أنه لا أصل له في كتب السنة المعتمدة ، مع أنه صحيح المعنى . انظر ص ٢٧٩ .

(٥) في الأصل : لم يمكن .

(٦) زدت (من) ليستقيم السياق .

(٧) قوله : « ثم جواب » « لو » . . . إلى هذا الموضع ، بنصه في التسهيل لابن مالك ص ٢٤٠ ـ ٢٤١ وبعده في التسهيل : « لا تحذف غالباً الا في صلة » . وفي بعض نسخه : « أو نفي » ، وفي بعضها الآخر: « أو نفي بـ « ما » . انظر هامش التسهيل في ص ٢٤١ .

(٨) في التسهيل ص ٢٤١ : « وقد تصحب » ما « النافية » وقال بعده : « وإن ولي الفعل الذي وليها جملة اسمية فهي جواب قسم مغن عن جوابها » .
وانظر شرح الجامي ص ٨٠٦ ـ ٨٠٧ .

(وكذلك) من الحروف الغير العاملة من حروف الشرط . (« أمّا » عندي إذْ كونُها حرفَ شرطٍ) عندي/(بمعنى أنه يفيد لزومَ ما بعدَ الفاءِ لما قبلَها) فقولنا : « أما (١٦٧/ب) زيد فمنطلق » بمعنى : أن زيداً يلزمه الانطلاق .[١] (ولا ريبة في أن المعنى يتم بدون تقدير)[٢] ولا يفهم أحد إلا أن زيداً منطلق لا محالة [دون][٣] أن يخطر ببالِه جملة شرطيةٌ وجعلُ زيدٍ داخلاً في أجزائها .

(وأما عند النحاة فهو في تقدير « مَهْمَا يكنْ من شيء »)[٤] على ما في العباب[٥] (فهي جازمة) . وقوله : (ولا يُكَذِّبُه : « أمّا يومَ الجمعةِ فأَضْرِبُ ») جواب عما يتجه على النحاة من أنه كيف يصح أن تكون جازمة ويكذبه المثال

---

(١) أما : حرف شرط عند النحاة ، وقدروها بـ « مهما يكن من شيء » فمثل « أما زيد فمنطلق » تقديره : مهما يكن من شيء فزيد منطلق . انظر الكتاب ١/ ٤٤٩ ، والمقتضب ٣/ ٢٧ ، والمغني ١/ ٥٧ ، والأشموني ٤/ ٤٤ .

وظاهر كلام المصنف أنها ليست حرف شرط كباقي حروف الشرط بحيث يتوقف جوابها على شرطها ، لكنها متضمنة معنى الشرط ، وهو يدل على لزوم المذكور بعد الفاء لما قبلها . وقد اعترض بعض النحاة على كونها حرف شرط مطلقاً بمثل « أما العبيد فذو عبيد » و « أما قريشاً فأنا أفضلها » ، قال الأشموني : وفيه دليل على أنه لا يلزم أن يقدر « مهما يكن من شيء » بل يجوز أن يقدر غيره مما يليق بالمحل .

(٢) أي : بدون تقدير شرط وجواب .

(٣) زدت ما بين القوسين ليستقيم السياق .

(٤) قال سيبويه ١/ ٤٤٩ : (وسألته عن قولهم : « أما حقاً فانك ذاهب » فقال : « هذا جيد» ، وهذا الموضع من مواضع « إن » . ألا ترى أنك تقول : « أما يوم الجمعة فانك ذاهب » و « أما فيها فانك داخل » ، فانما جاز ذلك في « أما » ، لأن فيها معنى : يوم الجمعة مهما يكن من شيء فانك ذاهب) . وقال المبرد في المقتضب ٣/ ٢٧ : (قولك : « أما زيد فله درهم » و « أما زيد فأعطه درهما » فالتقدير : مهما يكن من شيء فأعط زيداً درهماً) .

(٥) انظر العباب : ورقة ١٠٢ / ب . واسناده الى العباب غريب جداً ، لأنه قول سيبويه والمبرد كما نقلته قبل قليل ، بل قول جمهور النحويين . وانظر الهمع ٢/ ٦٨ ، والمغني ١/ ٥٧ ، والجنى الداني ص ٢٦ ، وشرح الجاميّ ص ٨١٢ ، وشرح الأشموني ٤/ ٤٤ .

المذكور مثلاً . (حيث لا يُجْزَم « أَضْرِبْ » ، ولو كان كـ « مَهْمَا » يُجْزَمُ هذا الجزاءُ[1] ، لأن ما بعد الفاء لا يجزم[2]) نعم ، لو وجد في استعمالات البلغاء « أَضْرِب »[3] بدون الفاء غيرَ مجزومٍ لكان مكذباً لما قالوه ، نعم ، ما ذكرناه من تحقيقه يستدعي أن لا يُجْزَم ، وما ذكروه يستدعي أن يُجْزَم ، والله أعلم .

(فعدُّهم إيّاه من الحروفِ العاملةِ[4] ـ مع ذلك التقدير ـ مشكل) .

ومن أحكام « أما » أنها لتفصيل مجمَلٍ[5] ، مذكورٍ أوْ مخطورٍ بالبال[6] مع سبق مشعر به ، أو مع عدمِ سبقه ، كقولهم في صدور الكتاب : « أمّا بعدُ »[7] وفيه إفادة زيادةِ توكيد[8]

و[يتعددُ][9] « أمّا » بتعددِ أجزاء التفصيل ، وقد لا يتعدد ، اكتفاءً بما يقوم

---

(١) أي : لو كانت « أما » في تقدير : مهما يكن من شيء ـ كما قدروه ـ لا نجزم « أضرب » في هذا المثال ، والحال أنه غير مجزوم .

(٢) تعليل لقوله : « ولا يكذبه أما يوم الجمعة فاضرب » ، لأنه قد يكون مجزوماً لكن منع من ذلك فاء الجزاء ، لأن ما بعدها لا يجزم .

(٣) أي : بدون الفاء ، فيصير : « أما يوم الجمعة أضرب » .

(٤) في الأصل : الغير العاملة . وهو من الناسخ قطعاً ، لأنه نقيض ما يقصده المصنف ، حيث أن النحاة عدوه من الحروف العاملة ـ كما تقدم ـ والمصنف عده غير عامل ، ولذا ذكره في هذا المبحث ، أعني : مبحث الحروف غير العاملة .

(٥) قال ابن هشام في المغني ١ / ٥٨ : (وأما التفصيل فهو غالب أحوالها ، ومن ذلك :﴿ أما السفينة فكانت لمساكين ﴾ ﴿ وأما الغلام ﴾ ﴿ وأما الجدار ﴾ الآيات) .

(٦) لم أجد استعمال « مخطور » . وفي الصحاح ـ مادة (خطر) : (وخطر الشيء ببالي يخطر ـ بالضم ـ خطوراً ، وأخطره الله ببالي) .

(٧) قال الجامي ص ٨٠٩ : (وقد جاءت للاستئناف من غير أن يتقدمها اجمال نحو « أما » الواقعة في أوائل الكتب) .

(٨) قال في المغني ١ / ٥٩ : (وأما التوكيد فقل من ذكره ، ولم أر من أحكم شرحه غير الزمخشري ، فانه قال : فائدة « أما » في الكلام أن تعطيه فضل توكيد ، تقول : « زيد ذاهب » ، فان قصدت توكيد ذلك وأنه لا محالة ذاهب وأنه بصدد الذهاب وأنه منه عزيمة قلت : « أما زيد فذاهب) وانظر الأشموني ٤ / ٤٦ .

(٩) زدت ما بين القوسين ليستقيم السياق .

مقامَ ما يذكر بـ « أما » في مقام التفصيل ، وإشعاراً بمزيد الاكتفاء بما ذكر مع « أما » من أجزاء المفصَّلِ فيما سبق له الكلام[1] .

ومن أحكامِه : أن [حذف][2] الفاءِ نادر ، لا يكون في السعة إلا مع قول يُغْني عنه محكيُّه ، نحو ﴿ فأما الذين اسودَّت وجوهُهُم اكفَرْتُم ﴾[3] أي : فيقال : أكفرتم[4] .

ومنها : أنه يلزمُ بعدَه اسمٌ ، وأنه يصح تقديمُ ما لا يصحُّ تقديمُه من تقديم ما في حيِّزِ الفاءِ عليها ، وتقديم ما في حيِّز « إنْ » عليها[5] .

---

(١) قال الجامي ص ٨٠٩ : « ومتى كانت لتفصيل المجمل وجب تكرارها ، وقد يكتفى بذكر قسم واحد ، حيث يكون المذكور ضد غير المذكور ، لدلالة أحد الضدين على الآخر ، كقوله تعالى : ﴿ فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ﴾ فان ما يقابل « أما » المذكورة ههنا غير مذكور لكنه مقدر ، يعني : وأما الذين ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليها المتشابهات » .

وانظر شرح ابن الحاجب على الكافية ص ١٣٢ ، وشرح الرضي ٢/ ٣٩٥ .

(٢) زدت ما بين القوسين ليستقيم المعنى .

(٣) من الآية ١٠٦ من سورة آل عمران .

(٤) انظر المغني ١/ ٥٧ ـ ٥٨ ، وشرح الأشموني ٤/ ٤٥ ، والتسهيل ص ٢٤٥ . ومن أمثلة حذف الفاء في الشعر قوله :

فأما القتال لا قتال لديكم ... ولكن سيرا في عراض المراكب

وقول عبد الرحمن بن حسان :

من يفعل الحسنات الله يشكرها ... والشر بالشر عند الله مثلان

انظر المغني ١/ ٥٨ ، وشرح الأشموني ٤/ ٤٥ .

(٥) في الأشموني ٤/٤٧: (يفصل بين «أما» وبين الفاء بواحد من أمور ستة أحدها: المبتدأ. ثانيها: الخبر ، نحو « أما في الدار فزيد » . ثالثها : جملة الشرط ، نحو ﴿ فأما ان كان من المقربين فروح وريحان ﴾ الآيات . رابعها : اسم منصوب لفظاً أو محلاً بالجواب ، نحو ﴿ فأما اليتيم فلا تقهر ﴾ الآيات . خامسها : اسم كذلك معمول لمحذوف يفسره ما بعد الفاء ، نحو « أما زيداً فاضربه » . سادسها : ظرف معمول لـ « أما » لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه ، أو للفعل المحذوف ، نحو « أما اليوم فاني ذاهب » و « أما في الدار فان زيداً جالس ») .

ـ لَمّـــا ـ

(١٦٨/أ) ومما/ نسيتُ بيانَه في المتن « لمّا » من الحروف الغيرِ العاملةِ ، وقد ذكرتهُ ههنا بإذن الله ـ تعالى ـ ، ومعرفتُه مهمة جداً ، لما أنه كثير الاستعمال . وهي ظرفٌ أو حرف ، على اختلافِ النحاة[١] . بمعنى « إذْ » يليها ماضٍ لفظاً أو معنى ، وفيها معنى الشرط ، وجوابُها فعل ماض لفظاً ومعنى ، أو جملة اسمية مع « إذا » المفاجأة أو الفاء ، وربما كان ماضياً مقروناً بالفاء ، وقد يكون مضارعاً[٢] قال الله ـ تعالى ـ : ﴿ فلما ذهبَ عن إبراهيمَ الرَوْعُ وجاءَتْهُ البُشْرى يُجادِلُنا في قومِ لوط ﴾[٣] .

القسم الرابع عشر

(والقسم الرابع عشر : حرف الرَدْعِ « كَلَّا ») حرف الردع كما إذا قيل لك : « فلان يتفضَّل » فتقول : كَلّا ، ردعاً له . وكانَ الفعلُ الذي هو من تمامه محذوفاً ، لأن الحروفَ لا تستقلُّ كلاماً ، أي : كلّا لا تَقُل ، أوْ : كلّا ليسَ الأمرُ كذلك[٤] .

---

(١) هي عند سيبويه حرف . وعند ابن السراج والفارسي وجماعة ظرف بمعنى « حين » وكلام ابن مالك في التسهيل يحتمل القولين . قال : (إذا ولي « لما » فعل ماض لفظاً ومعنى فهي ظرف بمعنى « إذ » فيه معنى الشرط ، أو حرف يقتضي فيما مضى وجوباً لوجوب) .

انظر الكتاب ٤/ ٣٤ هارون ، والمغني ١/ ٣١٠ ، والهمع ١/ ٢١٥ .

(٢) الأحكام التي ذكرها في التسهيل ص ٢٤١ . وانظر الهمع ١/ ٢١٥ .

(٣) الآية ٧٤ من سورة هود .

والقول بمجيئه مضارعاً نسبه ابن هشام لابن عصفور . وقال في هذه الآية : (وهـو مؤول بـ « جادلنا ») .

(٤) هذا مذهب الجمهور ، فهي حرف معناه الردع والزجر ، ولا معنى لها عندهم إلا ذلك ، ولذا يجيزون الوقف عليها ، والابتداء بما بعدها .

وذهب الكسائي وتبعه جماعة الى أن معنى الردع والزجر ليس مستمراً فيها ، فزادوا فيها معنى ثانياً يصح عليه أن يوقف دونها ويبتدأ بها ثم اختلفوا في تعيين ذلك المعنى على أقوال كما سيأتي .

انظر المغني ١/ ٢٠٥ ، وشرح الرضي ٢/ ٤٠١ ، والجني الداني ص ٥٧٧ .

وقد يساوي « إي » معنىً واستعمالاً فيكون حرفَ تصديق[1] .

وقد يكون بمعنى « حَقّاً » فيكون قَسَماً[2] ، نحو ﴿ كلّا إنَّ الانسانَ لَيَطْغى ﴾[3] .

القسم الخامس عشر

(والقسم الخامس عشر : تاءُ التأنيث الساكنةُ ، تلحقُ الأفعال)[4] لم يفصِّلها اعتماداً على معرفتِك التصريف . (وتاءُ التأنيثِ المتحركةُ وألِفاهُ ، وعلامةُ التثنيةِ والجمعِ تَلْحَقُ الأسماء) .

القسم السادس عشر

(والقسم السادس عشر : التنوين) وهو نون ساكنة تتبع حركة الآخر تثبتُ

---

(١) هو مذهب النضر بن شميل والفراء ومن وافقهما . وحملوا عليه قوله تعالى : ﴿ كلا والقمر ﴾ ، فقالوا : معناه إي والقمر .
انظر المغني ١/ ٢٠٥ ، والجنى الداني ص ٥٧٧ ، ومعاني الرماني ص ١٢٢ .

(٢) هو مذهب الكسائي ومتابعيه . وأجاز الرضي أن يقال في حالة كونه بمعنى « حقاً » : انه اسم بني لكونه على لفظ « كلا » الذي هو حرف ، ولمناسبة معناه لمعناه ، لأنك تردع المخاطب عما يقوله تحقيقاً لضده . وقال الجامي : (ولكن النحاة حكموا بحرفيته إذا كان بمعنى « حقاً » أيضاً ، لما فهموه من أن المراد به تحقيق مضمون الجملة كالمقصود بـ « ان » فلم يخرجه ذلك عن الحرفية) .
انظر شرح الرضي ٢/ ٤٠١ ، وشرح الجامي ص ٨١٤ ، والمغني ١/ ٢٠٦ والجنى الداني ص ٥٧٧ .

(٣) الآية ٦ من سورة العلق .

(٤) في المغني ١/ ١٢٤ : (والتاء الساكنة في أواخر الأفعال حرف وضع علامة للتأنيث كـ « قامت » . وزعم الجزولي أنها اسم ، وهو خرق لاجماعهم) ثم قال : (وربما وصلت هذه التاء بـ « ثم » و « رب » والأكثر تحريكها معهما بالفتح) . وانظر شرح الجامي ص ٨١٦ .

بثبوتها وتنتَفي بانتفائِها [1] وقد يُحذَف[2] عند ملاقاةِ الساكنِ ، نحو ﴿ قُلْ هُوَ اللَّه أحد ﴾[3] فيمن قرأ بحذفِ تنوينِ « أحدٌ » شاذاً[4] .

وقد يحذف التنوين قياساً من العلَمِ الموصوف بـ « ابنٍ » أو « ابنةٍ » مضافَيْن إلى علَم ، لكثرةِ استعمالِ « ابن » و « ابنة » بين علمين[5] .

(ونونا التأكيد : الثقيلةُ) كلَّ الثِقَل ، من الحركةِ والادغام . (والخفيفةُ) كلَّ الخِفَّةِ ، من عدمِ الادغامِ والحركة[6] .

---

(١) في المغني ١/ ٣٧٥ : وهو نون ساكنة تلحق الآخر لغير توكيد ـ فخرج نون « حسن » لأنها أصل ، ونون « ضيفن » للطفيلي ، لأنها متحركة ، ونون « منكسر وانكسر » لأنها غير آخر ، ونون « لنسفعا » لأنها للتوكيد) . ويخرج أيضاً أواخر « لدن ، من ، لم يكن » وأمثالها ، لأنها أواخر تلك الكلمات لا توابع حركات أواخرها .

انظر شرح الرضي ٢/ ٤٠٢ ، وشرحُ الجامي ص ٨١٨ .

(٢) أي : التنوين .

(٣) الآية ١ من سورة الاخلاص .

(٤) قرأ بها عبد الوارث ، وزيد بن علي ، ونصر بن عاصم ، وابن سيرين ، والحسن وابن أبي إسحق .

انظر البحر المحيط ٨/ ٥٢٨ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ص ٥١٠ .

وفي شرح الرضي ٢/ ٤٠٢ : (وقرىء في الشذوذ : ﴿ قل هو اللّه أحد اللّه ﴾) قال الشريف الجرجاني في حاشيته : (هي قراءة عثمان رضي اللّه عنه) .

(٥) قوله : « وقد . . » لا يصح ، لأنه يشعر بقلة هذا الحذف ، في حين أنه واجب. قال ابن الحاجب : (ويحذف من العلم موصوفاً بـ « ابن » مضافاً إلى علم آخر) . قال الجامي : (أي : التنوين وجوباً ، نحو « جاءني زيد بن عمرو » وذلك لكثرة الاستعمال) .

انظر شرح الجامي ص ٨٢٦ .

وقال ابن مالك في شرح الكافية ص ٥١٠ :

(ثم نبهت على أن حذف تنوين منعوت ابن لفظاً وألفه خطاً لازم في غير النداء إذا كان المنعوت علماً متصلاً بـ « ابن » ، و « أبيه » مضافاً إلى علم آخر ، نحو « جاء زيد بن عمرو ») .

(٦) في المغني ١/ ٣٧٤ : (نون التوكيد : وهي خفيفة وثقيلة ، وقد اجتمعتا في قوله تعالى : ﴿ ليسجنن وليكونا ﴾ وهما أصلان عند البصريين ، وقال الكوفيون : الثقيلة أصل . ومعناهما التوكيد . قال الخليل : والتوكيد بالثقيلة أبلغ ، ويختصان بالفعل) .

وانظر شرح الرضي ٢/ ٤٠٢ ـ ٤٠٣ ، وشرح الجامي ص ٨٢٧ .

القسم السابع عشر[1]

(والقسم السابع عشر : حرفُ التعريفِ ، وهي : اللام) الساكنةُ على مذهب سيبويهِ[2] ، والهمزةُ للوصلِ مجتلبةٌ للابتداءِ بالساكن .

(والميمُ في لغةِ أهْلِ اليمن)[3] والهمزةُ معها أيضاً مجتلبةٌ على قياسِ كلامِ سيبويهِ في اللام .

١/ب) / ومذهبُ المبرد أن حرفَ التعريفِ « ألْ » كـ« هَلْ »[4] ، وضرورة همزة

---

(١) في الأصل : السادس عشر .

(٢) ليس هذا من مذهب سيبويه كما يدل عليه ظاهر كلامه . فقد ذكر « أل » في ثنائي الوضع في باب : عدة ما يكون عليه الكلم ٢/ ٣٠٨ فقال : (و « أل » تعرف الاسم في قولك : « القوم والرجل ») . وقد تابع المصنف ابن مالك في نسبة هذا إلى سيبويه ، حيث قال في شرح الكافية ص ٧٢ : (اللام وحدها هي المعرفة عند سيبويه) . لكنه قال في التسهيل ص ٤٢ : (وهي « أل » لا اللام وحدها ، وفاقاً للخليل وسيبويه) . وصرح في شرح التسهيل ١/ ٢٨٤ أيضاً بأن « أل » هي أداة التعريف عند الخليل وسيبويه . وذكر خلافهما في الهمزة فقط . وهو الصحيح ، إذ خلاف سيبويه في الهمزة حيث يرى أنها همزة وصل ، ويرى الخليل وغيره من المتقدمين أنها همزة قطع . والقائلون بأن اللام وحدها هي المعرفة هم بعض المتأخرين كما في الارتشاف ١/ ٣٤١ ، وشرح التسهيل للمرادي ١/ ٢٦١ . وفي اللسان (لوم) :

(واللام من حروف الزيادة ، وهي على ضربين : متحركة وساكنة ، فأما الساكنة فعلى ضربين : احداهما : لام التعريف ، ولسكونها أدخلت عليها ألف الوصل ، ليصح الابتداء بها ، فإذا اتصلت بما قبلها سقطت الألف . وكون اللام حرف تعريف هو مذهب ابن السكيت أيضاً). وقال الأشموني ١/ ١٧٧ : (واللام فقط حرف تعريف مذهب بعض النحاة) . لكن ما نسبه المصنف إلى سيبويه نسبه إليه الزمخشري أيضاً في المفصل . وقال ابن يعيش ٩ /١٧ : (وعليه أكثر البصريين والكوفيين ، ما عدا الخليل) .

(٣) انظر المفصل بشرح ابن يعيش ٩/ ١٧ ، وشرح الجامي ص ٢٥ ، والرضي ٢/ ١٣١ .

(٤) قال في المقتضب ١/ ٨٣ : (ومن ألفات الوصل : الألف التي تلحق اللام للتعريف) . وهذا أقرب ما يكون الى مذهب سيبويه المتقدم حيث جعل الألف للوصل . لكن أكثر النحاة نسبوا إلى المبرد أنها همزة الوصل المفتوحة وحدها ، زيدت اللام ، للفرق بينها وبين همزة الاستفهام . وممن نسب إليه هذا الرضي في شرح الكافية ٢/ ١٣١ ، والجامي ص ٢٧ والأزهري في التصريح ١/ ١٤٨ ، والأشموني في شرحه ١/ ١٧٦ - ١٧٧ .

الوصلِ عارضةٌ لإيثارِ التخفيفِ فيما هو كثيرُ الاستعمال ، فحرفُ التعريفِ على قياسِ قولِه اللام[1] .

القسم الثامن عشر

(القسم الثامن عشر : اللامُ المفتوحةُ ، وهي لامُ جوابِ القَسَم) وهي اللام الداخلة على الجملةِ المثبتةِ التي هي المُقْسَمُ عليها . ويلزمُ المضارعُ النـون المؤكدة[2] ، ومع الماضي « قد » غالباً[3] .

(واللامُ الموطئةُ للقسَم) وهي اللامُ الداخلةُ على الشرطِ الذي اجتمع مع القسَمَ على جملةٍ واحدةٍ ، للدلالةِ من أول الأمر على أن تلك الجملةَ جوابُ القسمِ لا جزاءُ الشرطِ ، ولا لجزاءٍ محذوف ، وأكثرُ استعمالِه مع القسمَ المحذوف[4] .

---

(١) أي : فهو كمذهب سيبويه ، حيث يجعل حرف التعريف اللام وحدها والهمزة للوصل. وقد تناقض المصنف هنا حيث نسب إليه القول بأن حرف التعريف « أل » ثم استظهر أن قياس قوله أن تكون اللام هي حرف التعريف عنده . وهذا الثاني هو المتعين عزوه إلى المبرد كما يفيده كلامه في المقتضب وقد نقلته قبل قليل : أما ما نسبه إليه أولاً فقد عزاه المبرد في المقتضب إلى الخليل .

(٢) نحو قوله تعالى : ﴿ وتا للّه لأكيدن أصنامكم ﴾ .

(٣) نحو قوله تعالى : ﴿ تا للّه لقد آثرك اللّه علينا﴾ .

وتكون الجملة اسمية أيضاً ، نحو « واللّه لزيد قائم » .

انظر المغني ١/ ٢٥٩ ، شرح ابن يعيش ٩/ ٢٠ - ٢١ .

(٤) قال الزمخشري في المفصل : (والموطئة للقسم: هي التي في قولك : « واللّه لئن أكرمتني لأكرمنك ») قال ابن يعيش في شرحه ٩/ ٢٢ : (هذه اللام يسميها بعضهم لام الشرط ، لدخولها على حرف الشرط وبعضهم يسميها الموطئة ، لأنها يتعقبها جواب القسم، كأنها توطئة لذكر الجواب) .

وتسمى المؤذنة أيضاً ، ومنها قوله تعالى : ﴿ لئن أخرجوا لا يخرجون معهم ، ولئن قوتلوا لا ينصرونهم ، ولئن نصروهم ليولن الأدبار ثم لا ينصرون ﴾ .

وانظر المغني لابن هشام ١/ ٢٦٠ .

(ولامُ جوابِ « لَوْ » و « لَوْلَا »)[1] ويجوز حذفها قليلاً إنْ لم تقع « لو » [و][2] ما في حيِّزها صلةً ، ولم يطُلِ الشرطُ بما في حيزها ، كقولك : « لو كان مال أنفقت » ، وإلا فتحذَفُ كثيراً ، نحو « جاءَني الذي لو ضربتُهُ شكَرَني »[3] .

(ولام الابتداء) تدخل الاسمَ والفعلَ المضارَعَ مستقبلاً كان أو حالاً خلافاً للكوفيين[4] ، فإنها - في المضارع - لامُ الحال ، فلا يجوز - عندهم - « لَسَوْفَ يفعل » .

ولها صدر الكلام ، وملازمة المبتدأ إذا لم يَكن في الكلام حرف من الحروف المشبهة بالفعل[5] ، وإلا فتدخل على الخبر[6] ومعموله[7].

---

(١) من الأولى قوله تعالى : ﴿ لو تزيلوا لعذبنا الذين كفروا ﴾ وقوله تعالى : ﴿لو كان فيهما آلهة إلا اللّٰه لفسدتا ﴾ . ومن الثانية قوله تعالى : ﴿ ولولا دفع اللّٰه الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض ﴾ . وانظر المصدر السابق .

(٢) زدت الواو ليستقيم السياق .

(٣) قال الزمخشري : (ولام جواب « لو » و « لولا » نحو قوله تعالى : ﴿ لو كان فيهما آلهة إلا اللّٰه لفسدتا ﴾ وقوله : ﴿ ولولا فضل اللّٰه عليكم ورحمته لاتبعتم الشيطان ﴾ . ودخولها لتأكيد ارتباط احدى الجملتين بالأخرى ، ويجوز حذفها ، كقوله تعالى : ﴿ لو نشاء جعلناه أجاجا ﴾ . انظر شرح ابن يعيش ٩/ ٢٢ .

(٤) انظر شرح ابن يعيش ٩/ ٢٥ ، ونسب ابن هشام رأي الكوفيين هذا إلى الأكثرين في المغني ١/ ٢٥١

(٥) لأنها في باب « إنَّ » تزحلقَ إلى الخبر ، كراهية ابتداء الكلام بمؤكدين .
انظر المصدر السابق .

(٦) في الأصل : الجزاء .

(٧) مثالهما: « إن زيداً طعامك لآكل » و « ان زيداً لطعامك آكل » .
وفي المغني ١/ ٢٥٢ : (وتدخل في هذا الباب على ثلاثة باتفاق : الاسم نحو﴿إن ربي لسميع الدعاء﴾ والمضارع ، لشبهه به ، نحو﴿ان ربك ليحكم بينهم﴾، والظرف ، نحو « وانك لعلى خلق عظيم ﴾. ثم فصل المواطن المختلف فيها ، وهي ثلاثة : الأول ، الماضي الجامد ، نحو « ان زيداً لعسى أن يقوم » ونسبه للأخفش ، والثاني ، الماضي المقرون بـ « قد » نحو قوله تعالى : ﴿ ولقد كانوا عاهدوا اللّٰه من قبل﴾ ونسبه للجمهور ، والثالث ، الماضي المتصرف المجرد من قد ، ونسبه للكسائي .

(واللامُ الفارقةُ) بين « إنْ » المخففة والنافية . وقيل : هي لامُ الابتداء التي زُحْلِقَت مع « إنَّ » إلى الخبر ، أُلْزِمَتْ بعد تخفيفِ[1] « إنَّ » للفرق[2] .

القسم التاسع عشر

(القسم التاسع عشر : هاءُ السكتِ تلحق) في حال الوقف[3] . (الألفَ في حرفٍ) نحو « لا » ، (واسم عريق البناء) أي : الذي لم يعرض بناؤه نحو « ذا » ، (والمتحركَ بغير حركة اعرابية خالياً عن نون الاعراب)[4] ولا يلحق الساكنَ ، تحرزاً عن التقاء الساكنين ، ولا المتحرك بحركة إعرابية ، لأنه لا مقتضى لحفظِهَا ، لعُروضِهَا وتبدُّلِهَا ، ولا المشبهَةَ بالحركَةِ الاعرابية كحركة ما/كان الأصلُ فيه البناءُ (١٦٩/أ) على السكونِ[5] ، فبُني على الحركة لداعٍ[6] كالفعل الماضي ، فإن الأصل في المبني الأصلِ البناء على السكون ، وما عرضَ بناؤه ، نحو « لا رجلَ »[7] .

---

(١) في الأصل : خففت .

(٢) انظر شرح ابن يعيش ٩/ ٢٥ والمغني ١/ ٢٥١ .

(٣) قال الزمخشري : « وهي التي في قوله تعالى : ﴿ما أغنى عني ماليه ، هلك عني سلطانيه﴾ ، وهي مختصة بحال الوقف ، فإذا أدخلت قلت : « مالي هلك وسلطاني خذوه » . انظر شرح المفصل ٤٥/٩ .

وفي المغني ص ٣٨٤ : « وهي اللاحقة لبيان حركة أو حرف ، نحو « ماهيه » ونحو « ها هناه » و « وازيداه » وأصلها أن يوقف عليها ، وربما وصلت بنية الوقف) . وانظر شرح الرضي ٤٠٨/٢ .

(٤) قال الزمخشري في المفصل ٤٥/٩ :

(وكل متحرك ليست حركته إعرابية يجوز عليه الوقف بالهاء ، نحو : ثمه وليته ، وكيفه ، وانه ، وحيهله ، وما أشبه ذلك) .

انظر شرح ابن يعيش ٤٥/٩ .

(٥) قال ابن يعيش ٤٥/٩ : (ولهذا لا تدخل على المنادى ، ولا على المبني مع « لا » نحو « لا رجل » ولا على الفعل الماضي ، لشبه هذه الحركات بحركات الإعراب) .

(٦) في الأصل : الداعي .

(٧) أي : ولا تدخل على ما عرض بناؤه . قال ابن يعيش ٤٥/٩ : =

(نحو « ثَمَّه » و « كَيْفَه »)[1] ولا تدخُلُ نون التثنيةِ والجمع المذكر في الأفعالِ ، لأنها بمنزلة الحركةِ الاعرابية ، لكونها اعراباً ، وتلحقُها في الأسماء[2] . فالمراد بالحركةِ الاعرابية فيها ما يعم جميعَ ما سمعت .

(وتجبُ) تلك الهاءُ ، في الوقف فيما بقيَ على حرفٍ واحد ، وهو المراد بقوله : (في نحو « قِه »)[3] .

القسم العشرون

(والقسم العشرون : الشينُ المعجمةُ اللاحقةُ كافَ المؤنثِ وقفاً في تميم)[4] حفظاً للكسرة الفارقة بينه وبين كاف المذكر ، وجعلوا الخلوَّ من الشين علامة المذكر[5] . (ويسمى كَشْكَشَةً) وهو مصدرُ باب « فعللة » كالبَسْمَلَةِ ، ومنهم من يقول : إن الكاف مكسورةٌ ، رعايةً للكسرةِ المحفوظةِ بالشين ، والصحيحُ هو الأول[6] .

= (ولا على المبني مع «لا»،نحو «لا رجل»،ولا على الفعل الماضي لشبه هذه الحركات بحركات الاعراب) .

(١) انظر المصدر السابق / نفس الموضع ، وكتاب سيبويه ٤/١٦١ هارون .

(٢) انظر المصدر السابق .

(٣) قال سيبويه ٤/١٤٤ هارون : (هذا باب ما يلحق الكلمة إذا اختلت حتى تصير حرفاً ، فلا يستطاع أن يتكلم بها في الوقف ، فيعتمد بذلك اللَّجْق في الوقف ، وذلك قولك : عه ، وشه ، وكذلك جميع ما كان من باب وعى يعي فإذا وصلت قلت : « ع حديثاً » و « ش ثوباً ») .

(٤) أسند المصنف هذه اللغة لتميم متابعاً في ذلك الرضي في شرحه ٢/٤٠٩ والذي في الصحاح (كشش) : (وكشكشة بني أسد : إبدال الشين من كاف الخطاب للمؤنث ، كقولهم : عليش ، وبش ، في عليك ، وبك ، في موضع التأنيث) . فهي عنده إبدال لا إلحاق كما هو المشهور . وقد أسند القاموس الكشكشة إلى بني أسد أو ربيعة .

وانظر حاشية الشريف الجرجاني على شرح الرضي ٢/٤٠٩ .

(٥) انظر نص العبارة في شرح الرضي ٢/٤٠٩ .

(٦) قال الرضي في الموضع السابق : (وقوم من العرب يجعلون مكان كاف المؤنث في الوقف شيناً) .

(و) السينُ (المهملةُ في بَكْرٍ[1] ، وتسمّى : الكَسْكَسَةَ) وهي كنظيرِهَا في جميع ما فُصِّل .

القسم الحادي والعشرون

(والقسم الحادي والعشرون : المدةُ التي تلحقُ بآخرِ الكلمة ، إنكاراً لأن يكونَ الأمرُ على ما ذكَرَ المخاطَبَ)[2] كما إذا قلت : « جاءني زيد » فاستبعده المخاطَب فقال إنكاراً : « أزَيْدوه »[3] . (أوْ) يلحقُ بآخرِ الكلمةِ (إنكاراً لأن يكون الأمرُ على خلافِهِ) . أي : خلافَ ما يقوله ، كما إذا قلت : « جاءني زيد » مستغرباً لمجيئِهِ لك فقال المخاطب : « أزَيْدوه » ، إنكاراً لأن يكونَ[4] خلاف هذا فإنكارُهُ راجع إلى استغرابِ هذا الأمر ، [و][5] الفارق بين الاستعمالين قرائن الأحوال . وقيل : بل يُشترطُ أن يكونَ مع كلٍ منهما حركةُ رأسٍ ملائمة[6] .

---

(١) هنا أيضاً تابع المصنف الرضي في نسبة هذه اللغة ، والذي في القاموس ـ مادة (كسس) : أنها لغة تميم لا بكر . وانظر حاشية الشريف على الرضي ٢/٤٠٩ .

(٢) في المفصل : (وهي زيادة تلحق الآخر في الاستفهام على طريقين : أحدهما ، أن تلحق وحدها بلا فاصل ، كقولك : « أزيدنيه » .

والثاني ، أن تفصل بينها وبين الحرف الذي قبلها « أن » مزيدة ، كالتي في قولهم : « ما ان فعل » فيقال : « أزيدانيه » . شرح ابن يعيش ٩/٥٠ .

انظر شرح الرضي ٢/٤٠٩ .

(٣) انظر المصدرين السابقين . وقد أنكر ابن هشام عد مدة الانكار ومدة التذكر من الحروف فقال في المغني ١/٤٠٧ : (والصواب ألا تعد هذه ، لأنها إشباع للحركة ، بدليل « الرجلاه » في النصب و « الرجليه » في الجر) . وانظر ١/٤١٣ .

(٤) في الأصل : يمكن .

(٥) زدت الواو ليستقيم السياق .

(٦) لم أجد من اشترط هذا من النحاة .

(أو تَذَكُّراً)[1] أي : أو تلحقُ بآخرِ الكلمةِ تذكراً لما نسيتَ في مقام التكلُّم ، مثلاً إذا قلت : « قَالَ » ونسيتَ زيداً تمدُّ اللامَ ، لئلّا ينقطعَ كلامُكَ ولا يُعْرِض السامعُ عن السماعِ حتى تتذكرَ زيداً[2] .

/(وتتبعُ حركةَ ما قبلَها) يعني حركةَ الآخِر ، فللضمةِ الواو ، وللكسرة الياءُ ، (١٦٩/ب) وللفتحةِ الألفُ ، وإذا كان الآخرُ ساكناً يكسر فيُلْحَق المدةَ المناسبةَ للكسرة[3] (بعد كسرِ الساكِنِ . ويُزادُ « إن » مع الأولى) أي : مدة الانكارين[4] . (ولا يكون مع « إن » إلّا ياءً) ، لسكون[5] النون المندفع بالكسرة الطالبة للياء .

(وتختصُّ الأولى[6] بالوقفِ[7] والانكار بالهمزة المتصلةِ بما لحقتهُ المدة) فيقال : « أزيدُ إنيه »[8] .

---

(١) في الأصل : أو تذكيراً .

(٢) قال سيبويه ٢١٦/٤ هارون : (ويقول الرجل إذا تذكر ولم يرد أن يقطع كلامه : « قالا » فيمد قال ، و « يقولوا » فيمد يقول و « من العامي » فيمد العام ، سمعناهم يتكلمون به في الكلام ويجعلونه علامة ما يتذكر به ولم يقطع كلامه . فإذا اضطروا إلى مثل هذا في الساكن كسروا . سمعناهم يقولون : « أنه قدي »في «قد»، ويقولون: « ألى» في الألف واللام،يتذكر الحارث ونحوه.وسمعنا من يوثق به في ذلك يقول : هذا سيفنى ، يريد سيف ، ولكنه تذكر بعد كلاماً ولم يرد أن يقطع اللفظ ، لأن التنوين حرف ساكن ، فيكسر كما تكسر دال « قد ») . وانظر شرح ابن يعيش ٥٢/٩ وشرح الرضي ٤١١/٢ .

(٣) انظر الكتاب ٢١٦/٤ هارون .

(٤) تقدم قول الزمخشري : (الثاني : أن تفصل بينها وبين الحرف الذي قبلها « أن » مزيدة ، كالتي في قولهم : « ما ان فعل » فيقال : « أزيدانيه ») . وانظر شرح الرضي ٤١١/٢ .

(٥) في الأصل : بسكون . والصواب ما أثبته ، لأنه أراد تعليل كون مدة الانكار ياء فقط إذا فصل بينها وبين الحرف الذي قبلها بـ « أن » . وانظر شرح ابن يعيش ٥٠/٩ .

(٦) أي : مدة الانكار .

(٧) قال ابن يعيش ٥١/٩ :(مدة الانكار من زيادات الوقف،فلا تثبت في الوصل،فهي نظيرة الزيادة في « من » إذا استفهمت عن النكرة في الوقف في نحو « منو » و « منا » و « مني » ، فإذا قيل لك : « لقيت زيداً » قيل في جوابه : « أزيداً يا فتى » . تركت العلامة من زيد لوصلك إياه بما بعده كما تركت حروف اللّين في « منو ومنا ومني » إذا وصلت بما بعدها) . وانظر شرح الرضي ٤١١/٢ .

(٨) انظر المصدرين السابقين .

(وتختصُ الثانيةُ) أي : المدة الملحقة للتذكر . (بالدَرْجِ)[1] ، لأنها للنسيانِ في أثناء التكلُم ، ولهذا لا يلحقُ بها هاءُ السكتِ ، بخلاف الأولى[2] .

القسم الثاني والعشرون

(والقسم الثاني والعشرون : السينُ و« سوف » للاستقبال)[3] . ولا يصير المضارعُ معهُما حالاً نحوياً[4] .

ومعنى المسين : التسويف والتأخير ، ومعنى « سوف » : زيادة التسويف لزيادة حروفه[5] .

وقد يكونان لمجرد التأكيد من غير تسويف ، فعلى هذا : التأكيد في الثاني أبلغ[6] .

القسم الثالث والعشرون

(والقسم الثالث والعشرون : حرف النفي) : « إنْ » . وما سواها من حروف النفي عوامل .

---

(١) فتسقط في الوقف ، لأنها إنما يؤتى بها إذا أراد المتكلم أن يتذكر الكلام الآتي ولم يرد أن يقف حتى لا يلتفت السامع عنه . انظر شرح ابن يعيش ٥٢/٩، وشرح الرضي ٤١١/٢ .

(٢) قال الرضي في الموضع السابق : (ولا تلي هذه الزيادة هاء السكت ، بخلاف زيادة الانكار ، لأن هذه إنما تزاد إذا لم تقصد الوقف) .

(٣) معنى السين و« سوف » : التنفيس في الزمان ، كما هو مشهور .

(٤) لأنهما إذا دخلا على فعل مضارع خلصاه للاستقبال ، وأزالا عنه الشياع الذي كان فيه . انظر شرح ابن يعيش ١٤٨/٨ .

(٥) قال ابن يعيش ١٤٨/٨ : « وقد ذهب قوم إلى أن السين منقصة من « سوف » حذفوا الواو والفاء منها لكثرة الاستعمال ، وهو رأي الكوفيين .

(٦) أي : في « سوف » أبلغ ، لأن حروفه أكثر .

القسم الثاني[1]
الأصـــوات

(والثاني ـ أي : الصوتُ ـ ليسَ بكلمة ، لانتفاءِ الوضْع[2] ، لأنه إما لتصويتِ البهائم ، فهنَّ لا يُدْرِكْنَ الوَضْعَ) . إذ لا بد في معرفة الوضع فيها إدراكُ ما ليسَ دركُهُ بالحواس ، وليس لهنَّ إلا الإحساس .

(أو لحكايةِ الصوت ، فهي إنما تتأتى بالأتيان به) أي : يمثل الصوت المَحْكي ، أي : بحيث كـأنه هـو[3] . (وإما لاقتضـاءِ) عطف على قـوله : « لتصويت » لا على قوله : « لحكاية » ، لأن العطف بـ « إما » يوجب « إما »[4] قبلَ المعطوف عليه . (ما يعرضُ [بـ][5] الطبيعةِ)[6] وهي ما طُبِعَ عليهِ الانسانُ ، أي : خُلِقَ عليه . (إياه) مفعولُ الاقتضاءِ ، أوْ المراد : اقتضاء الطبيعة حين عروض ما يعـرض إياه ، إلا أنـه أسندَ الاقتضـاءَ إلى « ما يعـرض » تجـوزاً وأشـار إلى الحقيقة/بقوله : (بمقتضى الطبيعةِ من تندمٍ) وهو انزجارُ النفسِ عما وقَعَ كراهةً (١٧٠/أ)

---

(١) هو القسم الثاني من الفصل الثالث الذي جعله لما ليس بعامل ولا معمول وهو إما حرف ـ وقد تقدم ـ وإما صوت ، وهو هذا .

(٢) لذا عرفه ابن الحاجب بأنه : (كل لفظ حكي به صوت أو صوّت به للبهائم) . فقوله : « لفظ » أي : ليس موضوعاً . وانظر الرضي ٧٩/٢ .

(٣) حكاية الصوت شرطها أن تكون مثل المحكي ، وهي اما حكاية أصوات الحيوانات العجم كـ ـ «غاق » أو الجمادات ، نحو « طق » .
انظر شرح الرضي ٧٩/٢ ـ ٨٠ ، وشرح ابن يعيش ٧٨/٤ ـ ٧٩ .

(٤) في الأصل : ما .

(٥) زدت الباء ، ليستقيم المعنى .

(٦) قال الرضي ٨٠/٢ : (وثانيها : أصوات خارجة عن فم الإنسان ، غير موضوعة وضعاً ، بل دالة طبعاً على معان في أنفسهم كـ « أف » و « تف » فإن المتكره لشيء يخرج من صدره صوتاً شبيهاً بلفظ « أف » ، ومن يبزق على شيء مستكره يصدر منه صوت شبيه بـ « تف ») .

له . (أو تعجب)[1] وهو : ما يحدث للنفس من إدراكِ أمرٍ غائب لا يُعْرَفُ سَمْتُه[2] . (فهو) أي : هذا القسم من الصوت . (صادرٌ بمقتضى الطبيعةِ لا لإفادة معنى)[3] وإن فهم منه ما يعرضُ للطبيعةِ بالدلالةِ الطبيعية[4] ، لأن الدلالة الطبيعيةَ لا يفادُ بها المعنى والعادةُ قصرت الإفادةَ على الدلالةِ الوضعية[5] . (فلا معنى)[6] ، إذ لا وَضْعَ إلا للافادة[7] .

ولما قَرَّرَ أن الصوتَ ليس بموضوع ولا تتعلق به إفادة جاز أن يَحْتَاجَ في القلبِ أنه لا وجه لضبطِهِ في كتب النحو[8] ، فدفعَه بقوله : (وإنما ذكَرَه النحوي ، لأنه يستعملُهُ أهلُ اللسان) : المراد بالاستعمال : إجراؤه على اللسان وجعلُهُ معمولاً[9]

---

(١) قال الجامي ص ٤٨١ : (فمنها ما يعرض للإنسان عند عروض معنى له ، كقول المتندم أو المتعجب : « وي ») .

وقال الرضي ٢/٨٠ : (وكذلك « آه » للمتوجع أو المتعجب ، فهذه وشبهها أصوات صادرة منهم طبعاً كـ « أح » الذي للسعال ، إلا أنهم لما ضمنوها كلامهم ، لاحتياجهم إليها، نسقوها نسق كلامهم وحركوها تحريكه وجعلوها لغات مختلفة) .

(٢) السمت : الطريق والقصد ، وهيئة أهل الخير ، يقال : « ما أحسن سمته » أي : هديه . انظر اللسان (سمت) .

(٣) انظر شرح الرضي ٢/٨٠ ، وشرح الجامي ص ٤٨١ .

(٤) انظر معنى الدلالة وبيان أقسامها في ص ١٩٥ وما بعدها .

(٥) أي : الدلالة على معاني الألفاظ في أصل الوضع ، بخلاف الدلالة العقلية والطبيعية . وانظر الكلام على ذلك في ص ١٩٦ وما بعدها .

(٦) أي : فلا معنى موضوعة له هذه الأصوات .

(٧) انظر الكلام على معنى الوضع وبيان أقسامه في ص ١٨٧ وما بعدها ، حيث جلاه المصنف بما لم يسبق إليه في كتب النحو مستثمراً في ذلك ملكته ورسوخ قدمه في علم الوضع على أحسن وجه .

(٨) قوله : « في القلب » يريد به : الضد . يعني أنه لما كان الموضوع لمعنى هو ـ وحده ـ الذي يسوغ ضبطه من قبل النحاة ، وهذا ـ أي الصوت ـ ليس موضوعاً لمعنى فكيف ساغ أن يذكر في كتب النحو ؟ وأجاب عن ذلك بأنه مستعمل من قبل أهل اللسان ، بمعنى أنه جار على ألسنتهم ، وهذا كاف في تسويغ ضبطه .

(٩) قوله : « معمولاً » لا يريد به المعمول النحوي الذي يتغير آخره باختلاف العامل لفظاً أو تقديراً أو محلاً كما هو المتبادر ، بل المراد ما فسره به من جعله مستعملاً ، أي : ملفوظاً باللسان .

لا ما هو المشهور من ذكر اللفظِ وإفادة المعنى كما لا يخفى[1] . (فيشاركُ الكلمات في وجوبِ حفظِ اللسانِ عن الخطإ فيه) .

فإن قلت : لمّا كان صدورُ اللفظِ بمقتضى الطبيعة فلا معنى لحفظ اللسان عن الخطأ فيه بإعانة النحو ، قلت : من أرادَ تحصيلَ سليقةِ[2] العربية يتكلف حين عروض ما به تقضي الطبيعة في صدور الصوتِ على نحوِ ما يصدُرُ عن العربِ ، حتى يصيرَ الصدورُ ـ على طبق الصدور عنهم ـ ملكةً له . (على أنَّ قسماً منه ، وهو المَحْكِيُّ رُبَّما يستحقُّ الاعرابَ)[3] محلاً ، وقد أشارَ إليه بقوله : (كما في « سَمِعْتُ غاقِ »)[4] دون أن يقول : « كما في : سمعتُ غاقاً »[5] .

---

(١) في شرح الرضي ٢/٨١ : (وهذه الأقسام الثلاثة ليست ـ في الأصل ـ كلمات ، إذ ليست موضوعة ، فسميت باسم ساذج الصوت ، فقيل : أصوات ثم جعلت الثلاثة بعد هذا الأصل ، لأجل احتياجهم إلى استعمالها في أثناء كلامهم كالكلمات فعاملوها معاملتها ، وألحقوها بأشرف الكلمات ، أي : بالأسماء ، ليكون أدل على دخولها في ظاهر أقسام الكلمات ، فصرفوها تصريف الأسماء) .

(٢) في الصحاح (سلق) (السليقة) : الطبيعة . يقال : فلان يتكلم بالسليقة أي : بطبعه لا عن تعلم) .

(٣) قال الرضي ٢/٨١ :

وانما بني أسماء الأصوات لما ذكرنا من أنها ليست في الأصل كلمات قصد استعمالها في الكلام ، فلم تكن في الأصل منظوراً فيها إلى التركيب الذي هو مقتضى الاعراب .

وإذا وقعت مركبة جاز أن تعرب اعتباراً بالتركيب العارض ، وهذا اذا جعلتها بمعنى المصادر كـ « آهاً منك » و « أفٍ لكما » اذا قصدت ألفاظها لا معانيها) .

(٤) غاق : حكاية صوت الغراب . قال الجوهري : « فإن نكرته نونت » . وانظر شرح ابن يعيش ٤/٨٥ ، وشرح الجامي ص ٤٨٣ ، والذي في شرح الرضي ٢/٨٢ : « وهو صوت الغراب » .

(٥) أي : لم يمثل به منصوباً منوناً ، لأن الاعراب فيه قليل ، فمثل به مبنياً على الكسر ، حيث ان البناء هو الكثير فيه . ومما جاء معرباً من هذه الألفاظ ما وقع في قول الشاعر :

حتى استقامت له الآفاق طائعة ... فما يقال له هيد ولا هاد

فـ « هيد » و « هاد » زجر للابل ، وقد أعربهما الشاعر لما قصد لفظهما . كذا في شرح الرضي ٢/٨٢ ، والذي في شرح ابن يعيش ٤/٨٠ « هيد ولا هاد » بفتح الدال من « هيد » وكسر « هاد » . قال : « الا أن « هيد » مفتوحة لثقل الكسرة بعد الياء ، و « هاد » مكسورة على القياس » .

وقال أيضاً : « واعلم أن الأصوات كلها مبنية محكية ، لأن الصوت ليس فيه معنى فجرى مجرى بعض حروف الاسم ، وبعض حروف الاسم مبني » .

(ومن قال : « لا بد في المحكي من تقدير الاعراب ») وكأنه نشأ هذا من وهم كونِهِ اسماً ، وأنَّه لا اسمَ بدونِ الاعراب . (فقد وَهِمَ) ، لكونِ أساسِهِ أوهاماً صِرْفَةً ، (لأن عامَةَ مَا يُحْكى به الصوتُ إنما هو للصيد)[1] فإن صيادي العرب يُخْفونَ في مواردِ الصيدِ الماءَ ، والصيدُ/يخافُ منهم ، ويقع قريباً من الموردِ وربما يرجِعُ للشِرْبِ ، فَيُقَلِّدُونَ صوتَهُنَّ بعينه حتى يخيِّلنَ[2] أن بعضاً منهن في المورد فيأتينَ الموردَ . (ولا تركيبَ فيه ، فضلاً عن تقديرِ الاعراب)[3] ولا يخفى أن استعمالَ التقديرِ ههنا بمعنىً يعمُّ الاعرابَ المحلي[4] . [فـ][5] إذا تمهد أن الصوت ليس بكلمةٍ ، وقد احتاجوا إلى ضبطِهِ فأفْرِدَ في إيراده[6] (فالأكثرون ألحقوه بالاسماءِ المبنيةِ ، وعدوّه قسماً من الاسمِ المبني[7]، وكأنه ، لأنه يشبهُ الأسماءَ في عدَمِ توقُّفِ استعمالِهَا على ضميمةٍ كما في الحروف[8] ، ومنهم من ألحقَهُ بالحروفِ ولعلَّه دعاهُ إلى ذلك مشاركتُهُ مع بعضِ الحروف في أنها ليست عاملةً ولا معمولة[9] ولا شيءَ من الأسماء كذلك[10]. وعرَّفه الشيخ ابن الحاجب) في الكافية[11](بأنه :

(١٧/ب)

---

(١) وهذا ظاهر من استقراء تلك الألفاظ . وانظر شرح ابن يعيش ٧٨/٤ - ٨٢ .

(٢) يخيلن : بالبناء للمعلوم ، أي : يخيلن لأنفسهن أن بعضها منهن في المورد .

(٣) لأن الاعراب انما هو للمركب ، وأسماء الأصوات لم تكن في الأصل منظوراً فيها إلى التركيب الذي هو مقتضى الاعراب ، ولأن وضع بعضها وضع الحروف أي : على حرفين .

ولذا أجيز الاعراب فيها إذا وقعت مركبة ، اعتباراً بالتركيب العارض . أنظر شرح الرضي مع حاشية السيد الشريف الجرجاني عليه ٨١/٢ .

(٤) أي : فلا تقدير فيها لاعراب محلي أيضاً .

(٥) زدت الفاء لمقتضى السياق .

(٦) أي : فأفردوا له أبواباً في كتب النحو .

(٧) ولذا سميت « أسماء الأصوات » . قال الرضي ٨١/٢ : « وألحقوها بأشرف الكلمات ، أي بالأسماء ، ليكون أدل على دخولها في أقسام الكلمات .

وانظر شرح ابن يعيش ٧٦/٤ ، وشرح الجامي ص ٤٨١ .

(٨) تقدم بيان هذا الكلام في مبحث الاسم والفعل والحرف ص ١٩٥ وما بعدها .

(٩) ولأن وضع بعضها وضع الحروف . انظر حاشية الجرجاني على الرضي ٨١/٢ .

(١٠) لأن كل اسم اما عامل أو معمول ، وكذا الفعل .

(١١) أنظر الكافية بشرح الجامي ص ٤٨٢ ، وشرح الرضي ٧٩/٢ .

الذي حُكِيَ به صوتٌ أو صُوِّتَ به للبهائِمِ)[1] . وإنما قلنا : (وهو كما ترى ناقص) ، لأنا جعلنا الصوتَ ثلاثةَ أقسامٍ[2] ، وبه ظهرَ خروج قسمٍ من تعريفه ظهورَ المرئي[3] . وقد فَهِمَ بعضُ أصحابي ـ شكرَ الله سعيَه ـ فيه الاشارةَ إلى أن الخروج بحسب ظاهر الرواية ، أما مع إمعان النظر فلا ورود[4] . (ويتوجه عليه التندُّم والتعجُّب[5] . وغايةُ التوجيه)[6] إشارةٌ إلى بُعْدِهِ عن عبارةِ التعريفِ (أن يُقال : إن تسكينَ المتعجِّبِ يقتضي مثلاً كما للبهائِمِ من غير مدخليَّة العاقليَّةِ فيه ، فهو بمنزلةِ ما يُصَوَّتُ به للبهائِمِ ، فاعرفْهُ فإنه دقيقٌ لا يعرفُهُ إلا أهْلُه ، ولكلِّ عِلْمٍ أسْرارٌ لَا يَبْلُغُها إلا فحله ، وفي تَعدادِ ما ضَبَطُوا منه إطالةٌ لا تَليقُ بحالِ هٰذا المختصر فعليكَ بالتسهيلِ إذا كنتَ تشتهي مزيدَ التفصيل ، واللهُ الموفقُ وعليه التعويل) .

* * *

---

(١) ومثل للأول بـ « غاق » وللثاني بـ « نخ » .

(٢) النقصان في تعريف ابن الحاجب أنه لم يذكر ما كان صادراً بمقتضى الطبيعة .

(٣) يريد أن تعريف ابن الحاجب يخرج منه ما كان صادراً بمقتضى الطبيعة ، حيث لا شيء في التعريف يدل على شموله لهذا القسم .

(٤) اعتذر الجامي عن ابن الحاجب في شرحه ص ٤٨٢ بأن المراد بالأصوات ـ هنا ـ ما كانت باقية على ما هي عليه ، من غير نقلها على سبيل الحكاية . وهذا أيضاً لا يدفع ما أورده المصنف عليه من عدم شمول ما كان صادراً بمقتضى الطبيعة . فلا شك في نقصان تعريف ابن الحاجب ، وقد قسم الرضي وكذا الجامي أسماء الأصوات الى الأقسام الثلاثة التي ذكرها المصنف ، وكذا فعل غيرهما .
أنظر المصدر السابق ، وشرح الرضي ٢/٧٩ ، وشرح ابن يعيش ٧٥ ـ ٨١ .

(٥) أي : ما كان صادراً بمقتضى الطبيعة من تندم أو تعجب .

(٦) أي : وغاية ما يوجه به كلام ابن الحاجب .

فهرس محتويات الكتاب

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة